جامعـــــــة سطيـــــــف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسـم الدراســـات العليـــا

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام

تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني .

بعنوان :

دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني

من إعداد الطالبة :

رمضاني مسيكة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

غضبان مبروك

أعضاء لجنة المناقشة :

1- أ.د قشي الخير ..... جامعة سطيف2 ..... رئيسا

2- أ.د غضبان مبروك..... جامعة باتنة ..... مشرفا ومقررا

3- أ.د قريشي علي..... جامعة باتنة .....عضوا ممتحنا

4- أ.د لشهب جازية ..... جامعة سطيف2 .....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2014 -2015 .

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

الشكر والتقدير

بمشيئة الله تعالى وفضله، تم إنجاز هذه المذكرة :

﴿ اللهم لك الحمد حمدا كثيرا حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى .﴾

﴿ اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. ﴾

والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء، وسيّد الخلق أجمعين نبينا محمد عليه أفضل الصّلاة والسّلام.

بداية، أتقدم بتشكراتي الخالصة وتقديري إلى المشرف الأستاذ الدكتور: **غضبان مبروك**، الذي قدّم لي نصائحه وإرشاداته القيّمة وملاحظاته السّديدة لإنجاز هذه المذكرة، وأكثر من ذلك جدّيته وأمانته العلمية التي زادت من إصراري لإتمام هذا العمل، فكان أبا وأستاذا مشرفا ومرشدا ....إليك ارفع آيات الشكر والعرفان والتقدير.....أتم الله لك دوام الصحة والعافية.

و أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكّرام الذين ساهموا في تكويني طيلة فترة الدراسة النظرية، أخّص بالذكر:

* الأستاذ الدكتور **قشي الخير**، الذي أتاح لنا فرصة الدراسة ما بعد التدرج، وساهم بالكثير في سبيل تكوين أحسن وأفضل لطلبة الماجستير فجزاه الله كل خير.

* الأستاذ الدكتور **مويسي بلعيد**، والأستاذ الدكتور **برقوق امحند**، والأستاذة الدكتورة **رقية عواشرية** التي وهبتني دعما معنويا لمواصلة دربي وإتمام هذا العمل المتواضع.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم بقبول مناقشة الدراسة، ومن ثم تزويدي بالملاحظات، والتوجيهات القيّمة التي ستزيد من ثراء هذه الدراسة.

وأخيراً أقدّم الشكر والتقدير لكل من دعمني وساندني طول فترة الدراسة .

جميعا أقدم لكم تشكراتي وتقديري وامتناني.

رمضاني مسيكة

مقدمة عامة :

منذ نهاية القرن العشرين، مرت الأوضاع الدولية بتغيّرات متواصلة وعميقة، خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية وظهور العولمة، وبروز فواعل جديدة على الساحة الدولية. وقد كان لها الأثر المباشر في إحداث تغّيرات بنيوية في السياسة العالمية، من خلال ظهور وتغيّير مضمون العديد من المفاهيم، والتي كانت سائدة إبان الحرب الباردة منها، الأمن والتنمية .

فمفهوم التنمية عرف تحّولات كبيرة انتقل فيها من المفهوم الاقتصادي الضيّق القائم على محورية النمو/ التنمية الاقتصادية، إلى المفهوم الشامل القائم على محورية الإنسان. حيث كان الاهتمام بالإصلاح والنمو الاقتصادي على سلم الأولويات، ولم يعط الاقتصاديون وواضعو السياسة اهتماما يذكر للآثار السلبية التي تتركها هذه الإصلاحات والسياسات على الإنسان، ما أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية، خاصة تلك التي ألحقتها برامج التكيّف الهيكلي في اقتصاديات البلدان المطبّقة لها .

ما أدى إلى اعتراف الأمم المتحدة بكون السبعينات والثمانينات **" عقودا ضائعة للتنمية "**، مما حدا بها ومن خلال برنامجها الإنمائي، إلى تبّني ولادة مفهوم جديد للتنمية، ينظر من خلاله إلى الإنسان كغايات ووسائل للتنمية، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990، الذي أضاف بعدا إنسانيا للتنمية، ووضع مقياسا جديدا لها، من خلال فريق عمل الخبراء والمختصين كوّنوا لهذا الغرض، وهو مقياس لأوضاع التنمية الإنسانية، حيث يرتّب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم، و يتضمن معايير اقتصادية وصحية وتعليمية ومعايير للحرية .

ومن هنا تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفا و وسيلة في منظومة التنمية الشاملة، والذي عكس تحّول نظري في تحديد مفهوم التنمية وتحديد مكوناتها وأبعادها : كإشباع الحاجات الإنسانية، التنمية الاجتماعية، الرأس المال البشري، رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة...الخ خاصة بعد فشل مجهودات التنمية في البلدان النامية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، إضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين، الذي أدى إلى تراجع المنظور الاقتصادي للتنمية، الذي يركز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة ، حيث أثيرت أسئلة عديدة : تنمية ماذا؟... ولمن ؟ ... ولأية غاية ؟ ... وبأية شروط؟

إن هذه التساؤلات تشكل قاعدة مطالب الدول النامية، كما تشكل أولى العقبات التي عجزت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الإجابة عليها، بحيث لم يعد تحقيق الزيادة في حجم الدخل القومي أو ارتفاع نصيب الفرد من الدخل هو الهدف النهائي للتنمية، كما أن الأرقام والإحصاءات والبيانات الكمية عن النمو على الرغم من كثرتها وتنوّعها لا تعطي الصورة الحقيقية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلد، ما مما أدى إلى المناداة بمنهج تنموي بديل، ليشمل مفهوم التنمية أهدافا أخرى: ثقافية واجتماعية وسياسية ذاتية ومجتمعية ... الخ بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية.

وقد كان لتقرير التنمية لعام 1990 الدور الرّيادي في تبني هذا المفهوم، والذي أعطى صيّاغة واضحة وأساسية لمفهوم التنمية، والذي أبرّز أهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي، إلى تنمية إنسانية ذات البعد الإنساني، والتي تضع الإنسان كوسيلة وهدف للعمليات التنموية، والقائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم الأساسية وضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

وأوضحت مقدمة الفصل الأول المعّنون: **" تحديد و قياس التنمية البشرية "**، الكلمات الشهيرة والتي تعد جوهر التنمية: **"النّاس هم الثروة الحقيقية للأمة"**، والتي أصبحت بعد عشرون سنة عنوانا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام2010، حيث أعيد تعريف الثروة، على أساس أن الإنسان هو جوهرها، صانعها والمستفيد منها، وقد ترجمتها عبارات مقتطفة من تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي لعام 1994 : " ... **و مالم تعترف المجتمعات بأن ثروتها الحقيقية هي أنّاسها، فإن استحواذ فكرة تكوين الثروة المادية على الأذهان يمكن أن يطمس الهدف النهائي لإثراء حياة البشر.".**

فالبعد الإنساني للتنمية جعل الإنسان المحور الأساسي للتنمية، وذلك بجعلها قائمة على حاجات الإنسان بتوفير الظروف المادية والضمانات الإجرائية والقانونية من أجل تمكين الإنسان منها. وقد عكس هذا المنظور تحول على صعيد الفكر الاقتصادي والتنموي نحو أهداف التنمية، من تعظيم تراكم رأس المال، ومن الإنسان الاقتصادي " الإنتاجي / المستهلك **Homo-Economus** إلى الفرد كإنسان: **Homo Humanus** كغاية و مشارك في العملية التنموية، وهو الذي طالب بكل حاجات الإنسان للقيام بالوظائف الحياتية باعتبارها حقوقا إنسانية له، كالحق في الغذاء، الحق في المسكن الملائم، الحق في الحياة، الحق في العيش الكريم، وصولا إلى حقه في التنمية الذي أقره إعلان الحق في التنمية لعام 1986.

وبالموازاة مع ذلك، شهدت الدراسات الأمنية تحّولا في مفهوم الأمن، وانتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الإنساني، وذلك بفعل تحّول طبيعة وبنية التهديدات الجديدة ضد : أمن الأفراد، أمن المجتمع، أمن الدول وأمن العالم، ليس فقط بسبب الحروب وسباقات التسلح، بل بفعل التهديدات غير المسبوقة : الفقر، الكوارث الصحية، الجهل والأمية، مشاكل الهوية، الصراعات الداخلية .... الخ التي أضحت أحد أبرز التحدّيات المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن في عالم اليوم .

وأمام عدم قدرة المنظومة القانونية الدولية الهائلة والمتنّوعة سواء لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني على تحقيق "السّلام والأمن "، خاصة مع تنامي النزاعات المسلحة داخل الدولة ذاتها وازدياد استهداف المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان، كل هذا دفع إلى التشكيك في مصداقية الدول في ضمان الأمن. وفي هذا الإطار دار نقاش حاد في إطار الأمم المتحدة في عقد السبعينات حول الربط بين التنمية والأمن والسّلم الدوليين، مما يجعل ضرورة عمل الشمال على نزع السلاح وتخصيص عائداته لتنمية الجنوب، وتقليص أعداد الفقراء، وتحقيق حقوق الإنسان وإقامة نظام اقتصادي عادل بين الدول أمرا مبرّرا أكثر من أي وقت مضى .

و في ظل هذه الظروف إجمالا، عاد إلى الواجهة الفكر المرتكز على **"النّاس أولا "** وعلى كرامة الإنسان إلى مركز اهتمام أجندة الأمن العالمي تحت اسم **"الأمن الإنساني"**، هذا المفهوم الذي حاول التذكير أن الإنسان هوالمنطلق والغاية، وهو مسعى وهدف المفهوم التنموي الذي جاء به تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990.

وقد كانت جهود الأمم المتحدة حثيثة في ترسيخ العلاقة بين حقوق الإنسان، التنمية والأمن، انطلاقا من برنامجها الإنمائي، الذي كان له السبق في طرح مفهوم الأمن الإنساني في تقريره الصادر سنة 1994 كمفهوم جديد للقرن 21، فقد بين التقرير بكل وضوح ضرورة تحول مفهوم الأمن وجوهره إلى أمن الفرد.[1]

كان طرح مفهوم **"الأمن الإنساني"** في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة ، كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الإنسانية، الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق وبدعم من الاقتصادي أمارتيا سن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، و قد كان أول محاولة لطرح المفهوم بطريقة شمولية، يوصف الأمن، فيما يتعلق بسبعة أبعاد تعكس كلها المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية **" سبعة أبعاد للتنمية الإنسانية "**.

كما يعتبر التقرير محاولة لإعادة فتح النقاش حول العلاقة بين الأمن والتنمية ، خاصة بعد فشل النقاش حول الترابط بين نزع السلاح والتنمية في سنوات السبعينات والثمانينات، كما اعتبره البعض خطوة تحضيرية للتمهيد لقمة كوبنهاغن سنة 1995 حول التنمية الاجتماعية، لإعادة التفكير في العلاقة بين الأمن والتنمية.

بعدها تعّمق مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003 وأعمال شبكة الأمن الإنساني لاحقا، والذي قدم لنا تصّورا موسّعا للأمن يشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية (أمن اقتصادي غذائي، سياسي، شخصي، مجتمعي، بيئي، ثقافي) لكبح التهديدات غير عسكرية وغير مسلحة الموجهة ضد السلام باعتباره ممركزا على حاجات الفرد والمجتمعات (الحماية من الفقر، المرض، الجوع، البطالة، الإجرام، الاضطهاد السياسي، تدهور البيئة ومشاكل الهوية...الخ). ويستهدف هذا التصّور الموسّع للأمن إثراء وتوسعة المفهوم الكلاسيكي، لأمن تضمنه الدولة قائم قبل كل شيء على سيادة القانون واستتباب النظام والدفاع الوطني. فالغاية من الأمن الإنساني هي **"خلق أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية تمنح في مجموعها للأفراد العناصر الضرورية لبقائهم ووسائل لتحقيق العيش الآمن وبكرامة إنسانية."**

يركّز هذا التصّور الواسّع للأمن على الجمع بين متغيري **"التحرر من الخوف"** و**"التحرر من الحاجة"**، وسعيا لتحقيق هذين المتغيرين يركّز هذا المفهوم إلى حد بعيد على الوقاية من كافة مهدّدات الحياة سواءً كانت ماسة بسلامة وصحة الإنسان أو بكرامته، وبهذا يقوم الأمن الإنساني في ظل غياب تهديدات الحياة والكرامة الإنسانية، كما يؤكّد على حق الفرد في العيش بحرية وكرامة بعيدا عن الفقر والخوف، وفي ظل تحقيق العدالة في ممارسة كل الحقوق وكذلك ضمان المشاركة في تنمية قدراتهم الإنسانية.

[1]- تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، بعنوان**:" الأبعاد الجديدة للأمن البشري."**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أمام هذا الزخم المفاهيمي والمحاولات الدولية لتجسّيد المفهومين، وعلى الرغم ما توصلت إليه التنمية الإنسانية من تقدم وتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات، إلا أنه وعلى جانب آخر كانت هذه الأهداف التنموية تتحقق على حساب النظام البيئي. وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

إن واقع اليوم يؤكّد أن علاقة التقدم التنموي مع استخدام الموارد الطبيعية أصبحت علاقة مضطربة وغير متوازنة، كما لم تعد مؤشرات التقدم بحسب معايير الأمم المتحدة كافية لتجنب وتفادي قلق الإنسان المعاصر، خصوصا مع بروز موجة التهديدات البيئية: التلوث البيئي، التغير المناخي، استنزاف الموارد البيئية...الخ والتي عكست منحى التقدم وتحقيق التوازن بين متطلبات العيش الكريم للأجيال الحاضرة والمستقبلية. في وقت برزت فيه نقاشات حادّة حول ارتباط البيئة بالأمن، باعتبارها قيمة وبعدا أمنيا، أين برزت الحاجة إلى تبني مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة.

وأمام هذه الحقائق العلمية والواقعية والأمنية، دعت الضرورة لمواصلة المسار التنموي، من خلال منهج لتصحيح العلاقة بين النظام التنموي والنظام البيئي عن طريق إيجاد وسائل لإحداث التكامل بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، وهذا ما تتبنّاه التنمية الإنسانية المستدامة.

وأمام هذا المستقبل الذي ينتظر إنسان القرن الحادي والعشرين والأجيال المقبلة، وبكل ما يحمله ذلك المستقبل من ضرورات التنمية ومواجهة تهديدات الأمن الإنساني، فقد حمل مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة تفاؤلا حول الفرص التي يمكن أن تقدمها و الضّامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .

أهمية وأهداف الدراسة :

يثير تحقيق الأمن الإنساني انشغال وحيرة الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، فلا يزال البحث متواصلا وحثيثا عن أنجع وسيلة تمكّن الدول من تحقيق أمن مواطنيها، خاصة وأن القرن الحالي شهد تحديات إنسانية جديدة وعميقة : الفقر وكافة أوجه الحرمان، صراعات داخلية، الأوبئة والأمراض الصحية، الأمية، الكوارث الطبيعية ...الخ. و بحسب نيلسون مانديلا : **" فإن الفاقة البشرية الهائلة واللامساواة الفاحشة في عصرنا الحاضر، العصر الذي يفاخر فيه العالم بتدفقات مثيرة في العلوم والتقانة والصناعة وتراكم الثروة، جليتان إلى حد تصنيفهما جنبا إلى جنب مع العبودية والفصل العنصري."**

كل هذه الحقائق الواقعية أفرزت إدراكا متزايدا لعدم فاعّلية الوسائل العسكرية، وتزايد عدم صلاحيتها للتعامل مع الكثير من الأخطار الأمنية الحالية، إلى جانب فهم واقتناع فقهي ورسمي دولي مشترك بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية وأدوات سياسية، اقتصادية... أوما يصطلح تسميته بـ:**"القوة اللّينة"** لمواجهة التحديات الراهنة المرتبطة بأمن الكائن الإنساني في بيئته الاقتصادية، السياسية، المجتمعية، الذاتية، الثقافية ... والمؤسسية سواء على المستوى الوطني أوالدولي.

ونهدف من خلال دراستنا إلى بحث : **"دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني"**، وهو طرح لمعالجة القضايا الأمنية، وإبراز الأبعاد الأمنية لخطط التنمية. لذلك تحدّدت أهداف الدراسة فيما يلي :

* الحاجة لطرح مفهوم أمني يجمع الأبعاد الأمنية بالتنموية، بشكل يعالج القضايا القائمة، والتي شكلت تهديدا لأمن الأفراد والمجتمعات، كالفقر، الأعباء الصحية، مشاكل البطالة والصراعات الداخلية، ومختلف أشكال الحرمان الإنساني ...الخ
ويقدم حلولا لها،
* إبراز الإطار العام للتنمية الإنسانية ودورها في معالجة القضايا والتهديدات الماسة بأمن الإنسان.
* طرح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، والذي ينطوي على طرح ناضج وواعي للعلاقة بين الإنسان والبيئة، والذي لايقتصر على آثار حالة البيئة على الإنسان وأمنه، وإنما للعلاقة التّفاعلية بين البيئة والإنسان، باعتبار البيئة هي التي تمد الإنسان بالموارد الطبيعية والتي يحّولها إلى ثروات وهو جوهر التنمية.

فالأمر إذا يتطلب طرح المحتوى الموضوعي كإطار للمبادئ والمقومات والأبعاد لفهم أهم السياسات التي تستدعي لضبط المسار التنموي، يعكس مفهوم الاستدامة. ففكرة التنمية الإنسانية المستدامة تتقدّم بنا خطوات إلى الأمام لتأمين مستقبل الإنسان ومواصلة المسار التنموي، وهي بذلك تقدّم فرصا لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني، إذ تضيف أبعاد متفاعلة ومتكاملة، كما أضافت للفكر التنموي البعد الزمني الأخلاقي عبر جيلني :**" بعد الاستدامة "**.

مبررات اختيار الموضوع: تأسّس اختيار موضوع بحثنا على جملة من الاعتبارات والمبّررات الموضوعية والذاتية، نخّص بالذكر منها :

-1 يعتبر **"الأمن والتنمية"**، من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين والدارسين في مجالات السياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان، وعلم الاجتماع، قضايا السلام، البيئة...الخ. ونظرا لحداثة الموضوعين، فإنّه يطرح العديد من التساؤلات والاهتمامات والحلول البحثية، التي تسهم في علاج أزمات كثيرة تعاني منها المجتمعات المعاصرة، خاصة مجتمعات البلدان النامية، والتي تسعى إلى تحقيق العيش الكريم والآمن في كنف احترام حقوقها الإنسانية والحريات الأساسية والإحساس بالطمأنينة والكرامة الإنسانية .

-2 و على الرغم من أن التنمية الإنسانية- كما أسلفنا الذكر- قد نالت القسط الأوفر من اهتمام الباحثين والاقتصاديين بعد طرحها في تقارير التنمية البشرية ، إلا أنّنا أردنا- من خلال هذا العمل - بحث دورها كإطار ضامن لمواجهة المخاطر والتهديدات المتعلقة بأمن الإنسان.
-3 الحاجة للتلاؤم مع نسق التطور الحثيث التي شهدت الدراسات الأمنية لمسايرة تحقيق احتياجات الأفراد والمجتمعات من خلال إبراز الأداة الفعالة لتحقيق ذلك. فأكبر تحديات التنمية في القرن الحالي، وأكثرها تأثيرا على الأمن الإنساني، نابعة عن المخاطر والتهديدات الناتجة عن كوارث إنسانية ذات الأبعاد التنموية، كالفقر ،انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، ومخاطر انتقالها عبر الحدود، وتصاعد ضغوط الهجرة، الجهل والأمية، وإساءة استخدام الموارد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الدخول، والقدرات، الحرمان والإقصاء بكل أشكاله...الخ، وهذا ما جعلها محل اهتمام دول العالم في بداية الألفية، أين اعتبرت من أهم أهداف هذه الألفية للتنمية، حيث رصدت لها العديد من المؤشرات لقياس إنجازاتها في مختلف دول العالم.

3- إزالة اللبس والغموض حول مفهومي الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، خاصة وأن مفهوم " الأمن الإنساني " قد طرح ضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994، كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الإنسانية، الذي تبّلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق وبدعم من الاقتصادي أمارتيا سن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

وقد كان أول محاولة لطرح المفهوم بطريقة شمولية، يوصف الأمن فيما يتعلق بسبعة أبعاد تعكس كلّها المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية " سبعة أبعاد للتنمية الإنسانية "[1]، أين اعتبر التقرير بأن الأمن الإنساني هو الوجه الآخر للتنمية. وكما كتب روبرت ماكنمارا " **الأمن هو التنمية** "[2]، لذلك اختلقت الرؤى حول جدوى طرح المفهومين وفي حقبة زمنية واحدة.

أدبيات الدراسة :

إن موضوع الأمن والتنمية لا يزال يجذّب اهتمام الباحثين، لذلك حاولنا تقديم عمل لتوضيح العلاقة بين المفهومين. وفي حدود ما تم الإطلاع عليه من مراجع ومؤلفات متواجدة سواء على مستوى المكتبة أو على مواقع الانترنيت، اتضح لنا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع كجزئيات متفرقة، ولم تتطرق بتفصيل أكثر دقة حول اعتبار التنمية الإنسانية كأداة لتحقيق الأمن الإنساني، الأمر الذي ساهم في تعقيد البحث، وما يزيد من حدة التعقيد اختلاف الرؤى الفقهية والرسمية حول العلاقة بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني – كما تطرقنا إليه سابقا- إلا أننا حاولنا حصر وضبط أهم الأفكار والمفاهيم التي تناولها الباحثون، والتي أسهمت في إنجاز هذه الدراسة، من خلال ما تم جمعّه من مراجع وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية خاصة، ونذكر منها :

1- التقرير الذي أطلقه البرنامج الإنمائي عام 1990 تحت ريّادة أمارتيا سن ومحبوب الحق،[3] والذي كان لهما طموح أكبر وأوسّع، وهو وضع مقترب شامل للتنمية كإطار مفاهيمي يشمل أدوات التحليل والقياس وقائم على تحويل التركيز من اقتصاديات التنمية لحساب الدخل القومي إلى سياسات تركز على الإنسان من خلال وضع جدول أعمال السياسة.
ويولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رؤيته للتنمية أهمية قصوى" **للقدرة على مقاومة الصدمات"**، وتتضمن القدرة على التصدي للأزمات وإدارتها، سواء أكانت اقتصادية (ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية) أواجتماعية (حروب أهلية) أوسياسية (العنف السياسي) أو بيئية (كوارث بيئية)...الخ [4] لذلك تم اعتمادنا – لإنجاز هذا الموضوع – على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 1990 – 2013.

---

[1] - Karim Hussein , Donata ،Gnisci and Julia Wanjiru :**Security and human security An Overview of concepts and initiatives ، what implication for west Africa** ، Issue paper OECD SAH / D (2004)547 / December 2004 p14

[2]- Robert S. McNamara, **The Essence Of Security: Reflections In Office,** London Hodder, in P. R. Chari-Sonika Gupta: Human Security in South Asia , Energy, Gender, Migration- and Globalization, New Delhi :Social Science Press,2003, p.23.

[3]– وقد جلب محبوب الحق مجموعة من زملائه وخبراء التنمية من باكستان و لهم خبرة في مجال الأساليب الكمية في القياس Frances, Stewart Keith ،Paul Streeten ، Suthur Anand ، Meghnad Desai : أمثال'' Quantitive méthodes''

[4]- **تنمية محورها الناس :شعوب ممكنة و صامدة** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل ،التقرير السنوي 2010 / 2011

2- إن ظهور مفهوم الأمن الإنساني كان تتوّيجا لسلسلة من محاولات التشكيك في مفهوم التقليدي للأمن والتي مرت عبر مفاهيم :" الأمن الجماعي"،" الأمن المشترك" و"الأمن التعاوني"[1]، ليتم الوصول في النهاية إلى مفهوم"الأمن الإنساني". واكتسب رسميته من خلال تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**UNDP**) عام1994، أين تم تعريفه بثنائية **"التحرر من الخوف** و**التحرر من الحاجة"**.

3- لقد وفّر مقترب القدرات الإنسانية الأساس المفاهيمي والفلسفي الأكثر وضوحا وشمولا لمفهوم التنمية الإنسانية. كما اعتبر البعض أن الأمن الإنساني كإطار عمل دراسي وسياسي، جذوره الفكرية ضاربة في مقاربة القدرات المطّورة، من خلال الكثير من المعالجات المفاهيمية لعدد من رواد التنمية مثل مارتا ناسبوم وأمارتيا سن **Nassbaum** و **Amartya Sen :** [2]

* فقد شكلت أفكار أمارتيا سن المبادئ الأساسية لمقترب حديث والذي شكل الأساس الجوهري للتنمية الإنسانية والذي يدعى: **"Sen's Capability Approach" مقترب القدرات لأمارتياسن"**، والتي طوّرتها تقارير التنمية البشرية الصادرة سنويا عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ابتداء من1990، وقد استعملت كإطار مفاهيمي مرن يسمح لصانعي السياسات بتحليل وتحديد التحديات، خاصة تلك المرتبطة بالدول النامية، كتحديات الحكم، العولمة والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر ...الخ

وعمل أمارتياسن على مقترب القدرات الإنسانية وفّر أساس مفاهيمي قوي لمقترب جديد قائم بذاته، وليس تكرار لمفاهيم تنموية سابقة ويغطي أبعادا جديدة : عيش أفضل، المساهمة في الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية ....[3] فالقدرات تعطي قيمة حقيقية للحريات الأساسية للإنسان، وبالتالي تزيد من نطاق اختياراته، وهو ما يحقق جودة حياته، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني،[4]

* أما **Martha Nussbaum**، والتي كانت بارعة في كتابها : **" المرأة والتنمية البشرية"** بتعرضها لمفهوم القدرات، والتي عرفتها بأنها: " تحقيق الكرامة والتحرر الإنساني، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وأن كل إنسان غاية في حد ذاته.[5] وبالتالي فإن المفهوم يتمحور حول إزالة العقبات التي تحول دون أن يتمكن الإنسان ما يريد القيام به في الحياة بشكل منتج و فعّال، وهذه العقبات من قبيل الأمية، اعتلال الصحة، العنف الشخصي والجنسي، عدم الوصول إلى الموارد والتي تؤدي إلى عدم تمكين الإنسان من حاجاته وحقوقه ...الخ .

---

[1]- Keith , Krause, **Une Approche Critique de la Sécurité Humaine** ,DanJean-FrançoisRioux,**LA Sécurité Humaine: Une Nouvelle Conception des Relations Internationales ,** Paris :L'Harmattan(2001), p.73.

[2]- Martha Nussbaum, AmartyaSen**, The Quality of Life ,**Oxford: Clarendon Press**1993,**in Thanh-DạmTrương**,** Saskia, Wieringa**,** Amrita Chhachhi**: Engendering Human Security: Feminist Perspectives, New York, Zed Books2006,**p.ix.

[3] -Sakiko, Fukuda-Parr : **The Human Developement Paradigme، Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities**، Feminist Economics 9(23)-2003 301 -317 Routlege Taylor Francis Group .

[4] - Jean- Michel, Bonvin et Nicolas Farvaque: **Amartya Sen : Une Politique de la liberté** ، édition Michalon 2008 ، p 50 .

[5]-Martha C. Nussbaum : **Women and Human Development :The Capabilities Approach** ،Cambridge University Press ،New York 2000 p5.

كما تم اصدارالعديد من التقارير الدولية في محاولة جّادة للربط بين التنمية والأمن الإنساني، ويمكن الإشارة إلى أهمها :

- **تقرير لجنة: Plame لعام 1980**، وهو تقرير أصدرته اللجنة المستقلة حول قضايا الأمن و نزع السلاح تحت رئاسة **Olof Palme** ، و قد ركز التقرير الانتباه إلى الطرق المختلفة للتفكير في السلم والتنمية ، وأشار إلى أن البحث يثبت بشكل أكيد أن على العالم أن يختار بين اتجاهين ، إما استمرار سباق التسلح وانتظار حرب نووية أوالتحرك بشكل واع نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة و متوازنة ..."

- **تقرير " شمال – جنوب " لعام 1983** ، أصدرته اللجنة الدولية المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية برئاسة **Willy Brandt** ، وقد حدد التقرير طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية و ضرورة إلتزام الشمال و الجنوب بالتنمية، وقد جاء فيه: " .. حيث تطرح الدراسة أن الاختلاف بين الدول الفقيرة والغنية بإمكانه أن يؤدي إلى تهديدات تمس التوازن و الأمن العالمي .." [1]

- **تقرير لجنة Brundtland، حول البيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"**[2]، والتي طرحت مشكلة الأخطار والتهديدات البيئية التي تحدثها أنماط التنمية المتبعة ، و التي تشكل تحديات كبيرة بالنسبة للأمن .

- كما طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي أجنداته الثلاث :**"أجندة من أجل السّلام لعام 1992"**[3]، والتي تمت بناءا على طلب مجلس الأمن، الذي أقرّ في ذات السنة بأنّ مصادر عدم الاستقرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت تشكل تهديدا للسّلم والأمن الدوليين. و**"أجندة التنمية لعام 1994"**[4]و الأجندة الثالثة **"أجندة من أجل الديمقراطية لعام 1996"**[5] وهي الأجندات الثلاث التي شكّلت في إطار مفهوم الأمن الإنساني ما يسمى بالفرنسية ب"D3" التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان[6] .

- **تقرير لجنة الحكم المعنية بإدارة الحكم في العالم: " جوارنا العالمي لعام 1995 "**، وقد أشار في مبادئه التوجيهية إلى: "... أن هدف السياسة العالمية للأمن ينبغي أن يكون منع الصراعات والحروب وتحقيق التكامل بين نظم دعم الحياة على كوكب الأرض، عن طريق القضاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية و البيئية و السياسية و العسكرية التي تشكل تهديدا لأمن الإنسان ."

- **تقرير البنك الدولي:" أصوات الفقراء، صرخات من أجل التغيير" عام 2000** ، والذي قدم إسهامات كبيرة لتعميق فكرة الأمن الإنساني و ربطها بالسياسات التنموية .[7]

- **تقرير: "عالم أكثر أمنا : المسؤولية المشتركة لعام 2004** ، الصادر عن لجنة الأمين العام الرفيعة المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغير، و يبحث التقرير العلاقة بين التنمية و الأمن ، بالتركيز على الطبيعة المتغيرة للتهديدات، وكيفية إيجاد إستراتيجيات بديلة للتخفيف من انعدام الأمن، و يؤكد التقرير : " ينبغي أن تكون التنمية هي خط الدفاع الأول عن نظام أمن جماعي ينتهج أسلوب المنع الجدية ، فمحاربة

---

[1] - Richard , Jolly and Deepayan, Basu Ray: The **Human Security Framework and National Human development Reports: NHDR** ،Occasional paper 5 ،United Nations Development Programme (PNUD) ، May 2006 ، p 4.

[2]- Kanti, Bajpai : **Human Security Concept and Measurement** ،Kroc Institute Occasional Paper :OP :1 ، P4

[3]-تقرير الأمين العام ، **أجندة من أجل السلام ،الدبلوماسية الوقائية ،صنع السلام وحفظ السلام** ،مجليس الأمن ، الأمم المتحدة ،A/47/277 (1992). http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/47/277&referer=

[4]- تقرير الأمين العام ،**أجندة التنمية** ، الجمعية العامة ، الأمم المتحدة، A/48/935(1994). http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/209/20/IMG/N9420920.pdf?OpenElement(01/12/2011)

[5]- Boutros ,Boutros-Ghali, **An Agenda for Democratization**, New York: United Nations, [ST/]DPI/1867 (1996). http://www.un.org/ar/events/democracyday/pdf/An_agenda_for_democratization%5B1%5D.pdf

[6]- Daniel, Colard Daniel Colard : **la doctrine de la sécurité Humaine ،point de vue d'un justice** : Jean François Rioux :La Sécurité Humaine: une nouvelle conception des relations internationales, Harmattan , 2001 , ,p.43.

[7]- Karim Hussein , Donata ،Gnisci and Julia Wanjiru:op cit ،p 15.

الفقر لن تنقذ حياة الملايين فحسب، بل ستعزز أيضا قدرات الدولة على محاربة الإرهاب ، الجريمة المنظمة و انتشارها، **و ستجعل التنمية كل شخص أكثر أمنا** ."

- **تقرير: " في جو من الحرية أفسح "لعام 2005**، صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، والذي أوضح العلاقة بين التنمية والأمن بشكل أوضح و أوسع، و ينص بكلمات محددة:" لكل الناس الحق في التنمية والأمن." [1]

كما وجدت العديد **من الكتب** القيّمة والتي لها علاقة بالموضوع:

1- كتاب: **Shahrbanou Tadjbakhsh, Anuradha M. Chenoy, Human Security : Concepts and Implications, Routledge, Canada 2007)**، واعتبر الكاتب أن مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة نسبيا مقارنة بمفهومي حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، فهو ناتج عن تطور المقترب الإنساني، وهو الغاية المنشودة من المفهومين السابقين[2]. لذلك يرتكز الأمن الإنساني بشكل كبير على حقوق الإنسان والتي تمثل الأرضية الصلبة له، نتيجة للقبول والاعتراف الدولي الواسع الذي تحضى به.[3]

فحقوق الإنسان بمعاييرها الواسعة والمطورة وإطارها الشرعي يمكن أن تكون الأداة العملياتية للأمن الإنساني، ليس فقط كحاجة أخلاقية ولكن كأداة لتحقيق الأمن العالمي. كما أن الأمن الإنساني يقوم بفحص عميق لمصادر التهديدات المتعلقة بهذه الحقوق .[4]

2- كتاب : (**Peter Uvin : Human Rights and Development**) [5]، حيث تطرق الكاتب إلى العلاقة المترابطة بين التنمية والديمقراطية، باعتبار أن هذه الأخيرة مقوم أساسي للتنمية من خلال عملية إشراك الأفراد في الحكم والتأثيرفي القرارات التي تحكم مصير حياتهم، ودورها في إدارة المصالح السياسية المتنافسة بطريقة تقلل من خطر النزاع الداخلي العنيف.

3- كتاب :[6](**Adil Najam : Environment, Development and Human Security**) ، الذي تطرق إلى أدبيات مصطلح الأمن الإنساني، وقد أوضح الكاتب من خلال طرحه، أن التحول في طبيعة التهديدات من تهديدات عسكرية " تهديدات صلبة"والتي استدعت القوّة العسكرية، إلى بروز تهديدات داخل الدولة: الفقر، الضعف المجتمعي، التدهور البيئي...الخ استدعى الأمرإلى الحاجة لنقاشات معاصرة حول توسيع مفهوم الأمن ما بعد القضايا الجيوسياسية، ميزان القوى، القوى الدولية. ومن أكبر هذه النقاشات:

- محاولة التحّول في خطابات الأمن بالتركيز على قضايا " حياة الإنسان والكرامة الإنسانية " بدلا من الأسلحة والحدود .

- إبراز أن الدولة الفاشلة والهشة(**Lorraine Elliot**) قد تؤدي إلى انعدام الأمن الإنساني، في حالة انعدام المساواة والعدالة، عدم الاستقرار السياسي والديمقراطي، وهي كلها نتيجة لضعف التنمية داخل الدولة .

---

[1]- Necla, Ts chirgi :**Security and development Police untangling the Relationship** ،A paper prepared for the European Association of Development Research and Training Institutes (EADI) Conference، Bonn September 2005 .

[2]- Shahrbanou, Tadjbakhsh, Anuradha M. Chenoy, **Human Security : Concepts and Implications**, Routledge, Canada 2007,P 9

[3] Shahrbanou, Tadjbakhsh M. Chenoy : op cit, p 130.

[4]-Shahrbanou,Tadjbakhsh-Anuradha M. Chenoy :op cit, p 236-237.

[5] -Peter, Uvin : Human Rights and Development , Kumarian Press,Inc, United States of America,2004,p 125

[6] - Adil ,Najam : Environment, Development and Human Security, Univesity Press of Amarica,Inc,Landon, New York, Oxford ,2003,p2-

- أبرز الكاتب **Adil Najam** العلاقة بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني، وحسب رأيه أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الحاضن والمتبني للمفهومين، اعتبرهما وجهين لعملة واحدة، في حين أوضح الكاتب أنه من الضروري التمييز بين المفهومين : فالتنمية هي عملية تغيير، وهو مفهوم يدل على الديناميكية والحركية **"Process"**، في حين أن الأمن الإنساني هو محصلة حالة **"End- State"**، وبالتالي فالتنمية هي الوسيلة والأمن هو هدفها، أين يكون الإنسان في حالة من الرفاهية والأمن .[1]

- أبرز العلاقة بين البيئة والأمن (**Westing1988,Gleik1991, Myers1993**) ويقدمون حججا بأن القضايا البيئية تتطلب وسائل والتفكير بجدية في السياسات لضمان الأمن. ولعل الأبرز في هذا الاتجاه ما عكسه برنامج أبحاث السلام بالجامعة الكندية **Toronto** بقيادة كلا من: **(Caroline Thomas ,Pitter Wilkain)** إذ تجعل من البيئة ركيزة فعلية لبناء أمن وسلم عالمي صونا للجنس البشري من خلال رشادة بيئية في تسيير الموارد غير المتجددة منعا للتبعية الخارجية.

- الإدراك في التحّول في الأدبيات نحو أبحاث أكثر تجريبية لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية والأمن، ما أدى إلى بروز **التنمية الإنسانية المستدامة** والتي تتضمن إطار عمل لتحليل النقاشات المعاصرة للأمن ضمن سياق أدبيات التنمية والجودة البيئية، إدارة البنية التحتية للموارد الطبيعية، والتي تستدعي وجود مؤسسات والهيكل الحكومي القائمة على الديمقراطية المشاركاتية.[2]

4- كتاب **(Philip Alston and Marry Robinson : Human Righr and Development)**، وقد طرح الكاتبان مقاربة التنمية القائمة على حقوق الإنسان، وهو التصور الذي قدمه إعلان و برنامج عمل فينا الذي اعتبر أن التنمية ذات طبيعة معيارية مؤسسة على حقوق الإنسان"، وعلى حد قول المفوضة السامية لحقوق الإنسان: **"Mary Robinson"**[3] بأن المقاربة قائمة على الإشكالية التالية: ماذا يمكن أن تقدم التنمية لحقوق الإنسان؟ وكيف تؤثر بشكل فعال في التقليص من حدة الفقر والضعف، الصراعات ومعاناة الإنسان... ؟

5- كتاب **(Caroline.Thoma :Global Governance, Development and Human Security)** ومن خلاله تم طرح أن الأمن الإنساني يعني الإنعتاق من القوة المستبدة وطنيا ودوليا كالفقر، الحرمان، انعدام المساواة ...الخ لذلك يجب أن يكون غاية الحكم تحقيق الكرامة الإنسانية، مما يجعل الأمن الإنساني مرتبط مباشرة بالديمقراطية وتحقيق الرضا من خلال المشاركة في صنع الحياة التي يريدها الإنسان . وقد اعتبر الكاتب بأن الأمن الإنساني غير مجزأ، بمعنى أن أمن الأفراد داخل الدولة الواحدة مرتبط بأمن أفراد المجموعة الدولية، لذلك فمسؤولية معالجة الاحتياجات الأمنية الإنسانية هي مسؤولية مشتركة ، وهذا ما يطرح مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، سياسات التنمية العالمية والتي لها ارتباط وثيق بعمليات التكامل الاقتصادي العالمي ضمن المؤسسات الدولية، والتوزيع العادل المرتبط بالتكاليف والمنافع لمعالجة المخاطر والتهديدات الراهنة. فالفقر والجوع والمرض ليس نتيجة الحظ السيئ، وإنما نتيجة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولتية والدولية التي يمكن أن تتغير.[4] وهذا ما سماه **David Roberts** في كتابه **(**

---

[1] Adil, Najam :op.cit,p 10-13

[2] -Ibid,p65.

[3] - Mary, Robinson: **What Rights can do to good Development Practice** ، Philip ,Alston and Mary, Robinson **Human Right and Development** ،Toword Mutual Reinforcement ،oxford، University press,2006، P 26

[4] - Caroline.,Thoma :**Global Governance, Development and Human Security**,First published, Pluto Press,2000,USA,p7-9.

Global Governance and Biopolitics, Regulating HumanSecurity[1] بهندسة عالمية لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني من خلال مؤسسات وقيم الحكم العالمي .

6- كتاب للدكتور عامر طراف وحياة حسين: (**المسؤولية المدنية والدولية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2012، بيروت**) تحدث هذا الكتاب عن أهم مواضيع الساعة والتي تشغل قادة دول العالم وتقلق مصير الشعوب على مستقبل غير واضح المعالم لكنه ينذر بأخطار كبيرة، نعيشها حاضرا ونورثها للأجيال المقبلة، كالتغّير المناخي، استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية، والصراعات حول هذا المصدر الحيوي ...الخ والتي باتت تهدّد الاستقرار العالمي وحياة الشعوب، وينذر بانهيار الاقتصاد العالمي، وزيادة عدد الحروب، مما يستوجب المسؤولية الدولية لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة لحماية البيئة باعتبارها قيمة أخلاقية وأمنية .[2]

7- ودعا الكاتب د/ رودريك إيليا أبي خليل في كتابه (**موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية ،الطبعة الأولى 2013، بيروت**) إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي لمواجهة التهديدات المعاصرة كالفقر، الفجوة بين البلدان من خلال إقامة حاكمية اقتصادية عالمية، أين تصبح العولمة ذات وجه إنساني. كما يستوجب التحدي البيئي كالتغيرات المناخية – على حد قول الكاتب – تنمية النظريات ذات البعد الكوني والأخلاقي في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى العالمي الكوني وفقا لحاكمية القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع ضرورة التأسيس للحق في الأمن الإنساني .[3]

وبناءا على ما تقدم سنحاول من خلال هذه الدراسة جمع هذه الأفكار في مفهوم متكامل ومُصاغ في إطار مُمَنهج يعكس لنا الإطار العام لكل من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية.

إشكالية الدراسة:

إن الأمن الإنساني كمفهوم جديد و موسّع برز للنقاش منذ التسعينيات انطلاقا من ثنائية التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ليشمل أمن كافة أبعاد الحياة الإنسانية: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المجتمعية، البيئية...الخ. هذا التصور الجديد للأمن يفترض تهيئة حلول **متكاملة ومستدامة** لحل مجموعة كبيرة من المشكلات والتهديدات التي تشكل مصدرا لانعدام الأمن بصورة كلية وشاملة .

ومن جانب آخر عرف المفهوم الجديد للتنمية بأنه منهج التنمية الشاملة والمتعددة الأبعاد : **Multi Dimensional Process** و تسعى إلى توسيع الفرص والخيارات الإنسانية، التي تؤثرعلى نوعية وثراء حياة الإنسان. وصار محور التنمية الإنسانية "الإنسان" كمنطلق وغاية، من خلال تحقيق الرفاهية الإنسانية وحقوق الإنسان وتلبية الحاجات الأساسية الإنسان. كما دعت الضرورة التنموية والأخلاقية لمواصلة المسار التنموي للأجيال الحالية والمستقبلية الحاجة لـ :**"بعد الاستدامة"**، وهذا في إطار التنمية الإنسانية المستدامة.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل إدراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية، إلى جانب إقرار موازي بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية للتعامل مع المخاطر والتهديدات الأمنية الحالية، ارتأينا أن نقوم بدراسة دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني. وعليه تتحدد إشكالية بحثنا :

---

[1] - David ,Roberts : **Global Governance and Biopolitics, Regulating Human Security**,Zed Books London, New York,2010, p09.

[2] - د/ عامر طراف وحياة حسين: **المسؤولية المدنية والدولية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الاولى، 2012،بيروت، ص07.

[3] - د/ رودريك، إيليا أبي خليل : **موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2013، بيروت ، ص 455-481.

هل أن التنميـة الإنسـانية كمنطلق و غاية قـادرة على تحقيـق الأمـن الإنسانـي ؟

وهو التساؤل الرئيسي الذي ستتم مناقشته من خلال التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما مفهوم التنميـة الإنسانيـة والأمـن الإنسانـي، وكيف تطّورا؟ و كيف ارتبّط المفهومان ؟

2- كيف يساهم الإطار العام للتنمية الإنسانية في تحقيـق الأمن الإنساني ؟ وما حدود ذلك ؟

3- ما هي الفـرص المتاحـة للأمن الإنسانـي في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ؟ وهل ثمة معوقات أمام هذه الفرص؟

فرضية الدراسة : بناءا على ما تقدم تقترن الإشكالية السابقة بالفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر التنمية الإنسانية بالمنظور الإنساني الشامل، الإطار العام والمحرك الفعلي للنشاطات والسلوكيات الإنسانية، المجتمعية والدولتية والدولية القائمة أساسا على تبني سياسات تنموية بشكل يضمن تمكّين الإنسان من الحقوق وتلبية أكبر عدد من الحاجات الإنسانية، في حين أن : الأمن الإنساني يستمد من إطار الحماية وتمكين الإنسان من حاجاته وحقوقه، للتعامل والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها بقاءه وإستمراريته بكرامة، ومنه:

فالتنمية الإنسانية تعتبر الإطار العام والعملية الهادفة لتحرّر الإنسان من الخوف وتحرره من الحاجة، وبالتالي تكون الضّامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني، أي كلّما كانت هناك تنمية إنسانية كلّما كان هناك **إمكانية** لتحقيق الأمن إنساني.

الإطار المنهجي : باعتبار أنّ هذه الدراسة متعلقة بـ: **"بدور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني"**، وباعتبار أن كلا المفهومين "الأمن الإنساني" و "التنمية الإنسانية" كمواضيع عبر تخصّصية مبنية على تحليل الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع و الهادفة لبناء تصور مستقبلي لحياة آمنة للإنسان ، وجدنا أنّه من المناسب إتباع المناهج التالية :

أولا: المنهج الوصفي التحليلي: ويقوم على توصيف شامل للظاهرة، وعرض أبعادها وجوانبها والمرحلة التي وصلت إليها والأطراف الفاعلة فيها.[1] وقد تم اعتماده في التطرق لمفهومي الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، محاولة لإبراز أبعاد المفهومين، باستخدام أدوات الوصف بصفة نقدية وتحليلية ومقارناتية، للتوصل إلى إزالة الغموض، وإعطاء تصّور شامل لكلا المفهومين .

ثانيا: المنهج التحليلي البنائي : ويقوم هذا المنهج على تفكيك الكل إلى أجزائه للكشف عن العلاقات الموضوعية ورده إلى عناصره المكونة له، حتى يمكن إدراكه إدراكا واضحا[2].

ويتمثل إسهام هذه الدراسة في توظيف هذا المنهج لدراسة وتحليل أدبيات حول كل ما يتعلق بمفهوم التنمية الإنسانية والأمن الإنساني من أجل الوصول إلى صورة واضحة عن المفهومين ومعرفتهما معرفة دقيقة. وقد اعتمدت على تفكيك محتويات التنمية الإنسانية: المقومات، الفواعل، الأهداف، وهي محاولة لإعادة بناء إطار عام معمق ببيان مكوّناته وحركيتها في تحقيق الأمن الإنساني، أي أن هذا المنهج تم اعتماده لتحقيق الأهداف الأساسية من هذا البحث لاسّيما :

[1]- د/ مسعد، عبد الرحمان زيدان: **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار الكتاب القانوني، القاهرة، طبعة 2009، ص129.

[2]- د/ ثناء ، يوسف العاصي: **نحو علم لدراسة المستقبل: المبررات، الإمكانية و الحدود**، دار الفكر العربي، ط 2006، القاهرة، ص 318

1- إبراز دور التنمية الإنسانية كإطار عام وصولا إلى إمكانية تحرّر الإنسان من الخوف وتحرّره من الحاجة، من خلال التعامل مع أسباب تهديد أمن الإنسان، بإيجاد حلول للأسباب بشكل استباقي ووقائي وعلاجي، بخلق الأنظمة والسياسات التنموية لبقاء الإنسان على قيد الحياة ، وتمتعه بحياة أكثر جودة وإستمراريته بكرامة. لذلك قمنا بطريقة تركيبية وبنائية بجمع وتوحيد كل المعلومات المحصل.

2- التوصل إلى تحديد إمكانية التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني "حدود دور التنمية الإنسانية "، ومدى الحاجة لـ: " **بعد الاستدامة** " من خلال طرح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، لمواصلة المسار التنموي، وما تتيحه من فرص لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني.

ثالثا: المنهج التاريخي: وهو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية، إذ بواسطته يفهم تطور ظاهرة أو مفهوم ما، ويعاد بنائه بطريقة تواكب المستجدات المعاصرة.[1] وعن طريق هذا المنهج حاولت تتبع تطور المفهومين : التنمية الإنسانية ، والأمن الإنساني، محاولة إيجاد نقاط مشتركة تسمح لنا بدارسة " دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني."

وعن طريق هذا المنهج استطاع الفكر الإنساني أن يبلوّر مفاهيم لمواكبة القضايا المعاصرة والتنبؤ للمستقبل، وهذا ما ساعدني في طرح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، ليس باعتباره مفهوم جديد مغاير عن مفهوم التنمية الإنسانية، وإنّما لبلورة مفهوم التنمية الإنسانية بشكل يجعلها قابلة للوفاء والموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة، بالاعتماد على" **البعد الزمني**"، أي أنه منهج يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية، وبقابليتها للاستدامة حفاظا على الخيارات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، والذي قد يكوّن فرصا متاحة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني.

خطة الدراسة :

في ضوء الإشكالية السابق ذكرها، والأهداف المحّددة لهذه الدراسة، وبهدف إثبات صحة الفرضية، عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، وجاءت على النحو التالي :

ففي الفصل الأول المعّنون: **التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني :" مقاربة مفاهيمية "**، تطرقت من خلاله إلى عرض مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وإبراز التطّور الذي أضفى البعد الإنساني لكلا المفهومين، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: ففي المبحث الأول حاولت عرض تطور مفهوم التنمية، متناولة المنظور الاقتصادي، وصولا إلى المفهوم الحديث الذي رسا عليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990.

ونتيجة لتطور الفكر الاقتصادي التنموي، من خلال إعادة التركيز على الإنسان بوصفه محور الجهود المبذولة لتحسين قدراته وزيادة مهاراته لتحقيق العملية التنموية. إذ أصبحت التنمية تناقش من منظور حقوق الإنسان، بهدف الارتقاء بالإنسان وتحقيق رفاهيته، ومقابلة حاجياته الأساسية كحقوقا إنسانية، فهذا المنظور قد بلوّر حقا جديدا من حقوق الإنسان (الحق في التنمية) وهو ما كرّسه إعلان الحق في التنمية لعام 1986، إذ اعتبر التنمية بمفهومها الشّامل والمركّب والمّتكامل حقا من حقوق الإنسان، وكحق جديد من حقوق التضامن، وهذا ما كان محل الدراسة في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتناولت مفهوم الأمن الإنساني وتطوره، في محاولة لربطه بالتنمية الإنسانية .

[1]- د/ إبراهيم، عبد التواب : **أصول البحث العلمي في علم القانون : مناهجه ومفترضاته ومصادره**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط 2009،ص95

وفي الفصل الثاني حاولت فيه إبراز الإطار العام للتنمية الإنسانية، والذي يشتمل على **المقومات المدعّمة** لتحقيق الأمن الإنساني: التمكّين من حقوق الإنسان، كالحق في الصحة و الحق في التعليم، الحق في الغذاء والحق في الحياة...الخ و بيئة ضامنة لمبادئ العدالة و المساواة و حكم ديمقراطي قائم على مفاهيم الفعالية السياسية (المبحث الأول). ومع ضرورة **مشاركة كافة الفواعل التنموية**: وجود دولة الحق والقانون ومجتمع مدني فاعل ومؤسسات المجتمع الدولي، وقطاع خاص متفاعل مع هذه الفواعل (المبحث الثاني).

أما الفصل الثالث والمعنوّن: **الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ومعوقات تحقيق ذلك**. وقد تم تقسيمه على النحو التالي :

في المبحث الأول خصصته لبحث ومعالجة إشكالية حدود تحقيق التنمية الإنسانية للأمن الإنساني، والمعنّون : البيئة و حدود التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، وقد حاولت ابرازأن العلاقة بين التنمية الإنسانية والبيئة أصبحت مضطربة، نتيجة السياسات التنموية المضرة بالبيئة، أين وضعت التنمية الإنسانية أمام خطر عدم مواصلتها للوفاء بالحاجات التنموية حاضرا ومستقبلا، وإشكالية تحقيقها للأمن الإنساني، نتيجة السياسات التنموية المضرّة بالبيئة، في وقت بروز نقاشات حادّة حول ارتباط البيئة بالأمن، باعتبارها قيمة وبعدا أمنيا، أين برزت الحاجة إلى تبنّي مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، كمّنهج لمواصلة المسار التنموي، ومدى إمكانيته لإتاحة فرص تحقيق الأمن الإنساني (المبحث الثاني)، من خلال الإستباقية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني، والتكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث : البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، مع إبراز مدى الحاجة إلى تبني" **بعد الاستدامة البيئية** "في توفير الفرص الكفيلة لتحقيق الأمن الإنساني. أما المبحث الثالث فقد خصصتّه إلى معوقات التنمية الإنسانية المستدامة التي تعترض مسارها لتحقيق للأمن الإنساني. وتوّجت هذه الدراسة بخاتمة بأهم الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول :التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني : "مقاربة مفاهيمية ".

الفصل الأول : التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني : "مقاربة مفاهيمية ".

لقد برز الاهتمام بمفهوم التنمية الإنسانية كرّد فعل على انصباب معظم جهود التنمية في بلدان العالم الثالث على الجانب الاقتصادي، وعدم إعطاء الجانب الإنساني نفس المستوى من الأهمية، وتبيّن فيما بعد أن التقدم الإنساني والرفاه لا يحصل تلقائيا بواسطة النمو الاقتصادي، وإن كان وسيلة ضرورية لتحقيق ذلك، وبالتالي تبرّز الأهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي، من التنمية الاقتصادية التي تركّز على زيادة الدخل القومي والفردي والادخار إلى تنمية إنسانية، والتي تضع الإنسان كوسائل وأهداف للعمليات التنموية.[1]

وقد كان لتقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1990 الدور الريادي في تبني هذا المفهوم والذي أعطى صّياغة واضّحة وأساسية لمفهوم التنمية ، وأوضحت مقدمة الفصل الأول : **" تحديد وقياس التنمية البشرية "** الكلمات الشهيرة والتي تعد جوهر التنمية : " النّاس هم الثروة الحقيقية للأمة، والهدف الأساسي من التنمية هو تهيئة بيئة مواتية للنّاس ليعيشوا حياة طويلة وصحية وخلاقة، فالإنتاج والثروة ليس سوى وسيلة، و يجب أن يكون الهدف النّهائي للتنمية هو تحقيق الرفاه البشري ."

كما طرح مفهوم الأمن الإنساني، وهو أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة الحرب الباردة،وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية، خاصة بعد بروز تهديدات عميقة وواسعة الانتشار: الفقر والإقصاء الاجتماعي والسياسي، الأمراض والأوبئة، التدهورالبيئي المتعدد الأوجه، الفساد...الخ[2] وذلك من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفردوحدته الأساسية ، انطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد،والأكثر من ذلك فإنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم خاصة بعد طرحه ضمن تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كإحدى أدوات سياستها الخارجية .

انطلاقا مما سبق: ما هو مفهوم التنمية الإنسانية ؟ وما علاقتها بالأمن الإنساني؟ وكيف تطوّر المفهومان ؟

---

[1]- Gustav, Ranis : **Human Development and Economic Growth**, Center discussion paper n°887 Economic Growth Center , New Haven, CT 06520-8269,Yale University, May 2004.Site d'internet : ageconsearch.umn.edu/bitstream/.../1/dp040887.pdf

[2]- د/ مدحت، القريشي : **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات و موضوعات** ،ط1 2007، دار وائل للنشر، عمان، ص 70 .

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية الإنسانية.

لقد عكس تطورمفهوم التنمية الإنسانية التحّول في التنظير والتحليل النظري لدى الفكر التنموي على مدى عدة عقود منذ منتصف القرن الماضي، فالمنظور الاقتصاديللتنمية اقتصر على تحديد مفاهيم اقتصادية ذات البعد الواحد المادي.فقد كان مفهوم التنمية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي،حيث تم تعريفها بالزيادة في حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي، و تم قياسها بمقاييس مادية بحتة.[1]

أما المنظور الإنساني للتنمية فقد جعل الإنسان المحور الأساسي للتنمية،وذلك بجعلها قائمة على حاجات الإنسان بتوفير الظروف المادية والضّمانات الإجرائية والقانونية من أجل تمكّين الإنسان منها.وقد عكس هذا المنظور تحول على صعيد الفكر الاقتصادي والتنموي نحو أهداف التنمية ،من تعظيم تراكم رأس المال، ومن الإنسان الاقتصادي " الإنتاجي / المستهلك **Homo-Economus** إلى الفرد كإنسان: - **Homo Humanus**[2] كغاية و مشارك في العملية التنموية ، وهو الذي طالب بكل حاجات الإنسان للقيام بالوظائف الحياتية باعتبارها حقوقا إنسانية له، كالحق في الغذاء، الحق في المسكن الملائم، الحق في الحياة، الحق في العيش الكريم... و صولا إلى تحقيق الأمن الإنساني .

كما برزت التنمية المستدامة كمفهوم جديد،مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي واصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية. وقد اعتبرتالتنمية المستدامة كمفهوم موسّعلمفاهيم تنموية سابقة، والذي يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاه الإنسانيلا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية واستدامتها، إذ يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية .[3]
وسعيا لتوضيح تطور مفهوم التنمية الإنسانية،سنحاول تناول ذلك بتفصيل أكثر دقة من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول المنظور الاقتصادي للتنمية:

ساد ولعدة عقود مصطلح التنمية الاقتصادية، والذي يمثل النمو الاقتصادي محورها الأساسي، وأعتبر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية.وعلى الرغم من تطوير مداخل للتنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري إلا أن الفرد أعتبر عنصرا إنتاجيا ، في حين نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في ذاته . و ظلت جهود و برامج التنمية خاصة في الدول النامية أسيرة لمفاهيم ومؤشرات اقتصادية بحتة تستهدف أولوياتها التركيز على النمو الاقتصاديوزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

وعند الحديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسيين هما:التنمية والنمو الاقتصادي فكلاهما يعني زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد ، أي زيادة الاستثمار وتنمية الإمكانات المادية والبشرية للحصول على الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع .[4] فهناك من يميل إلى اعتبار المفهومين كمرادفين، إلا أن

---

[1]- د/ مدحت، القريشي : المرجع السابق، ص 70 .

[2]- د/ مويسي،بلعيد :**"التحولات على مقاومة حقوق الإنسان"**، محاضرة ملقاة علىطلبة الماجستير، مقياس **"إبستيمولوجيا حقوق الإنسان"** سنة أولى ، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، 2009-2010 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف.

[3] -Lorenzo G, Bellùp : **Development and Development Paradigms**, Issue Paper, EASYPol Module 102 A (Reasoned) Review of Prevailing Visions, May 2011, FAO .p6. site d'internet : www.fao.org/.../defining_**development**_paradigms_1..

[4]- Lorenzo, G. Bellùp :op.cit.p 6.

البعض الآخر والغالب يرى بأن هناك فروقات واختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لذا كان من الأجدر بنا أن نوضح بالتفصيل المفهومين .

الفرع 1: التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي:

اعتبرت فترة الخمسينات المرحلة الهامة التي ساوت بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي،حيث تم تعريفها بالزيادة لحصة الفرد من إجمالي الدخل القومي، و كانت مداخل النمو داخلية بحتة تتضمن العمل ووسائل الإنتاج و الموارد الطبيعية.

كما كانت الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، والذي احتل أولويات أجندات الاقتصاديين الكلاسيك في القرنين 18- 19 كآدم سميث ووليم بتي ، دافيد ريتشارد...الخ والذين كتبوا عن القوى التي تحدد تقدم الشعوب[1]،وذلك مع بداية التصنيع في أوربا ، كما صاحب ذلك ظهور نظريات عديدة ومختلفة تحاول تفسير ظاهرة النمو الاقتصاديمثل: نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة النظرية الكينزية (نموذج هارود – دوما)، نظرية النمو الجديدة الداخلية.[2]

فعند قيام الثورة الصناعية حققت العديد من الدول تقدما اقتصادياهائلا، من خلال خلق الظروف الملائمة للنمو والتي تعتمد أساسا على مقومات إنتاجية كتوافر عناصر الإنتاج خاصة المصادر الطبيعية.فقد أوضحت تجارب عدة دول أهمية تلك المصادر وعلاقتها المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وضرورة اختيار أفضل الطرق لاستخدامكفء لتلك المصادر في العمليات الإنتاجية[3]، بعدها ركز الاقتصاديون عند تناولهم لمداخل النمو الاقتصادي و ضمان استمراره على ضرورة إحداث نمو في واحد أوأكثر من عناصر الإنتاج، إذ وفرت النظرية الاقتصادية ثلاث محددات لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي:

1- ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج. 2- كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.

3- دور التكنولوجيا في العمليات الاقتصادية [4].

و قبل التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي سنحاول تحديد المدلول اللغوي والاصطلاحي للتنمية:

أولا :المدلول اللغوي والإجرائي للتنمية: سوف نتطرق إلى المدلول اللغوي والاصطلاحي للتنمية:

1–**المدلول اللغوي:**التنمية مشتقة من نمى، ينمي، نميا، أي زاد و كثر، و أنميت الشيء و نميته، أي جعلته ناميا.[5] وبهذا تحمل التنمية معنى الزيادة والانتشار،أما لفظ التنمية باللفظ الغربي**"Developement"**فإنه شبيه المعنى العربي والذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي غالبا، ورؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية.

2- المدلول الإجرائي:يعود أصل مفهوم التنمية إلى كتاباتالاقتصادي آدم سميث في القرن18 في كتابه " ثورة الأمم"سنة 1776، حيث أشار إلى عملية التنمية في العالم الثالث ضمن القارات الخمس آسيا ، إفريقيا أمريكا اللاتينية.[6]

---

[1]-Eric ,Berr et Jean-Marie ,Harribey : **Le concept de développement en débat Introduction au dossier d'Economies et Sociétés**,Série « Développement, croissance et progrès »,F, n° 43, 3/2005, p. 463-476.

[2]-د/ مدحت، القريشي : المرجع السابق ، ص 71

[3] - Jeffery ,D .Sachs and Andrew ,M. Warner:**Natural Ressource Abondance and Economic Growth**,Havard UniversityCambridge M.November1997, p17.

[4]- منصوري، الزين : **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، أطروحة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية تحت إشراف أ-د/أقاسم قادة ، السنة الجامعية: 2005- 2006، جامعة الجزائر، ص7

[5]-ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف (د، ت) ، طبعة 3/، ص 725

[6]- ميشيل، تودارو: **التنمية الاقتصادية**،تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ،دار المريخ للنشر، 2006، ص 39

كما حظي المفهوم باهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين ، وكان نتيجة هذا الاهتمام أن ظهر العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية، فهناك من يحاول التركيز على الجانب الاقتصادي، والآخر يحاول التركيز على الجانب الاجتماعي، وجانب آخر ركز على الجانب السياسي، إلا أنه بمراجعة تلك النظريات يظهر أنه في المراحل الأولى كان التركيز على الجانب الاقتصادي البحت لذلك انصبت على معالجة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، وبالتالي تم الربط بين التنمية والاقتصاد، إذ تم التركيز في التنمية حول رفع مستوى الدخل القومي والثروة (المعيار الذي ارتضاه الاقتصاديون لقياس التنمية)،[1]و البعض يربط الجانب الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية ،مما جعل بعض الاقتصاديين من أمثال " **كلارنس أيدس"** و " **جون حامبز"** يولون أهمية كبيرة لهذه العلاقة، باعتبار أن الناس يؤثرون و يتأثرون بالتنمية الاقتصادية، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن 20، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الأوربية تجاه الديمقراطية.

إلا أن مفهوم التنمية **"Developement"**لم يبرزبصورة رسمية إلا منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني: " آدم سميث" في الربع الأخير من القرن18 إلا على سبيل الاستثناء ، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو : " بوجين ستيلي "حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889. وقد استخدمت كلمة التنمية في الخطابات السياسية لأول مرة على لسان الرئيس ترومان في خطاب له في 20 يناير 1949، والذي أوضح ضرورة توفير التكنولوجيا وتقديم المساعدات اللازمة للبلدان الفقيرة للعيش حياة مماثلة للبلدان الغربية.[2]

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان مفهوم التقدم المادي:" **Material progress"** أوالتقدم الاقتصادي **Economico Progress"**. وعندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن19، كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث: **Modernisation**أوالتصنيع :**"Industrialisation**[3].

وقد حاول العديد من الفلاسفة وأساتذة الاقتصاد والعاملين في الحقل الاقتصادي والسياسي تبرير تقديم أفكار جديدة في كيفية تحقيق الثروة للشعوب، إلا أن ثروة الشعوب مازالت قيد البحث بتغيير مفاهيمها وطرقها وتقدم و سائل الإنتاج والعمل من الصناعة البدائية إلى الصناعة المعقدة إلى مجتمع المعلوماتية والمخاطر. و قد قدم جيمس كولمان : 3 0 منظورات لتحديد مفهوم التنمية :

- **المنظور التاريخي**: و الذي يرى أن عملية التنمية، عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوربي.
- **المنظور التطوري:**وينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة و مستمرة، يمثل المجتمع الأوربي قمة تطورها.
- **المنظور النمطي**:ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات: الزراعة / الصناعة ، التقليدية / الحداثة الحداثة / ما بعد الحداثة [4].

---

[1]- د/ هشام، مصطفى، الجمل: **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، ط2007، ص 17.

[2]-Fatina, Doumbia :**le concept de Développement aujourd'hui en Afrique ou le paradoxe D'un concept Sous Développé**, site d'internet : www.sites.univ-provence.fr/ergolog/pdf/.

[3]- د/ عارف ،نصر: **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة، 1999.

[4]- د / محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي: التغير و التنمية السياسية**،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986 ص 23 .

وبالرغم من تعدد التعريفات لاصطلاح التنمية، وتعدد زوايا هذا التعريف وأبعاده فإن معظم الباحثين قد انتهوا إلى أن اصطلاح التنمية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي**Economic Growth** الذي ينصب على الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.[1]

كما ظهرت بعض المفاهيم المشابهة لمصطلح التنمية ، لذا من الأجدر بنا إعطاء تعريفات لها لتفادي أي لبس أو خلط ، ومن ذلك :

***التطور** : يقصد به ذلك التغير التدريجي، و يدل على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلى أخرى وقد يأخذ ذلك فترات طويلة ، و يذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية و العضوية الموجودة .

***التقدم** : و يقصد به التحسّن الذي يطرأ على المجتمع و الإنسان في انتقاله من حالة فطرية أو إلى حالة أعظم كمالا، وقد عرفه هوبهاوس: " أنه ظاهرة اجتماعية حضارية ، وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة "

***التحديث :** ويعد مصطلحا حديثا ، إذ بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات و أوائل الستينات، و لقد كانت الاستعمالات المتداولة للمصطلح يؤخذ على أنه استحداثشيءقديم و تحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة ، فالتحديث هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج .فالتحديث إذا هو عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة ، وما تقوم به البلدان النامية عبارة عن محاكاة و نقل للنظم والتنظيمات والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعّبر عن التحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها ،وتتم هذه العملية عن طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة و صولا إلى نموذج مجتمعي حديث مغاير تماما عن النموذج القائم .[2]

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي:إن تعاريف النمو الاقتصادي كانت مقدمة - منذ السياسات الاقتصادية الكلاسيكية - من طرف آدم سميث ، دافيد ريكاردو... الخ وقد انتقدت من طرفكارل ماركس وطّورت بعدها في فترة ما يسمى: **Marginal Revolution**[3] ، إلا أن أهميتها ازدادت خاصة بعد موجة الدراسة التي عمت الأدبيات الاقتصادية في أعقاب صدور دراسات للاقتصاديين أمثال روبرت سولو عام 1956 في كتابه :" **Contribution of the Theory of Economic Growth**ودينسون **"E.F Demsion** عام1967 في كتابه **: " Growth Accotions"**.

إلا أن التعريف المتفق عليه كما توصل إليه أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفود "كوزنتس سيمون" عند دراسته التاريخية المقارنة للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، عام 1966في كتابه: **Modern EconomiGrowth"**، حيث يرى بأن النمو الاقتصادي هو:" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أوإجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل الموارد إلى سلع و خدمات"[4]، وبالتالي فإنّ معدل نمو الدخل القومي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، فإن حدث وكان معدل نمو الدخل القومي مساويا لمعدل النمو السكاني، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سيظل ثابتا ، وهذا يعني أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير، وفي هذه الحالة لا يكون هناك نموا اقتصاديا، وهذه النتيجة معبر عنه بالمعادلة :

---

[1]-د/ مدحت ،القريشي : المرجع السابق ، ص 71

[2]- **د/ أبو الحسن**،عبد الموجود إبراهيم: **التنمية و حقوق الإنسان، نظرة اجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2006 ، ص9-10

[3] -Neri, Salvadori-Edward Elgar:**The Theory ofEconomic Growth ،A 'Classical' Perspective**, site d'intenet : www.rdh50.ma/fr/pdf/general/introduct

[4]-Bau Mol, WJ ،Blinder AS et autres :**L'Economie principe et politiques : Macro Economie**، traduction Michel ,Lamaree ، édition 1990، p 504.

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو القومي – معدل النمو السكاني .

الفرع 2: التنمية الاقتصادية و تطور مداخلها :

لقد ظهرت التنمية الاقتصادية بعد موجاتمن النقاشات الحادة حول : لماذا بعض البلدان متقدمة وبعضها أقل نموا ؟ و بعبارة أخرى ما الذي يفسر ظاهرة التفاوت الاقتصادي في جميع أنحاء العالم كما زادت الأهمية ببروز عدة عوامل منها:

- حصول العديد من بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي، خاصة بعدانتهاء الحرب العالمية الثانية ورغبتها في تطوير اقتصادياتها و التخلص من التخلف،و استهدفت هذه الدول الناشئة تحقيق مستويات معيشية أفضل لمواطنيها.
- قيام مجموعة البلدان الاشتراكية والتي اتبعتالمنهج الاشتراكي للتنمية و التخطيط، الأمر الذي أثر إيجابا في حركة التحرر الوطني في البلدان النامية.[1]
-إظطراد معدلات النمو و التطور في البلدان الرأسمالية .
- تزايد الوعي لدى شعوب البلدان المتخلفة نتيجة ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي ووسائل الاتصال بين أجزاء العالم، و أن مشاكل التخلف لم تعد مقبولة .
- بروز المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة و الوكالات الدولية والتي أصبحت تهتم بمشاكل التخلف والتنمية في البلدان النامية، وضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي .[2]
- بروز دور هيئة الأمم المتحدة والتي أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم برز دورها على المسرحين السياسي والاقتصادي العالمي، و ذلك بالسعي إلى تنفيذ ما نص عليه ميثاقها في مادته الأولى من ضرورة رفع مستوى معيشة الشعوب و تحسين أحوالها المعيشية و الاقتصادية ، فضلا عن تزايد وزن وعدد الدول النامية في هذه الهيئة .[3] كما برز اهتمام الأمم المتحدة بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا، اعتبرت فيه عقد الستينات: **"العقد الأول للتنمية "**، كما عقدت العديد من المؤتمرات الخاصة بالتنمية، أبرزها: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا ، إلا أن معدلات البطالة والفقر قد زادت و على غرار الأزمات الاقتصادية ، لذلك تصدى الاقتصاديون الإنمائيون لهذه المشكلة بالمعالجة،فتركز اهتمامهم في كيفية إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي أساسا لضمان معدلات نمو متصاعدة و تطوير مداخل لإعادة تعريف التنمية الاقتصادية .

و انطلاقا مما سبق، سيتم أولا تقديم بعض التعريفات للتنمية الاقتصادية قبل التطرق إلى المداخل التي تم تبنيها كمحاولة لإعادة تعريف التنمية الاقتصادية:

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:لقد تطرقنا في الفرع السابق بأن التنمية من منظور اقتصادي كان ينظر إليها بصيغة التغير المخطط لهيكل الإنتاج و الاستخدام، ولذلك فإن إستراتيجيات التنمية ركزت على التصنيع ، فكانتتوصف بأنها عملية الحصول على مكاسب سريعة في نمو الدخل القومي وفي الدخل الفردي الإجمالي ، و حسب هذه الرؤية التقليدية والاقتصادية البحتة فإن مشكلات الفقر ، البطالة وتوزيع الدخول كانت ثانوية مقارنة بإنجاز معدل النمو ، ولكن النظرة بقيت اقتصادية بحتة تركز على النمو الاقتصادي

---

[1]- د/ مدحت، القريشي : المرجع السابق ، ص24

[2]-Josef ,Tchundjang ,Pouémi : **A la recherche du Temps perdu dans les relations économique internationales ''Vers un nouvel ordre économique et social international''**,Revue international des Sciences Social,Vol xxviii,N°4,1976,UNESCO ,p733.

[3]- د/ محمد علي، الليثي : **التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ط 1997، ص10-11.

ومدى مساهمته في إحداث زيادة الدخل القومي ومن ثمة تأخذ المشكلات السابقة كالفقر والبطالة ...الخ إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما أطلق عليه روستو في نظريته الاقتصادية " أثر التساقط "**Trickle down effet**"[1]:

وموضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثا، بل كان محل دراسات وأبحاث طويلة و جدية، فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسات الدولية و حتى الدراسات الحديثة لحقوق الإنسان.

وكما أن اهتمام الاقتصاديين بالتنمية هو انعكاسلاهتمامهم بالثروة ، أي برفع المستوى المادي للرفاه العام الإجمالي ، فقد استعملها آدم سميث في كتابه:" ثروة الأمم " كتعبير عن السلع و الخدمات التي تؤدي إلى الرفاه المادي ،أما البروفسور بيجو في كتابه :" **The Economics of wellbeing** أعتبر الثروة بأنها مقياس لمستوى الرفاه المادي العام :**Material wellbeing**[2]،وعلى هذا الأساس فإن إنتاج الثروة كان هدف علم الاقتصاد و لم يكن الإنسان إلا عنصرا من عناصر الإنتاج فهو يعتبر وسيلة لإنتاج الثروة فالإنسان يعتبر من وسائل التنمية ، لا يظهر ضمن الأهداف المباشرة للتنمية "المخرجات "، والتي تقتصر بشكل عام على متغيرات الإنتاج .[3]

ولقد تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للعلماء و الباحثين الإقتتصاديين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وترجع صعوبة ذلك إلى اختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية ، و لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف المتداولة :

أ-تعريف**Paul Bairoch**: التنمية الاقتصادية هيمجموعة من التغيرات الاقتصادية والمجتمعية والتكنولوجية والمؤسسية للنهوض بمستوى معيشي أفضل.و قد أوضح : **دنيس جاول**هذا الهدف بطريقة أكثر وضوحا وشمولية، إذ بين بأنالتنمية الاقتصادية، هي تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل : 3– 7 بالمائة مع تغيير هياكل الإنتاج و أساليب و مستوى العمالة .

بـ- تعريف **Myier:**ويعرفها بأنها عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة ، ولتحقيقها يستوجب تحقيق الزيادة في الدخل القومي ،على أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي ذات طابع متسارع، و أن يفوق معدل هذه الزيادة ، أو يعادل على الأقل معدل الزيادة التي تطرأ على السكان، وبالتالي يعتبر الاقتصادي أن السكان واحدا من أهم العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تؤثر وتتأثر عبر الزمن بعملية التنمية الاقتصادية.[4] وانطلاقا مماسبق فإن الخصائص الأساسية لعملية التنميةالمتفق عليها هي:

- زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي للأفراد . - تقليص التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين فئات المجتمع. - تعديل التركيبة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل [5].

---

[1]- Lord ,Robbins :**The Theory of Economic Development in the history Economic**، Thought Redwood Press Limited Trowbidge ، London 1970 ، p4.

[2]- تشارلز، كارتز: **في الثروة و معناه دراسة في أهداف علم الاقتصاد** ، تعريب الدكتور : عزت عيسى غوراني ، منشورات دار الآفاق بيروت ، طبعة 1974، ص24 .

[3] -Lord, Robbins :op.cit.p12.

[4]- د/ صلاح الدين، نامق : **النظرية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط1999 ، ص2 .

[5]-د/ هشام مصطفى،الجمل: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى 2006، الإسكندرية، ص 78-82.

و عموما فإن التنمية الاقتصادية بمفهومها المتعارف عليه تتم عن طريق التغلب على " ندرة رأس المال " خاصة بعد شيوع الاعتقاد بأن الفقر سببه الندرة و يتم التغلب عليه بالتنمية والذي سيحدث بإتباع الأسلوب الغربي وتطوير المجتمعات عبر مراحل مختلفة ، قسمها الاقتصادي روستو ، فقد كان كتابه : **" The stages of Economic Growth''**، من أهم الكتابات لنظريات التحديث ، وقد تعرض إلى مراحل النمو الاقتصادي ، و قسمها إلى خمس مراحل كما اعتبرت نظريته ، والتي تعد كمحاولة لوضع بديل للنظرية الماركسية من أبرز المساهمات التي ظهرت مع مطلع الستينات ، إذ أوضح من خلالها أن التنمية يمكن أن توصف في شكل سلسلة من المراحل التي يجب أن تمر بها المجتمعات[1] :

مرحلة المجتمع التقليد **The Tradaditional Society**

مرحلة التهيؤ للإنطاق.**The Precondition for Take Off**

مرحلة الانطلاق **stageThe Take Off**

مرحلة النضج. The Drive To Maturity

مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع**The Age Of High Mass Consumption**

وقد أشار روستو إلى أن المجتمع التقليدي يشمل من الناحية التاريخية المجتمعات التي تتسم بسيطرة القطاع الزراعي على نمط حياتها ، كما أن طرق التفكير معدوم.[2] ولكي تصل البلدان النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق 03 شروط مترابطة ، يقف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال، فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10 بالمائة من ناتجها القومي، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية و أن تتوفر بيئة سياسية و اجتماعيةو وثقافية مرافقة .[3]

ولقد تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للباحثين حول تحديد مفهوم محدد و دقيق للتنمية الاقتصادية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الأيديولوجية ، إلا أنهم اجتمعوا على أن التنمية ليست مرادفا للنمو الاقتصادي ، نظرا لما أبرزه واقع الخمسينيات والستينيات من عواقب وآثار سلبية للتنمية على أفراد المجتمع وبمساعدة العديد من العوامل[4]، اتضح خلال هذه الفترة بأن اصطلاح التنمية الاقتصادية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية تشمل إضافة للنمو الاقتصادي أهدافا أخرى كرفع مستوى المعيشة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد الذي يتوقف على العدالة الاجتماعية للإنسان، وعدد السكان، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، والثروات والمساواة في الحصول على الثروة.

وبعد هذا الطرح ، يمكن إعطاء مفهوم للتنمية الاقتصادية، يكون ملّما بالنقاط التي تطرّقنا إليها سابقا.
وعليه فالتنمية الاقتصادية توصف كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في المجالات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والثقافية... مما يؤدي إلى سلسلة من التحولات فيها ،و في الأداء الاقتصادي كذلك ومهارات العاملين و قدراتهم الإبداعية مما يؤدي إلى حدوث تبدلات تراكمية ذات الشأن في البيئة السياسية

---

[1]-أ/ فالي، نبيلة : **من النمو إلى الاستدا**مة : التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، بحوث و أوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال : الفترة : 8/ 4/ 2008 كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف.

[2]-TREILLET.S:**Léconomie du développement de Bandoeng à la mondialisation**،2eme édition،akmand colin،paris 2005،p11.

[3]-د/ محمد عبد العزيز، عجمية ـ د/إيمان ،عطية ناصف : **التنمية الإقتصادية ، دراسات نظرية** ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، ط2005 ص99.

[4]- Eric, Berret Jean –Marie, Harriey :**Developpement، Croissance et Progrès**، F،N 43-3/2005 p 463-476 Site d'internet: www. Sitecom .free.fr/data/pdf/rdh2000sta1

والاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للإنسان... و بالتالي فالتنمية هي رؤية ذاتية وطنية وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة ، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، و تمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية و المالية لتعزيز و ترشيد الإنتاج الوطني مما يسمح بتوفير مستوى معيشي لائق.[1]

ثانيا: تطور مداخل التنمية الاقتصادية:إن الفكر التنموي الذي ساد خلال عقدي الخمسينات والستينات لم يستطع تقديم آليات وسياسات فعالة لتحقيق التنمية ، على أساس الفهم غير الشامل لها والتي تم قياسها بمقاييس مادية بحتة ركزت على نسب نمو الدخل القومي و متوسط الدخل الفردي ، و لهذا السبب كانت التجارب التنموية في العقد الذي سمته الأمم المتحدة بالعقد الأول للتنمية "عقدالستينات" غير مشجعة بسبب الفقر ،البطالة وتزايد أعباء الديون، وانخفاض المعونات...الخ.[2]فقد عكست الأرقام في العديد من الدول النامية ، خاصة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة العامة و درجة التعليم و العمر المتوقع للأفراد ، مما أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة ، فبعد ربع قرن من النمو السريع لم يحدث أي تغير ملموس في تحسين أحوال نسبة عالية من الفقراء ، و على حد قول رئيس دولة البرازيل آنذاك : " إن البرازيل قد يبدو اقتصادها في أحسن حال و لكن هذا ليس حال سكانها."[3]

هذا القصور في المفهوم التنموي و تطبيقاته بنتائجه السلبية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي وعدم كفاية المقاربات السابقة لتحديد هدف التنمية، لذلك تم تطوير عدة مداخل :

1-مدخل إعادة التوزيع مع النمو :غطت هذه المرحلة تقريبا فترة نهاية الستينات و حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين وأصبح مصطلح**" إعادة التوزيع مع النمو "** الأكثر شيوعا في هذه الحقبة.إذ بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بعد أن اقتصر في الحقبة الماضية على البعد الاقتصادي ، وقد تجسدت هذه المرحلة في نموذج سيرز، والذي عرف التنمية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاديات نامية.وحسب قول البروفسور دوللي سيرز : إذا أردنا أن نعرف مستوى التنمية في بلد ما، علينا أن نتساءل : ماذا حدث للفقر؟ ...البطالة ... توزيع الدخل؟ [4]

كما تبنى البنك الدولي سياسات :" **إعادة التوزيع مع النمو "** و" **الهجوم المباشر على الفقر "**في مواجهة الإنتقادات التي أفرزتها خبرة التنمية في الستينات، بشأن تزايد الفروق في توزيع الدخول الذي أدى إلى انتشار الفقر و تزايد معدلات البطالة ، وقد نشر البنك الدولي كتابا : [5]

''Redistribution with Growth Policies to Improve Imcome Distribution in Developing Countries in The context of Economic Gowth 1974"،متضمنا محاولة جديدة لقياس النمو الاقتصادي ليس فقط معدل نمو متوسط الدخل ، بل أيضا ما طرأ من تغيير على نمط توزيع الدخل .

2-مدخل تنمية الموارد البشرية:Human Ressoures Development:لقد شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية الستينات اهتماما برأس المال البشري ، إذ وفر التيار الرئيسي في علم الاقتصاد الإطار النظري الذي من خلاله يمكن دراسة الفعالية الاقتصادية للإنسان، ومدى المساهمة الإيجابية للمتغيرات النوعية لمكونات عنصر العمل باعتبارها أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن حدوث التنمية الاقتصادية،خاصة مع كتابات: **Cairncross - Solo - Benton Massell** و آخرون وهم بصدد شرح الوضع فيالولايات المتحدة

---

[1]- د/ كامل ،علاوي- كاظم ،الفتلاوي - د/ حسن، لطيف كاظم الزبيدي : المرجع السابق ،ص 281.

[2]-د/ إبراهيم ،عيسوي: **التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** ، دار الشروق، ط1 2000 ، ص30-31.

[3]- د/طاهر، حمدي كنعان : المرجع السابق ، ص 503.

[4] - E. Wayne, Nafziger : **"From Seers to Sen: The Meaning of Economic Development**",paper presented tothe UN University/World Institute for Development Economics Research (WIDER) Jubilee Conference, 17-18 June 2005,p 3. Site d'internet : www.rrojasdatabank.info/widerconf/Nafziger.pdf.

[5]- د/- إبراهيم،العيسوي :المرجع السابق ص84.

الأمريكية، إذ بدأ الاقتصاديون الذين يتعاملون مع حسابات النمو، التركيز علىمجموع إنتاجية العامل **Total Factor Productivity**، لذا شاع في تلك الحقبة مفاهيم تعبر عنهذا المدخل النظري للتنمية الاقتصادية : القوى البشرية، العناصر البشرية ، رأس المال البشري[1]والتي تعتبر مرادفات لتنمية الموارد البشرية، والذي تولد من المنظور الاقتصادي، وأكد أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية ، وتركز اهتمامه على الإنسانالاقتصادي : كمنتج / مستهلك وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى.

وقد أصدرا الاقتصادي " ريفين بريتز"أستاذ مادة إدارة الأعمال في جامعة ما كجيل في كندا كتاباسماه:**"القرن المالي من غليان إلى انتصارات"**، والذي أحدث ضجة في علم التنمية أو كيفية تحقيق ثروة للشعوب، فقد ناقش الكثير من الأفكار السابقة والتي يعتقد بأنها من أسباب ثروة الشعوب، إلى أن وصل إلى نظرية جديدة قائلة بأهمية رأس المال البشري،والذييعتبر امتدادا فكريا و أيديولوجيا للنظرية الوظيفية و الوظيفة التكنولوجية بصياغتها الحديثة. [2]

وجوهر المفهوم أن العامل يمتلك رأس المال يتمثل في مهارته و معارفه ، و قدرته على بناء نفسه من خلال : الأنظمة التعليمية و الصحية ... و التي تعد من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ولهذا أهتم بالجوانب الإنسانية فيه:الصحة،التعليم... لزيادة القدرات الإنتاجية و اكتساب عمر إنتاجي أحسن و أطول دون الاهتمام بالإنسان كإنسان والاعتراف بحقوقه و كرامته الإنسانية.[3]

وبالتالي فإن مفهوم تنمية الموارد البشرية يعتبر مرادفا للحديث عن القوى العاملة، وهي أهم عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى :الأموال،التكنولوجيا، الموارد الطبيعية ...الخ وقد ظهرت عدة مؤلفات في تلك الحقبة لتؤكد الجانب الإنساني في العملية الإنتاجية من أهمها [4]:

Management by loveللكاتب :**Kathleen sanford**

Leading with loveللكاتب :**Gary Dessler**

ويرى الاقتصادي**: T-W Schulz** بأن عناصر الإنتاج حاسمة في تحسين رفاه الناس، ليس المكان ولا الطاقة ولا الأراضي الزراعية، فالعناصر الأساسية الحاسمة هي تحسين نوعية حياة الناس والتّقدم أوالتطورات في المعرفة.... وأن واحدا من أهم علامات تكوين رأس المال البشري هو الزّيادة في العمرالمتوقع لحياة الناسالذي يمدد الفترة الإنتاجية في حياة العاملين " **Life Expectancey**"[5]. كما عمد البنك الدولي إلى تنظيم : " **إدارة السكان و الموارد البشرية"**، حيث شمل على 04 أقسام: "التعليم والتوظيف، السكان، الصحة، التعليم "، و اهتمت دول العالم والمنظمات الدولية بضرورة تنمية الموارد

---

[1]- د/- مدحت، محمد أبو النصر: **إدارة و تنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربيةط1 2007 القاهرة، ص 174

[2]- د/ علي، الطراح، د/ غسان، سنو: **التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة**، دراسات في آثار العولمة و التحولات العالمية دار النهضة العربية ط2004. ص: 18-19.

[3]- د/ منال، طلعت محمود- مسعد، الفاروق حمودة: **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط 2001 ، ص 269 – 270 .

[4]-David f.,Shaffer and David, J.Wright :**A New paradigm for Ecomonic Development**،State University of New York ،March 2010 ،p11. Site d'internet:www.Rockinst.org

[5]- د/- محمد صالح، تركي القريشي : **علم اقتصاد التنمية** ، مكتبة الجامعة ، إثراء للنشر و التوزيع عمان ، ط2010 ص56-73 .

البشرية و تم إصدار القرارات الدولية، كالقرار الأممي: 192/52 الصادر في: كانون الأول/ ديسمبر 1997 الخاص **"بتنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية"**.[1]

ومن هنا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية، هومفهوم اقتصادي في المقام الأول و قابل للحسابات الاقتصادية، حيث يمكن قياس عائد الاستثمار في تنمية البشر مقارنة بعائد الاستثمار في إنتاج السلع وفي البنية الأساسية.[2]و بالتالي ظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية مركز الثقل للعوامل الإنسانية في تخطيط الجهود الإنمائية و ما تتضمنه من استثمارات و أولويات.ولكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذا المنظور الاقتصادي لم تول الجوانب الاجتماعية الإنسانية إلا بقدر ما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها.بيد أن المفهوم أثار اعتراضات عدد كبير من الباحثين، إذ أنه ليس مقبولا أن يعتبر الإنسان كالموارد الاقتصادية و اختزال التنمية في مفهوم الإنسان الاقتصادي منتجا ومستهلكا.[3]

وقد يبدو بأن المفهوم قد أضفى الطابع الإنساني على التنمية، ولكنه لا يصل إلى مستوى مفهوم التنمية الإنسانية، إذ يبقى قائما على معايير اقتصادية بحتة ، فأولويات الاستثمار في الأفراد ترتكز على القدرة الإنتاجية لهم كقوة منتجة متجاهلة فئات معينة من المجتمع ، خصوصا الفئات الضعيفة أواعتبار الجوانب الإنسانية : التعليم ، الصحة المعرفة ... حقوقا للفرد .

الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية :

بغية الوقوف على مستويات التقدم والتنمية المحرزة في مختلف بلدان العالم ، وجدت مقاييس معينة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح متوسط دخل الفرد، و هي كلها مقاييس تقليدية ضمن المنظور الاقتصادي للتنمية .

أولا: مقياس الناتج القومي الإجمالي / مقياس الدخل القومي : و هذا المقياس قد وضع للتعرف على مستوى التنمية لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس التي تم ابتداعها في الأقطار الصناعية الغربية ،وقد كان من ضمن الاهتمامات في كتابات الرواد الأوائل عن القياس الكمي في الاقتصادأمثال وليام بيتي، وغريفوري كينغ ، فرانسوا، أنطوان لافوا سير و جوزيف لاكرانغ...الخ وهم من مؤسسي مقياس استخدام حساب الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مقياس متوسط الدخل للفرد :لقد استخدمت الهيئات الدولية متوسط دخل الفرد كمؤشر هام لقياس النمو والتنمية الاقتصادية،و يستخدم البنك الدولي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمعيار لتصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات، وهو ما يطلق عليهتنميط البنك **الدولي World Bank Typology**[4]**:**
مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل Low-income economieو مجموعة الاقتصاديات متوسطة الدخل : Middle- income economieومجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل : High- income economie.

ويستخدم متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمعبر عن مستويات المعيشة للدول المختلفة كما يوضح كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها بواسطة دخله النقدي.[1] ويتم الحصول عليه

---

[1]- Lau. L and others :**Educatin and Economic Growth ، Some Gross-Sectional Evidence From Brazil** Journal of Development Economic، 41 ،1993 p45-70 .

[2]- د/ زيد ،محمد الرماني : **البعد البشري للتنمية : رؤية اقتصادية** ، دراسات إقتصادية ، السلسلة العلمية للجمعية الاقتصادية السعودية المجلد ع 3 – 1420 ، ص952 .

[3]- د/ زيد، محمد الرماني : المرجع السابق .

[4]- د/ عبد القادر، محمد، عبد القادر عطية : **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية – الإسكندرية، ط2003، ص 34.

بقسمة نصيب الفرد من الدخل على الرقم القياسي للأسعار ، بمعنى أن ارتفاع الرقم القياسي للأسعار يعني انخفاض الدخل الحقيقي، و كما أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعني انخفاضا في مستوى الغذاء ، المستوى الصحي والتعليمي ،الخدمات العامة التي يتمتع بها الأفراد.[2]

ثالثا: نقد مقاييس التنمية الاقتصادية: لقد كان من الطبيعي أن تواكب المراجعة الفكرية لمفهوم التنمية عملية إعادة النظر في المقاييس و المؤشرات التي تستعمل لقياس النمو والتنمية الاقتصادية، وقد انتقدت هذه المقاييس من زوايا متعددة:

- إن اختلاف تعاريف الدخل القومي والناتج القومي في العالم يجعل من الصعب إجراء مقارنات فيما يتعلق بمستويات المعيشة،فالدول الاشتراكية تستبعد من الدخل القومي ذلك الجزء من الدخل الذي يتولد في القطاعات غير المنتجة"الخدمات الشخصية و بعض الخدمات العامة " ،في حين أن الدول الغربية والدول النامية تبقي على هذا الجزء من الدخل ضمن التعريف ، وهذا ما يجعل من الصعوبة إجراء مقارنات ذات دلالة دقيقة ، وإلى جانب ذلك ، فإن عملية قياس الدخل القومي نفسه يثير العديد من المشاكل كمدى مساهمة خدمات الحكومة في الدخل : الأمن ، الدفاع ... إذ لا يمكن حسابها حسابا دقيقا.[3]
- كذلك ومن الانتقادات الموجهة إلى الناتج القومي ، أنه يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج و إلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم ، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية .
- كما أن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي ، و إنما وسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي، ولكن هذا الأخير لا يتوقف على العوامل المادية ، وإنما أيضا على العوامل غير المادية ، لا تظهر في الناتج القومي الفردي بحكم تعريفه[4]،أي أن متوسط دخل الفرد يعكس مظهرا واحدا من مظاهر الاقتصاد القومي وهو المستوى المعيشي ، في حين أن مشكلة التنمية هي مشكلة مركبة ذات أبعاد متعددة و ليس بعدا واحدا .[5]

المطلب الثاني:التنمية الإنسانية :" مقاربة مفاهيمية"

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفا و وسيلة في منظومة التنمية الشاملة،والذي عكس تحول نظري في تحديد مفهوم التنمية وتحديد مكوناتها وأبعادها : كإشباع الحاجات الإنسانية، التنمية الاجتماعية، الرأس المال البشري، رفع مستوى المعيشة ، و تحسين نوعية الحياة...الخ خاصة بعد فشل مجهودات التنمية في البلدان النامية و تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، إضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين ،أدى إلى تراجع المنظور الاقتصادي للتنمية ، الذي يركز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة ، حيث أثيرت أسئلة عديدة : تنمية ماذا؟... ولمن ؟ ... ولأية غاية ؟ ... و بأية شروط؟

إن هذه التساؤلات تشكل قاعدة مطالب الدول النامية ، كما تشكل أولى العقبات التي عجزت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الإجابة عليها ، بحيث لم يعد تحقيق الزيادة في حجم الدخل القومي أو ارتفاع نصيب الفرد من الدخل هو الهدف النهائي للتنمية ، كما أن الأرقام والإحصاءات والبيانات الكمية عن النمو

---

[1]- د/ حلمي، شحاذة، محمد، يوسف : **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر و التوزيع ط،2001 ،ص28.
[2]- د/ محمد، عبد العزيز عجمية –د/ إيمان، عطية ناصف : المرجع السابق ، ص16.
[3]- عمرو، محي الدين : المرجع السابق ص34 .
[4]- د/ إبراهيم، العيسوي : المرجع السابق، ص101 .
[5]- د/ عمرو، محي الدين: المرجع السابق ص34 .

على الرغم من كثرتها وتنوعها لا تعطي الصورة الحقيقية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلد ما، مما أدى إلى المناداة بمنهج تنموي بديل ، ليشمل مفهوم التنمية أهدافا أخرى ثقافية واجتماعية وسياسية ... بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية.

وفرض مفهوم التنمية الإنسانية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي و الدولي خاصة مع بداية التسعينات ، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و تقاريره السنوية عن التنمية الإنسانية دورا بارزا في نشر و ترسيخ هذا المفهوم ، والذي يؤكد على أن الإنسان غاية وأداة التنمية ، والذي اعتبر النمو / التنمية الاقتصادية مجرد وسيلة لضمان الرفاه الإنساني .

وقد شاع مصطلح "التنمية"البشرية"، كترجمة للمصطلح« **Human Development** »وهو مصطلح إنجليزيورد لأول مرة وبصورة رسمية في مطلع التسعينات في تقرير للتنمية البشرية،والذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990، إضافة إلى تقاريره التي يصدرها كل سنة والتي مثلت نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن مصطلح: " التنمية الإنسانية " ، هي الترجمة الأفضل والأصدق تعبيرا عن المضمون والمفهوم الشامل والأصيل للتنمية، أما تقارير التنمية العربية فقد أصدرت بمصطلح : " التنمية الإنسانية "، و يبدو أنها أصابت إلى حد بعيد ، لذا سنستخدم هذا المصطلح وفقا للتبرير التالي :لفظ " البشر " كحالة دالة عن مجموعة الكائنات البشرية ، أما لفظ : "الإنسان "فهو الكائن الحي والمفكر والذي كرمه الله سبحانه و تعالى على جميع خلقه .فالقرآن الكريم استخدم لفظ البشر لوصف مجموعة من المخلوقات ، أما لفظ الإنسان فقد ورد في مواضع المسؤولية والتكريم.[1]

فالإنسان يعبّر عن حالة دالة من الوجود والتكريم والصفة الإنسانية ، و بالتالي فإن فلسفة التنمية الإنسانية تتعارض مع أي شكل من أشكال التمييز، وعلى أي معيار كان : النوع ، الأصل أو المعتقد[2] الأمر الذي يجعل التنمية الإنسانية كمقاربة أصيلة في أدبيات التنمية الشاملة والمتكاملة ،و تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى : الحرية و المساواة ، تحقيق الذات و الكرامة الإنسانية .و قد توسّع المفهوم باعتباره جزء من عملية التنمية المستمرة و المستدامة وهذا بعد إدماج البعد البيئي في برامج و سياسات التنمية . وعليه فسيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع ، نتطرق فيها إلى تعريف التنمية الإنسانية في فرع أول، وفي الفرع الثاني سنخصصه لأهم المداخل النظرية للتنمية الإنسانية ، في حين يخصص الفرع الثالث لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة .

الفرع الأول: تعريف التنمية الإنسانية.

شهد الفكر التنموي تطورات كبيرة أعادت الإنسان إلى محور الجهود والأهداف التي تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها، باعتباره المحور الرئيسي فيها ، من خلال وضع إستراتيجيات للتنمية الشاملة تمكن المجتمعاتخاصة في البلدان النامية من الانطلاق إلى مرحلة النمو والبناء للوصول إلى الأهداف المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والسياسي للإنسان،وتهدف إلى تغيير نوعية حياته وتحقيق حقوق الإنسان[3]، وذلك بعد أن أثبتت المناهج والنظريات التي كانت سائدة في الماضي والتي لم تعد قادرة على مواصلة تحقيق الأهداف التنموية للإنسان.

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية '2003 ": **نحو إقامة مجتمع المعرفة** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي ، الأمم المتحدة ، ص 17.

[2]- د/ علي، الصاوي : **ماهية المساءلة و الشفافية و دورهما في تعزيز التنمية الإنسانية** : المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية الخليجية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول : **"المساءلة و الشفافية"**، يومي : 21-22 مارس 2009 .

[3]- د/ كمال ،التابعي **: التنمية البشرية** ، دراسة حالة لمصر ، مكتبة أنجلو المصرية 2001 ، ص7

فالمنظور الكلاسيكي الاقتصادي للتنمية كان يركز على ثلاث عوامل للإنتاج:الأرض، الموارد المادية والمالية و قدرات الإنسان باعتبارها مداخل ووسيلة فقط للإنتاج، دون اعتباره محور التنمية وهدفها المباشر، لذلك ظهرت الحاجة إلى منظور جديد وشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بجعل الإنسان هو الهدف الأساسي لعملية التنمية [1]، حيث توالى ظهور نظريات وإستراتيجيات تنموية مقدمة من طرف هيئات دولية كالبنك الدولي الذي طرح سياسته الشاملة، والتي تعرف بـ:**"الإطار الشامل للتنمية"**، كما قدمت مداخل نظرية تنموية تهتم بالإنسان كبديل للمداخل التنموية التقليدية : مدخل الحاجات الأساسية ، الرأس المال البشري ، التنمية السياسية ،التنمية الاجتماعية كما أن المنظور الإسلامي للتنمية قد أسس قيمة الإنسان لذاته كإنسان ، والذي جعله الله خليفته في الأرض، و قائمة على الكرامة الإنسانية.

وتوالت النظريات والاهتمامات التنموية بالإنسان إلى أن طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع التسعينات وفي تقرير له عام 1990 مقتربا موسعا و شاملا ، أعطى مفهوما بديلا للمفاهيم التنموية السابقة عرفت ب : التنمية الإنسانية ، وقد أعطى هذا التقرير صياغة واضحة وجديدة أساسية للمفهوم، كما وضّحت مقدمة الفصل الأول المعنون: **" تحديد و قياس التنمية البشرية "**، الكلمات الشهيرة والتي تعد جوهر التنمية: **"الناس هم الثروة الحقيقية"** والتي أصبحت بعد عشرون سنة عنوانا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام2010، حيث أعيد تعريف الثروة، على أساس أن الإنسان هو جوهرها صانعها و المستفيد منها ، وقد ترجمتها عبارات مقتطفة من تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي لعام 1994 : " ... و مالم تعترف المجتمعات بأن ثروتها الحقيقية هي أناسها ، فإن استحواذ فكرة تكوين الثروة المادية على الأذهان يمكن أن يطمس الهدف النهائي لإثراء حياة البشر."، وكما أن آرثر لويس أحد كبار خبراء الاقتصاد في العصر الحديث والفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد، يرى بأن الهدف المناسب للتنمية هو زيادة نطاق الاختيار البشري، والذي هو لب وجوهر المقترب الكلاني والشامل للتنمية .[2]

فالتنمية الإنسانية وفقا للمقترب الشامل، ليست مجرد تبيان أو إضافة للأبعاد الإنسانية لعملية التنمية، بل هي منهج بديل لما ساد عبر عقود من التنمية الاقتصادية والتي وضعت الإنسان على هامش العملية مقابل وضع الجوانب المادية في المحور .

وعبّرت تقارير التنمية البشرية الصادرة سنويا عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، والتي فتحت آفاقا واسعة في المفاهيم والأساليب والمقاييس التنموية ، كما لا يزال الحوار والاجتهاد العالمي يأخذ أبعادا ضمن هذا السياق من أجل أن يعيش الإنسان حياة مديدة و صحية و مستوى حياتي لائق و قادر على إشباع حاجاته الإنسانية و تحقيق مستوى ثقافي يجعل من احترام الذات كقدرة للعيش ضمن الجماعة .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن جذور مفهوم التنمية الإنسانية ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني ويمكن العثور عليها فيالكثير من الثقافات والديانات والنظريات الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية فقد كتب

---

[1] - Mr: SSukehiro, Hasegawa :**Development coopération** ، UNU Global Seminar – Kanazawa session 2001 Global Issues and the United Nations 20 novenber2001 p2، site d'internet :www.unu .edu /hq/ japanes/gs-j/ gs2001/Kanazawa/lec5-texte-e.pdf.

[2] -Human Development Report 1994 UNDP: Oxford University Press New York p 14 site d'internet :www.undp org /en/ media / rdr / 1994pdf

[3] -Human Development Report 1997 UNDP: Oxford University Press New York p 15.site d'internet :www.undp org /en/ media / rdr / 1997pdf

أرسطو أن: " الثروة، من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه ، لأنها مفيدة فحسب من أجل شيء آخر "

كما أعتبر آدم سميث من الاقتصاديين الذين أولوا الإنسان و العوامل الاجتماعية و النفسية اهتماما بالغا في فهمه و تفسيره للفعل الاقتصادي في كتابه الشهير : "تحقيق في طبيعة و أسباب ثروة الأمم ".وقد سعى إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني موضحا بأنه يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل و حسن النفس و تحقيق الثراء و الرغبة في الحرية و الإحساس بالتوافق و العمل ، وأعتبر تلك العوامل أساسا و مصادر السلوك الإنساني، فالإنسان حسب سميث يعتبر أول من يحكم على مصلحته و من ثمة يجب إتاحة فرصة تحقيق المصالح و إعطاء الحرية لأنها ستؤدي إلى زيادة الخير ويكفل التوافق بين المنفعة الفردية والمجتمعية في الوقت نفسه .

كما جسّد الفكر الماركسي اهتماما بالإنسان الذي هو محور التنمية الإنسانية، فكارل ماركس أكد بأن العمل هوالمحور والعنصر الأساسي للمجتمع ، فمن خلاله - أي العمل والنشاط الإنتاجي – يستطيع الفرد الوفاء بضروريات الحياة و إشباع حجاته : المأكل, الملبس، المأوى ...هذا ما عبر عنه بقوله "يتعين على الإنسان قبل كل شيء أن يأكل و يشرب و يجد مأوى قبل أن يبحث عن السياسة والفن والدين "،وأن يتم استبدال سيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان بسيطرة الإنسان على الحظوظ والظروف ."[1]

في حين يرى الكثير من نقاد الفكر الرأسمالي، بأن علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي تنتهي بالفصل الكامل بين العامل و نتاج عمله و تحول عمله من تعبير عن ذاته إلى سلعة تباع في السوق ويفقد الإنسان إنسانيته ، وإلى أن يكون فعالا و ممكنا من حاجاته التي قد تنخفض مقارنة بقيمة عمله.[2]

و في إطار تقديم تعريف للتنمية الإنسانية، سوف يتم التطرق إلى التعريفات النظرية ، ثم التعريف المقدم من طرف : البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي .

أولا: <u>التعريفات النظرية للتنمية الإنسانية</u>: لقد عكفت معظم الدول، خاصة النامية منها خلال الثمانينات على تطبيق المفهوم الشائع للتنمية، واستطاع بعضها أن يحقق هدف النمو الكمي ولكن ظلت هناك فروقات كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية و درجة الرفاهية ، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية : إفريقيا و دول أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد مما أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية، وهذا كله كان نتيجة للقصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية ،وهو ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مداخل التنمية التقليدية لعدم كفاية المقاربات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل الوطني أوالناتج المحلي .وهكذا توسع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أشمل وأوسع إذ وضعت الإنسان في مركز الاهتمام، لينتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي إلى اعتباره جزء من عملية شاملة ومنسقة وهادفة إلى وضع الإنسان في صميم عملية التنمية ،ولعل أفضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به **(جولت 1970)** ،الذي ميز بين 03 عناصر أساسية للإنسان : قوت أو غذاء الحياة ،احترام الذات، الحرية.

حيث بدأ يفهم بأن التنمية كحالة من الرفاه الإنساني أكثر من كونها حالة النمو الاقتصادي، وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في بيان المؤتمر المنعقد بالمكسيك عام 1974 والمعروف باسم إعلان كوكويوك،

[1]- د/ أبو الحسن، عبد الموجود إبراهيم: **<u>التنمية و حقوق الإنسان، نظرة اجتماعية</u>**، ط2006،المكتب الجامعي الحديث ،الأسكندرية ، ص 201.
[2]- **د/** أبو الحسن ،عبد الموجود إبراهيم: **المرجع السابق** ، ص 199-201.

وقد جاء فيه : "إن اهتمامنا الأول هو إعادة تعريف الهدف الكلي للتنمية، و هذا ينبغي أن لا يكون تطوير الأشياء، و لكن تطوير الإنسان ، فالعنصر البشري له حاجات أساسية : الغذاء والمأوى اللباس، صحة وتعليم ...الخ وأن أية عملية تنموية لا تقود إلى إشباعها،أوالأسوأ من ذلك تقود إلى تعطيلها هي تشويه لفكرة التنمية ."[1]

وفي إطار هذا الاتجاه التنموي ظهرت بعض الكتابات حول المقترب الشامل للتنمية، و من ذلك كتابات الاقتصادي آدجر أونيز الذي يرى ضرورة تنمية البشر بدل الأشياء في كتاب له صدر سنة 1987 ، وجاء فيه: " ... لقد عامل الاقتصاديون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التصنيعي، منفصل عن أفكار السياسة، و دور الأفراد في المجتمع ... إن وقت طويل قد مر حتى تمكنا فيه من محاولة جمع نظرية اقتصادية في الاقتصاد السياسي، يمكن من خلاله شرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا و أيضا أعلى جودة و ذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء ، أي تحقيق التنمية البشرية . " [2]

كما عرفت التنمية الإنسانية بأنها عملية مركبة و محصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركية المجتمع و تهدف إلى إحداث تغيرات كمية و نوعية حياة الإنسان، من خلال إتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والمجتمع .

وبالتالي فهي صيرورة شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع الناس و رفاهيتهم ، وهذه الصيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية و على أساس التوزيع العادل لثمارها[3]، و بالتالي يمكن أن تحدد التنمية الإنسانية على أنّها :

1-التنمية كهدف :حيث تحاول الوصول بالإنسان إلى مستوى الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بكرامته وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، في حدود قيم ومعايير معينة تسير عليها حياة الإنسان في إطار المجتمع / الدولة.

2- التنمية كأسلوب: إذ تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية و حسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة و ذلك عن طريق مجموعة من المشاريع حيث يكون ملاذا ذو رفاهية لأفراد المجتمع.

3- التنمية كعملية : حيث أنها عامل لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنها حق لكل إنسان، فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الدولة و تترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل التشريعات والقوانين التي تلزم المسؤولين عن الأداء بالقيام بأعباء مسؤوليتهم بمشاركة أفراد المجتمع ، وتحقق تكافؤ الفرص و تجعل الخدمات الاجتماعيةحقوقا مشروعة للإنسان : الصحة التعليم ، السكن ، خدمات ترفيهية و الغذاء ، الماء ... الخ[4]

---

[1] -A la Conférence de Cocoyoc, Les Sud Liaieut ,Ecologie et Egalité, site d'internet : www.monde-diplomatique.

[2]- ميشيل، تودارو :المرجع السابق ص 54

[3]- د/ كامل ، علاوي-كاظم، الفتلاوي ، د/ حسن ،لطيف كاظم الزبيدي : **مبادئ علم الاقتصاد** ،ط2009 دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ص 283.

[4]- د/ أبو الحسن، عبد الموجود إبراهيم: المرجع السابق، ص 24.

وبالتالي فإن التنمية كل لا يتجزأ، و من الصعب القول بأنه يمكن أن تكون تنمية في مجال وإهمال الأبعاد الأخرى : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ ، فالتنمية كيان شامل ومجموعة متكاملة من النظم تتفاعل مع بعضها البعض وتتداخل، كما تؤثر كل منها في الأخرى. فالتنمية بمفهومها الشامل تتضمن مجموعة من النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فمدخلاتها : الشفافية، المصداقية ، المساءلة و المحاسبة ، المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية .

وعليه فالتنمية الإنسانية عبارة عن مقاربة للتنمية الشاملة، المتكاملة للمؤسسات المجتمعية والتي تسعى إلى ضرورة توسيع و تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل: التمتع بالحرية السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية و توافر فرص اكتساب المعرفة والإنتاج وتحقيق الذات والكرامة الإنسانية دون تمييز بين البشر استنادا إلى أي معيار كان ، في مجتمع ديمقراطي يقوم على التمثيل الصحيح والمساءلة .[1]

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن التنمية الإنسانية لا تمثل إضافة جديدة إلى الجدل حول موضوع التنمية فحسب، ولكنها في حقيقة الأمر، تشكل منظورا جديدا يتطلب إعادة النظر في الرؤية التقليدية للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على ما يشهده العالم من تحولات بنيوية و تكنولوجية واقتصادية عميقة و سريعة وما يستلزم ذلك من وضع إستراتيجيات للتنمية الإنسان كإنسان،والرقي به عن طريق تفعيل النظم التعليمية والصحية وتطوير أساليب العيش الكريم ، مع توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية بين فئات المجتمع .[2]

و من خلال ما سبق يمكن إيجاز خصائص التنمية الشاملة في العناصر التالية:

- **التنمية الشاملة و المتوازنة :**خلال العقدين الماضيين ازدادت الدراسات بشأن التنمية، واتضح من خلال ذلك مدى شمول العملية باعتبارها لاتعنى بالجانب الاقتصادي فقط ، بل تتعداها إلى ضمان الجوانب الاجتماعية، السياسية، الثقافية ... الخ و بشكل متوازن دون الإخلال بأي جانب لحساب آخر .

وضمن هذا المقترب التنموي الحديث قدم نيفين ، سنة 1976 مفاهيم جديدة تبنى عليها التنمية اعتمادا على دراسات عديدة لتجارب تنموية في دول مختلفة ، و من هذه المفاهيم: الاعتماد على الذات المشاركة والتعليم المساواة في التوزيع .[3]

هذا ما أكده **Josef E Stieglitz** بأن مقترب التنمية الشاملة حركة تحويلية تمثل عملية تحول المجتمع من طرق التفكير التقليدية إلى التعامل مع الصحة و التعليم ... الخ ,و من الطرق التقليدية في الإنتاج إلى طرق أكثر حداثة .

ويرى هذا المفهوم الحديث بإمكانية الأفراد والمجتمعات في اتخاذ إجراءات فعالة في كافة مجالات الحياة كالمحافظة على الصحة ، تخفيض معدلات الوفيات ، التعليم ، زيادة الإنتاجية ...فنموذج التنمية الشاملة يتناقض مع النموذج المهيمن منذ نصف القرن الماضي ، والتي ركزت بشكل ضيق على قضايا اقتصادية بحتة وهناك مناقشات واسعة مفتوحة النطاق، والتي تعتبر بأن محور العمليات التنموية قائمة على

---

[1]- **مفهوم التنمية البشرية**، مجلة المدى الاقتصادي، العدد 260 ، 30 تشرين الثاني 2004 ،ص7.

[2]- د/ علي، خليفة الكواري : **تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية : محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون** : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1996 ، ص 196.

[3]- د/ محمد ،منير حجاب: **الإعلام و التنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ط2 ،2000 ص 53-54 .

:المشاركة بأوسع معانيها، الشفافية،الانفتاح، و صوت كل إنسان في المؤسسات الحكومية ومساءلة الحكومة وسيادة القانون ...الخ" .[1]

وانطلاقا مما تقدم يمكن إعطاء مفهوم إجرائي للتنمية الشاملة ، بأنها عملية مجتمعية ذاتية وموجهة وبناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها الإنسانية، إذ أنها عملية تغيير جذرية و شاملة من خلال إحداث تغيرات سياسية و اجتماعية واقتصادية و تحولات هيكلية من أجل تحسين مستمر لنوعية حياة الإنسان.[2]

-**التنمية المستقلة:**برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تفرض سيطرتها على البلدان النامية.و يعتبر**Paul Baran** في كتابه الشهير: **" الاقتصاد السياسي للتنمية "** رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة ،إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل استغلال ممكن ، و قد حاول بعض الاقتصاديون تطوير تحليله المذكور لتحديد المفهوم ،إلا أنه لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين.[3]

ورغم ذلك وجدت بعض الكتابات المتفرقة حول الموضوع حاولت إعطاء مفهوم للتنمية المستقلة، ولعل أفضل تعريف، أن التنمية المستقلة:تعني صياغة مشروع حضاري شامل يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنةأي تبني إستراتيجية جديدة باستخدام الموارد الذاتية والاعتماد على الإمكانيات الذاتية بإعادة الاعتبار للطاقات البشرية ، كونها أعظم ثروة تمتلكها الأمة ،مع رفع نسبة مشاركة الإنسان في العملية التنموية المتمثلة في إنتاجيته الممكنة[4] . كما تعني أن لا تكون الدولة تابعة لأي جهة خارجية، ولا مثقلة بأعباء المديونية، وقد ارتبطت هذه الخاصية بسياسة الاعتماد على الذات، والتي تشمل التمويل الداخلي لبرامج سياسات التنمية مع وضع تصور ملائم لقيم المجتمع ، تقاليده ، ثقافته و القدرة على التحكم في التكنولوجيا . [5]

وبالتالي فالتنمية المستقلة تهدف إلى تأكيد سيطرة المجتمع على شروط تجدده و تطوره و هذا يفترض بأن تكون السلطة السياسية بيد القوى الوطنية خاصة تلك المتضررة من الأوضاع الهامشية.[6]
ويمكن وضع بعض بعض الشروط لتجسيد التنمية المستقلة وأهمها:
1- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تمكين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية .
2- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية و استخدام السياسات الملائمة لذلك . 3- توسيع السوق المحلية لإشباع الحاجات الأساسية
4- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني . 5- التوزيع العادل لثمار التنمية وفقا لأنماط جديدة للاستثمار و الإنتاج . 6- المشاركة الشعبية الواسعة في عملية التنمية .

---

[1]-Josef, E Stieglitz: **Participation and Development ، Prespectives From The Comprehensive Development Paraddigm ،** Review of Developmemt Economics 6(2)2002، p 163-183.

[2] -د/ محمد، منير حجاب : **المرجع السابق ص** 55 .

[3]- د/ مدحت ، القريشي : المرجع السابق ، ص129 .

[4]- د/ صالح، صالحي : **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط 2006 ،ص113-114 .

[5]- د/ غضبان، مبروك : **الحق في التنمية و الحق في الأمن : مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان** : الملتقى الدولي بجامعة سطيف-2007- ص 6 .

[6]- د/ إبراهيم، العيسوي : المرجع السابق ص28 .

7- ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة، التي تكون ذات كفاءة اقتصادية والتي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية الوطنية.[1]

إلا أن الاستقلالية في عالم تسوده الكوكبية و تتشابك فيه مصالح الدول و الكيانات الاقتصادية هو أمر نسبي بالضرورة ، لذا على الاقتصاد الوطني أن ينتقل من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل والتفاعل الإيجابي مع التصدي للأزمات المحتملة .

ثانيا: <u>تعريف البنك الدولي" الإطار الشامل للتنمية "</u>: في ظل موجة الانتقادات الموجهة لسياسات البنك الدولي في أوائل السبعينات : " إعادة التوزيع مع النمو " وسياسة " الهجوم المباشر على الفقر" وما نتج عنها من تزايد الفروق في توزيع الدخول و الثروات و تزايد معدلات البطالة و انتشار الفقر أعلن البنك الدولي عن مبادرة جديدة أطلق عليها : الإطار الشامل للتنمية ، تستند إلى إعادة النظر في :" السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية" و على طرح جديد لمفهوم التنمية و مؤشراتها من شأنه تعزيز منهج شامل و متعدد الأبعاد بدرجة أكبر على المستوى الوطني .[2]

ولقد تبّلور الدعم الفكري للإطار الشامل للتنمية على يد كبير الاقتصاديين**:Josef E Stiglitz** النائب الأول لرئيس البنك الدولي **Wolfen Sohm** المتبني لهذا المنهج الجديد و الشامل للتنمية .

وفي محاضرة لـ:**Josef EStieglitz**ألقاهافي المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجنيف1998/10/19 أكد فيها: " بأن تجربة الخمسينيات الماضية أثبتت وجود فجوة بين دول العالم حيث أن 1.3 مليار نسمة يعيشون تحت الحد الأدنى لمقياس الفقر "دولار واحد يوميا" ، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس غاية في ذاتها بل وسيلة لتحسين مستويات المعيشة وانخفاض معدلات الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وحتى هذا لن تتحقق التنمية في بلد ما إلا إذا تم التركيز على الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا . "[3]

وقد رأى هذا الاقتصادي بأن السياسات كانت محدودة المدى و ضيقة سواء فيما يتعلق بالأهدافأوبالوسائل، وحسب قوله : " ... وهكذا حدث خلط بين الأهداف و الوسائل، حيث اعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهداف في حد ذاتها لا وسائل نمو مطرد وعادل و ديمقراطي وحيث تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون العناية بالجوانب الهيكلية والمؤسسية...". وحيال هذه الانتقادات رأى البنك الدولي أنه لابد من تبني نهج و بلورة إطار فكري وهوما أطلق عليه :" **المقاربة الشاملة لتحديات التنمية** ".

حيث يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الجانب الاجتماعي والبشري.ويبدو أن البنك الدولي لم يطرح أفكارا جديدة، فقد سبق وأن وجه اهتماما بالتعليم و الصحة وتجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لقياس التنمية ، كما تبنى قبل ذلك هدف التنمية الديمقراطية، إلا أن الجديد – من وجهة نظره – هو التشديد على أهمية تناول هذه الأفكار مجتمعة في إطار شامل وواسع، ويدعم هذا الإطار زيادة فعّالية واستمرارية جهود تخفيض الفقراء، ورأى البنك الدولي أن العلانية والشفافية والمشاركة هي أمور مهمة في التنمية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال العمل على أربعة مبادئ أساسية و مترابطة :

---

[1]-د/ مدحت، القريشي : المرجع السابق ، ص130 .

[2]- د/ مدحت، القريشي : المرجع السابق ، ص130 .

[3]-Josef ,E Stieglitz: **<u>Toward a New Paradigm for Developmemt stratégies ،policies and process</u>**،prebish lecture Oct. ،1998 p15

1- أهمية بلورة رؤية جديدة، واسعة، شاملة و طويلة المدى، تشمل تحسين مستويات الحياة:الصحة،التعليم تخفيض أعداد الفقراء .
2- امتلاك الدولة لهذه الرؤية، أي أن تكون الإستراتيجيات التنموية نابعة من الدولة ذاتها لا من الهيئات المانحة للمعونات.
3- التنسيق بين المانحين .
4- المساءلة على النتائج الإنمائية .
و بناء على هذه النظرة الأوسع للتنمية، لابد لهذه الإستراتيجية للتنمية الشاملة أن تتضمن:
* تحويلا أساسيا و صحيحا للمؤسسات وخلق رأس مالاجتماعي جديد وكفء.وإدخال التكنولوجيا وصناعات جديدة، مع التركيز على أمور المشاركة والشفافية و البناء المؤسسي و الحكم الراشد .
* كما تركز هذه الرؤية على أهمية اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة و تجنب التعرض للصدمات المرتبطة بها .[1]إلا أن بعض الاقتصاديون يرون عدم المبالغة في بناء آمال عريضة على هذه المقاربة الشاملةوهم يرون وجوب الانتظار لرؤية ما ستسفر عنه النتائج التطبيقية و تعاملات البنك الدولي مع الدول النامية وتقييمه لسياساتها![2]

ثالثا: <u>التنمية الإنسانية: مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</u> : لقد برز الاهتمام بالتنمية الإنسانية كرّد فعل على انصباب معظم جهود التنمية ، خاصة في بلدان العالم الثالث على الجانب الاقتصادي حيث كان الاهتمام بالإصلاح والنمو الاقتصادي على سلم الأولويات، ولم يعط الاقتصاديونوواضعو السياسة اهتماما يذكر للآثار السلبية التي تتركها هذه الإصلاحات و السياسات على الإنسان . [3]

و تزامنا مع الأزمات الاقتصادية التي حصلت في الثمانينات و كذا الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي ألحقتها برامج التكيف الهيكلي في اقتصاديات البلدان المطبقة لها، اعترفت الأمم المتحدة بكون السبعينات والثمانينات " **عقودا ضائعة للتنمية** "، مما حدا بها – بالأمم المتحدة – ومن خلال برنامجها الإنمائي، إلى تبني ولادة مفهوم جديد للتنمية، ينظر من خلاله إلى الإنسان كغايات ووسائل للتنمية، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990 بعنوان :" تقرير التنمية البشرية "، الذي أعطى صياغة واضّحة وأساسية لمفهوم التنمية، و وضع مقياسا جديدا لها من خلال فريق عمل الخبراء والمختصين كونوا لهذا الغرض، وهو مقياس لأوضاع التنمية الإنسانية حيث يرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن معايير اقتصادية و صحية وتعليمية و ثقافية ومعايير للحرية .

وقد أوضحت مقدمة الفصل الأول المعنون : " تحديد و قياس التنمية البشرية " الكلمات الشهيرة والتي تعد جوهر التنمية : **" الناس هم الثروة الحقيقية للأمة ، والهدف الأساسي من التنمية هو تهيئة بيئة مواتية للناس ليعيشوا حياة طويلة و صحية و خلاقة ، فالإنتاج و الثروة ليست سوى وسيلة، و يجب أن يكون الهدف النهائي للتنمية هو تحقيق الرفاه البشري. "** [4]

---

[1]- د/ إبراهيم، العيسوي : المرجع السابق ص89 .
[2]- د/ إبراهيم، العيسوي : المرجع السابق ص 94.
[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1995 ، نيويورك ص 17 .
[4]- Sabina ,Alkire:**<u>Human Development Définitions Critiqes and Related concept</u>**، Research Paper 01 /2010 site d'internet :<u>www .udr- undp org / en / reports / global/ ndr 2010 pdf.</u>

وعرّف تقرير 1990 التنمية الإنسانية على" أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ممن خلال توسيع خيارات أمام الناس و ذلك بزيادة فرصهم فيالتعليم والرعاية الصحية والدخل ...الخ"وقد أشار هذا التقرير بأن الخيارات الإنسانية من حيث المبدأ يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير مع الوقت، إلا أن هناك 03 خيارات أساسية و جوهرية :

1- أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحية. 2 - أن يكتسب المعرفة .

3- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق .[1]وبالتالي فالتنمية الإنسانية وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنطوي على ثلاث جوانب أساسية :

* **الجانب الأول**: يتمثل في تشكيل القدرات الإنسانية من خلال توسيع نطاق الخيارات،مثل: تحسين الصحة، و زيادة المعرفة و تنمية المهارات للإنسان، توفير المسكن الملائم و المياه الصحية و والمأمونة، محاربة الفقر...الخ

* **الجانب الثاني :** و يتمثل في ضرورة انتفاع الإنسان بقدراته المكتسبة: إما في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة أياستخدام القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي و الاستفادة من ثماره بشكل عادل أوفي تنمية قدراته الثقافية و التمتع بحقوق الإنسان .

* **الجانب الثالث** : توسيع القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن وذلك بتوسيع الفرص المتاحة .

وقد أشار التقرير إلى أنه إذا لم تتحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة وتظل فرص كثيرة بعيدة المنال، و كذلك الحريات الأساسية والتمتع باحترام الذات و تمكين الإحساس بالانتماء إلى المجتمع ووضمان حقوق الإنسان.[2]ولتحقيق ذلك تستند التنمية الإنسانية على مقومات تدعمها وتقوم عليها : التمكين، العدالة والمساواة، الحكم الديمقراطي، والإنتاجية . وهذه المقومات هي التي تميزها عن المفاهيم التنموية السابقة .(سنتطرق إليها لاحقا).

وبالتالي فإن مقاربة التنمية الإنسانية وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم على أساس:

- **أن تكون التنمية " تنمية الإنسان "**: بمعنى الاستثمار في قدرات الإنسان سواء في التعليم،الصحة، المهارات حتى يمكنهم أداء عملهم على نحو منتج و خلاق في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل مجتمعهم.

- **تنمية من خلال الإنسان**:بمعنى إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها[3],من خلال هياكل وإستراتيجيات مناسبة لاتخاذ القرارات مع ضرورة أن توفر هذه الإستراتيجيات فرصا كافية للنمو الاقتصادي و زيادة الدخل، و بالتالي زيادة فرص تحسين القدرات الإنسانية الأخرى .

- **تنمية من أجل الإنسان**: بمعنى أن تشبع التنمية حاجات الإنسان و أن تكون فرص الإشباع متاحة للجميع و كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعا عادلا و واسع النطاق .[4] ويختلف المقترب الجديد عن غيره من النظريات التنموية من عدة نواحي :

---

[1]-Human Development Report 1990 UNDP: Oxford University Press ، New York p 10 .
site d'internet :www.undp org /en/ media / rdr / 1990pdf

[2]- د/ نصيرة، قوريش : **التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية : 2010 – 2014** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 6-6-2011.

[3]-Human Development Report 1993 UNDP: Oxford University Press ,New York p 03 .
site d'internet :www.undp org /en/ media / rdr / 1993pdf

[4]- د/ منال ، طلعت محمود ، مسعد الفاروق، حمودة : **التنمية و المجتمع** ، المكتب الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2001 ،ص45

1 - يعد نمو الناتج القومي الإجمالي ضروري و لكنه غير كاف ، ومن الواضح أن هذا المقترب الكلاسيكي كما تطرقنا سابقا ، يهمل كيفية توزيع النمو بين طبقات المجتمع ، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة الإنسانية، فالإنسان قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته محدودة، كأن يكون غير متعلم و لا يتمتع بصحة جيدة .

وقد ألقى الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق خطابا في كاراتشي عام 1968 - و قد كان يرأس لجنة التخطيط آنذاك - منتقدا فيه مفاهيم النمو / التنمية الاقتصادية المتبعة في بلاده في فترة وصفتها الحكومة بـ:" عقد التنمية "، إذ شهدت البلاد عقدا من النمو الاقتصادي تجاوز معدله السنوي 6 بالمائة، إلا أنه في هذه الفترة تضاعف التفاوت في المداخيل بين شرق البلاد و غربها، وهكذا كان النمو الاقتصادي مجرد صورة مشوهة في حياة المواطنين، وفي غضون أعوام قليلة تمكن من إقناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر تقرير يتولى إعداده باحثون مستقلون يقترحون بديلا عن خيار حصر التركيز في الناتج المحلي الإجمالي الذي كان متبعا في المنظمات الدولية .[1]

- تضع نظرية تنمية الموارد البشرية الإنسان كوسيلة في عملية التنمية، في حين أن مقترب التنمية الإنسانية يعتبر الإنسان كغاية و وسيلة في العملية التنموية.

- أما مدخل الرفاهية فينظر إلى الإنسان كمنتفع / مستهلك في عملية التنمية أكثر من كونه مشارك وفاعّل فيها .
- في حين أن مدخل الحاجات الأساسية يركز على مجموعة السلع والخدمات كحاجات أساسية، وبالتالي ينظر إلى العلاقة: الفقير / الدولة، ولا تنظر إلى الإنسان كصاحب حق و على الدولة الالتزام بها وتمكين الإنسان منها.

وهكذا كانت هناك نقلة نوعية ، منذ بداية التسعينات في مفهوم التنمية والتي أصبحت تعرف بوصفها عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية[2]وظل هذا المفهوم الذي ألهمه عمل الريادي الذي قدمه الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن و قيادة محبوب الحق يعرف بمقترب القدرات لتركيزه على الحريات التي تهدف إلى جعل الإنسان يحيا حياة أفضل وأجود وأسعد .[3]

والمفهوم الذي أطلقه هؤلاء المفكرين ، كان الأساس الذي استرشدت به تقارير التنمية البشرية على مدى 22 عاما، وكذلك أكثر من 600 تقرير وطني أعدت ونشرت عن التنمية في بلدان عديدة،وأيضا العديد من التقارير الإقليمية التي أعدت تحت إشراف المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومما تقدم يمكننا القول بأن مفهوم التنمية الإنسانية وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائم على مفهومالقدرات الإنسانيةو قد أعطى أمارتيا سن اهتماما كبيرا لهذا المقترب منذ الثمانينات، والذي طوره بشكل كبير منذ 1990 من خلال مجموعة من المقالات والكتب[4]:

– محاضرته **Equality of What''** التي نشرها عام 1979 " .

– كتابه سنة 1985: **"Well- being Agency and Freedom** "، والذي أعطى صياغة فلسفيةللمقترب.

- كتابيه لعام : 1987 **"Standar of Living** " و **"Commodities and Capabilities**"

---

[1]- **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص 12 .

[2]-Amartya, Sen:**A decade of human development**, Journal of Human Development. Vol1, No,2000, P22.

[3]- تقرير التنمية لسنة 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 14 .

[4] -Sabina ,Alike: op cit p25.

- مقالته عام 1989 **Development as Capability expansion** والتي كانت واضحة في تقرير 1990.إلا أنه واصل نشر مقالاته حول هذا المقترب بعد التقرير الأول، ففي عام 1992 أصدر كتابيه :
''On Inequality Re-examined'' و**"Capability poverty"** ، والذي تطرق فيهما إلى موضوع الفقر ، كما أوضح من خلاله بان **"** الفقرهو فقر القدرات و ليس فقر الموارد **"**، كما تطرق إلى قضايا الجوع ، تمكين المرأة،الصحة،الديمقراطية...الخ
- كتابه عام 2002 **"Rationality and Freedom''** ، كما تطرق في كتابه عام 2009: **" The Idea of Justice "** إلى ضرورة أن تكون العلاقات بين الدول أكثر عدالة .

رابعا: مؤشرات قياس التنمية :لقد تطورت المقاييس التي اعتمدت في مجال التنمية الإنسانية مع تطور المفهوم. فقد اقترحت منظمة العمل الدولية عام 1976 مقياسا للتنمية الإنسانية، وهو مقياس الحاجات الأساسية الذي استخدم لقياس كفاءة عملية التنمية، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نجح عام 1990 في ابتكار مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية **Human Development Index HDI**[1]وعرف هذا التقرير التنمية الإنسانية على" أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ممن خلال توسيع خيارات أمام الناس وذلك بزيادة فرصهم في التعليم و الرعاية الصحية و الدخل ...الخ ' وقد أشار هذا التقرير بأن الخيارات الإنسانية من حيث المبدأ يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير مع الوقت، إلا أن هناك 03 خيارات أساسية و جوهرية:
- أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحية.- أن يكتسب المعرفة .- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق .[2]

وانطلاقا من هذا الطرح شملت التنمية الدليل المركب للتنمية الإنسانية، وهو أول مقياس منذ 1990، يتكون منثلاث أبعاد وأربعة مؤشرات،تقيس معدل انجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: (وهذا مايوضحه الشكل أدناه .)

* **الحياة المديدة والصحية (طول العمر):** تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة).

* **المعرفة:** تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة الكتابة والقراءة 0%، وأعلى معدل 100% ، ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاما.

* **الدخل (المستوى المعيشي اللائق):** يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.[3]

الشكل رقم 1 : يوضح دليل التنمية الإنسانية (الأبعاد والمؤشرات).

[1]- د/ عبد القادر، محمد عبد القادر عطية : المرجع السابق، ص 53.
[2]-Human Development, Report 1990 UNDP, Oxford University Press ، New York, p 10 .
site d'internet :www.undp org /en/ media / rdr / 1990pdf
[3]-Firouzeh, nahavandi :op.cit, p66.

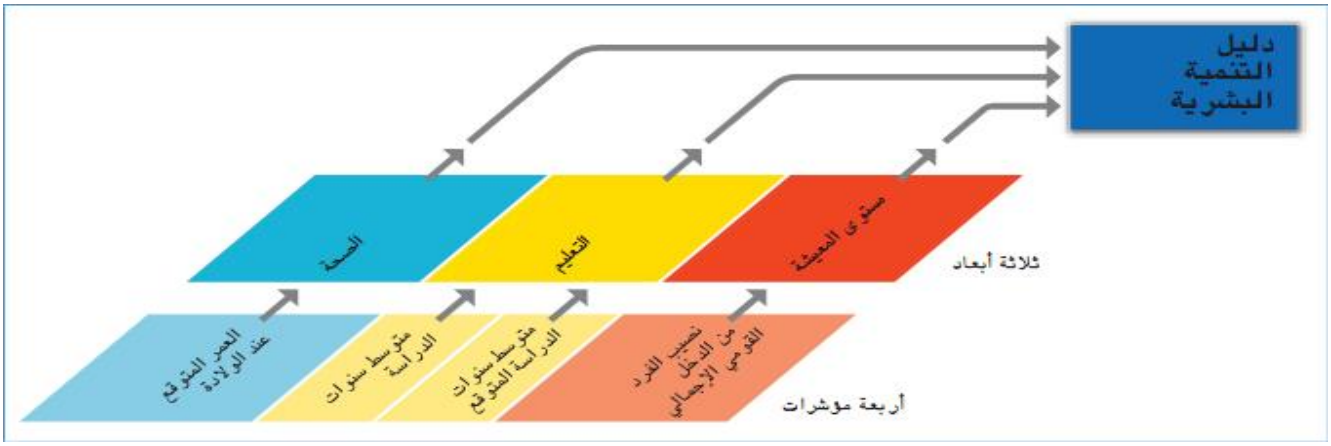

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الصادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، ص 13.

وقد تعرض هذا المقياس للعديد من الإنتقادات ولعل أهمها، بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفاله عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية، هذا فضلا عن السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث، فمثلا دليل العمر المتوقع عند الولادة لايعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته ، لعدم الأخذ في الحسبان معايير العدالة في توزيع الدخل. أما مؤشر القراءة والكتابة لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة، وتنمية القدرات.[1]

وأمام هذه الإنتقادات أدخلت تعديلات عديدة على دليل التنمية الإنسانية منذ ظهوره وحتى تقرير 2013 ، وانتهى الأمر إلى تطوير أربعة أدلة مركبة رئيسية للتنمية الإنسانية بهدف تقييم أبعادها القابلة للقياس، وهي : دليل التنمية الإنسانية ، دليل الفقر البشري ودليل التنمية المرتبط بالجنوسة، ومقياس التمكين الجنساني للمرأة(الملحق رقم 1) :

1-دليل الفقر البشري: يقيس أوجه الحرمان البشري من نفس أبعاد التنمية الإنسانية الأساسية.

2- دليل التنمية والمرتبط بنوع الجنس: يقيس أوجه انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في المنجزات في نفس الأبعاد التنمية الإنسانية الأساسية.

3- مقياس التمكين الجنساني للمرأة: يقيس أوجه انعدام المساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، ويركز على المشاركة في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية، ومواضع صنع القرار.[2]

[1]-تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق.

[2] -Précis de : **Mesure du Développement Humain , Lignes Directrices et outils pour la Recherche Statistique, L'Analyse et les Actions de Sensibilisation** , PNUD, Mai 2008, New York, p2.

الشكل رقم 2 : يوضح دليل الفقر المتعدد الأبعاد .

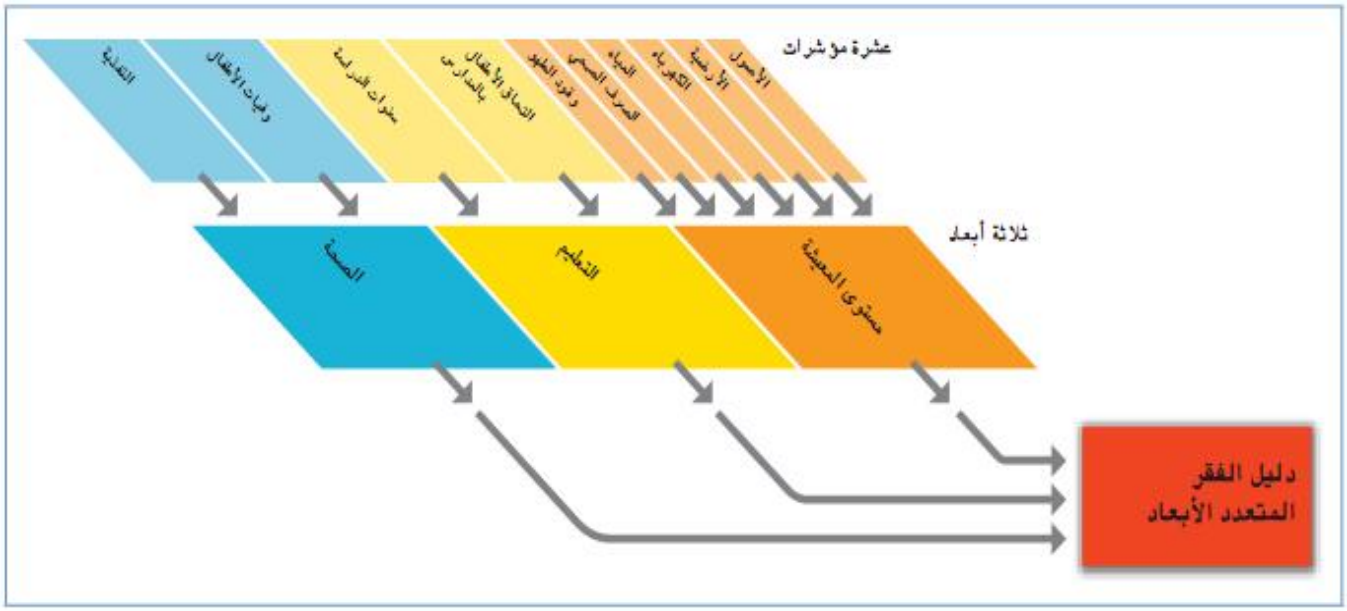

الشكل رقم 3 يوضح دليل الفوارق بين الجنسين .

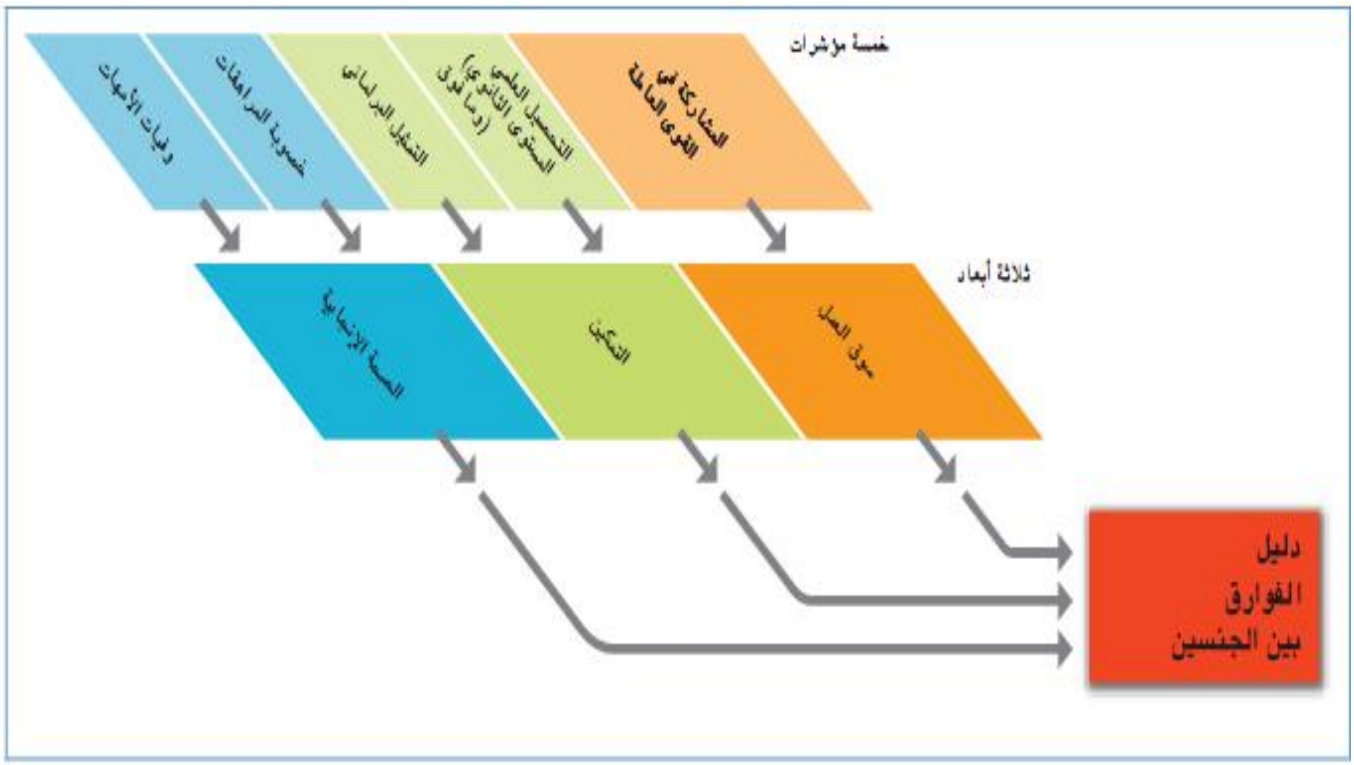

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الصادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، ص 91-96

الفرع الثاني: المداخل النظرية للتنمية الإنسانية.

لقد جرى التقليد في الكتابات الاقتصادية حول موضوع التنمية في العقدين الماضيين على التركيز بصفة أساسية على عنصر رأس المال الدافع للتنمية، وهكذا ركزت هذه الكتابات على النماذج الاقتصادية للتصنيع والذي سيؤثر على تغيير الهيكل الاجتماعي ، خاصة في الدول المتخلفة، غير أن القضايا التي أثارتها مشاكل التنمية في هذه البلدان أثناء التطبيق العملي أثبتت أنها أكثر تعقيدا من هذه المعادلة الرياضية ، فلقد شهدت بلدان كثيرة ارتفاع معدل الإستثمار والتطور الصناعي، إلا أن الفجوة قد زادت حدة محليا ودوليا : البطالة ، الفقر والأمية ، عدم الاكتفاء الغذائي ...الخ و من ثمة تساءل الاقتصاديون عن الأسباب والعوامل التي أهملوها في تحليلهم في وضع إستراتيجيات ملائمة للتنمية ؟ [1]

وقد توصل معظمهم إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البنيان الاجتماعي،الثقافي، السياسيوالإنساني التي يستطيع فيه الإنسان تنمية قدراته وإمكانياته وإنتاجيته والاستفادة من منافع التنمية وبالتالي البحث عن مداخل جديدة للتنمية : التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، و نظرية تلبية الحاجات الأساسية، والتي اعتبرت مداخل مؤسسة للتنمية الإنسانية التي جاء بها البرنامج الإنمائي للتنمية بعدما تم تطويرها بشكل كامل وشامل وإنساني كما هو موضح أدناه :

أولا: التنمية الاجتماعية : مع تطور الدراسات الاقتصادية المقارنة ، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية ، مما جعل بعض الاقتصاديين من أمثال : " كلارنس أيدس" و " جون حامبرز" يولون أهمية كبيرة لهذه العلاقة، باعتبار أن الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية،بحيث أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية، وظيفة أخرى اجتماعية، حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، أما التنمية الاجتماعية فتؤدي وظيفة اقتصادية، إذ تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية في المجتمع.[2]

و لقد بدأ ظهور مفهوم التنمية الاجتماعية على المستوى الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين لأول مرة و بطريقة رسمية و علمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، وقد عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: " **Ecosoc** ":"بأنها عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على أن لا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد الإشراك الفعلي أوالمنتظر، أوالذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".[3]

كما طرح المفهوم في مؤتمر التنمية الاجتماعية المنعقد في أغسطس عام 1954 والمعروف بـ : مؤتمر اشردج **Ashridge"** لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية ، حيث عرف التنمية الاجتماعية على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المبادرة والمساهمة الإيجابية لها.

وعليه يمكن القول أن التنمية الاجتماعيةتقوم على مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الجوهرية لإحداثها، ولا يمكن أن تتحقق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات ما لم يكن الأفراد

---

[1]- د/ عمرو، محي الدين: **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، ط 1972 ، ص 18 .

[2]- د/ فالي، نبيلة : التنمية : **من النمو إلى الاستدامة** ، المرجع السابق ، ص 122

[3]- د/ هشام، مصطفى الحمل: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، ص 216

على استعداد كامل لاستعاب التغيرات التي قد تحدث في المجتمع، وعندهم القدرة على استيعابها وتنقسم هذه المقومات إلى:

1- **مقومات مادية** : وتعتبر الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية ، ولا يمكن إحداث التنمية دون وجودها وذلك بتوافر الموارد الطبيعية و رأس المال، ولقد اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية و التنمية، ودور هذا المقوم في تحقيق التنمية. فبالرغم من أهمية هذا المقوم إلا أن البعض يعتبره غير ذلك، لأن الكثير من الدول رغم امتلاكها الكثير الموارد الطبيعية إلا أنها ما تزال متخلفة، بينما بعض الدول المتقدمة كاليابان لا تملك منه شيئا، إلا أنها تعد من بين أكبر البلدان تنمية.[1]

إلا أن الأمر المتفق عليه أن توافر هذه الموارد يلعب دورا هاما في المراحل الأولى من التنمية، عندما يكون هدفها زيادة تجميع رأس المال اللازم لعمليات التنمية في جميع القطاعات، عندئذ يتحقق الهدف وتبدأ عجلة التنمية قدما.

2- **مقومات غير مادية** : لا تقتصر مكونات التنمية على الناحية المادية، بل توجد جوانب غير مادية لازمة لإحداث التنمية" العنصر البشري"، إذ لا يمكن تحقيق تنمية دون وجود العنصر البشري بالعدد الكافي والنوعية الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية، ويعد البعض أن زيادة السكان عائقا للتنمية، بينما يعده البعض الآخر من مقوماتها، و هذا يرجع إلى طبيعة وظروف كل مجتمع.[2]

ثانيا:التنمية السياسية: تقدم نظريات التنمية السياسية مدخلجوهريلعملية التنمية ، وعلى الرغم من تعدد ها و تلاحقها الزمني، إلا أنها تمثل منظومة متكاملة للمفهوم . و تناول هذا المفهوم ضمن هذا السياق لا يأتي ضمن الحديث عن بناء مفهوم واضح الأبعاد و محدد بقدر ما هو تناولنا لمدخل من مداخل التنمية الشاملة، كما يعتبر بعدا من أبعادها .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن 20، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، وأقترن بتحديث نظم العالم الثالث خاصة بعد بروز التقسيم الحاد بين " دول متقدمة " و" دول متخلفة "، إذ ظهر حقل" التنمية السياسية " كفرع حديث يهتم بدراسة المجتمعات غير الأوربية والنهوض بها و إلحاقها بالمجتمعات المتقدمة. وقد عرفت التنمية السياسية حينها بأنها :"عملية تغيير اجتماعية متعددة الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية، تحقق النمو والتنمية الاقتصادية، وترسخ مفاهيم الوطنية و السيادة و الولاء للدولة القومية."[3]

وبدأ الاهتمام الدولي بموضوع التنمية السياسية، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، حيث أصبحت التنمية بالمفهوم السياسي والاقتصادي و الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. و تهدف التنمية السياسية إلى بناء نظام سياسي وإجراء عمليات التحديث ليصبح نظاما متطورا وديمقراطيا ،ويقوم على : المشاركة السياسية التعددية السياسية التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان.[4]

---

[1]- د/ هشام، مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 114

[2]- د/هشام، مصطفى الجمل: المرجع السابق ، نقلا عن :

- Frederick, Harbison and Charles, Myers: " Education **man power and economicgrowth, 1strategies of humanresourcesdevelopment**، I. b.h publishing co. New Delhi thirdIndian Reprint ، oxford 1974 P:2 -1

[3]- د/ عارف، نصر: **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة .

[4]- د/ حميد، حسين كاظم الشمري : **التطور الديمقراطي و مقومات التنمية**، مركز القرآن للتنمية و الدراسات الإستراتجية .
على موقع الأنترنيت: www.Annabaa.org

كما تهدف إلى التكامل من خلال عملية تشاركية بين الدول و مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز مفهوم مشاركة المواطن و تفعيل حقوقه المدنية والسياسية.[1] وهنا أصبحت التنمية جزءا من النظرية النيوكلاسيكية، والتي تعتبر الأساس في صياغة السياسات، وبدا بأن القيود التنموية لا تعتمد على الشروط الأولية للبلدان كالمواد الأولية الطبيعية، بل لاختلاف السياسات، فالبلد يوصف فقيرا ليس بسبب الحلقة المفرغة للفقر، بل بسبب سياسته و سوء أدائها.

ومن الوجهة التاريخية نستطيع القول بأن الاهتمام بقضية التنمية السياسية يعود إلى ستينات القرن العشرين - كما تطرقنا سابقا - رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أحدثت ما يسمى"الصدمة المنهجية":**"Méthodologieschock"**حيث أعطت اهتمام لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية ، والمزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي.[2]

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي و مبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسية، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنها في ستينات القرن 20 من قبل رواد لجنة السياسات المقارنة: **" Committe of Comparative Politics''**، والتي أخرجت سلسلة من سبعة مجلدات تحت عنوان " التنمية السياسية "وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث،ساهم فيها كل من[3]:

G. Almond، Leonard Binder James ، Coleman- Lucian Pye Joseph Lapalomara

وهكذا تعددت و تنوعت – إلى حد كبير – الدراسات التي عني أصحابها بقضايا التنمية التخلف السياسيين، وعلى الرغم من ذلك اتسمت الكثير من التعريفات التي قدمت في هذا الصدد بالتحيز الأيديولوجي والتعصب الحضاري على نحو جعلها تفتقد الموضوعية ، فقد صدرت مثل هذه التعريفات عن علماء و باحثين لا ينتمون إلى العالم الثالث، وأصبحت التنمية السياسية هي مرادفا للديمقراطية الغربية .

فقدم " لوسيان باي " فيما يخص ظاهرة التخلف السياسي ، رؤية تعد الأعمق والأكثر إلماما بواقعها وأوسعها إحاطة ، و يرى بأن ثمة 05 أزمات تعاني منها بلدان العالم الثالث، تجسد مجتمعة سمات تخلف تلك البلدان و تعيق عملية التنمية والحداثة السياسية، و تتمثل هذه الأزمات في:أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغ ، أزمة التوزيع .[4]

وما يلاحظ أن نظريات التنمية السياسية تمثل في جوهرها رؤية العالم الأوربي للحركة البشرية المستمدة من خبرته و تجاربه وسياقه التاريخي، والتي يريد أن يضفي عليها نوعا من العالمية كونها مترابطة في نشأتها ومفاهيمها و مقوماتها الكبرى بالظروف الاجتماعية و السياسية و التاريخية التي مر بها المجتمع الأوربي في سياقه التطوري، لذا أغفلت نظريات التنمية السياسية طبيعة المجتمعات غير الأوربية ومكوناتها الثقافية و المؤسسية ، و من ثمة فإنها تفترض إمكانية تغيير المجتمع بصورة شاملة ابتداء من أسس ثقافته وأنماط تفكيره وسلوكياته و خاصة نظمه و مؤسساته، وهذا ما لم تستطع أي تجربة غير أوربية تحقيقه .[5]

ثالثا:مدخل الرفاهية"Wealfare Appproache '': يعني مفهوم الرفاهية التعبير عن الارتباط بالقيّم السائدة و الأسس المادية و المعنوية للحياة و سعادة الإنسان و رغد العيش على أساس الزيادة في الإنفاق على: الصحة، التعليم و الغذاء و مدى الانتفاع بها . وقد كان اهتمام الاقتصاديين بأمور التنمية ماهو إلا اهتمامهم

---

[1]- د/ سلمان، ناصر: **التنمية** ،مجلة التنمية السياسية ،معهد البحرين للتنمية السياسية، العدد 2329، لعام 2009 .

[2]- د/ نداء، صادق الشريفي : **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، جهينة للنشر والتوزيع، ط2007، ص 103

[3]- د/ محمد، علي محمد : المرجع السابق، ص 23 .

[4]- د/ أحمد، وهبان : المرجع السابق ، ص 17 .

[5]- د/ نصر، محمد عارف : **نظريات التنمية السياسية** ، ط 2002 ،دار النعضة العربية ، عمان ، ص 415-417

بالثروة والمنفعة، أي تعظيم منفعة الفرد بإشباع رغباته و تحقيق سعادته التي تركز على تقوية القدرات و تمكن من تحسين فعلي لشروط حياة الإنسان. [1]

كما ارتبط مفهوم الرفاه بمفهوم الثروة ، فقد استعملها آدم سميث في كتابه :"**Wealth of Nation**" لتعبّر عن السلع و الخدمات التي في مقدورها إضفاء الرفاه المادي للإنسان ،إذ عرفهابأنها المجموع السنوي لنتاج الأرض والأيدي العاملة .[2] في حين اقتصر البروفسور:**(A- C Pijou)**في كتابه " **The Economic Of Wealfare**"على حصر الثروة في الجانب المادي، فيما أسماه الرفاه الاقتصادي، وعرّفه بأنه مقياس لمستوى الرفاه المادي العام للإنسان ". فصحيح أن الثروة المادية مهمة للحياة الإنسانية و لكن التركيز عليها كهدف خطأ لسببين:

1- تجميع الثروة ليس ضروريا لتحقيق بعض الاختيارات البشرية الهامة، فمثلا: للأفراد و المجتمعات خيارات كثيرة لا تتطلب الثروة: الديمقراطية، العدالة، المساواة، الحاجة إلى التنوع: الثقافي والعرقي والعيش بأمن في إطار مجتمع متماسك.

2- فالخيارات الإنسانية تتجاوز كثيرا الرفاه الاقتصادي ، فقد يريد الإنسان أن يحصل على دخل كافي ولكنه يريد أيضا أن ينعم بحياة طويلة صحية ، بيئة نظيفة ، هواء نقي ، ماء كافي و صالح للشرب وأن يشارك بحرية في الحياة السياسية و المجتمعية .

وعلى الرغم من وجود ارتباط مؤكد بين الثروة والرفاه الإنساني ، إلا أن العلاقة ليست طردية دائما، فهناك بلدان كثيرة نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي مرتفع ، و لكن مؤشرات التنمية فيهامنخفض و العكس صحيح .و فيما يبدو أن مفهوم الرفاه يتطلب نقاشا فلسفيا ، فإذا كانت تعني مجموع حالة سعادة الإنسان كحالة مركبة متعددة الجوانب، و بالتالي علينا تحديد مفهوم السعادة، وهل تتضمن في مفهومها قدرا من المتعة نتناولها في الحاضر دون إعتبار للزمن أو لأثرها على غيرنا من الناس ؟ [3]

إن السعادة الحقيقية تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أنها تتوسع عن الثروة المادية، لتشمل الزيادة في الاختيارات الإنسانية لمسارات حياتهم والبدائل المتاحة والحريات الأساسية التي تشمل: الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... و سيادة حكم القانون والأمن والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع، فآرثر لويس أحد كبار خبراء الاقتصاد في العصر الحديث، والفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد يرى بأن الهدف المناسب لتنمية الإنسان :"هو زيادة نطاق الاختيار البشري ، كما أن الثروة المادية تعطي سيطرة أكبر على بيئته، وبذلك تزيد من حريته ومع ذلك فمن دون التوزيع العادل والسياسات العامة الملائمة قد تفشل الثروة المادية في التحول إلى تحسينات في حياة الإنسان ."[4]

وفي الأخير يمكن القول بأن مدخل الرفاهية ينظر للأفراد كمنتفعين في عملية التنمية وليس كأفراد فاعلين في إحداثها، ومن ثمة فإن هذا المدخل من ناحية يعنى بزيادة الرفاهية للأفراد بغض النظر عن كيفية حدوثها،

---

[1]- Will, kymlicha: **les théories de la justice، une introduction**، traduit par Marc Saint- Upéry ، la découverte poche Paris 2003 p 26.

[2]- د/ أحمد، إبراهيم منصور : **عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ، رؤية إسلامية مقارنة**،(سلسلة أطروحات الدكتوراه) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007 ص 289 .

[3]- تشارلز، كارتر : المرجع السابق،ص10.

[4]- د/ محمد، كمال التابعي : **التنمية البشرية المستدامة : المفهوم و المكونات** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، العدد 14 مصر ، فبراير 2006 .

ومن ناحية أخرى يعني زيادة الإنفاق على التعليم ، الصحة ، التغذية ... دون اعتبار لتأثيرها في العملية التنموية ؟[1]

رابعا:مدخل الحاجات الأساسية"The Basic Needs Appproache": لقد أوجدت التبعات الاجتماعية لبرامج التنمية في العديد من الدول النامية ، و كذا الاهتمام المتزايد بمشاكل الفقر وسوء توزيع الدخل الجوع وهدر لحقوق الإنسان قلقا متزايدا من إستراتيجيات و مسارات التنمية ،والتي وضعت موضع شك رغم تحقيق مقاييس معتبرة من النمو والتنمية الاقتصادية، لذا كانت محاولات عدة لإيجاد إستراتيجيات تنموية بديلة لحل تلك المشاكل ، وكانت محاولة من قبل منظمة العمل الدولية التي وضعت: " مقاربة الحاجات الأساسية للإنسان"[2]، والتي كانت بمثابة العودة إلى مركز إستراتيجيات التنمية من خلال تلبية الحاجات الأساسية للإنسان .

وتجدر الإشارة إلى أنها –منظمة العمل الدولية – قد وضعت منذ بداية السبعينات مع صندوق النقد الدولي هذا المفهوم ضمن نطاق عمل و سياسات التعامل مع البلدان النامية ، إلا أنها قد تبنت هذه المقاربة و بشكل صريح خلال مؤتمر العمالة سنة 1976،الذي رأى من خلاله بأن هذه المقاربة بديل تنموي عن المفاهيم السابقة : النمو ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ...الخ[3]
وقد حاولت المنظمة أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل في كثير من الدول النامية غطى جوانب مهمة في عملية التنمية ، والتي شملت : الرعاية الصحية ، التعليم الأساسي دعم المشروعات الصغيرة و مشروعات البنية التحتية .[4]

و يتسع هذا المدخل لأفكار أخرى متعلقة بـ: التخلص من الفقر ودعم العناية الصحية في القرى والأرياف وخلق الانسجام والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال منهجية مجتمعية وعملية مشاركةلحركية للتنمية المتكاملة المتأسسة على : الاعتماد الذاتي / الإدارة الذاتية[5]، لذا أطلق على هذه المقاربة بـ: **"التنمية ذات الوجه الإنساني "**، والتي تعد نقلة في الفكر التنموي لدى المنظرين وصناع السياسة نتيجة إخفاق إستراتيجيات التنمية في الربع الأخير من القرن المنصرم عن تقديم حلول لمشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة المتزايدة في معظم الدول النامية .

وقدم الكثير منالمفكرين لتطوير هذه المقاربة، أمثال:[6] **Streeten et ، Magala John 78، Ghai et Al 77 ،AL Hopkins Hoven (ILO 75-83)**، كما جرت جهود أكاديمية و نظرية و تطبيقية لتحديد مكونات هذه الحاجات ، وكان أبرزها :

---

[1]-د/ محمد، كمال التابعي :**المرجع السابق** .

[2]- **وقد عرفت**"الحاجة "على أنها وضع طبيعي وميل فطري يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية ما، داخلية أولا شعورية ، و يعرفها**MichaelM** **:** "بأنها رغبة أو مطلب أساسي لدى الفرد يريد أن يحققه لكي يحافظ على بقائه و تفاعله مع المجتمع و قيامه بأدواره الاجتماعية .أنظر:" تشارلز كارتر : المرجع السابق،ص10-11.

[3] - Louis, Emmerij :**The Basic Needs Development Strategy**، Background paper World Economic and SocialSurvey، 2010 p 1 ، Site d'internet :www.un.org/esa/policy/.../wess2010_emmerij.pdf

*كما أن مفهوم: "**الحد الأدنى من الحاجة** " قد ظهر في تقرير لجنة التخطيط الهندية سنة 1950 ، إلا أنها تبنت مقاربة الحاجاتالأساسية في خطتها الخماسية سنة 1974، **أي** سنتين قبل تبنيه من منظمة العمل الدولية .

[4]- د/ محمد ،عدنان وديع : **مسح التطورات في مؤشرات التنمية من**-HID- GNP، **ندوة** :" متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية و العالمية"، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الإسماعيلية 1996 ص241

[5]-Abdellatif. A:'' **Basic Development Needs Approache in Eastern Mediteraneam** ، Region Mediterean ، Heath journal ، vol 5،Issue 1،1999.

[6]- د/ محمد ،عدنان وديع : المرجع السابق ص 253 .

-نظرية سلم الحاجات"The Hierarchy of needs": والتي جاء بها**"Abraham . HMallow"**والذي يعد من أبرز الدارسين لنظريةالدوافع الإنسانية في كتابه" الدافعية والشخصية"، فكانت نظريته من أبرز النظريات وأكثرها قدرة على تفسير السلوك الإنساني في إشباع حاجاته.

ويرى ماسلو أن الدافع هوالحاجة الملحة التي يسعى الإنسان لإشباعها ، فهو كائن يريد بطبيعته و باستمرار تحقيق حاجاته ، وعلى الرغم من أنه لم يقم بأي تجارب تطبيقية لاختبار نظريته، إلا أنه طورها بناء على ملاحظاته . وقد قسم هذه الحاجات إلى :[1]

* **الحاجات الفسيولوجيةPhysiological Needs:** وهي حاجات البقاء على قيد الحياة : الغذاء الماء، الهواء ...الخ و تعتبر نقطة البداية لحاجات أخرى، وهي عامة لجميع البشر .

* **حاجات الأمن والسلامة Safety of Security Needs:**وتتمثل في حماية الفرد من الأخطار الجسمية والصحية والبدنية، والحماية من الأخطار الاقتصادية التي تتعلق بالعمل، واستمرار الدعم المادي الضروري للحفاظ على المستوى المعيشي .

* **الحاجات الاجتماعيةSocial Needs**: وهي حاجات تكوين العلاقات والارتباط مع الآخرين باعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبيعته، إذ توفر له الروابط الإنسانية والعيش مع الآخر، وتكوين روابط الصداقة .[2]

***حاجات التقدير واحترام الذات Esteem and Self – respect Needs**: وهي حاجات الشعور بالأهمية والإحترام من خلال الكفاءة والمنافسة واعتراف الآخرين بقيمته .

***حاجات تحقيق الذاتSelf Actualization Needs:**وهيحاجات الإنسان لإعطاء الفرصة للفرد للوصول إلى غاياته والتعبير عن قدراته العملية والاعتماد على النفس، والحاجة إلى الإنجاز والنمو والتقدم.[3]

وعلى الرغم من أن نظرية ماسلو تعتبر من أكبر الأطروحات إثارة بإدخالها النزعة الإنسانية ضمن نطاق التحليل الاقتصادي، إلا أنها لم تسلم من النقد، إذ أن الحاجات الأساسية لا يمكن أن تؤطر في تعريف واحد، و ذلك لعدم تجانس المجتمعات الإنسانية، من حيث : تخصيص الموارد و توزيع الدخل وتكوين الثروات ومعدلات النمو،إضافة إلى المشكل المفاهيمي للحاجة الأساسية و تطورها و أولوياتها، فما يعتبره الإنسان وفقا لخصائصه الذاتية وبيئته الطبيعية والاجتماعية حاجات أساسية، قد لاتعتبر كذلك عند إنسان آخر.ومع ذلك قدمت المقاربة إطارا معرفيا لإدراك المكونات الرئيسية لمدخل جديد للتنمية برزفي السنوات الأخيرة .

وقد جرت جهود أكاديمية وتطبيقية على تحديد زمن هذه الحاجات ومكوناتها، وعلى الرغم من الخصوصية المكانية والزمانية، فإن قاسما مشتركا يمكن إيجاده في العديد منها، باعتبارها معيارا دوليا، كالتعليم والصحة والدخل ...الخ و على العموم يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى:

* الحاجات الأساسية المادية الفردية : الغذاء، الماء، اللباس، المأوى ... الخ
* الحاجات الأساسية المادية العامة : الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و المرافق العامة .
* الحاجات الأساسية المعنوية : والتي تعطي الإحساس بالرضا للإنسان كالحرية ، المشاركة، وحقوق الإنسان ...الخ و قد توسّعت بعض الأطروحات في مفهوم الحاجة المعنوية ، لتشمل العدالة الاجتماعية.[4]

---

[1]- د/ طاهر، محمود الكلالدة **: تنمية و إدارة الموارد البشرية** ، دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع ، ط 2008 ، عمان ص 132-205 .

[2]- Kenda, Vherry :**The five Levels of Maslow's Hierarchy of Needs**. Site d'internet :Maslow's Hierarchy of Needs - Psychology - About.com

[3]- Dr Azizi Hj, Yahya :**Abrahm Maslow، The Needs Hierarchy**. Site d'internet : 0eprints.utm.my/6091/.../aziziyahbraham**Maslow**.pdf

[4]- د/ محمد، عدنان وديع : المرجع السابق ص 244 .

كما يجب إدخال نهج الحاجات الأساسية ضمن نطاق سياسات وبرامج الأعمال التنموية للدولة من خلال التنظيمات المحلية والخدمات العمومية ، ويجب أن تستهدف وعلى نطاق مباشر وواسع الفئات الأكثر فقرا.[1]

خامسا : المدخل الإسلامي للتنمية : إن النظريات الاقتصادية و بدءا بمنطلقاتها قد صيغت بمرجعية ورؤية غربية، وهي تعتمد على ترسيخ القيم المادية بشكل أحادي و عدم إعطاء الأهمية للسعادة المركبة للإنسان ماديا وروحيا وفي كافة المجالات، وهو ما عبر عنه الاقتصاد الإسلامي بحاكمية الشريعة الإسلامية لفعاليات الحياة . فالمدخل الإسلامي للتنمية هو مدخل إنساني، يعلي من شأن النفس البشرية و يضعها موضع التكريم اللائق بها ، والذي يمكنها من أداء دورها الإستخلافي في تعمير الأرض وتحقيق العبودية خالصة لله تعالى، ولا يمكن أن يتحقق النمو الصحيح لإنسانية الإنسان والنبوغ الكامل لشخصيته دون أن يكون متمتعا بالحرية، وكفى بالآية الكريمة في بيان ذلك ، قال تعالى : " و لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا. "[2]

ويمكن تصوّر أن التنمية في الإسلام ،على أنها عملية شمولية يقوم بها الفرد والجماعة من أجل النهوض بواجب الخلافة والعمارة فيالأرض والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق ما جاء في كتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالإسلام ينظر للتنمية على أنها عملية تهدف إلى تنمية الإنسان و بيئته وثقافته وتطوير أوضاعه الاجتماعية ، والوفاء بحاجاته الإنسانية : الأكل والملبس والمسكن والعمل و رغد العيش الكريم... و ضمان سعادة الإنسان في الدنيا و الآخرة .[3]

بحيث تنطلق عملية التغيير من الإنسان حتى يكون فعالا في عملية التنمية ، وعلى عكس الكثير من التجارب التي اعتقدت بأن التنمية مادية فقط ، تنطلق من محيطه ، فهمشت دوره الإيجابي في عملية التنمية وهذا ما أكده مالك بن نبي بقوله : " ...فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية ... و يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل الإنسان القيمة الاقتصاديةالأولى كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية ."[4]

فالمتتبع للمصالح التي قصد الفقه الإسلامي تحقيقها نجد أنها مقاصد لتحقيق مصالح العباد و تستقيم الحياة بها وهذه المصالح هي حفظ الضروريات و تحقيق الحاجيات و ضمان التحسينات.[5]وقد تناولت أدبيات الاقتصاد الإسلامي قراءات رائدة للشريعة الإسلامية بخصوص الحاجات الأساسية للإنسان وترتيبها وتصنيفها، والتي وسعت من قائمة هذه الأخيرة لتشمل الحاجات المتعلقة بالحقوق سواء أكانت حقوقا اقتصادية أواجتماعية ، سياسية أو ثقافية[6].

ويمكن استنتاج مما سبق ، أن التنمية في الإسلام تقوم على عدة خصائص، والتي كانت السّباقة في تبنيها:

* أنها تنمية شاملة: اقتصادية واجتماعية و ثقافية.... و إنسانية في آن واحد أي أنها شاملة لكل جوانب الحياة.
* أنها تنمية مستقلة : تقوم على الاعتماد على النفس مع الاستفادة من تجارب الآخرين و استخدام الوسائل والتقنيات التي لاتتعارض مع المنهج الإسلامي .
* تقوم على قاعدة الاستخدامالأمثل و الراشد للموارد البيئية ، فهي تنمية مستدامة .

---

[1]-Michael, Crosswell:**Basic Human Needs ADevelopment**،Planning Approach Agency for International Development، AID، Discussion Paper، N38 PN AAG 251، October 1978 .

[2]- الآية 70 من سورة الإسراء .

[3]- د/ أسامة ،عبد المجيد العاني : **المنظور الإسلامي للتنمية** ، العدد 07 مركزالإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط 2003 ص .33

[4]- د/ صالح، صالحي :المرجع السابق، ص 111 .

[5]- د/ أحمد، إبراهيم منصور : المرجع السابق،ص289.

[6]- د/ صالح، صالحي: المرجع السابق، ص 187 .

* أنها تنمية روحية : إذ يعنى الإسلام عناية خاصة بالروح فهي مركز الكيان البشري .
* تقوم على المشاركة والعدالة في توزيع عائد التنمية، والهادفة لمحاربة الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي والمجتمعي.[1]

الفرع الثالث : التنمية الإنسانية المستدامة .

لقد انشغل الفكر التنموي بالجوانب الإنسانية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات الإنسان و تحسين نوعية حياته بمعناها الواسع و الشامل للنواحي المعنوية والمادية ، و من جانب آخر بدأت قضايا البيئة تحتل حيزا من الاهتمام الدولي، خاصة بعد أن تحول العديد منها إلى قضايا عالمية وثيقة الصلة بالسلوك البشري في المجال الاقتصادي وأساليب التنمية المتبعة، فتحول مفهوم التنمية من بناء القدرة الذاتية للمجتمع لتحقيق التنمية في مواجهة بيئة دولية ، إلى قدرة المجتمع الدولي على مواصلة الحياة واستمرار النهوض بمستويات العيش للأجيال المتعاقبة على كوكب الأرض .[2]

إن من عوامل ظهور التنمية المستدامة هوضرورة مواصلة المسار التنموي ، نتيجة الإضرار بالجانب الحيوي للبيئة ،الذييهدد بقاء الحياة على الكرة الأرضية [3]. فمنذ الثمانينات اكتشفت العديد من المخاطر والتهديدات البيئية الناجمة عن نماذج الإنتاج والاستهلاك والتي تنتقص من الخيارات المتاحة أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلية ،الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد أسلوب تنمية تضع سياسات مواجهة هذه التهديدات كإحدى الأولوياتالتنموية ، مما دفع بالدول والمنظمات إلى إدخال مسألة البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في صلب التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي، الأمر الذي جعل التنمية الإنسانية المستدامة من أكبر تحديات القرن 21 .

و قد برزهذا المفهوم من طرف " اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة و التنمية " والمعروفة باسم : "لجنة برونتلاند "، التي انتهت في تقريرها المعنون: " مستقبلنا المشترك " عام 1987، إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية يستديم التقدم الإنساني ويحافظ على البيئة .[4] وقد عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة : " على أنها التنمية التي تعمل على تلبية إحتياجات الإنسان الحاضردون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[5].

و هكذا لم يعد مفهوم التنمية المستدامة مجرد جدل نظري وحكرا على الاقتصاديين ، بل أصبحت مفهوم متكامل يهدف إلى توفير رؤية تنموية بعيدة المدى للإنسان والأجيال المقبلة من خلال :
* تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، و بالمقابل حماية قدرة الأرض على دعم الحياة بكل تنوعها .
* تطبيق الديمقراطية و سيادة القانون و احترام الحقوق الأساسية و الحرية و تكافؤ الفرص والتنوع الثقافي.
* تعزيز مستويات عالية من العمالة في ظل اقتصاد مستدام يستند على التقدم و التعليم و التماسك الاجتماعي ، وحماية الصحة و البيئة.[6]

---

[1]- د/ أسامة، عبد المجيد العاني : **المرجع السابق** ص 43 – 90 .
[2]- د/طاهر، حمدي كنعان: **المرجع السابق** ص 88 .
[3]- World Conference On Education For Sustainable Development ، 31 March- 2 April 2009، Boon Germany. UNESCO,2009.
[4] - Francis, Lefebvre :**Développement Durable Aspects stratégique et opérationals** ، paris 2010 p14 -15 .
[5]- **Our Common Future** : Report of the World Commission on Environment and Development,United Nations1987.
[6]-Sustainable Development policy and guide، for EEA Financial Mechanism، The Norwegian Financial Mecanism, April 2006 . at :www.eeagrants.org/asset/341/1/341_1.pdf

المبحث الثاني: التنمية من منظور حقوق الإنسان :

لقد تطور الفكر الاقتصادي التنموي من خلال إعادة التركيز على الإنسان بوصفه محورالجهود المبذولة لتحسين قدراته وزيادة مهاراته لتحقيق العملية التنموية.كما أصبحت التنمية تناقش من منظور حقوق الإنسان. فإذا كانت حقوق الإنسان تعرف على أساس مبادئ و قواعد مضمونة بقوانين داخلية ودولية للحفاظ على كرامة الإنسان أفرادا و جماعات، ومن ثمة تستمد قوتها القانونية من الإلزام بتنفيذها ، وفي المقابل فإن منظور التنمية لم يعد النماء أوالنمو الاقتصادي فحسب ، بل أصبحت منظومة متكاملة وشاملة محورها الأساسي الإنسان، وبالتالي فإن التنمية من منظور حقوق الإنسان تهدف إلى الارتقاء بالإنسان وتحقيق رفاهيته ، ومقابلة حاجياته الأساسية كحقوقا إنسانية، فهذا المنظور قد بلور حقا جديدا من حقوق الإنسان ، وهو الحق في التنمية .

وعلى الرغم من أن المواثيق الدولية قد كرست أسس هذا الحق ، إلا أن الاعتراف الرسمي به قد جاء في إطار قرار الجمعية العامة :41 -128 ، في 12/4 / 1986 بأغلبية 146 دولة،المتضمن إعلان الحق في التنمية .[1] وهكذا تطور مفهوم التنمية ليؤكد على منهجية إستراتيجية قائمة على مبادئ العدالة في التوزيع والمساواة الضامنة لجميع حقوق الإنسان : الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية والمدنية، بما في ذلك الحق في التنمية .

وانطلاقا مما سبق، سوف نحاول تناول أهم النقاط المتعلقة بالموضوع من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، وسنخصص المطلب الأول إلى دراسة علاقة التنمية بحقوق الإنسان ، ثم نحاول التطرق إلى الحق في التنمية كحق جديد من حقوق التضامن في مطلب ثاني ، ثم نقوم بدراسة إبستمولوجية للحق في التنمية في مطلب ثالث ، وفقا للطرح الآتي بيانه :

المطلب الأول : علاقة التنمية بحقوق الإنسان .

لقد اختلفت الرؤى حول العلاقة بين حقوق الإنسان و التنمية طوال العقود الماضية ، خاصة في ظل الحرب الباردة ، بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية لطائفة الحقوق السياسية والمدنية وطائفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخطاب العام للدول ، إلا أن التجارب التنموية الناجحة للدول المتقدمة قد عكست خلاف ذلك ، إذ لم يكن لها أن تتحقق لولا التوسع في ميدان حقوق الإنسان .حيث أن منح الإنسان حقوقه كمنظومة متكاملة وتمكينه منها يسهم في زيادة فرص المبادرة وترسيخ الشعور بالانتماء والمواطنة و زيادة نطاق الفرص الإنسانية بكافة أوجهها: سياسية، اقتصادية، اجتماعية... مما ينعكس على مختلف أوجه التنمية في الدولة ، و هذا ما يدفع نحو إبطال الكثير من حجج دول العالم خاصة دول العالم الثالث ، والتي لجأت حكوماتها إلى التملص من الالتزام بحقوق الإنسان ، بحجة أن الأولوية تحقيق التنمية، وأن الإقرار بهاته الحقوق هي من الكماليات ، " فالخبز قبل الحرية " .ونتيجة لذلك صادرت كثير من دول العالم الحقوق الأساسية لمواطنيها من جهة و لم يتحقق التقدموالتنمية من جهة أخرى .

و إنطلاقا مما سبق سوف نحاول بحث الإجابة على التساؤلات التالية :

-ماهي أهم سمات وأوجه الترابط بينها ؟ - و ماهي أوجه التفاعل بين المفهومين ؟و قبل تناول ذلكارتأينا تقديم مفهوم موجز لحقوق الإنسان .

[1]- د/ ممدوح، السالم: **الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي**، أعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، دار البيضاء : 16 - 17 يوليو / تموز 2003 .

الفرع الأول مفهوم حقوق الإنسان :

تعتبر حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر، وعلى الرغم من الجدل الذي عرفته على مر العصور من بين المواضيع الأساسية للنقاش على المستوى الدولي والوطني، لأنها تمس جوهر الكرامة الإنسانية لقوله تعالى :"ولقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات وفضّلنا على كثير ممن خلقنا تفضيلا ".[1]

فمفهوم حقوق الإنسان قد تأصل من خلال المرجعيات الفكرية والأخلاقية والثقافية وحتى السياسيةوبغض النظر عن هذه المرجعيات تحدد حقوق الإنسان السمات الجوهرية والأساسية العالمية التي يجب تقديرها وحمايتها.فحقوق الإنسان نابعة من الطبيعة الإنسانية ، فلا يكون لها وجود بدونها، ولايتمتع الإنسان بالكرامة إلا في ظلها، ولذلك كان من المتصّور أن يكون هناك اتفاق حولها برغم اختلاف الثقافات والأيديولوجيات والنظم الاجتماعية و تعدد الدول التي يعيش فيها .[2]

و لقد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان بداية متواضعة ، إذ اقتصرت اهتماماته على حالات معينة نذكر منها : إلغاء الرق بكافة أشكاله و محاربة تجارة الرقيق ، معاهدة باريس للسلام ، تحديد الوضع الدولي للاجئين، إلا أن حركة الدمار الذي سببتها الحرب العالمية الثانية، أدت إلى سعي الدول إلى العمل على إدراج الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة ، الذي تحدثت ديباجته "باسم شعوب العالم ..." وذلك قبل إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948والذي بقي يشكل المرجعية الأولى في دراسة حقوق الإنسان القائمة على مبادئ متمحورة حول ضرورة الحفاظ على كينونة الإنسان وكرامته .

وبعد إصدار الإعلان العالمي الذي أثارت مشكلة تكييفه خلافا فقهيا كبيرا كونه نصا معياريا وليس إلزاميا ، اتجهت المحاولات الدولية إلى تحويل المبادئ إلى مواد اتفاقية في شكل معاهدات تقرر التزامات قانونية من جانب كل دولة ، والبداية بالعهدين الدوليين لعام 1966،اللذين كانا بمثابة تتويجا للجهود الدولية المتعاقبة وترسيخها للقانون الدولي لحقوق الإنسان،إلا أن العهدين الدوليين قد عكسا بيئة الحرب الباردة للقطبين المتنافسين إستراتيجيا وغير متوافقين على مستوى القناعات الأيديولوجية والمتعارضين من حيث الأولويات الحقوقية [3]، فالغرب كان يفضل الحقوق المدنية والسياسية " حقوق الجيل الأول " ، أما الشرق الاشتراكي فقد دافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية " حقوق الجيل الثاني".

ومع استقلال الدول النامية: إفريقيا و آسيا خصوصا ، شكلت منظومة دولية جديدة، التي أصبحت تطالب بالحقوق الجماعية للإنسان والمجتمعات على حد سواء ، وخصوصا الحق في التنمية الذي أعلن عنه سنة 1986، كما طرحت إشكالية : مدى قانونية هذه الحقوق وعلى نطاق واسع على المستوى الفقهي والقانوني والآليات الوطنية والدولية الخاصة بحماية هذا الحق ؟

و في هذا الإطار سوف يتم تناول تعريف حقوق الإنسان و كيف تطّورت المطالبات الإنسانية من الحقوق الفردية إلى الجماعية.

أولا:تعريف حقوق الإنسان: دون الخوض في المرجعيات الفلسفية والسياسية لحقوق الإنسان أومجادلة التوجهات الأيديولوجية يمكن الاكتفاء بالقول أن حقوق الإنسانهي:" مجموعة من الحقوق متصلة بتصور

---

[1]- سورة الإسراء، الآية 70.

[2]- Dankly. Jack:**Human Right and foreign policy**، World politics ، New York 1982، p10.

[3]- د/ا محند، برقوق : **التنمية السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان** ، على الموقع السابق .

يتأسس على مفهوم الكرامة الإنسانية[1]،ويقوم في جوهره على الحرية ، فهي الاحتياجات والمطالب التي يلزم توافرها بالنسبة لعموم الأشخاص وفي أي مجتمع دون تمييز بينهم في هذا الخصوص بغض النظر عن اعتبارات الجنس ، اللون ، العقيدة السياسية ، أو أي اعتبار آخر".[2]

فحقوق الإنسان متصلة في طبيعتها بالإنسان والتي تكفل له كامل إمكانية تنمية واستثمار مانتمتع به من صفات البشر من أجل تلبية احتياجاتنا الروحية و المادية ، وهي تستند إلى تطلع الإنسان المستمر إلى حياة أفضل تتميز باحترام و حماية الكرامة المتأصلة في كل إنسان أينما وجد .[3]

وقد وضعت الشريعة الإسلامية ـ منذ أكثر من خمسة عشر قرنا ـ فلسفة متكاملةومتوازنة لحقوق الإنسان، حيث استطاعت أن توفق بين مصالح الأفراد و المجتمع ، إذ إنها حقوقا ترتكز على طابع الضرورة المؤسس على العقيدة ، وهو طابع يقوم على معنى الإنسانية بجوانبها الروحية والمادية ، و قد انطلق الإسلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان من قاعدة ثابتة قائمة على مفهوم" الكرامة الإنسانية " و"التكريم الإلهي ".[4]

ثانيا: حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية : تعتبر حقوق الإنسان الملكة أوالمنحة التي يمتلكها الفرد بوصفه كائنا إنسانيا ، ولا يمكن حرمانه من جوهر هذه الحقوق إلا بموجب القانون ، فهي ملازمة من حيث كونه إنسانا ، إذ تمنح الحقوق لكل الأفراد أينما وجدوا فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا العهدين الدوليين عبرت عن هذا الأساس الأخلاقي الجوهري في الفقرة 1 من ديباجة كل منهما : "من خلال التسليم بالكرامة المتأصلة ... والحقوق المتساوية و غير قابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية ...".[5]وحسب **Francis Fukuyama**: " أن كل جدل جدي حول حقوق الإنسان يجب أن يتأسس على النهايات والأهداف من الوجود الإنساني والتي بدورها تتأسس على مفهوم الطبيعة الإنسانية فوجود طبيعة إنسانية واحدة مشتركة بين جميع سكان العالم يمكنها أن تمنح على الأقل من الناحية النظرية أرضية مشتركة لتأسيس حقوق إنسان عالمية..."، ولكن هذا المنطق يشوبه الكثير من الغموض والصعوبات :

* لا يمكن الإجماع حول مفهوم الطبيعة الإنسانية ، وعبر التاريخ شكل هذا المفهوم في حد ذاته الكثير من التعاريف المتناقضة .[6]

* وحسب **Roberto Androno:"** فإن تأصيل حقوق الإنسان على مفهوم الطبيعة و الكرامة الإنسانية هو في حد ذاته اعتراف بجدلية حقوق الإنسان بين " العالمية / الخصوصية.[7]

و إذا كانت بعض الكتابات الغربية تحاول تأكيد عالمية حقوق الإنسان ، فإن دراسات أخرى في إطار علم الأنتربولوجيا تؤكد نسبية المفهوم وحدوده الثقافية ، كما تؤكد على التباين و التنوع في الثقافات والخصوصيات الحضارية لكل منطقة . و من أهم العوامل المساعدة على بلورة المفاهيم الثقافية في ذاتها و علاقتها بحقوق الإنسان:

---

[1]- وينظر إلى فلسفة إمانوئيل كانط " فيلسوف الكرامة الإنسانية "(1727-1804) بوصفها إسهاما حاسما في صياغة الفلسفة الأخلاقية لحقوق الإنسان، ففي كتابه " عقيدة الحق " يرى بأن إنسانية الإنسان جديرة بالاحترام، لأن الإنسانية هي نفسها الكرامة.

[2]-Alain,deBenoist:**Au delà des Droits De L'homme، Défendre les libertés**، A la recherche D'un Fondement éditions Brisis 2004.

[3]- أميرة ، خبابة : **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الدساتير الجزائرية** ، رسالة مقدمة للحصول على رسالة الماجستير في الحقوق تحت إشراف د/ محمود سامي جمال الدين ، 2004 – 2005 ، الإسكندرية ، ص 15 .

[4]- د/ مازن، ليو راضي ، د/ حيدر أدهم عبد الهادي : **المدخل لدراسة حقوق الإنسان** ، دار منديل للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ، ص 51 .

[5]- د/ أمير، فرج يوسف : **موسوعة حقوق الإنسان** ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ط 2008 ، ص 10 .

[6]- Alain ,de Benoise : op cit .

[7]- Michel ,Levinet :**Théorie général des droits et libertés**، édition، 2010 Bruylant، p 225 .

- ظهور العديد من الإشكالات النظرية و الفلسفية خاصة في إطار المذهب الاجتماعي و الذي يرى بأن الفرد هو إنسان بيئته و أن حقوقه بالضرورة هي نتاج ثقافته الفردية و المجتمعية.
- إضافة إلى أن الحقوق الثقافية تعتبر كضرورة حتمية للكرامة الإنسانية. [1]
- المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أكدت بأن حقوق الإنسان العالمية متوافقة مع الخصوصية فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية (المادة 15) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 27- 29) قد نادت بضرورة احترام هذه الخصوصية، و فرضت على الدولة احترام الحقوق الثقافية للأفراد و الجماعات [2].

وفي هذا الصدد تطرق الأستاذ في كتابه [3]: **Chris Brown :"** إن حركة حقوق الإنسان تؤكد الإنسانية المشتركة لشعوب العالم ، ولكن الكثير من الأشياء تميّزنا عن بعضنا بقدر أهمية الأشياء التي توحّدنا ، وأن الاتجاه نحو إقامة حقوق الشعوب في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 يعكس هذا التوجه ". كما أن إعلان مبادئ الحقوق الطبيعية الذي تم تبنيه في بنما عام 1948 قد نظم مبادئ لحفظ الأعراف وممارسات الشعوب الأصلية وتقاليدها ، والتي في كثير منها تناقض الليبرالية المعاصرة ، والتي أصبحت كمطالبات حقوقية للعيش ضمن بيئتهم الثقافية كحق فردي وجماعي سواء بسواء .[4]

ويبدو أن المقابلة بين عالمية حقوق الإنسان و خصوصية الواقع الثقافي و الاجتماعي كقيد على هذه العالمية ظهرت بصورة جادة مع بدء الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفينا لسنة 1993، خاصة بعد مطالبة دول جنوب شرق آسيا بالخصوصية الثقافية المرتبطة خاصة بالفلسفة الكونفشيوسية والتي تعطي قيمة للمجتمع على حساب الأفراد، وقد أقر المؤتمر بالإجماع عالمية حقوق الإنسان مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والجهوية ضمن السياق الديني والثقافي والتاريخي .

ثالثا :حقوق الإنسان بين الحقوق الفردية و الجماعية و حقوق الجماعات : إن حقوق الإنسان لم يتم الاعتراف بها كمنظومة متكاملة دفعة واحدة ، بل مرت بحقب وأجيال مختلفة ، لذلك خضعت إلى تصنيفات مختلفة ، وقد قسمت لأجيال بحسب موضوعها و أصحاب الحقوق و المستفيدين منها :

* **الجيل الأول "الحقوق الفردية "** : و هي مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، والتي في مجموعها حقوقا فردية قائمة على مبدأ المساواة و الفر دانية المطلقة ، كالحق في المساواة أمام القانون، الحماية ضد التمييز والعنف ، حرية الرأي و التعبير ...[5]

* **الجيل الثاني "الحقوق الجماعية "**: و قد بدأ هذا التصور لحقوق الإنسان يبرز منذ منتصف القرن 20 وتأكد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، نتيجة التبعات الاجتماعية و الفكرية التي نتجت عن الثورة الصناعية ، و التي أنتجت مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتي تتطلب تدخل الدولة، من خلال توفير فرص العمل و التعليم ... الخ والتي أصبحت كمطالبات حقوقية و التي تتطلب ممارستها وسط جماعي .[6]

---

[1]- Lilian,Richier Hanania:**Diversité Culturelle et Droit international du commerce**، la documentation Française centre d'Etudes et de Recherches Internatinales et Communautaires، Université d'Aix –Marseill3 Paris 2009 p 252.

[2] - Paul, Meerts :**Culture and International Law** , Hague Academic Press, 2008 , p38.

[3] - Chris, Brown: **Human Right in the globalisation of world politic** ، Introduction to relation، oxford u p 610.

[4]- Mavian, clech Lam.M : **the Adge of The State :indigenous people and Self – Détermination**، Transnational Publishers INC Ardsley، 2000, New York , p5 .

[5] -Dominique ,Chanollaud .Guillaurme ,Drago:**Dictionnaire Des Droits Fondamentaux** , Dolloz , édition 2010, p280.

[6]- د/ مازن، ليو راضي ، د/ حيدر، أدهم عبد الهادي : المرجع السابق ، ص 121

* **الجيل الثالث "الحقوق الجماعات ":** وهي الحقوق التي لا تتم ممارستها إلا ضمن الجماعة، لذا تدعى بحقوق التضامن،[1]وتعتبر إحدى أكثر طوائف حقوق الإنسان حداثة في أدبيات القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مخصصة في الأساس لصالح مجموعة من الأفراد تعيش ضمن نطاق مجتمعي محدد بأسس معينة :اللغة، الدين، المعتقد، الجنس...والتي تحمل معنى التضامن المجتمعي .[2]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اتجه المجتمع الدولي نحو الاعتراف بالحقوق الأساسية لبعض الفئات: حق المرأة في الحماية من كل أشكال التمييز، المعاقين، المرضى و المسنين. " فكرة التمييز الإيجابي ".[3]

و قد بدأت فكرة التضامن تتجلى شيئا فشيئا بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، و أدت في المرحلة الأولى إلى التركيز على حق الإنسان في السّلم قبل أن تشمل حقوقا أخرى منها ،كحق الإنسان في التنمية،الحق في البيئة، الحق في التراث المشترك للإنسانية، كالثروات البحرية .

وقد احتوى الجيل الثالث لحقوق الإنسان على بعد جديد و هو " بعد التضامن "سواء أكان داخل الجماعة أوتضامنا مع الأجيال المقبلة **" حقوق الجيلنة"** في مواجهة التحديات التي تعترض الجنس البشري ،والتي يمكن أن تهدد بقاءه أو توحد التطلعات التي تضمن له استدامة البقاء و العيش بأمن .[4]

***الجيل الرابع لحقوق الإنسان** : من الثابت اليوم أن العالم يعيش تحولا حضاريا نتيجة تطور علوم الطب الحيوي و علم المورثات و التكنولوجيات الحديثة للإعلام الآلي والاتصال،كل ذلك أدى إلى ضرورة تبني جيل رابع لحقوق الإنسان.[5]ومن أبرز الفقهاء الذين نادوا بهذا الاتجاه : - **Silvio Marcus Helmons** **Bernard Stirn**"،وحسب رأيهم فإن هذهالطائفة الرابعة من حقوق الإنسان قد وضعت لحماية الكرامة الإنسانية من تعديات العلوم الحديثة.[6]

و في الأخير يمكن القول أن ما درجت عليه بعض أدبيات حقوق الإنسان من تصنيفها إلى أجيال، لا يعدو إلا أن يكون وصفا للحالة العامة لتطور هذه الحقوق في الفكر القانوني والسياسي. فالتنوع العددي لحقوق الإنسان لا يخرج عن حدود وحدة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، باعتبارها تجلياتو صورة لقيمة واحدة و هي الكرامة الإنسانية .[7]

الفرع الثاني: أوجه الترابط بين التنمية و حقوق الإنسان .

لقد أدى تطور المقاربات المفاهيمية للتنمية إلى إضفاء البعد الإنساني للتنمية باعتبار أن الإنسان محورها : "فاعل، مشارك، مستفيد ، محاسب "، وقد صاحب هذا التطور مسألة التحول النوعي في تناول حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، واعتبار هذه الحقوق منظومة متكاملة مع الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن حقه في التنمية ، التي أصبح ينظر إليها من منظور الحقوق وليس الحاجات :

« **Right not Needs** »[8]

---

[1]-Julie, Reingelheim : **Droits individuels et droits collectifs, Avenir d'une équivoque**, Classer les droits de L' homme , Bruylant Bruxelles 2004, p 231 .

[2]-A. Belden, Fields:**Collective / Group Rights David P Forsythe: Encyclopedia of Human Rights**، Oxford، University Press ,2009, p 345 .

[3]-Christophe ,Mondou **:Droit Des Libertés Fondamentales** ,Ellipses , Paris, 2005 , p 28.

[4]-د/ عمر، عبد الفتاح:**حقوق الإنسان و التحول الحضاري**، على الموقع الإلكتروني السابق .

[5]- Christophe, Mondou :opcit .p 32.

[6] - Michel, Levinet : **Théorie générale des droits et libertés** , Droit et Justice collection , Bruylant 2010، p98 .

[7]- د/ محمد، يوسف علوان،د/ محمد الخليل الموسى : **القانون الدولي لحقوق الإنسان , الحقوق المحمية, الجزء الثاني**،دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، ط2007، ص30

[8]- أعمال الندوة العربية حول: **الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية**، التي عقدت بالدار البيضاء كثاني ندوة من ندوات المشروع الإقليمي حول **" حقوق الإنسان و التنمية في العالم العربي "** الذي نظمته المنظمة العربية لحقوق **الإنسانو برنامج الأمم** المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، يومي : 16- 17 يوليو / تموز 2003

فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2000 و الذي أعتبر أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ولا يمكن أن تخضع للانتقاء ، وذلك لأنها متشابكة و يعتمد بعضها على بعض . كل هذه التحولات أدت إلى إيجاد علاقة ونقاط مشتركة بين التنمية وحقوق الإنسان خاصة بعد صدور إعلان فينا الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 ، ليربط بين التنمية و حقوق الإنسان ، فضلا عن إعلان الحق في التنمية لعلم 1986 الذي أعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف فيه.

انطلاقا من وجود علاقة بين التنمية و حقوق الإنسان ارتأينا البحث عن أهم المبادئ و القيم المشتركة بين التنمية و حقوق الإنسان .

أولا:<u>الكرامة الإنسانية كقيمة عالمية أخلاقية للتنمية و حقوق الإنسان</u> : لقد شكلت حركة النضال من أجل حقوق الإنسانالأساس الأخلاقي لإطار تطوير رؤية مشتركة للكرامة الإنسانية كقيمة أخلاقية عالمية غير قابلة للتصرف فيها ،التي هي أساس و جوهر مفهوم حقوق الإنسان [1]، خاصة بعد الجهود المبذولة للقضاء على الرق والاستعمار،وبروز المطالبات الإنسانية بالحقوق الأساسية كالحق في الحياة والعيش الكريم ، الصحة ، العمل ...الخ و تقنينها في مواثيق معترف بها دوليا ، ترتب التزامات قانونية .

وقد بيّن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته جوهر هذه القيمة :" لما كان الإقرار لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، ومن حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس العدل والحرية والسلام في العالم ."، أما المادة الأولى فقد نصت :" يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق".[2]

إن حقوق الإنسان تعبر عن فكرة مؤداها أن لجميع الناس وعلى حد سواء حقوقا في الإمكانات والفرص الاجتماعية و السياسية و الثقافية ... التي تحميهم من أسوء أشكال الخوف والحرمان وتمكّنهم من تحقيق كرامتهم و الإحساس بها كبشر ، في حين أن التنمية الإنسانية هي بدورها العملية التمكينية لتحقيق هذه الإمكانات ، أي نطاق الفرص التي يستطيع الفرد أن يكسبها و يوظفها بكفاءة في حياته إشباعا لحاجاته وتحقيق كرامته، و من ثمة نستطيع القول بأن الإنسان محور التنمية وحقوق للإنسان، وأن تحقيق كرامته و تمكّينه من حريته هما الهدف المشترك للتنمية و حقوق الإنسان .

ثانيا:<u>الحرية كمبدأ أساسي لحقوق الإنسان والتنمية</u>:إن نقطة البدء في دراسة العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية و الضامن لكلا المقتربين، فالتنمية الإنسانية تعزز القدرات الإنسانية لممارسة الحريات.أما حقوق الإنسان فهي الأرضية الهيكلية الضرورية لخلق الفرص للقدرات الإنسانية للممارسة الحريات، فالفقر واعتلال الصحة والأمية ومحدودية الفرص الاقتصادية والحرمان بكافة أوجهه وقمع الدولة هي مصادر رئيسية للحرمان من الحريات وبالتالي إهدار لحقوق الإنسان،[3] وبالتالي فإن نطاق تحليل السياسات التنموية تكمن في إقامة صلات تجعل من فكرة الحرية وسيلة وسيلة رئيسية في التنمية الإنسانية من خلال:

1- تشمل الحرية في القضاء على التعسف الذي يقيّد الخيارات الإنسانية .

2- كما أن منطق توسيع خيارات الأفراد الذي يقوم عليه مقترب التنمية الإنسانية يرتّب أولوية مطلقة لإعمال حرية الأفراد لإختيار بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على: **" مركزية الحرية في التنمية الإنسانية"**، حتى أن بعض الكتابات النظرية الحديثة تساوي بين **التنمية والحرية**، وقد عرّف **" Amartya**

---

[1]-Ernesto ,Garzonvaldés: **<u>Dignity، Human Rights and democracy</u>**، RMM-Volo، Perspectives in moralscience at : <u>www.rmmjournal.de/.../018_garzon_valdez.pd</u>

[2] - Drek G, Evans:**<u>Human Rights for generation of Practice and development</u>** ،<u>Abdi Aand L-Shultz eds: Education for Human Rights and Global Citizenship</u> ، Albany، State University of new york Press، 2007 p5.

[3]-تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – صندوق العربي للإنماء الاقتصاديو الاجتماعي ص 15

Sen'': التنمية كحرية، بحيث أنّها توسّع الفرص، ومعيار لتطوير المجتمعات ،فحرية عيش حياة متنوعة ومديدة تعكس على قدرات الأفراد.[1]

ولذلك أقرت الأمم المتحدة بأن إطلاق الحريات يعد مؤشرا من مؤشرات التطور التنموي للدول[2]، إذ ينطوي مفهوم الحرية على العمليات التي تسمح باتخاذ القرارات لتحقيق أشياء ذات قيمة لدى الإنسان.[3]

فمفهوم "الغاية الأساسية " التي تضمنها مقترب التنمية الإنسانية ، يمكن تعريفها على أنها الدور البنائي للحرية في عملية التنمية والتي تعنى بأهمية الحريات الأساسية في إثراء حياة الإنسان، وتشمل هذه الحريات على المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان : " الجوع ، سوء التغذية، اعتلال الصحة والوفاة المبكرة و البطالة ... وعدم الاستمتاع بالحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليموالمشاركة السياسية . أما مفهوم " الوسيلة الأساسية " فهي تعني الدور الوسائلي و الأداتي للحرية في عملية التنمية والتي تعنى بالطريقة التي تساهم بها مختلف الفرص لتوسيع خيارات الإنسان [4].

الفرع الثالث: المقاربة التنموية القائمة على حقوق الإنسان.

في إطار دعم جهود التنمية الإنسانية، طرح الأمين العام للأمم المتحدة عام 1997 برنامجه لإصلاح المنظمة أعلن فيه : " أن حقوق الإنسان جزءا أساسي لإحقاق السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والأمن الاجتماعي... وعليه فإن قضية حقوق الإنسان تعتبر مسألة مفصلية تتقاطع مع جميع مجالات وبرامج عمل الأمانة العامة الأربع: السلام والأمن، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التعاون التنموي والشؤون الإنسانية."، و في هذا السياق تطورت مسألة إدماج حقوق الإنسان في التنمية، والتي نعني بها تأسيس التنمية على منهج الحق انطلاقا من أن الحق يضمن الحاجة، والتي دعا إليها البرنامج الإصلاحي للأمين العام فضلا عن وضع أدوات عملية لتنفيذ برنامج عمل فينا. واستجابة لهذا النداء أحدثت العديد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة تحسينات في سياساتها ضمن هذا الإطار.

كما كان إعلان الأمم المتحدة للألفية ، أحدث وأبرز وثيقة رسمية تحتفي ببداية إدخال حقوق الإنسان في النظام الإنمائي، إذ تعهدت الدول الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسيةجاعلة من الحرية والمساواة التضامن ، التسامح ، استدامة البيئة ، تقاسم المسؤولية قيما وأهدافا عالمية ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية وحقوق الإنسان في هذا القرن .[5]

وقد استجاب البرنامج الإنمائي إلى دعوة الأمين العاملللأمم المتحدة لإدخال حقوق الإنسان في كل أنشطة الأمم عن طريق سياسته الخاصة : **Integrating right with sustainable human developpement** "بدمج حقوق الإنسان مع التنمية الإنسانية المستدامة"، ونتيجة لذلك تبنى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي فكرة : " خط الخدمة (2-4) الخاص بالعدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان،الذي فوض فيه البرنامج من ضمن أمور أخرى بدعم عملية وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وتطبيق منهج يستند إلى حقوق

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- د/ وليد، عبد الهادي العويمر، د/ حسن فالح البكور : الحرية الفردية و أثرها على التنمية البشرية على الموقع الإلكتروني : www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27048

[3]- Philip. Pettit: **symposium on amartya sen's philosophy: capability, and freedom**,Cambridge, University press,p25.

[4]- د/ محمد، عدنان وديع : **التنمية و البشر**، المعهد العربي للتخطيط ، 2009 ص 03 .

[5]- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، نيويورك 8 سبتمبر 2000.

الإنسان عند وضع برامج التنمية .وكمتابعة لدعوة الأمين العام لإدخال حقوق الإنسان في كل أهداف الأمم المتحدة ، وضعت وكالات الأمم وصدقت على بيان :

" **UN Common Understandingof a Human Right Based Approach to development cooperation**،الفهم المشتركللأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المبنية على مقترب التعاون التنموي" والذي ركز على ثلاث مبادئ أساسية:

1- ينبغي لكافة برامج التعاون الإنمائي والسياسات الإنمائية والمساعدة التقنية أن تعمل على توطيد عملية إعمال حقوق الإنسان كما هي مبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و غيره من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

2- تكون معايير حقوق الإنسان المحتواة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان والمبادئ المستمدة منها مرشدا لكل أعمال التعاون الإنمائي والبرامج الإنمائية في كافة القطاعات وفي جميع مراحل عملية إعداد البرنامج.

3- يساهم التعاون الإنمائي في تنمية قدرات أصحاب الحقوق، حتى يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم وأصحاب الواجبات للتمكن من الإيفاء بالتزاماتهم. "[1]

كما تم دمج بيان التفّاهم في الإرشادات التوجيهية للإجراءات الخاصة بالتقييم العام للبلد و إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية :**"Guidelines for the CCA / UN DAF Process."**[2]و منذ ذلك الحين أصبح هناك إطار واضح و عملي لإدخال البرامج التنموية القائمة على منهج يستند إلى حقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة: "و التي يطلق عليها:**" المقاربة التنموية القائمة على حقوق الإنسان: Rights Based Approach to developementHuman**''. فهذه المقاربة تتجاوز المقاربة التقليدية لحقوق الإنسان: " التجزئة بين الحقوق " القائمة على:

* إما امتناع عن عمل: **"Droit Abstention "**، و هو منظور الحقوق المدنية و السياسية.

* وإما التزام بتدخل:**" Droit Créance "** ، منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، بل تنظر إلى الإنسان من خلال مشاركته في إقرار حقوقه وواجباته و حمايتها والرقابة عليها ، كما يساهم في إنتاج الثروة والوفاء بحاجياته الأساسية. ولن يتحقق ذلك إلا بالتمكين من حقوقه (الإنسان صاحب حق ، المواطن ، فاعل في المصير الفردي والجماعي). ومن هنا تظهر لنا جليا مدى العلاقة التبادلية بين التنمية و حقوق الإنسان ، أي أن كل حركية تخدم الأخرى :

* فالتنمية بإمكانها خلق الثروة الكفيلة بضمان الحاجات الأساسية المرتبطة بالحياة وتحقيق الكرامة في حين أن حقوق الإنسان قائمة على فرضية أنه : كلما كان هناك تمكين فعلي أكبر كلما انتعشت الحياة الاقتصادية بشكل ينمي حركية التنمية ذاتها ، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي الهندي أمارتيا سن يعرف التنمية كحرية وهو التصور الذي قدمه إعلان و برنامج عمل فينا الذي اعتبر أن التنمية ذات طبيعة معيارية مؤسسة على حقوق الإنسان"[3]،وعلى حد قول المفوضة السامية لحقوق الإنسان : **" Mary Robinson**''[4] بأن المقاربة قائمة على إشكالين رئيسيين :

* ماذا يمكن أن تقدم التنمية لحقوق الإنسان ؟ و كيف تؤثر بشكل فعال في التقليص من حدة الفقر والضعف، الصراعات و معاناة الإنسان... الخ؟

---

[1]- **البرلمانات... وحقوق الإنسان** ، وثيقة صادرة عن هوريوست (برنامج تعزيز حقوق الإنسان) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص7

[2]- مذكرة تطبيقية حول : **حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أفريل 2005 ، ص 16 .

[3]- د/ محند، برقوق : **التنمية الإنسانية : مقاربة معرفية** ، على الموقع السابق .

[4]- Mary ,Robinson:**What Rights can do to good Development Practice**، Philip Alston and Mary Robinson **Human Right and Development**،Toword Mutual Reinforcement ،oxford، University press,2006، P 26

* ماذا يمكن لسياسات ترقية وحماية حقوق الإنسان أن تقدم للتنمية ؟ سيتم التطرق لهذه الإشكالية في النقاط التالية :

أولا: التنمية كمرجعية لتحقيق مبدأ التكامل بين حقوق الإنسان :لم تعد التنمية حسب المنظور التقليدي -كما بينا سابقا – قائمة على مفاهيم النمو / التنمية الاقتصادية المحددة بمتوسط دخل الفرد، بل تطورت لتعني قيام نظام متكامل متعدد الأوجه (سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا...) و بالتالي تعتبر التنمية عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل إنسان، من خلال سياسات القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان من خلال إعمال حقوقه و تمكينه منها وتعزيز فرص متساوية للاستفادة من ثمار التنمية وفقا لمبدأ العدالة التوزيعية وحكم قائم على مبادئ الديمقراطية و ضامن لحقوق الإنسان كمنظومة متكاملة .[1]

فالتنمية الإنسانية قد أضفت بعدا عمليا لحقوق الإنسان كوحدة متكاملة، وذلك من خلال:

1-**أن التنمية توفرالأرضية المادية لحقوق الإنسان،** إذ تنقل التركيز على أولوية الحاجات الأساسيةكالغذاء، التعليم والصحة، المستوى المعيشي اللائق...الخ كمكونات متكاملة للبعد الإنساني للتنمية، وهي في الوقت ذاته خيارات مادية لتأمين حقوق الإنسان، مما يضفي قيمة عملية لمبدأ التكامل بين حقوق الإنسان، بالاعتماد على الأطر المفاهيمية لمفهوم "القدرات الإنسانية لأمارتياسن"، والتعريفات المتعددة الأبعاد للفقر[2]،وهذا ما أقره إعلان الحق في التنمية لعام 1986 ، حيث اعتبر التنمية كمنظومة متعددة المجالات وسيلة الربط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنّها أوجدت سبل فعالة لإعمال حقوق الإنسان، كالحق في الغذاء ، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي لائق...الخ[3]

2- **توّفر أرضية تمكينّية لحقوق الإنسان** : من خلال المساءلة والمشاركة، حكم القانون، العدالة والمساواة كمقومات للتنمية الإنسانية.

3-**كما أضفت التنمية الإنسانية بعدا عمليا لحقوق الإنسان:**من خلال رصد ما أمكن تحقيقه و تقييم الأوضاع الميدانية في مجال حقوق الإنسان، بالاعتماد على مقاييس ومؤشرات التنمية[4]، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فرغم ما يبدو من اهتمام بتلك الحقوق إلا أنها لم تأخذ حقها من الدراسات على نحو يماثلالحقوق السياسية والمدنية، والذي كان من مظاهره أيضا ضعف الآليات الدولية للحماية الخاصة بها.[5]كما تفضل الجهات المانحة الدولية العمل في المجال التنموي كمساعدات إنسانية ذات طابع أخلاقي، لا باعتبارها مسائل والتزامات قانونية و سياسية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[6]

ثانيا: حقوق الإنسان كأرضية لانتعاش التنمية :كما سبق الإشارة إلى أن مقاربة التنمية القائمة على حقوق الإنسان تعطي بعدا معياريا للتنمية، كونّها عملية استفادة الإنسان من قدراته (الحريات الجوهرية الفّعلية) عن طريق توسيع خياراته من بين بدائل متاحة و ممكّنة ، و من الممكن أن تتباين القدرات من إنسان إلى

---

[1]- د/ سهيل، حسين الفتلاوي ، د/ غالب ،عواد حوامدة : **القانون الدولي العام**، دار الثقافة للنشر و التوزيع ط 2007 ، عمان، ص 48 .

[2] -Laure –Hélène ,Piron-Tammie o'Nél:**Integrating Human Rights into Development**، Prepared for the OECD DAC، Net Work on Governance (GOVNET) Septemper 2005.
At:www.odi.org.uk/**rights**/.../**humanrights**_into_devel .pdf

[3]- أ/ حسن، عبد المطلب الأسرج : **التكامل بين التنمية و الاستثمار و الحقوق الاقتصادية** ، المرجع السابق، ص180.

[4]- د/ محسن عوض: المرجع السابق، ص 114

[5]- حيث تأخر قيام اللجنة التعاهدية المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، كما عجز التوافق الدولي و لعدة سنوات لإضافة بروتوكول إضافي للعهد يكفل حق الشكاوى الفردية، أنظر في هذا المجال : أعمال الندوة العربية حول الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية ، التي عقدت بالدار البيضاء يومي 16-17 يوليو/ تموز2003 "المرجع السابق".و

[6]-Laure –Hélène, Piron-Tammie o'Nél: op cit

آخر بعدا و مضمونا ، غير أن تقارير التنمية الصادرة عن البرنامج الإنمائي قد وضعت ثلاث قدرات تعتبر أساسية و لكنها قابلة لاحتواء قدرات أخرى إضافية :

- أن يحيّا الإنسان حياة صحية و مديدة.
- أن يحصل على المعرفة .
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وهي قدرات إنسانية مكرسة في مواثيق دولية كحقوق إنسانية، كالحق في الحياة، الحق في التعليم، الحق في مستوى معيشي لائق... و هنا يظهر جليا مدى ملاقاة المقتربين.

وانطلاقا مما تقدم يمكن توضيح الأبعاد التي أضفتها حقوق الإنسان على التنمية :

1- إن الحديث عن الحق الأساسي للإنسان يتضمن عنصرين أساسيين،حق الإنسان كقيمة غير قابل للتصرف فيه،وحق يقابله واجبا من قبل الدولة الذي يستوجب ضمانه [1]. فالحق المعترف به للإنسان يتضمن في الوقت نفسه وجها آخر لالتزام الغير بضرورة احترامه ، وهذه هي فكرة المسؤولية المنعكسة والخفية القائمة على أساس أن الحق إذا ما تم تقنينه فإنه ينعكس ضمنيا على واجب الغير باحترامه (الفرد / الجماعة / الدولة)[2]. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على التزامات ملموسة لضمان إعمال حقوق الإنسان ، و قد كرست في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين،والعديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي أو الإقليمي ، و بالتالي فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينقل العمل التنموي إلى **التزام قانوني و يضع آليات عمل للمساءلة بالنسبة للقائمين بالواجبات** .

2- مقترب حقوق الإنسان مبني على القيم العالمية الإنسانية " الحرية ، المساواة ،الكرامة " ذات معايير قانونية عالمية لحياة آمنة و كريمة .

3- يعتبر المقترب القائم على حقوق الإنسان الأفراد كمشاركين و نشّطين في عملية التنمية والاعتراف بأنّهم أصحاب حقوق، الأمر الذي يضعهم في محور التنمية الإنسانية والاستفادة من ثمارها.

4- تعتبر حقوق الإنسان أداة معيارية و موضوعية للتعامل مع قضايا السلطة المتأصلة التي تشكل أساسا للمساءلة عن وصول مزايا التنمية والاستفادة منها ،و تضفي على أهداف التنمية الإنسانية شرعية قانونية وأخلاقية، و بالتالي يمكن القول أن مقترب حقوق الإنسان يضفي إطارا عمليا للتنمية الإنسانية يستند قانونا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان و إدماج مبادئها في السياسات والخطط التنموية، و لتحقيق ذلك ينبغي تحديد أهداف التنمية في إطار الحقوق المضمونة دوليا، كالحق في الصحة ، الحق في التعليم ،الحق في مستوى معيشي ... كاستحقاقات قانونية، وهو ما يزيد من انتعاش الحياة التنموية [3]. وقد أكد الرئيس الصيني هوجين تاو في كلمة هامة في اجتماع القمة لرؤساء الصناعة و التجارة في منظمة الأوبيك بقوله : " يجب التمسك بسياسة متمحورة حول حقوق الإنسان لتحقيق تنمية مستقلة شاملة و مستدامة ".[4]

---

[1]- Christopher, Whthehouse : **Human Rights and Basic Need in development** : Are **they universal , Are they universalible** Accasional paper 06 96 –Center for Development Studies, University of Bath BA27 AY UK AT : www miniadcom xpub bath pdf

[2] -Francois OST et Sébastien ,Van Drooghenbroeck : **La Responsabilité Face Cachée des Droits de L'Homme**Emmanuelle ,bribosia, Ludovic,hennebel, **Classer les droits de l' homme**, université libre de Bruxelles, 2004.p87.

[3]- السيد: أمين، مدني، الممثل لمكتب المفوض ض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في الدول العربية " السياسات و البرامج السكانية و حقوق الإنسان" ، المرجع السابق .

[4]- كلمة الرئيس الصيني هوجين تاو في إجتماع حول : " **دفع التعاون لتحقيق الاكتساب المشترك و التنمية المستدامة** "، على الموقع : Http/:www.fmprc. gov. Cn/ ara 2004

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أنالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان لهما رؤية مشتركة وهدفا أساسيا ألا وهو "حرية الإنسان إلى جانب تأمين رفاهيتهم وكرامتهم "،مما يعمل على التمكين من القدرات والحقوق،وهو جوهر المقاربة التنموية القائمة على حقوق الإنسان.

ثالثا: الرؤية الدولية حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان: لقد دعّم المجتمع الدولي مسألة الربط بين التنمية وحقوق الإنسان منذ نشأة ميثاق الأمم المتحدة[1]،الذي نص على ضرورة التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية ... لتحقيق حقوق الإنسان، ثم توالت الجهود الدولية لتدعيم هذه الرؤية من خلال العديد من الوثائق الدولية المتعلقة بالموضوع:

- أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عبارة **التحرر من العوز** في مقدمة الإعلان العالمي: "...ولما كان تناسي حقوق الإنسان و ازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ، و يتحررمن الفزع والفاقة" .[2]
- في حين نصت الفقرة المشتركة لديباجة العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على: " ...إن الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية , و إقرارا منها بانبثاق هذه الحقوق عن الكرامة المتأصلة في الإنسان ، و إقرارا منها بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتعة بالتحرر من الخوف و الحاجة إنّما يتحقق فقط استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية،وكذلك بحقوقه المدنية و السياسية ."
- كما نصت الفقرة 13 من إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد عام 1968 :" نظرا لكون حقوق الإنسان و حرياته الأساسية غير قابلة للتجزئة ، يستحيل التحقيق الكامل للحقوق المدنية و السياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، فإنجاز تقدم مستديم في ميدان وضع حقوق الإنسان موضع العمل الفعلي مرهون بسياسات وطنية و دولية سليمة وفعالة على صعيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . "[3]
- وكما جاء في إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى توصية رقم : 41 / 128 المؤرخة في 4/ 12 / 1986 بتأكيد الترابط بين التنمية و حقوق الإنسان ، و أن تعزيز هذه الأخيرة يفضي بإيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال و تعزيز الحقوق المدنية والسياسية و كذلك الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ..." الفقرة 10 من ديباجة الإعلان.

إلا أنه منذ أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، شهد على المستوى الدولي عودة الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية في دول العالم،الدول النامية على وجه الخصوص، حيث واجهت عدة بلدان الكثير من الأزمات:

- **فقر المداخيل** : كان متوسط نمو الدخل للفرد أقل من 3 بالمائة في 125 من البلدان النامية .
- **الجوع:** يجوع أكثر من شخص واحد من بين أربعة في 91 بلدا.
- **البقاء على قيد الحياة** : ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في 41 بلدا .
- **المياه و الصرف الصحي** : لا يحصل أكثر من شخص بين كل أربعة على الماء النظيف ، في 9 بلدان كما لا يصل أكثر من شخص بين كل أربعة إلى الصرف الصحي.[4]

و إزاء هذه المشاكل التنموية عقدت عدة اجتماعات القمم والمؤتمرات دولية ، نذكر منها :

---

[1]-Olivier, de Frouville :**Droits De L'homme et Droit international du Developpemen**t ، Dali Jazi :Les droits de l'homme: une nouvelle coherence pour le droit international ، Editions A PEDONE 2008 ، p 99,

[2]-د/ أبو الحسن، عبد الموجود: المرجع السابق, ص 306

[3]- Mary, Robinson:**What Rights can add to good development Practice**: op cit p 21 .

[4]-تقرير التنمية البشرية لعام 2003 : أهداف التنمية للألفية : **تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** ، ص 3 .

1- <u>المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 المنعقد بفينا</u>، حيث توصل إلى توافق في الآراء بشأن المفهوم الجامع للترابط و التعزيز المتبادل بين التنمية و حقوق الإنسان و الديمقراطية "إعلان و برنامج عمل فينا 1993 الفقرة 8 " .

2- <u>مؤتمر السكان و التنمية في القاهرة عام 1994</u> ، و الذي أكد أن كل دولة مسؤولة عن تنميتها الخاصة كما يستلزم أيضا إيجاد ترتيبات دولية ملائمة يمكن على أساسها تقديم التعاون و المساعدة إلى البلدان والمجتمعات التي تحتاجها حتى يتم إنفاذ جميع حقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في التنمية .[1]

3- <u>مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاقن عام 1995</u>: حيث التزم وزراء الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمراجعة سجلات المساعدات التنموية من أجل إحداث التنمية في الدول النامية ومراجعة السياسات والإستراتيجيات التي كانت متبعة بواسطة الدول المانحة، وذلك للاستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن 20، حيث استغرقت عملية المراجعة عاما كاملا، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان " تشكيل القرن الحادي والعشرون : دور التعاون من أجل التنمية "، اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية، و قد تم تضمين هذه الأهداف في:

4- <u>مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000</u>[2]، بإضافة هدف ثامن يتعلق بـ" إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية "، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية و أخذت تعرف ب " الأهداف الإنمائية للألفية "[3]،التي تبناها 148 رئيس دولة و حكومة يمثلون 191 دولة ، مؤكدين على التزامهم بقضايا والأمن والتنمية، وتعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية.

تضّمنت أيضا إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها، و قد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في اجتماع مونتيراي في مارس / آذار 2002 وأعيد توكيده في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر / أيلول 2002 ، وفي خطة جوهانسبورغ للتنفيذ .[4]

وقد احتوت الأهداف الدولية للتنمية في صيغتها الجديدة على 08 أهداف أو غايات رئيسية و ثمانية عشر هدفا فرعيا، ولكل هدف من الأهداف الفرعية ، اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي.

---

[1]-**<u>مسائل حقوق الإنسان</u>**: التنفيذ الشامل لإعلان و برنامج عمل فينا و متابعتها، الجمعية العامة ،الدورة 53 /1998، البند 113د من جدول الأعمال **<u>المؤقت</u>** .

[2]- و في أكتوبر من نفس العام ، أصدرت مجموعة الأمم'UNDG' مذكرة إرشادية بينت المؤشرات المناسبة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية للألفية، و يتم الرصد على الصعيدين القطري و الدولي ، كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة **<u>" خريطة طريق "</u>** التي تبنتها الجمعية فيما بعد أساسا لتنفيذ أهداف الألفية ، وعلى الصعيد القطري يرفع الأمين العام تقريرا أوليا سنويا و آخر كل 05 سنوات إلى الجمعية العامة ، عن التقدم الجزئي في الأهداف .

[3] - يمكن النظر إلى أهداف التنمية للألفية على أنها محاولة تطبيقية للأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات في مفهوم التنمية .

[4]- تقرير التنمية البشرية لعام 2003،**<u>المرجع السابق</u>** ص 01 .

المطلب الثاني: الحق في التنمية.

يعتبر الحق في التنمية حقا من حقوق الجيل الثالث، والتي يطلق عليها **"حقوق التضامن "**، وقد بدأ الاهتمام بهذا الحق يتطور خاصة بعد جهد كبيرلإدخاله في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ تميل الدول الكبرى إلى الدعم الخطابي لهذا الحق، دون أية محاولة لإدخاله الممارسة الدولية.[1]

ورغم أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان قد سبقت وأن تناولت هذا الحق إلا أن أهميته قد اكتسبها بعد صدور إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، الذي طرح مشكلة تكييفه جدلا فقهيا واسعا.وقد صدر هذا الإعلان في ظل التطورات والتغيرات التي طرأت على تركيبة النظام الدولي وانضمام العديد من بلدان العالم الثالث إلى هيئة الأمم المتحدة ، فالحق في التنمية ارتبط تاريخيا بصراع التحرر من الاستعمار بعد أن عكس حق الشعوب في تقرير مصيرها,[2]و في السيطرة على مواردها الطبيعية وثرواتها في سبيل تنمية مجتمعاتها وتطويرها على كافة الأصعدة ، ثم تطور ليرتبط بكافة حقوق الإنسان .

انطلاقا مما تقدم سنتناول الحق في التنمية بالدراسة و التحليل من خلال التطرق إلى بحث التساؤل التالي:
ماهي القيمة القانونية للحق في التنمية ؟ و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تناول النقاط التالية :
- تطوّر الحق في التنمية، الإطار القانوني للحق في التنمية. -أهم المداخل المؤسسة للحق في التنمية .

الفرع الأول : كرونولوجيا الحق في التنمية .

يرجع فقهاء القانون الدولي لحقوق الإنسان جوهر الحق في التنمية كحق مقرر على المستوى الدولي إلى ما نصت عليه المادتين "55-56"من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث ورد فيهما التركيز على المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء عن التقدم والتنمية و احترام حقوق الإنسان، كما أشارت المادتين " 22-27" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى هذا الحق ، بإشارة إلى الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا ما سعت إليه العديد من المواثيق و الإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان ، نذكر منها :
- **المادة1 المشتركة من العهدين الدوليين عام 1966** " حق الشعوب في تقريره مصيرها و أن تكون حرة في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي" .
- **إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب لعام 1960:**فقد نصت المادة 02: " حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن لها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي، و أن تسعى بحرية على تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".[3]

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من قراراتها إلى حق الإنسان في التنمية ومن ذلك :
* قرار الجمعية العامة (**XII -1161**)بتاريخ 26 نوفمبر 1957 ، حيث اعتبر أن التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية المتكاملة و المتوازنة تؤدي إلى السلم و الأمن ".
* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة **1803 (د -17)** عام 1962، حيث أكد هذا القرار على: "حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصلحة تنميتها القومية."

---

[1] - Stephen ,Marks : **The Human Right to Development, Between Rhetoric and Reality**,Harvard Human Rights Journal / Vol. 17. site d'internet :www.hsph.harvard.edu/.../spm_the_human_**right_de**...

[2]- لقد ارتبط الحق في التنمية في بادئ الأمر بحق تقرير المصير و هو مبد أساسي من مبادئ القانون الدولي المرسي لحق الأفراد و الشعوب لتحقيق نمائها الاقتصادي و الاجتماعي، و تعهدت الدول باحترام هذا الحق و المساعدة على تحقيقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

[3]- نادية، أبو زاهر: **الحق في التنمية**. على الموقع الإلكتروني :http// www. Midadulqalam . in

* قرار الجمعية العامة بتاريخ: 12-12-1974، تحت رقم: 3281، و الذي دعى إلى ضرورة إقام نظام اقتصادي دولي يقوم على أسس الإنصاف والمساواة في السيادة والاعتماد المتبادل.[1]

دخل الحق التنمية أعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام 1977 ، إذ أوصت في قرارها رقم **4 (339) المؤرخ في: 21-02-1977** ، بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة اليونسكو والوكالات المتخصصة الأخرى بدعوة من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لإجراء دراسة عن موضوع الأبعاد الدولية للحق في التنمية و علاقته بحقوق الإنسان الأخرى .
في عام 1981 أوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى فريق خبراء حكوميين مهمة بلورة الحق في التنمية وهو عمل توج بعد خمس سنوات باعتماد الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية 41 -128 في 12/4 / 1986 بأغلبية 146 دولة .[2]و بعد سبع سنوات شكلت اللجنة " الفريق العامل المعني بالحق في التنمية " لفترة ثلاث سنوات، تقتضي ولايته:
- رصد و استعراض التقدم المحرز في تعزيز و تنفيذ الحق في التنمية .
- استعراض التقارير و المعلومات المقدمة من الدول و المنظمات الدولية و غير الحكومية .
- تقديم تقارير عن أعماله في كل دورة له ، ثم شكلت "فريق الخبراء الحكومي الدولي " الذي عقد اجتماعين و اعتمد تقريرين .
و في عام 1998 أنشأت لجنة حقوق الإنسان آلية جديدة بموجب القرار(1998 / 72) " الفريق العامل مفتوح باب العضوية " و " خبير مستقل في ميدان الحق في التنمية " لاستعراض التقدم المحرز في تعزيز و إعمال الحق في التنمية و اقتراح ما يمكن من برامج المساعدة التقنية ذات الصلة .
كما قامت لجنة حقوق الإنسان في دورتها 45 بإنشاء ولاية المقررين الخاصين و خبراء مستقلين لتناول الحق في التنمية و هذا لتدعيم المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات في أجهزةوهيئات الأمم المتحدة.[3]

الفرع الثاني: مضمون الحق في التنمية.

لم يعد مفهوم التنمية منحصرا في مفهوم النماء والتنمية الاقتصادية، كما كان سائدا في أدبيات التنمية، بل تطور المفهوم لتشمل العملية التنموية كافة أوجه الحياة الإنسانية: اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ثقافيا...الخ والهادفة إلى تحقيق رفاه كل أفراد المجتمع وبصفة متساوية، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في القرارات والسياسات التنموية في إطار حكم ضامن لمبادئ الديمقراطية وعدالة اجتماعية لتوزيع ثمار التنمية، وهو ما كرّسه إعلان الحق في التنمية لعام 1986، إذ اعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمركب والمتكامل حقا من حقوق الإنسان .[4]

فقد اعتبرت المادة الأولى من الإعلان، أن الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف فيه وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب، المشاركة والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وأن التمتع بهذه التنمية،يعني إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا كاملا.

---

[1]- د / سهيل، حسين الفتلاوي : **القانون الدولي العام** ، دار الثقافة للنشر ، ط 2007 ص 100 .
[2]- د/ محمد، يوسف علوان، د/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص: 407.
[3]- لجنة حقوق الإنسان : الدورة 53/ البند 113 من جدول الأعمال372 /A/53 : بشأن التنفيذ الشامل لإعلان و ببرامج عمل فينا و متابعتها .
[4]- Srirang, Jha :**A Critique of Right to Development,**Journal of Politics and Governance, Vol. 1, No. 4, December 2012,p17-22.

كما أشارت المادة الثانية من هذا الإعلان إلى أن" الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشّارك النشّط في التنمية والمستفيد منها...وتضيف بأن جميع البشر يتحملون مسؤولية التنمية فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق حقوق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة ، لذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية ...".[1]

وانطلاقا من مضمون إعلان الحق في التنمية أمكن لنا القول، بأن الحق في التنمية يتضمن بعدين أساسيين: الدولي " الخارجي " والبعد الداخلي، وسوف نتطرق لهما فيما يلي:

أولا: البعد الداخلي للحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان :يلتقي الطابع الأساسي للبعد الداخلي للتنمية مع ماهو ثابت عليه في الفكر التنموي الحديث، والذي يجعل من الإنسان محور العملية التنموية " كفاعل رئيسي ومستفيد منها "، وهذا ما يشمل :الحق في المشاركة في سياسات التنمية والحق في التمتع بكافة حقوق الإنسان ضمن إطار الاستفادة من ثمار التنمية و فقا لمبادئ المساواة والعدالة في التوزيع.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن الحق في التنمية هو حق شمولي و مركب، قائم على ضمان جميع حقوق الإنسان كمنظومة متكاملة: الحق في الحياة، الحق الصحة، حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الحياة السياسية....الخ وهو يعزز مبدأ أساسي لحقوق الإنسان: " حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة ".[3] وهذا ما أكدته المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي.[4]

ثانيا : البعد الخارجي للحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان والشعوب: وهذا ما يتطلب إعمال ثلاث قواعد، بناء على مختلف مبادئ القانون الدولي :

-حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي و الاقتصادي و الثقافي .

-حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها، والذي كرّسته العديد من القرارات الكبرى للجمعية العامة كالقرار 1803 لعام 1962، والقرار 3281 لعام 1974 المتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها، المادة الأولى المشتركة من العهدين الدوليين ومعاهدة قانون البحار.

وقد نظم رجال القانون ندوات فكرية وقانونية حاولوا تحديد مدلول الحق في التنمية[5]:

- **ندوة لاهاي /أكتوبر 1973 :** اشترك في تنظيمها الأمم المتحدة ، و حضرها أساتذة و مختصين من جميع أنحاء العالم، و كان الجزء الأول من البرنامج دراسة مفهوم الحق في التنمية و مصادره،و قد تدخل الأستاذ **Philip –A** بأن"الحق في التنمية حق مرسّخ على المستوى الدولي بمقتضى قرار الجمعية العامة ".

- ندوة كميرلاند 1983:و هي ندوة قانونية دولية نظمتهاجمعية الدراسات القانونية للعالم الثالث تحت إشراف معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن، وقد جمعت الندوة عددا كبيرا من الأساتذة والمختصين،

---

[1]- إعلان الحق في التنمية لعام 1986 .

[2]- Koen, De Feyter :**Towards a Framework Convention on the Right to Development**, International Policy Analysis, April 2013, p2. Site d'internet : library.fes.de/pdf-files/bueros/genf/09892.pdf

[3]- د/ عبد العزيز، النويضي : المرجع السابق .

[4]- **التنمية حق من حقوق الإنسان:** مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني:
www. un org /... /right to development /.../rtd _info_n

[5]- د/ أحمد، خروع : **حصيلة القانون الدولي للتنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ط 1998 ، ص 43 .

تولت دراسة موضوع : حقوق الإنسان والتنمية .وقد ألقى الأستاذ :**"أ- كارتي"** محاضرته المعنونة " من الحق في تقرير المصير إلى الحق في التنمية: أزمة النظرية القانونية " وقد أعرب – من خلالها – على قلقه إزاء الغموض على المستوى القانوني بين مصطلحات القانون الدولي الشكلية والأدوات المجردة وكذلك واقع العلاقات الدولية، القائم على تناقضات صارخة في مجال الاقتصاد، وحسب قوله فإن : " تحويل المصطلحات القانونية إلى أدوات أيديولوجية هو أمر طبيعي ناتج عن سطحية القانون من جهة وسعي الدول إلى تحقيق مصالحها بغض النظر عن الكيفية من جهة أخرى ."

المطلب الثالث : دراسة إبستيمولوجية للحق في التنمية.

انطلاقا مما تقدم سنتناول الحق في التنمية بالدراسة والتحليل من خلال التطرق إلى بحث التساؤلالرئيسي: ماهو طبيعة الحق في التنمية وما القيمة القانونية التي يكتسبها ؟ وما هي أهم المداخل المؤسسة لهذا الحق كحق جديد من حقوق الإنسان ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تناول الإطار القانوني للحق في التنمية في فرع أول ، في حين نخصص الفرع الثانيلأهم المداخل المؤسسة للحق في التنمية .

الفرع الأول: الإطار القانوني للحق في التنمية

لقد سبق و أن أشرنا إلى أن المواثيق الدولية لم تشر صراحة إلى الحق في التنمية. فالتأكيد الصريح جاء على إثر إصدار الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية السابق الإشارة إليه ، و من ثمة توالت المؤتمرات والإعلانات في مجال التنمية ، التي أكدت على الحق في التنمية، وأنشأت الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة لذلك[1]. كما لقي الحق في التنمية دعما خارج الأمم المتحدة سواء في إطار المنظمات الإقليمية أوفي إطار المنظمات غير الحكومية : إتحاد القانون الدولي في مؤتمريه المنعقدين بمونتريال 1982 وباريس 1984 .

وتوالت المؤتمرات والإعلانات الدولية التي تناولت الحق في التنمية كما سبق الذكر، والتي لن يكون من السهل حصرها جميعا، و إنما سنكتفي بالإشارة إلى أهمها:

* مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الدانمرك لعام 1990 . * مؤتمر قمة الأرض في ريو لعام 1992 . * مؤتمر فينا لعام 1993 . * مؤتمر قمة الأرض الثانية في نيويورك لعام 1997.

*إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية * مؤتمر جوهنسبورغ بجنوب إفريقيا 2002...الخ

ورغم الجهود السابقة، مازال الحق في التنمية موضعا للخلاف و الجدل سواء فيما يتعلق بإطاره القانوني الدولي أومدى القيمة القانونية لإعلان الحق في التنمية، أو فيما يتعلق بمضمونه القانوني والأشخاص القانونية أصحاب الحقوق والملتزمين به ؟ ولعل هذا هو السبب الذي لم يتح بلوغه وتحقيقه إلى الآن . ولذلك إرتأينا دراسة الإطار القانوني لهذا الحق في جانبيه الداخلي " المضمون" أو فيما يتعلق ببعده الدولي :

[1]- د/ قادري، عبد العزيز : المرجع السابق ، ص 20.

أولا: الإطار القانوني الدولي للحق في التنمية " إعلان الحق في التنمية ": مع تفاقم مشاكل الفقر والبطالة والتدهور العام لحقوق الإنسان، خاصة في الدول النامية ، وغياب حالة التوازن بين الدول بسبب بنية النظام الدولي الجديد، تبنت الجمعية العامة مشروع إعلان الحق في التنمية المقدم من طرف لجنة حقوق الإنسان عام 1986[1]، بعد مناقشات طويلة في الأمم المتحدة و التي دامت تقريبا عشر سنوات " 1977 – 1986 " بسبب مواقف الدول المرتبطة بمصالحها السياسية .

ويتكون الإعلان من ديباجة وعشر مواد، تعبر عن المبادئ الأساسية و الخطوط العامة حول الحق في التنمية والذي جعل منه حقا فرديا و حقا للشعوب، حيث نصت ديباجته على أن : "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان وغير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكوّنون الأمم على السواء ، وفي إطار تحقيق الحق الجماعي يمكن تحقيق الحقوق الفردية .

وعلى الرغم من أن إعلان الحق في التنمية قد دعم إطارا نظريا متعلق بالتنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، إلا أن المواقف الفقهية والممارسات الدولية قد عكست خلاف ذلك، إذ صدر الإعلان بأغلبية 146 صوتا، وعارضته الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها وأن عارضت إنشاء فريق العمل الخاص بالحق في التنمية ، مشيرة إلى أن تعبير حقوق الشعوب والتضامن غير دقيق،ويثير الخلط، في حين تغيّب عن التصويت 08 دول أغلبها من البلدان المتقدمة : بريطانيا، اليابان، ألمانيا الغربية سابقا السويد، أيسلندا ، إسرائيل ، فنلندا .[2]

كما كان هناك فجوة في الجانب التطبيقي لهذا الحق والآليات التي تكفل ضمان تطبيقه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلالمحدودية حجم وأهمية الآليات الدولية التي وضعت لحماية الحق في التنمية وضمان تطبيقه وخضوع المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية لنوازع سياسية خاصة فيما يتعلق بمسألة التنمية وحقوق الإنسان، إذ غالبا ما يكون مساعدات مالية وليس تنمية حقيقية.[3]

وعلى الرغم من اهتمام القانون الدولي لحقوق الإنسان بالإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة،إلا أنّها لا ترقى إلى الصفة القانونية الدولية الملزمة، خاصة مع امتناع ستة دول أوربية،ومع ذلك يمكن القول أن الإعلان يمثّل قيمة سياسية وأدبية كبيرة، و كأداة لإعادة التفكير في قضايا التنمية وحقوق الإنسان بشكل جدي و قانوني، بعيدا عن المواقف السياسية الانتقائية .[4] كما أسس الإعلان لمفاهيم جديدة في الفكر القانوني الحقوقي، من خلال فهم العلاقة الجدلية بين الحق في التنمية وحق الشعوب في التحرر والاستقلال والتخلص من التبعية الاقتصادية التي تسود النظام الاقتصادي الدولي. كما أوجد علاقة عضوية بين الحقوق الفردية والجماعية وربطها بقضية التنمية، واعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان ضمن إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.[5]

ثانيا:الطبيعة القانونية للحق في التنمية: إن حداثة مفهوم التنمية كحق جديد من حقوق التضامن،وما يتعلق به من أهداف تهم شعوب العالم، جعلت مسألة دراسة الطبيعة القانونية الدولية لهذا الحق من الأولويات ومن الأمور الملحة، سواء على المستوى الفقهي أوعلى المستوى القانوني. كما تظهر أهمية دراسة الطبيعة

[1]-Olivier ,de Frouville : op cit page 99 .

[2] - Khurshid, Iqbal :The **declaration on the right to development and implementation** ، Political Prespectives، 2007، VOL 1 (1) .

[3]- د/ أحمد خروع : المرجع السابق ، ص 123.

[4] - Khurshid ,Iqbal : op.cit .

[5]- د/ محمد يوسف علوان – د/ محمد خليل الموسى: المرجع السابق ، ص 418 .

القانونية للحق في التنمية،ليس في كونه حق إنساني فقط يقوم على التضامن، ولكن أكثر من ذلك، إذ يندرج ضمن الحقوق الإيجابية، أي التمتع بها لا يتم إلا بتدخل طرف ثالث والمتمثل في الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .

1-**التنمية كحق جديد من حقوق التضامن** : لقد طرحت فكرة حقوق التضامن لأول مرة، في ستينات القرن الماضي من جانب حركة عدم الانحياز[1]، حيث أعلنت دول هذه الحركة ، بأن تكون التنمية حقا من حقوق الإنسان، وكان ذلك نتيجة التمييز الذي فرضته الحرب الباردة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث طالبت هذه الدول باستخدام آليات الأمم المتحدة في محاولة التأثير على العلاقات والنظام الاقتصادي الدولي والنظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان. وكما أحدث الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير تغييرا في مصير المجتمع الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ مهد لتوسيع نطاق حقوق الشعوب والتضامن والتي ترتبط باهتمامات الحقبة المعاصرة من قبيل السلم والتنمية والبيئة والحق في تقرير المصير، فهي تعكس معنى الحياة داخل الجماعة : سواء أكانوا سكان أصليون أو أقليات، أو فئات مهمشة داخل المجتمع : المرأة ، العمال المهاجرين، المعاقين ...الخ والتي تسعى إلى المساواة التامة و الفعلية مع بقية أفراد المجتمع.[2]

ويعود الفضل إلى الفقيه الفرنسي:**Karel Vasak**[3]الذي نادى بحقوق الجيل الثالث وسماها بحقوق التضامن، والتي تعد – حسب رأيه – تكملة لحقوق الجيل الأول والثاني، و قد أعتبر أن الحق في التنمية هو حق للتنمية الشاملة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، فهي حق لكل فرد وجماعة ،إذ لكل فرد الحق في أن يضمن حريته الشخصية و ينمّيها، ولكل جماعة الحق في احترام هويتها وتنميتها وتطويرها.[4]

في حين يعود الفضل في إدخال الحق في التنمية في خطابات التنمية لـ: رئيس محكمة النقض السنغالي**"Keba M'baye"**عام 1972 .[5] وقد اعتبر بأن الحق في التنمية حق جديد وهو حق إنساني، و هذا هذا بعد كلمته التي ألقاها أمام المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ عام 1972 بعنوان : **"الحق في التنمية كحق إنساني "**، مؤكدا على أن الحقوق الأساسية و الحريات ترتبط بالضرورة بالحق في الحياة والوجود و في مستوى معيشي.[6] وهذا التأكيد تبنته فرقة عمل الخاصة بالحق في التنمية التابعة للأمم المتحدة، حين إعتبرت الحق في التنمية بأنه حق متعدد الأبعاد ومتكامل ديناميكي ومرتبط بكافة حقوق الإنسان : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , والحقوق السياسية والمدنية .[7]
ورأت ـ فرقة العمل المعنيةبإعمال الحق في التنمية ـ في تقريرها عام 2010 :" أن الحق في التنمية هو حق الأفراد والشعوب في التحسين المستمر لرفاههم ، وحقهم في بيئة تمكّينية وطنية وعالمية تفضي إلى تنمية تتسم بالعدالة والإنصاف والتشارك، و تركّز أكثر على الإنسان و تحترم جميع حقوقه .[8] وقد توجت

---

[1]- Laure, Hèlène Piron : **The Right to development** ، A Review of curent State of debate for the departement for international development ، April 2002. At :www.odi.org.uk/resources/docs/2317.pdf

[2]- د/ محمد يوسف علوان – د/ محمد خليل الموسى: المرجع السابق ، ص 418 .

[3] - Julie, Reingelheim :op cit p 23.2

[4]- Yale ,Attal-Galy : op cit p488.

[5]-Peter, Uvin : **Human Rights and Development** , Kumarian Press , United States of America,2004 ,P 40.

[6]- Khurshid, Iqbal : op.cit .

[7]-Peter ,Uvin : op.cit .p 40.

[8]- تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية عن دورتها السادسة، جنيف 14 – 22 كانون الثاني / يناير 2010، مجلس حقوق الإنسان :A/ HRC/15 / WG.2 /TF /2/ ADRR.

هذه الجهود بإعلان الحق في التنمية، والذي اعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان، وهو مسعى مؤتمر فينا لعام 1993 ، الذي أكد من جديد هذا الحق .[1]

2-**القيمة القانونية للحق في التنمية :** لقد طرحت فكرة الحقوق الجماعية ، خاصة الحق في التنمية مسألة مشروعيتها، كونها تجاوزت مفهوم الحقوق الفردية، إذ أن هذه الأخيرة لها جهة محددة تتم مطالبتها باحترامها (موضوع- صاحب حق) محددين، وإجراءات معينة لتحقيقها، وهذه الشكوك حول الحقوق الجماعية إلى درجة التشكيك في طبيعتها واتصافها بصفة الحقوق.

فحسب جاك دونللي :"إنالحقوق التي تنبع من حقوق التضامن ليست حقوقا إنسانية ، وإذا كان هناك جيل ثالث لحقوق الإنسان، فإنها لا يمكن أن تنبع من تضامن، ما لم يعاد تعريف حقوق الإنسان بشكل جذري، وإذا كانت حقوق تضامن، فلن تكون حقوق الإنسان. وتمثل فكرة الحقوق الجماعية انحرافا أساسيا على مفهوم حقوقالإنسان."ويرى بأن حقوق التضامن ما هي إلا واجبات الفرد اتجاه الجماعة، لذلك لا يجب خلطها أودمجها، ولا بد من إيجاد توازن لحقوق الإنسان في مواجهة الاحتياجات الاجتماعية.[2]

وحسب:**Jean – Louis vullieme**: أن الطبيعة الإنسانية هي طبيعة فردية ذاتية مجردة، وقد تصور الجماعة بأنها مجرد مجموعة أفراد سبق تجميعها، ولا يمكن تأسيس الجماعة إلا عن طريق التعاقد والإجراءات القانونية من خصائص القانون الخاص ، فالفرد موجود فعلا، في حين أن الجماعة هي فكرة مجردة، صورية ، وهذا ما أكده : **Marcel Cochet** على أن الفكرة الأساسية هي أن المعارضة من حيث المبدأ، دائما كامنة بين الفرد والجماعة[3]. كما اعتبرها **Tommushat.Christion** بأنها ليست سوى مقاصد وأهداف وأهداف مقبولة يعد المجتمع الدولي بمتابعتها وتحقيقها.

أما **Philippe Gérard** يرى بأن هذه الحقوق لها وجود أخلاقي وسياسي فقط دون أي وجود أو أساس قانوني لها، لذلك وجدت صعوبات حول الاعتراف القانوني بهذه الحقوق[4].إذ حتى تتوافر الصفة القانونية لهذا الحق لابد من توافر: صاحب الحق، الموضوع، المطالبة و الجزاء.[5]

وقد كانت مسألة تحديد أصحاب أو حاملي الحق في التنمية من أكثر المسائل التي اختلقت حولها وجهات النظر أثناء مناقشات مجموعة للخبراء الحكوميين للجنة حقوق الإنسان المكلفة بتقديم اقتراح لمشروع إعلان الحق في التنمية .[6] فبالرجوع إلى الصكوك الدولية الناظمة للحق في التنمية ، نجد أنها تعتبر التنمية حقا للإنسان و الدولة، وهنا يقع الخلط بين صاحب الحق والملتزم به :
فالمادة الأولى من إعلان الحق في التنمية : " الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية ."
في حين أكدت المادة 22 من ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الإفريقي حق الشعوب في التنمية والتراث العام للإنسانية.

---

[1]- Srirang, Jha : op.cit.

[2]- جاك، دونللي: المرجع السابق ، ص 179 .

[3]- Alain ,de Benoist : **Au de la des droits de l'homme ،défendre les libertés** ، Edition Krisis 2004,p111.

[4]- Philippe, Gérard : **L'ésprit des droits, philosophie des droits de l'homme**, Bruxelles , 2007, p 189.

[5]- Gut Harscher :**Philosophie des droit de l'homme**، ED L'Université de Bruxelles ،1993 p 42 .

[6]- محمد، الأمين مصطفى بديرينة : **الحق في التنمية مابين الإعلانات و التطبيقات** ، مذكرة لنيل شهادة الماحستير في القانون , فرع : العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية ، تحت إشراف : أ – د / عبد الحميد حسنة ، السنة الجامعية 2009 – 2010 ، الجزائر .

كما أكدت لجنة حقوق الإنسان من جديد أن الإنسان هو صاحب الحق ، بموجب القرار : **2000 / 5** حيث أشارت الفقرة 1 من المادة 02 : " أن الحق في التنمية يقوم على أساس مبدأ أن البشر هم الموضوع الرئيسي للتنمية، و ينبغي أن يكون المشارك النشّط والمستفيد من ذلك الحق . "[1]

و تظهر أهمية تحديد صاحب الحق في التنمية في مسألة تحديد مضمون الحق و الملتزمين به ، فهل أنه : الفرد أو الدولة في مواجهة المجتمع الدولي ؟ فالمدين بهذا الحق ليس معروفا على وجه الدقة والتحديد، وهو أمر يضعف من حقوق التضامن، ويوهنها من الناحية القانونية [2].وماهو الجهاز القضائي المالك لسلطة فرض الفعّالية و الجزاء عند عدم إعمال الحق في التنمية ؟[3] ،و يذهب البعض إلى التماس إنشاء محكمة عدل دولية اقتصادية تعنى بالنزاعات الناشئة جراء الإخلال بهذا الحق .[4]

إلا أن هناك اتجاه آخر يقر بمشروعية الحقوق الجماعية،وحسب: "**Philippe Gérard** " فإن وجود الحقوق وتعدّدها يعطي صعوبة في التفسيرات المقدمة لها، ومن جهة أخرى يظهر البعد الجماعي كمرجعية مستقلة التي تحدد شروط فعّالية الحقوق، وأن هذا التطور في الحقوق يوضح ويكشف أهمية البعد الجماعي .[5]

إذ يرى أصحاب هذا الإتجاه،أن مشكلة صاحب الحق وفعالية الحقوق، تبقى مطروحة حتى في الحقوق الفردية.كما أن فكرة التضامن تعدو تعبيرا عن التعايش والترابط وانتفاء الصراع داخل الجماعة[6]. إضافة إلى وجود اعتماد متبادل: "**Réciprocité** " بين الحقوق الفردية وحقوق التضامن.

فإزاء ما وصفت به هذه الحقوق من عمومية المضمون وعدم الدقة، وعدم اتصافها بـ " الحق " بالمعنى القانوني، تظل ضرورية لإعمال والتمتع بالحقوق الفردية، وتساهم في تطوير دلالاتها ، فالحاجة إلى التنمية هي شرط أخلاقي منطقي لتحقيق المساواة في الكرامة الإنسانية، وتؤدي إلى تخليص حقوق الإنسان من مركزية ثقافية لتعدو تعبيرا عن مواطنة كونية أساسها وحدة الإنسانية والانتماء لها . [7]

الفرع الثاني : المداخل المؤسسة للحق في التنمية .

إن الحق في التنمية لا يمكن أن يتكون بمجرد طرحه بشكل نظري، بل هو إفراز موضوعي لتفاعل عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية و ثقافية. فالتنمية الإنسانية هي نتيجة لتجاوز المفهوم التقليدي للتنمية، بفتح المجال أمام مداخل تأسيسية لاعتبار التنمية حقا من حقوق الإنسان المترابطة والمتكاملة، والمرتبطة بالمبادئ القانونية والقيّم الأخلاقية العالمية التي تسعى دول العالم لتكرّيسها، كقيّم التضامن والتسامح وقبول الآخر.

وفي هذا الإطار سيتم تناول المداخل الأساسية التي يقوم عليها الحق في التنمية كحق إنساني جماعي، ومن أهم هذه المداخل : مدخل التضامن والتعاون الدوليين ، مدخل التكامل والترابط بين حقوق الإنسان في بعديها الفردي والجماعي :

---

[1]- Commission des droits de l'homme :**le droit au développement**، Res CES/ 2005/ DOC/ OIENU SUPP، N3 doc NUE/CN.4.2001 .167 (2000) .

[2]- د/ محمد ،يوسف علوان – د/ محمد خليل الموسى: المرجع السابق ، ص 418 .

[3]- Gut, Harscher ، op cit ، p42.

[4]- **د/ محمد**، يوسف علوان، د/ محمد خليل الموس: **المرجع السابق، ص** 418 .

[5]- Philippe, Gérard: op.cit. p.183.

[6]-Poul, Lownthal : **AmBiGuités des droits de l'homme**.site d'internet :www. droits-fondamentaux. org.

[7]- د/ محمد، يوسف علوان – د/ محمد، خليل الموسى: المرجع السابق ، ص 420

أولا: الحق في التنمية ومبدأ التضامن والتعاون الدوليين [1] **:** تعتبر حقوق الإنسان الجماعية- ومنها على وجه التحديد الحق في التنمية - بأنها حقوق مرتبطة بإطار جماعي لتجاوز داخلي في مفهوم الفردانية، والذي يظهر حركية جديدة للاعتراف بالآخر، سواء داخل الجماعة / الدولة / المجتمع الدولي وهي قيم أخلاقية عالمية ترتكز على مبادئ التضامن والتسامح واحترام الكرامة لكن كائن بشري[2]، والتي تجد أساسها القانوني والأخلاقي في ميثاق الأمم المتحدة ، فقد أقرت المادة الأولى على أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ... الخفي حين نصت ديباجة الميثاق : " ... أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام و حسن الجوار." في حين أكدت المادتين(55- 56) من جديد على مبدأ التعاون الدولي[3]. فالحق في التنمية قد أوجد قيمة أخلاقية وهي تضامن الدول في مجالات التنمية، مما يمهد لبروز مجتمع عالمي،[4] وهذا مايظهر لنا بأن الحق في التنمية من الحقوق الإيجابية التي تتطلب تدخل طرف آخر لتجسّيدها وإحقاقها .

فبالنظر إلى الوضع الحالي للعالم الذي تسوده الاضطرابات على اختلاف أشكالها : سياسية ، اجتماعية كوارث بيئية، وحروب أهلية واسعة النطاق ...الخ يعتبر التضامن الدولي شرطا مسبقا لتحقيق الكرامة الإنسانية التي تعتبر أساسا لكافة حقوق الإنسان وأمن الإنسان .

وقد أكد مجلس حقوق الإنسان بأن الفجوة بين البلدان المتقدمة اقتصاديا والبلدان النامية تعوق إعمال حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، لذا لابد من السعي إلى تقليص من حدة التفاوت، وقد أقر بأن ما يسمى بالجيل الثالث من حقوق الإنسان والوثيق الصلة بقيمة التضامن الأساسية يحتاج إلى مزيد من البلورة التدريجية داخل آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حتى يتمكن من التصدي للتحديات التي تفرضها العولمة .
وقد طلب المجلس إلى اللجنة الاستشارية التابعة له بأن تقدم مدخلات تسهم في صياغة مشروع الإعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، وأن تمضي في وضع مبادئ توجيهية ومقاييس ومعايير ومبادئ بهدف تعزيز ذلك الحق نظرا لارتباطه بكافة حقوق الإنسان ، كما تم تعيين خبير مستقل لتقديم **"مشروع إعلان الحق في التضامن الدولي"**.[5]

كما شدّدت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي**"Virginia B.Dandan''**، بأن التضامن الدولي يشكل عنصرا لا غنى عنه من عناصر الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية للألفية والاعتراف وإعمال الحق في التنمية[6]، والمرتبطة بتعزيز التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، وهو من شأنه أن يساعد على تقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، من خلال دعم الخطاباتوالإعلانات بإجراءات ملموسة[7].

---

[1]- لقد كانت محاولات المنظرين والفلاسفة للتنظير لواجب التضامن عبر الوطني، إذ طرح مشروع كانط "السلام الدائم" الذي كتبه 1795، ماكتبه برناردان، دوسان بيار وروسو، الذي اعتبر بأن السلام الدائم ينجم عن تضامن بين الدول .على غرار

[2]-Philippe ,de Gérard: op. cit. p 208.

[3] - John, charvet and Elisa, Kaczynska –Nay :**The liberal Project and Human Rights :The Theory and Practice of a New world Ordre** ، Cambridge university Press ، New York ,2008 ، p 136.

[4] -AGNES, LEJBOWICZ **:PhilosophieDu droit international :L'impossible capture de L'humanité** ، Press Universitaires de France ,édition 1999, p162.

[5]- **حقوق الإنسان و التضامن الدولي**، مجلس حقوق الإنسان،: الجلسة 22 -24 أيلول / سبتمبر 2008.

[6] - Virginia B, Dandan (UN Independent Expert on Human Rights and International Solidarity),**International Solidarity, the Right to Development and the Millennium Development Goals**,site d'internet :en.apg23.org/en/.../Int**Solidarity**/SideEvent2?...

[7]-**هيئات وآليات حقوق الإنسان** ، مجلس حقوق الإنسان : البند 5 من جدول الأعمال،(A/ HRC /19 / 70 / 26 december 2011)

فإعلان الألفية والأهداف الإنمائية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية و مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة...الخ ينظر إليها على أنها اتفاقا جماعيا عالميا للحد من الفقر بالاعتماد على المسؤوليات التي يتحملها المجتمع الدولي [1]، وبالتالي فإنّ التضامن يعتبر مبدأ أساسي في إطار الجهود المبذولة لمحاربة الفقر في العالم، والذي يعيق التمتع بحقوق الإنسان . كما أقرت عند صياغتها لمشروع إعلان حق الشعوب في التضامن الدولي : " بأن ثمة دليل كافي لالبس فيه على وجود مبدأ التضامن الدولي ، فالعديد من القمم العامة العالمية والسياسات والمفاهيم في مختلف الصكوك الدولية، سواء أكانت ملزمة أوغير ملزمة، حيث تتلاقى القوانين والأخلاق والمثل العليا والآداب و السياسة العامة، والذي يدعّم إطار معياري لحقوق الإنسان والتضامن الدولي و بروز حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي ." [2]

ثانيا:الحق في التنمية و مبدأ التكامل بين حقوق الإنسان: يحظى الحق في التنمية بأهمية كبيرة لاسيما وأنه في زمن التّغيرات الكونية الكبيرة وآثار العولمة ، فإن ما نتج و ينتج من أزمات هيكلية واقتصادية واجتماعية وثقافية : الفقر، التمييز القائم على أساس الجنس المعتقد، البطالة، أزمات صحية ...الخ كلّها أدت إلى إهدار حقوق الإنسان في عالم تسود فيه عدم المساواة العالمية ، خاصة فيتوزيع منافع التنمية، والناتجة عن عدم إعمال حق الشعوب في التنمية.

وعلى حد قول المفوضية السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، فحق الإنسان في التنمية يعني حقه في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، فالتنمية تعد الأرضية لحقوق الإنسان [3]، وبالتالي يمكن القول بأن التنمية هي هي العملية لتفعّيل الحركيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ...الخ لتحقيق تمكيّن أكبر لحقوق الإنسان قائمة على مسألتين أساسيتين:

1- الفرص المتساوية في توزيع منافع التنمية، والقائمة على تحقيق أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2- مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التنموية المصيرية، فهو يشمل موقع الأفراد في المجتمع المدني ومشاركتهم في إدارة الشؤون العامة ، و موقعهم في مواجهة السلطة من حيث آليات المساءلة،والمحاسبة المقاضاة و بالتالي تفعيل أكبر للحقوق المدنية و السياسية . وعليه يمكن القول أن المشاركة في عملية التنمية عبر الحقوق السياسية يساهم في ضمان الفرص المتساوية والوصول إلى الموارد المتاحة و توزيعها بعدالة، ومن ثمة تسخيرها لتلبية الحاجات الإنسانية : الغذاء، الصحة، المسكن، التعليم،وبالتالي تحقيق الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية : الحق في التعليم ، الحق في المسكن، الحق في الغذاء ...الخ

---

[1] -**New Humanity Human Rights and international solidarity**, Resposes to the questionnaire prepared by the Independent expert on Human Right and International Solidarity , site d'internet : www.new-humanity.org/...**rights**/.../59-responses-to-t...

[2] - **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية** ،مجلس حقوق الإنسان،الدورة 12 البند 3 من جدول الأعمال ، الأمم المتحدة: (A/ HRC/ 12/ 27/22july 2009)

[3] - د/ عروبة، جبار الخزرجي: **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ط 2012، ص 148.

وبالتالي فالحق في التنمية حقا شاملا يجعل من منظومة حقوق الإنسان منظومة مترابطة في حد ذاتها، فهو يشملالحق في المشاركة و تنظيم تجمعات وحرية التعبير و الرأي، الحق في التعليم، والعمل،الحق في الغذاء،الحق في الرعاية الصحية والمسكن،الحق في المساواة ...الخ كحقوق مترابطة ومتكاملة.[1]

وعلى الرغم من التشكيك القانوني بالحق في التنمية كحق من الحقوق الجماعية لعدم إقرارها ضمن أي اتفاقية دولية ملزمة و بشكل مستقل، إلا أنّها برهنت فعاليتها في تحويل ميزان القوة في العلاقات الدولية وعلى المستوى الأممي، من خلال استحداث استحقاقات في القانون الدولي تحظى باعتراف عالمي وعلى نطاق واسع. ففي عالمنا المعاصر الذي تعددت فيه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تكتسي حقوق التضامن أهمية بالغة ، فحقوق الإنسان تتسم بطبيعة حيوية و تتطور لتشمل حقوقا جديدة، يتعين على كل جيل أن يساهم في تطويرها تماشيا مع تطلعات عصره وحاجاته .[2] وكما أن تضافر الجهود في سبيل حياة إنسانية مبنية على القيم الأخلاقية العالمية : التسامح والتضامن واحترام الآخر، مداخل مؤسسة لإقرار الحق في التنمية.

المبحث الثالث: الأمن الإنساني" مقاربة مفاهيمية ".

لقد وضع إطار لمفهوم الأمن الإنساني في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994، والذي كان خطوة رائدة في مواجهة تهديدات ومخاطر البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة، فقد حوّل التقرير التركيز حول مفهوم الأمن، من أمن الدولة كإطار لحماية حدودها بوسائلها العسكرية ضد عدوان خارجي من قبل دولة أخرى" أمن الحدود "إلى مفهوم أوسع وشامل للأمن الوطني، يشمل حماية الأفراد من التعرض لنطاق أكبر من التهديدات التي تواجه رفاههم وأمنهم عن طريق مجموعة أكبر من الإجراءات والسياسات المحلية والدولية . فزيادة التحديات الأمنيةالمرتبطة بالفرد، أدت إلى زيادة الاهتمام أكثر بحماية الأفراد وبتعزيز حقوقهم، وهذا ما أتاح الاهتمام المتزايد بالأمن الإنساني.[3]

ولقد أثار مفهوم الأمن الإنساني اهتمام العديد من الباحثين والساسة منذ نشر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994،ووجود دول مثل كندا و النرويج و اليابان التي تربط سياستها الخارجية بمفهوم الأمن الإنساني[4]، إلا أن عددا من الباحثين يشككون في أهمية هذا المفهوم الجديد، و يؤكدون أن مفهوم الأمن الإنساني هو أكثر غموضا و اتساعا من إمكانية دراسته وتحليله أكاديميا وتطبيقه عمليا.

المطلب الأول: الأمن الإنساني إطار موسع للأمن الوطني .

قبل تناول مفهوم الأمن الإنساني كإطار موسّع و شامل للمفاهيم الأمنية السابقة، التي سادت فترة الحرب الباردة، سنتناول أهّم التحّولات التي أدت إلى بروز هذا المفهوم، والتي شملت تحول على مستوى الدراسات الأمنية، والتي كانت نتيجة لتحوّل في طبيعة فواعل وتهديدات الأمن، مما أدى إلى تحول في وسائل المجابهة .

---

[1]- Nico ,Schrijver :**The legal formulation on the Right to development** ، member of the former UN High level Task force on the right to development ،University the Netherlands ,london ,16 february 2011 .

[2]- تعزيز و حماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 12 البند 3 من جدول الأعمال ، الأمم المتحدة :(A/ HRC/ 12/ 27/22july 2009)

[3] Andrew, Mack": **Human security in new millennium**", Work in progress, volume 16, number 3, summer 2002, p 04.at : http://www.4un.edu/rg/ginfo/wip 16-3-sum2002.pdf.

[4] - Ken ,Booth :**Theory of World Security** ،Cambridge ،University Press ، New York 2007، p 322.

الفرع الأول التحولات في مجال الدراسات الأمنية لمفهوم الأمن .

لقد أدت التحولات الجذرية المتلاحقة التي شهدها العالم منذ عقد التسعينات من القرن الماضي إلى تبني تصور جديد لمفهوم الأمن ، فإذا كان تركيز أنصار المنظور التقليدي للأمن على مفهوم الأمن الوطني فإن تيار الدراسات الأمنية الحديثة تبنى طرحا مغايرا لمفهوم الأمن من خلال مقاربة حديثة أنتجت العديد من المفاهيم الموسّعة، كالأمن المجتمعي، الأمن العالمي، والتي بلوّرت مفهوم جديد للأمن الإنساني. فما هو المنظور التقليدي للأمن، وماهي التحولات التي طرأت عليه ؟

أولا:المنظور التقليدي للأمن :ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة في الأساس، بالقوة العسكرية للدولة، ويرجع هذا التقليد في واقع الأمر إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافليي، عندما رأى في متغير القوة أساسا لاستقرار الحكم و الدولة .

فحسب الواقعيين، يعد ارتباط الدولة بالقوة ضرورة منطقية "منطق المصلحة العليا للدولة " واعتبرت ذلك الهدف الأول لضمان بقائها واستقلالها السياسي، و حماية حدودها [1]، ولعل هذا ما دفع بعالم الاجتماع الألماني **Max Webe**إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة، في كونها تعني احتكارالاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة.[2]

ولقد اكتسبت المدرسة الواقعية شهرتها بعد الحرب العالمية الثانية، و بدأت بفرض وتسليط النظرة التشاؤمية، إذ تفترض أن العلاقات بين الدول عبارة عن صراع من أجل القوة بين الدول لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهو ما يؤكد النزعة التنافسية في العلاقات الدولية،وتعتبر الدولة الفاعل الوحيد في ظل هذا النظام الدولي الذي تسوده الفوضى وعدم الثقة، والهدف الأساسي للدولة هو تحقيق القوة، عن طريق المصادر المادية.[3]

ولذلك طرح المفكر الأمريكي هانس مورغينتو فكرة المأزق الأمني الذي يجعل من الدولة في حالة تأهب مستمر للحرب، أي أن الشك والريب هما القاعدة ، فالحرب هي سلوك حمائي و ليس بالضرورة سلوك عدواني .[4]

في حين أن المقاربة المثالية للأمن كانت أكثر تفاؤلا للطبيعة البشرية على أنها محبة للسلام، إذ يمكن إقامة التبادلات بين الدول وغير الدول، وكذا إمكانية السيطرة، أو على الأقل الحد من التوترات القائمة بين الدول، وذلك بمنع اللجوء إلى الحرب والعمل على إقامة تجارة متبادلة بين الدول والعمل على تطويرها وإنشاء مؤسسات دولية تعلو الدول كمنظمة الأمم المتحدة .[5]

أما المقاربة الليبرالية للأمن، فرغم أنها تعترف بأولوية الدولة إلا أنها ترى بأن الأمن هو مشتق من السلم وليس القوة، كما تؤكد على وجود فواعل أخرى غير الدولة في النظام الدولي : كالشركات المتعددة

---

[1]- Brise, Socol: **Relations Internationales** ، Manuel 2008 ، p 37 .

[2]- د/ صالح، زياني : **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** ، مجلة المفكر – العدد 5 – كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، ص2.

[3]- Colin ,Elman ,Paul, Williams: **Security Studies , an Introduction**, New York ,Routledge2008, p .17.

[4]- د/ا محند، برقوق : **" المقاربات التقليدية للأمن "** ، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير – سنة أولى – يوم : 5-3- 2009 تخصص : حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، جامعة سطيف .

[5] - Barbara, Delcourt :**Théorie de la sécurité** ، Année 2008 page 21، site d'internet :www.bespo.be/documents/masters/theosecu/theo secu 1.pdf

الجنسيات والمنظمات الدولية[1]، فالسلم والأمن حسب هذه المقاربة لا يتحققان وفقا لمصالح الدول، بل بحسب منطق حاجات المجتمع داخل الدولة .[2]

ورغم قوة المنطق الذي ظل يحكم الطرح الواقعي، إلا أن تداعيات نهاية الحرب الباردة أفضت إلى مراجعة هذا الطرح لاسّيما وأن العالم قد شهد تحولات غاية في العمق والأهمية و لعل أبرزها :

* التغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة، من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات الدولية و زيادة وتيرة الإعتماد بين الدول وانخراط العديد من الدول في عمليات الاندماج والتكامل الاقتصادي،وتوجّه الاقتصاد العالمي نحو تحرير التجارة. خاصة وأن حركيات العولمة كانت مصاحبة لظهور المخاطرالأمنيةالجديدة الأكثر ارتباطا بالإنسان، الأمر الذي جعلها تلعب دور الأداة المسّهلة في إنتشار هذه المخاطر وزيادة تعقيدها.[3]
* بروز فواعل جديدة غير الدولة على الساحة الدولية .
* بروز تحديات جديدة بأبعادها الشمولية شكلت تهديدا للإنسان، والذي أصبح ركيزة أساسية للأمن العالمي،هذا الأخير لم يعد محصورا في المفهوم العسكري، بل توسّع ليشمل أبعادا غير عسكرية : اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا .... الخ، كل هذه التّحولات أدت إلى طرح تساؤلات نظرية تتعلق بمدى إمكانية استمرار التّقيد بالفكرة الكلاسيكية حول سيادة الدولة والأمن الوطني،والذي أصبح غير كاف لتوفير الحماية للأفراد، وهذا ما أدى إلى طرح نموذج جديد للأمن يتلاءم مع طبيعة هذه التحديات.[4]

ثانيا: الأمن في إطار الدراسات الأمنية الحديثة :لقد شهدت المقاربات التقليدية تحديا قويا من قبل مقاربات حديثة ، قدمت بدائلها في تحديد مفهوم الأمن ومرجعياته الأساسية بشكل يستجيب للتهديدات الجديدة. فنهاية الحرب الباردة ولدت نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات المتعلقة بالثورة التكنولوجية، إلى جانب تقلص الحدود بين الدول، وقد تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة للأمن عابرة للحدود القومية، مما أدى إلى ضرورة إعادة التصورات النظرية للأمن وهي مرحلة وصفها"**Stephan Walt**"بـ :" مرحلة النهضة للدراسات الأمنية " .[5]وفيما يلي سنتناول المقاربات الحديثة للأمن، والتي ساهمت في بلورة الأمن الإنساني :

1- المقاربة البنائية للأمن : والتي ظهرت مع كتابات : – **Alexander Wendt – Emanuel Alder Nicolas Onuf** نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، إذ تعطي هذه المقاربة أهمية للبناءات المعيارية ولدور الهوية في التأسيس لمصالح و سلوكيات الفواعل، و لايكون ذلك إلا بعلاقاتهم مع الآخرين[6]، أي تعطي

---

[1]- Patrick, Simon :**les concepts de sécurité** ، site d'internet : http://www.institutidrp.org/contributionsidrp/les%20concepts%20de%20securite%20juin%202004.pdf 2004
[2] - Barbara Delcourt :op cit ، page 37.
[3]-خديجة عرفة محمد: **"مفهوم الأمن الإنساني"**، المرجع السابق، ص 24.
[4]Parinaz ,Kermani":**The human security paradigm shift: from an expansion of security to an extension of human rights"**, Human security journal, Issue 01, April 2006, p25. At http://www.peacecenter.sciences-op.fr/journal/issue1pdf/kermaniparimaz.pdf.
[5]-أ /حمدوش، رياض : **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية**،مداخلات الملتقى الدولي الجزائر و الأمن واقع و آفاق، كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة – الجزائر – 2008 ، ص 280 .
[6] - Alex, Macleod :**l'étude de sécurité du constructivisme dominant au constructivisme critique** ،Revue : culture et conflits N° 54 – 2004.

أهمية لمواضيع الخطاب السياسي والقيّم الثقافية وإدراكات صناع القرار، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغّير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي .[1]

2- المقاربة النقدية للأمن : لقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات إلى احتدام النقاش حول إعادة النظر في مفهوم الأمن، خاصة في إطار الدراسات الأمنية النقدية ' C .S.S ' والتي لها أصول بـ: " دراسات و أبحاث السّلام " في معيارية الأهداف، خصوصا تأكيد الأمن الإنساني على أمن الدولة،[2]وقد هدفت إلى تطوير تفكير جديد حول مجابهة تهديدات ما بعد الحرب الباردة، من خلال تعميق وتركيز وتمديد وتوسيع دراسات الأمن:" **Deeping – Extenting- Focusing – Broadening**"[3]

وقد اعتبرت الدراسات النقدية أن الفرد موضوع مرجعي أساسي لها، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أوالجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هوالبحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان أمن عالمي شامل. [4]

كما ظهر مفهوم الأمننة عبر مجموعة من المدارس الفكرية،[5] والتي مهّدت لمفهوم الأمن الإنساني عبرعملها عبرعملها على توسيع مفهوم الأمن. فقد كانت مدرسة كوبنهاقن المدرسة الأم كونها تطرّقت لمفهوم الأمننة، إذ كان لعمل باري بوزان قدر كبير من الأهمية في تطوير الدراسات الأمنية النقدية، ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن، فقد ميّز بين خمس أبعاد أساسية، ليعطي نظرة موسّعة للأمن يشمل الجوانب:العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كتابة : مجتمعات، دول و الخوف[6].

كما يرجع لهذا الباحث الدور في تأسيس منهج" **الدراسات الامنية**Security Studies''، الذي عمل من خلاله على تجاوز الحدود التقليدية للأمن.[7]

فالأمننة مفهوم جديد في الدراسات الأمنية،فهي عمليات بناء تصّور جديد للأمن، يجمع بين حاجات الإنسان/ المجتمع /الدولة / السّلم والأمن الدوليين، من حيث التأسيس لمجموعة من المقاربات الجديدة فيما يخص التعامل مع عدد من التهديداتوالمخاطر الجديدة ، و هي محاولة أساسا ليس فقط لاحتواء هذه المخاطر الأزموية، ولكن أيضا محاولة الوقاية منها وبشكل استباقي، فهي محاولة بناء تصور لحركية متكاملة الأبعاد و متكاملة الأنساق : سياسية اقتصادية ، قانونية مجتمعية ثقافية ، بيئية ..." [8]

---

[1]- Barbara Delcourt : op cit ، page 28 .

[2]-Barry, Buzan ، Lene, Hansen : **The Evolution of international Security Studies** ، Cambridge University Press ، New York 2009 ، p 36 .

[3]- Columba ,Peoples and Nick ,Vaughan –Williams :**Critical Security Studies** ، Routledge ،New York ، First Published 2010 p 17-19

[4]-أ / منيرة، بلعيد : **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة** ، الملتقى السابق ، ص 101 .

[5]- و قد اشتركت هذه المدارسwelsh school – Toronto ، المدرسة الأمنية النسوية في توسيع الأمن، ليشمل قطاعات أخرى إضافة إلى القطاع العسكري، القطاع السياسي، الثقافي، السياسي ، و اعتبار الفرد الموضوع المرجعي للأمن .

[6]-Barry, Buzan :**people states and Fear : Agenda for international Security studies in post cold war** ,Boulder Lyne Rienner Publisher, London ,1991 ، p 19-20.

[7]- محسن، العجمي بن عيسى: **الامن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض2011، ص32.

[8]- د/ امحند، برقوق : **" الامننة المستدامة :** مقاربة معرفية " ، محاضرة ملقاة خلال فعاليات الملتقى الوطني حول : **الأمننة ومنطق الدراسات الجديدة القانونية**، جامعة سطيف – 2009 .

الفرع الثاني: التحول في طبيعةالفواعل و التهديدات الأمنية و وسائل المجابهة.

إن التهديدات التي ارتبطت أساسا بمرحلة الحرب الباردة والمتمثلة في التهديدات العسكرية الخارجية قد تحولت من حيث نطاق مصادرها وطبيعتها و تعدد فواعلها ، إذ أصبحت تتسم بصعوبة التنبّؤ بحدوثها وكيفية تفاعلها وصيرورتها، خاصة في ظل حركيات العولمة والتي كانت مصاحبة لظهور مخاطر وتهديدات أمنية جديدة الأكثر ارتباطا بحياة الإنسان، هذا الوضع أنتج ما يمكن تسميته بـ: **"عولمة المخاطر"**.

في الوقت ذاته أصبح هناك عجز من الدولة لتوفير حماية الأفراد، لذا برزت الحاجة لفاعلين جدد على الساحة الدولية، إضافة إلىأن الميزة الأساسية لهذه التهديدات لاتعترف بالحدود الوطنية،وأنها مترابطة كل منها يؤدي إلى حدوث الآخر، لذا يجب التصدي لها عبر وسائل وإجراءات غير تقليدية وعلى كافة المستويات : وطنيا و إقليميا وعالميا ، وهذا ما أدى إلى ضرورة طرح نموذج جديد موسّع للأمن يتلاءم مع طبيعة هذه التحديات .[1]

أولا: التحول في طبيعة الفواعل الأمنية: إن التعقيدات في البيئة الأمنية اليوم تعترضها مجموعة أخرى من المسائل تتعلق بتعدد الفاعلين، سواء أكان الفاعل مهدد للأمن، كالأفراد و جماعات العصابات المنظمة،الإرهاب...الخأوكمعزّز للأمن كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني...الخفالصراعات داخل الدول أصبحت تفوق عدد الحروب بين الدول، ففي عام 1990 قدّر عدد ضحايا الحروب بين الدول بـ: 220 ألف شخص مقارنة بمصرع أكثر من ثلاث ملايين شخص في حروب داخل الدولة و المدنيين هم الضحايا بدرجة متزايدة .[2]

كما تطورت مناقشات حول **" موت الدولة "**[3] خاصة بداية التسعينات، وقد استندت تلك المناقشات إلى الرأي القائل بأنّ الدولةلم تعد هي الجهة الوحيدة الفاعلة في إدارة القضايا الأمنية والوفاء بالتزاماتها في تعزيز الأمن، إذ بدأت تفقد سيطرتها على عمليات عالمية إما صعودا لمصلحة فاعلين قطاعيين كالشركات العابرة للحدود أو نزولا لمصلحة فاعلين دون مستوى الدولة، كالمجتمع المدني الذي أصبح له دور فاعل و محوري في تحقيق الأمن [4].

فطبيعة التهديدات الجديدة : صحية، بيئية،اجتماعية، ثقافية،اقتصادية... الخ جعل دور الفواعل فوق وطنية أكثر أهمية خاصة بالنظر للطبيعة اللاتماثلية والعابرة للحدود، وهذا ما عمّق من النقاشات حول ضرورة إشراكالدول، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية /غير الدولتية في المسائل المهدّدة لاستقرار العالم و رفاه البشر ...الخوهذا ما دعى عدد من الباحثين في السياسة العالمية أمثال : **Baylis Mark Hoffman** **David Held Smith Koening – Archibugi**لتبني تصورات عالمية جديدة لبناء عالم كوسموبوليتاني

---

[1]- Parinaz ,Kermani :The Human Security Paradigm Shift ،From an "Expansion of Security to an "Extension" of Human Right،Human Security journal ، Issue 1 April 2006 page 25.

[2]-إليزابيت، سكونز : **تموين الأمن في سياق عالمي** ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية – مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة 2004 ، ص 428

[3]- **إطار عمل مفاهيم: الأمن ، السلام ، المحاسبة، "المسؤولية" والحقوق** ، على الموقع :
www.stre source.Work Bank.org

[4]- د/ بن الصغير، عبد العظيم : **الحرب على الإرهاب و تأثيرها على الأمن الإنساني** ، دراسة في تحول مضامين الامن لما بعد 11 سبتمبر . مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ، يومي : 29- 30 أفريل 2008 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص239

جديد يتمركز حول الإنسان، وذلك بالتطرق لمسائل المواطنة العالمية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وضرورة بناء فلسفة حكم عالمي يتخطى السيادة الوطنية.[1]

ثانيا: التحول في مصادر التهديد : إن التهديدات بمنظور الأمن التقليدي كانت تعنى بحماية الحدود الإقليمية بواسطة قوات عسكرية، وحمايتها من قوات عسكرية مماثلة، إلا أنّها – التهديدات – قد تحوّلت سواء من حيث خطورتها أومن حيث مصدرها، كما حدث تحّول في طبيعة الصراعات وأنماطها ، إذ أصبحت بين جماعات داخل الدولة الواحدة والضحايا من المدنيين : كالنزاعات المسلحة في الصومال و رواندا وأفغانستان ... الخ و يتسّم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشّدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد بالإضافة إلى استخدام العنف والانتهاك الشّديد لحقوق الإنسان .[2]

ويمكن أن نتطرق إلى هذه التهديدات من خلال التصنيف الذي ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994،و في مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في إطار متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية[3]، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنّون:**"عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة "**:

- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية و تدهور البيئة، الصراعات بين الدول، الصراع الداخلي بما في ذلك الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الأخرى المرتكبة على نطاق واسع، الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية، الإرهاب، الجريمة الوطنية عبر الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن الأجندة الأمنية للدول يمكن أن تضم تهديدات ومخاطر ترى من مصلحتها إدراجها.[4]

ثالثا: التحول في وسائل المجابهة : إن البنية الأمنية الجديدة و تحدياتها أفرزت اقتناعا مشتركا، والذي أنتج إدراكا متزايدا لعدم فاعّلية الوسائل العسكرية، و تزايد عدم صلاحيتها للتعامل مع كثير من الأخطار الأمنية الحالية والمستقبلية، إلى جانب فهم وإقرار مشترك بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية،لذلك برزت الحاجة إلى تبني مقاربات سوسيو اقتصادية[5] وسياسية أوما يصطلح عليها **"بالقوة الناعمة والليّنة"**، ويبقى استخدام القوة العسكرية**"القوة الصلبة"** إجراء أخير يمكن تنفيذه في إطار الأمم المتحدة،مما أدى إلى إقرار مشرك بالطبيعة العالمية للأمن، واهتمام مشترك في التعامل مع المشاكل والتهديدات الأمنية و مصادر انعدام الأمن .

فالنزاعات المسلحة مثلا داخل البلدان، خاصة في إفريقيا لها عواقب وخيمة محتملة لا على البلدان المجاورة فقط، بل حتى في بلدان الشمال، من خلال تهريب المخدرات والجرائم المنظمة وحركة اللاجئين والتي لها أبعاد قوية عابرة للحدود القومية خاصة في ظل عولمة المخاطر، مما أدى إلى زيادة الوعي بالارتباطات العالمية للأمن، باعتبار أن التهديدات الأمنية أصبحت تحديا مشتركا للأمن العالمي[6]، لذلك لابد من التعاون والتضامن وعلى كافة المستويات .

---

[1]- د/ امحند، برقوق : **الكوننة القيمية و هندسة عالم ما بعد الحداثة** ، دراسات إستراتيجية ، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، جانفي 2009 ، ص 105 .

[2]- د/ بن الصغير، عبد العظيم: المرجع السابق، ص239.

[3]- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في إطار متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية في 2 ديسمبر 2004 ، (ملف رقم : 656/ 59 /A) على الموقع:http: // www .onu. org.

[4]- Petter , G. Danclin and Horst ,Fischer : **United Nations Reform and Collective Security**، Cambridge University Press، New York 2010 p 118- 119 .

[5]- د/ مصطفى، بخوش : **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** :مداخلة الملتقى السابق ، ص 13 .

[6]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي لعام 2001: **" توظيف التقنية الجديدة لخدمة التنمية البشرية "**. الأمم المتحدة، ص13

فإذا كان تحقيق الأمن وفقا للمنظور التقليدي يعد مباراة صفرية"**ربح الأول يعني خسارة الآخر"**، فإنّ تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف وعلى نطاق واسع ، و قد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة أنه: " في ظل التهديدات التي تواجه الأمن في القرن الواحد و العشرين : الإرهاب أسلحة الدمار الشامل الجريمة المنظمة ، الفقر و التدهور البيئي ...الخ و التي أصبحت قادرة على إيقاع الموت و تقليص فرص الحياة على نطاق أكبر، لذا لابّد من إيجاد مفهوم أشمل للأمن الجماعي بإيجاد إجراءات كفيلة للحد من تفشيها على أقل تقدير ..."[1]

الفرع الثالث: تبّني الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني.

إن مصطلح " الأمن الإنساني "حديث النشأة، ظهر كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الإنسانية الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل **محبوب الحق** وزير المالية الباكستاني الأسبق،وبدعم من الاقتصادي" **أمارتيا سن** " الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، وقد كان تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي عام 1994 الوثيقة الرسمية التي اعتمدت "الأمن الإنساني" ضمن الإطار المفاهيمي للمنظمة. [2]

أولا: الأمن الإنساني كمقاربة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي :لقد أنشأت الأمم المتحدة على مبادئ العدل والسّلام، وانتهجت نظاما دوليا للمحافظة على السّلم والأمن الدوليين المحققان لأمن الدولة ذاتها، كما فرضت إجراءات قانونية لازمة لإحلال التفاوض والطرق السلمية محل العدوان العسكري والحرب .

و رغم أن الأمم المتحدة أنشأت في الأساس على مفهوم السيادة الوطنية، إلا أن سلامة الإنسان وحقوقه قد حظيت بالقدر نفسه من الأهمية، هذا ما أوحته الكلمات الأولى من ميثاق الأمم المتحدة : "....نحن شعوب العالم قد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين مآسي يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان و بكرامته... "[3]

ومع نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفياتي، تحولت إستراتيجية الأمم المتحدة في التعامل مع الصراعات من أسلوب الاحتواء إلى أسلوب المنع، وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة "أجندة بشأن السلام و حفظ السلام "، ولكن التفاؤل بأن يسود السّلام في العالم بشكل أكبر تلاشى بسبب الصراعات في الدول النامية، وكانت في الغالب صراعات داخلية و ليست بين الدول [4]،وكما أن أسباب نشوء الصراعات ارتبطت ارتبطت بعوامل غير تقليديةكالظروفالاقتصادية و الاجتماعية والسياسات الخاصة بالهوية والعصابات التي تحترف الجريمة ...الخ

ورغم أن الأمم المتحدة قد تبنت مفهوم الأمن الجماعي منذ نشأتها ، وشهدت انحراف هذا المفهوم بعيدا عن معاييرها الأساسية إبان تنافس القوى الكبرى في العالم على تحقيق مصالحا و قوتها، كما أن فعالية الجهاز التنفيذي في المنظمة والمسؤول عن تحقيق الأمن الجماعي مرهون في نهاية الأمر بإرادة الأعضاء الدائمين

---

[1]- **" في جو من الحرية أفسح، صوب تحقيق التنمية و الأمن و حقوق الإنسان للجميع"** موجز تنفيذي لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة نيويورك2005

[2]- أ- د/ علي محمد، حسنين حماد: **القانون الدولي الإنساني و الأمن الإنساني في الإسلام** ، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول :" " القانون الدولي الإنساني و الأمن الإنساني "، بيروت في : 11- 13 / 5/ 2010 .

[3]-Jean François ,Rioux : **La Sécurité Humaine, une nouvelle conception des relations internationales** , Harmattan, 2001, p36.

[4]- د/ أحمد فتحي، سرور : **العالم الجديد بين الاقتصاد و السياسة و القانون** ، دار الشروق ، ط 2005 ، الإسكندرية ، ص 120 .

فيه الذين يتمتعون بحق الاعتراض، مما عرّض هذا النظام إلى مشاكل كبيرة هزّت الآمال التي كانت معقودة عليه[1]، إلا أن ذلك لم يحل دون تزعم المنظمة لمقاربات بديلة إزاء التنمية و حقوق الإنسان :

ـ حيث تبنت ولادة مفهوم جديد للتنمية، ينظر من خلاله إلى الإنسان كغايات ووسائل للتنمية، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990 بعنوان:" تقرير التنمية البشرية "، الذي أعطى صياغة واضحة وأساسية لمفهوم التنمية.

ـ مبادرات المنظمة بشأن حقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، و ما تلاه من العهدين الدوليين للحقوق السياسية و المدنية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979، اتفاقية حقوق الطفل... و قد ركّزت هذه الاتفاقيات الدولية على أوجه الضعف المختلفة و التهديدات التي يتعرض لها الأفراد .

كما أنشأت آليات دولية على المستوى العالمي لحماية الحقوق المكفولة دوليا. إلا أن بروز تهديدات جديدة وعلى نطاق عابر للحدود أدى إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية : السّيادة والأمن الوطني، والتي لم تعد قادرة على مواكبة هذه المستجدات والمتغيرات. و قد عبّر الأمين العام للأمم المتحدة إزاء هذا الوضع في تقرير له مقدم في 31- 1- 1992 :" إن احترام صميم السيادة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك، بيد أن زمن السيادة المطلقة قد مضى،ومهمة قادة اليوم تفهّم هذا الأمر، وإيجاد توازن بين حاجات الحكم الداخلي ومتطلبات عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم ، فالتجارة ومشاكل الفقر و التدهور البيئي يتعدى حدود الدول.و يكمن أحد متطلبات حلول هذه المشاكل في الالتزام بحقوق الإنسان ." [2]

وفي يناير / كانون الثاني عام 1990 تم عقد اجتماع بين دول الشمال و الجنوب في كوستاريكا أطلق عليه :" **اقتصاديات السّلام** " بمشاركة محبوب الحق، وقد صدر عن الاجتماع بيان واضح يحمل في طياته مبادرات لمفهوم " الأمن الإنساني " نص فيه : **"إن العالم بعد الحرب الباردة بحاجة إلى مفهوم جديد للأمن العالمي، مع تغيير أوجه أهداف الدفاع والسياسة الخارجية ، ومع تركيز الاهتمام للأفراد في مواجهة العنف الاجتماعي والضائقة الاقتصادية و تدهور البيئة . و هذايتطلب الاهتمام بأسباب انعدام أمن الفرد و العوائق التي تقف سدا منيعا أمام الاستفادة من قرارات الأفراد. "** كما ركّز التقرير على الإنفاق العسكري لمصلحة " أرباح السلام "المتمثلة في تحقيق تنمية إنسانية أكبر و تخفيف أوجه الخلل الاقتصادي و البيئي.[3]

إلا أن الإطار المصطلحي لـ : الأمن الإنساني تم طرحه في تقرير الأمم المتحدة الصادر عن البرنامج الإنمائي عام 1994 ، و بذلك يكون هذا التقرير أول وثيقة رسمية دولية تطرح مفهوم الأمن الإنسان ، مع مقترحات لوضع سياسات واتخاذ إجراءات معينة حيال وضع المفهوم على المستوى العملي .

وقد يبدو أن " الأمن الإنساني " مصطلح جديد، و لكن الأفكار التي استلهم منها ظلت تتبلور منذ قرن ونصف القرن، بدءا بالمعاهدة الدولية للصليب الأحمر سنة 1864، مرورا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف والبروتوكولات المنبثقة عنها ، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي شكلت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.[4]

---

[1]ـ د/ عبد الله ، محمد آل عيون **: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث** ، ، دار البشير ، عمان ،ط 1985، ص39.

[2]ـ د/ محمد ،المجذوب: **القانون الدولي العام** ، منشورات الحلبي القانونية ، ط 2004 ، ص 326 .

[3]- Richard ,Jolly and Deepayan, Basu Ray:The **Human Security Framework and National Human development Reports: NHDR** ،Occasional paper 5 ،United Nations Development Programme(PNUD) ، May 2006.

[4] - Daniel ,Colard :**la doctrine de la sécurité Humaine ،point de vue d'un justice** :Jean François Rioux :La Sécurité Humaine: une nouvelle conception des relations internationales ، Harmattan , 2001 , p 132.

ثانيا:المحاولات الدولية اللاحقة لتوسيع إطار الأمن الإنساني و ترسيخه: لقد تمكّن برنامج الأمم المتحدة منذ نشر تقريره من تطوير العديد من المبادرات الدولية التي راعت الأمن الإنساني، محاولة جعله أكثر تبلورا وترسيخا، و لعل من إرهاصات ذلك:

* تبني بعض الدول للمفهوم كجزء من أجندة سياستها الخارجية و منها اليابان و كندا، حيث وضعتا المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياستهما للمساعدات والمعونات الخارجية و شروط و أوجه توظيفها ليتم توجيهها لمشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن الإنساني، بما ينعكس على نوعية الحياة للإنسان .[1]واستنادا إلى الدور الذي أنيط به الإتحاد الأوربي لخلق عالم أكثر أمنا، تم وضع تقرير عام 2004 ، بعنوان **" الإستراتيجية الأوربية لتحقيق الأمن الإنساني "**، و قد أشار التقرير إلى أن حالات انعدام الأمن في منطقة معينة، والتي سببها انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية يعني الوضع نفسه في مناطق عدة من العالم خاصة في عصر الإعتماد و الترابط العالمي، و يكشف النظر إلى هذا التقرير، بأنه جاء بالأساس للحديث عن فكرة التدخل الدولي لتحقيق الأمن الإنساني. [2]

* إنشاء شبكة الأمن الإنساني عام 1999 والمكونة من 12 بلدا من جميع أنحاء العالم و التي تنظم ملتقيات ودراسات في كل سنة.

* واستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2000، والذي دعا المجتمع العالمي إلى تقرير الهدف المزدوج المتمثل في "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة "، و في عام 2001 شرعت اللجنة الدولية " لجنة أمن الإنسان " ويترأسها السيد : أمارتيا سن و صاداكو أوغان المفوضة السابقة المعنية بشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة في النهوض بهذه القضية عن طريق :

- تطوير مفهوم الأمن الإنساني كأداة عملياتية لصياغة السياسات و تنفيذها .
- احترام برنامج عمل ملموس لمعالجة التهديدات الخطيرة و الواسعة الانتشار للأمن الإنساني .
- تعزيز فهم المجتمع الدولي و مشاركته و دعمه للأمن الإنساني. [3]

وبعد سنتين من البحث والحوار قدمت اللجنة تقريرها النهائي بعنوان: "أمن الإنسان الآن "عام 2003 والذي ساعد على بلورة نهج جديد محوره أمن الناس وليس أمن الدول.ودعى التقرير إلى إنشاء المجلس الاستشاري للأمن الإنساني الذي اجتمع لأول مرة في أيلول / سبتمبر 2003، وكانت مهمته تقديم المشورة إلى الأمين العام عن إدارة صندوق الأمن الإنساني، الذي أنشأ بدعم قوي من اليابان[4]. و بناء على توصية المجلس الاستشاري، أنشأت وحدة الأمن البشري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيار / مايو 2004، ويتمثل الهدف الأساسي للوحدة في إدماج مفهوم الأمن الإنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة والترويج

---

[1]- Eric, Remacle : **Approaches to Human Security :Japan Canada and Europe in comparative Perspective** ، The journal of Social Science N°66 (2008) P4 ، International Christian University Social Science Research، Institute Mitaka Tokyo Sept/ 2008 .

[2]-**'' A Human Security Doctrine for Europe**، "The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities ،site d'internet :www.lse.ac.uk/.../**humanSecurity**/**doctrine**ForEurope...

[3]- **الأمن البشري للجميع: استجابة متكاملة لحماية الأفراد و المجتمعات المحلية و تمكينهم**، وحدة الأمن البشري ، مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحد ة ص 3 .

[4]- ففي عام 2003 ،قدمت الحكومة اليابانية دعما لأنشطة الصندوق ب:24,59 مليون دولار، أنظر :

-The Trust Fund for Human Security For The Human Centered 21 st Century p 12, at :www. mofa. go. jp/ humansecurity.

لاستجابات متكاملة تساعد على حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية المهددين في بقائهم ورزقهم و كرامتهم .[1]

كما كانت مشاركة منظمة اليونسكو مشاركة فعّالة في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بثقافة السّلام فقد أصبح الأمن الإنساني منذ 2002 أحد الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، وهذا ما عكسته : **"الإستراتيجية متوسطة المدى لفترة ما بين "2002 – 2007 "**، والتي تشمل : القضاء على الفقر والبؤس والحرمان، حماية حقوق الإنسان والوقاية من الخلافات فيما يتعلق بالموارد المائية، إضافة إلى مجالات أخرى[2].وبحلول 2005 أصبح الأمن الإنساني الموضوع المحوري لتقارير مهمة أعدت في إطار الأمم المتحدة:

- تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغييّر الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2004 :" **عالم أكثر أمنا ، مسؤوليتنا المشتركة** " .
- تقرير الأمين العام بعنوان: " **في جو من الحرية أفسح** " عام 2005، الصادر بعد أشهر معدودة من انعقاد قمة العالم في كانون الأول / ديسمبر 2005، ورغم الإخفاق في الاتفاق على عدد من الموضوعات توصلت القمة بإجماع إلى ثلاث موضوعات مهمة لأمن الإنسان:
  - إنشاء لجنة بناء السلام على أن توضع تفاصيل إنشائها بحلول عام 2006 .
  - إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان لاستعادة المصداقية و الشرعية .
  - مبدأ المسؤولية عن الحماية و الحق في التدخل .[3]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني و أبعاده.

لقد طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال محاولة بعض الدراسات،خاصة النقدية منها لتعمّيق وتوسّيع مفهوم الأمن الوطني، وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة عن الدولة، وهو ما جاء بالأساس انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الإنسان، والمرتبطةارتباطا وثيقا بالأمن الدولي وحتى العالمي .

وعلى الرغم من الزخم الأكاديمي والمعرفي: " للأمن الإنساني "، و كذلك محاولة تبّني المفهوم على المستوى الإجرائي باعتباره أداة للسياسة الخارجية (اليابان وكندا، الإتحاد الأوربي وبعض المنظمات الدولية)، إلا أن هناك تباينا شديدا في تعريف الأمن الإنساني، و مدى قبوله دوليا كمفهوم بديل عن الأمن الوطني .

و انطلاقا مما سبق سنتطرق إلى بعض التعريفات المقدمة للأمن الإنساني وأهم خصائصه وأبعادهوكذلك أهم الاختلافات حول هذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني .

رغم الاتفاق الدولي الرسمي حول مفهوم الأمن الإنساني، ووجود الدراسات الرسمية وغير الرسمية التي ناقشت المفهوم،على أن الأفراد هم و حدة التحليل الأساسية بدلا من الدولة، و ذلك في إطار ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة، إلا أنه يتضح من خلال التعاريف المقدمة وجود تباين فيما بينها، فهناك طرح

[1]- وحدة الأمن البشري ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، / 10017 / الأمم المتحدة ، نيويورك .على الموقع :
http : //www. ochaonline .un .org / humanse.

[2]- الأمن البشري للجميع: المرجع السابق ص 15 .

[3]-Richard, Jolly and Deepayan, Basu Ray: op cit ، p 5

شديد الاتّساع للأمن الإنساني، بحيث يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الإنسان، في حين أن دراسات أخرى تطرح تعريفا ضيقا، من خلال قصره على أنماط محددة من مصادر التهديد.

أولا: <u>التعريف الضيق للأمن الإنساني</u>: أو ما يطلق عليه :**" التصّور الكندي للأمن الإنساني"**.
ويركّز هذا التعريف على البعد السياسي للأمن الإنساني:**" بعد التحرر من الخوف "**، من خلال التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، دون التركيز على الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.و يعد السيد **Lioyd Axworthy**وزير الخارجية الكندي الأسبق، من أبرز المدافعين على هذا المفهوم[1]، ويرى:"أن الأمن الإنساني في جوهره يعني سلامة الإنسان من كل التهديدات العنيفة والماسة بحقوقه وسلامته وحياته، وهو شرط أو حالة الكينونة التي تميّز التحرر من الخوف."[2].
فالأمن الإنساني هو التّحول في المنظور ووسيلة بديلة لرؤية الإنسان كمرجعية بدلا من التركيز حصرا على أمن الحكومات والأقاليم، إذ يقتضي اتّخاذ تدابير وقائية للحد من الضعف وتقليل المخاطر . فنهج الأمن الإنساني ليس مرادفا للعمل الإنساني، بل هو نهج بديل وموسّع ، يسلط الضوء على معالجة الأسباب الجذرية والعميقة لانعدام الأمن والمساعدة على ضمان سلامة الإنسان في المستقبل .[3]

وقد تضمن تقرير قسم الشؤون الخارجية و التجارة الدولية لكندا **(DFAIT , 2003)**: "نحن الكنديون نتعهد ببناء عالم أين يكون الناس متحرّرين من خوف التهديدات:الإرهاب،الجريمة، تجارة المخدرات، التجارة غير المشروعة، الأسلحة الصغيرة... فالأمن الإنساني محور و مركز السياسات الخارجية الذي يعترف بأن الاستقرار الدائم لاينجز حتى يحمى الإنسان من التهديدات العنيفة لحقوقه وسلامة وأمن عيشه ..."[4]

وعلى أساس هذا التصّور الضّيق للأمن الإنساني، طرحت كندا هذا الأخير كإحدى أولويات أجندتها الأمنية في مجال السياسة الخارجية، وذلك من خلال تحديد خمس محاور أساسية تشكل أولويات كندا لتحقيق الأمن الإنساني، و تتمثل في حماية المدنيين والمشاركة في عمليات حفظ السّلام والعمل على منع النزاعات، وكذلك إيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة وتحقيق الأمن .[5]

---

[1]-T. S ,Hartaley and Kim,Richard Nossal **<u>:The Limit of the Human Security Agenda :The Case of Canada's response to The Timor Crisis</u>** ، Global change ،Peace and Security volume 16 N° 1 February 2004 p 8 . at :<u>post.queensu.ca/~nossalk/.../hataley-nossal_timor.pdf</u>

[2]-Alexandra ,Amouyel :"**<u>what is Human Security '' ، Human Security</u>** Journal :(The Journal of centre for Peace and Human Security ،)Issue 1 April 2006 .

[3]-Lioyd, Axworthy :**<u>Human Security Safty For People in Changing World</u>** ،Ottawa Canada ، April 1999. At: <u>www. Cpdsindia. orge / peopleinachangingworld. Htm</u>.

[4]- Sandra J, Maclean, DavidRBlack ، Timothy M. Shaw : A **<u>dacade of Human Security ،Global Gouvernance and New Multilateralism</u>**، ASHGATE ، England ، 2006 ، p 86 .

[5]- خديجة عرفة محمد أمين : **<u>الأمن الإنساني ، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي</u>** ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف للعلوم العربية، الرياض 2009 ، ص 139 .

ثانيا:<u>التعريف الموسّع للأمن الإنساني</u> :قدمت عدة تعاريف موّسعة للأمن الإنساني، ومن ذلك:

* تعريف: **George Maclean:**" الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فهو يقوم على حماية الأفراد من خلال التركيز على رفاهيتهم و نوعية حياتهم لا حماية الدولة كوحدة سياسية."[1]

* تعريف:**Jennifer Learning**:" الأمن الإنساني يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول و الأمم، وعلى الحياة الاجتماعية و النفسية.... فمفهوم الأمن الإنساني يركّز على الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تحمي البقاء الإنساني."[2]

*تعريف:**Kofi Anan** : " الأمن الإنساني في أوسع معانيه يشمل أكثر بكثير من مجرّد غياب النزاع العنيف، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الراشد والحصول على التعليم والصحة . فالتحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال في أن ترث بيئة صحية طبيعية هي لبنات الأمنالإنساني."[3]

*تعريف: **Frédérico Mayor** ،المدير السابق لليونسكو:" الأمن الإنساني يلتقي مع مفهوم الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ويعود إلى الأمم المتحدة ترقية جميع أبعاده والتي لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة ."[4]

كما تبنت اليابان رؤية موسعة لتعريف الأمن الإنساني، وهو يقترب من تعريف الأمم المتحدة، ليشمل كلا من :" التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف "، إذ تقوم هذه الرؤية على كافة العناصر التي تهدد البقاء والكرامة الإنسانية: كالتهديدات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمةوقضايا اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات والأمراض المعدية كالإيدز ...الخ

وعلى الرغم من أن اليابان تعلن عن تبنيها مقتربا شاملا، من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ...الخ إلا أنّها ركزت في سياستها الخارجية على البعد التنمويمن خلال تقديم المساعدات المالية لمشروعات التنمية، كما تجّسد دورها في إنشاء لجنة وصندوق الأمن الإنساني .[5]
[5].

إلا أن أهم مساهمة كمحاولة لطرح تعرف موسّع للأمن الإنساني،هي تلك التي قدمها تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، باعتباره صادر عن جهة رسمية، والذي تبنته لجنة الأمن الإنساني، والذي يكون مدعوما بإستراتيجيتي الحماية والتمكين،بحيث أن مفهوم الأمن الإنساني يسمح باحتواء كل ما يهدّد حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا (التهديدات المحتملة)، وهذا ما يجعله- حسب رأي الكثير - نظريا مفهوم شديد التّفاؤل إلا أنّه عمليا يصعب تحقيقه وتجسّيده.[6]

وسوف نتبنى هذا التعريف كتعريف إجرائي بما يتلاءم وطبيعة الموضوع. وفي هذا الإطار عرّف الأمن الإنساني بأنه:" حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز ذاتهم، فالأمر يتضمن بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول

---

[1]- George ,Maclean :**<u>The Changing Concept of Human Security Coordinating National and Multilulateral Responses</u>** ,Site d'internet : <u>www. unac .org / canada / security / maclean. htm</u>

[2] -خديجة عرفة محمد الأمين : المرجع السابق، ص 38 .

[3] - Kofi ,Anan : **<u>Definitions of Human Security</u>**، site d'internet :<u>www. Gdrc. org / susteve/ husec/ Definitions. Pdf.</u>

[4]- Daniel, Colard : op cit page, 133.

[5]- Richard, Jolly and Deepayan, Basu Ray: op cit ، p 5

[6] - Mary, Martin,TaylorOwen**: <u>The Second Generation of Human Security: Lessons From the UN And EU Experience</u>** ,International Affairs <u>Vol. 86, Issue. 1</u> (2010),p.216.

على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال في أن ترث بيئة صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان ."[1]

وخلاصة القول أن الأمن الإنساني في تعريفه الشامل يعني غياب اللاّأمن والتهديدات، أي الحرية من الخوف (التعدي الجسدي،الجنسي،النفسي،العنف،الاضطهاد،الموت) والحرية من الحاجة (الحرية كسب العمل المأجور، الغذاء،الصحة...)، فالأمن الإنساني مرتبط بالقدرة على تحديد التهديدات والإستباقية في تجنبها إذا كان ذلك ممكنا، أوالتخفيف من آثارها عند حدوثها[2]. وهذا هو التعريف الواسع للأمن الذي يجمع بين مفهوم السّلامة الذي يضم الأمن الجسدي المدرج في المفهوم التقليدي ومفهوم ضمان سبل العيش للناس. فالتعريف الشامل والموسّع للأمن الإنساني يجمع بين الأمن من الحاجة والأمن من الخوف والكرامة الإنسانية[3].

الفرع الثاني: خصائص وأبعاد الأمن الإنساني.

انطلاقا من التعاريف السابقة،يمكن تحديد أهم خصائص الأمن الإنساني، والتي وردت في تقرير1994 أو تلك التي نافشتها الأدبيات المختلفة ، كما حدد التقرير الأبعاد المكونة للأمن الإنساني .

أولا: خصائص الأمن الإنساني:و يمكن التطرق إلى أهمها:

1- **الأمن الإنساني محوره الإنسان:** حيث يجعل من الإنسان مركز التحليل، وبالنتيجة فلابد من العمل على توفير شروط القضاء على التهديدات ضد بقاء الإنسان وتحقيق شروط سلامة العيش.

2- **الأمن الإنساني مفهوم عالمي و شامل:**وتبرز عالمية و شمولية الأمن الإنساني من خلال:

- شامل لكل التهديدات الماسة بأمن الإنسان.
- وكذلك شامل من خلال التلاقي مع مقتربات أخرى: حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية.[4]
- وجود تهديدات مشتركة وعابرة للحدود: الكوارث البيئية، الجرائم المنظمة، الإرهاب...الخ والتي تمس بحقوق كل إنسان أينما وجد، و حتى ماسة بأمن الدولة ذاتها، و بالتالي فإنّ تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف وعلى كافة المستويات.[5]
- يتطلب تحقيق الأمن الإنساني وجود رؤية عالمية، خاصة لمواجهة القضايا ذات الطبيعة المعقدة والعالمية لتهديدات الأمن الإنساني .

3- **مكونات الأمن الإنساني متكاملة ومتعددة** ، باعتبار أن حالات انعدام الأمن يشمل كل مايهدد بقاء الإنسان و كرامته، كما أن تحقيق أحد أبعاد الأمن الإنساني، يتوقف على تحقيق الأبعاد الأخرى،فمثلا: الصراعات العنيفة تؤدي إلى الحرمان والفقر، والذي بدورهما يؤديان إلى الصراعات ونضوب الموارد والأمراض المعدية والعجز عن التعليم ...الخ [6]

---

[1]- لجنة الأمن الإنساني ، المرجع السابق .

[2] - Shahrbanou,Tadjbakhsh,AnuradhaM. Chenoy, Op.Cit., p.38.

[3]-Ibid., pp.39-48.

[4]- Application of the Human Security Concept and the Unnited Nation ,Trust Fund for Human Security Theory and Practice Office for the coordination of Humanitatarian Affairs United Nation,p4.

[5]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص 22 .

[6] - Tara Mc, Cormack : **Human Security and the separation of security and Development**: Conflict ، Security Development Routledge Englind 2001 P 8.

4- **الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها بالقوة الليّنة،** بدلا من القوة الصلبة والمتمثلة في تحقيق التنمية، حقوق الإنسان، أي أنه يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغير الهيكلي والمؤسسي بدلا من القوة العسكرية .[1]

5- **تحقيق الأمن الإنساني يكون بالوقاية المبكرة بدلا من التدخل اللاحق** .[2]

ثانيا: أبعاد الأمن الإنساني: لقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، لذلك تبنى تعريفا موسّعا وشاملا للأمن الإنساني. وقد اعتبر أمن الإنسان كفكرة يكمل المنظور التوسعي للتنمية الإنسانية[3]، لذلك حدد محررو التقرير: محبوب الحق و أمارتيا سن سبعة أبعاد تكاملية للأمن الإنساني، حسب منطق و فلسفة الحاجات الإنسانية [4]:

1- الأمن الشخصي: تتعرض حياة الإنسان بدرجات متزايدة لتهديدات تأخذ أشكالا عدة :

* تهديدات من الدولة : التعذيب البدني و الملاحقة نتيجة اعتناق آراء مخالفة للرأي السائد ...الخ
* تهديدات من جماعات أخرى من المواطنين: التوتر العرقي.
* تهديدات من أفراد و عصابات:العنف،الجرائم...الخ
* تهديدات موجهة ضد المرأة و الأطفال:الاغتصاب و العنف المنزلي،إساءة المعاملة...الخ
*تهديدات موجهة من النفس:الانتحار، إدمان المخدرات...الخ[5]

2-الأمن المجتمعي: " أمن العيش في إطار الجماعة "،فقد يكون المجتمع مهدد في إطار الهوية وخصوصياته فعلية (ثقافية / دينية / عرقية و لغوية) من طرف الدولة ، أو حتى من طرف أفراد داخل الجماعة .[6]

3- الأمن البيئي: من خلال توفر بيئة صحية مع ضرورة خلق تفاعل إيجابي بين لإنسان والبيئة بشكل يحافظ على البيئة و يضمن تجدد مواردها من جهة، و من جهة أخرى يضمن حاجات الإنسان لاستمرار الحياة.

4- الأمن السياسي: أن يكون بمقدور الإنسان عيش حياة سياسية ديمقراطية في ظل احترام ما لهم من حقوق أساسية.

5- الأمن الاقتصادي:والذي يتطلب وجود دخل أساسي مضمون، عادة من عمل منتج ومنجز و دائم في ظل حياة اقتصاديةمنتعشة.

6- الأمن الغذائي[7] : توافر غذاء صحي وكافي وجيّد مع ضرورة إيجاد سبل وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

---

[1]- د/ جمال، منصر : **تحولات في مفهوم الأمن : من الوطني إلى الإنساني** ، الملتقى السابق ، ص 301 .
[2]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994، الأمم المتحدة، نيويورك ، ص 22
[3]- خديجة ،عرفة محمد الأمين : المرجع السابق، ص 81
[4]-د/ محند، برقوق : المرجع السابق .
[5]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك 1994 .
[6]- Barry,Buzan and Ole ,Woever :**Regions and Powers :The Structure of international Security**,Cambridge Studies in International Relations, 1991 ، p 70 ,
[7]- د/ هيثم ،عبد الخالق إسماعيل : **مفهوم جديد للأمن الغذائي في ظل تحرير التجارة العالمية** ، على الموقع : www.iraqitic.com/maga15/m1516.pdf

7-الأمن الصحي: و يقصد به أمن العيش في بيئة صحية بمنأى عن الأمراض،والمخاطر المتعلقة بالفقر والحرمان الصحي الناتج عن العنف لذلك تتكاثف الجهود لتوفير أنظمة الوقاية والعلاج.[1]

المطلب الثالث: علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني.

لقد طرح مصطلح " الأمن الإنساني " في تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام 1994، كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الإنسانية، الذي تبلوّر في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق وبدعم من الاقتصادي أمارتيا سن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، و قد كان أوّل محاولة لطرح المفهوم بطريقة شمولية، يوصف الأمن فيما بأنه يتعلق بسبعة أبعاد تعكس كلها المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية " سبعة أبعاد للتنمية الإنسانية "[2]، لذلك اختلقت الرؤى حول علاقة التنمية بالأمن الإنساني:

فهل أن التنمية هي مرادفة للأمن الإنساني؟ و هل أن التنمية الإنسانية هي شرط مسبق لتحقيق الأمن الإنساني أم العكس من ذلك ؟ وفي هذا الإطار سنتناول أولا: الرؤية الدولية لعلاقة التنمية بالأمنالإنساني ثم أهم الاختلافات حول هذه العلاقة، وأخيرا سنبّين أي اتجاه الذي سوف نتبناه .

الفرع الأول:الرؤية الدولية حول علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني.

يعتبر الأمن والتنمية من المواضيع والقضايا القديمة والحديثة، والتي تشغل اهتمامات المجتمع الدولي فالأمن والتنمية لا مناص منهما لكي يحيا الإنسان على وجه الأرض وهو متمتع بحياة في أمن ورفاهية ، وهما مطلبان للإنسان والشعوب والدول، لذلك نجد أن هذه الاهتمامات الدولية لها جذور حتى قبل تبّني المفهومين ضمن تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (1990 – 1994).

فقد تحدث ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، التي أنشأت أساسا لحفظ السّلم والأمن بين الدول وفقا للمبادئ الوستفالية الثلاثة: السيادة ،المساواة، عدم التدخل – في مواده 56 و55 عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والأكثر من ذلك أن ديباجته جاءت باسم الشعوب: " نحن شعوب الأمم المتحدة قد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز وصفها، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ...لدعم تطور المجتمع وإقامة شروط أفضل للحياة في حرية أكبر وسطر من أهدافها..."[3].

إلا أن الأفكار التقليدية حول الأمن، المتعلقة بتعزيز أمن الدولة الذي يشمل الحماية من الحروب والأشكال الأخرى من العنف ، دون الإشارة إلى الحماية من الجوع، المرض، الإرهاب والمخدرات. وفي هذا الإطار دار نقاش حاد في إطار الأمم المتحدة في عقد السبعينات حول الرابط بين التسلح والتنمية، وضرورة عمل الشمال على نزع السلاح وتخصيص عائداته لتنمية الجنوب.[4]

---

[1]- محسن، العجمي بن عيسى ، المرجع **السابق**، ص81.

[2]- Karim, Hussein Donata ،Gnisci and Julia ,Wanjiru :**Security and human security An Overview of concepts and initiatives ، what implication for west Africa** ، Issue paper OECD SAH / D (2004)547 / December 2004 p14

[3] - Daniel, Colard :**La Doctrine de la Sécurité Humain :Le Point de Vue D'un Juriste**, in JeanFrançoisRioux,**La Sécurité Humaine: Une Nouvelle Conception des Relations Internationales ,** L'Harmattan, Paris, p.26.

[4]- Keith, Krause, **Une Approche Critique de la Sécurité Humaine** ,Op.Cit.,p.78.

وفي سنة 1977 تم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لقضايا التنمية الدولية التي ركزت أعمالها على فكرة التعاون الدولي من اجل التنمية بين الشمال والجنوب،وأكدت أن أساس الفجوة بين الشمال والجنوب هواللاعدالة واللامساواة،وأن المجاعة تشكل تهديدا يفوق التهديدات العسكرية. هذا ما لفت الإنتباه حول ضرورة الربط بين التنمية والأمن من خلال العديد من التقارير الدولية . ويمكن الإشارة إلى أهمها لفهم العلاقة بين التنمية والأمن :

1- **تقرير لجنة:Palmeلعام 1980**، وهو تقرير أصدرته اللجنة المستقلة حول قضايا الأمن و نزع السلاح تحت رئاسة **Olof Palme** ، و قد ركز التقرير الانتباه إلى الطرق المختلفة للتفكير في السّلم والتنمية ، وأشار إلى أن البحث يثبت بشكل أكيد أن على العالم أن يختار بين اتجاهين ، إما استمرار سباق التسلح وانتظار حرب نووية، أوالتحرك بشكل واع نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة ومتوازنة ..."

2- **تقرير " شمال – جنوب " لعام 1983** ، أصدرته اللجنة الدولية المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية برئاسة **Willy Brandt**، وقد حدد التقرير طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية و ضرورة إلتزام الشمال والجنوب بالتنمية، وقد جاء فيه: " .. حيث تطرح الدراسة أن الاختلاف بين الدول الفقيرة والغنية بإمكانه أن يؤدي إلى تهديدات تمس التوازن و الأمن العالمي."[1]

3- **تقرير لجنة Brundtland، حول البيئة و التنمية" مستقبلنا المشترك "**[2]، والتي طرحت مشكلة الأخطار والتهديدات البيئية التي تحدثها أنماط التنمية المتبعة، والتي تشكل تحديات كبيرة بالنسبة للأمن .

4- **تقرير لجنة الحكم المعنية بإدارة الحكم في العالم: " جوارنا العالمي لعام 1995 "**، وقد أشار في مبادئه التوجيهية إلى: "... أن هدف السياسة العالمية للأمن ينبغي أن يكون منع الصراعات و الحروب وتحقيق التكامل بين نظم دعم الحياة على كوكب الأرض ، عن طريق القضاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية و البيئية و السياسية و العسكرية التي تشكل تهديدا لأمن الإنسان ."

5- **تقرير البنك الدولي:" أصوات الفقراء، صرخات من أجل التغيير" عام 2000** ، والذي قدم إسهامات كبيرة لتعميق فكرة الأمن الإنساني وربطها بالسياسات التنموية .[3]

6- تقرير: "عالم أكثر أمنا : المسؤولية المشتركة لعام 2004 ، الصادر عن لجنة الأمين العام الرفيعة المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغير، و يبحث التقرير العلاقة بين التنمية والأمن ، بالتركيز على الطبيعة المتغيرة للتهديدات، وكيفية إيجاد إستراتيجيات بديلة للتخفيف من انعدام الأمن، ويؤكد التقرير : **"ينبغي أن تكون التنمية هي خط الدفاع الأول عن نظام أمن جماعي ينتهج أسلوب المنع الجدية، فمحاربة الفقر لن تنقذ حياة الملايين فحسب، بل ستعزز أيضا قدرات الدولة على محاربة الإرهاب ، الجريمة المنظمة و انتشارها، و ستجعل التنمية كل شخص أكثر أمنا ."**

7- **تقرير: " في جو من الحرية أفسح "لعام 2005**، صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، والذي أوضح العلاقة بين التنمية والأمن بشكل أوضح و أوسع، و ينص بكلمات محددة:" لكل الناس الحق في التنمية والأمن." [1]

---

[1] - Richard, Jolly and Deepayan, Basu Ray: op cit ، p 4.

[2]- Kanti ,Bajpai : **Human Security Concept and Measurement** ،Kroc Institute Occasional Paper :OP:1 ، P4

[3]- Karim, Hussein Donata ،Gnisci and Julia Wanjiru:op cit ،p 15.

وربط التقرير بشكل واضح بين حقوق الإنسان،التنمية والأمن، واقترح إصلاحا مؤسساتيا للأمم المتحدة، من أجل خلق إطار سياسي تنفيذي على أربع مستويات: تطوير وتوسيع مجلس الأمن، حسم الإرهاب،مضاعفة المساعدة الخارجية،استخلاف لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان[2]. وفي اجتماع للجمعية العامة سنة 2005 تم النص على ضرورة العمل معا والدفع بالنقاشات للوصول لتعريف توافقي لمفهوم الأمن الإنساني[3].

الفرع الثاني: جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية

يعتبر مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة نسبيا مقارنة بمفهومي حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، فهو ناتج عن تطور المقترب الإنساني، وهو الغاية المنشودة من المفهومين السابقين[4].
ونشير هنا إلى أن التداخل بين مفهومي التنمية الإنسانية والأمن الإنساني واضح في وثائق الأمم المتحدة كونهما- المفهومان - يرتبطان بنفس الأبعاد، ونفس الشيء بالنسبة لحقوق الإنسان[5].لذلك اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني وفق للطرح التالي :

1-هناك اتجاه يرى بأن المفهومين مترادفان أووجهان لعملة واحدة، خاصة وأنّهما قد طرحا ضمن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الجهة الرسمية التي تبنت ولادة المفهومين، حيث هناك أوجه للتشابه بين المفهومين من خلال:
* **البعد الإنساني**: حيث أن الإنسان هو محورالإهتمام والتركيز لكلا المفهومين .
* **تعدد الأبعاد:** حيث طرح سبعة أبعاد للأمن الإنساني مقابل سبعة أبعاد للتنمية الإنسانية [6].

فالتنمية حسب برنامج الأمم المتحد الإنمائي هي عملية توسيع القدرات الإنسانية: أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحية، وأن يحصل على المعرفة ومستوى معيشي لائق، عن طريق توسيع الفرص والخيارات،[7] وهو التعريف المقدّم للأمن الإنساني ضمن هذا الإطار.كما عرفته لجنة الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، فأمن الإنسان يشمل حقوق الإنسان و الحكم الديمقراطي، وإمكانية الحصول على الموارد وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته.

وهو ما إتجهت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد جاء في تقريرها[8]:" **يعني الأمن البشريالتحرر من التهديدات المتفشية التي تتربص بحقوق الأشخاص وسلامتهم وحتى حياتهم ... وهكذا يتضح أن الأمن البشري والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة، يدعم أحدهما الآخر، ويهيئ كل منهما بيئة ملائمة للآخر.**"

---

[1]- Necla, Ts chirgi :**Security and development Police untangling the Relationship** ،A paper prepared for the European Association of Development Research and Training Institutes (EADI) Conference، Bonn September 2005 .

[2]-تقرير الأمين العام، **في حومن الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية،والأمن،وحقوق الإنسان للجميع**، الأمم المتحدة الجمعية العامة A/59/2005(2005).
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/report-largerfreedom.pdf (22/01/2013)

[3]-Shahrbanou,Tadjbakhsh-Anuradha M. Chenoy, Op.Cit.,p.25.

[4] Shahrbanou ,Tadjbakhsh, Anuradha M. Chenoy, Op.Cit,P 9

[5]- Mary, Martin ,Taylor Owen,op.cit,p.216.

[6]-Gary, King - Christopher j , Murray : **Rethinking Human Security ، Political Sience**، Quarterly Volume 116 Number 4 2001 – 02 p 594 .

[7]- تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2000 ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ص 17

[8]-قرار الجمعية العامة (**A/64/701/8 March 2010**)، الدورة 64، البندان 48 و114 من جدول الأعمال ، الأمم المتحدة .

2- كما أن هناك اتجاه آخر يرى بأن أمن الإنسان مستلزم أساسي لتحقيق التنمية، بما أن منظومة الخيارات المتاحة لا يمكن أن تتسع إلاّ إذا كان الإنسان في وضع يضمن بقاءه على قيد الحياة و تمتّعه بحرية، ومن ناحية أخرى فإن الإرتقاء بمستوى النّاس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخيلهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم التي تفضي بالنتيجة إلى مزيد من أمن الإنسان .[1]

3- الأمن الإنساني كإطار موسع للتنمية الإنسانية : و حسب هذا الرأي،إذا كانت التنمية الإنسانية قائمة على محاولة إزالة العقبات التي تعوق الحياة البشرية، فإن مفهوم الأمن الإنساني يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ لا يقتصر على حماية الحياة الإنسانية فقط، وإنّما يسعى إلى بحث السبل الكفيلة لتقليل المخاطر المستقبلية أوما يسمى: **"المخاطر المصاحبة للانتكاس"**، كتعرض المستضعفين للفاقة المفاجئة المرتبطة بالانتكاس الاقتصادي، الكوارث البيئية .[2]

4- التنمية الإنسانية كإطار عام لتحقيق الأمن الإنساني ، أي كشرط مسبق وأداة لتحقيق الأمن الإنساني من خلال تصّديها للتهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الإنسان والماسة بأمنه وكرامته الإنسانية.وهو الاتجاه الذي سوف نتبناه في هذا البحث .

وبالنظر إلى تطور أهداف التنمية، والتي تعدت المفهوم الإقتصادي، في بعده الإقتصادي إلى: تنمية صحية، ثقافية، مجتمعية، ذاتية، سياسية، وهي سبعة أبعاد والتي تقابل الأبعاد الأمنية السبعة التي جاء بها تقرير التنمية البشرية، وعلى النحو الذي ذكرناه آنفا .

فالتنمية هي عملية تغيّر، وهومفهوم يدّل على الديناميكية والحركية **"Process"**، في حين أن الأمن الإنساني هو محصلة حالة **"End- State"**، (وهو الإحساس والشعور بالأمن) وبالتالي فالتنمية هي الوسيلة، وهدفها، أن يكون الإنسان في **حالة** من الرفاهية والأمن.[3] أي أننا حسب قول : **Keith Krause " " ندافع عن الأمن بواسطة التنمية الإنسانية"**[4].

وتعّرف – التنمية - على أنها عملية التمكّين من القدرات الإنسانية،وهي لا تعتمد على مجرد تلبية الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، بل تؤدي زيادة على ذلك تلبية الحاجات الإنسانية[5]: الصحة والتعليم الغذاء، الصرف الصحي ...الخ كما أنّها حيوية لمواجهة البيئات التي تزدهر فيها: المشاكل الإجتماعية، الإرهاب والجريمة المنظمة ...الخ[6]

وفي هذا الصدد يشير أغلب الباحثين إلى أن أعمال الإرهاب والعنف والشغب التي تجتاح العديد من المجتمعات اليوم، يرجع مقوماتها وجذورها الأساسية إلى عوامل تنموية على اختلافها وتنوّعها، كالفقر والحرمان وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة المصاحب لانخفاض الأجور، حيث تدفع هذه العوامل بالفقراء في سبيل بحثهم عن سبل العيش وعن الموارد والفرص، إلى مواجهات أهلية داخل البلد الواحد .[7]

---

[1] - **أمن الإنسان الآن**: لجنة أمن الإنسان ، نيويورك 2003 . ص 4.

[2] - أمارتيا، سن : **التنمية و الحقوق و أمن الإنسان : أمن الإنسان الآن** ، المرجع السابق ص 8 .

[3] Adil, Najam :op.cit,p 10-13

[4] Keith, Krause :**Une Approche Critique de La Sécurité Humaine**,: une nouvelle conception des Relations Internationales, L' Harmattan, Québec 2001, P76

[5] - Report human Development 1991 ، United Nations Development programme ،UNDP، New York 1991 p 13.

[6] - تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات:" مسؤوليتنا المشتركة عالما أكثر أمنا " : المرجع السابق .

[7] - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : **المرجع السابق** ، ص 122 .

فالجياع من الوجهة التاريخية هم الأكثر ميلا إلى إثارة الشغب أوالصدامات مع الجماعات الأخرى أوالهجرة إلى مراكز الكثافة الحضرية، ما يفرض على البنية التحتية فيها مزيدا من الضغط، ويسهم في رفع معدل الجريمة وارتكاب أعمال العنف والممارسات الإرهابية، مما يشكّل خطرا على المجتمع والدولة وتعكير أمن الأفراد وسلامتهم الشخصية وأمنهم.[1]

ملخص الفصل الأول:

لقد برز الاهتمام بمفهوم التنمية الإنسانية كرد فعل على انصباب معظم جهود التنمية في بلدان العالم الثالث على الجانب الاقتصادي وعدم إعطاء الجانب الإنساني نفس المستوى من الأهمية، وتبين فيما بعد أن التقدم الإنساني والرفاه لا يحصل تلقائيا بواسطة النمو الاقتصادي، وإن كان وسيلة ضرورية لتحقيق ذلك، و بالتالي تبرز الأهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي، من التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الدخل القومي والفردي والادخار إلى تنمية إنسانية، والتي تضع الإنسان كوسائل وأهداف للعمليات التنموية.

كما طرح مفهوم الأمن الإنساني، وهو أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة الحرب الباردة وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية خاصة بعد بروز تهديدات عميقة وواسعة الانتشار: الفقر والإقصاء الاجتماعي والسياسي، الأمراض والأوبئة، التدهور البيئي المتعدد الأوجه ، الفساد ...الخ [2] وذلك من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية ، انطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أوكفيلا بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك فإنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم خاصة بعد طرحه ضمن تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كإحدى أدوات سياستها الخارجية .

وعليه فإن التحّول في مفهوم الأمن ارتبط بالتحول في مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التأكيد على الحجات الأساسية للإنسان والتنمية التي محورها الإنسان في التسعينات،أين إعتبرت – التنمية - حقا من حقوق الإنسان، وهذا في إطار منظمة الأمم المتحدة ، أين تحولبالإنسان إلى مركز التفكير الأمني سواء على مستوى القيادات السياسية أو المنظمات والمؤسسات الدولية .

ومن خلال ما تم طرحه تبّين أن الأمن الإنساني يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الإنسانية، التي تظهر كشرط لوجوده وأداة لتحقيقه، والتي تعرّف على أنها عملية لتوسيع خيارات النّاس وقدراتهم.

[1]-د/ إحسان، محمد الحسن: **علم اجتماع العنف والإجرام**،ط1, دار وائل للنشر2008 , ص 219-220
[2]- د/ مدحت، القريشي : **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، ط1 2007 ص 70 .

فمقاربة التنمية الإنسانية وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قامت على مقاربة القدرات التي ترى انه يجب الانتقال من منطق اقتصاد قائم على التوسيع في إنتاج السلع إلى تنمية قائمة على التوسيع في قدرات الإنسان، وكيف يؤثر ذلك في الحصول على الرفاه والفعالية للأفراد والجماعات،التي تظهر من خلال الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، الغذاء والعمالة...إلخ[1].

وبهذا تظهر فكرة التنمية الإنسانية على أنّها فكرة شدّيدة التّفاؤل والتي تساهم كإطار عامفي تحقيق التحرر من الحاجة والخوف،وكذلك زيادة الرفاه الإنساني، والذي يكون مدعّما للاستقرار والإحساس بالطمأنينة والرضا.

[1]-United Nations Development Programme: "**Report on financing human development**", New York: UNDP,1991, p13.

الفصل الثاني:

التنمية الإنسانية كإطار عام لتحقيق الأمن الإنساني

الفصل الثاني: التنمية الإنسانية كإطار عام لتحقيق الأمن الإنساني:

لقد أدى تحّول مفهوم التنمية إلى إضفاء البعد الإنساني القائم على محورية الإنسان في العملية التنموية، متجاوزة فكرة الاهتمام الإنمائي المحدود بالإنسان، لتصل إلى آفاق الاستثمار الإيجابي الإنساني، أي الاستثمار في التعليم والصحة والغذاء الكافي والملائم، العمل اللائق المهارات وتوفير شبكة الخدمات الاجتماعية ...الخ إلى جانب توفير فرص الإبداع و الاستمتاع بالحياة بشكل أفضل وأجود.

وهنا نجد أنّنا أمام فكر تنموي جديد يتجاوز الحدود التي كان الفكر التنموي يقف عندها، حيث تجاوز ما أصطلح على تسميته بإستراتيجية تلبية الحاجات ومواجهة الفقر التي رّوج لها خلال الثمانينات إلى حدود التمكين من حقوق الإنسان والقضاء على مختلف أوجه انعدام الحرية.

هذه الفلسفة الجديدة دفعت بالأمم المتحدة للتفكير من منظور جديد وعن طريق تقارير تقييمية وكذلك تأسيسية، وذلك بخلق تعريف جديد للتنمية، والقائم على توسيع آفاق الفرص لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع، أي خلق فرص أفضل للحياة، من خلال تمكين الإنسان من الحصول على هذه الحاجات ضمن إطار النسق الحقوقي، وهذا ما يؤكد إمكانية تحقيق الأساس الجوهري للأمن الإنساني:**"التحرر من الحاجة "** و**" التحرر من الخوف "** ، كما مثلت الأهداف الإنمائية مبادرة كبرى ترمي إلى التخلص من أشكال الحرمان، و هو ما يمكن أن تنبني عليه الجهود الرامية لتحقيق الأمن الإنساني .

فالتنمية هي الحركية الهادفة لتحقيق حرية الإنسان التي هي أساس حقوق الإنسان، كما يظهر في مدخل : **"القدرات الإنسانية "**، الذي اقترحه وطّوره الاقتصادي الهندي : "أمارتيا سن "وهذا هو أصل التصور الذي قدمه إعلان وبرنامج عمل فينا لعام1993الذي عرف الحق في التنمية كحق أساسي ضمن النسق الحقوقي العالمي، أي أن التنمية هي ذات طبيعة معيارية مؤسسة في حقوق الإنسان، والذي شكل إطارا فاعلا لفهم القيمة الجوهرية لحقوق الإنسان : الحق في الحياة والحق في العمل والحق في الصحة والحق في التعليم ... الخ

وحسب قوله:" إن فكرة القدرة هي جوهرها فكرة الحرية – حرية الإنسان – ومعناها مدى الخيارات المتاحة لشخص ما في تحديد نوع الحياة التي يريد أن يحياها**."**[1]، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني إلا من خلال التمكين من حقوق الإنسان عن طريق تحقيق التنمية الإنسانية بجميع أبعادها ومكوناتها، وبعبارة أخرى يوفّر وجود التنمية الإنسانية البيئة التمكينية التي تسهم في زيادة التمتع من حقوق الإنسان[2] .

وتقوم التنمية الإنسانية في هذا الإطار على **مقومات أساسية مدعمة لتحقيق الأمن الإنساني** من خلال التمكين من هذه القدرات، وبالتالي تمكين الإنسان من حقوقه المشروعة، كالحق في الصحة والحق في التعليم، الحق في الغذاء والحق في الحياة...الخ وتوفير بيئة ضامنة لمبادئ العدالة والمساواة وحكم ديمقراطي قائم على مفاهيم الفعالية السياسية . ومع ضرورة مشاركة كافة الفواعل التنموية: وجود دولة الحق والقانون ومجتمع مدني فاعل ومؤسسات المجتمع الدولي، وقطاع خاص متفاعل مع هذه الفواعل.

وانطلاقا مما سبق سوف نخصّص هذا الفصل للتطرق إلى بحث الإشكالية التالية: هل أن التنمية الإنسانية بمقوماتها و تعدد فواعلها قادرة على تحقيق الأمن الإنساني ؟ و ما حدود ذلك ؟

---

[1] - Amartya, Sen **:Development as Freedom ،** Adivision of Randan House ، Inc ، New York 1999 p 81-90 .

[2]- Wolfgang, Benedek : **Human Security and Human Rights Interaction** ، Rethinking Human Security International Social science Journal, UNESCO 2008, P12

المبحث الأول : مقومات التنمية الإنسانية الضامنة لتحقيق الأمن الإنساني .

لقد سبق الإشارة إلى أن مفهوم التنمية الإنسانية فرض نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم منذ بداية التسعينات، حيث لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و تقاريره السنوية عن التنمية دورا بارزا في نشر وترسيخ المفهوم وتطويره، حيث اعتبرت – التنمية الإنسانية - عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ وبالتالي يكون الهدف الأساسي هوإيجاد بيئة اقتصادية اجتماعية، سياسية، تمكّن النّاس من التمتع بحياة طويلة، وصحة وعيش لائق وكريم"، وهذا ما يستلزم وجود عدد من المقومات تمكّن من إرساء أسسها وتجسيدها، والتي تتمحور حول تلبية الحاجيات الأساسية الإنسانية كحقوق إنسانية وتحقيق الأمن الإنساني : **" التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة "**، وذلك من خلال:

1- التمكين من حقوق الإنسان، فهي بهذا المعنى: " عملية وحركية تمكّينية للحقوق والحاجات الإنسانية.

2- وجود ديمقراطية ضامنة لحقوق الإنسان، فقد قام تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002، بتبني ركيزة المشاركة من خلال الحكم الديمقراطي، والذي يعني أكثر من الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، بل يعني تعزيز مؤسسات تتيح المشاركة ،المساءلة العامة ومجتمع مدني فاعل ونشط ونظام قضائي ممارس .

وبالتالي فالتنمية تتم بواسطة الناس، حيث يقع عليهم ضرورة المشاركة في جميع القرارات المؤثّرة في حياتهم، فهي ترتكز على مفهوم التمكين التام لجميع الناس وليس على مفهوم الإحسان والصدقة، ما يعني ممارسة خياراتهم النابعة من إرادتهم الحرة، وذلك باعتماد أسلوب الديمقراطية السياسية من خلال التأثير على القرارات المتعلقة بحياتهم، وتبني سياسة اقتصاد حر من أجل التخلص من قيود الرقابة والتنظيم المفروض عليهم من قبل الدولة ، كأساس لتحقيق الوصول المتساوي لفرص السوق و بالتالي توسيع جميع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .[1]

3- توسيع آفاق الفرص والخيارات الإنسانية و ذلك بتمكين الإنسان من قدراته الإنسانية حسب منطق العدالة و مبادئ المساواة .

وبالتالي يمكن القول أن التنمية يمكن أن تحّرر الإنسان من الخوف والحرمان المادي والمعنوي بتوسيع قدراته ونطاق حياته التي يريد أن يحياها في سياق إطار جماعي ومؤسسي يتصف بالإنصاف والتوزيع العادل لثمار التنمية، و بذلك تصبح التنمية وسيلة وهدفا في آن واحد، فهي تعمل على الارتقاء بنوعية حياة الإنسان لإعادة بناء أمن الإنسان من منظور متكامل[2]، ومن ناحية أخرى يشترط وضوح الغاية التي تسعى إليها التنمية الإنسانية ضرورة قياس آثارها التي تعزى للجهود التي تمارسها الجهات التنموية الفاعلة، وذلك من خلال مؤشرات تقييمية والتي وردت ضمن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أننا سوف نتبنى: الديمقراطية، العدالة و المساواة كمقومات" مدعمات للتنمية الإنسانية."[3] وليس كشروط لها، (**المقوم هو كل ما يدخل ضمن ماهية الشئ و لا يقوم إلا بوجوده**) فالبعد السياسي في التنمية :" التنمية السياسية" من أهم الأبعاد وأدّقها لارتباطها بكافة الأبعاد التنموية الأخرى : اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ...الخ فهي تشمل عملية صنع القرارات الإستراتيجية التي يتوقف مدى نجاعتها

---

[1] - Mahbub, ul Haq: **Reflections on Human Development ,** Oxford University Press, New York1995, p19-20 .

[2] - د/ محروس، محمود الخليفة : **التنمية البشرية و قضاياها النظرية و المنهجية (تحليل نقدي)** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، ط 2003 ، ص28 .

[3] - **المقوم هو كل ما يدخل ضمن ماهية الشئ و لا يقوم إلا بوجوده** .

وفعاليتها على النظام السياسي[1]. فضمن هذا المقترب التنموي الحديث قدمت مبادئ ومرتكزات جديدة تبنى عليها التنمية اعتمادا على دراسات عديدة لتجارب تنموية في دول مختلفة ومنها : الاعتماد على الذات ، المشاركة والتعليم ، المساواة في التوزيع .[2]

وانطلاقا مما تم تقديمه يمكن طرح التساؤل التالي: فهل من الممكن لهذه المقومات أن تخلق بيئة ملائمة وسامحة لتحقيق الأمن الإنساني ؟

وللإجابة على التساؤل سيتم تقسيم المبحث وفقا للخطة التالية : سيتم أولا إبرّاز حركية التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني من خلال التمكين من حقوق الإنسان، أوما أمكننا تسميته الحركية الضامنة لتمكين قانوني وسياسي لحقوق الإنسان المحقق للأمن الإنساني. هذا الأخير يعد الحراك الأخير في الحلقة التفاعلية (حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني) الهادفة لأمن الإنسان من الخوف (القهر، التغيرات الطارئة أوالاستثنائية التي قد تؤثر سلبا على إمكانية تحقيق كينونته وبقائه) أوالحاجة (غياب الشروط المعرقلة لانتفاع الإنسان من حقوقه الحياتية و المحققة للكرامة).[3] ثم ثانيا إبراز دور الديمقراطية كمقوم للتنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، وأخيرا العدالة والمساواة ودرهما في تحقيق الأمن الإنساني (المطلب الثالث).

المطلب الأول : التمكين من حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الإنساني .

لقد سبقت الإشارة إلى أن التنمية الإنسانية تنطوي على القدرات الإنسانية:كالقدرة على العيش بصحة والتعليم والحصول على الغذاء، والمسكن...الخ والتي تتعزز حينما تتاح الفرص و الخيارات الإنسانية للاستفادة منها. فالتنمية الإنسانية هي المحرك الفعلي للنشاطات والسلوكيات الإنسانية والمجتمعية والدولتية بشكل يضمن أكبر تمكين وانتفاع من الحقوق ومن الحاجات لأكبر عدد ممكن من البشر الذين يعتبرون الهدف النهائي للأمن الإنساني، والمعبر عنه من خلال الحلقة التفاعلية (حقوق الإنسان /تنمية إنسانية /أمن إنساني).[4] وفي إطار فهم هذه الحركية التفاعلية بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان سيتم توضيح ذلك:

1 - العلاقة بين تنمية القدرات الإنسانية و التمكين من حقوق الإنسان .

2- أهم مجالات الترابط بين القدرات الإنسانية و حقوق الإنسان و الأمن الإنساني .

ثم نتطرق إلى أهم الفرص أمام الإنسان للاستفادة من قدراته باعتبارها حقوقا إنسانية والتي ستساهم في تعزيز خياراته و بالتالي تحقيق الأمن الإنساني.

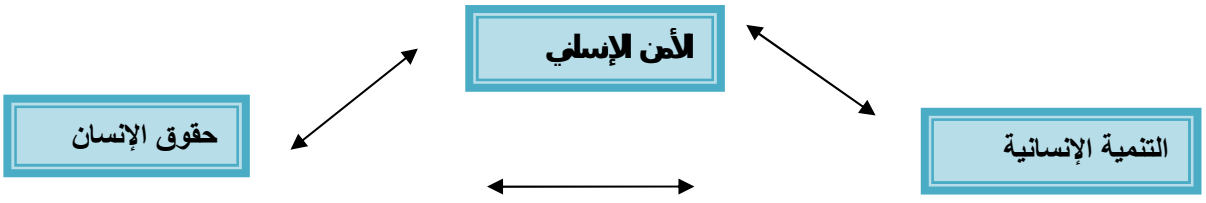

الشكل رقم 4: يوضح العلاقة التفاعلية بين ثلاثية التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، والأمن الإنساني.

[1]- د/ حلمي، شحادة محمد يوسف : المرجع السابق ، ص 58 .

[2]- د/ محمد ،منير حجاب: **الإعلام و التنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ط2 ،2000 ص 53-54 .

[3]- د/ امحند، برقوق : **التنمية الإنسانية : مقاربة معرفية** ، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ص 3 ، على الموقع : www.berkouk-mhand.yolasite.com

[4] د/ أمحند، برقوق، **التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية**، المرجع السابق .

الفرع الأول : تنمية القدرات الإنسانية والتمكين من حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الإنساني.

يعكس مفهوم تنمية القدرات الإنسانية حرية الإنسان في تحقيق أشياء يرى بأنها ذات قيمة في حياته، وهذا ما جعل الاقتصادي أمارتيا سن يعرف التنمية كحرية[1] والمتضمنة : الحرية من الأمية والأمراض والأوبئة، الجوع وسوء التغذية ومن جميع أشكال التهديد في حياتهم اليومية ...الخ وعليه فالتنمية الإنسانية تعّبر عن معادلة يتكون طرفها الأول من القدرات الإنسانية ، بينما طرفها الثاني من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لتمكين الإنسان من إعمال هذه القدرات كحقوق إنسانية، والمكفولة بموجب قواعد قانونية دولية.[2]

ونعني بالتمكين امتلاك الفرد للقدرة ليصبح مشاركا بفعّالية في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، ومن هنا فإنّ التمكين يقوم على تنمية ذات المشاركة وفعاليتها[3]والتي تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الإنساني، إذ يعمل على توسيع سلطة الأفراد وزيادة تحكمهم في الموارد ومختلف العمليات التي تؤثر في حياتهم، كتطوير وسائل وقنوات المشاركة وتوجيه التغيير والإصلاح صوب تحقيق أكبر قدر من احتياجاتهم كحقوقا إنسانية[4]،وهذا من خلال توفير مجمل الشروط والسياسات لرفع حالات انعدام الحرية التي تقيد الخيارات الإنسانية، والمعبّر عنه بـ :**"المنهج التنموي القائم على التمكين من حقوق الإنسان ."**

و يقوم المنهج التنموي القائم على التمكين من حقوق الإنسان: على اعتبار الفرد كعامل للتغيير بدلا من أنه المستفيد وصاحب حق، كما يركز أكثر فأكثر على العلاقات بين الفرد والمجتمعات والمؤسسات العامة (على مختلف المستويات) والمجتمع المدني وأيضا مشاركته وكيفية جعل المؤسسات خاضعة للمساءلة[5]، فالتمكين ليس إطار لفهم رفاهية الإنسان، بل هو الأداة للنهوض بالرفاهية، من خلال مساهمة التنمية الإنسانية في تأثيرها على تعزيز الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، ومنها حرية الصحافة، حرية الرأي والتعبير، و كذلك دور المؤسسات الديمقراطية في معالجة الفساد وأوجه انعدام الحرية و الفقر واضطهاد المرأة.[6]

و قدأشار كوفي عنان إلى الترابط بين حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية والأمن الإنساني في تقريره الذي صدر بمناسبة دخول في الألفية الثالثة سنة 2001، حيث أكد فيه أن الأمن الإنساني لا يقتصر فقط على: **"غياب العنف المسلح أو غياب الحروب، بل يجب أن يشتمل على حقوق الإنسان ،الحوكمة الراشدة، الحصول على التعليم والرعاية الصحية و إتاحة الفرص لكل فرد لتحقيق خياراته وهذا ما يؤدي إلى إمكانية الحد من الفقر ومنع النزاعات و بالتالي : التحرر من الحاجة (العوز) والتحرر من الخوف وحق الأجيال المستقبلية في أن ترث ثروات طبيعية سليمة. "**[7]

---

[1] - Amarty a, Sen: op cit, P:22

[2]- Human Development Report 1990، UNDP:op cit .

[3] - **The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World** ، Human Development Report 2013p 146 .

[4]- أماني ، مسعود: **"التمكين"**، سلسلة مفاهيم، العدد22، أكتوبر 2006، 15-16.

[5] - Cecillia ,Lutrell and Sinta, Quiroz : **Linkage Between Human Rights- Based Approaches and Empowerment** OCT 2007 ، Swiss Agency for Development and Coopration SDC Operated by Intercooperation and Overseas Development Institute. Site d'internet : Poverty – welbeing .net .

[6]-Mariane, T. Hill : **Development as Empowerment** ، Feminist Economics 9(2-3) 2003 117- 135 Rotlege Taylor Francis Group .

[7] Kofi, Annan, **Facing the Humanitarian Challenge : Towards a Culture of prevention**, Secretary-General of the United Nations, September 1999, p43, 44

الشكل رقم 5 يوضح الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الإنساني.[1]

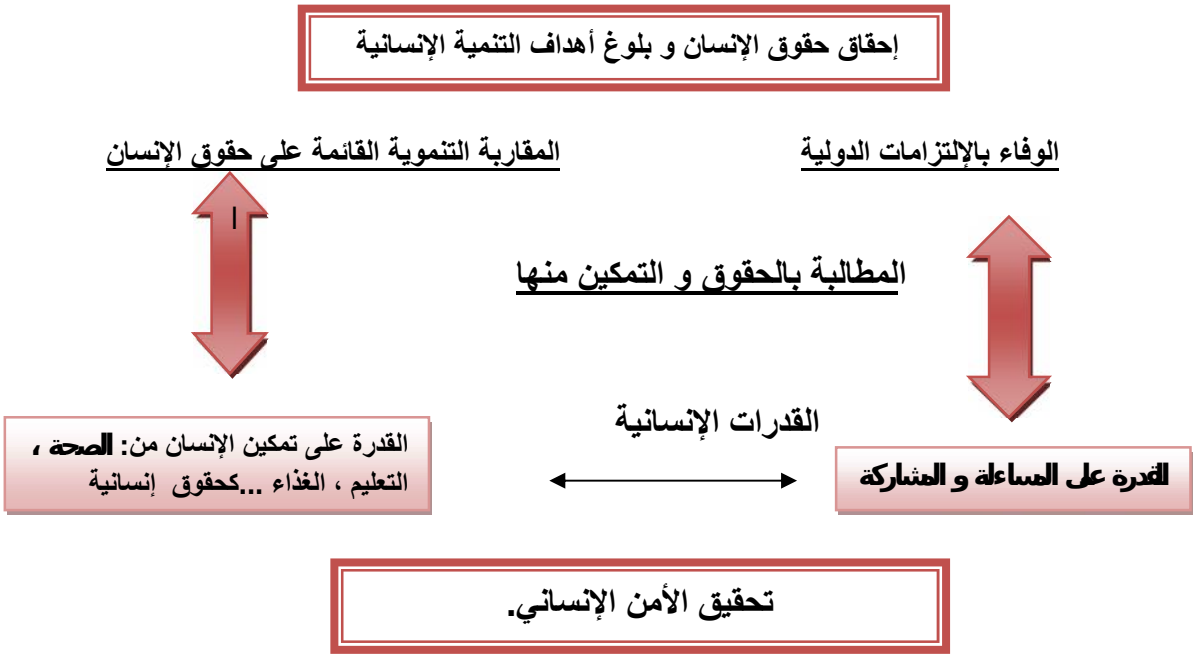

ولتوضيح أكثر لهذه العلاقة الثلاثية، نقوم بدراسة مقترب القدرات الإنسانية وعلاقته بحقوق الإنسان والأمن الإنساني، ثم نتطرق لأهم مظاهر هذه القدرات الإنسانية باعتبارها مجالات للترابط بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني، وفقا للطرح التالي:

أولا: مقترب القدرات الإنسانية وعلاقته بالتمكين من حقوق الإنسان والأمن الإنساني: لقد شكلت أفكار أمارتيا سن المبادئ الأساسية لمقترب حديث والذي شكل الأساس الجوهري للتنمية الإنسانية والذي يدعى: **"Sen's Capability Approach" مقترب القدرات لأمارتياسن"**، والتي طورتها تقارير التنمية البشرية الصادرة سنويا عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ابتداء من1990، وقد استعملت كإطار مفاهيمي مرن يسمح لصانعي السياسات بتحليل وتحديد التحديات خاصة تلك المرتبطة بالدول النامية ، كتحديات الحكم، العولمة والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر ...الخ

وعمل أمارتياسن على مقترب القدرات الإنسانية وقّر أساس مفاهيمي قوّي لمقترب جديد قائم بذاته وليس تكرار لمفاهيم تنموية سابقة ويغطي أبعادا جديدة : عيش أفضل، المساهمة في الأنشطة الاقتصادية و المشاركة في الحياة السياسية ...الخ[2] وقد عرف أمارتيا سن القدرات الإنسانية في كتابه : "إعادة النظر في اللامساواة " : بأنها مجموعة من الطرق التي تؤشر على أن الفرد حر في أن يتمتع بنوع الحياة التي يريدها لذلك فقد عرف التنمية "كحرية" وهي قائمة على ثلاث مفاهيم أساسية هي : القدرة، التمكين / المشاركة"، وأن تخلف أي عنصر منها سيؤثر على باقي العناصر.[3] لذلك أعتبر الفقر والذي يعتبر كأكبر تهديد للأمن الإنساني بأنه الحرمان من القدرات الأساسية، وعرّفه بأنه: " غياب أونقص في تحقيق بعض الحريات الأساسية: الحرية من الجوع، المرض والأمية .

---

[1] - Bertrand,Ramcharan: **Human Rights and Poverty reduction : A conceptual Framework**، United Nations Acting High Commissioner for Human Rights ،December 2003 New York and Geneva p9 .

[2] -Sakiko, Fukuda-Parr : **The Human Developement Paradigme، Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities**، Feminist Economics 9(23)-2003 301 -317 Routlege Taylor Francis Group .

[3] - Sabina, Alkir and Séverine, Deneulin: Chapter **2 The Human Development and Capability Approache**. Site d'internet:www. hdr-undp org /en/report/PDF/

فالحرية هنا نعني بها : حرية الشخص لعيش حياة صحية في أوسع معانيها ، ولهذا يمكن تعريف الفقر بأنه فقر الحقوق و الكرامة الإنسانية ."[1] و هذا ما يؤكد الترابط بين الفقر والتنمية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني. وأي إستراتيجية أو خطة تستهدف التخفيف من الفقر أو القضاء عليه يتوقف نجاحها على تنمية القدرات الإنسانية و مدى تمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وإعمال مبادئ وآليات الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان التي تحرره من الفاقة والخوف.

ثانيا: مظاهر القدرات الإنسانية باعتبارها متضمنات للتمكين من حقوق الإنسان والأمن الإنساني:

رأينا فيما سبق أن الغاية الأساسية من التنمية هي تحسين حياة الإنسان من خلال مدى الأشياء التي يستطيع الشخص القيام بها وأن يمتلكها بحرية، كالصحة جيدة، معرفة، غذاء، تعليم ...الخ. فالقدرات تعطي قيمة حقيقية للحريات الأساسية للإنسان وبالتالي تزيد من نطاق اختياراته وهو ما يحقق جودة حياته، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني،[2] ومن أهم هذه القدرات الإنسانية:

1- التعليم كقدرة إنسانية: يعتبر التعليم أحد القدرات الإنسانية التي تساعد الأفراد على الإشباع السليم للحاجات الأساسية الأخرى: الصحة ، العمل وتوفير دخل لمستوى معيشي لائق ...الخ مما يساهم بدوره في رفع إنتاجيتهم. ولذلك لابد من النظر إلى التعليم باعتباره نوع من الاستثمار في الإنسان، بمعنى أن يؤدي التعليم إلى إنتاج إنسان يتمتع بأقصى درجات الثقافة و الكفاءة والوعي.[3]

فالتعليم هوعملية مستمرة هدفها تنمية الفرد وإعداده كمواطن، و ضمان طفولة أسعد للناشئين كما يهدف إلى إعداد الأفراد للحياة و تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من أن يكونوا لبنات أساسية لبناء المجتمع ،فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد و تزويدهم بالقيم و المعارف التي تمكنهم من التجديد و فهم مشكلات بيئتهم والحصول على حقوقهم كمواطنين فاعلين، وإنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج و مواجهة تحديات الحياة .

ويعد التعليم من المتضمنات الأساسية للتنمية الإنسانية، حيث تناولته أدبيات التنمية من ثلاث زوايا :

- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب المعرفة و الثقافة .
- اعتبار التعليم حق أساسي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان في جميع المجالات .
- ربط التعليم بالاحتياجات التنموية و بالتالي اعتباره إستراتيجية لتحقيق الأمن الإنساني .[4]

2- الصحة كقدرة إنسانية: تعتبر الصحة من المتضمنات الأساسية للتنمية الإنسانية وأهدافها المباشرة، إذ أنها لا تنعزل عن سائر عناصر التنمية الأخرى، نظرا للعلاقة الوثيقة والتفاعل الديناميكي بين صحة الإنسان صانع التنمية و بين التنمية كهدف.

وتتطلب الحماية الصحية للأفراد رؤية تنموية شاملة وليس مجرد برامج قطاعية منفصلة عن بعضها البعض. فالصحة تتأثر بعوامل مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، كالفقر، ضعف البنى التحتية التنموية، ضعف الدخل، وسوء التغذية...وكل هذه العوامل تؤدي إلى صحة مريضة تؤثر سلبا على تحقيق الأمن الإنساني، ولذلك فتوفير الرعاية الصحية أصبح مطلبا أساسيا في ظل البرامج والخدمات التي تنطوي عليها سياسات التنمية الإنسانية، وعلى كافة المستويات، إذ تعد نظاما لتعزيز قدرات الفرد الجسمية والعقلية والنفسية

---

[1] -Bertrand,Ramcharan: **Human Rights and Poverty reduction : A conceptual Framework** ، United Nations Acting High Commissioner for Human Rights ،December 2003 New York and Geneva p9 .

[2] - Jean- Michel, Bonvin et Nicolas, Farvaque: **Amartya Sen : Une Politique de la liberté** ، édition Michalon 2008 ، p 50 .

[3]- د/ محمد، حافظ عبده الوهبان : **معالم على طريق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث** ، القاهرة ، ط 2004 ، ص 89 .

[4]- د/ ابراهيم ،مراد دعمة : **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،ط 2009 عمان ، ص 109

والإنتاجية، وذلك بتمكينه من حقه في الصحة من خلال التغذية السليمة الخيارات والخدمات الصحية العلاجية والوقائية و إمدادات مياه شرب نقية وآمنة، و يكون مشروطا بتمكين الأفراد من الوصول إليها.[1]

الشكل رقم 6: يوضح العوامل المؤثرة على الصحة .[2]

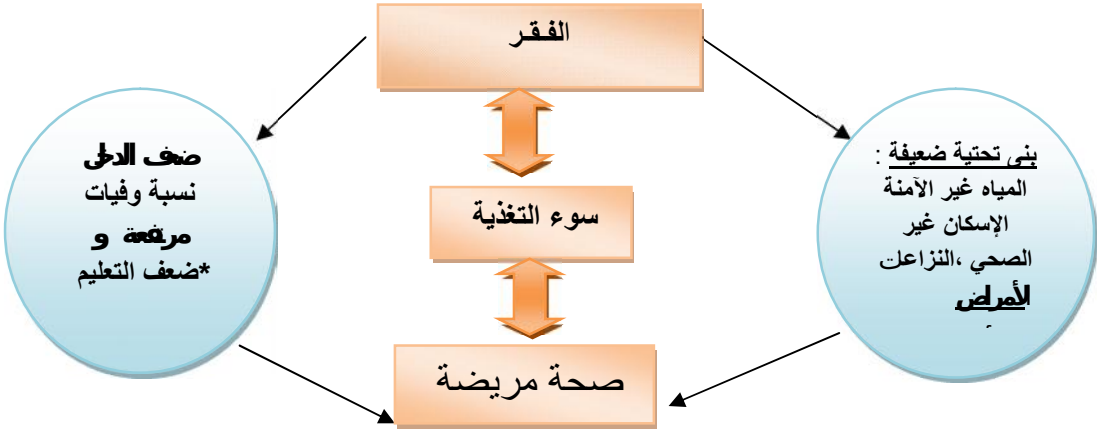

3- القدرة على كسب الغذاء: يعتبرتوفيرالغذاء من أهم أهداف ومتضمنات التنمية الإنسانية، لذا تسعى الدول إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والمعيشي لأفراد المجتمع و تمكينهم من الحصول على الحق في الغذاء كأحد أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والمرتبط بحقوق الإنسان بشكل مترابط ومتكامل، والتي نصت عليه الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات الاستهلاك من الغذاء وإمكانية الوصول إليه .[3]

كما يعد الغذاء من أهم الشروط الأساسية الذي يمد جسم الإنسان بمستلزمات النمو و البناء والوقاية ومقاومة الأمراض ، حيث أنه من العوامل البيئية الأكثر أثرا على أمن الإنسان[4]، إذ أنه يؤثر على كافة المتضمنات و القدرات الإنسانية : الصحة و التعليم والدخل والعمل ...الخ كمكونات لأبعاد الأمن الإنساني. وأمام هذه الأهمية الحيوية للغذاء على أمن الإنسان والمجتمعات ، تسجل منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة تقديرات مخيفة لعدد جياع العالم أو ناقصي التغذية لعام 2013 ،البالغ عددهم 868 مليون نسمة، أي بنسبة تفوق 12 % من سكان العالم[5]، في حين بلغ نسبة من يعانون نقص التغذية في البلدان العربية 10 في المائة

---

[1]- د/ محروس، محمود خليفة: المرجع السابق ، ص 48 – 49 .

[2]- المرجع السابق .

[3] - George, Kent : **Freedom from Want .The Human Right to Adequate Food** , Georgetown University Press Washington D C 2005،p21

[4]- د/ عبد المحي، محمود حسن صالح : **الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي و الثقافي** ، دار المعرفة الجامعية ، ط 2008 بيروت ص 127

[5] - **The State of Food and Agriculture :** Food and Agriculture Organisation of The United Nation ، FAO 2013.

من إجمالي عدد السكان.[1]وقد حذر رئيس البنك الدولي روبيرت زوليك ، عندما أعلن : "لسنا أمام نقص في الطعام أواضطرابات اجتماعية، وإنما نقص الغذاء يؤدي إلى انخفاض قدرة الأطفال على التعلم والنمو السليم فكريا وجسديا، مما ينعكس على الأجيال المقبلة، أي أننا أمام خطر بناء أجيال كاملة غير سليمة ومريضة."[2]

4- القدرة على العمل : لقد كانت مشاكل الفقر والبطالة، والتي أرقت غالبية دول العالم قبل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاقن بالدانمرك عام 1995، تعتبر مواضيع خاصة ببرنامج العمل المحلي لكل بلد و منذ مؤتمر القمة أصبحت هذه القضايا تطرح على طاولة المناقشات باعتبارها مواضيع للبحث الدولي المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين، وبذلك أصبح العمل مطلبا اجتماعيا ومن أهم الأهداف التنموية لمواجهة مشكلة الفقر، والذي من خلاله يحصل الإنسان على الدخل الملائم لتلبية حاجاته الأساسية التي تحفظ كرامته، إذ تهدف السياسات التنموية إلى خلق فرص عمل آمنة وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الروابط بين الدخل والقدرات الإنسانية الأخرى : توفير الغذاء وخدمات الرعاية الصحية وعيش حياة كريمة .

و قد عرفت منظمة العمل الدولية العمل اللائق ، بأنه العمل الذي يعبر عن تطلعات الناس في حياتهم العملية ، وهو يعني إتاحة الفرص لمزاولة عمل يكون منتجا و يحقق دخلا معقولا، وآفاقا للتنمية الذاتية والاندماج الاجتماعي والحرية للناس في التعبير عن شواغلهم و تنظيم أنفسهم و المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والمساواة في الفرص والمعاملة لجميع النساء و الرجال ."

وقد رسم تقرير منظمة العمل الدولية الذي أطلق في شهر كانون الثاني / يناير 2004 صورة مرّوعة عن أعداد العاطلين عن العمل والذين يعيشون في ظروف الفقر، خصوصا في فئة الشباب حيث بلغ عددهم 185,9 مليون شخص، أي حوالي 6,2 بالمائة من إجمالي اليد العاملة، وهو أعلى معدل للبطالة سجلته منظمة العمل الدولية، وقد اعتبر التقرير أن التحدي الإجمالي يكمن في إستعاب 514 مليون عامل جديد داخل أسواق العمل الداخلية، و في خفض أعداد الفقراء بحلول 2015 .[3]

وقد جاء في تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة 2006 حول **"مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية"** أن دول هذه المنطقة قد أصبحت تواجه اليوم صورا جديدة من الفقر متمثلة في صورة **" الفقراء العاملين"**، ويقصد بهم الناس الذين لا يكسبون ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم فوق عتبة 2 دولار للشخص الواحد يوميا أو بعبارة أخرى هم الأشخاص الذين يعملون برواتب منخفضة و/أو غير منتظمة في وظائف غالبا ما تكون في القطاع الحر والقطاع غير الرسمي من الاقتصاد.[4]

الفرع الثاني : مجالية الترابط بين القدرات الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني :

رأينا فيما سبق أن الغاية الأساسية من التنمية هي تحسين حياة الإنسان من خلال مدى الأشياء التي يستطيع الشخص القيام بها وأن يمتلكها بحرية، كالصحة جيدة، معرفة، غذاء، تعليم ...الخ. فالقدرات تعطي قيمة حقيقية للحريات الأساسية للإنسان وبالتالي تزيد من نطاق اختياراته وتجسيد حقوقه الإنسانية، وبالتالي

---

[1]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ص 123 .

[2]- **أزمة الغذاء :عالم أكثر فقرا و جوعا** ، " الإنساني "، إصدار عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي العدد 43 /2004،ص3.

[3]- د / سيد ،عاشور ،أحمد : **مشكلة البطالة و مواجهتها في الوطن العربي** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2008 ، القاهرة ص 21 .

[4]- **" مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية "** ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي, بروكسل , سبتمبر 2006 ص 15 .

تحقيق الأمن الإنساني،[1]وفيما يلي نتطرق إلى مجالية الترابط بين القدرات الإنسانية -التي تطرقنا إليها سابقا - وحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية، ثم ترابطها بالأمن الإنساني:

أولا: ربط التعليم بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني :

1- **ربط التعليم بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية:** يعتبر التعليم حقا من حقوق الإنسان الثقافية ويعني حق كل إنسان في الثقافة التي تقضي بتلقي العلم والتعليم و توجيه الثقافة نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية[2]، وقد كفلته العديد من المواثيق الدولية بدءا بالإعلان العالمي حيث أوردت المادة26 منه: أن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلته الابتدائية والأساسية، وأن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما ألزمت المادة2/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بإتاحة تعليم ابتدائي مجاني للجميع، واشترطت إلزامية التعليم كذلك.

وأكد العهد على ألا يكون رفض الانتفاع من التعليم المجاني الذي توفره الدولة سببا للحرمان من أية مزايا إضافية توفرها الدولة.[3]

وبالإضافة إلى اتفاقية منظمة اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960 اعتمدت منظمة اليونسكو عدة اتفاقيات وتوصيات تتعلق بإعمال الحق في التعليم من أهمهاالتوصية التي اعتمدها مؤتمرها عام 1974 والمتعلقة بالتعليم من أجل التفهم الدولي والتعاون والسلم والتوعية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.[4]

ومن أحدث الجهود الدولية في حماية حق التعليم، التوصيات الصادرة عن إعلان الألفية الثالثة للتنمية لعام 2000 و المتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول، والتي حددت أهدافا، وعدت قادة العالم بالعمل على تحقيقها بحلول 2015 ، ومن بينها :

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وقد حددت له الغاية الثالثة والمتمثلة في ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل قادرين بحلول العام 2015 على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية .

الهدف الثالث :المساواة بين الجنسين و تمكين النساء، وقد حددت له الغاية الرابعة المتمثلة في إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.[5]

ورغم الإدراك المتزايد بأهمية التعليم ودوره في تنمية الموارد البشرية واكتساب المهارات، والتي تعد الركيزة الأساسية للدول إلا أن هناك أكثر من 80 بالمائة من أطفال الأقاليم النامية ملتحقين بالمدارس الابتدائية، ومع ذلك لا يذهب نحو 115 مليون طفل إلى المدارس، كما أنه هناك احتمال لا يزيد عن الثلث بأن يكمل الطفل في إفريقيا التعليم الابتدائي لأسباب تتعلق بالفقر والصحة. بالإضافة إلى ذلك هناك سدس

---

[1] - Jean- Michel, Bonvin et Nicolas ,Farvaque: **Amartya Sen : Une Politique de la liberté** ، édition Michalon 2008 ، p 50 .

[2]- د/ جابر، ابراهيم،الراوي : **حقوق الإنسان و حرياته الأساسية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط2010 ، ص 182

[3]- د/ نواف ، كنعان : **حقوق الإنسان في الإسلام و المواثيق الدولية و الدساتير العربية** ، إثراء للنشر و التوزيع ، ط 2008 عمان ص 179

[4]- د/ نواف، كنعان : المرجع السابق ، ص 180 .

[5] - **Mellennium Development Goal's Acompact among nations to end Human Poverty،** Human Development Report 2003, Oxford University Press, New York , 2003 ،p65

البالغين في العالم أميون ولا تزال هناك فجوات واسعة بين الجنسين، فالبنات هن ثلاثة أخماس الأطفال الموجودين خارج المدرسة والبالغ عددهم 115 مليونا والنساء هن ثلثا البالغين الأميين في العالم الذين يصل عددهم إلى 876 مليونا.[1]

2- **ربط التعليم بالأمن الإنساني:** يرتبط التعليم بكافة أبعاد الأمن الإنساني من خلال تأثيره على الصحة والغذاء وتوزيع الدخل وزيادة الإنتاجية كمكونات للأمن الإنساني:

- **التعليم والأمن الصحي**: يعتبر التعليم شرطا ضروريا للصحة الإنسانية، من خلال التوعية بالمخاطر الصحية والوقاية منها لذلك نجد العديد من الدول تشجع التعليم، خاصة تعليم المرأة ، والتي تكون غالبا المسؤولة الرئيسية عن الرعاية، وتسّخر عمليا معارفها بشأن الصحة والصرف الصحي والغذاء والوقاية من الأمراض[2]. وتتضح الصلة بين تعليم المرأة و حياة الطفل : ففي العديد من البلدان الإفريقية يلاحظ انخفاض في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة كلما تحسن مستوى التحصيل العلمي للأم.[3]

كما أن التعليم لم يعد مجرد القراءة والكتابة أومجرد الحد الأدنى من التعليم، وإنما أصبح الحديث عن نوعية التعليم و جودة التعليم من منظور الأمن الإنساني، حيث أنه العنصر المهم لحل العديد من قضايا عصرنا، منها المشاكل البيئية إلى جانب اعتبارها كوسيلة للتقليل من أثار الأمراض المزمنة التي تفاقمت حاليا، وهذا ما تشير إليه منظمة اليونسكو التي تعمل على تحقيق جودة في التعليم وتركز نشاطاتها على هذا الأساس، فقد اعتبرت أن جودة التعليم ضرورية من أجل المكافحة من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز[4]، وأكدت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2002 تحت عنوان : التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز:" أن التعليم الأساسي العام – لا مجرد الإرشاد بشأن الوقاية – هو من بين أقوى الأسلحة لمكافحة وباء نقص المناعة البشرية ." [5]

- **التعليم والأمن الثقافي والمجتمعي** : يحقق التعليم الأمن الثقافي والمجتمعي من خلال ضمان الانسجام الثقافي **(Cohérence Culturelle)** والمحافظة على أخلاق المجتمع ، كما يساعد على تعزيز التجانس الثقافي**(Homogénéité Culturelle)** والمساهمة في إيجاد آليات التعامل بين المجموعات في بلد متعدد الثقافات **(Pluri- Culturelle)** وبالتالي تحقيق الأمن المجتمعي ،[6] والذي عرفه **"Barry Buzan"** بأنه : قدرة المجتمعات على إعادة إحياء الأنماط التقليدية المتعلقة باللغة، الثقافة، التقاليد، الهوية الدينية والوطنية وهذا ضمن إطار خاص يسمح بتطورها[7].

ويتحقق ذلك من خلال تزويد أفراد المجتمع بالقيم التعليمية وأنماط السلوك الاجتماعي الإيجابي وتنمية قيم الولاء والانتماء واحترام الآخر وتنمية الشعور بالكرامة والحفاظ على الإرث الثقافي والتماسك المجتمعي.[8]

كما يساعد التعليم على:

- إزالة المعوقات الثقافية و خلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات الحداثة.

---

[1] - Human Development Report 2010 ،the **Real Wealth of Nation: Pathways to Human Development**،p6

[2] -Anne, Laude –Bertrand, Mathiew ، Didier Tabuteau : **Droit de la santé** ،Press universitaires de France 2009 Paris p309 .

[3] -Human Development Report 2013 ،**The rise of the south : Human Progress in a Diverse World**، p9.

[4]- Education de qualité et VIH/SIDA, UNESCO, p1,2 ،site d'internet : http://www.ibe.unesco.org/International/ICE47/French /Organisation/Meetings/4-.pdf

[5]- أمن الإنسان الآن : المرجع السابق ، ص 115- 120 .

[6] - Vernieres . M :**Développement Humain ، Economie et Politique** ، Paris 2003 ، p 33

[7] Barry, Buzan : **New Patterns of Global Security in the Twenty First Century**, International Affairs Vol 67,No 3 (JulI99I), p433

[8]- د/ محروس، محمود خليفة : المرجع السابق ، ص 42- 43 .

- جعل الأفراد أحرارا في التعبير عن هوياتهم الثقافية دون التعرض للتمييز ضدهم في جميع مناحي الحياة. ولقد أكدت العديد من مؤتمرات اليونسكو على أهمية الاعتراف بالبعد الثقافي ضمن إستراتيجيات التنمية وفتح آفاق المشاركة في الحياة الثقافية عن طريق السياسات التعليمية الهادفة قصد دعم التفاهم والاحترام بين الأفراد في مجابهة الصراعات والتغلب عليها، لذلك لابد من الاعتراف بالتعليم والثقافة من منظور مجتمعي وجعلهما هدفا ووسيلة التنمية الإنسانية.[1]

- **التعليم والأمن الشخصي والسياسي** : يمكّن التعليم الإنسان من حماية نفسه ومقاومة الاستغلال وتحقيق ذاتيته، و تحقيق المساواة بين الجنسين، وتؤكد نتائج أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية الحد من عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما بين الجنسين في مجال التعليم، ففي البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية فإن عدم المساواة له آثارا خطيرة تؤدي إلى حرمان المرأة من فرص عامة في المجتمع و تهدد حياة أجيال المستقبل.[2]

كما يهدف التعليم في التوعية بضرورة ممارسة الحقوق السياسية و المدنية بإعداده كمواطن فاعل في الحياة السياسية من خلال المشاركة الرشيدة في مختلف القرارات التي تمس رفاهه الاجتماعي و تمكينه من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة الفئات الهشة والمحرومة .[3]

- **التعليم و الأمن الاقتصادي** : حسب **Berg**، فإن الشخص الذي يحصل على مؤهل تعليمي أعلى يستطيع الحصول على عمل أفضل من حيث الدخل المرتفع والقضاء على مشكلة البطالة ، مما يؤدي إلى **تحقيق الأمن الاقتصادي** للأفراد وهو مدخل لتحقيق الحاجات الأساسية الأخرى للإنسان، كتوفير الرعاية الصحية والغذاء ومستوى معيشي لائق ...الخ ولذلك يعد التعليم من الإستراتيجيات التنموية لتخفيض الفاقة، وهذا ما سعت إليه دول شرق آسيا، والتي جعلت من الاستثمار في الجانب الإنساني من خلال التعليم عاملا مهما لتخفيض أعداد الفقراء .[4]

لذلك لابد من جعل الوصول إلى فرص التعليم إمكانية قائمة على أساس الحق ، كما أن الاهتمام بالتعليم لايمكن أن تكون على حساب العدالة و توفير فرص التعليم للجميع ، لذلك لابد على العمليات التنموية أن تقوم على الترابط بين التوظيف الأمثل للموارد المتاحة و حسن استثمارها الرشيد والمعقلن لتحقيق أعلى معدلات الكفاءة و بين العدالة في التوزيع الفرص للجميع و تحقيق التعليم للجميع [5]

- **التعليم والإنتاجية:** من المسلم به أن الإنتاجية لأي دولة تعتمد على الرصيد المتوفر لديها من رأس المال البشري، و لقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الإنتاجية التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثروة التعليمية.

و لذلك يكتسب التعليم أهمية خاصة في أهداف و سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في تلبية القوة العاملة قادرة على تحقيق الكفاءة و الزيادة في الناتج الوطني.

ولقد ذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع إلى القول بأن التعليم مورد هام الذي تتطلبه الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[6]، وفي نفس الوقت يلعب التعليم دورا حاسما في

---

[1]- د/ رواء ،زكي يونس الطويل : **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان** ، دار زهران للنشر و التوزيع ط2009 ، عمان ص 280 .

[2] - Human Development Report 2013 ،**The rise of the south : Human Progress in a Diverse World**، p95.

[3]- د/ أحمد، مصطفى الخاطر : **التنمية الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط 2002 ، ص 236

[4] - Kofi A, .Annan :**we the peoples ، the role of United Nations in the 21st century** ، Published by the United Nations ،New York NY 2000 p24 .

[5]- Human Development Report 2013 ،**The rise of the south : Human Progress in a Diverse World** p 146 .

[6]-د/ حسين، عبد الحميد- أحمد ، رشوان : **التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط 2009 ، ص 98 .

تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك هناك اهتمام متزايد من خلال استراتيجيات الحد من الفقر بالتعليم باعتبار ذلك عاملا مهما في تعزيز العمل الإنتاجي والذي يعتبر أكثر الأصول توفرا لدى الفقراء.

ثانيا: ربط الغذاء بحقوق الإنسان و أهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني :

1- **ربط الغذاء بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية:** يعتبر الحق في الحصول على الغذاء[1] من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل ويمثل أحد أكبر التحديات في عالم يتميز بالوفرة وتتضور فيه الملايين جوعا، وهذا نتيجة لانعدام الأمن الغذائي العالمي[2]، ولقد كان الحق في الغذاء موضع أول دراسة أجرتها الأمم المتحدة بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد صدر في عام 1987 دراسة عنوانها " الحق في الغذاء الكافي باعتباره من حقوق الإنسان "، والتي أصبحت من ثم نقطة الانطلاق لسلسلة من التقارير والدراسات المتعلقة بالحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد طلب مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحديد المضمون القانوني للحق في الغذاء. و من التوابع الأخرى للمؤتمر وضع " مدونة سلوك دولية بشأن الحق في الغذاء الكافي " .[3]

وتضمنت المادة الثالثة من مشروع المدونة تعريف الحق في الغذاء: " يعني الحق في الغذاء وجوب أن تتوافر لكل شخص، سواء كان رجلا أوامرأة أوطفلا بمفرده، أوالاشتراك مع الآخرين السبل المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، أواستخدام قاعدة للموارد اللازمة لشرائه بوسائل تتماشى مع الكرامة الإنسانية، والحق في الغذاء الكافي هو جزء متميز من الحق في المستوى المعيشي."

كما عرف التعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في الغذاء[4]: "يصبح الحق في الغذاء أمرا واقعا عندما يحصل كل رجل و امرأة و طفل فرادى أو بالاشتراك مع الآخرين، من الوجهة المادية والاقتصادية، وفي جميع الأوقات على الغذاء الكافي أو الوسائل اللازمة لشرائه، ولا يفسر هذا الحق من ثم تفسيرا ضيقا مفيدا، بمعنى أن يكون معادلا للحصول على حد أدنى من السعرات الحرارية والبروتينات ومغذيات أخرى، ويتعين إعمال الحق في الغذاء الكافي بصفة تدريجية ومع ذلك فإن على الدول التزاما سياسيا أساسيا باتخاذ التدابير الضرورية للحد من الجوع وتخفيف وطأته، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية ، ولب الحق في الغذاء الكافي إنما يتمثل في توافر الطعام من حيث الكم والنوع بصورة تكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد، على أن يكون خاليا من المواد الضارة ومقبولا في ثقافة معينة، و أن تتوافر إمكانيات الحصول على هذه الأغذية بطريقة مستدامة وعلى نحو لا يتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى ."

أما مجلس حقوق الإنسان فقد عرف الحق في الغذاء بأنه : "حق كل إنسان في الحصول على طعام مأمون ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية و العقلية ."، وقد أعرب عن قلقه حيال وجود أكثر من 6 ملايين طفل ما زالوا يلقون حتفهم كل سنة قبل بلوغ سن الخامسة نتيجة الأمراض المتصلة بالجوع، وأن هناك حوالي 804 مليون شخص

---

[1]- وقد عينت لجنة حقوق الإنسان السيد " **جين زيجلر** " من سويسرا كمقرر خاص للأغذية و تتمثل مهمته في إعمال الحق في الغذاء .

[2] - Wilma, Strothenke **:Fian international** ، Right to Food Journal Vol 7-n°1 ، 2012

[3] -Magret, Vidar **:the Right to Food in International Law** ، FAO 14 November 2003 p6.. site d'internet : www.actuar-acd.org/.../fao_the_**right_to_food_in_int**..

[4] - التعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية **رقم** 12(E/C121999/5 ECOSOC) **المؤرخ في** 12 مايو/ أيار1999

يعانون نقصا في التغذية في الوقت الذي أعلنت فيه منظمة الأغذية والزراعة على إمكانية أن ينتج كوكب الأرض من الغذاء ما يكفي لإطعام 12 بليون نسمة أي ضعف سكان العالم حاليا.[1]

ويعتبر الحق في الغذاء الكافي مثالا لترابط حقوق الإنسان ببعضها، وتطبيقا عمليا لمبدأ التكامل بين حقوق الإنسان، إذ أن حق الإنسان في الغذاء جزء من حقه في الصحة وفي المستوى المعيشي والحق في العمل والضمان الاجتماعي ...[2]

* **الحق في الغذاء والحق في الحياة والحق في الصحة** : يرتبط الحق في الغذاء ارتباطا وثيقا بالحق في الصحة و الحق في الحياة، ويتجلى ذلك بوضوح في قضية سوء التغذية و الأمراض المرتبطة بها ، والذي تمثل السبب الرئيسي للوفيات في جميع أنحاء العالم ، خاصة الفقراء العجزين عن كسب قوت العيش و ضمان تكاليف الرعاية الصحية .

* **الحق في الغذاء والحق في العمل** : إذ يتطلب لكفالة الحق في الغذاء في المقام الأول، العمل على تمكين الأفراد من إطعام وتغذية أنفسهم، إذ يحصل معظم الأفراد على حقهم في الغذاء عبر ما يحصلون عليه نتاج تمتعهم بالحق في العمل، كما أن قدرة الإنسان على العمل تتوقف على الاحتياجات اليومية من الطاقة التي يستمدها من الغذاء، فإذا تحسن غذاء الفرد كما و نوعا ازدادت قدرته على الإنتاج والعمل.[3]

* **الحق في الغذاء والحق في الضمان الاجتماعي** : يقوم الحق في الضمان الاجتماعي على ضمان حصول الأفراد الذين لا يستطيعون المشاركة في الحياة الاقتصادية "العاجزين عن كسب رزقهم من الغذاء الكافي "، فالحق في الضمان الاجتماعي يقوم على تمكين الفرد من أن يأمن من الغوائل في حالات البطالة أوالمرض أوالعجز، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب العيش ،و بالتالي يتضح علاقة هذا الحق بالحق في الغذاء من خلال تلبية أسباب كسب العيش : الغذاء و العلاج ...الخ

* **الحق في الغذاء والحقوق الثقافية** : الجوع وسوء التغذية يضعف الأطفال على التعلم ، وربما يكون سببا مباشرا لإجبارهم على ترك المدرسة و العمل بدلا من ذلك ، مما يقوض تمتعهم بالحق في التعليم ، وعلاوة على ذلك فإن التحرر من الجوع و سوء التغذية يتطلب معرفة كيفية الحفاظ على النظام الغذائي المغذي و القدرة على الإنتاج و الحصول على الغذاء و سبل العيش، وبالتالي الحصول على التعليم أمر أساسي للتمتع بالحق في الغذاء .[4]

وقد عبرالتعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 12، المؤرخ في 12 مايو / أيار 1999، حول مسألة ارتباط الغذاء بالثقافة وضرورة قبول الأفراد له ضمن معطى و سياق ثقافي مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات المجتمعية والدينية والاجتماعية.

* **الحق في الغذاء والحقوق السياسية والمدنية** : لا يمكن للإنسان أن يتمتع بالحقوق السياسية بدون حد أدنى من مستوى المعيشة، فالجياع ليسو أحرارا، وليس لهم القدرة على التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، كحرية التعبير والرأي[5]، كما أن الحقوق الاقتصادية لا يمكن بلوغها بدون الحقوق السياسية والمدنية مثل : حرية التعبير وعدم التمييز و الإجراءات الديمقراطية والقانونية السليمة .

فالسياسات والبرامج التنموية تقوم على ضرورة تهيئة بيئة تمكينية لتقديم الخدمات العامة من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية والحصول على الموارد الغذائية بشكل منصف وتمكين المرأة. وإذا كان للفقراء أن

---

[1] - **الحق في الغذاء**، مجلس حقوق الإنسان (A/ HRC / 7 / L6 / REV 1 /)الدورة 7 البند 3 من جدول الأعمال ،26 مارس لعام 2008.

[2] - المرجع السابق.

[3] - د/ عبد المحي، محمود حسن صالح : المرجع السابق ، ص 128 .

[4] -**The Right to Adequate Food** : Office of the High Commissioner for Human Rights، United Nations ،Fact Sheet N°34 p 11.

[5] - Magret, Vidar : op.cit p6.

يستفيدوا من التنمية والنمو الاقتصادي، فمن الحيوي أن يكون لهم صوت و مشاركة في القرارات التي تؤثر في حصولهم على الغذاء وبالتالي تفعيل الحقوق السياسية والمدنية. كما تظهر التجارب أن إشراك جميع الفئات المجتمعية : نساء، الشعوب الأصلية والفئات المهمشة في صياغة السياسات الإنمائية والتشريعات وتنفيذها ورصدها يؤدي إلى إمكانية الحصول على الموارد الغذائية على نحو أكثر إنصافا .[1]

والحق في الغذاء كحق ثابت في الكثير من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبهذا يكون لمنهج تحقيق الأمن الغذائي القائم على حقوق الإنسان بعد قانوني، بمعنى أن تكون الحكومات ملزمة قانونا بأن تعمل على تمكين الأفراد الذين يقيمون داخل أراضيها من أن يتحرروا من الجوع وأن يكون بوسعهم إنتاج أو شراء الغذاء الذي يكفيهم لأن يحيوا حياة صحية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم.[2]

ولقد جرى تناول الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالموضوع ، و يمكن الإشارة إلى أهمها:

* **الإعلان العلمي لحقوق الإنسان لعام 1948**، إذ تنص المادة 25 : " لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة و الرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل ...الخ "

* **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية** : تنص المادة 1/11 بوضوح على " ... حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى ."كما تقر الفقرة الثانية من المادة نفسها : " لكل إنسان حق أساسي في التحرر من الجوع ." [3]

* **اتفاقية حقوق الطفل** ، التي تلزم المادة 24 /2 الدول الأطراف بمكافحة الأمراض و سوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة ، وعن طريق توفير الأغذية المغذية والكافية ومياه الشرب النظيفة، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره ."

* **البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقيات جنيف والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية**، المادة 54 /1 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والمادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف و المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية .

* **الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع و سوء التغذية** : والذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي عام 1974 بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3180 (د-28) المؤرخ في 17 كانون الأول / ديسمبر 1973 : حيث ورد فيه : " لكل رجل و امرأة و طفل حق غير قابل للتصرف فيه في أن يتحرر من الجوع و سوء التغذية، لكي ينمي قدراته الجسدية و العقلية إنماء كاملا يحافظ عليها، ويجب التشديد على النواحي الإنسانية لمشاكل الغذاء أثناء إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج القومية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي."[4]

* **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996_**: حيث ورد في ديباجته : " نحن رؤساء الدول والحكومات نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة و مغذية بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع . ".

* **الإعلان العالمي للتغذية الصادر عن المؤتمر الدولي للتغذية لعام 1992_:** و قد أشار الإعلان إلى دور التعاون الدولي في إعمال الحق في الغذاء، حيث ورد فيه : " أننا نأخذ في اعتبارنا الحق في مستوى معيشي

---

[1] - The state of Food Insecurity in theworld : **Econommic Growth in necessary but not sufficient to accelerate reducation of hunger and malnutrition** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nations 2012 ،p32.

[2] - **The Right to Food in Practice :Implementation at the National Level** ، Food and Agriculture Organization of The United Nations ، (FAO) 2006 .p 3

[3] -Susan ,Randolph- Shareen, Hertel : **The Right to food : A Global Overview** .site d'intenet: **www.serfindex.org/.../randolph-right-to-food-global**

[4] -George ,Kent :op. cit، p 47-49.

كاف، بما في ذلك الحق في الغذاء الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نتعهد بالعمل متضامنين حتى نكفل غاية التحرر من الجوع ..."

- **ربط الغذاء بأهداف التنمية للألفية :** لقد افتتح القرن الواحد و العشرون بإعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة 2000، والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات، وقد أكدوا التزامهم بالمضي قدما لاستئصال الجوع وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية، و تضمن الإعلان أهداف وغايات تلزم الدول بالعمل على تنفيذها بحلول 2015، ومن بينها :

الهدف الأول : المتعلق باستئصال الفقر والجوع الشديدين، والمتضمن غايتين أساسيتين :

- الغاية 1: بين 1995 و 2015 إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.
- الغاية 2 : بين 1995 و2015 إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.[1]

كما حدد المؤتمر العالمي للغذاء في 1996 غاية مماثلة : تخفيض نسبة الجائعين في البلدان النامية إلى النصف، وأمام هذه التعهدات الدولية لتخفيض نسبة الجوع، تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة، أنه سيظل نحو 582 مليون شخص يعانون نقص الأغذية في عام 2015 في الأقاليم النامية ،إذ يمثل التحدي الأكبر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توجد أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية، وتشير تقديرات المنظمة أن كل واحد من ثلاث أفراد لايستطيعون الحصول على القدر الكافي من الغذاء، وبذلك ستكون جنوب الصحراء مأوى نحو 30 % ممن يعانون نقص التغذية في العالم النامي.[2]

2-ربط الغذاء بالأمن الإنساني : يسهم الغذاء في إمكانية تحقيق القدرات البدنية والمعرفية والصحية للإنسان وحصوله على العمل، إذ أن التغذية السليمة تؤدي إلى تحسينات في الصحة والتي بدورها تؤدي إلى تنمية القدرة المعرفية والتي لها علاقة مباشرة في الحصول على العمل والدخل المرتفع للإنسان، وبالتالي زيادة إمكانية تحقيق أمنه بأبعاده المتكاملة، وفقا للطرح التالي :

- **يعتبر الغذاء متضمن أساسي لأمن الإنسان في بعده الغذائي**: لقد كان الأمن الغذائي يعبر عن مجرد نهج اقتصادي قومي قائم على جانب العرض والطلب، إلا أن قضايا الأمن الغذائي تطورت تدريجيا، خاصة بعد : صدور كتاب :"**Hunger and Public action** " لـ: **Drez and Amartya Sen** ، وقد تبيّن من خلاله إلى أن قضايا الأمن الغذائي لم تعد مقتصرة على الاستحقاقات الغذائية، بل لا بد من توافر استحقاقات أخرى أوسع وضرورة الوصول إليها، وتشمل: المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية ، والتي تؤثر مباشرة في الجوع و الأمن الغذائي.[3]

كما شدّد تقرير 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر واحدا من بين سبعة ركائز لضمان الأمن الإنساني، والذي يشمل تنفيذ سياسات ملائمة بشأن توزيع المواد الغذائية و توافر فرص الحصول على الغذاء لمن هم في أشد الحاجة إليها :"التحرر من الفاقة"، كما تبناها

---

[1] **-Mellennium Development Goal's Acompact among nations to end Human Poverty**، Human Development Report 2003 Oxford University Press New York 2003 ،p 86 .

[2] - The state of Food Insecurity in the world : **Eradicating world hunger** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nation 2006، p 5 .

[3] -Francesco ,Burchi and Pasqual ,De Muro :**A Human Development and Capability Approach to Food Security Conceptual Framwork and Informational Basic** ، Working Paper، United Nations Development Programe Regional Bureau for Africa WP.2012-009 February 2012 ،p12 ،.site d'internet :www.undp.org/.../WP-2012-009-Burchi-De-Muro-ca...pdf

أمارتيا سين الرئيس المشارك للجنة الأمم المتحدة للأمن البشري، والذي أشار إلى أهمية التنمية في ضمان الأمن الإنساني. [1]

وهذا ما عكسه مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام 1996 والذي أقر بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتاح لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات الفرص الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي، يلبي إحتياجات الإنسان وأذواقه الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة والنشاط .[2] ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد مقومات الأمن الغذائي، والتي تشمل توافر الغذاء وجودته، إمكانية الحصول عليه، وضرورة قبول الأفراد له، وفقا للطرح الآتي بيانه :

* **توافر الغذاء وجودته :** ويتضمن وجود غذاء كاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية التغذوية كما ونوعا وذلك من خلال ضمان ما يكفي من الغذاء لسد جوع الإنسان، ويشترط أن يكون الغذاء سليم وصحي لإمداد الجسم بالسعرات الحرارية اللازمة لقيام الإنسان بنشاطه الطاقوي وتختلف تبعا للتركيبة السكانية الجنسانية والعمرية وحسب كل بلد). وضمان النمو الجسدي والإدراكي، كما أن الأمن الغذائي لا يتوافر بمجرد توافر الغذاء فحسب، بل لا بد من توافر مياه شرب مأمونة وتوافر خدمات الصحة العامة والصرف الصحي.[3]

* **إمكانية الحصول على الغذاء :** إن توافر الغذاء لا يعني بالضرورة تحقيق الأمن الغذائي ، بل لا بد أن يتمكن كل فرد من الحصول عليه ، و الذي غالبا ما يرتبط بقضايا : الجنس ، ارتفاع الأسعار والضعف المؤسسي و التشريعي ، أو الصدمات المناخية و الاقتصادية : كما حصل أثناء الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 ، كما أن أشكال انعدام الأمن الغذائي مرتبط في أغلب الأحيان بالفقر ، فالفقراء عادة ما يضطرون للعيش في مناطق الكوارث و على ضفاف الأنهار ، مما يدفعهم إلى حلقة مفرغة من عدم الأمن المزمنة خاصة في ظل انعدام شبكات الأمان و الحماية. وحتى يتمكن كل إنسان من الحصول على الغذاء لا بد من :

- أن يكون الغذاء مدعوم من طرف الدولة، مع ضرورة و ضع القوانين لضبط و مراقبة الأسعار.
- تطبيق إستراتيجيات تخفيض الفاقة، خاصة للفقراء الأكثر تضررا.[4]

* **ضرورة قبول الأفراد للغذاء :** فالغذاء الكافي لا يقتصر على كونه مجموعة من السعرات الحرارية فهو يتجاوز كونه مجرد سلعة استهلاكية، بل لابد من قبول الأفراد له، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات المجتمعية والدينية والاجتماعية ، وأن يكون مقبولا ضمن معطى وسياق ثقافي.[5]

- **الغذاء والأمن الصحي والأمن الشخصي** : هناك ارتباط وثيق بين الغذاء والصحة، فالغذاء يسهم في إمداد الجسم بكل مستلزمات الحياة الإنسانية، وأي نقص في الحصول على المياه النظيفة والآمنة والصرف الصحي أوخلل يحصل على مستوى عناصر الغذاء (الكربوهيدرات،البروتينات،الفيتامينات الدهون،الأملاح المعدنية والماء) سيؤدي إلى سوء التغذية والوفاة المباش، التي لها آثار وخيمة على الأمن الشخصي والأمن الصحي:

فعلى صعيد الأمن الشخصي : قد يكون الجوع الحاد والمزمن سببا مباشرا للوفاة أوالإصابة بمرض عضال وتدل التقديرات على أن نحو 25 ألف شخص من البالغين و الأطفال يلاقون حتفهم يوميا في جميع

---

[1] -Irene A, Kunt Joro – Sofiah, Jamil **: Food Security ،Another Case for Human Security in Asean** ، A paper Presenred at NTS-Asia2nd Annual Convention, Beijing,10-11 November 2008 p 1 ، site d'internet : www.rsis-ntsasia.org/.../**Food**%20**Security**%20in%20...

[2] - The state of Food Insecurity in the world **:Adressing Food Insecurity in protacted crises** ،FAO 2010 ،p 8.

[3] -Michael ,Carolan : The **Food and Human Security index : Rethinking Food Security and ''Growth''** International Journal of Soc-Agr- Food Vol 19 N°2 2012 p 176 – 200 .

[4] - Gerard J، Gill - John, Farrington and athers : **Food Security and the Millenium Develloppment Goal on Hunger in Asia** ،Working paper 231/ 2003 / Overseas Develloppment Institute ،London P 13 – p 16

[5] - Hans, Morten Haugen ، Manuel Ruiz Muller and Savita M-Narasimhan : **Food Security and Intellectual property Rights** ، Site d'internet: www. piipa org .

أنحاء العالم جراء الجوع و المسببات المتعلقة به[1]، في حين أن مرض نقص الوزن لوحده قد تسبب في وفاة 7,3مليون شخص في سنة 2000 فقط، أغلبهم كانوا أطفالا وذلك راجع لكون أن فئة الأطفال الفقراء الذين يعانون من نقص الوزن منذ ولادتهم هم الذين يكونون معرضين بشكل دائم ومتزايد أكثر من غيرهم من الأطفال الأصحاء لمخاطر الوفاة نتيجة الأمراض المعدية والتي لا يتطلب علاجها تعقيدات طبية أو تكاليف باهظة ، لكن لا يستطيع بطبيعة الحال على الفقراء دفعها وتحملها لظروفهم البائسة، أما فيما يخص البلدان النامية فهي تشهد لوحدها ولادة كل عام ما يزيد عن 20 مليون طفل ناقصي الوزن ومصابين بالإعاقة .[2]

ويرتبط انعدام الأمن الشخصي بمسائل عدم المساواة والتمييز، فعلى الرغم من أن النساء يمثلن نسبة 51 في المائة من القوى العاملة في الزراعة (و تصل هذه النسبة إلى 80 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) إلا أن التقديرات تشير إلى أن عدد النساء اللاتي يعانين سوء التغذية المميتة والممكن الوقاية منها يعادل ضعف عدد الرجال في كثير من بلدان العالم .

أما على صعيد الأمن الصحي : فترتبط معظم الأمراض الصحية بالأنظمة الغذائية: نقص / زيادة الوزن، أمراض القلب والشرايين، أنيميا سوء التغذية...الخ[3]، وقد أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر سنة 2008، إلى ارتفاع عدد من يعانون الجوع وسوء التغذية إلى 923 مليون شخص مقارنة بعدد ناقصي التغذية في الفترة بين 2004/2003، الذي بلغ 848 مليون شخص[4]، في حين يعاني 26 في المائة من الأطفال في العالم من التقزم، و2 مليار شخص من نقص واحد أوأكثر من المغذيات الضرورية للجسم، و500 مليون شخص يعانون السمنة المفرطة، هذا ما شكل عبء إضافي للاقتصاد العالمي نتيجة تكاليف الرعاية الصحية المباشرة ما يصل إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي ما يعادل 500 دولار أمريكي للشخص في السنة الواحدة.[5] كما تنتشر الأمراض المعدية في المناطق التي تعاني سوء التغذية و أثناء المجاعات. إذ أن الشخص الذي يتناول الغذاء غير الصحي أقل قدرة على مقاومة الأمراض ، فنقص المغذيات (فيتامين أ- الزنك اليود – الحديد) يضعف جهاز المناعة ويزيد من احتمالات الوفاة بسبب الأمراض المتصلة بمرض نقص المناعة و يحول أمراض الأطفال القابلة للشفاء إلى أمراض قاتلة :الزحار، الحصبة،الملاريا والالتهابات الرئوية، والتي تؤدي إلى نحو ثلاثة أرباع الوفيات بين الرضع في البلدان العربية و نصف وفيات الرضع في البلدان المتقدمة .[6]

وقد أوضحت لجنة الأمن الغذائي العالمي SFS سنة2005 العلاقة التفاعلية بين سوء التغذية ووباء نقص المناعة المكتسبة، فالأفراد ناقصو التغذية يكونون أكثر عرضة للمرض أكثر بكثير من الأفراد الأصحاء الذين يتغذون جيدا.[7]

- **<u>الغذاء والأمن السياسي والمجتمعي</u>**: إن قدرة الإنسان على الحصول ما يكفي من الغذاء تؤثر على كرامته و رفاهيته و قدرته على المشاركة في الحياة السياسية والتأكيد على حقوقه الإنسانية والتي تعتبر رهينة الأمن المعيشي والحياتي، فالفئات المهمشة ماديا واجتماعيا والتي تعيش دون التمتع بحرية الاختيار،

---

[1]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ص 136

[2]إليزابيث، سكونز **: <u>تحليل المخاطر على حياة البشر</u>** ، المرجع السابق، ص 277 .

[3] -Liliàn, Morales : **<u>La sécurité Alimentaire et La Sécurité mondiale ،</u>** Revue « Sécurité Mondial ISI » N°39 Mars -Mai 2009 Institut Québécois des Hautes études Internationales University Laval .

[4] - The state of Food Insecurity in the : **<u>world High food prices and food security – Threats apportunies</u>** Food and Agriculture Organisation of The United Nations 2008.

[5] - **<u>The State of Food and Agriculture</u> :** Food and Agriculture Organisation of The United Nation ، FAO 2013.

[6]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : المرجع السابق ، ص 121 .

[7] -felix, dodds and tim ,pippard : **<u>human and environnemental security،</u>** london 2005 ، p155

والمفتقرة إلى المأوى والغذاء والرعاية الصحية نجدهم يحجمون عن المشاركة السياسية، إما لإحساسهم العميق وإيمانهم بأنهم لا يملكون القدرة في التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم, أولأن هذه الفئات لا تجد -غالبا - الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية ، فتحرم تبعا لذلك من مباشرة وممارسة حقوقها المدنية والسياسية بشكل منتظم وفعال، ولهذا يعتبر انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية أحد مظاهر انعدام الأمن المعيشي والفقر، والمتوقف على حصول الإنسان على الغذاء .[1]

ولهذا نجد الفقراء الذين لا يتحصلون على سبل العيش الآمنة يعيشون في حالة من الخوف المستمر من المستقبل على ضوء فقدانهم الأمل في الحياة ، وأيضا لانعدام ثقتهم بأنفسهم ، مما يترتب عنه نتائج خطيرة على المستوى المجتمعي : كانتشار الإساءة وروح الاحتقار بين أفراد المجتمع الواحد والعنف الذي يشكل جزءا دائما من معاناة الناس، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم كل عام بسببه. كما يعاني عدد أكبر من ذلك بكثير من إصابات مميتة نتيجة للعنف سواء كان عنفا موجها للذات أوعنف بين الأشخاص أوعنف جماعي، مما يشكل خطرا على المجتمع والدولة وتعكير أمن الأفراد وسلامتهم الشخصية وأمنهم المجتمعي.[2]

فمثلا كان للأزمة الغذائية التي تميز بها عام 2008 في إفريقيا تأثير ا كبيرا على فئات السكان الضعيفة والمستضعفة وخاصة تلك التي كانت تعاني من ويلات الفقر، حيث اجتاحت المظاهرات العديد من دول القارة من بينها بنين وبوركينافاسو والكاميرون وساحل العاج وجمهورية غينيا ومالي وموزنبيق والسنغال والصومال وزمبابوي احتجاجا على تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والارتفاع الشديد في تكاليف العيش، وقد صاحب بعض هذه المظاهرات موجات عنف قوية مما تسبب في إتلاف وتخريب العديد من الممتلكات العامة والخاصة.[3]

- **الغذاء والأمن الثقافي:** لا يمكن الفصل بين الغذاء وبين كيفية إنتاجه والحصول عليه واستهلاكه، فهذه جميعا من الجوانب الأساسية لثقافة المجتمع وقيمه وهويته، فالغذاء الكافي لا يقتصر على كونه مجموعة من السعرات الحرارية والمواد الغذائية، فهو يتجاوز كونه مجرد سلعة من السلع بل أن الغذاء له مظهر ثقافي، ويقتضي ذلك من المجتمع في معظم الحالات، أن يعتمد على نفسه غذائيا وهذا من الأمور الواضحة عند الشعوب الأصلية ، ومع ذلك فإن أحد مؤشرات العامة عند التي توفر نوعية حياة راقية هو إعلاء قيمة الغذاء باعتباره جزء من ثقافتها واكتفائها الغذائي.[4]

وعليه يمكن القول أن الغذاء أمر حيوي بالنسبة لأمن الإنسان وذلك من خلال تأثيره على كافة أبعاد الحياة الإنسانية، وقد كتب: **jean Drèz** و **Amartya Sen" "** أن الجوع هو وحش بؤوس متعدد "، والقصد من ذلك التأكيد على تعدد الطرق التي يؤثر من خلالها نقض الغذاء على حريات الإنسان وأمنه[5]. لذلك تتطلب معاجلة سوء التغذية سياسات تنموية متكاملة في مختلف القطاعات يكمل بعضها البعض في مجالات الزراعة والنظام الغذائي، كما في مجالات الصحة العامة والتعليم[6].

---

[1]- تقرير التنمية في العالم ، 2000- 2001 **: شن الهجوم على الفقر** ، البنك الدولي واشنطن ، ص 04 .

[2]- د/ إحسان ، محمد الحسن: **علم اجتماع العنف والإجرام** ، ط1, دار وائل للنشر2008 , ص 219-220

[3]- تقرير منظمة العفو الدولية: **حالة حقوق الإنسان في العالم**، منظمة العفو الدولية, 2009 , ص 15

[4]- رولف ، كونرمان : الحق في الغذاء الكافي ، على الموقع : www1.umn.edu/humanrts/arab/M12.pdf

[5] - Human Development Report 2010 ،the **Real Wealth of Nation: Pathways to Human Development**،p36 .

[6]- The State of Food and Agriculture ،FAO ،2013 op.cit .

ثالثا: ربط الصحة بحقوق الإنسان و أهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني :

1- ربط الصحة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية: يعد الحق في الصحة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، و له تأثير على كافة حقوق الإنسان: كالحق في الحياة و الحق في الغذاء، الحق في التعليم والسكن الملائم...الخ وهذا تعني أن التمكين من الحق في الصحة لا يعتمد بصفة مباشرة على توفير خدمات الصحة و الرعاية الطبية ، ولكن إعمال حقوق الإنسان الأخرى بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية كالمشاركة في صنع القرار و الحق في تكوين الجمعيات التي لا غنى عنها لتخطيط و إنشاء نظام مال و غير تمييزي للرعاية الصحية بل إضافة إلى أن إعمال الحق في الصحة يتطلب تحقيق حقوق الإنسان الأخرى ، [1] فضلا عما تمثله الحاجة إلى الصحة كضرورة أساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة والعيش بكرامة، ولهذا أصبحت الرغبة لدى أي مجتمع الوصول نحو تحقيق أفضل للصحة الإنسانية من خلال الإستراتيجيات والمقاربات التنموية القائمة على حقوق الإنسان، من خلال توفير الرعاية و الخدمات الصحية لإشباع الحق في الصحة .

ويقصد بالحق في الصحة، الحق في ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها، والحق في الحصول المتساوي على العلاج و القائم على مبدأي عدم التمييز والجودة في العلاج.[2] إلا أنّه مع توسع تيار العولمة وانتشار الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، إذ أصبحت هذه الأخيرة غير مستقرة في إقليم الدولة الواحدة، هذا ما أدى إلى تغير في مفهوم الحق في الصحة ووجوب تدارك ذلك ليشمل إضافة للحق في الرعاية الصحية من الأمراض والأوبئة:

* التمكين من القدر الكافي من الأغذية الأساسية والأطعمة المغذية.
* توفير وسائل الإصحاح والمياه النقية والصالحة للشرب والأدوية الأساسية.
* ضرورة الحصول على مأوى أساسي يفي بضروريات العيش .
* توفير وسط بيئي أكثر أمانا و التقليل من المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. [3]

و قد حدد التعليق العام رقم 14 / 2000 للمادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية من طرف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أربع عناصر للنهوض بالحق في الصحة، (وهذا ما يوضحه الشكل أدناه)[4] :

* **إمكانية الوصول** : يجب أن يتاح للجميع دون تمييز إمكانية الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات الصحية ضمن نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد : عدم التمييز، إمكانية الوصول المادي، الإمكانيات الاقتصادية للوصول (القدرة على تحمل النفقات) ، إمكانية الحصول على النفقات.
* **المقبولية** : يجب أن تكون الخدمات الصحية تراعي الأخلاق الطبية و مقبولة ثقافيا .
* **الجودة :** يجب أن تكون المرافق الطبية ذات جودة عالية .
* **التوافر** : بجب توافر المراكز الصحية و السلع الصحية كما وكيفا .[5]

---

[1] - Melik, Özden : **The Right to Health** ، Part of a Series of the Human Rights Programme of The Europe Third World Centre (CETIM) ،p 9 . site d'internet : **www.cetim.ch/en/documents/bro4-sante-A4-an.pdf**

[2] - Anne ,Laude –Bertrand, Mathiew ، Didier Tabuteau : op. cit ، p 309

[3] - تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2000 ،ص 7-8 .

[4] -**The right to Health** : Joint fact sheet WHO / OHCHR / 323 August 2007 ، World Health Organization ،Office of The UN Hight Commissioner for Human Rights . p 1-2 .

[5] -Ibid p2.

الشكل رقم 7 يوضح : مكونات الحق في الصحة

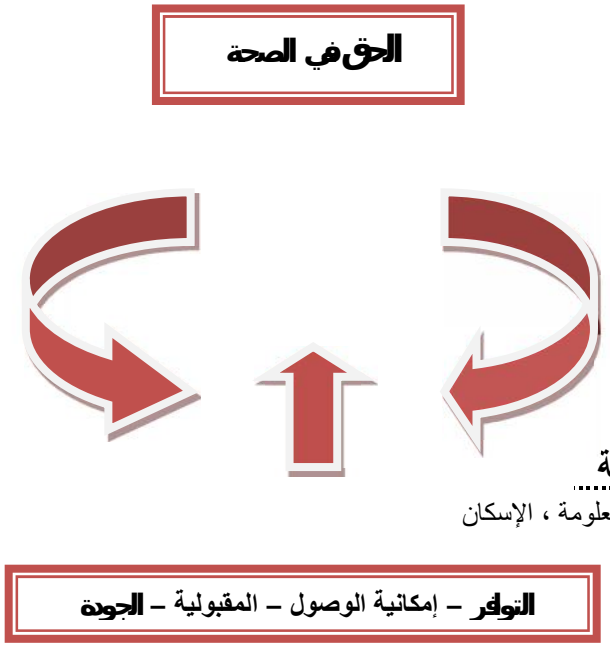

المصدر :

The right to Health : Joint fact sheet WHO / OHCHR / 323 August 2007 ، World Health Organization ،Office of The UN Hight Commissioner for Human Rights . p 2 .

- الحق في الصحة في إطار المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان : لقد حظي الحق في الصحة باهتمام بالغ في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ تم النص عليه في العديد من المواثيق الدولية ليس مجرد حاجة إنسانية بل كحق إنساني و الملزم بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالصحة . ومن التزامات الدول للتمكين من هذا الحق ، من خلال الاستثمار و تمويل المشاريع التنموية الهادفة إلى تحقيق أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وصولا إلى تحقيق العيش الكريم و الآمن ، بما يتلاءم مع المفهوم الموسّع للصحة، الذي تبنته منظمة الصحة العالمية باعتبارها " حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز." ، و من بين المواثيق الدولية التي أقرت هذا الحق :

* **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25)**، والتي تقر بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، و يتضمن ذلك: التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية الضرورية...الخ[1]

* **كما اكتسب الحق في الصحة مفهوما أوسع و ملزما في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لعام 1966**، من خلال المادة(1/12) : " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية و العقلية يمكن بلوغه ."[2]

* **كما تم نص على الحق في الصحة في العديد من المواثيق الدولية الأخرى والإقليمية، منها:**

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 65) . - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 79) . - اتفاقية حقوق الطفل (المادة 24) . -الإعلان الأمريكي لحقوق

[1] - Melik, Özden : op. cit p 5.

[2] **حقوق الإنسان و الصحة و إستراتيجيات الحد من الفقر**: سلسلة منشورات الصحة و حقوق الإنسان ، العدد رقم 05 منظمة الصحة العالمية – المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سبتمبر 2010.

الإنسان و واجباته (المادة 33) . - الميثاق الاجتماعي الأوربي (المادة 11) ، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب (المادة 16) .

*** كما حظي الاعتراف العالمي بالحق في الصحة بمزيد من التأكيد في إعلان ألما – آتا الخاص بالرعاية الصحية الأولية الصادر عام 1978**، والذي تعهدت فيه الدول بوضع نظم شاملة للرعاية الصحية تدريجيا لضمان التوزيع الفعال والمنصف للموارد من أجل المحافظة على الصحة، كما أنه يضع الإطار اللازم لصياغة سياسات تنموية متكاملة تهدف إلى ضمان التمتع بهذا الحق.[1]

ومن أجل الإقرار و ضمان تنفيذ التعهدات الدولية فيما يخص هذا الحق دأبت الأمم المتحدة على إنشاء العديد من الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية، والتي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين الأوضاع الصحية، منها :

* منظمة الأغذية و الزراعة و تأسست عام 1945 .* صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وتأسس عام 1946 .* منظمة الصحة العالمية و تأسست عام 1948 .* مفوضية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1950 . * الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و السل و الملاريا لعام 2001 ، و تساهم هذه الوكالات و المنظمات الدولية بشكل مباشر وغير مباشر في تأمين الحق في الصحة من خلال المساهمة في تحسين الأوضاع الصحية للدول والشعوب من حيث التمويل وتطوير البنية التحتية الصحية والتعليم ووضع السياسات والبرامج للوقاية و مكافحة الأمراض و معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- **ربط الصحة بأهداف التنمية للألفية** : تمثل القضايا المتعلقة بالصحة العامة جزء أساسيا من أي مقاربة تنموية شاملة ومكونا أساسيا في السياسات والإستراتيجيات الوطنية للتنمية، وقد خصصت ثلاث أهداف للجوانب الصحية من بين" الأهداف الثمانية للتنمية "،التي تم تبنيها بموجب إعلان الأمم المتحدة عام2000في أكبر تجمع لرؤساء الدول و الحكومات، وقد تعهدت الدول من خلاله على بلوغ الأهداف التنموية المنبثقة عن هذا الإعلان بحلول 2015، والمتمثلة في :

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال، ويشمل: الغاية 05، والمتمثلة في تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015

الهدف الخامس : تحسين الصحة الأمومية، و يشمل : الغاية 06 : والمتمثلة في تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب والملا ريا وأمراض أخرى، ويشمل الغاية 07: والمتمثلة في وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز بحلول عام 2015، و متابعة ما بدئ في مضاداتها. والغاية 08 : المتمثلة في وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا و أمراض رئيسية أخرى ومتابعة ما بدئ في مضاداتها بحلول العام 2015 .[2]

2-ربط الصحة بالأمن الإنساني: لقد عرفت منظمة الصحة العالمية، الصحة:" بأنها حالة من السلامة الجسدية و العقلية والاجتماعية الكاملة ، و ليست مجرد انعدام المرض "، و هي أيضا السلامة النفسية الاجتماعية والذاتية والثقة بشأن المستقبل ، و بالتالي فإن الصحة الجيدة تكتمل باكتمال النواحي التالية :

* الناحية البدنية : وهي أن تؤدي جميع الأعضاء الجسمية في الإنسان بصورة طبيعية بالتوافق والانسجام مع أعضاء الجسم الأخرى، و لايتحقق إلا إذا كانت أعضاء الجسم سليمة .

---

[1]-د/ خالد ،الصالح : **الحق في الصحة** ، الموقع السابق.

[2] - Mellennium Development Goal's : **Acompact among nations to end Human Poverty** ، Human Development Report 2003 ، Oxford University Press ، New York 2003 P 97

* الناحية النفسية: وهي أن يعيش الإنسان بسلام مع نفسه و متمتعا بالاستقرار الداخلي و قادرا على التوفيق بين رغباته و أهدافه و إمكانياته.
* الناحية الاجتماعية: وهي قدرة الإنسان على تكوين علاقات اجتماعية مع الناس ، و أن يكون له دخل مناسب لتحقيق الحياة الصحية السليمة .[1]

وقد جاء في برنامج العمل العام الحادي عشر لمنظمة الصحة العالمية لسنوات 2006-2015حيث صدرعنها أنه: "الصحة تعتبر، بصفة متزايدة عنصرا ضروريا للأمن الإنساني، والجهود المبذولة عبر العالم من أجل تحسين الصحة لا يمكن تجزئتها عن العلوم الطبية، حيث أن العوامل اجتماعية واقتصادية بيئية وسياسية توازي في قيمتها على تحديد الإمكانيات والناتج في مجال الصحة". وبذلك فإن المنظمة ترى أنه يجب العمل بصفة مزدوجة من الناحية الطبيعية بمحاولة إيجاد العلاجات الضرورية للأمراض ولكن هذا لا يكفي وحده بل يجب توفير الشروط المسبقة :الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والسياسية حتى تكون النتائج فعالة.

وقد اكتسب الاهتمام بالصحة في إطار التنمية الإنسانية زخما جديدا جراء الآثار الكارثية لأمراض مستجدة عابرة للحدود مثل : مرض نقص المناعة المكتسب / الإيدز، وعودة أمراض أخرى : الكوليرا، السل، الملاريا ...الخ و من أبرز تجليات هذا الإدراك صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، والذي ركز من زاوية تنموية على التحديات الصحية المستجدة باعتبار الأمن الصحي واحدا من أبعاد الأمن الإنساني.[2]

وفي عام 2003 أصدرت لجنة أمن الإنسان تقرير متابعة بعنوان " أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم."، قدمت فيه عرضا موسعا للتحليلات التي طرحها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 . وأكدت جهود اللجنة أن التهديدات الصحية الأشد خطورة بالنسبة لأمن الإنسان، والتي لها آثار مباشرة في الوفاة ، وتتمثل في : الأزمات الصحية التي تسببها النزاعات المسلحة و حالات الطوارئ الإنسانية.
المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر و الأمراض المعدية على الصعيد العالمي .
فالصحة تعتبرعنصرأساسي للأمن الإنساني،إذ أنها نتيجة لتوفر الأمن الإنساني، كما تمثل وسيلة لتحقيقه. فالصحة الجيدة تسمح للفرد بممارسة قدراته وبها يتفادى أخطار ماسة بأمنه: اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا...الخ من خلال تأثيرها على أسس البقاء على قيد الحياة، وسبل العيش وكرامة الإنسان أي أنها الغاية المسهلة لتحقيق كافة أبعاد الأمن الإنساني[3]، (الشكل رقم 8) وهذا ما سوف نوضحه من خلال دراسة علاقتها – الصحة - بـ: الفقر، البقاء على قيد الحياة، وجودة الحياة :

[1]-د/ أيمن، مزاهرة ،د/ عصام، حمدي صفدي ، د/ ليلى، أبو حسين: **علم إجتماع الصحة** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ط 2003عمان ، ص 42

[2]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : المرجع السابق ، ص 146 .

[3] - Auriane, Guilbaud : **Sécurité Humaine et Santé ، nouvelles possibilités d'action pour L'OMS** ،Human Security journal ، Volume 4 /2007، p 56-61

الشكل رقم 8 يوضح: الروابط بين الصحة و أمن الإنسان[1]

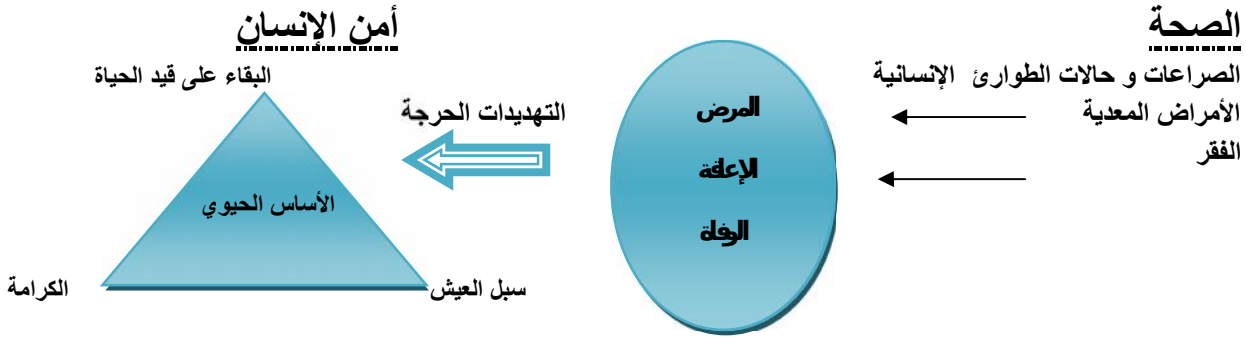

المصدر :

Sultana, Khanum –Alaka, Singh : **Health Poverty and Human Security Illustrations from Malaria in the Sea** Regional Health Forum – Volume 11 Number 1 ، 2007 ،p34 .

* **الصحة والبقاء على قيد الحياة :** الصحة و أمن الإنسان مسألتان محوريتان تتعلقان ببقاء الإنسان على قيد الحياة ، إذ تظل حوالي 20مليون امرأة تعاني من سوء الأحوال الصحية سنويا نتيجة الحمل حيث تتوفى حوالي 500 ألف امرأة نتيجة مشاكل صحية متعلقة بالحمل و الولادة (حوالي 90 بالمائة في إفريقيا و آسيا)[2]. وقد دقت منظمة الصحة العالمية ناقوس الخطر ، خاصة مع الانتشار الهائل للأمراض المعدية و العالمية و التي تزايدت بشكل غير مسبوق في هذا القرن، و منها :

- **الملاريا** : يصيب هذا المرض الخطير حوالي 500 مليون شخص سنويا ، أي ما يقارب 10% من مجموع سكان العالم، و يقتل منهم أكثر من مليون شخص سنويا، ونجد أنّ إفريقيا تضم 90% من وفيات الملاريا ، كما أنّ أطفالها يمثلون ما يزيد عن 80% من وفيات الملاريا في جميع أنحاء العالم[3].

- **مرض نقص المناعة المكتسبة / الإيدز :** إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز شكل خطرا على الأمن و الاستقرار، وقد تفاقم بسبب انخفاض القدرة على الحصول على الرعاية الطبية[4] وكرست الجمعية العامة للأمم المتحدة تشديدا على الحتمية السياسية لاتخاذ تدابير عالمية دورة استثنائية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في سنة 2001، و أطلقت في سنة 2002 إشارة بدء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا .[5] وقد قدر المجلس القومي للمخابرات التابع للولايات المتحدة أن عدد المصابين بهذا المرض يتراوح بين 50 و75 مليونا سنة 2010 ، إضافة إلى 1 مليون وفاة سنويا .[6]

- **السل:** يقتل هذا المرض سنويا حوالي مليوني شخص[7] ، وحسب التقديرات فإن حوالي مليار شخص سيصابون بهذا المرض حتى عام 2020، و سيتسبب في موت 35 مليون شخص منهم.[1]

---

[1] - Sultana, Khanum –Alaka ,Singh : **Health Poverty and Human Security Illustrations from Malaria in the Sea** Regional Health Forum –Volume 11 Number 1 ، 2007 ،p34 .

[2]- **الصحة و التنمية المستدامة** ، تقرير الأمين العام 2001 ، الأمم المتحدة ، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت E/CN .17/2001/PC/6 مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة : 20 أبريل /30 مايو 2001

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :**" تقرير حول محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"**، المرجع السابق، ص 22.

[4] -**HIV /AIDS and Security** : Fact Sheet ، August 2003 ، UNAIDS office on AIDS، Security and Humanitarian Responce . at: data.un**aids**.org/Topics/**Security**/fs_**security**_en.pdf

[5]- أمن الإنسان الآن : المرجع السابق ، ص 99 .

[6]- المرجع السابق .

[7] - **Millenium Development Goal's Acompact among nations to end Human Poverty** ،Human Development Report 2003 ،Oxford University Press ، New York 2003 ،p100

* **الصحة و جودة الحياة** : إن الصحة الجيدة ليس فقط ركيزة أساسية لبقاء الإنسان على قيد الحياة ولكن أيضا لجودة حياته، من خلال تأثيرها على أسباب كسب العيش، إذ أن لها علاقة مباشرة في التأثير على قدرة الإنسان على العمل وتحسن دخل الفرد، وتعلم المهارات اللازمة لعيش حياة إلى أقصى إمكانياتها[2]، كما أن الصحة الجيدة شرط مسبق للاستقرار الاجتماعي، إذ أن تفشي مرض معد أوحدوث أزمة صحية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار مجتمع بأكمله. وقد أكدت الكثير من البحوث والتقارير الدولية أن انتشار مرض في بلد ما يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي ، ففي البلدان التي تكون نسبة كبيرة من سكانها معرضة للإصابة بالملاريا، على سبيل المثال يكون متوسط الدخل فيها أقل من خمس متوسط الدخل في البلدان الخالية من مرض الملاريا.[3] و بالتالي هناك ترابط بين تحسن الوضع الصحي وتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومن هذا المنظور فإن الصحة الجيدة أداة فعالة لتحقيق كرامة الإنسان وأمنه، و ذلك من خلال تهيئة البيئة المواتية لتمكين قدرة الأفراد والمجتمعات للوصول إلى الأنظمة الصحية والحماية من المخاطر والتهديدات الصحية ومجابهتها .[4]

* **الصحة والفقر** : إن الفقر و المرض ينتقلان معا ، بحيث يغذي كل واحد منهما الآخر، فالأمراض الصحية تنتشر بصفة خاصة في وساط الفقراء وبشكل خاص في أوساط القاطنين في المناطق الريفية، كما يتركز أساسا في أوساط الفئات الهشة. فالفقراء يعانون أسوأ الحالات الصحية ويموتون أصغر سنا وذلك راجع إلى سوء التغذية و حدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية ومزيد من مساوئ عدم المساواة بين الجنسين.[5]

* **الصحة و الإنتاجية:** مما لاشك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الصحة الجيدة و بين التنمية فالإنسان مريض لا يستطيع بذل جهد داخل العملية الإنتاجية، و بالتالي فإن الكفاية الإنتاجية تتأتى عن طريق رفع المستوى الصحي .

ولقد كانت الدول تنظر إلى الخدمات الصحية على أنها خدمات اجتماعية ، ليست ذات صفة إنتاجية تجود الدولة و تمنحها متى توافر لديها فائض في ميزانيتها ، ولكن تلك النظرة قد تغيرت بعدما تبين أن خطط التنمية لا تقف فقط على " رأس المال المادي " و إنما لابد من العامل المتعلم والمكتمل الصحة الذي يستثمر في المال، و هو ما أطلق عليه " رأس المال الإنساني " الذي يستطيع تحقيق خطط التنمية الإنسانية و بالتالي مزيدا من تحقيق أمن الإنسان .[6]

رابعا: ربط العمل بحقوق الإنسان و أهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني :

1- **ربط العمل بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية :** يعتبر الحق في العمل حقا من حقوق الإنسان الذي كفلته معظم الصكوك الدولية، لما له أهمية خاصة من الناحية العملية، إذ يوفر لهم عنصرا أساسيا من العناصر اللازمة لصيانة كرامتهم، فالأجر الذي يتقاضاه الإنسان لقاء عمله له دور مهم في ضمان حد ملائم من العيش اللائق.[7] ومن أهمها :

---

[1] - **Deepening Democracy in a fragmented World** ، :Human Development Report2002 ، p 27 .

[2] - Keiro, Takemi ، Massamine Juiba and others : **Global Health as Human Security Challenge** ،Annual Meeting Task Force on :'' Challenges in Global Health and Japan's Constribution . site d'interne: www.trilateral.org/.../global **health** challenges.pdf

[3]- تقرير حالة السكان في العالم ، صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2002 ، ص 15 .

[4] -Human Security Approach for Global Health vol 372 July 5 2008 ، site d'interne: **www.who.int/pmnch/activities/lancet_july2008.pdf.**

[5] - **Poverty and Health** : DAC Guidelines and Reference Series ،World Health Organization ، OECD، 2003.P 21

[6]- د/ هشام، مصطفى الجمل: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ط 2007 ،. ص 443 – 444

[7]-د/ محمد يوسف، علوان ـ د/ محمد ، خليل الموسى : المرجع السابق ، ص 322 .

* **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948** (المادة 23) .
* **الاتفاقية الدولية بشأن النهوض بالعمالة و الحماية من البطالة** : اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية يوم 21 حزيران / يونيو 1988 في دورته 45، والتي أشارت إلى المعايير الدولية القائمة في مجال العمالة و الحماية من البطالة .
* **العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966**، وقد نصت المادتان 6-7 :" تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية ، و تقوم بإتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق وتعترف الدول الأطراف بما لكل شخص من حق التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية .
* **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990** (المادة 25)[1]
* **إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل**،الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة و الثلاثين – جنيف 18 حزيران / يونيو1998 ، وقد أقر بأن الحق في العمل يحقق مواكبة التقدم الاجتماعي و النمو الاقتصادي ، ويضمن إمكانية المطالبة بحرية و على أساس تكافؤ في الفرص بمشاركة عادلة في الثروات التي أسهموا في تحقيقها، كما يضمن لهم تحقيق أقصى ما يتمتعون به من طاقات بشرية.
* **كما حدد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بأهداف التنمية للألفية عام2000**،الهدف الأول المتعلق بـ: استئصال الفقر والجوع، وقد حددت له الغاية رقم 1: والمتمثلة في إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.[2]

2- **<u>ربط العمل بالأمن الإنساني</u>:** يعتبر الأمن الاقتصادي بعدا أساسيا وضروريا لتحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل والمتكامل انطلاقا من أن تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عن طريق عمل منتج ومدفوع الأجر أوعبر شبكة عامة وآمنة هو شرط أساسي لتمكين الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ... الخ وبالتالي التحرر من الحاجة التي تشكل إلى جانب التحرر من الخوف عماد الأمن بمنظوره الجديد القائم أساسا على البعد الإنساني.[3]

وفي إطار توقعات لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2008 أشار هذا الأخير إلى احتمال ارتفاع معدل البطالة العالمية من 5,7 ٪ سنة 2007 إلى 6,1 ٪ سنة 2009, الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في عدد العاطلين عن العمل بمقدار يتراوح ما بين 18 مليون نسمة إلى 30 مليون نسمة في سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 2007، مما سيفضي إلى مزيد من الحرمان لشرائح كبيرة من الناس وحرمانهم من سبل العيش الكريم .

فالبطالة من أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وذلك لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...الخ وما لم تسع الأنظمة لاحتوائها و الحد من تفاقمها وطنيا وعالميا، فإنها ستترك آثارا وخيمة يصعب احتوائها على المدى الطويل كما تعتبر البطالة من أشد التهديدات التي تؤثر على الأمن الإنساني وعلى كافة المستويات، و ذلك من خلال :

---

[1]- د/ نواف، كنعان : المرجع السابق ، ص 173 .

[2] - **<u>Millenium Development Goal's Acompact among nations to end Human Poverty</u>** ،Human Development Report 2003 ،Oxford University Press ، New York 2003 ،p 1

[3]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، المرجع السابق ، ص 99 .

- تسبب البطالة شعورا سيئا – خاصة لدى الشباب – بالفارق بين منجزاته التعليمية والمهنية ونصيبهم من الثروة والسلطة داخل مجتمعاتهم، مما يدفعهم إلى الآفات الاجتماعية: الجريمة، العنف في الشوارع التطرف والإرهاب، والذي له انعكاسات خطيرة على الأمن المجتمعي و أمن الدولة.

- تؤثر البطالة على الرفاه الإنساني و بشكل مباشر، و ذلك لارتباطها بانعدام أسباب ومصادر العيش الكريم و زيادة حدة الفقر. وبالرغم من أن نقص الدخل / انعدامه يعتبر محددا أساسيا لقياس الفقر إلاّ أنه يتجاوز ذلك وتتعداه إلى أشكال أخرى من الإقصاء والحرمان من فرص الحياة الجيدة : كالتعليم، الخدمات الاجتماعية والغذاء الكافي...الخ.[1]

وأكد **Argyle** في دراسته أن البطالة تؤدي دوراً أساسياً في الإصابة بمظاهر الإعياء الجسمي المختلفة وذلك من خلال قابلية الفرد العاطل عن العمل للإصابة أو التعرض للعديد من الأمراض النفسية والجسدية منها: ارتفاع معدل الوفيات، ارتفاع نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية، القابلية للعدوى لكثير من الأمراض، أمراض التنفس، القرحة، القولون، الحوادث، احتمالية الإصابة بالسرطان الاكتئاب والانتحار... الخ[2]
ولذلك فإن الدول التي تعاني من مشاكل البطالة تحرص على الحد منها أو على الأقل التخفيف من آثارها، ولذلك يتطلب خلق إطار من الفرص الاقتصادية والهادفة إلى توفير مناصب عمل منتج ومرضي لتحقيق حياة كريمة، يوظف فيه الفرد قدراته وإمكانياته ويحقق من خلاله ذاتيته تحت ظروف محققة للكرامة الإنسانية، ولن يتحقق ذلك إلا ضمن إطار تنموي مقترن بمشاريع اقتصادية وعلى كافة المستويات : مجال الزراعة ، بعض الخدمات الصناعات الصغيرة ...الخ[3]

الفرع الثالث : إتاحة الفرص و الخيارات للتمكين من القدرات الإنسانية وتحقيق الأمن الإنساني .

يعتبر هذا الفرع هو الثالث من المطلب الأول المتعلق بالتمكين من حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الإنساني. ويتطلب التمكين إيجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية، والاجتماعية كالحصول على التعليم المتكافئ والصحة الجيدة والدخل الملائم من خلال عمل منتج و مرضي...الخ لاستخدام القدرات الإنسانية بشكل فعال في تحقيق الرفاه الإنساني، ذلك من خلال توفّر :
- البيئة القانونية والمؤسسية التي تضمن للفرد الحصول على الخدمات التنموية والمشاركة فيها **"التمكين القانوني ".**
- وتحقيق اللامركزية في إشباع الحاجات الإنسانية والتي تسعى للوصول إلى المجتمعات المحلية الأشد حاجة وفقرا، وإزالة كل المعوقات التي تؤدي إلى التفاوت في الحظوظ الحياتية والتي تؤدي بدورها إلى تأبيد الحرمان والعوز ومرضيات الحياة.[4]

أولا: التمكين القانوني : يعتبر القانون من الوسائل التي تمكن الفرد من تلبية حاجاته ، فإذا كانت التنمية تعمل على إتاحة الفرص المتساوية و تفعيل المشاركة، فإن ذلك لن يتأتى إلا بتوفير الإطار المؤسسي : **Institutional Framework** والذي يضم التشريعات والنظم لكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية : الحق في الغذاء والحق في الصحة، الحق في العمل والتعليم ... الخ بما يضمن الكرامة الإنسانية المتأصلة

---

[1]- Programme des Nations Unies pour le développement:"**Rapport sur le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté**", , New York: PNUD, 1997,p4.

[2]- د/ محمد ، عبد الله البكر، **أثر البطالة على البناء الاجتماعي للمجتمع**، مجلة عربية اجتماعية ، االعدد02 لسنة 2004 إصدارات مجلس النشر العلمي الكويتي 2004 ص266،265،264

[3]- بطرس، بطرس غالي : **مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 119،1995،ص11

[4]- **التعاون الدولي على مفترق الطرق** : تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 59.

في بني البشر و يكفل المساواة و نبذ التمييز و يرسخ العدالة ،إلى جانب المؤسسات التي تضمن تحقيق الأهداف التنموية : الحصول على أنظمة الرعاية الصحية و التعليم وتوفير الفرص المتكافئة للحصول على العمل، و مستوى معيشي لائق للتمكين من حقوق الإنسان [1]

لذلك تتحمل الدولة مسؤولية توفير الأطر النظامية والتشريعية والسياسية التي تحمي مصالح الفقراء، ووضع القوانين التي تضمن العدالة في المجتمع وبين الأفراد، وجعلها متمحورة حول مركزية الحق و ضرورة إنتاج الضمانات الفعلية " القانونية التنظيمية " السامحة بتحقيق الحماية و والتمكين[2]. إلى جانب ضرورة المشاركة الفاعلة ضمن إطار المؤسسات التي تضمن الاستحقاقات والقدرات الإنسانية، و تمكن الأفراد من حقوقهم بعدالة وكفاءة.

كما أن الإجماع الحاصل اليوم، أن مؤسسات الدولة لها دور فاعل في العمليات التنموية وتحديدا حقوق الملكية الخاصة المحددة بوضوح بنظام رسمي ونظام ضرائبي سليم وغير منحاز، كما أن وجود نظام قضائي فعال يساهم في العمليات والأهداف التنموية، ذلك أن ارتفاع معدلات الجريمة يؤدي إلى تقليص عمليات الاستثمار المحلي والخارجي، ويؤدي إلى الإخلال بالرأسمال الإنساني والتي لها انعكاسات على صعيد الرفاه الإنساني،لما يحدثه اللاأمن والخوف من العنف من إختلالات في البناء الاجتماعي وجودة الحياة[3] ، ففساد الجهاز القضائي يعني سيادة نظام اجتماعي جائر حيث التوزيع غير الأمثل للموارد والمبني على اعتبارات لا علاقة لها بالحقوق و الالتزامات، وحتى يكون قضاء صحي وفعال :" **Healthy or Effective Judiciaire** "، لابد من توافر العناصر التالية : استقلال القضاء، الفعالية وفرص اللجوء إليه.

وبعد دراسة لـ :"**Wolfgang Ckohling**"[4] للعلاقة بين جودة القضاء في الهند وبين معدل التنمية توصل إلى أن القضاء الضعيف يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الفردي و زيادة معدل الفقر. و انخفاض النشاط الاقتصادي الخاص وضعف البنية الأساسية وارتفاع معدل الجريمة.[5]

وبالتالي يمكن القول أن سيادة القانون أحد العناصر المهمة في العملية التنموية و تلبية الحاجات الإنسانية، فمتى أصبح القانون في خدمة الجميع ، سيتم تعريف ما للجميع من حقوق وما عليهم من التزامات، و هذا ما يسمح بالتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ، و توفير بيئة لكافة الإبداع والرفاه البشري. فالتمكين القانوني هو عملية تغيير منهجية يمكن من خلالها للفقراء والمستبعدين من سلطة القانون والنظام القانوني والخدمات القانونية من حماية حقوقهم و حاجاتهم الإنسانية والارتقاء بها كمواطنين فاعلين وذلك من خلال الإجراءات التالية :

* ضمان حصول جميع الأفراد على الحقوق السياسية و إبطال أوتعديل القوانين ضد مصالح الفقراء وحقوقهم وسبل عيشهم. العمل على زيادة إمكانية الوصول إلى نظام قضائي رسمي وأنظمة الإدارة للأراضي والمؤسسات العامة . تعزيز الخدمات القانونية في إطار مؤسسي، حتى يتسنى للجميع معرفة القوانين و يكون بمقدورهم الاستفادة منها. دعم الإجراءات الملموسة الرامية لتحقيق التمكين القانوني للمرأة

---

[1]- د/ علاء، شلبي : **حقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و مقاربات دولية للقضاء على الفقر و مكافحته** ، ورشة العمل الإقليمية حول : **تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء** (القاهرة 15- 17 يناير / كانون الثاني 2012) ،**AOHR** - UNDP

[2]- د/ هادي ،حسن : **دولة الرفاه العربية – من القمع إلى الرعاية** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 جوان 2001 . ص 16 ، 25

[3]- د/ علي، أحمد الطراح - د/ غسان منير حمزة سنو : المرجع السابق ، ص 114-.116

[4]- في كتابه : Wolfgang, Ckohling :**The Economic Consequences of a Weak Judiciary Insight from India**، Centre for Development Research ،University of Bonn Germany ، November 2000

[5]- د/ رضا، عبد السلام: **القضاء من أجل التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 2005 ، ص 70 .

والأقليات واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والشعوب الأصلية.[1]وضمان الوصول إلى الموارد المتاحة لتلبية الحاجات الإنسانية. فعملية التمكين تتطلب إلى جانب وضع السياسات والبرامج الملائمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، توفير الموارد اللازمة، كالموارد المالية والبشرية والموارد الطبيعية،[2] لإتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات الإنسانية للأغراض الإنتاجية، فقد اعتبرت من أهم العناصر الأساسية التي تعزز البيئة التمكينية وبالتالي تسريع العملية التنموية وتحقيق الأمن الإنساني.[3]

ثانيا: تنمية المجتمعات المحلية : لقد أوضحت عمليات المسوح الإحصائية التي أجريت في إفريقيا وآسيا أن نحو 70 بالمائة من فقراء البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل سبل المعيشة سواء بطريق مباشر أوغير مباشر، وفي أكثر البلدان فقرا يعتبر النمو الزراعي القوة الدافعة للاقتصاد الريفي، إذ يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30 بالمائة من النشاط الاقتصادي.

وبوجه عام تعد الزراعة عاملا محوريا لتوليد الدخل و فرص العمل[4]، كما أوضحت الدراسات قصور في أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة المتطلبات والحاجات الإنسانية، وجود تفاوت في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر، وارتفاع نسبة الأمية ، وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف، كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، ومن أجل هذا برزت أهمية التنمية المحلية كقضية تنموية ملحة لضمان توسيع مجالية الفرص والخيارات لاستفادة المجتمعات المحلية من الأهداف التنموية وبصفة مباشرة، وهذا ما يعتبر مجالا حيويا ليحقق أفراد والمجتمعات حاجاتهم و من ثمة تحقيق ذاتهم وأمنهم .

لقد اهتمت الأمم المتحدة بتنمية المجتمع المحلي، وكان نتيجة ذلك قيامها بإنشاء قسما لـ : تنمية المجتمع المحلي"، وأعدت أول تقرير له أطلقت عليه اسم : التقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي.و في 21 فبراير اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبار تنمية المجتمع أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية و الحضرية. وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960 عن مصطلح :التعليم الأساسي، واستبدلته بمصطلح :تنمية المجتمع إشارة إلى جهودها للتعامل مع المجتمعات المحلية للنهوض ببيئاتهم، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.[5]

فتطوير المجتمعات وتنميتها وخاصة المحلية منها لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها وإنما ينبغي أن يكون هناك قدر من التفاعل بين المستويات والإمكانيات المحلية والوطنية في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال المشاركة الشعبية في صياغة القرارات والأهداف التي لها الدور الفاعل في تحقيق

---

[1]- **قانون في خدمة الجميع**، تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء، المجلد الأول، ط 2008 ، ص 4- 5

[2]- د/ محمد ،عبد الكريم – د/علي عبد ربه- د/ محمد، عزت محمد إبراهيم غزلان: **اقتصاديات الموارد البيئية**، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، طبعة 2000، ص292

[3] - Jonathan, Makuwira : **Development in practice ، Development and freedom?** volume16, N°2 april 2006 .site d'internet : http://www.gocq.com/BD/user media/document/3.pdf. Development and freedom?

[4] - The state of Food Insecurity in the world : **Eradicating world hunger** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nation 2006.

[5]- د/ محمد، محمد محمود- د/ أحمد، عبد الفتاح ناجي : **التنمية في ظل عالم متغير** : دار الشباب للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط 2008، ص28

الرفاهية الإنسانية[1]، و بالتالي فإن فلسفة تنمية المجتمع المحلي تقوم على مبدأ الحرية التي هي أساس التنمية الإنسانية، وتتجلى ذلك من خلال: حرية المجتمع في أن يحدد نوع التغيير الذي ينشد إليه، وأن يختار البرامج والمشروعات التي يراها ملائمة لتلبية حاجاته الإنسانية على أساس المشاركة بين أفراد المجتمع دون اعتبار عرقي، ديني ...الخ[2]مما يقوي الشعور بالانتماء وتحقيق الأمن المجتمعي.[3] ويمكن الإشارة إلى مجموعة أهداف لتنمية المجتمع المحلي في كافة القطاعات والمجالات:

1- **المجال الزراعي والصناعي**: وذلك من خلال تحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي و الحيواني، تحسين الصرف الصحي و تنمية الموارد المائية. تطبيق الوسائل التكنولوجية في الإنتاج الزراعي والصناعي وتشجيع الصناعات المحلية و المهن.

2- **المجال الاجتماعي والثقافي**:من خلال توفير المساعدات والخدمات الاجتماعية ورعاية الشباب والأمومة والطفولة، تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي، و تضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية و تقليل الفوارق التنموية بين الريف والحضر،[4]التصدي للمشكلات التعليمية ومحو الأمية، والاهتمام بثقافة المجتمعات المحلية .

3- **المجال الصحي والبيئي**: وتهدف البرامج المرتبطة به إلى تنمية محلية تتأسس على مبدأ الحماية والاستخدام الأمثل للموارد البيئية، نشر الوعي الصحي والمساهمة في مكافحة الأمراض المتنقلة وإنشاء المراكز الصحية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الاستثمار في القدرات الإنسانية ليس ضرورة أخلاقية، بل هو خيار تنموي هادف، ذلك أن الصحة والتعليم والرفاه الإنساني هي أهم المكونات الأساسية للأمن الإنساني، فقد حققت العديد من مجتمعات الشرق الأسيوية سرعة في تنميتها الوطنية من خلال الاستثمار الواسع في رأس المال البشري، لذا لابد من الموازنة بين متطلبات عناصر الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنسانية حتى تتحقق الغاية الفعلية من التنمية الإنسانية.[5]

المطلب الثاني : الديمقراطية كمقوم أساسي للتنمية الإنسانية و دورها في تحقيق الأمن الإنساني .

لقد أثمر النموذج التنموي الشامل إلى توسيع المضمون العملي الإيجابي للتنمية باعتبار أن الإنسان هو محورها ووسيلتها، وذلك بتطوير قدراته من خلال الاستثمار في الفرص لمجابهة المخاطر والتحديات التي يتعرض لها أمنه سواء على المستوى :(الفردي / المجتمعي / الدولتي / الدولي) .

ومن منطلق أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، فالتنمية هي عملية ذاتية " تنمية بواسطة الإنسان "تنطلق من الإنسان باعتباره صاحب المصلحة في العملية التنموية وهدفا لها، ويتحقق ذلك من خلال مشاركته الفاعلة لضمان حصوله على حقوقه ككل لا يتجزأ.[6] فتحرير الإنسان من الفقر بالتمكين من الحقوق

---

[1]- د/ مسعد، الفاروق حمودة - د/ منال، طلعت محمود : **التنمية و المجتمع : مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ط2001 ص 242 .

[2]- د/ عبد الهادي، الجوهري - د/ إبراهيم، أبو الفار : **إدارة المؤسسات الاجتماعية : مدخل سوسيولوجي** ، دار المعرفة الجامعية القاهرة ط 1998 ص 245 .

[3] -**Pratiques de Bonne Gouvernance pour La Protection des Droit de l'homme** : Haut – Commissariat des Nations Unies Aux Droit De L'homme ،Nations Unies New York et Genéve 2007 p 10 .

[4]- موجز التقرير حول **: التنمية الريفية في المنطقة العربية** ، " المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2007.

[5] -Mahbub, ulHaq: op. cit ،p19

[6]- د/ أحمد، قوراية : **ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان "في الفكر النفسي الاجتماعي السياسي "** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2007 ، الجزائر ، ص 172 .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب مشاركة المجتمع في التنمية وثمارها، وهي مشاركة لا تتحقق إلا بوجود نظام ديمقراطي يكفل الحق في المشاركة وممارسة الحقوق السياسية دون قيود،أي تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي...الخ ومن ذلك فقد جاء تقرير التنمية البشرية لعام 2002 بركيزة ثالثة لإستراتيجية التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين هي: تعزيز المشاركة التنموية من خلال الحكم الديمقراطي.[1] (هذا ما يوضحه الشكل رقم 9).

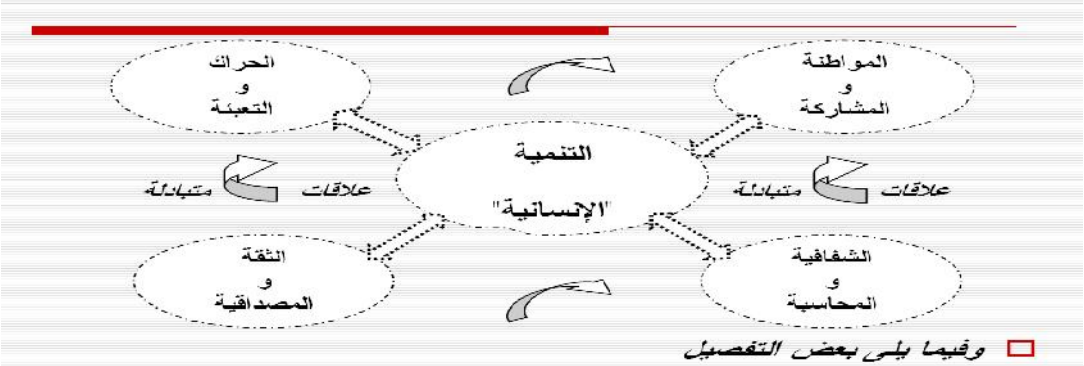

التنمية أعمق من النمو وتتحقق بالمشاركة.

" يشير مفهوم التنمية إلى محصلة التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل تحسين نوعية حياة المواطنين، فهي ليست مجرد موارد بشرية أوحتى تنمية بشرية أوحتى الوفاء بالإحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هي نهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر يستهدف تحقيق الغايات الأسمى، وهي:الحرية، العدالة، الكرامة الإنسانية،وهي مفتاح الأمن الإنساني ..." .

المصدر: المؤيمر الثالث للتنمية الاقتصادية العالمية" المساءلة والشفافية "بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسقط 21- 22 مارس 2009.

ويبرز دور الديمقراطية في تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة والشفافية في صنع القرارات التنموية المصيرية. كما أن وجود تداول ومنافسة على السلطة السياسية من خلال الانتخابات يزيد احتمالات الاستجابة لحاجات الأفراد، والحد من الصراعات الداخلية، وبالتالي إمكانية تحقيق أساس الأمن الإنساني: "التحرر من الخوف" و"التحرر من الحاجة". وقبل التطرق بتفصيل أكثر إلى دور الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني سنتطرق إلى : مفهوم الديمقراطية ومقوماتها ومؤشرات قياسها.

إن نقطة البداية في الديمقراطية هي حق المواطنين في الاشتراك في إدارة شؤون المجتمع والحكم بما يعطيهم الحق في المشاركة في جميع القرارات التي تؤثر في حياتهم. والديمقراطية في جميع معانيها تتطلب تمتع الأفراد بجميع الحقوق والحريات سواء كانت مدنية سياسية اقتصادية أو اجتماعية ...الخ[2]

فكلمة الديمقراطية مشتقة من اللغة اليونانية ومعناها (الحكم بواسطة الناس) تعبر عن فكرة أن الناس لهم الأولوية في الحكم، وبهذا المعنى يكون هذا الأخير يتوافق مع احتياجات الناس.[3]و نجد أن فكرة الديمقراطية وجدت في كتابات الفلاسفة الإغريق القدماء، فقد نادى أفلاطون بأن مصدر السيادة هي الإرادة المتحدة للمدينة، كما أن الفيلسوف أرسطو أقر بأن السلطة لا تنبع من شخص الحاكم بل من الجماعة ذاتها[4]، ذاتها[4]، ويبدو لنا جليا أن فكرة الديمقراطية لم تولد كاملة ، بل مرت بأفكار عبر مراحل التطور الإنساني،

[1] - Human Development Report 2002, **Deeping Democracy in Fragmented World** ، UNDP،p 53.

[2] - د/ أحمد، قورارية : **المرجع السابق**،ص175.

[3] - تقرير التنمية البشرية لعام 2002: **تعميق الديمقراطية في عالم مفتت**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الأمم المتحدة، ص54

[4] - د/ محمد، عبد الوهاب : **الأنظمة السياسية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 2004 ، ص 151 .

وقد استقر الفكر السياسي الحديث على أن الديمقراطية هي الطريقة أوالمنهج الذي يمنح القدرة لكافة مواطني الدولة على حكم أنفسهم من خلال ممثلين يتم اختيارهم بانتخابات حرة ونزيهة قائمة على الحريات السياسية للمواطن: حرية التعبير، حرية التجمع، حرية الصحافة...[1]

ولعل بداية هذا التطور المعرفي للديمقراطية المعاصرة تجسدت على يد المفكر جوزيف سوم بيتر في كتابه المعروف (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)، وقد اعتبر بأن الديمقراطية عبارة عن الترتيب المؤسساتي الذي يؤمن الوصول إلى قرارات سياسية ويتمكن فيه الأفراد من الوصول إلى قرارات سياسية ويمكنهم من امتلاك القدرة على تقرير مصيرهم،أما صامويل هانتغون فينظرإلى الديمقراطية باعتبارها مجموعة وسائل لإقامة السلطة .

وقد قامت الليبرالية الديمقراطية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت النطاق الاقتصادي القائم على المنافسة،المستهلك فيه هو السيد الذي يختار السلع وفقا لقوانين العرض والطلب، تصورت أيضا أن النظام السياسي يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية يكون الفرد أو المواطن السيد في اختيار الحكام، وهكذا كما يوجد السوق الاقتصادي يوجد السوق السياسي.[2]

كما كان لروبرت دال - يعد من أهم منظري الديمقراطية المعاصرة في الغرب- الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها نظام حكم الكثرة ، وذلك بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها النظم الديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الكثرة لأنها لم توفر المصادر التي تمكن طبقات الشعب كافة من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية ويعطي لنا - روبرت دال- خاصيتين أساسيتين لهذا الأخير وربطها بحق المواطنة:

1- اتساع حق المواطنة وشموله الجماعات كافة واكتسابه ذلك من قبل نسبة عالية من الأفراد في المجتمع.

2- يتضمن حق المواطنة فرصة الفرد في تنحية الحكام من خلال الانتخابات.

كما لخص لنا دال المتطلبات المؤسسية الواجب توافرها في نظام حكم الكثرة في مجموعتين من المؤسسات، مؤسسات تضمن وضع القرارات الحكومية وتضع المسؤولين تحت مجهر المنتخبين. ومؤسسات تكفل حماية الحريات العامة، كحرية التعبير والنقد البناء دون خشية التعرض إلى عقوبات وحق الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم المستقل بما في ذلك حق تكوين الأحزاب وجماعات المصالح .[3]

وبالتالي يمكننا القول بأن الديمقراطية هي نظام إنساني يقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية والمؤسسات التي تمنح المواطن حقوقا سياسية،(الشرعية والحرية) في مواجهة مؤسسات وتنظيمات الدولة، والقائمة على مفهوم سيادة الإرادة الشعبية"إرادة الأغلبية في صناعة القرار الحكومي"[4]،فهي أسلوب القرار السياسي والحياة السياسية عبرالمؤسسات التنظيمية والإجراءات القانونية ، كما سماها (Max .w) بـ: **" الهيمنة العقلانية التي تتميز بها دولة القانون ".**[5]

---

[1] - المواطنة الديمقراطية وشرك التراشق الجدلي، عل الموقع : www.watancentre .org/pdf/conf/a11pdf

[2] - د / فايز، الربيع : **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية** – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن، ط2004 ، ص32

[3] - د/ علي، خليفة الكواري : **مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 19 ، مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ،بيروت ص11 نقلا عن :

-Robert A. Dahl : **Democracy and Its Critics** ،(New Haven, CT:Yale University Press, 1989), pp.6

[4] - Luc ,Ferry – Alain, Renault : **Philosophie Politique** ، édition 2007 ،Press Universitaires de Paris ،p 441 .

[5] -Hans, Vorlander : **Structures et Contestation de la légitimé en Démocratie** ، Yves Charles Zarka : **Repenser la Démocratie** ، Armand Colin ،Université Paris 2010،p 112

كما تقوم الديمقراطية على تأكيد قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية، إذ تقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤونهم الحياتية في جميع مجالاتها، مما تعطي الفرصة لأعضاء المجتمع أو بالأحرى الفرد كمواطن المشاركة بحرية في القرارات وهذا ما يترجم لنا الديمقراطية في أبسط معانيها: **"أسلوب ممارسة الحرية"**، كما أنها شكل من أشكال الحكم والتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي شاملة لكل نواحي حياة المجتمع .[1]

ولم يتعرض ميثاق الأمم المتحدة للديمقراطية باعتبارها مكونا رئيسا لا تنفصل عن عملية حماية حقوق الإنسان بصفة مباشرة، حيث أكدت الأمم المتحدة أهمية انتهاجها للحياد في التعامل مع النظم السياسية للدول الأعضاء ، في حين نجد أن نصوص المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قد نصت على التزام المجتمع الدولي بالديمقراطية بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شمل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، واحترام مبدأ المساواة في تقرير المصير للشعوب، حيث نصت المادة 21 على أنه : لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة و إما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا، في حين نصت المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة والتي نصت على حق الأفراد في المشاركة في جميع العمليات بشأن إدارة الشؤون العامة .[2]

ولم يلاحظ أي تطبيق حقيقي لمعنى الشرعية الديمقراطية في إطار القانون الدولي إلا في نهاية الحرب الباردة ، عندما أوضحت الجمعية العامة أن الديمقراطية ليس شعارا ، بل أداة حتمية للتنمية وأكدت في قرارها رقم : 34/ 751 بتاريخ 8 ديسمبر 1988 أن: " إرادة الشعب تعكسها انتخابات نزيهة تجري دوريا هي أساس السلطة و حكم الشعب." ، ودعت بموجبه لجنة حقوق الإنسان للنظر في السبل والوسائل المناسبة لتعزيز هذا المبدأ.[3]

مع بداية القرن21 شهد العالم تحولات كبرى امتدت آثارها لتطال كافة أوجه الحياة وعناصرها محدثة فيها تغيرات جذرية شاملة، بلغ من عمقها واتساع نطاقها ما يجعلها جديرة بوصف الثورة العالمية، كما وصفها هنتنجتون والتي وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية وضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية والتسلطية. وفي خطابه إلى الكونغرس عام 1991 أعلن الرئيس روزفلت أن حقوق الإنسان ركن أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية وتابعه في ذلك رؤساء متعاقبون : ترومان وإيزنهاور، كينيدي ونيكسون وفورد وطالب الرئيس ريغان بحملة عالمية من أجل الديمقراطية وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في: 1991/09/23 [4] 0 كما أصبحت من مبادئ القانون الدولي يستخلص من قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد حكومتين لم تقوما على أساس دستوري وديمقراطي: - القرار رقم: 46/7 في 11-10-1991 بالنسبة لهايتي. – القرار رقم: 48/17 في نوفمبر 1993 بالنسبة لبوروندي ، إلا أن مجلس الأمن ذهب إلى أبعد بالنسبة إلى هايتي، فطبق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات .

---

[1]- د/ إبراهيم، ناصر عبد الله **: المواطنة** ، مكتبة الرائد العلمية، ط 2002 ، عمان ، ص 262 – 264

[2]- **د/**عبد الواحد، محمد القار **: قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي و الشريعة الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص 282

[3]- بطرس، بطرس غالي**: الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة** ، ترجمة أمينة لأعصر : مجلة السياسة الدولية العدد 148 سنة2002

[4]- د/ علي، عباس مراد : **ديمقراطية عصر العولمة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط 2007، عمان ، ص 77

وقد جاء في ميثاق باريس لأوربا الجديدة الصادر في نوفمبر 1991 أن :"الديمقراطية تتخذ من احترام شخص الإنسان وحكم القانون أساسا لها وركيزة تستند إليها "[1]، كما أكد إعلان فينا لسنة 1993 على أهمية الديمقراطية في حياة الشعوب، حيث أشار بوضوح إلى أنها حق من حقوق الإنسان.

وفي عام 1995 جمع الإتحاد البرلماني الدولي خبراء من مناطق شتى ويمثلون تخصصات شتى لوضع معيار دولي للديمقراطية، وبناءا على هذا العمل اعتمد: **"الإعلان العالمي للإتحاد البرلماني بشان الديمقراطية"** في 16 سبتمبر 1997، وقد أكد الإعلان بأن:" الديمقراطية هي مثل أعلى معترف به من الجميع يستند إلى القيم المشتركة بين الناس في كل مكان بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أوالسياسية أوالاجتماعية أوالاقتصادية"،[2] ولعل نجاح تجربة الهند واليابان وغيرها من دول العالم خارج المنطقة الأوروبية خير برهان على قدرة الديمقراطية على التكيف مع شرائح وقيم المجتمعات التي تمارس فيها، باعتبار أن الديمقراطية منهج حكم يقبل التكيف مع عقائد المجتمعات المختلفة ومراعاة ظروفها الخاصة.[3]

إن الديمقراطية لا تقوم إلا بوجود مقومات تعزز قيامها، نلخصها فيما يلي:

- **التعددية الحزبية** : يقول الأستاذ كلسن: " انه من الوهم أو النفاق القول بان الديمقراطية يمكن أن توجد دون أحزاب وذلك انه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد، وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة ، فالديمقراطية هي لاشك دولة أحزاب ".[4]

حقيقة لا توجد ديمقراطية حقة حيث يوجد حزب واحد، والذي ينبئ بذاته في معنى الديكتاتورية وتخلف الحرية، وعادة ما يرتبط وجود الأحزاب بوجود معارضة ويشترط في هذه الأخيرة أن تكون جادة ومسؤولة ومشروعة جديرة بكسب ثقة الناس،تقترح وتنتقد. فالمعارضة الجادة المسؤولة تقوم بكشف عيوب الحكومة القائمة وتبني الحل البديل الذي تراه أكثر تحقيقا للنفع العام وتمارس النقد البناء وليس المعارضة من اجل المعارضة، إذ أنها تشبع الرغبة لدى أصحاب الرأي الآخر المخالف للحكومة في السعي للوصول إلى مقاعد الحكم بإرادة الشعب بانتخابات مشروعة بدلا من سلوك الطرق الوعرة والعنيفة للإطاحة بالحكومة والحلول محلها، وقد أثبتت التجارب بما لا يدع مجالا للشك أن وجود قنوات مشروعة عن طريق المعارضة المشروعة يتدفق من خلال الحماس السياسي المكبوت لدى المواطنين، يعد الضمان الأساسي الواقي من انفجار هذا الحماس بلا ضابط أو معيار وهذا ما يكثر حدوثه في دول العالم الثالث حيث تقل أو تنعدم مثل هذه المعارضة .[5]

- **وسائل الإعلام والرأي العام :** يمكن القول بان الحكومة الديمقراطية ما هي إلا حكومة للرأي العام والذي يلعب دورا أساسيا في عملية الحكم الذي يمارس عن طريق المؤسسات الدستورية القائمة في الدولة ويعد من أقوى الوسائل التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله ، فكلما قوي الرأي العام في دولة ما كلما حرصت السلطة العامة الحاكمة على التزام أحكام الدستور والقانون، وقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الرأي العام في الدول الاستبدادية يقوم أساسا على القهر والكبت وبذلك يكون مراقبا من قبل أجهزة هذه الحكومة بدلا من أن يراقبها ولا يمكن للرأي العام أن ينتعش وينمو ويتحرر إلا في ظل وجود مؤسسات فاعلة ومتحررة و وجود وسائل للإعلام .[6]

---

[1]- د/ أحمد، فتحي سرور : **الحماية الدستورية للحقوق و الحريات** ، دار الشروق ، الإسكندرية ، ط 2004 ، ص 26 .

[2] - Human Development Report 2002 : **Deeping Democracy in Fragmented World** ، PNUD ، p55 .

[3]- د/ علي، خليفة الكواري : المرجع السابق ، ص 19 .

[4]- د/ حسن، نمر : **حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها** –دار الكتب القانونية، مصر- ط 2006 ص89

[5]- **د/ ماجد، راغب الحلو: النظم السياسية: الأحزاب السياسية** ، دار المطبوعات الجامعية ، عمان ، ط 2006 ، ص 283.

[6]- د/ سعد، حامد عبد العزيز قاسم: **اثر الرأي العام على أداء السلطات العامة**، دار النهضة العربية ، جامعة عين شمس ط 2007،ص13

فالنقاش المستنير هو جوهر الديمقراطية، وبدونه يصبح المواطنون وصناع القرار غير ممكنين ويفتقرون إلى الأدوات الأساسية للمشاركة، وحسب قول **كيفين بوبل:** " إن الإعلام إنما هو أوكسجين الديمقراطية "، ففي النظام الديمقراطي يجب أن يكون تبادل الآراء والمعلومات فعلا عاما وليس أمرا محصورا بالنقاش العام و المرتبطة بالعديد من الحقوق و الحريات الأساسية، كحرية الصحافة وحرية التعبير، إذ تلعب وسائل الإعلام دورا حاسما لأنها توفر الأرضية التي يمارس من خلالها حرية التعبير بشكل فعال ، ذلك أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد مؤسسات، بل أنها ثقافة بحد ذاتها فبدونها – وسائل الإعلام – يستحيل على الثقافة الديمقراطية أن تنمو ومن ثمة حرية التعبير والتي تعتبر حجر الأساس للحريات وحقوق الإنسان ، إذ تساعد على:

* تأمين المسار الديمقراطي للأحزاب السياسية المتنافسة وضمان أن يسمع القادة السياسيون أصوات المجتمع المدني .
* و يتيح الفرصة أمام النقد الشعبي للسياسات والإدارة العامة وهذا عامل مهم لتقوية نوعية الحكومة [1]

ويؤكد **(David Groteau)** على أن التأثير السياسي لوسائل الإعلام على المجتمع مرتبطة بحرية وسائل الإعلام خاصة حرية الصحافة و التي تعتبر من روافد حرية الرأي ، خاصة في تنمية الرأي العام ونمو الأفكار مما يخلق اتجاها عاما ومستنيرا ، وقد يخلق ما سماه **بينيدكت اندرسن** بـ" **الجماعة المتخيلة"** فكل فرد منهم صورة مطبوعة من جماعتهم .[2]

كما أن حرية الصحافة تشكل ركن من أهم أركان العملية الديمقراطية، حيث تمكن من الحصول على المعلومات والأفكار لاتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية . وتتفاعل حرية الإعلام والصحافة مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية والمجتمعية الأخرى : حرية العقيدة و حرية الفكر- الحق في المعرفة وتشمل حرية المعلومات- حرية التعبير - الحق في المشاركة .

حتى وان كانت حريات الصحافة مكفولة دستوريا فإن الحكومات ابتكرت أيضا طرائق للسيطرة على الصحافة ، ففي بلدان كثيرة من دول العالم تستخدم قوانين القذف لإسكات الناقدين وتعتبر : ازدراء السلطة جريمة "ضد أمن الدولة" في شيلي، رغم صدور قانون الصحافة الجديد الذي صدر عام 2001 وتظل الصحافة محفوفة بالمخاطر، ففي عام 2001 لقي 37 صحفيا مصرعهم ، أثناء أداء واجبهم وسجن 118 صحفيا آخرون ، ونجد على نطاق العام أن أكثر من 600 صحفي أو مؤسساتهم الصحفية قد تعرضوا لعمليات ترويع وهجوم مادي و جسدي ، كما أن تسخير وسائل الإعلام والتي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة تجعل من هذه الأجهزة محل دعاية يقوم بها النظام ولشكل النظام الذي يطرحه، وتقوم بتشكيل رأي عام يغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قناعات بديهية .[3]

- <u>سيادة القانون</u>: سيادة القانون يعني خضوع الحاكم والمحكوم للقانون، وهي ضمانة من ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إذ لا قيام للديمقراطية بغير احترام حقوق الإنسان، والتي بدونها تكون سيادة

[1]-أندرو، بوديفان: **<u>دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها</u>**،المؤتمر الدولي السادس للديمقراطية الجديدة أو المستعادة : بناءالقدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية و السلام و التقدم الاجتماعي " ، **الورقة رقم** 10 ، **الدوحة** : 29 **أكتوبر** / 1 **نوفمبر** 2006 .

[2]- د/ قدري، عبد المجيد **<u>: الإعلام وحقوق الإنسان : قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية</u>** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ط 2008 ص 233 .

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الأمم المتحدة ، ص 76-77

القانون شعارا بغير مضمون. فالديمقراطية هي نتاج ومحصلة الشعور المعنوي بالحداثة وسيطرة دور القانون المجرد والشرعية في مؤسسات النظام السياسي وأهمية المساواة والحرية بين الأفراد .[1]

فطبيعة النظام السياسي للدولة يؤثر على قوانين الدولة و مقدار مراعاة هذه القوانين لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، فعندما يكون نظام الحكم ديمقراطيا يكون هناك صون أكبر لحقوق الإنسان عن طريق تشريع قوانين ضامنة لحقوق الإنسان، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة الاستثنائية، وبالتالي يمكن القول أن الديمقراطية تعتبر كضمانة لحقوق الإنسان خاصة في الظروف الاستثنائية، حيث تلجأ الدولة إلى سن قوانين استثنائية توقف العمل بعدد من الحقوق الدستورية والضمانات القانونية المنصوص عليها، كما أن هذه القوانين قد تلغي عمليا دور المؤسسات السياسية داخل الدولة .[2]

وقد أكد الإعلان العالمي للديمقراطية الذي أقره مجلس الإتحاد البرلماني الدولي في القاهرة : أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون وحقوق الإنسان."، كما أكد إعلان فيينا سنة 1993 أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر.[3]

وتوصلت الأمم المتحدة أيضا لاتخاذ موقف لصالح المعنى الأوسع في تقرير الذي أثرى به الأمين العام للأمم المتحدة[4] : "بأنه الحكم الذي يكون فيه كافة الأفراد والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما فيها الدولة نفسها، مسؤولين أمام القوانين، والنافذة بمساواة على الجميع والتي يفصل فيها باستقلالية تامة، والذي تتوافق مع الأحكام والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتطلب هذا المفهوم إجراءات التقيد بمبادئ المساواة أمام القانون،المسؤولية، عدالة تطبيق القانون، فصل السلطات والمشاركة في اتخاذ القرارات، إلغاء الاستبدادية والشفافية الإجرائية والقانونية ."

وقد أقرت وثيقة كوبنهاغ عن البعد الإنساني[5] بأن حكم القانون لا يعني فقط شرعية رسمية تضمن تنظيم وثبات تحقيق وتنظيم النظام الديمقراطي، بل انه العدالة المبنية على الاعتراف والإقرار العام بالقيمة المطلقة للشخصية الإنسانية، والتي توفرها المؤسسات.[6]

- **المجتمع المدني** : لا يمكن أن نتحدث عن مجتمع مدني دون توفر حرية التجمع والاجتماع ودون احترام المبادرات الفردية وتأسيس الأحزاب الطوعية دون استقلال عن السلطة، وتزداد أهمية المجتمع المدني خاصة في ظل تشابك العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتضم مؤسسات المجتمع المدني: الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية الجمعيات الثقافية والاجتماعية .[7]

ودورالمجتمع المدني فعال من حيث تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية.[8]

---

[1] -Francesco,Saverio ,Trincia : **Le Dilemme de la Democratie :Populisme ، Souvraieté populaire et crise de l'Etat Démocratique** ،Yves Charles Zarka : op.cit ،p 24.

[2]- د/ أظين، خالد عبد الرحمان : **ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 2009 ، ص135.

[3]- د/ احمد، فتحي سرور : **المرجع السابق**، ص 6-8

[4]-"**حكم القانون و العدالة الانتقالية في المجتمعات المتنازعة و ما بعد النزاع "**، تقرير الأمين العام (S/2004/616) ، في 2004/8/23.

[5] - وثيقة كوبنهاغ عن البعد الإنساني ، اعتمدته لجنة التنمية المساعدة لمنظمة الأمن و التعاون الأوربية (CSCE) عام 1990 .

[6]- ماركوس، براند : **" تعزيز حكم القانون والشفافية ومكافحة الفساد "** ، الورقة رقم 02 ، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة:" بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية و السلام و التقدم الاجتماعي "، الدوحة: 29 أكتوبر /1 نوفمبر 2006 .

[7]- د/ الحسيب، الجنحاني ، د/ سيف الدين، عبد الفتاح إسماعيل : **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دار الفكر ط 2003 . ص 31

[8]- د/ صالح، ياسر: المجتمع المدني والديمقراطية ، مقالة متوفرة www.nsi-ca/english/pdf/wtp-8page-final-ara-pdf

وعلى الرغم من أن العولمة أعادت تشكل بيئة عالمية وساهمت في فتح الأسواق والتطور التكنولوجي وانتصار الليبرالية وانتشار الديمقراطية والقيم السياسية الغربية، إلا أنها غيرت معنى حكم الشعب وطريقة حكمه خاصة في ظل وجود عناصر فاعلة جديدة مثل منظمة التجارة الدولية، الشركات الدولية، إذ فقدت مبدأ التشاركاتية ومبدأ المساواة[1]، لذلك لابد من مأسسة الديمقراطية باتخاذ تدابير وأطر تحميها وذلك من خلال :

* وجود انتخابات حرة ونزيهة ، قادرة على إيصال حكومة جديدة .*الفصل الفعال بين السلطات، بحيث تكون للسلطة التشريعية القدرة على سن القوانين، تلبي أكثر فأكثر حاجات المواطنين . *وجود سلطة قضائية بشكل فعال .* حرية الصحافة ووجود وسائط الإعلام حرة ومستقلة بشكل فعال تمثل ركيزة جوهرية من ركائز الديمقراطية, إذ أن تمكين وسائط الإعلام من خلال حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومة ، تسهم بدرجة أكبر في تعزيز الديمقراطية بفتح نقاشات عامة حول السياسة العامة وشفافية النتائج ، إذ أدت جهود المحطات الإذاعية في انتخابات عام 2000 بغانا إلى جعل الانتخابات أكثر مصداقية وأكثر شفافية .

* تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والعمل على تشجيع إنشائها وإعطائها الشرعية القانونية من خلال سن التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية .
* اللامركزية والمشاركة: وذلك بتفويض صلاحيات وسلطات غير مركزية ومشاركة واسعة من قبل كافة أفراد المجتمع في اتخاذ القرار ويرتبط مبدأ المشاركة بمبدأ الشفافية من خلال إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها .[2]

الشكل رقم 10 : يوضح الصلات القائمة بين التنمية الإنسانية والديمقراطية .

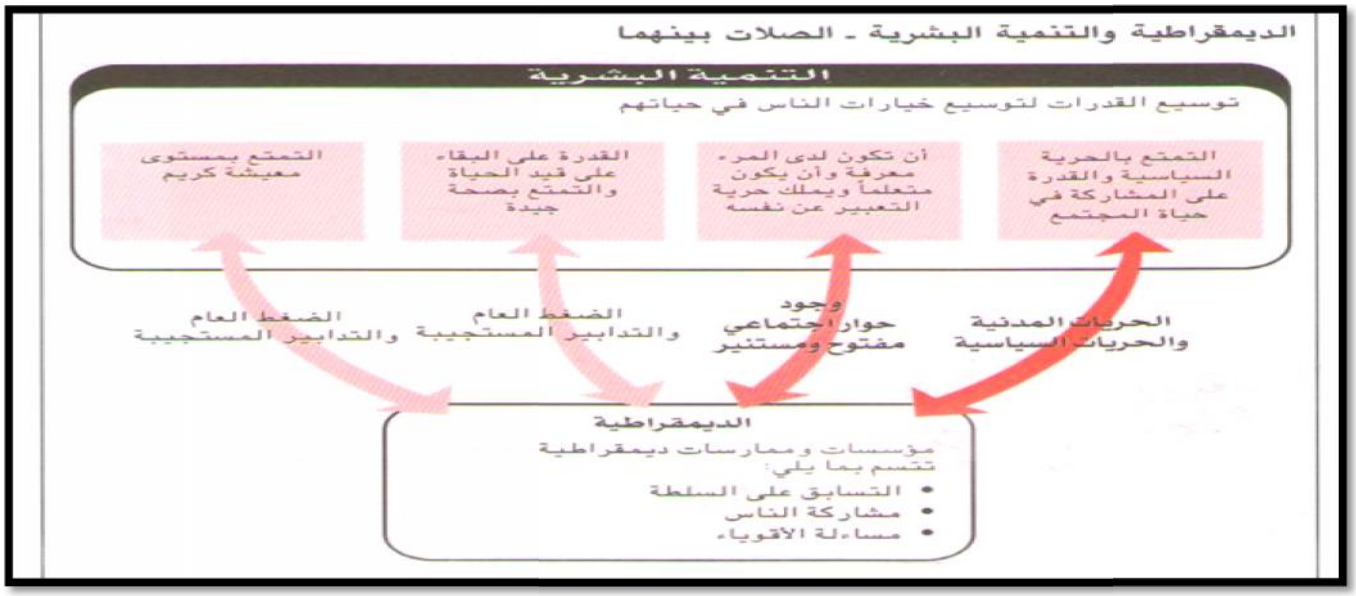

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2002، الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ص 5

[1] - Rob Mc, Rae and Don, Hubert : **Human Security and new diplomacy ,Protecting people and promoting peace** ، Mc Gill-Queen's- universsity press ، london 2001 ،P14.

[2] - مرفت، رستماوي: حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة في فلسطين ، مشروع التنمية البشرية المستدامة – مؤسسة الحق
على الموقع :www..home.birzet.edu/dsp/arabic/research/publications/1997/46 pdf

- مؤشرات قياس الديمقراطية: لقد تطورت الأبحاث عالميا حول قياس الديمقراطية، وقد تمتعت بخبرة في التطبيق والمقارنة بالرغم من الاعتراضات حول عالميتها وخصوصيتها ، وفي كل الأحوال يتطلب انتشارالديمقراطية تكييفا مستمرا لمؤشرات ومعايير حتى لا يمكن التلاعب بالآليات الديمقراطية ونعرض هنا أبرز البحوث العالمية حول مؤشرات قياس الديمقراطية ، نذكر منها :

* مؤسسة بيرتلزمان" **Bertelzmann Foundation":** معايير حول فعالية الديمقراطية في الحكومة المحلية.

* **Freedom House Organization**، فقد وضعت مؤشرات لقياس الديمقراطية الانتخابية وتشمل: نظام سياسي متعدد الأحزاب وتنافسي، اقتراع عام للراشدين انتخابات منتظمة بالاقتراع السري، تأمين وصول جميع الأحزاب السياسية إلى العملية الانتخابية من خلال الإعلام و انتخابات مفتوحة .[1]

* وينشر**"مشروع العالمية لإدارة الحكم"**الذي يصدره البنك الدولي سنويا مؤشرات مجمعة عن ستة أبعاد لإدارة الحكم إلى جانب البيانات التي تفسرها:

- الصوت والمحاسبة: مدى ما يمكن فيه مواطني بلد ما من المشاركة في اختيار حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الجمعيات و حرية وسائل الإعلام.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف: تشمل احتمال زعزعة استقرار الحكومة و إطاحتها بوسائل عنيفة غير دستورية بما في ذلك العنف الداخلي و الإرهاب.
- فعّالية الحكومة : نوعية الخدمات العامة، و نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية و نوعية صياغة السياسات و تطبيقها و مصداقية إلتزام الحكومة بمثل هذه السياسات
- التوعية التنظيمية: قدرة الحكومة على صياغة سياسات و أنظمة تسمح بالتنمية القطاعية وتطبيقها.
- حكم القانون : مدى سيادة القانون ، الشرطة ، المحاكم ، احتمال حدوث الجرائم و أعمال العنف
- السيطرة على الفساد : مدى ممارسة السلطة العامة لمكاسب شخصية بالإضافة إلى إستلاء النخب والمصالح الخاصة على الدولة .[2]

و بعد عرض المفاهيم السابقة حول الديمقراطية ومقوماتها ومؤشرات قياسها سنحاول التطرق بتفصيل أكثر دور الديمقراطية كمقوم و مدعم للتنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني من خلال التطرق إلى دورها في تعزيز: آليات المشاركة وآليات الشفافية و المحاسبة وآليات الحد من الصراعات وإدارتها:

الفرع الأول : دور الديمقراطية في تعزيز آليات المشاركة .

تعتبر المشاركة السياسية ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية في الدولة، وخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات التنموية المصيرية، لذا يرى المحلّلون الاقتصاديون الذين يربطون التنمية بالمجال السياسي أن المشاركة السياسية تعد مكوّنا أساسيا للتنمية من خلال المساهمة الفردية والمجتمعية في خطط التنمية، كما أصبحت تمثل موضوعا محوريا من موضوعات علم النفس السياسي والتي تعنى في المقام الأول إسهام وانشغال المواطن بالمسائل السياسية.[3] كما تعتبر حقا من حقوق الإنسان، وتتضمن عددا من الحقوق

---

[1]- د/ نيفين، مسعد : **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية** : وقائع ورشة عمل مركز دراسات الوحدة العربية ، المؤسسة العربية للديمقراطية – بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2009 ، ص78

[2] -Précis de : **Mesure du développement Human ،** lignes Directrices et outils pour la Recherche Statistique L'analyse et les actions ، de sensibilisation، Mai 2008، UNDP ، New York p 72 .

[3]- د/ طارق، محمد عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية** ، دارغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ط 1999 ، ص14

السياسية والمدنية : الحق في المشاركة بإدارة الشؤون العامة والحق في الانتخاب وتولي الوظائف العامة، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات السياسية و المهنية .[1]

وحتى تتمكن هذه المادة البشرية الحيّة كأفراد **Individus** وجماعات **Groups** من المشاركة السياسية **Political Participation**يقتضي ذلك اعتراف الدولة لهؤلاء بهذه الحقوق و التمكين منها، وفي هذا الصدد يقول **جان وليام لابيار: "أن السلطة السياسية لا تأخذ شكل الدولة ما لم يشارك المواطنون والجماعات مشاركة فعالة وإدارية في الحياة الاجتماعية ولم يشاركوا خاصة مشاركة فعلية، في الحياة العامة وفي أساليب محاسبة القرار السياسي".**[2]

كما تعد المشاركة هي التطبيق العملي لحق تقرير المصير واللذان يستمدان جذورهما من مفهوم الحرية:" **Freedom"**، وقد عرف كانط- فيلسوف الحرية- الحرية السياسية في العبارة التالية : " لا يمكن لأي فرد أن يرغم الآخر على أن يكون سعيدا بطريقته، ولكن كل فرد عليه أن يسعى لتحقيق سعادته بالطريقة التي تلائمه، وفي نفس الوقت عليه أن يسمح لغيره أن يحقق نفس الهدف، وبحيث لا تتعارض الحرية الشخصية مع الحرية الشخصية للآخرين."[3]

ويشير مفهوم المشاركة إلى إشراك كل المواطنين في الشؤون السياسية وعمليات صنع القرار، وهذا ما يقتضي وجود أحزاب سياسية فاعلة ومجتمع مدني نشط. فالديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من مجرد إجراء انتخابات، بل تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية وتمكين المواطن منها لإتاحة المجال للمشاركة الفعالة.

فالحقوق المدنية والسياسية هي حقوق تسمح للأفراد بالمشاركة **Participation** كطرف فاعل ونشيط في العملية السياسية، من خلال حرية إبداء الرأي والتعبير، لأن هؤلاء الأفراد ينزعون إلى المشاركة في الأحداث والعمليات و القرارات التي تشكّل حياتهم، و التي تعد الأرضية لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ... الخ

وإذا ما تمّ تفعيل المشاركة بطريقة مناسبة، فمن الممكن أن تصبح مصدرا هائلا للحيوية والتجديد من أجل خلق مجتمعات آمنة و أكثر عدالة.[4] وهذا ما يجعل المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد ، وضمانة قوية لحماية حقوق الإنسان، وحق من حقوق الإنسان الأساسية بموجب الإعلانات والاتفاقيات الدولية من خلال توفير الفرص الكافية والمتكافئة لإدراج قضاياهم على جدول الأعمال والإعراب عن خياراتهم المفضلة بشأن الناتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات .[5]

وأخيرا يمكن القول بأن يكون للديمقراطية بعد بنائي في منح المواطنين من إمكانية تحقيق الأولويات والحاجات والرغبات المتعلقة بحياتهم عن طريق النقاش المفتوح مع إمكانية النقد والخلاف مما يساهم في تشكيل القيم والمعتقدات، وبذلك فالديمقراطية ليست مسألة قرار فردي وإنما مشاركة وتداول اجتماعي. ويقدم **SEN** مثالا واقعيا على هذه الخاصية في الهند،حيث أن الدول الأكثر ديمقراطية هي التي تمكنت من إيجاد قيم ايجابية جديدة قائمة على النقاش الديمقراطي، و هذا ما يؤكد لنا فكرة انه يمكن اعتبار أن الديمقراطية هي عنصرأومبدأ أساسي يقوم عليه الأمن الإنساني.6وانطلاقا ممّا تقدم يتحدد دور الديمقراطية

---

[1]- د/ محمد، يوسف علوان- د/ محمد، خليل الموسى : المرجع السابق ، ص 259 .

[2]– د/ علي، عباس مراد: **المرجع السابق**، ص 71.

[3]- د/ أحمد، مصطفى خطار : **التنمية الاجتماعية : المفاهيم الأساسية – نماذج الدراسة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ط 2002 ، ص 167 .

[4]- د/ كمل، التابعي : المرجع السابق ، ص 15 .

[5] - Louis ,Favoreu, et autres : **Droit des Libertés Fondamentales, 1édition 2000,** DALLOZ. P265

[6] Jean-Micheal, Bouvin **: la démocratie dans l'approche d'amartya sen,site d'internet :** http//www.carn.info/article.php?ID REVUE=LECO&ID NUMPUBLIE=LECO 027&ID ARTICLE=LECO .

- من خلال آليات المشاركة- كمدعم ومقوم للتنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني، من خلال التمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترسيخ قيّم المواطنة:

أولا: دور المشاركة السياسية في التمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: يتطلب إشباع الحاجات الأساسية الإنسانية التمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،(الحق في الغذاء والحق في الصحة،الحق في التعليم والحق في مستوى معيشي ملائم ...الخ) وجود مسار مشاركاتي بواسطته يستطيع الأفراد التعبيرعن شواغلهم والمشاركة الفعلية في وضع السياسات وصنع القرار، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتمكين من الحقوق السياسية والمدنية و التي تعطي للأفراد خاصة للفقراء وسائل مكافحة الفقر للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسمح لهم بطلب حسابات من المصالح العمومية من أجل سياسات عمومية نافعة لهم، وهنا تتضح مسألة التكامل بين مختلف فئات حقوق الإنسان.[1]

وعلى هذا الأساس فإن انعدام الحقوق السياسية والمدنية للفرد من شأنه أن يشكل عائقا أمام استفادته من حقوقه الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا عدم تمتع العمال بحقهم في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التعبير عن انشغالاتهم تصبح حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بعيدة التحقيق وعلى رأسها الحق في تحسين المستوى معيشي والحق في العيش حياة كريمة.[2]

ولتمكين الأفراد من حقوقهم المدنية والسياسية وانتفاعهم بها يقتضي ذلك إيجاد مجموعة من الشروط والآليات، والضّمانات، لخّصها تقرير التنمية البشرية لعام 2002 وهي :

- وضع نظام تمثيلي عن طريق الأحزاب والجماعات، ووضع نظام انتخابي حر.
- وضع نظام للتوازن قائم على الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية والتشريعية.
- مجتمع مدني **Civil Society** نشيط يراقب أعمال الحكومة والقطاع الخاص.
- أجهزة إعلام حرة ومستقلة.[3]

وقد أشار أمارتيا سن إلى هذا الأثر في تحليله لدراسة المجاعات في شتى أنحاء العالم إذ أظهرت دراسته إلى جانب دراسات أخرى أن ما من مجاعة استمرت في العصور الحديثة في أي بلد فقير أوغني في ظل وجود حكومة ديمقراطية وصحافة حرة، فالمطالبات الشعبية من خلال العمليات السياسية ووسائط الإعلام تدفع الحكومات إلى إتحاد إجراءات من أجل وقف المجاعات ونكبات اجتماعية أخرى.[4]

ورغم أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدا تحولا تاريخيا في الانتشار العالمي للديمقراطية فقد اتخذ قرابة 81 بلدا خطوات في الديمقراطية – 29 منها في إفريقيا جنوب الصحراء، و23 في أوربا، و14 في أمريكا اللاتينية و 10 في آسيا و05 في الدول العربية إلا انه وبعد 20 سنة لم تحقق الديمقراطية عائدا في حياة الناس في بلدان كثيرة جدا، فقد اتسع التفاوت في الدخل والفقر اتساعا شديدا في شرق أوربا بمعدلات غير مسبوقة. وتزايد الفقر في إفريقيا الجنوبية، كما أن العنف وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة

---

[1] -Rapport mondiale sur le développement humain 2000 : **droits de l'homme et développement humain** "PNUD ، p 86.

[2]- د/ عطوي، عبد الله : مرجع سابق , ص 800 .

[3] -Human Development Report 2002 :**Deeping Democracy in Fragmented World** ،UNDP

[4] - Amartya , Sen : op.cit p 5.

إلى العوامل السابقة أديا إلى عرقلة أي تحول سلمي إلى الديمقراطية في اندنوسيا ونيجيريا ويوغسلافيا السابقة وأماكن أخرى .[1]

ثانيا: دور المشاركة في ترسيخ المواطنة :يعتبر مبدأ المواطنة تعبير عن الاعتراف للجماعات المتوطنة في الدولة، وعلى قدم المساواة، بكافة حقوقها وتمكينها من ممارستها، خاصة حقوقها السياسية في ظل نظام ديمقراطي.[2] لذلك على الدولة أن تعكس تنظيم وإدارة شؤون مصالح الجماعة بدون تمييزلأي سبب (العرق، الدين، اللغة ...الخ)استنادا إلى مبدأ المواطنة واستحقاقاته الشاملة، القائمة على المشاركة دونما تمييز، وأن تعتبر الدولة دولة المواطنة الحقة، ليس فحسب باعتراف رسمي وقانوني بالحقوق ، ولكن أيضا تفعيلا فعليا لها عن "طريق تمكين حقيقي للمواطنين من المبادرة السياسية والجمعوية في كنف دولة الحق والقانون والعدالة التوزيعية،مما ينتج تأسيسا لنظام سياسي اتصالي و تواصلي ذات مصداقية، ومشروعية بحكم إشراكهم لكل الفواعل السياسية والمدنية في تحديد أولويات الدولة ورسم معالم السياسات العامة وتقييمها قبل تقويمها "[3]

ويذهب **Robert A. Dahl** إلى أن النظام الديمقراطي مقارنة ببدائله المتاحة من أنظمة الحكم يتميز بخاصيتين:

1-اتساع حق المواطنة **Citizenship Right** وشموله كافة الجماعات واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني.

2-أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنحيه أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات."[4]

وقد أظهرت دراسة معمقة لمؤشرات نظام الحكم التابعة للبنك الدولي من عام 1996- 2005 أن العالم العربي تراجع على صعيد نقاط الأساس لقياس فعالية الحكومة:(الصوت المساءلة – سيادة القانون – الفساد)،هذا التراجع يمكن أن يؤدي إلى مزيد من مشاعر الكراهية والتهميش، وهي عوامل تساهم في اللامبالاة السياسية والشعور باللاجدوى وبالتالي تغييب المواطنة الحقة[5]. فهذه الأخيرة هي تعبيرعن المعادلة : (الحرية الاقتصادية ، السياسية / المسؤولية).[6] ومن أجل تجسيد المواطنة في الواقع ، على القانون أن يعزز مشاركة كل الذين يعتبرون أعضاء المجتمع و على قدم المساواة بصرف النظر عن الجنس: النساء، أوالجماعات والأقليات مع تقديم الضمانات القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية[7].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن المواطنة ليست مجرد أحاسيس هوياتية أو إنمائية بقدر ما هي منطق أساسي محدد لطبيعة التفاعل بين الحاكم والمحكوم ، وذلك بجعل المشاركة السياسية المحرك الفعلي لحركيات الاستقرار وعمليات إنتاج الثروة وتوزيعها، فهي لب التنمية الإنسانية المنتجة لأمن إنساني.[8]

---

[1] - Human Development Report 2002, **Deeping Democracy in Fragmented World** ،UNDP ،p4-63

[2] **- التنمية المستدامة : إدارة الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة ، توصيات بشأن السياسة العامة،** الإجتماع الرابع للجنة أديسا بابا – أثيوبيا تشرين الأول 2005 ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة الإفريقية الاقتصادية ، الأمم المتحدة .

[3] - د/ امحند، برقوق : **الشباب و المواطنة** ، ص 4 ، الموقع السابق .

[4] -د/علي، خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 16، نقلا عن :

Robert, A. Dahl Democracy and its critics (new Havan c.T yale University press 1989, p 220/221.

[5] - تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 ص 8-34

[6] - Pascale, Gonod ، Jean-Pierre Dubois: **Citoyenneté Souvrainté Société civile**، édition Dalloz -2003 Paris p43.

[7] - د/ علي، خليفة الكواري ، المرجع السابق ، ص 94 .

[8] - امحند، برقوق : المرجع السابق ، ص4 .

الفرع الثاني : دور الديمقراطية في تعزيز آليات الشفافية و المحاسبة .

يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات و ما يقابلها من الالتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات ، أي أن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات و انتقالها الحر بدون حواجز مما يعزز فعالية المشاركة في الشؤون العامة و الانخراط في النقاش العام حول مختلف السياسات و الفعاليات المصيرية و اكتشاف الأخطاء لمباشرة المحاسبة .

و يمكن الإشارة إلى منظومة من الآليات التي تجسّد البيئة المواتية لتحقيق الشفافية منها : الفصل بين السلطات الثلاث، وقيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني، سيادة القانون، بالإضافة إلى تشريع قوانين تساعد المواطنين و هيئات المجتمع المدني على ممارسة المساءلة والمحاسبة للمسؤولين العموميين .

فالشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة من الوسائل والديمقراطية التي تساعد على عملية المساءلة و المحاسبة . لذلك لابد من تفعيل دور المؤسسات الأدوات الرقابية سواء من قبل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، أومن خلال الدور المقرر دستوريا للبرلمان في مراقبة ومحاسبة الجهاز التنفيذي.[1] والتي لن تتم بصورة فعالة دون ممارسة الشفافية و سيادة حكم القانون .[2] وتلعب الشفافية والمحاسبة دورا مهما في في تفعيل دور التنمية لتحقيق الأمن الإنساني من خلال:

أولا: <u>تعزيز وترشيد الموارد وعدالة توزيع الأعباء /عوائد النمو الاقتصادي</u>: عندما تخضع الحكومة على المستوى المركزي/المحلي للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيد أكبر للموارد سواء أكانت مالية أوبشرية، لذا فالمحاسبة تساعد على النمو الاقتصادي، وتتمثل أبرزالآثارالاقتصادية للشفافية والمحاسبة في :

- في تحقيق الانضباط المالي و السيطرة على الإنفاق و تخفيض تكاليف المشروعات.
- ضمان التوزيع العادل للثروات وتوزيع الأعباء حسب كل فئة والاستفادة من عوائد النمو المحدث.
- تحسين الأداء الإداري مما يقلل من مخاطر الاستثمار.
- تحسين في مستوى الخدمات العامة، وذلك من خلال ترسيخ حكم القانون والشفافية في العمليات الإدارية والمالية والمساءلة، وتشير دراسات إلى أن سوء إدارة الحكم والخدمات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية أدت إلى محاولات لقلب نظم الحكم .[3]
- تخصيص الموارد المالية و الإمكانات الوطنية العمومية لأوجه تقدم التنمية ، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة وإمكانية استفادة المواطنين من عائدات النمو بعدالة و إنصاف .
- كما أن الأزمات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية التي تهدد جل البلدان النامية تفسر سوء الحكم السياسي، فغياب الشفافية المالية والاقتصادية وفساد الإدارة، كانت من بين العوامل التي أسهمت في مأزق العملية التنموية بأبعادها، وهذا ما يؤكد أن الأمن الاقتصادي للدولة و الفرد لا يمكن تحقيقه إلا في ظل مناخ سياسي من خلال حكم القانون ووجود نظام قضائي فعال يتسم بالعدالة ويضمن محاربة الاحتكار وتعسف السلطة.[4]

---

[1]- المرجع نفسه : ص 12 .

[2]- أ- د/ علي ،الصاوي : **<u>ماهية المساءلة و الشفافية و دورهما في تعزيز التنمية</u>** ، المؤتمر الثالث للجمعية الإقتصادية العمانية ، بالتعاون مع الجمعية الخليجية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مسقط 21 -22 مارس 2009 .ص 5 .

[3]- **<u>تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن</u>**: بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء 9-10 أفريل 2005 .

[4]- - **<u>خلق فرص للأجيال القادمة:</u>** تقرير التنمية الإنسانية العربية-2002–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص92.

ثانيا: <u>محاربة الفساد</u>: إن انعدام و تغييب المساءلة والمحاسبة والشفافية وعدم احترام القانون تواكبه مستويات أعلى من الفساد . وقد لعب البنك الدولي دورا في: تحديد الفساد عبر جدول أعمال مكافحة الفساد العالمي،وقد اعتبره بأنه:أخطر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تشويه حكم القانون وإضعاف أسس المؤسسات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي.[1]

وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها[2] عن خطورة المشاكل التي يطرحها الفساد واعتبرته خطرا يهدد استقرار المجتمعات وأمنها، ويقوض قيم الديمقراطية ويعرض للخطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أعربت عن الروابط القائمة بين الفساد وأشكال أخرى للجريمة خاصة الاقتصادية: غسل الأموال، كما أعربت كذلك عن اقتناعها بأن تعزيز المشاركة والمساءلة يؤدي إلى تحسين نظم الإدارة.

و أكد **كراستيف** في كتابه: **(تحويل الهواجس2004)** :" إن مفهوم الفساد هوعملية توسيع الثغرة بين الشعوب والنخب ، وتتعلق أكثر فأكثر بعدم المساواة في المجتمع منها إلى عدد المرات التي يجب فيها على المواطنين دفع رشوة للحصول على خدماتهم.... وقد أضاف قائلا: ليس الحديث العام ضد الفساد حديثا حول الشفافية أو الحكومة الجيدة ، بل يكون حديثا عن ارتفاع نسبة عدم المساواة".

وعلى حد قول عميد الشفافية الدولية **بنزايفان** :" فإن الفساد هو المسبب الأساسي للفقر وعدم تحقيق التنمية."وأنه وفقا لنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام2005 التي أعلنتها منظمة الشفافية الدولية لعام2005 أن 70 دولة أي ما يقارب نصف عدد البلدان الذي تضمنه المؤشر سجلت أقل من ثلاث علامات على هذا المؤشر، وهذا ما يدل على وجود مشاكل تتعلق بالفساد وأن من البلدان المشمولة في هذا المؤشر(متفشيا فيها الفساد بقوة) نجد : تشاد، بنغلادش، تركمانستان، ميانار، هايتي وهي من البلدان الأفقر في العالم[3].

<u>الفرع الثالث : دور الديمقراطية في الحد من الصراعات و إدارتها .</u>

تعمل الديمقراطية على تعزيز النمو الاقتصادي و محاربة الفساد وإدارة الصراعات: الداخلية / الدولية واحترام حقوق الإنسان من خلال تأصيل شرعية النظام و تحقيق الإصلاح والاستقرار وكذلك تغييب العنف المنظم الذي يعتبر كمرجع لحق الناس في العيش في مجتمع آمن[4]، وهكذا تظهر جوهرية الديمقراطية كأهم مقومات التنمية الإنسانية المدعمة لتحقيق الأمن الإنساني والأمن العالمي. وفيما يلي سنوضح دور الديمقراطية في الحد وإدارة الصراعات الداخلية، في عنصر أول، ثم نتطرق إلى دور الديمقراطية في إرساء السلام والأمن العالمي في عنصر ثاني، وفقا للطرح التالي :

أولا: <u>الديمقراطية والصراعات الداخلية</u> : إذا كان تحقيق الأمن الإنساني يتطلب الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان، إضافة إلى الرفاه الاقتصادي والاندماج الاجتماعي و السياسي ، فإنّ السعي لتحقيقه من جانب الدولة يتطلب أساسا تحقيق ظروف سياسية، اقتصادية واجتماعية يسودها السلام والاستقرار والتي تسعى من خلالها إلى ضمان وتحقيق التحرر من الخوف و الحاجة[5].

---

[1]- ماركوس ، براند: **<u>تعزيز حكم القانون والشفافية ومكافحة الفساد</u>** ، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة: المرجع السابق.

[2]-**القرار رقم** (A/RES /51/59)إعتمدته الجمعية العامة في 28 **كانون الثاني** / يناير 1997 .

[3]- **<u>الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي</u>**-الجزء2- بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل- مكتبة اقرأ قسنطينة- 2008.

[4]Ali, Sedjari: **<u>"Droits de l'homme et gouvernance de la sécurité"</u>**, Paris: L'Harmattan, 2007, p266.

[5] **<u>"Democracy and human security"</u>**.at : http://www.idea.int/publications/dachs/uploaddachs vol2 secl.pdf. p13

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على أن: **"الحكم الديمقراطي على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي ، ربما كان أهم عامل وحيد في تحقيق التنمية، وتعزيز قضية السلام وتتمثل القضية الأساسية في كيفية إرساء نظام سياسي يدعمه نمو اجتماعي واقتصادي"**[1]

كما أن أساس الاستقرار السياسي للدولة وقاعدته هو شرعية النظام السياسي.[2] ومصدر الشرعية هو القبول الإرادي للمجتمع بالنظام السياسي الحاكم ، ومدى قدرة الدولة و حيويتها في تنظيم و تلبية سبل عيش مواطنيها[3]، مما يجعل علاقة الارتباط والتفاعل بينهما واضحة لتحقيق استقرار النظام السياسي، باعتبار أن غياب الديمقراطية يعني قيام نظام سياسي غير قائم على الشرعية ولا يراعي مصالح أفراد المجتمع مما يؤسس لعدم استقرار النظام الناتج عن عدم القبول الطوعي وهذا يعني مزيدا من عوامل الصراع التي تهدد استقراره واستقرار و أمن الفرد . [4]

فالديمقراطية تصبغ الشرعية على الحكومات من خلال تأصيل أعمالها في إدارة من تحكمهم وتزيد من احتمالات تحقيق الأمن ، كما تعمل على توفير سبل الإعراب عن المعارضة بطرق مشروعة مما يكبح جماح العنف والقمع والتسلط وهي أمور لابد منها لتعزيز أمن الفرد داخل دولته.

كما تعني على أقل تقدير إمكانية التقليل من الصراعات الداخلية من خلال إدارة الصراع الإنساني وتحقيق التماسك النفسي الاجتماعي مما يخلق الرضا المشترك . ففي ظل الديمقراطية الحقة يصبح القانون في خدمة الجميع ، مما يكبح جماح السلطة ويمنع تعسفها وقمعها للأفراد، أما في ظل غياب الديمقراطية وعدم خضوع الدولة لحكم القانون وعدم احترام حقوق الإنسان، وفي ظل إخفاق الدولة في تأسيس شرعية النظام ينظر المواطنون إلى النظام باعتباره لا يعبر عن احتياجاتهم و يسعى إلى القمع والكبت[5] وبالتالي عدم تحقيق أمنهم.

وقد لخص روبرت دال المناظرات المعيارية باعتبار أن الديمقراطية تمنع انتهاك السلطة والاستبداد وتكفل لكافة المواطنين مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية والحريات الشخصية وتزيد من فرص المساواة السياسية مما يعزز السلام والأمن داخل المجتمع.[6]

فالكبت والتسلط والقهر المسلط على الأفراد لا يؤدي إلى قتل الشعوب ولكن إلى قتل إنسانية الشعوب وأمنها، وتفقد بذلك الثقة في قيادتها ثم تعمل في الاتجاه المضاد مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى ممارسة درجة عالية من العنف الرسمي لتحجيم دور القوى المناوئة لها وتقليصها بهدف تحقيق حالة من الاستقرار السلطوي ، وإن كانت تعكس أمن داخلي للدولة إلا أنها تعكس في جوهرها حالة لاأمن كامن، بمعنى أن حالة الاستقرار السلطوي للدولة ، والذي فرض لتدعيم شرعية النظام وزيادة فاعليته يتضمن مقومات كامنة

---

[1]- تقرير لجنة أمن الإنسان - أمن الإنسان الآن، ص 66 .

[2] - JEAN ,D'ASPREMONT: **L'Etat Non Démocratique en Droit international** ، édition A.PEDONE، 2008 PARIS. p 144.

[3] -W. Phillips, Shively : **Power Choice، An introduction to Political Science ،** New York 1997 p 111 .

[4]- د / علي، عباس مراد : المرجع السابق، ص 283-284 .

[5]- د/مجدي، الشيخ : **الديكتاتوريات الأمنية واستبداد السلطة** ، مقالة متوفرة على الموقع :
http//www. egypt window-net/module php ? nane=§sid=3398

[6]- بيانوريس : **دور الديمقراطية في تحقيق وتسحين المساواة والتطوير المستدام واستنصال الفقر**، الورقة رقم 01 المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. قطر،2006.

لعدم أمن للفرد والذي سرعان ما ينفجر في شكل جديد من العنف[1]، وهنا تبقى الحروب الأهلية والصراعات الداخلية هي المظهر السائد، كما أن أكثر ضحاياها هم المدنيين.

فمنذ عام1990 لقي3.6 ملايين شخص مصرعهم في حروب أهلية وهو ما يتجاوز16 مرة عدد أولئك الذين قتلوا في حروب بين الدول المقدر ب22 ألف شخص وأن المدنيين لا العسكريين هم الضحايا بدرجة متزايدة، إذ يشكلون أكثر من 90% من الخسائر البشرية ما بين مصابين و قتلى ،كما أن للحروب الأهلية آثار جسيمة على النمو الاقتصادي، ففي أثناء الحرب الأهلية في الموزمبيق والتي دامت16 عاما دمر أكثر من 40 % من المدارس والنسبة نفسها من المراكز الصحية وخسائر كبيرة تضاف إلى أجندة "لا أمن الفرد"

وفي كانون الأول/ ديسمبر2001 شقت أفغانستان طريقها نحو الديمقراطية، وقد وضعت اتفاقية بون هيكلية جديدة للحكومة المنبثقة، ما بعد حكومة طالبان الأفغاني، إضافة إلى رسم أطر تبني دستور جديد، وقد كانت الحكومة الأفغانية تزعم تطبيق الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات رئاسية ونيابية، ولكن في ظل انتهاكات حقوق الإنسان والقمع والتسلط من الحكومة إذ لم تتمكن هذه الأخيرة من تأمين السلامة العامة، أدى إلى شعور الشعب الأفغاني بالقهر والكبت مما نتج عنه ارتفاع وتيرة العنف في أفغانستان أكثر فأكثر، حيث قتل: أكثر من 1500مدني نتيجة عمليات التمرد، أما الانتحاريون فهم في ازدياد مستمر، حيث تم تسجيل عام2003: 05هجومات انتحارية .[2]

" إن الإحساس بالأمن لا يمكن أن يترسخ في نفوس أناس يعيشون في خطر العنف والظلم وفي ظل الفقر والمرض والحاجة ، ففي ظل هذه الظروف يشعرون بأنهم محرومون من السيطرة على حياتهم ، ويكونون عرضة للبحث عن دواتهم عن طريق العنف"-(مقولة أونغ سان سوكي الحائز على جائزة نوبل للسلام)"

[1] - د/مجدي، الشيخ : المرجع السابق .

[2] - بيبانوريس : **دور الديمقراطية في تحقيق وتسحين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر**، المؤتمر السابق .

وقد كان عدم إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، خاصة الحقوق السياسية والمدنية، إحدى العقبات في تحقيق أمن الشعب الأفغاني، ولا تزال الحكومة الأفغانية لا تدرك أن حقوق الإنسان شرط أساسي للسلام والأمن. إذ لا سبيل إلى الأمن دون حقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية التي تمكن من مراقبة الإساءات

وكما يقول ميشيل فوكو: "إن الشعب بعد التعود على رؤية سيلان الدم يتعود بسرعة أنه لا يستطيع الانتقام إلا بالدم"، كما هو الحال في دول أوربا الشرقية في أواخر الثمانينات ، وفي ظل هذه المفارقة فبدلا من أن تكون الدولة ضامنة لأمن أفرادها قد تكون أكبر مهدد له وبالتالي يخلق لاأمن مجتمعي مما يعد الظرف الملائم للعنف السياسي وما يقابله من عنف مضاد.[1]

و يرى المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ، أن الديمقراطية تحوي جوانب معيارية أومؤسساتية لعملية الحكم بالإضافة إلى التطبيق الاجتماعي [2]وذلك من خلال إقرار والتمكين من الحقوق السياسية والمدنية والانتفاع بها من خلال:

1- المشاركة الفاعّلة والنشطة للمواطنين في تقرير الأولويات وتوجيه السياسة العامة.
2 - وتمكين النّاس من أن يخضعوا صناع القرار للمساءلة.
3- تحرير النّاس من التمييز القائم على العنصر أو العرق أو الجنس....أو أي سبب أخر.
4-استجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الناس ومطامحهم .[3]

الشكل رقم 11 يوضح العلاقة بين الديمقراطية وأمن الدولة والأمن الإنساني

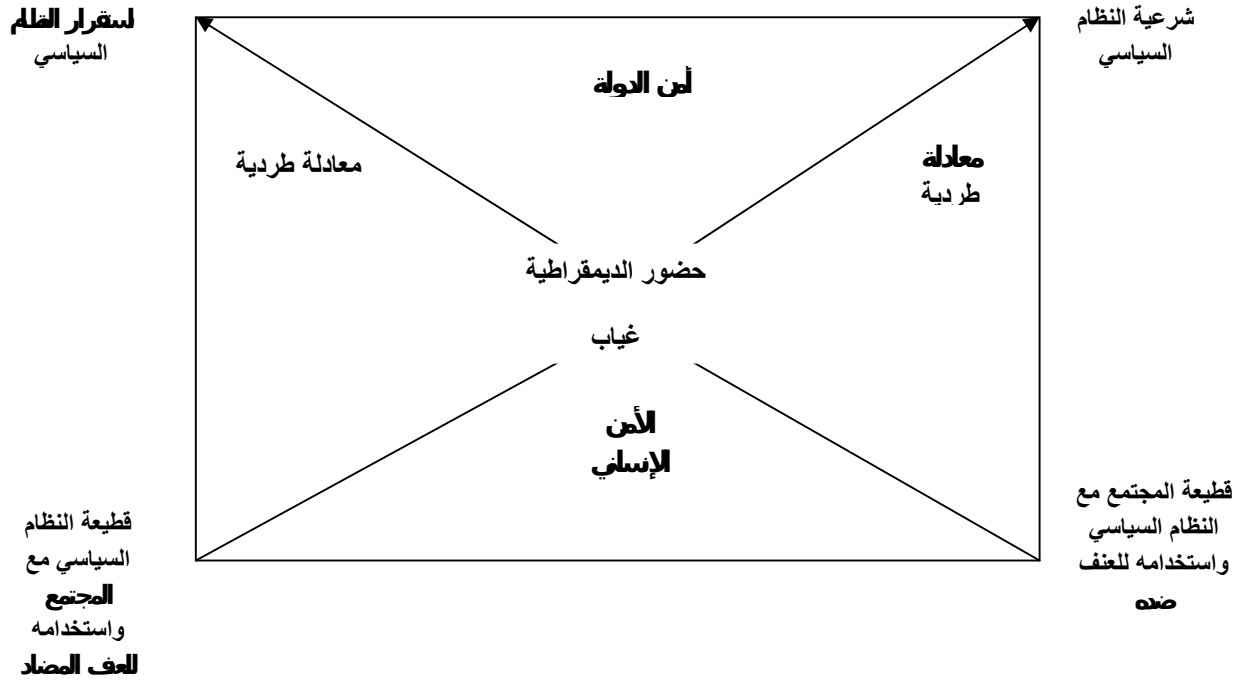

[1] - Barry, Busan : **People states and fear :The national Security problème، international relation**. British Library cataguing in publication data.1983 p19-20.

[2]- بيبانوريس : **دور الديمقراطية في تحقيق وتسحين المساواة والتطوير المستدام واستنصال الفقر**، المؤتمر السابق .

[3]- د / علي عباس مراد : المرجع السابق ، ص 283.

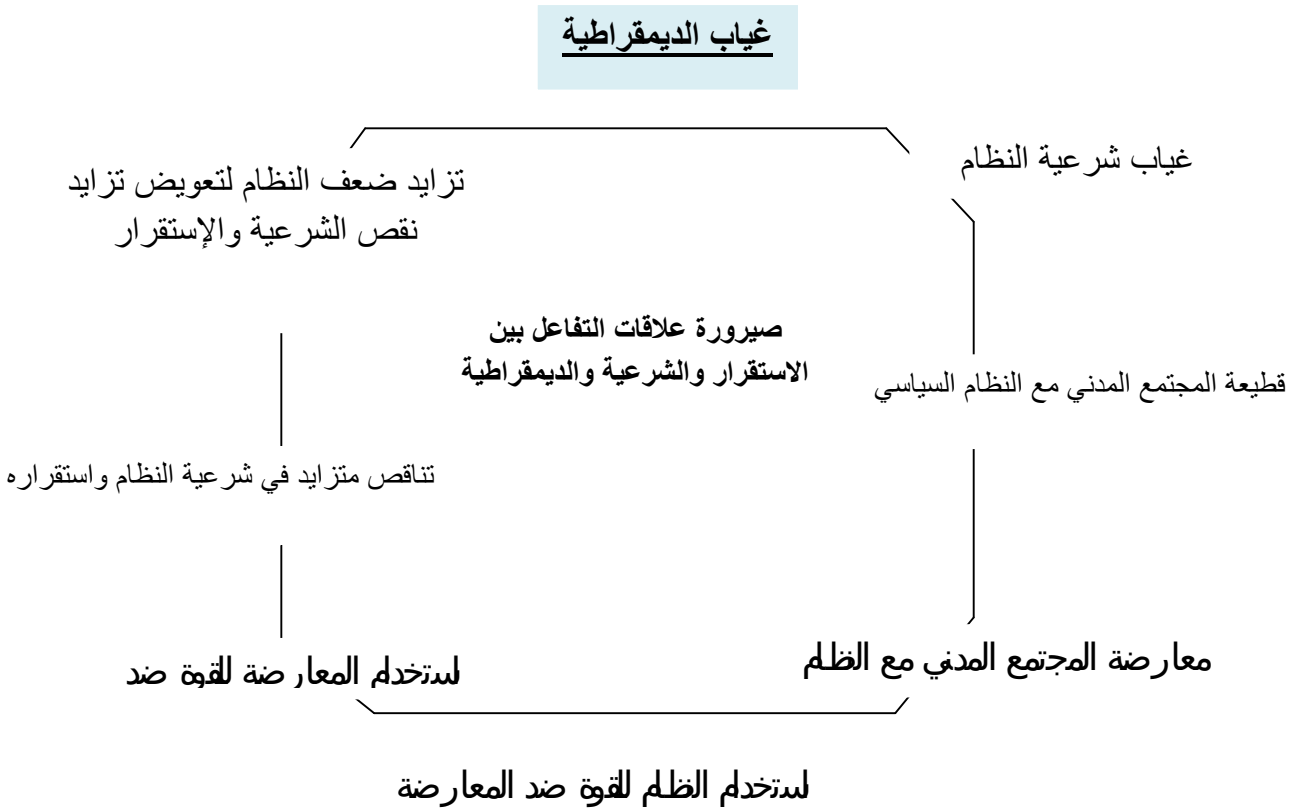

المصدر : د / علي عباس مراد : المرجع السابق ، ص 283-284.

ثانيا: دور الديمقراطية في إرساء السّلام والأمن العالمي: قد يبدو لنا أن دور الديمقراطية في تعزيز الأمن العالمي مضللة بعض الشيء، لكن من دون شك الاقتناع بأن الانتشار الديمقراطي على المستوى المحلي والعالمي يساهم في إرساء السلام والأمن العالميين من خلال التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات وتحقيق تنمية عادلة للحد من أوجه الفقر العالمي .

و لقد أدت القناعة الدولية بوجوب أن تعم الديمقراطية العالم كله لأنها عامل أمن لذلك جاءت فكرة الأمن الديمقراطي لتأمين السلام العالمي لتحل محل الأمن الجماعي الذي يضمنها توازن القوى الذي كان يحرك الدبلوماسية في القرن 19 حتى نهاية الحرب الباردة، وقد أعلن بيل كلينتون عن هذه العقيدة في كانون الثاني / يناير 1994عندما قال كلمته عن وضع الاتحاد : **" أن الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها"** .[1] كما ذهب توكفيل في كتابه: **" الديمقراطية في أمريكا "**إلى أن الشعوب الديمقراطية ترغب في السلام. واعتبر "مشروع السلام الدائم" الذي كتبه إمانويل كانط 1795 على غرار ما كتبه برناردان دومان ،ديار وروسو، مصدرا للأفكار المؤثرة حول [الأمن ـ الديمقراطية]، فقد أكد كانط بان السّلام الدائم ينجم عن شراكة بين الدول الجمهورية والتي سيزداد عددها حتما لأن هذه الدول تطمح في السلام فيما بينها، في حين أنها لا ترغب طبيعيا في السلام مع الدول الاستبدادية .

وقد اكتشف اختصاصيو العلاقات الدولية لاحقا هذه الأفكار، وظهر الترابط بين السلام والديمقراطية بطريقة تجريبية ، بمقارنة بين عدد دول ديمقراطية وعدد من النزاعات من خلال عمليات التوثيق التي قام

[1]- آلان، كابيه : **السلام والديمقراطية** ،مقدمة بطرس غالي ،المركز الدولي لعلوم الإنسان ، اليونسكو ، 2004 ص40 .

بها مؤرخ الحروب كوينسي رايت، وقد أكدت دراسات لا سيما الأمريكية منها بإسهاب هذه النظرية والتي كادت تكون قانونا اجتماعيا مقدسا، إذ سجل الاختصاصيون 05 استثناءات فقط: (و.م.أ)، بريطانيا العظمى 1812 (و.م.أ) / المكسيك (1845 /1846) ،(و.م.أ)/ اسبانيا 1890-1896 ، فرنسا / بريطانيا العظمى 1898 و الحلفاء الموالية لالمانيا النازية.[1]

وقد أبدى مجلس الأمن، مفهوما أوسع لما يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين إذ أن الاضطرابات والنزاعات الداخلية تهدد السلام و الأمن الدوليين و التي تكون من أهم أسبابها : الافتقار إلى أنظمة حكم تمثيلية و عدم وجود عدالة اجتماعية و الذي يؤدي إلى بروز تنافس اثني للوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية، ووجود مظالم و انتهاكات حقوق الإنسان كما حدث في ليبيريا والصومال .[2]

كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة في 06 أيلول 1991 ، تقريرا سنويا عن أعمال المنظمة تناول فيه ولأول مرة في تاريخ هذه التقارير السنوية موضوع الحق في التدخل، فقد وصفت انتهاكات حقوق الإنسان بأنها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبذلك يكون التدخل الوقائي الخاضع لمنطق الهجوم مشروعا ضد أنظمة تعتبر خطرة، فقد اعتمد مجلس الأمن، سلطاته المستمدة من المادة 39 في بيان ما يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين، مما يستدعي تدابير عسكرية وفقا للفصل 07 وهذا ما أكدته قرارات مجلس الأمن :

- القرار رقم 688 في 1991/04/5 ، ليؤكد أن تعرض المدنيين العراقيين من قمع في أماكن متعددة وفي المنطقة التي يسكنها الأكراد، وهو ما يستتبع نزوحا مكثفا عبر الحدود، ينتج عنه بعض الصدمات الحدودية، مما يهدد السلم و الأمن الدوليين.

- القرار رقم 794 الصادر في:1993/02/03، فقد أكد مجلس الأمن أن حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاع في الصومال ...تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

-القرار رقم 841 الصادر في 1993/01/17،أكد أن تدهور الأزمة الإنسانية في هايتي والتي تسببت في نزوح جماعي للسكان، الأمر الذي شكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين[3].

وهذا ما عبر عن بروز بطريقة متجددة منذ أيلول / سبتمبر2001 من إعادة الصياغة لمفهوم الحرب العادلة القديم ، خاصة في ظل فشل الأمم المتحدة فشلا ذريعا في حفظ السلم والأمن الدوليين الأمر الذي أدى إلى إقرار من (و.م.أ) في إنشاء تصور مؤيد للمزيد من التدخل للسلام الديمقراطي يميل إلى تشريع حرب الديمقراطيات ضد بعض الدول. فإذا لم يكن من الممكن ضمان السلام من خلال وجود عسكري دائم لمنظمة الأمم المتحدة،أفلا يجب إذا هدم الأنظمة غير الديمقراطية والمؤدية للحروب بطريقة وقائية"، وهوما أدى إلى بروز جديد لمفهوم الحرب العادلة . والتساؤل الذي يطرح الحرب عادلة ! ألا تحمل الحرب في طياتها معنى للأمن ؟[4] و قد استندت الإستراتجية الغربية على سلسلتين من الحجج :

- و قد أوضحها الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس غالي بوجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية، وتفضي هذه العلاقة إلى أمن عالمي، فالعدالة تشكل محفزا بين الديمقراطية و التنمية، فما من ديمقراطية من دون عدالة و ما من تنمية مستدامة من دون عدالة .

---

[2] - المقاربة الاولى التي أجراها كوينسي رايت 1942 ، و قام بتحديثها بعد ثلاثين سنة ج دايفيد سينغر و ملفن سمول 1972 و كما استخلص مايكل دويل 1983 الاستنتاجات الفلسفية و ربطها بعقيدة السلام الدائم.أنظر آلان، كاييه :المرجع السابق، ص44.

[2]- أحمد، فتحي سرور، المرجع السابق، ص 126.

[3]- د/ أحمد، عبد الله أبو العلا : **تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين –مجلس الأمن في عالم متغير**، دار الجامعة الجديدة ، طبعة 2007 ، عمان ، ص210.

[4]- بير، كراينبول : **مستقبل العمل الإنساني المستقل و المحايد** : اللجنة الدولية إزاء الخدمات الأمنية المناصرة ، المرجع السابق .

- يؤدي إرساء الديمقراطية إلى بروز عالم سلمي ، بما أن الأنظمة الديمقراطية لا تعلن الحرب على بعضها البعض [1]

وفي الأخير نخلص إلى أنه كلما كان تحقيق فعلي لحقوق الإنسان وتوظيف فعلي لحقوق المشاركة السياسية التي تسهل تحقيق شروط التمكين الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي ... خلقنا شروط الاستقرار و والمواطنة الفاعلة، أي تحقيق شروط التحرر من الخوف و الحاجة و بالتالي تحقيق الأمن الإنساني. فالتنمية إذا عملية سياسية لاتخاذ القرار كما تهدف هذه العملية إلى التعبئة الفعالة للموارد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بقصد إيجاد عملية متوازنة لخلق الثروات وتوزيعها باعتبار أن الإنسان هو جوهر التنمية.

وقد استخدم المركز التنمية الديمقراطية تعبيرا عن دعم القطاعات المهمشة اجتماعيا ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتقييم مستواها ونوعيتها، وحيثما تكون حقوق الإنسان محمية وخياراتهم موّسعة تتحقق كرامة الإنسان، وذلك بتهيئة الظروف السياسية وأساليب ديمقراطية للحكم، بحيث يستطيع الفرد ضمان القدرة على أن يرفع إلى مستوى تحديات الوضع الإنساني، مما يكتسب إحساسا بأمنه، كما أن هذا الإحساس لا يرجح أن يترسّخ في ظل خطر العنف والظلم وحكم سيء وعدم الاستقرار، وفي ظل الفقر والمرض وبذلك تعتبر التنمية عملية منهجية يمكن من خلالها الاستفادة من سلطة القانون والنظام القانوني والخدمات لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بالفرد كفاعل في النشاط الاقتصادي، وبذلك يكون التمكين إستراتيجية التنمية ، والذي يتضمن التزام الدولة بواجباتها نحو احترام حقوق الإنسان وحمايتها مع حصول الفرد على حقوقه، وتمكنهم من الفرص لتحقيق تلك الحقوق.[2]

المطلب الثاني: العدالة والمساواة (كمقومان للتنمية الإنسانية) ودورهما في تحقيق الأمن الإنساني .

تعد مشكلة عدم المساواة وغياب العدالة في توزيع الثروات والمداخيل من أهم واخطر المشاكل التنموية والأمنية التي تواجه مسيرة التقدم في أي مجتمع،[3] ذلك أن الحق في حياة كريمة لائقة بالإنسان ينبغي أن يتساوى فيها جميع أفراد المجتمع ولو بطريقة نسبية . فمستوى الحياة الكريمة هو أساس الاستقرار والأمن لأي مجتمع، وإذا اختل هذا التوازن ظهرت في المجتمع العديد من أوجه انعدام الأمن : الحرمان من الرفاه الإنساني، البطالة، الفقر، الهجرة، الجرائم والعنف ...الخ

وتؤكد الدراسات الحديثة على أهمية العدالة وتساوي الفرص لدفع عجلة التنمية ورفع مستويات المعيشة. فالعدالة والمساواة يعززان الجهود المبذولة في تخفيض أعداد الفقراء، إذ أنّهما يساهمان في تحقيق استفادة فئة كبيرة من الناس من نتائج النمو الاقتصادي، وهذا ما ينعكس على مستوى تلبية حاجاته الإنسانية وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني.

الفرع الأول : دور العدالة كمقوم للتنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني .

يظهر الأساس القانوني للعدالة التوزيعية من خلال ديباجة إعلان الحق في التنمية لسنة 1986، والتي نصت على أن التنمية هي عملية التحسين المستمر للرفاهية على أساس المشاركة الحرة والعدالة التوزيعية.

---

[1]- ـ آلان، كابيه ، المرجع السابق ، ص 12-44.

[2]- نانسي، تيد: **عملية التنمية الديمقراطية –إطار تحليلي ومقدمات منهجية** ، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، متوفر على الموقع :www.watan center. Org/pdf/conf/a11pdf dd-nd-co/zite/pdf

[3]- أ /د صالح ،صالحي : **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** . دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى 2006 ص138.

وإذا كانت التنمية الإنسانية تعني توسيع خيارات الناس، فإن ذلك يعني ضرورة تحقيق وصول عادل لتلك الفرص لجميع الناس، وفي غياب العدالة والمساواة في الفرص، لا شك في أنه سيؤدي إلى تضييق الخيارات أمام العديد من الأفراد في المجتمع.[1]

ويقصد بالعدالة تحقيق تكافؤ الفرص بين الناس، أي السعي للوصول إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع في الاستفادة من الدخل، الحالة الصحية، التعليم، السكن اللائق...أو أي مقومات أخرى للحياة النوعية، و تكون الجهود وروح المبادرة الشخصية هي الفيصل في التمييز بين الناس.[2]

ويعرف جون راولز العدالة بأنها: "البنية الأساسية للمجتمع في الاعتراف لكل فرد بالحقوق المتساوية ومنحه الاستقرار الضروري، لينتمي إلى مجموعة منظمة، فهي عملية تنظيم سائر أوجه التمييز الاجتماعي والاقتصادي بحيث تكون نافعة إلى أقصى حد لذوي الامتيازات الدنيا و أن ترتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع في ظل الفرص المتكافئة ". وقد اعتبر راولز أن العدالة تقلل من حجم الفوارق و تعالج مشكلة المساواة التي تتدخل فيه مجموعة من الاعتبارات : كالأصول الاجتماعية والعرقية والطبقية ... الخ وهي النتيجة العملية لها، لهذا اعتبر راولز العدالة بأنها :" الديمقراطية الاجتماعية".[3] والعدالة حسب جمهور فقهاء السياسة والاقتصاد نوعان :

- **العدالة التوزيعية** : و تعرف بأنها" تصحيح النتائج التوزيعية في الدخول والثروات لتحقيق رفاه الأفراد في مجتمع ما." [4] و بذلك فالعدالة التوزيعية هي مبدأ أساسي يجب أن يدخل في أجندة الأمن الإنساني وفي سياسات الدول الاجتماعية لأنه يساهم في معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة والحصول على نفس القدر من الموارد مثله مثل قرنائه في بلدان أخرى أوالحصول على نفس الحقوق بنفس المقدار أي تجسيد مبدأ المساواة في الحصول على المنافع ضمن المجتمع الواحد، وذلك بإقامة مؤسسات وهياكل تعمل وفق هذا المبدأ[5]

و ترتبط أزمة التوزيع بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في: الثروة أو الدخل ، الأمن ، التعليم ، الثقافة أو الخدمات الصحية...الخ[6]

- **العدالة الاجتماعية:** فهي تتضمن أكثر مما تتضمنه من : الإنصاف الاجتماعي، التوزيع العادل للمداخيل والثروات، بما يحصن لهم حياة كريمة لجميع المواطنين والفئات الاجتماعية، وبالتالي تخولهم المشاركة الفعالة والمنتجة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم، وفي ظل غيابها تؤسس إلى عوامل اللاإستقراربين الأفراد و داخل الدولة، فالعدالة الاجتماعية قائمة أساسا على إعادة التوازن المجتمعي في إطار ديمقراطي .[7]

---

[1]- Mahbub ,ul Haq, **Reflections on Human Development**, Oxford University Press, New York1995, p17.

[2] – أ/ حسين ،عبد المطلب الأسرج: **"التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية"**،في: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 187ص 205.

[3] -Will, Kymlicka **:Les Théories de la jutice: une introduction** ،traduit de l'anglais par Marc Saint –Upéry ، éditions la découverte Paris 2003 ، p 71-73 .

[4] - Loridana , Huzum : **controverses actuelles au sujet de la justice distributive**, p2 . site d'internet : http//noesis.racai.ro/Noesis2005-2006/2005-2006Art08.pdf-

[5] -ibid. p 2.

[6]- أحمد، وهبان : المرجع السابق ، ص 63 .

[7] - Jacques, Normand : **Justice et Droit Fondamentaux** ،édition du Juris –classeur 2003 .Paris، p 427 .

ويرى **Johann Galtung** أن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة كل مظاهر العنف الهيكلية أوالبنيوية **la violence structurelle** التي تنتج حسبه عن السلطة الدولتية يعد وسيلة للسلم ونبذ الحرب.[1] ولذلك لابد من:

- توفير مؤسسات اجتماعية و اقتصادية تراعي الحقوق الأساسية للإنسان .
- وضع سياسات ضرائبية منصفة .
- اقتصاد السوق و التنافس الحر دونما تدخل من الدولة .
- وضع سياسات جبائية في الرسوم و العوائد لا ترهق كاهل المواطن .[2]

ويرتبط مفهوم العدالة بمفهوم الإنصاف، وقد اعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 2011، بأن المفهومان مترادفان، فالإنصاف يشير إلى العدالة التوزيعية، أي تجنب عدم المساواة المجحفة بين الناس.[3] في حين اعتبر محبوب الحق[4] أن الإنصاف يتعلق بالأساس بالفرص المتساوية، والتي تشمل :

* الإنصاف في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والسياسية التي من المفترض أن ينظر إليها كحق من حقوق الإنسان.
* الإنصاف في الوصول إلى الفرص الذي يقوم على فكرة تقييم الحياة الإنسانية، وهذه الفكرة تنبني على افتراض أن جميع الأفراد يجب أن يُمكّنوا من تنمية قدراتهم الإنسانية إلى أقصى حد واستغلال هذه القدرات بصفة جيدة وفي جميع مجالات الحياة.

والإنصاف في الوصول إلى الفرص، يتطلب هيكلة جذرية للسلطة في العديد من المجتمعات الحاجة إلى بناء الفرص السياسية على أساس المساواة من خلال إصلاح حقوق التصويت، إصلاح تمويل الحملات الانتخابية والممارسات الأخرى الهادفة للحد من السلطة السياسية المفرطة للأقلية المهيمنة، كما يتطلب ضرورة إلغاء جميع الحواجز الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول المرأة وبعض الأقليات أوالجماعات الإثنية للفرص الاقتصادية والسياسية الأساسية.[5]

و تظهر أهمية العدالة كمقوم للتنمية الإنسانية في إطار تحقيقها للأمن الإنساني من خلال:

<u>أولا: دور العدالة في تحقيق الأمن الإنساني من خلال محاربة الفقر:</u> تعد مشكلة التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيرة تطورها و تنبع خطورتها من كونها إحدى الجوانب المهمة للمشاكل التنموية التي تتفاقم لسببين رئيسين: سوء استخدام الموارد – و سوء توزيع الثروات و الدخول.

فسوء استخدام الموارد بكفاءة يتوقف بدرجة معينة على كفاءة توزيعها، التي تتجاوز الفهم البسيط الذي يحصر التوزيع في إعادة الدخول المتاحة للمجتمع، إلى النظرة التصحيحية لعملية التوزيع التي تشمل مراحل بقنوات وآليات متعددة تترافق معها عمليا استخدام الموارد المجتمعية، ويمكن تقسيمها إلى:

- التوزيع الأولي للثروة
- التوزيع العملي لعوائد عوامل الإنتاج
- التوزيع التوازني للدخول .

---

[1] -Fréderic, Ramel : **<u>La sécurité humaine : une valeur de rupture dans la culture stratégique du Nord?</u>** P80 ,http//www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n1/006932ar.pdf

[2]- البرفيسور/ زكريا،بشير إمام**: <u>مفهوم العدالة ، بين الفكر الإسلامي و الفكر الغربي</u>** ، دار روائع مجدلاوي ، عمان 2003 ص177

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 2011، المرجع السابق، ص 18.

[4] -Mahbub, ul Haq, **<u>Reflections on Human Development</u>**, Oxford University Press, New York1995, p17

[5]- Mahbub ul Haq, **<u>Reflections on Human Development</u>**, Oxford University Press, New York1995, p17

وتؤكد الدراسات الحديثة على أهمية العدالة في الفرص لدفع عجلة التنمية ورفع مستويات المعيشة. فالعدالة تعزز قوة النمو الاقتصادي في تخفيض أعداد الفقراء خاصة ، وأنّه يساهم في تحقيق استفادة فئة كبيرة من الناس من نتائج النمو الاقتصادي، كما أنه قد يتسنى تحقيق الغاية الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف (من29% في سنة1990 إلى 14.5% في سنة2015) إذ بلغ متوسط النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل 3.6 دولار سنويا وهو متوسط النجاح الباهر الذي حققه الصين وفشل النمو في70 بلدا .[1]

ففي تقرير التنمية في العالم لعام2006 الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان**"الإنصاف يعزز قوة النمو من أجل تخفيض أعداد الفقراء"**، يؤكد على أن الأهمية المركزية للعدالة في أية إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء، من خلال وضع تتساوي فيه الفرص أمام الجميع وتتعدى إلى زيادة قدرة الفقراء (الفئات المهمشة) أكثر فأكثر في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، من خلال زيادة الانتفاع من الحريات وتحسين القدرة على الوصول إلى أنظمة العدالة والحصول على خدمات البنية الأساسية من خلال سياسات التمكين القائمة على مبدأ العدالة والإنصاف .[2]

وقد أخذت مبادئ العدالة التوزيعية بين الدول أهمية بالغة، خاصة في إطار التزامن مع التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي. ففي وسط اقتصاد عالمي متزايد الازدهار، يبدو أن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تتعمق أكثر فأكثر، خاصة بعقب الانتهاء من جولة أورغواي عام 1996 ، ليؤذن بداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي و الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية المتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، والتي حرمت البلدان الفقيرة من حصة عادلة في الازدهار العالم، في حين يموت وسط هذا الأخير 10 ملايين و700 ألف طفل قبل بلوغهم سن الخامسة، ويعيش أكثر من مليار إنسان في فاقة شديدة بأقل من دولار للفرد الواحد في اليوم، كما أودى وباء نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب بحياة 3 ملايين إنسان، و كذلك 5 ملايين مصابين بالمرض حتى 2005. [3]

ويوضح الجدول التالي أثر عدم المساواة بين الدول، حيث بلغ العدد سنة 2010 في إفريقيا جنوب الصحراء 371 مليون فقير، ليصل العدد حسب توقعات وتقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات 2013 لـ : **Pardee Centre for International Futures** إلى 275 مليون فقير (يعرف الفقر بحالة العيش على 1،25 دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية .)

[1]- أمن الإنسان الآن : المرجع السابق ، ص 77 .
[2]- المرجع السابق، ص205 .
[1] ـ تقرير التنمية البشرية 2005 ، ص 3

الجدول رقم1 : يوضح عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق أوبعض البلدان عام 2010 (بالمليون).[1]

البلد / المنطقة	عام 2010
الدول العربية	25
شرق آسيا و المحيط الهادئ	211
الهند	416
أوربا و آسيا الوسطى	14
أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي	34
جنوب آسيا	557
الصين	94
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	371
العالم	1،212

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2013، المرجع السابق، ص 107

وتركز ضرورة إزالة أوتضييق الهوة بين مختلف الدول التفاوت على أقل تقدير وجود مصالح متبادلة بين مختلف الدول، وذلك لأنّ المصالح العالمية تقتضي تعاون الجميع في القضاء على هذه الهوة.[2] وذلك لأنّ حدوث عنف اجتماعي أوسياسي في الدول الفقيرة نتيجة لقلة الموارد أو لعدم تلبية الحاجات الأساسية، من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية انتقالها إلى الدول الغنية بطريقة أو بأخرى. وبهذا لا يمكن تحقيق سلم حقيقي في مختلف الدول، ولا يكون الرخاء مستقرا في الدول الغنية، إلاّ إذا تمكنت الدول الفقيرة من تحقيق حياة أفضل لسكانها. ولهذا لابد من إحداث تغيير على المستوى العالمي، وإقامة علاقات أكثر عدلا، وفتح المجال لتكافؤ الفرص بين مختلف الدول من أجل تحقيق الرفاهية لكل سكان العالم.[3]

وهنا تظهر العدالة كمبدأ أخلاقي، من خلال التفاعل بين الدول، ووجود علاقات بينهم يكون أساسها العدل وليس الإحسان. ويشمل هذا المبدأ التزام من أجل إزالة أو التقليل من عدم المساواة بين الدول ، غير أنّ هذا الالتزام في الغالب ما يكون في إطار الحد الأدنى من احتياجات الشعوب[4].

ثانيا: دور العدالة في تحقيق الأمن الإنساني من خلال محاربة الفساد : وفي ضوء ما أشارت إليه الدراسات وأكده الواقع العملي من أن غالبية ممارسات الفساد تكون بدافع اقتصادي، وأن معظم جرائم الاعتداء على المال العام تكون في الغالب نتيجة لعدم تناسب الدخل مع متطلبات الحد الأدنى من المعيشة وبالتالي فإن تحقيق العدالة اجتماعيا يعد أحد آليات مكافحة الفساد ، وذلك من خلال :

1- **وضع سياسات سليمة لإصلاح هيكل الأجور يضمن لجميع المواطنين العيش الكريم ويحفظ كرامته:**

وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- تكافؤ الأجور وفقا للمؤهل و الخبرة ومستويات التدريب ومعدلات الأداء والقضاء على التفاوت الشديد.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2013، المرجع السابق، ص 107 .

[2] – عبد القادر ،رزيق المخادمي: **" الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادية "** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص83 .

[3] – **" تقرير حول التحدي أمام الجنوب "** ، ترجمة عطا ،عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 271 – 273 .

[4] - Joseph, Heath : **"Rawls on global distributive justice , at :**
: http://www.class . utoronto .ca /Jheath. Th /rauels. pdf .

- وضع حد أدنى للأجور يناسب المستوى العام للأسعار ويلبي إحتياجات ومتطلبات الحد الأدنى للمعيشة وأنماط الاستهلاك .
- وضع حد أقصى للأجور بحيث تكون النسبة بينها وبين الحد الأدنى متوازنة ومستمرة بما يحقق العدالة الاجتماعية
- أن ترتبط سياسات الأجور بشكل مباشر بالإنتاجية وأن تستند إلى مجموعة من المعايير والضوابط العادلة و المحفزة على العمل .
- تحقيق أكبر قدر من التوازن في العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال، خاصة في القطاع الخاص بما يعزز الاستقرار الاجتماعي و يرفع الكفاءة الاقتصادية .[1]

2- **وضع سياسات ضريبية تتحقق من خلال العدالة في توزيع الثروة :** وذلك بالتركيز على الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخل بدلا من التركيز على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل عبئها الأثقل، مع وضع ضوابط قانونية لمحاربة التهرب الضريبي .[2]

وقد اعتبر الإسلام العدالة مبدأ يجب تحقيقه في كافة مظاهر النشاط والتكافل الإنساني لقوله تعالى : "إن الله يأمر بالعدل و الإحسان وإيتاء ذي القربى و ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون "[3]، ومن أجل تحقيق ذلك فرضت الزكاة- الركن الثالث في الإسلام- التي تمثل نظام للحماية الاجتماعية والتي تلعب دورا مهما في التقسيم العادل للمداخيل وفي استئصال الفقر ومحاربة كافة أوجه الفساد و ترقية التنمية.[4]

الفرع الثاني : دور المساواة كمقوم للتنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني

تستند حقوق الإنسان إلى المساواة بين جميع الناس ومعاملتهم معاملة متساوية أمام القانون وهي راسخة في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :"يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء" ولذلك فإن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تركّز على الحماية من التمييز[5] واعتبرت المساواة وعدم التمييز **Équality, non-discrimination**) هما من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وحق أساسي للتمتع بسائر حقوق الإنسان، فهما نقطة البداية أوالانطلاق لكافة الحقوق والحريات الأخرى ويشكل هذا الحق في الواقع من المتطلبات الأساسية لا غنى عنها للكائن الإنساني وترتبط ارتباطا وثيقا بكرامته .[6]

إن المساواة وعدم التمييز شرطان أساسيان للممارسة الفعلية لحقوق الإنسان ولتحقيق أمن إنساني ولذلك يجب إعطاء أولوية للتغلب على أوجه انعدام المساواة الموجودة بحكم الواقع والمستندة إلى نوع الجنس

---

[1]- د/ عادل، عبد العزيز السن : **دور الثقافة التنظيمية و العدالة الاجتماعية في مكافحة الفساد** : ورشة عمل حول :" تنمية المهارات القانونية و الإدارية للقيادة و آثارها في مكافحة الفساد ' ، بالتعاون مع غرفة التجارة و الصناعة بالشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2011

[2]- د/ عادل، عبد العزيز السن : المرجع السابق.

[3]-" سورة النحل " ، الآية 90 .

[4]- **د/** عبد الحميد ،براهيمي : **العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الإسلامي** : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1997 ص 32- 60

[5] - العهد الدولي للحقوق السياسية و المدنية (المادة 26) ، إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979 ، إتفاقية القضاء القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 ، أتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 لعام 1958 ، إتفاقية اليونسكولمكافحة التمييز في مجال التعليم عام 1960 .

[6]- محمد، يوسف علوان- محمد ، خليل الموسى : المرجع السابق ، ص 119 .

أوالهوية الاثنية أوالدين أواللغة : " الأقليات " أو أي وضع اجتماعي آخر"الفئات الهشة كالنساء، الأطفال، العجزة....الخ

فمبدأ عالمية المطالب والحقوق يعتبر جميع الأفراد متساوين ويعاملهم على ذلك الأساس، كما أن مبدأ المساواة هو القوة المحركة لحقوق الإنسان سواء في الفرص أواختيارات الحياة[1]، وهنا يتحقق انتماء المواطنين جميعا للوطن، وبالتالي يتحقق ولاءهم لوطنهم والمواطنة بفعل المشاركة العادلة والمتساوية في الخيرات واتخاذ القرارات التنموية المصيرية، وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أوترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية دستورية لتصبح مساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتوزيع لخيرات البلاد القائم على مبدأي المساواة والعدالة . [2]والمساواة في هذا الإطار تشمل المساواة بين الجنسين والمساواة بين الأغلبية والأقلية، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

أولا: <u>المساواة بين الجنسين</u> : إن تساوي فرص المشاركة التنموية بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق أمن المرأة. فإذا كانت التنمية تعني توسيع الخيارات لجميع الناس، فان استمرار إقصاء المرأة من العديد من خيارات الحياة يشكل انحرافا كاملا لعملية التنمية.[3]

فالنساء في شتى أنحاء العالم تمثيلهن ناقص نقصا شديدا في السياسات الداخلية، حيث يمثلن 14 % فقط من أعضاء البرلمانات الوطنية ، ولا توجد فروق كبيرة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية [4]، لذلك لا بد القضاء على كافة أشكال التمييز المباشر وغير المباشر بين الجنسين، في مجالات التوظيف، الصحة، التعليم...أي المساواة أمام القانون والمساواة في الفرص (بما في ذلك المساواة في الحصول على دخل والمصادر الإنتاجية الأخرى التي توفر الفرص) والمساواة في الصوت (القدرة على التأثير والمساهمة في عملية التنمية) .[5]

وقد جسّد مؤتمر بكين لعام 1995 -المؤتمر الرابع للمرأة- تطور النقاشات الدولية حول المرأة ومساواة النوع الاجتماعي، وقد انعقد تحت عنوان "العمل من اجل المساواة والتنمية والسلم'.[6] من اجل وضع منهج جديد للتعامل مع قضايا المرأة وتحسين وضعها ومكانتها في المجتمع، الذي خطت ضمنه إستراتيجية عمل[7]. عمل[7]. كما تقوم على زيادة مشاركة المرأة كطرف مهمش، وإدراج ومعارفها واهتماماتهما على جدول أعمال التنمية، مع التأكيد على أن إحداث ذلك يتطلب إحداث تغيير على مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[8]

وحدّد منهاج عمل بكين 12 مجالا للعمل لتغيير وضعية المرأة على رأسها:المرأة والفقر، الصحة الإنجابية للمرأة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاعات المسلحة، المرأة والبيئة، المشاركة السياسية

---

[1] - Rapport mondial sur le développement humain 2000 ،p 31.

[2]- د/ علي، خليفة الكوراري : **المرجع السابق ص** 103 .

[3]- ليس هناك أي منطق لاستمرار إقصاء المرأة، فهي فاعل أساسي في التغيير السياسي والاقتصادي، وإذا لم يتم جندرة التنمية فهي معرضة للخطر. " Development, if not engendred , is endangered ([3] تقرير التنمية لعام 1995)

[4] - Human Development Report 2002 : **<u>Deeping Democracy in Fragmented World</u>** ،UNDP ،p16

[5]- الزابيث م. كينغ، أندرو د. ماسون وآخرون : **<u>إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي</u>**، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2004 ص16

[6] -SaskiaE.Wieringa, **<u>Measuring Women's Empowerment: Developing A Global Tool</u>**, In Thanh-Dam Truong, Saskia,Wieringa And Amrita Chhachhi (Eds),**<u>En-Gendering Human Security: Feminist Perspectives</u>**, NewDelhi: Woman Unlimited(2006),p.212.

[7]- امينة ،ابو بكر ، شرين ،شكري ،المرجع السابق ، ص 93-94.

[8]- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، **<u>توجهات الجندر (النوع الاجتماعي) في النزاعات وحالات ما بعد النزاعات</u>** ،، كتيب إرشادي، 2001 .

للمرأة،التكافؤ في مجال التعليم، وفي نفس السنة 1995 تم إطلاق تقرير التنمية الإنسانية بموضوع النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كجزء من الإعداد للمؤتمر[1].

كما أصدر مجلس الأمن قرارا تحت رقم 1325 يدعو فيه إلى مشاركة المرأة في صنع القرار وشدد مجلس الأمن تحديدا باعتماد هذا القرار بالإجماع على : " أهمية المساواة في مشاركة المرأة وبذل كامل الجهود للحفاظ على السلام والأمن وتفعيل دورها في صنع القرار فيما يتعلق بتفادي نشوب الصراعات وحلها [2]

وفي قول لكوفي عنان – الأمين العام السابق- في مؤتمر وكالات الأمم المتحدة لسنة 1999 تحت عنوان: **"عالم خال من العنف ضد المرأة"** أن "العنف ضد المرأة انتهاك مخز لحقوق الإنسان الأساسية، يتجاوز الحدود الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا فإن ظاهرة العنف ضد المرأة في السلم كما في الحرب، في المجال العام كما في المجال الخاص يحتاج إلى التصدي بكل الوسائل، خاصة عن طريق القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية "[3].

كما أكد إعلان الحق في التنمية على مسؤولية الدولة في تهيئة الظروف المواتية لإعمال الحق في التنمية، فالدول لها حق وعليها واجب صياغة سياسة وطنية مناسبة للتحسين المستمر لرفاهية الشعب وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، والتوزيع العادل لعائدات التنمية بالتساوي بين المرأة والرجل دون أي تمييز.ونصت المادة 08 من الإعلان بشكل خاص على ضمان تكافؤ الفرص للجميع بشان الوصول إلى الموارد الرئيسية والتوزيع العادل للدخل، وانه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان قيام المرأة بدور فعال في عملية التنمية[4].

وكان هناك الكثير من المعالجات المفاهيمية لعدد من رواد التنمية أمثال: **Martha Nussbaun** والتي كانت بارعة في كتابها : " المرأة و التنمية البشرية" بتعرضها لمفهوم القدرات، والتي عرفتها بأنها : " تحقيق الكرامة والتحرر الإنساني : سياسيا واجتماعيا... الخ وأن كل إنسان غاية في حد ذاته.[5] وقد اعتبرت أن حالة اللامساواة السياسية والاجتماعية التي تعيشها المرأة تمنحها قدرات غير متساوية، وان المرأة لطالما تمت معاملتها كمجرد أداة ووسيلة لتحقيق حاجات الآخرين، وان هذه الوضعية المتدنية للمرأة لا تخلو منها أي دولة، وان اختلفت درجتها. كما تؤكد نيسبون **Nussbaun** في مقاربتها أن عدم مساواة النوع الاجتماعي مرتبط بشكل كبير بالفقر، والذي يؤدي إلى الضعف في قدرات المرأة الأساسية، والمرأة إنسان[6].

ثانيا: المساواة بين الأغلبية والجماعات والأقليات: تعاني غالبية الأقليات من الاضطهاد بحجة أن إعطاء الأقليات حقوقها يهدد الأمن الوطني. ويتسبب في نزاعات داخلية تمس الاستقرار الداخلي، والتجانس المجتمعي للدولة. هذا ما جعل الأقليات القومية واللغوية والدينية تعاني التهميش والحرمان من حقوقها الطبيعية في التحدث بلغتها أوالحفاظ على تراثها الثقافي إلى جانب سوء توزيع الثروة والمداخيل الوطنية

---

[1]- الشرف محمد عاشور ،**جغرافيا التنمية في عالم متغير** ،الاسكندرية : دار المعرفة الجامعة (2000)، ص 175.

[2]- **الديمقراطية والحكم**:على الموقع : www.international-alert.org/pdps/tk.democracy.goner -pdf

[3]- د/ علي، الجرباوي ، عاصم خليل، **النزاعات المسلحة و أمن المرأة**، فلسطين : جامعة بير زيت ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية 2008، ص16.

[4]- إعلان الحق في التنمية لعام 1986.

[5]-Martha C, Nussbaum : **Women and Human Development :The Capabilities Approach** ،Cambridge University Press ،New York 2000 p5-11

[6] -Ibid., pp. 01-.03

واستبعاد غالبية الأقليات في المشاركة في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها، مما انعكس بصورة سلبية على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.[1]

تؤدي المساواة إلى الإحساس بالمواطنة الحقة، والمحددة بشكل إيجابي بكونها حقوقا تشمل بشكل جوهري: الحقوق المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي أنها حقوق تسمح بمشاركة فعالة لكل أفراد المجتمع والقائمة على مبدأ المساواة في تولي الشؤون العامة وفي القرارات المشتركة وكما يشير والزار: **"لا يمكن للأمن الذي تضمنه السلطات أن يختبر فقط بشكل سلبي،إذ أن ما يتطلبه على الأقل مشاركة المواطنين السياسية الفعالة وعلى قدم المساواة"** [2] خاصة في ظل الدولة التي تحوي كيانات متنوعة: ثقافيا، عرقيا، لغويا .....الخ، فبلدان العالم البالغ عددها200 دولة، تضم نحو5000 مجموعة عرقية وتشمل ثلثا هذه البلدان على أقلية واحدة على الأقل" أي على مجموعة عرقية أو دينية ما لا يقل عن10 % من السكان". وقد شكل ذلك تحديا في إدارة العلاقة بين الأغلبية والأقليات. فالمساواة تستلزم احترام التنوع الثقافي، وحقوق الأقليات، لذلك لا بد أن تكون وسيلة لإدماج حقوق الأقليات.[3]

وقد تناول تقرير التنمية البشرية لسنة2004 صنفين من الترتيبات المؤسسية تستطيع بواسطتها مجموعات وأقليات متباينة المشاركة في السلطة، وبالتالي تعزيز مشاركتها في التنمية القائمة على مبدأ المساواة ،و بالتالي تحقيق الأمن و الاستقرار سواء على مستوى الأفراد / الجماعات :

ـ الصنف الأول: اقتسام السلطة إقليميا، من خلال الفيدرالية وأشكالها المتعددة إذ تسمح بإقامة وحدات إقليمية ضمن الدولة تمارس في إطارها استقلالا ذاتيا.

ـ الصنف الثاني: المشاركة في السلطة عبر تحالفات توافقية لضمان مشاركة مجموعة متنوعة الثقافات غير متمركزة إقليميا وغير مطالبة بالاستقلال الذاتي : التمثيل النسبي الذي يعكس تركيبة المجموعة بشكل أفضل وهو ما ينطبق أيضا على تخصيص مقاعد أو حصص محجوزة للأقليات في الهيئات التشريعية .[4]

والأخير يمكن القول بأن العدالة والمساواة تسهم في تحقيق شروط الوفاء باحتياجات الناس: الدخل، الصحة، التعليم، الإستقرار ...الخ الأمر الذي يزيد في قدرات الناس وتمكينهم من تحسين أدائهم المحقق لحياة أفضل وبهذا تحقيق عنصر التحرر من الفاقة و الخوف[5].

ـ " إن الجوع هو فعلا أسوء أسلحة الدمار الشامل كافة، حيث يوقع ملايين الضحايا كل عام، و السبيل المستدام حقا لتحقيق السلام العالمي هو مكافحة الجوع و الفقر و تعزيز التنمية... إذ لا سلام من دون تنمية و لا تنمية من دون عدالة اجتماعية" ـ لولا داسيلفا.

ـ " إن العدالة ليست هي وحدها التي تدفعنا إلى العمل لصالح الأمن الإنساني، فالإنسانية تتيح لنا نفس القدر من القوة الدافعة،كما تقدم قاعدة واضحة لتحديد الالتزامات الأخلاقية والسياسية والقانونية، ولعل ما ينبغي لفت الانتباه إليه هو مراعاة التأكيد على إنسانيتنا" .[1]

---

[1]- د/ حيدر، ابراهيم علي: **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دار الفكر،طبعة 2002، دمشق، ص 127-127.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، ص2 .

[3] -Rapport mondiale sur le développement humain2000 : op.cit ,P57.

[4]- تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ،

[5] **- Empowerment for poverty reduction and human development** ، p1 . site d'internet : http://www.ndf2004.gov.np/pdf/proceedings/poverty.pdf.

المبحث الثاني: دور الفواعل التنموية في تحقيق الأمن الإنساني.

على الرغم من أنّ فكرة الأمن الإنساني تُحوِّل التركيز من الدولة إلى الفرد الذي أصبح وحدة التحليل الأساسية إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الفرد هو الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن الإنساني فهذا الأخير يركز على تعزيز الجهود لتحقيق الحماية والتمكين، مما يقيم مسؤولية الدولة الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة سواءً كانت تحت أو فوق وطنية لتحقيق ذلك. [2]

إن التعقيدات في البيئة الأمنية اليوم تعترضها مجموعة من المسائل بشأن نوع الفاعلين، فقد تطورت في بداية التسعينات مناقشة حول **"موت الدولة"**المزعوم واستندت تلك المناقشات إلى الرأي القائل إن سلطات الدولة التقليدية تفقد سيطرتها على عمليات عالمية عدة إما صعودا لمصلحة فاعلين قطاعيين مختلفين كالمنظمات الدولية أو نزولا لمصلحة فاعلين هم دون مستوى الدولة : المجتمع المدني، القطاع الخاص .[3]

ولذلك فالأمن الإنساني يتضمن انتهاج مقاربة شاملة و تدخل مختلف الفواعل التنموية من مستويات مختلفة محلية، وطنية ،إقليمية، دولية مثل: الحكومات الوطنية، المجتمع المدني الهيئات والوكالات الدولية المهتمة[4]، وفي هذا الصدد تقول **Sabina Alkire** أن : "الأمن الإنساني جاء لمنح امتداد لحقوق الإنسان بتوفير أساس آخر لتوسيع الالتزامات إلى المستوى العالمي".5 ونحاول من خلال هذا المبحث إبراز دور كل فاعل في تحقيق الأمن الإنساني ويظهر هذا تفصيلا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الفواعل التنموية الوطنية في تحقيق الأمن الإنساني

لقد أدى تراجع الدولة عن وظائفها الأساسية، والتي أصبحت مجزأة سواء على المستوى الداخلي أوالخارجي إلى تغيّير في هندستها المؤسساتية والقانونية [6]، مما سمح ببروز وتعدد الفواعل بجانب الدولة للقيام بالمهام التي كانت تقوم بها، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويعتبر تعدد الفواعل داخل الدولة نتيجة لأزمة الديمقراطية التمثيلية، والتي أدت إلى بروز نمط**"الديمقراطية التشاركاتية " Démocratie participative "**ما أدى إلى ضرورة إشراك كل الفواعل في عمليات اتخاذ القرار، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير أماكن النفوذ خارج المؤسسات التمثيلية ووضع آليات على المستوى الوطني لهذا النوع الجديد من الديمقراطية والتي يجب أن لا يحل محل الديمقراطية التمثيلية ولكن يتعايش معها من أجل تعميق الحياة الديمقراطية، وهذا ما يقتضي مشاركة الفواعل في الحياة السياسية

---

[1]- تقرير عن مجموعة العمل الخامسة: التهديدات غير العسكرية للأمن – المؤتمر السنوي 57 لمنظمة الباجاواس: **تصورات حول نزع السلاح-الحوار –المشاركة-الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط** : باري –إيطاليا 21-27/أكتوبر 2007

[2] - Jean –Jacque ,Roche : **Relation internationales**، Librairie Générale de droit et jurisprudence EJA France، 3éme édition 2005، p 235

[3]- إليسون . ج ك بليز **: الحكم الأمني العالمي**، المرجع السابق ، ص 299 .

[4] -Human Security in Theory and Practice ، United Nation ،TRUST،Fund for Human Security، p30.

[5] Sabina, Alkire : **A Conceptual Framework for Human Security**, working paper 2, center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity , CRICE, queen Elizabeth House , university of OXFORD 2003. http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf

[6] -Jacque ,chevallier :**L'Etat post-moderne**، 2édition ،Maison des science et droit LDG، 2004، p63 .

والاقتصادية في تسيير الأعمال العمومية وعلى جميع المستويات والتي هي عمل المؤسسات العمومية : الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني .[1]

الفرع الأول : الدولة كفاعل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني .

بالرغم من أنّ فكرة الأمن الإنساني تُحوِّل التركيز بعيدا عن الدولة إلى الفرد الذي أصبح وحدة التحليل الأساسية، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الفرد هو الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن الإنساني، فهذا الأخير يركز على تعزيز الجهود لتحقيق الحماية والتمكين مما يقيم مسؤولية الدولة في تحقيقه ، و التي تعدّ فاعلا رئيسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتدريب المهني والصحة والإسكان والبيئة، وتوزيع الموارد بعدالة، والتي تهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف واللاعدالة، وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقا مما تقدم ما هي الأهداف والقيّم المحورية للدولة كفاعل تنموي ـالضامنة لتحقيق الأمن الإنساني ؟

أولا: الدولة الإنمائية الفاعلة : إذا كان تحقيق الأمن الإنساني يتطلب الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان إضافة إلى الرفاه الاقتصادي والاندماج الاجتماعي ، فإنّ السعي لتحقيقه من جانب الدولة يتطلب أساسا تحقيق ظروف سياسية ، اقتصادية واجتماعية يسودها السلام والاستقرار والتي تسعى إلى ضمان وتحقيق التحرر من الخوف و الحاجة[2].

فوجود دولة إنمائية فاعلة هو شرط مسبق لتعزيز شرعيتها وعامل مهم لتعزيز وحماية رفاه شعبها من جهة و ضمان استقرارها من جهة ثانية ،لأن أمن الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة لم يعد غاية في حد ذاته وإنما أصبح وسيلة لضمان الأمن لشعبها ، ذلك أن الدولة الضعيفة و نتاج ضعها الداخلي الهش تصبح غير قادرة على التفاعل الكامل مع الدول الأخرى كعضو كامل من المجتمع الدولي بل إن ضعفها وهشاشتها قد يؤدي إلى خلق دولة فاشلة تكون عرضة ومصدرا للتهديدات مثل: الإرهاب انتشار الأمراض المعدية،التدهور البيئي، الجريمة المنظمة الانتشار النووي، عدم الاستقرار الإقليمي من خلال تدفقات اللاجئين و زيادة تهريب الأسلحة [3].فما هي الدولة الإنمائية الفاعلة ؟

يقصد بالدولة الإنمائية الفاعلة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 :" بأنها الدولة ذات الحكومة الناشطة التي تتخذ من التنمية السريعة هدفا رئيسيا لها ، إذ تمنح أجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها. ومع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة تكتسب الدولة والنخب الحاكمة الشرعية الضامنة للاستقرار."[4]

وإذا كان دور دولة الرفاه التقليدية تنحصر في تصحيح إخفاقات السوق وبناء شبكات الأمن الاجتماعي، فإن الدولة الإنمائية الفاعلة معنية بإطلاق عملية التحول في حياة المواطنين ورصدها، و بدلا من أن تكون صديقة السوق فحسب تكون صديقة التنمية. فالبلدان التي لديها برامج اجتماعية قوية وفاعلة تكون في أحيان

---

[1]-Chaire de recherché du Canada en : **mondialisation, Citoyenneté et Démocratie**، Document de travail de la chaire MCD .N° 2004-02,Université du Québec à Montréal.

[2] "**Democracy and human security**". http://www.idea.int/publications/dachs/uploaddachs vol2 secl.pdf. p13

[3]- liana sun, wyler ; **weak and failing states ،evolving security threats and us policy** .
http://fas.org./sgp./crs/row./RL34.253.pdf

[4]. ـ نهضة الجنوب : **تقدم بشري في عالم متنوع** ، تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، المرجع السابق ، ص 67 .

كثيرة صديقة للمواطن.[1] والتي تشترط الجمع بين الأبجديات الأساسية للمواطنة و أساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية، والمسهلة لعمليات بناء حراك اقتصادي واجتماعي وسياسي خلاق ومبدع في ظل دولة الحق والقانون.

وبالتالي فالتنمية الإنسانية تقتضي إعادة بلورة الأدوار الوظيفية للدولة بما يتماشى وحاجات الإنسان/المواطن [2]، و من بين السياسات والأهداف التي تضطلع بها الدولة الإنمائية الفاعلة :

- ✓ **وضع سياسات للتنمية الصناعية الهادفة** : وذلك من خلال تحسين البنى التحتية واعتماد التكنولوجيا والمثال على ذلك اليابان ، والتي أرست مقومات الدولة الحديثة بانتهاج سياسة الصناعة المحلية : خاصة إنتاج القطن و إنشاء السفن ، إذ شجعت الإنتاج المحلي عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على واردات العديد من المنتجات الصناعية ، وفي ظرف وجيز تحوّلت اليابان من بلد نامي متلق للمساعدات إلى بلد مانح لها .[3]
- ✓ **وضع سياسات للتنمية الزراعية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي:** يعيش نحو 70 بالمائة من فقراء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل سبل المعيشة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر و في أكثر البلدان فقرا يعتبر النمو الزراعي القوة الدافعة للاقتصاد الريفي ، إذ يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30 بالمائة من النشاط الاقتصادي . وبوجه عام تعد الزراعة عاملا محوريا لتوليد الدخل و فرص العمل [4]، و لهذا تسعى السياسات و الإستراتيجيات التنموية المناهضة للجوع بتخفيف وطأة الجوع عبر التنمية الاقتصادية خاصة في المناطق الريفية و تدخل الدولة لدعم التنمية الزراعية ، من خلال :

* توفير التكنولوجيا والوسائل والخبرات و تيسير الحصول عل البذور والأسمدة العضوية التي تؤدي إلى تسريع عملية الإنتاج والذي يؤدي إلى زيادة الدخول الزراعية و انخفاض الأسعار و بالتالي توفير جودة الغذاء .
* التدخل الموجه من الدولة لتشجيع الإنتاج المحلي ، من خلال دعم الفلاحين و تسهيل الحصول على القروض الفلاحية .
*إدارة موارد المياه بكفاءة .
* التدخل المباشر من الدولة لتسهيل الحصول على الغذاء : وذلك من خلال توفير الإمدادات الغذائية[5] وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية ، وإنشاء شبكات الأمن و البرامج لتزويد العائلات المعوزة بالغذاء والتحويلات النقدية خاصة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع .[6]
* تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على الغذاء .
* الاستجابة على وجه عاجل لطلبات الحصول على المساعدة لمعالجة طوارئ الجوع وسوء التغذية والمساعدة الغذائية من خلال التوسع في برامج الإغاثة و شبكات الأمن.
* تحسين البنية الأساسية للأسواق و ضمان أن تكون سياسات الأغذية والتجارة العامة مواتية لدعم الإنتاج الغذائي للجميع .

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 68 .
[2]- د/امحند، برقوق : **الديمقراطية ... التنمية**، دراسات إستراتيجية ، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 14 ، ص 5-6 .
[3]- نهضة الجنوب : **تقدم بشري في عالم متنوع** ، تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، المرجع السابق .
[4] - The state of Food Insecurity in the world : **Eradicating world hunger** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nation 2006.
[5] - George , Kent :op.cit,p222.
[6]- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : المرجع السابق، ص142.

* تبني إطار سياسات محورها الناس تدعم الفقراء في المناطق الريفية وسبل المعيشة في البلدان النامية وزيادة الاستثمار في الزراعة .
* زيادة الاستثمار في العلوم والتقانة في البلدان النامية، من أجل الأغذية و الزراعة ، و زيادة التعاون بشأن بحوث التقنيات المحسنة ، و نهج السياسات التنموية الزراعية و تطويرها و تطبيقها ونقلها .[1]

✓ **إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل :** يمكن للسياسات العملية التي تهدف إلى خلق فرص عمل آمنة ومجزية أن تعزز إستراتيجيات الحد من الفقر، وتشير الأدلة أن البلدان التي سجلت معدلات مرتفعة وإنجازات في مكافحة الفقر في آن واحد حققت تحسنا سريعا في التشغيل، و ينطبق الأمر على دول النمور الآسيوية و التي حققت زيادة يتراوح بين 2-6 بالمائة سنويا خلال فترة السبعينات في ظل ارتفاع الإنتاجية و الأجور .[2]

✓ **تأمين الخدمات الاجتماعية:** و ذلك في مجالات الصحة و التعليم الأساسي و خدمات الرعاية الاجتماعية ... والتي تعتبر جانب أساسي من مسؤولياتها، فالنمو الاقتصادي المرتفع لن يحقق أي مكاسب اجتماعية في ظل غياب عمل حكومي فعال ، و سياسات قائمة على العدالة في توزيع عائدات النمو .[3]

✓ **الدور الرقابي للدولة** : في ضوء المستجدات العالمية والمحلية و التحرر الاقتصادي و حرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار، فتحقيق مكاسب إيجابية في التنمية الإنسانية – سواء من الناحية الكمية أوعدالة التوزيع – يرتبط بتفعيل الدور الرقابي من جانب الدولة مع ضمان الكفاءة و الكفاية والشفافية ويمكن تحديد هذا الدور فيما يلي :
* الرقابة على مدخلات الإنتاج ، السلع و على الواردات .
* الرقابة على الأسواق و الأسعار . كما أن دور الدولة في الرقابة على تنفيذ القانون و تشريعاته يعد من أهم مهام الدولة في مرحلة التحرر الاقتصادي، حيث تتولى الجهات المعنية في الدولة مراقبة التزام الجميع بتنفيذ القانون .

✓ **توجيه الاستثمار للمناطق الفقيرة** : تعاني المناطق الفقيرة بطبيعتها من الفقر و الحرمان خاصة وأنها تنتشر على أطراف المدن و القرى أو الأقاليم لذلك على الدولة إيلاء الاهتمام بهذه المناطق وتفعيل مشاركة القاعدة الشعبية، وذلك من خلال خلق فرص للعمل والحد من البطالة، وتمويل المشاريع الصغيرة والدعم الفلاحي ...الخ [4]

ثانيا: دولة الحق والقانون يعتبر القانون من الوسائل التي تمكن الفرد من تلبية حاجاته، فإذا كانت التنمية تعمل على إتاحة الفرص المتساوية و تفعيل المشاركة، فإن ذلك لا يتأتى إلا بسعي الدولة إلى وضع القوانين التي تضمن العدالة في المجتمع و بين الأفراد، وجعلها متمحورة حول مركزية الحق وضرورة إنتاج الضمانات الفعلية القانونية التنظيمية السامحة بتحقيق الحماية و التمكين.[5]

وهنا تبرز **سيادة القانون** كأحد العناصر المهمة في عملية التنمية وفي تلبية الحاجات، فدولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون و تستمد شرعيتها و فاعليتها وسلطتها من إرادة الشعب

---

[1]- المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي : **تحديات تغير المناخ و الطاقة الحيوية ، ارتفاع أسعار الأغذية " و العمل المطلوب "** ، روما 3-5 يونيو / حزيران 2008 ، منظمة الأغذية و الزراعة .
[2]- نهضة الجنوب: **تقدم بشري في عالم متنوع**، تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، الصادر عن برنامج الأمم المتحد الإنمائي الأمم المتحدة ، ص 74.
[3]- د/ محيى ، محمد مسعد : **دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية)** ، الإسكندرية ، ط 2004 ، ص 73.
[4]- د/ سعد، طه علام : **التنمية ... و الدولة** ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، ط 2003 ، عمان ، ص ، ص83
[5]-د/هادي ، حسن: **" دولة الرفاه العربية من القمع إلى الرعاية"** مجلة المستقبل العربي العدد 268 جوان 2001،ص 16-25 .

الحرة، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية.[1]

أما دولة الحق فهي التي تركز بالأساس على الحقوق أي جعل كل الحقوق والقوانين متمحورة حول مركزية الحق بإعطاء أولوية للحق على القانون ، ذلك أنه على الرغم من أهمية القانون كضامن لحقوق الإنسان إلا أنه يمكن الاعتداء على الحقوق والتبرير بالقوانين، ومثال ذلك التبرير بحالة الطوارئ والمبالغة في ذلك إلى حد انتهاك مختلف حقوق الإنسان.[2]

الفرع الثاني: المجتمع المدني كفاعل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني .

لقد أدت التحولات الدولية الجارية بداية القرن الواحد و العشرون : التكتلات الاقتصادية و التحالفات السياسية و الصراع الثقافي و الأيديولوجي إلى إعادة صياغة أدوار الحكومات في إطار العلاقة: "الدولة / المجتمع / الفرد "مما سمح ببروز مؤسسات المجتمع المدني كشريك في العمليات والسياسات العامة : اجتماعية اقتصادية ، تشريعية ... خصوصا ما تعلق منها بمجالات حقوق الإنسان والقضايا التنموية التي تقود إلى التخفيف من الفقر وخلق الوظائف والنهوض بالمرأة وحماية البيئة...الخ

أولا: مفهوم المجتمع المدني : إن مصطلح المجتمع المدني ليس بمصطلح حديث فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد والدولة " الحاكم " باعتبارها حافظة للاستقرار وتطور بعد ذلك تطورا كبيرا على يد هيغل، والذي ميز بين المجتمع المدني باعتباره شبكة من التفاعلات القائمة على العرف والتقاليد والدولة كمجموعة مؤسسات سياسية وقانونية.[3]

وقد حاول العديد من علماء السياسة والاجتماع والقانون والمفكرين إيجاد صيغ معاصرة للمفهوم ، خاصة في ظل تراجع دور الدولة وبروزه كفاعل جديد إلى جانب الدولة، إذ يعرف بأنه :" ذلك المجال من الجمعيات الطوعية والشبكات غيرالرسمية، والذي يعمل في إطاره الأفراد والمجموعات في نشاطات المنفعة العامة ."

كما يعرف بأنه :"مجموعة من المؤسسات التي تحتل مركزا وسطا بين الفرد و الدولة ، و التي تساهم في ضمان المشاركة الفاعلة و الجماعية في تحقيق المنجزات الفردية و المجتمعية بحرية في إطار السلطة السياسية.[4] إن إنشاء مثل هذه المؤسسات القائم على حرية إنشاء الأحزاب و المنظمات السياسية و المهنية و الاجتماعية ، والحرية النقابية يعتبر العمود الفقري لترسيخ الديمقراطية .

وقد أعتبر إعلان وبرنامج عمل فينا لحقوق الإنسان أن الانضمام لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدنية على صعيد الدولة يعتبر حقا من حقوق الإنسان ، كما يعتبر أن مثل هذه التنظيمات تؤدي دورا أساسيا في تعزيز و حماية حقوق الإنسان و ينبغي لها تدعيم المعايير الدولية العالمية لحقوق الإنسان .[5] وقد وقد تم الاعتراف بأهمية الدور المستقل والحيوي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني رسميا و للمرة

---

[1]- سعد، علي البشير : " **حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين القانون المدني و المواثيق الدولية**"، دار روافع مجدلاوي ، الطبعة الأولى، 2002، ص93.

[2]- "**قانون في خدمة الجميع** :-تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء ، **المرجع السابق** .

[3]- د/ علي ، الدين جلال ، د/ نينين مسعد : **النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط 2002 ص 178

[4] - Will , Kymlicka: op .cit ، p 269 .

[5]- **الفقرة** (37) من إعلان و برنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بفينا في: 14-15 حزيران 1993.

الأولى خلال المؤتمر الثالث الذي عقد في عام 1997 في بوخارست برومانيا وتم تبني إعلان المجتمع المدني في خلاصة المؤتمر.[1]

ثانيا: دور المجتمع المدني في خلق البيئة التنموية لتحقيق الأمن الإنساني : إن التنمية الإنسانية تتعلق بالعامل الإنساني كوسيلة وهدفا لها من خلال توسيع قاعدة المشاركة في تمكين المهمّشين والجماعات الأشد فقرا، وإذا كانت الدولة تتحمل مسؤولياتها الإنمائية من خلال خطوط الدفاع (شبكات الأمن الاجتماعي، برامج مكافحة الفقر ...الخ) فإن مؤسسات المجتمع المدني لها إسهاماتها التنموية لتحقيق التنمية الشاملة ، و ذلك بالتصدي للمشاكل و الأزمات التنموية : الفقر البطالة التهميش والعنف ضد المرأة، حماية البيئة ...الخ باعتبارها الممثلة المباشرة للقاعدة الشعبية. وبالتالي تحقيق إطار الحماية والتمكين الذي يقوم عليه الأمن الإنساني[2]، والذي لا يتعلق فقط ببناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية، بقدر ما يتعلق بالاعتراض على سياسة الحكومة السيئة و مخصصات الميزانية والتأهب للمخاطر السلبية الناشئة عن الكوارث الطبيعية و الأزمات المالية ... الخ والتي تقوم بها منظمات المجتمع المدني .[3]

كما تتجلى إسهاماته من خلال دعم التكافل الاجتماعي، والذي يعد وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع[4]، إذ يمثل المجتمع المدني الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني وفرض كوابح وضوابط السلطة، ورصد الإساءات الاجتماعية والانتهاكات الحاصلة لحقوق الإنسان من خلال متابعة جميع التصرفات الصادرة عنها و مناقشتها في أي مكان و إقامة الاجتماعات التي لها دورا في تشكيل الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان [5] دون التعرض لأي ضغط، بل بالعكس يمكنهم الضغط على الدول الدول من خلال إقامة المظاهرات و الاحتجاجات السلمية التي في كثير من الحالات كان لها الأثر الكبير في سياسات الدول و جعلت العديد من الدول تعيد حساباتها في السياسات المتبعة ، خاصة في ظل الثورة الحالية لتكنولوجيا الاتصال السمعية و البصرية .[6]

كما تعد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تُعد بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم أنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة وتضخيم صوت غير الممكنين اقتصاديا و سياسيا استنادا إلى حريتهم المنصوص عليها دستوريا ما يتيح للناس فرصا لتطوير قدراتهم والوصول إلى الموارد العامة وتحسين مستويات معيشتهم، وبالتالي تعمل على إنعاش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تغيير موازين السلطة داخل الدولة[7].

كما تستطيع توفير الكثير من الموارد التي يمكن توظيفها في الأنشطة التنموية مما يخفف العبء على الحكومة، مما يتبلور شعور الانتماء داخل المجتمع المتكامل، وبالتالي ترسيخ قيم المواطنة و خلق توازن بين الحاجات الفردية و المجتمعية و الصالح العام .[8]

---

[1]- ج آنخسايخان : **"بناء الديمقراطية من مانيللا إلى الدوحة وإجراءات المتابعة(المجتمع المدني)** ، الورقة 14، المؤتمر السابق .

[2]- د/ علي، عبد الرازق جلبي : المرجع السابق ، ص 254 .

[3]- أمن الإنسان الآن : المرجع السابق .

[4] - State, Civil Society ، Empowerment and Human Security: Evidence from Bangladesh. http://www.iStr.org/conferemces/bangkok/wpvolume/Hossain.Delwar.PDF.

[5] - George, Kent : po.cit, p41.

[6] - Benoit ,Fraydman :**vers un statut de la société civile dans l'ordre international, philosiphie du droit** dalloz2001, p 152- 153.

[7] -Duncan ,Mc Duie: **Civil Society ،Democratization and the Search for Human Security ،The Politics of the Environment، Gender and Identity in Northeast India ،** Nova Science Publishers Inc 2009 ، New York p16.

- د/ علي، عبود المحمداوي ، د/ حيدر ناظم محمد : **مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني** ، دار الصفحات للدراسات والنشر، دمشق ، ط 2011 ، ص 76 .

وتباين ردود فعل الدول خاصة النامية منها تجاه ضغوط منظمات المجتمع المدني الداعية إلى إقرار الحقوق الإنسانية ، حيث يقوم بعضها بحظر نشاط هذه المؤسسات كليا أو إغراقها بالإجراءات الروتينية ووضع العراقيل أمام عملية تسجيلها. وقد أحالت الدولة الجزائرية سنة 2010 نحو 06 آلاف جمعية على العدالة ومع طلبات رسمية بالحل، و مما زاد في تضييق الخناق على نشاط المجتمع المدني حالة الطوارئ المعلنة منذ فبراير 1992[1]، والتي تم تمديدها إلى أجل غير محدود في :6 فبراير 1993[2]، واستثنت بذلك الجزائر القاعدة لأزيد من 21 سنة[3]، وعلى الرغم من رفع حالة الطوارئ، ولكن هل تغير الأمر؟

الفرع الثالث : القطاع الخاص كفاعل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني ..

لقد أدت التطورات المتلاحقة إلى تغيير دور الدولة التقليدي كفاعل رئيسي، خاصة مع عجز الدولة عن تلبية حاجيات الأفراد، إضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية – فترة التسعينات – حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة والذي يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في سوق العمل، والتي تحارب سلطة الدولة المقيدة للفرد[4].

ويعرف القطاع الخاص بأنه: "عنصر أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، وتقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق و المنافسة، و تحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة." [5] و يتميز بعدة مزايا مقارنة بالقطاع العام :

* ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح بعكس القطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح لطغيان الهدف الاجتماعي ذوالخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته .
* الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف ، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير و عدم الرشادة في استخدام الموارد .
* قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفيرالحوافز في الأداء، بما يضمن ارتفاع الإنتاجية.
* الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة و المهارة و الكفاءة العالية .
* التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة و البقاء في السوق .[6]

ويعتبر القطاع الخاص من الفواعل التنموية نظرا للدور المحوري في تحقيق الأهداف التنموية خاصة في ظل اقتصاد تنافسي (رغم طغيان الجانب الربحي الخاص) و ذلك من خلال المؤسسات والشركات الخاصة التي تعد بمثابة المحرك الرئيسي في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، والوصول إلى درجة أكبر من الإشباع بالنسبة لحاجيات الأفراد سواء في الدول النامية أو المتقدمة من خلال : توفير فرص العمل وزيادة الدخول،

---

[1]- المرسوم الرئاسي رقم : 92 – 44 المؤرخ في 9 فبراير 1992 .
[2]- المرسوم التشريعي رقم 93 – 02 المؤرخ في 6 فبراير 1993 .
[3]- أ/ محمد، بلغاري : **الحكم الراشد و التنمية المستدامة : " دراسة إصلاحية تحليلية – حالة الجزائر -** دراسات إستراتيجية ، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 14 ، ص 62 .
[4]- د/قلم، حجاج : **العالمية و العولمة نحو التعددية و عولمة إنسانية**، الجزائر ،ط 2003 ، ص 304 .
[5] - accelerating pre-poor growth through support private sector development، OECD 2004,p17 http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf

[6]- **أ/** بودخدخ، كريم ، أ/ **بودخدخ، مسعود** : **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** ، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات **الملتقى الوطني حول** : "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول " يومي : 20-21 **نوفمبر** 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير – جامعة جيجل / **الجزائر** .

توفير الخدمات الصحية، وشبكات الصرف الصحي ... الخ إذ يحصل نحو خمسة بالمائة من سكان العالم أي 300 مليون تقريبا على مياههم من شركات خاصة. وفي البلدان النامية : أكثر من نصف الخدمات الصحية الأساسية يؤمنها القطاع الخاص ، في حين أن التعليم قد احتل مركزا وسطا فقد بلغ نسبة الإتحاق بالمدارس الخاصة في أمريكا اللاتينية أكثر من 14 بالمائة، ويعتبر القطاع الخاص مهربا للقطاع العام ضعيف الأداء في الكثير من بلدان العالم الثالث.[1] و يوضح الجدول التالي حجم استثمارات القطاع الخاص في مشاريع المياه و الصرف الصحي في بعض البلدان في الفترة الممتدة من 1990-2000 .

الجدول رقم 2 حول : الاستثمارات في مشاريع المياه والصرف الصحي تشمل مشاركة القطاع الخاص في بلدان متعددة 1990-1994و 1995-2000 (بملايين الدولارات)

البلد	1990 -1994	1995-2000
الأرجنتين	4.075	4.173
اندونيسيا	4	883
البرازيل	3	2.891
تشيلي	1.28	3.720
المكسيك	295	277
ماليزيا	3.977	1.116

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2003 أهداف التنمية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 116 .

كما يساهم القطاع الخاص في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة ، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من القطاعات الاجتماعية مما يضمن إمكانية تحسين المستوى المعيشي والخروج من دائرة الفقر ، وهذا ما أكدته تجارب الدول الآسيوية .[2]

و تتوقف فعالية القطاع الخاص على وضعية مناخ الأعمال في الدولة ، و الذي له تأثيرا كبيرا على أدائه في النشاط الاقتصادي ، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

وحسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقا من توليفة مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في كل دولة، وهي تنقسم ما بين **"مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية"** وتتمثل في: مؤشر الحصول على الإئتمان ومؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، و**"مؤشرات الوقت والتكلفة"** المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، دفع الضرائب التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، وهي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت والتكلفة المستغرقين في أدائها .[3]

وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على عمل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أوأجنبيين مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2003 : المرجع السابق ، ص 115-116 .

[2]- **Private sector development strategy** ، Inter American Development Bank ، 2004 ،p 4-5.

[3]- البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، من أجل مساندة أصحاب الأعمال 2010، ص1
http://www.doingbusiness.org/~/media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/Overview/DB11-Overview-Arabic.pdf

وعلى هذا الأساس فإن تطوير مناخ القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة سواء من جانبها الاقتصادي والاجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيل وإخفاقات تحد من تطوير القطاع الخاص لذلك يتطلب وضع إستراتيجية مثلى تعكس الفهم والتصور الصحيح لآلية تطوير القطاع الخاص، والتي يتوجب أن ترتكز على المحاور والتي تشكل مجتمعة الإطار الرئيسي الذي وجب أن تقوم عليه أية إستراتيجية في عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص.

- توفير بيئة قانونية سليمة : **Legal Infra Structure** التي توفر الإطار الآمن و العادل لكافة المتعاملين في السوق ، فقوانين المنافسة لا تحمي فقط المستهلكين ، بل أيضا الشركات الصغيرة التي ترغب في العمل والإنتاج جنبا إلى جنب مع الشركات العملاقة ، و ضمان حرية تداول المعلومات التي تحمي جمهور المتعاملين من التضليل و جذب الاستثمارات الأجنبية .

- توفير التمويل الكافي لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أوعن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص .[1]

- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.[2]

وفي الأخير يمكننا القول أن تعزيز جهود التنمية الإنسانية تقتضي الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى دور أكثر تفاعلا و تكاملا مع مكونات المجتمع الأساسية : المجتمع المدني و القطاع الخاص بعيدا عن هيمنة الدولة ، مع ضرورة تنظيم عملها بقوانين شفافة و عادلة و جعل مسؤولية تحقيق أمن : " الفرد المواطن " ، مسؤولية متضامنة بين الفواعل الوطنية .

المطلب الثاني : دور الفواعل التنموية الدولية في تحقيق الأمن الإنساني .

لقد تطرقنا سابقا إلى أن الدولة لم تعد الجهة الفاعلة الوحيدة في إدارة القضايا الأمنية والتنموية ، إذ توسعت دائرة الفواعل الدولية لتشمل المنظمات الدولية الإقليمية منها و العالمية و المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي لإمكانية الاستجابة للتهديدات الأمنية التي اصبحت اليوم مشتركة. [3]

وعليه أصبحت رفاهية معظم الدول مرهونة بالتداخل والتعاون المتبادل فيما بينها خاصة في إطار الأمم المتحدة، و بانفتاحها على المسارات المتعددة الأطراف، لأنه لا يمكن مكافحة التهديدات المشتركة بين الأمم بفعالية داخل حدود الدولة الواحدة. وفي إطار تطرقنا إلى دور الفواعل التنموية الدولية في تحقيق الأمن الإنساني، سنكتفي بالتطرق إلى أهمها وهذا على المستوى العالمي : منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية المتخصصة ، والمؤسسات المالية الدولية.

---

[1]- د/ سامي، سلامة نعمان: **الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية** ،ط 2008، ص 360.

[2]- أ/ بودخدخ، كريم - أ/ بودخدخ ، مسعود : المرجع السابق ، ص 17 .

[3] -Ghaouthi, Mekamcha: **la coopération internationale face aux nouveaux risques et menaces** Droits de l'homme et la gouvernance de la sécurité " ، sous la direction de Ali Sedjari ، Edition L'harmattan;Gret 2007 ،p 130.

الفرع الأول: الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة كفواعل تنموية في تحقيق الأمن الإنساني

لقد تميّز العصر الراهن بالتنظيم الدولي، فالمنظمات الدولية تعتبر أهم الآليات الدولية التي تنظم المصالح المشتركة بين الدول خاصة مع الانتشار الواسع للتهديدات الأمنية والتي مست الإنسانية جمعاء : الإرهاب التلوث ، الأمراض و الأوبئة العابرة للحدود ...الخ

ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه المنظمات الدولية في تحقيق المصالح الإنسانية التنموية والأمنية، فإن البعض أطلق عليها تسمية :" **الحكومة العالمية** "، والتي دخلت مجالات كانت حكرا على الدولة ، وكان أفضل ما حققه المجتمع الدولي هو إنشائه لمنظمة الأمم المتحدة ، والتي أوكلت لها مهام تحقيق السلم والأمن الدولي، المساعدات التنموية و إقرار وحماية حقوق الإنسان . [1]

أولا: الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة :

لقد أنشئت منظمة الأمم المتحدة سنة1945 بهدف حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب وعدم إعادة تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية نظرا لما انجر عنهما من خراب ودمار و مآسي كثيرة ، و قد أخذت على عاتقها ضرورة تنمية الدول و تحقيق الرفاهية لشعوبها خاصة و أن جانبا مهما من مهام الأمم المتحدة مكرّس لتحقيق أهداف تنموية في البلدان النامية مقارنة بالمهام الأخرى (عمليات حفظ السلام تمثل نسبة 20% فقط من مهامها) واعتبرت ذلك من أولويات الرئيسية للحفاظ على السّلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان[2] .

فقد نصت الفقرة 3 من المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة أنه من مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والإنسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية. وأن تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومايتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم (المادة 55) ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أنشأ ميثاق الأمم المتحدة العديدة من الأجهزة نذكر أهمها :

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

وتظهر أهميته من خلال ارتباط عمله بجهات دولية مختصة في مجالات التنمية كالمنظمات الدولية المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية ذات الصبغة الدولية: كمنظمة العفو الدولية، منظمة الصليب الأحمر، أو ذات صبغة وطنية كمؤسسات المجتمع المدني.[3]

إلا أن ظهور تهديدات عالمية للأمن كالإرهاب الدولي والتدهور البيئي، وما انجر عنه من نقص الموارد الحيوية كالماء والغذاء ، انتشار الأمراض المعدية و انتشار الأوبئة المستعصية نتيجة الفقر وسوء التغذية، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحتى الأسلحة الخفيفة التي عادة ما تغذي النزاعات وخاصة الداخلية

---

[1]- د/ سهيل، حسين الفتلاوي : نظرية المنظمة الدولية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 2011 ، ص 13 .

[2] - Peter G.,Danclin and Hors, Fischer :**United Nations Reform and the New collective Security** Cambridge university Press 2010، new York، p 7.

[3]- د/ عبد الله، علي عبو : **المنظمات الدولية ، الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية** ، دار قنديل للنشر و التوزيع، ط2011 عمان،ص 292

منها، كل هذه التهديدات ذات الطبيعة العالمية تضع منظمة الأمم المتحدة و نظام الأمن الجماعي الذي هو أساس السلم و الأمن الدوليين أمام تحديات كبيرة[1]

وتزامنا مع هذه التحولات والتحديات قامت الأمم المتحد بتكثيف جهودها وتفعيل أدوارها في مجال عمليات حفظ السلام والتي أصبحت تضطلع بمهام جديدة، كتنظيم الانتخابات ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة وتدريب الكوادر العاملة ، وتقديم المساعدات اللازمة للحكومات الانتقالية .[2]

والمعطى الجديد في مجال الأمن والتنمية يتجلى خصوصا في الهيئات العاملة ضمن هيكلة الأمم المتحدة وبرامجها، (الأمانة العامة، والجمعية العامة)، تم إنشاء مجموعة من الأجهزة أو الكيانات المشتغلة بالأمن الإنساني، والتي تعمل على تجسيد و ترقية المفهومين، وأيضا تدعيم الآليات التي تعمل على تنفيذهما، ونذكر منها: [3]

*** برنامج الأمم المتحدة للتنمية** : و يمثل أهم جهاز للإنماء العالمي الخاص بالأمم المتحدة، يصل البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب لبناء حياة أفضل[4] وقد أنشأته **الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة** عام 1965[5]، ويمثل أوسع آلية على الصعيد العالمي للتعاون الفني المتعدد و الاستثمار المنسق حيث أنشئ من أجل تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تجعل الاستثمار أكثر فاعلية.

وينشر منذ 1990 مايعرف بالتقرير العالمي للتنمية، كما يقوم بأنشطة في أكثر من 150 بلدا. وإقليميا ينسق زهاء 5900 مشروع إنمائي في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تصل القيمة الإجمالية للمشاريع حوالي: 6,4مليار دولارأمريكي، تخصص 80 بالمائة منها لأقل البلدان نموا، خاصة في القارة الإفريقية، حيث ينشط البرنامج في قطاعات : التعليم، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر البشري، إدارة الطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة، دعم منع الأزمات والانتعاش منها.[6] (ويوضح الشكل رقم 12 نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب المجال وحسب المناطق)

---

[1] - John G, Lockell :**Human Security and Preventive action Strategies** ، Edward Newman – Oliver P. Richmond : **The United Nations and Human Security** ، Palgrave Piblishers LT.d 2001، New York ، p15.

[2] - د/ ميلود، بن غربي : **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط2008 ، بيروت ، ص 71 .

[3] - خولة، محي الدين يوسف، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، (2012)، ص.538.

[4] - LAURENCE D, MEE :**The Role of UNEP and UNDP in Multilateral Environmental Agreements** University of PLYMOUTH, SPRINGER 2005, P 227.

[5] - أنشأ بموجب القرار رقم : (55) 2029 في 22 نوفمبر 1965 .

[6] - د/ ميلود، بن غربي : المرجع السابق ، ص 107 .

التوزيع المؤقت للنفقات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

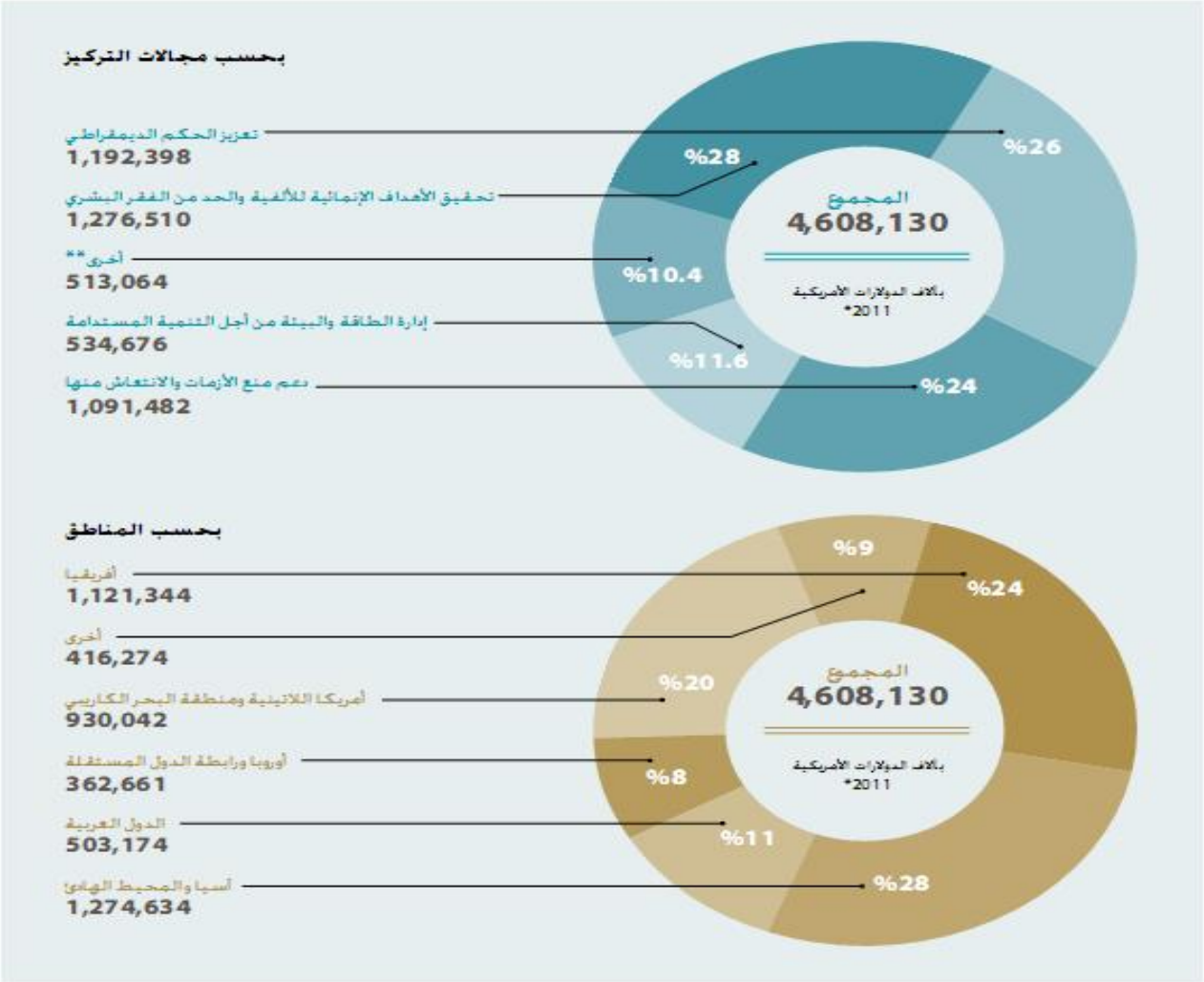

المصدر:المستقبل المستدام الذي نريد، التقرير السنوي 2012/2011، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص5

*** لجنة الأمم المتحدة للأمن الإنساني:** اقترحت اليابان إنشاء لجنة الأمن الإنساني أثناء اجتماع ألفية الأمم المتحدة في إطار الأمم المتحدة، على لسان رئيس الوزراء الأسبق يوشيري موري في سبتمبر عام 2000 ، وتم إنشاؤها في يناير 2001 . وتتكون من 12 عضوا تحت رئاسة السيدة سادكو أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السابقة لشؤون االلاجئين وأمارتيا سن الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد،[1] وقد كان الهدف من إنشاء اللجنة:

1- حشد الدعم للأمن الإنساني والترويج لفهم أكبر له .

2- زيادة تطوير المفهوم كأداة تنفيذية.

3- وضع خطة عمل ملموسة لتنفيذه .[2]

---

[1]- خديجة، عرفة ، **المرجع السابق**.

[2]- الأمن البشري في الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن البشري، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،على الموقع: www.unocha.org/ humansecurity.

وتدخل اللجنة مقسم إلى مجالين : المجال الأول مخصص لدراسة حالات اللاأمن إنساني المرتبط بالنزاعات والعنف والمجال الثاني مخصص لدراسة العلاقة بين الأمن والتنمية.[1]

وقدمت اللجنة- من أجل دعم هذه الأهداف- تقريرها النهائي بعنوان: **"أمن الإنسان الآن "**عام 2003، والذي ساعد على بلورة نهج جديد محوره أمن الناس و ليس أمن الدول. كما طرح التقرير مبادرة عالمية للأمن الإنساني :" **Global Initiative for Human Security "**، والتي تحوي عشرة مبادئ أواستراتيجيات وهي ضرورية حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة، والعمل على حماية الأفراد على انتشار الأسلحة، حماية الأفراد أثناء الهجرة والتنقل، وإنشاء صناديق مؤقتة للأمن الإنساني، وتشجيع التجارة الحرة، والعمل على توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة، تامين الدخول للرعاية الصحية الأساسية، تطوير نظام عالمي كفء لحقوق الاختراع وتمكين الأفراد من خلال التعليم الأساسي، والحاجة إلى هوية عالمية .[2] وبناء على توصية المجلس الاستشاري، أنشأت وحدة الأمن البشري في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيار / مايو 2004.[3]

* **المجلس الاستشاري الخاص بالأمن الإنساني Advisory Broad on Human Security** : و دعا تقرير لجنة الأمن الإنساني إلى إنشاء المجلس الاستشاري للأمن الإنساني، الذي اجتمع لأول مرة في أيلول / سبتمبر 2003، وكانت مهمته تقديم المشورة إلى الأمين العام عن إدارة صندوق الأمن الإنساني، الذي أنشأ بدعم قوي من اليابان، ويتألف من 13 خبيرا دوليا ممن يعرفون باتساع معرفتهم وعمق التزامهم بمبادئ حقوق الإنسان والأمن الإنساني.[4]

* **وحدة الأمن الإنساني Human Security Unit"** والتي تأسست عام 2004 ضمن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ويتمثل الهدف الأساسي للوحدة في إدماج مفهوم الأمن الإنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة والترويج لاستجابات متكاملة تساعد على حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية المهدّدين في بقائهم ورزقهم و كرامتهم .

* **صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن الإنساني "United Nations Trust Fund For Human Security** الذي تأسس في آذار/مارس عام 1999 بمبادرة مشتركة من حكومة اليابان[5] والأمين العام للأمم المتحدة، تحت إدارة مكتب المراقب المالي للأمم المتحد، وذلك بمساهمة أولية قدرها 5 ملايير دولار أمريكي، بهدف تمويل المشاريع التي تنفذها الهيئات التابعة للأمم المتحدة وأحيانا هيئات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، في مجالات التمكين وحماية الأفراد.[6]

---

[1] - Hussein ,Karim – Gnisci,,Donata et Wanjiru, Julia : Op.Cit,p16.

[2]- تقرير لجنة الأمن الإنساني ، المرجع السابق .

[3]- وحدة الأمن البشري ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، / 10017 / الأمم المتحدة ، نيويورك .على الموقع :
http : //www. ochaonline .un .org / humanse.

[4]- خديجة، عرفة ، المرجع السابق، ص134.,

[5]- ففي عام 2003 ،قدمت الحكومة اليابانية دعما لأنشطة الصندوق ب:24,59 مليون دولار، أنظر :
The Trust Fund for Human Security For The Human Centered 21 st Century p 12, at : www. mofa. go. jp/ humansecurity

[6]- الأمن البشري في الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن البشري، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،على الموقع:
www.unocha.org/ humansecurity.

وتتمثل أهداف الصندوق بصورة رئيسية في ترجمة مفهوم الأمن الإنساني إلى أنشطة ملموسة تطبق من خلال وكالات لدعم المشروعات التي تتعامل مع التهديدات المرتبطة بالأمن الإنساني، وكذلك تطبيق اطر الحماية والتمكين للأفراد من التهديدات التي تمس أمنهم.
وتتركز أهم الأنشطة التي يدعّمها الصندوق في قضايا الفقر، عمليات إعادة الاعمار، زيادة انتاج الغذاء، توفير الرعاية الصحية والطبية بما يشمل محاربة الأمراض المعدية كالايدز ...الخ[1](الملحق رقم 2)

* **شبكة الأمن الإنساني" Human Security Network"**[2] **:** وتضم مجموعة من وزراء الخارجية من 13 بلدا لتعزيز مفهوم الأمن البشري كبند أساسي في جميع السياسات الوطنية والدولية. ويضم أعضاء شبكة الأمن الإنساني: الأردن، هولندا، كندا، النمسا، سويسرا، النرويج، شيلي، اليونان، كوستاريكا، مالي سلوفينيا، نيوزيلندا، وجنوب إفريقيا بصفة مراقب.
وتهدف الشبكة إلى دفع الانتباه العالمي نحو الاهتمام بقضايا ومشكلات الأمن الإنساني، ومنها محاربة انتشار الألغام الأرضية، والتركيز على حماية الأطفال والنساء من النزاعات ومحاربة إنتشار الأسلحة الصغيرة.[3]

ثانيا: المنظمات الدولية المتخصصة : تشارك الأمم المتحدة في معالجة التهديدات المترابطة و المعقدة التي تواجه عالمنا المعاصر بمجموعة من المنظمات المتخصصة تشكل ما يعرف باسم **"أسرة الأمم المتحدة "**.
ولدراسة دور المنطمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية، سنكتفي بالتطرق إلى أهمها : منظمة الصناعة الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة التربية والثقافة والعلوم

1- منظمة الصناعة الدولية : أنشأت هذه المنظمة عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم (xx) 2089 في20ديسمبر1965 والقرار رقم (xxi) 2152 في 17نوفمبر 1966 وذلك للنهوض بالتنمية الصناعية في الدول النامية . وتعتبر هذه المنظمة فرعا تابعا للجمعية العامة مما يؤثر في مدى استقلاليتها لأداء مهامها .

و يتضح الدور الهام الذي تلعبه هذه المنظمة من خلال ما تقدمه من مساعدات فنية ومالية للدول النامية في مجال الصناعة - والذي يعتبر قطاعا حيويا في مجال التنمية – ومن خلال التنسيق ما بين أنشطة المنظمات المتعلقة بالتنمية، فتتجه المنظمة بمساعداتها إلى الدول النامية وذلك من أجل تنمية صناعاتها والمساعدة على إنشاء مشروعات صناعية .[4]

2- منظمة الصحة العالمية: وقد تم تأسيسها في 7أفريل 1948 ، تضم 192 دولة عضو، ومن أجل الوصول الجميع إلى أفضل حالة صحية ممكنة للجميع، تضطلع المنظمة بالمهام التالية [5]:
- العمل كسلطة توجيه و تنسيق في الميدان الصحي. - تشجيع الأنشطة في ميدان الصحة العقلية.
- إنشاء ما قد يلزم من الخدمات الإدارية و الفنية بما في ذلك الخدمات الوبائية و الصحية وتشجيع البحوث في مجال الصحة.
- وضع معايير دولية للمنتجات الغذائية و الحياتية و الصيدلية وتقريرها ونشرها .

---

[1] The Trust Fund for Human Security : op.cit.

[2] - موقع شبكة الأمن الإنساني متوفر على الموقع الإلكتروني :www.humansecuritynetwork.org

[3] - خديجة، عرفة : المرجع السابق، ص 93.

[4] - د/ إبراهيم، احمد خليفة: **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة** ، دار الجامعة الجديدة ط 2007 ، الإسكندرية ، ص 120 .

[5] - حسب المادة 02 من المنظمة .

- تقديم المساعدات في حالة الطوارئ بناء على طلب الحكومات .
- دراسة التقنيات الإدارية والاجتماعية المتصلة بالصحة العامة و الرعاية الطبية من الناحيتين الوقائية والعلاجية، بما في ذلك المستشفيات و الضمان الاجتماعي ، وتقديم التقارير عنها وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى .[1]

3- منظمة الأغذية والزراعة : أنشأت عام 1945 باعتبارها أول منظمة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة[2]، كان مقرها المؤقت في واشنطن و تم الاتفاق على أن تكون روما مقرا لها. وارتبطت رسميا بمنظمة الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية لعام 1946[3] و تسعى المنظمة إلى تحقيق جملة من الأهداف في مجال تخصصها:

- تطوير الخبرات في مجال السياسات الزراعية : الغابات ، مصائد الأسماك، الثروة الحيوانية ونشرها لخدمة التنمية .
- دعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعالة، إرساء إستراتيجيات قطرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية و التخفيف من وطأة الجوع .
- تعتبر في حالات محدودة مصدرا للتمويل ، كما تقوم بالمساعدات في أوقات الأزمات بالاشتراك مع برنامج التغذية العالمي والوكالات الإنسانية الأخرى لحماية سبل العيش وإعادة البناء الغذائي ما بعد الأزمات .[4]

4- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: بناء على دعوة حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا عقد مؤتمر لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، واستجابة لهذه الدعوة عقد المؤتمر في لندن عام 1945، الذي وضع الميثاق التأسيسي لها واتخذ من باريس مقرها الرئيسي. وتتألف من191 دولة، وقد انضمت إليها الجزائرفي:15-10- 1962، وقد كانت مشاركة منظمة اليونسكو فعالة في الجهود الرامية إلى نشر العلوم و تعزيز الثقافة ، خاصة في إطار المساعي الرامية للنهوض بثقافة السلام ، فقد أصبح الأمن الإنساني منذ 2002 أحد الأهداف الإستراتيجية للمنظمة ، هذا ما عكسته : **" الإستراتيجية متوسطة المدى لفترة مابين 2002 – 2007 "**، والتي شملت : القضاء على الفقر والبؤس، حماية حقوق الإنسان، الوقاية من الخلافات فيما يتعلق بالموارد المائية ...الخ وفي مجال تخصصها تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية :

* **في مجال التربية** : وتهدف إلى ما يلي:

- تحقيق التعليم للجميع وعلى كافة المستويات لأن التعليم هو أساس الازدهار والتنمية الكاملة للشخصية الإنسانية ، كما يعد عاملا مهما للتخفيف من الفقر .
- المساواة بين الجنسين في مجال التعليم و تحسين نوعيته .
- اعتبار التعليم حقا من حقوق الإنسان .

---

[1]-د/ جمال، عبد الناصر : **التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط 2007 ، ص 411 .
[2]- تضم المنظمة حاليا 190 دولة عضو حتى غاية 2006/4/11 .
[3]- القرار رقم : 50/د-1 بتاريخ 1946/9/13 .
[4]- د/ جمال، عبد الناصر : المرجع السابق ، ص 405 .

* **في مجال العلوم** : وتهدف في هذا المجال إلى :

-الإسهام في تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تطوير التعليم و العلوم و التقانة وبناء مجتمع المعرفة .
- تأمين إدارة رشيدة للبيئة و دمج الأبعاد البيئية في خطط التنمية.
- تعزيز قدرات البلدان النامية لاسيما في مجال العلوم الأساسية و علوم الحياة و الهندسة و التكنولوجيا - المراقبة الدائمة لوضع المحيطات من أجل تحسين توقعات أحوال الطقس والتحذير من ظهور الأعاصير : " كاترينا و التسونامي ".
* **مجال الثقافة** : و تهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات لأن التنوع حتى يكون خلاقا يجب أن ينشأ على قاعدة القبول بالآخر و ثقافته و الحوار معه .
- حماية التراث المشترك للإنسانية
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لاسيما في الإطار الجديد للحوار و التعاون على الصعيد الدولي الذي وضعته القمة العالمية لمجتمع المعلومات .
- تحسين الموارد التقنية و البشرية لوسائل الإعلام المستقلة و التعددية في البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية .
- المساهمة في إرساء البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في تمويل مجموعة من المشروعات.[1]

الفرع الثاني المؤسسات المالية الدولية كفاعل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني .

المؤسسات المالية الدولية هي الهيئات الدولية التي تتعامل بالنقود و بالأخص لإقراض الدول لإقامة مشاريع تنموية تتعلق بالقطاعات الحيوية في الدولة: المياه و الكهرباء شبكات النقل ...الخ وكان قد قام ضمن نظام بريتون وودز هيئتان لإقراض الدول، هيئة لإقراض طويل المدى (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ، هيئة للإقراض قصير المدى (صندوق النقد الدولي).[2]

أولا: صندوق النقد الدولي: لقد أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية الدولية " بريتون وودز" المبرمة بتاريخ : 27-12-1945 في واشنطن، و يقع مقره بواشنطن، و يبلغ عدد أعضائه 182 دولة، وأعيد هيكلته سنة 1979، ويتكون صندوق النقد الدولي من: المجلس التنفيذي، مجلس المحافظين لجنة التنمية.

ويعتبر مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي الذي يعنى بنظام المدفوعات الدولية وأسعار الصرف، إذ يهدف إلى المحافظة على استقرار الأوضاع المالية وإعادة هيكلة وتأهيل الاقتصاديات الهشة نتيجة المديونية الخارجية[3]، أو نتيجة التحول من النظم الشيوعية أو الاشتراكية إلى النظم الرأسمالية.
ومن بين الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي :
- تشجيع التعاون النقدي الدولي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .[4]

---

[1]- د/ جمال، عبد الناصر : المرجع السابق ، ص 406 .
[2]- عبد المطلب ،عبد الحميد : **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية ، طبعة 2003 ،القاهرة، ص 43 .
[3] - Adam ,McBeth :**International Economic Actors and Human Rights** ، Routledge، first Publiched 2010 New York p 168.
[4] -Caroline ,Tomas : **Global Gouvernance ، Development and Human Security ،The Challenge of Poverty and Inequality**، London ،Pluto Press، First Published 2000 ،p24 .

- تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية من أجل المساهمة في تحقيق مستويات أعلى من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها ، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء مما يسهم في تحقيق التنمية .[1]

- تسهم لجنة التنمية، وهي: " لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي " في رفع التقارير المجلس التنفيذي حول سياسات التنمية المتعلقة ببلدان العالم الثالث.[2]

- مواجهة العجز الطارئ في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، وذلك بغرض حماية العملات الوطنية من الأزمات المفاجئة، وسعيا وراء تثبيت أسعار الصرف، وتعميم قابلية العملات للتحويل لعملات أخرى وتفاديا لاستخدام تخفيض قيمة العملة أو قيود التحويل كوسيلة في المنافسة التجارية، وهذه التسهيلات ليس اقتراضا و إنما عملية شراء للعملات التي تتوافر لدى صندوق النقد الدولي بمقتضى نظامه الأساسي. ولكن نظرا لأن الدول المتقدمة تمتلك أغلبية الحصص/ الأصوات في صندوق النقد الدولي ، فإنها تؤثر في قراراته بما يتماشى ومصالحها الاقتصادية، وبذلك يعد- صندوق النقد الدولي - مجرد وسيلة من خلالها تدير الدول المتقدمة علاقاتها المالية والنقدية مع الدول النامية وممارسة الرقابة على سياساتها الاقتصادية.[3]

ثانيا: البنـك الدولـي : في تكوينه الحالي هو مجموعة مكونة من ثلاث هيئات مالية و دولية : البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، المؤسسة المالية الدولية ، مؤسسة التنمية الدولية ، و لا يدخل ضمن هذه المجموعة صندوق النقد الدولي . و تتمتع كل هيئة من الهيئات المذكورة بذمة مالية مستقلة ، و لها كيان قانوني مستقل وتم ربطهما بمنظمة الأمم المتحدة ، و يعتبران من المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية .[4]

و يعمل البنك الدولي بهيئاته الثلاث المذكورة في إطار تحسين الأحوال الاقتصادية للدول ، و من المعلوم أن التعاون في المجال الاقتصادي التنموي هو أحد الأهداف الرئيسية للتنظيم الدولي المعاصر من جهة ، فهو يدخل في نطاق تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، بل إن خطط التنمية تعتمد في الأساس على توافر الموارد الاقتصادية التي تقدم الدعم المالي الكافي للإنفاق عليها ، و من جهة أخرى فإن تحقيق السلم و الأمن الدوليين يعتمد في المقام الأول على إنجاز قدر مناسب من التنمية الاقتصادية و تحسين الظروف المعيشية و الاستخدام الأمثل للموارد .

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: أنشئ بمقتضى اتفاق أبرم في 22 يوليو 1994 في مؤتمر **Breton woods** في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي عقد لدراسة أسس التعاون الاقتصادي بين الدول وقواعد نظام النقد وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ودخل ميثاق البنك حيز النفاذ في 28 ديسمبر 1997 حينما صادقت 28 دولة على مواد الاتفاق المذكور.[5] وقد وجه البنك الدولي نشاطه في البداية نحو إعادة تعمير الدول الأوربية، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن منتصف الخمسينات بدأ البنك يهتم بالمشاكل الاقتصادية للدول النامية، وذلك بمنحها القروض اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، وتحرير التجارة الدولية والعمل على استقرار ميزان المدفوعات. و قد تبنى في أوائل السبعينات سياسات : **"إعادة**

---

[1]- د/ جمال، عبد الناصر مانع : **التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ط 2007 ، ص 422 .

[2]- **المرجع السابق** ، ص 424 .

[3]- د/ إبراهيم، احمد خليفة: المرجع السابق ، ص 138 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 133 .

[5]- د/ محمد، دويدار : **مبادئ الاقتصاد السياسي و الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007، ص 224 .

التوزيع مع النمو " و"**الهجوم المباشر على الفقر**" [1] في مواجهة الإنتقادات التي أفرزتها خبرة التنمية في الستينات والسبعينات بشأن تزايد الفروق في توزيع الدخول والثروات وتزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر وامتدت اهتماماته لتشمل قضايا : الحكم والإصلاح الديمقراطي، البيئة، العلم و التكنولوجيا إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص. حيث أعلن البنك عن مبادرة جديدة عام 1999 أطلق عليها : **"الإطار الشامل للتنمية"**[2]، وطرح من خلالها مفهوم التنمية الشاملة لكافة مناحي الحياة : سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا ...الخ

و بالرغم من أن العضوية في البنك و صندوق النقد تتكون من حكومات الدول الأعضاء إلا أن حقوق هذه الدول ليست متساوية خاصة بالنسبة لحق التصويت ، فعدد الأصوات يتحدد بمدى مساهمة الدولة في رأس المال / الحصص و هذا ما يسمى بنظام وزن الأصوات .

إذ أن الدول تتمتع بقوة تصويت كبيرة تمكنها من التأثير على سياسات البنك و الصندوق و على قراراتهما المتعلقة بتقرير أو رفض طلبات القروض وفقا للاعتبارات الخاصة بها ، مما يؤكد إنعدام الشرعية والشفافية في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي[3] ، وهذا ما أطلق عليه برنامج الأمم المتحدة في تقريره لعام 2002 بـ : أزمة الشرعية .(هذا ما يوضحه الشكل المقابل) .[4]

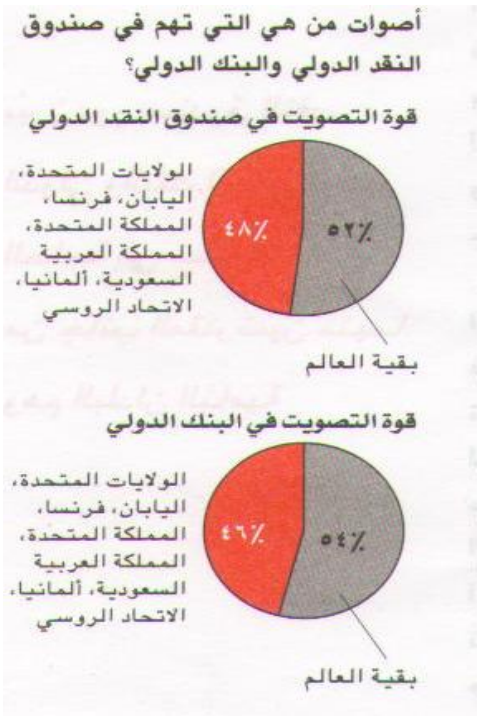

رسم توضيحي رقم1 حول التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

وقد أثبت الواقع العملي أن الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في قرارات البنك الدولي، فلا يمنح قروضه إلا للدول التي تتفق سياساتها الاقتصادية مع سياسات هذه الدول " **سياسة المشروطية** "، فعلى سبيل المثال، رفض البنك الدولي عام 1973 منح القروض لشيلي رضوخا لضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعارض السياسة الاشتراكية للرئيس سلفادور الليندي، برغم حاجة الدولة للتمويل، إلا بعد الإطاحة بالحكومة الاشتراكية.[5]

2- <u>المؤسسة المالية الدولية</u> : أنشأت في 24 يوليو 1956 ثم صارت منظمة دولية متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة بموجب اتفاق أبرم في 20 فبراير 1957 ، و يديرها نفس الجهة التي تدير البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، فهي تخضع لقرارات مجلس المحافظين و مجلس المديرين التنفيذيين في البنك ، ومقرها نفس مقر البنك في واشنطن ، إلا أن ذلك لا يعني الاندماج التام بالبنك الدولي إذأنشأت بمقتضى اتفاقية دولية خاصة و تمتلك ميزانية مستقلة ، وتعد منظمة دولية قائمة بذاتها [6]، وقد أنشأت لمواجهة الأعباء التي كان يواجهها البنك

---

[1] -Olivier, Cuny :**<u>La gouvernance ،économique et financière international</u>** ،Montchrestien E.J.A .2006 Paris، p53.

[2] - د/ إبراهيم، العيسوي : المرجع السابق ص84 .

[3] - Simon, Caney :" **<u>The responsibilities and Legitimacy of economic international institutions</u>** "،Lukas H Meyer : **<u>Legitimacy Justice and Piblic International Law</u>** ،Cambridge University Press 2009، p95 .

[4] - **<u>Deeping Democracy in Fragmented World</u>** : Human Development Report 2002 ،p 113 .

[5] - د/ إبراهيم ،احمد خليفة: **المرجع السابق** ، ص 132 .

[6] - د/ محمد، شوقي عبد العالي ، د/ حسن نفعة : **<u>التنظيم الدولي</u>** ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط 2004 ، ص 236.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة ومن جهة أخرى لتنشيط استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية بإزالة كل العراقيل التي تواجه هذه الاستثمارات خاصة مايتعلق بمسألة الضمانات.[1]

3- **مؤسسة التنمية الدولية** : أنشأت بموجب اتفاق وقع في يناير 1960 ، و دخل حيز النفاذ في 24 سبتمبر 1960 وعضويتها مفتوحة للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتهدف إلى تحقيق نفس أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير و لكن بشروط أكثر مرونة و بسعر فائدة منخفض ، في حين أن مساعداتها موجهة إلى البلدان الأكثر فقرا ، و هذا ما يكون له أثره - دون شك- في دفع عجلة التنمية في الدول النامية .[2]

خاتمة الفصل الثاني :

لقد أدى تحول مفهوم التنمية إلى إضفاء البعد الإنساني القائم على محورية الإنسان في العملية التنموية، متجاوزة فكرة الاهتمام الإنمائي المحدود بالإنسان لتصل إلى آفاق الاستثمار الإيجابي الإنساني، أي الاستثمار في التعليم والصحة والغذاء الكافي والملائم، العمل اللائق المهارات وتوفير شبكة الخدمات الاجتماعية ...الخ إلى جانب توفير فرص الإبداع و الاستمتاع بالحياة بشكل أفضل وأجود.

وتعتمد التنمية الإنسانية في هذا الإطار على مقومات أساسية مدعّمة لتحقيق الأمن الإنساني من خلال التمكين من هذه القدرات، وبالتالي تمكين الإنسان من حقوقه المشروعة، كالحق في الصحة و الحق في التعليم، الحق في الغذاء والحق في الحياة...الخ

فالتنمية هي الحركية الهادفة لتحقيق حرية الإنسان التي هي أساس حقوق الإنسان، كما يظهر في مدخل: **"القدرات الإنسانية"**، الذي اقترحه وطوره الاقتصادي الهندي : "أمارتيا سن "وهذا هو أصل التصور الذي قدمه إعلان وبرنامج عمل فينا لعام 1993الذي عرف الحق في التنمية كحق أساسي ضمن النسق الحقوقي العالمي، أي أن التنمية ذات طبيعة معيارية مؤسسة في حقوق الإنسان، والذي شكل إطارا الحماية والتمكين، بتوفير بيئة ضامنة لمبادئ العدالة و المساواة و حكم ديمقراطي قائم على مفاهيم الفعالية السياسية، مع ضرورة مشاركة كافة الفواعل التنموية: وجود دولة إنمائية فاعّلة، ودولة الحق والقانون ومجتمع مدني فاعّل ومستقل، ومؤسسات المجتمع الدولي، وقطاع خاص متفاعّل مع هذه الفواعل لتحقيق ثنائية **" التحرر من الجوع" و"التحرر من الخوف"**،

وعلى الرغم ما توصلت إليه التنمية الإنسانية من تقدم وتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات، إلا أنه وعلى جانب آخر كانت هذه الأهداف التنموية تتحقق على حساب النظام البيئي. وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة، ممّا فرض إعادة بلورة إطار التنمية الإنسانية، من خلال دمج الخطط التنموية مع خطط حماية البيئة، وهذا يطرحه مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة.

وهل سيكون هذا المفهوم منقذ المسار التنموي من خطر عدم مواصلته لتحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالأهداف الأمنية؟ وهل سيمنح فرصا جدّية لتحقيق الأمن الإنساني؟ وهذا ما سوف نجيب عنه في الفصل الثالث.

---

[1] - Adam, McBeth :OP.CIT ، p 167 .

[2] - د/ إبراهيم ،احمد خليفة: المرجع السابق ، ص 136 .

الفصل الثالث :

الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ومعوقات تحقيق ذلك.

الفصل الثالث : الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ومعوقات تحقيق ذلك.

على الرغم ما توصلت إليه التنمية الإنسانية من تقدم وتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات، إلا أنّه وعلى جانب آخر كانت هذه الأهداف التنموية تتحقق على حساب النظام البيئي. فنماذج الإنتاج والاستهلاك تنقص من الخيارات والفرص المتاحة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة و تهدد بقاء الحياة على الأرض.[1] وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

إن حقائق التغيّر والتدّهور البيئي المتسارع نتيجة النموذج التنموي غير المستدام القائم على تلبية الحاجات الإنسانية دون مراعاة البعد البيئي، قد دق ناقوس الخطر، فالعالم يتجه نحو كوارث بيئية حادة : التغير المناخي، التلوث البيئي، استنزاف الموارد البيئية...الخ وكما عبّر عنه بيتر فيتوسيك :**" نحن نغيّر الأرض أكثر من فهمنا للتغييّر، فمعدلات التغير الإنساني للأرض ازداد وضوحا في الدول، التي تشهد تصنيعا سريعا، وفي مقابل ذلك نجد الفقر في البلدان النامية أسهم في تدمير كوكب الأرض، وهذا بطبيعة الحال نتيجة النموذج التنموي غير المستدام."**[2]

ولقد بدأ المجتمع الدولي يتدارك العلاقة المضطربة بين التنمية والبيئة، فخطورة استغلال الموارد الطبيعية وإفرازات العمليات الاقتصادية والصناعية والإنتاجية للتنمية الإنسانية أثر على تدهور النظام الإيكولوجي لكوكب الأرض، مما أكسب قناعة دولية مشتركة بأن نموذج التنمية لم يعد يوف بالحاجات التنموية للأجيال الحاضرة وحتى المستقبلية، مما أخل بدور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، ما أدى إلى التفكير في بلورة مفهوم التنمية الإنسانية بشكل يجعلها قابلة للوفاء بهذه المتطلبات والموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة.

وهذا الأمر لن يتطلب سوى تغيير أنماط التنمية الحالية، لذلك أطلق على هذا النهج الجديد بالتنمية، المتوازنة بيئيا، التنمية الملائمة للبيئة، التنمية الخضراء...الخ إلا أن المصطلح الذي استقر عليه والذي لقي قبولا وعلى نطاق عالمي في العديد من المؤتمرات والقمم الدولية المعنية بالبيئة والتنمية بدء بمؤتمر ستوكهولم لعام1972 هو**"التنمية الإنسانية المستدامة ".**

حيث برز الاهتمام بقضية البيئة بوضوح في تأكيد بعد الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة نتيجة خيارات بشرية حاضرة، ومنذ ذلك الحين أصبح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة منهجا شاملا ومتكاملا للأبعاد التنموية الثلاث المستدامة، فتحقيق أي بعد من هذه الأبعاد رهن بتحقيق البعدين الآخرين.[3] كما أصبح المحافظة علي البيئة من التدهور مطلبا أساسيا وهدفا (الهدف السابع) ضمن أهداف التنمية للألفية الذي يسعى مشروع الألفية للتنمية إلى تحقيقه، والذي تبّناه قادة العالم في مؤتمر للألفية، وهو اتجاه للاعتراف بالبيئة النظيفة كحق من حقوق الإنسان ضمن إطار الجيل الثالث.

---

[1] - World Conference on Education for Sustainable Development, 31 march – 2 April 2009 , Bonn , Germany UNESCO , at : www.esd-world-conference.2009 .org

[2] - **مستقبل الاستدامة، إعادة التفكير بالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين**، تقريرإجتماع المفكرين، الإتحاد الدولي لحماية (**IUCN**) 29-31 كانون ثاني 2006، ترجمة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط وشمال إفريقيا، الإتحاد الدولي للطبيعة .

[3] -**Gestion de l'Environnement pour un Développement Humain Durable**, Rapport sur le Développement Humain au Mali, 2005, UNDP, p 4-5.

فالتنمية الإنسانية المستدامة إذا هي منهج لتصحيح العلاقة بين النظام التنموي والنظام البيئي عن طريق إيجاد وسائل لإحداث التكامل بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، هذا التكامل هو المسار الضروري لتحسين نوعية حياة الإنسان وتحقيق رفاهه، وبالتالي إمكانية تحقيق الأمن الإنساني وذلك في حدود الطاقة الإستعابية لوظائف البيئة .[1]

ولقد احتفظت معظم التعاريف اللاحقة لتقرير لجنة برونتلاند، وهو الأول من اعترف بالمفهوم وعلى نطاق رسمي، باعتبار التنمية الإنسانية المستدامة تكاد تنحصر أهدافها في المحافظة على البيئة من التدهور والاستنزاف.[2] إلا أن التعاريف الحديثة قد ركّزت بصورة أوضح على ثلاث دعامات أوأبعاد للاستدامة: اقتصادية وبيئية واجتماعية. واعتبرت بأن التنمية الإنسانية المستدامة منهج يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية وبقابليتها للاستدامة حفاظا على الخيارات الإنسانية .[3]

وأمام هذا المستقبل الذي ينتظر إنسان القرن الحادي والعشرين والأجيال المقبلة وبكل ما يحمله ذلك المستقبل من ضرورات التنمية و مواجهة تهديدات الأمن الإنساني ، فقد منحت هذه الحقائق فرص لبدأ نقاش جديد حول إدارة التكامل بين قاعدة الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، وتحقيق الاستدامة البيئية وهذا ضمن إطار التنمية الإنسانية المستدامة.

وفي إطار ما تم تقديمه تحدد الإشكالية : ما هي الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ؟ وما معوقات تحقيق ذلك ؟

وقبل تناول الإشكالية بالطرح والتحليل، لابّد أولا فهم المعادلة : التنمية الإنسانية/ البيئة / الأمن الإنساني، وهي محاولة لإبرّاز: **" حدود دور التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني في إطار علاقتها بالبيئة."**

فاستنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فإن الأمن البيئي يعتبر أحد أبعاد الأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يقوم على أساس ديناميكية الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني. فالبيئة تعتبر البعد الجديد في كل المقاربات المتعلقة بالأمن، بإعتبارأن :

- البيئة كمجال لتحقيق بقاء الجنس البشري(الكوارث الطبيعية : الزلزال، الفياضانات...)
- البيئة كمجال لإنتاج المقومات المادية والمعنوية لعملية التنمية المنتجة للأمن (البيئة كنظام حيوي:" **Ecosystem** " تتفاعل مع الإنسان لتكّون مصدرا للاحتياجات الإنسانية والاستمتاع بالموجدات والأصول الطبيعية " **Natural Assets** "[4]: الأخشاب، الغاز، المواد الغذائية، توفير شروط الراحة والاستجمام والصحة النفسية.)
- البيئة كمجال طبيعي مرتبط بالتغيّرات والسياسات التنموية التي يحدثها الإنسان، ممّا أنتج تهديدات بيئية ماسة بشروط العيش والرفاهية الإنسانية، وهذا ما يضعف أمنه.

وإذا كانت الدراسات السابقة تتعلق بمحاولة ضبط مفهوم الأمن الإنساني، من خلال التطرق إلى كل بعد من أبعاده وكذا تحديد العلاقة فيما بين هذه الأبعاد، فإن الدراسات الحالية تتعلق بالتركيز على البعد البيئي من خلال ضبط مقتضياته، وتهديداته، وإمكانية أن تحد من تحقيق الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني: كالأمن الغذائي، والأمن الصحي .... وحتى الأمن السياسي.

---

[1]- د/ أيهم، أديب تفاحة : **التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، ط2012 ، دمشق ، 166 .

[2] - **Sustainable Development in a Dynamic World**, world Bank (WDR)2003 , p 14.

[3]- د/ أشرف، محمد عاشور: **جغرافية التنمية في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، ط2008 الإسكندرية، ص 354.

[4] - دوناتو ،روماكو: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، مشروع GCP/SYR/006/ITA، المرجع السابق .

ما أدى إلى التحوّل في الأدبيات والدّراسات نحو أبحاث أكثر تجريبية لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية والأمن، والذي أدى إلى بروز **التنمية الإنسانية المستدامة**. وتتضمن إطار عمل لتحليل النقاشات المعاصرة للأمن ضمن سياق أدبيات التنمية والجودة البيئية، إدارة البنية التحتية للموارد الطبيعية.[1]

وقد استدعت الضرورة البحثية التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيما بين ثلاثية : التنمية، البيئة، الأمن **(الملحق رقم 3)**، وهذا ضمن المبحث الأول تحت عنوان: البيئة و حدود التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني.

المبحث الأول: البيئة و حدود التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني.

لا ينكر أحد أن هذا القرن شهد تقدما كبيرا في المجال التنموي: صناعيا، تكنولوجيا، تجاريا ...الخ والذي خلق ظروف معيشية أفضل، تتجلى في: فرص تعليمية أفضل وإمدادات غذائية، وزيادة العمر المتوقع وتحسن عام في نوعية الحياة لغالبية السكان في شتى أنحاء العالم. ولكن بالموازاة مع ذلك، تشكل شعور حزين حول إمكانية تواصل التنمية واستمرارها للوفاء باحتياجات أجيال المستقبل، نتيجة الدمار الإيكولوجي الذي سببته السياسات التنموية القائمة على إشباع الحاجات الإنسانية دون مراعاة المنطق عبر الجيلي للعيش في بيئة تنموية وإيكولوجية آمنة ومستدامة .

إن واقع اليوم يؤكد أن علاقة التنمية الإنسانية والبيئة أصبحت مضطربة وغير متوازنة، كما لم تعد مؤشرات التنمية بحسب معايير الأمم المتحدة كافية لتجنّب تفادي قلق الإنسان حول مصير أمنه، خاصة مع بروز أسئلة حادة عن معنى السعادة والطمأنينة والتوازن النفسي أمام التقدم والتنمية التي أصبحت تعاكس البعد البيئي، مما أدى إلى فشل في تحقيق التوازن في العيش الكريم والأمن الإنساني وتوازن الفرص بين الأجيال الحالية و المستقبلية .

وانطلاقا مما سبق ولمعالجة إشكالية حدود تحقيق التنمية الإنسانية للأمن الإنساني، إرتأينا أن نقسم أفكار المبحث وفقا للتسلسل التالي، سوف نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم البيئة وبيان مكوّناتها وعناصرها، ثم نتطرق في المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية، وفي الأخير نبيّن تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني، لنخلص في الأخير إلى طرح وفهم معادلة : " التنمية الإنسانية، البيئة ،الأمن الإنساني ".

المطلب الأول : مفهوم البيئة .

دبّر الله عزّ و جلّ الكون بنظام محكّم ودقيق، واستخلف الإنسان فيه و سخّر هذا النظام له لتلبية حاجاته وأمره بالاعتدال، لما فيه من تحقيق التوازن البيئي، الذي يكفل الاستمرار لكل عناصره (الإنسان والبيئة) كما قال عز وجل : **"إنا كل شيء خلقناه بقدر"** صدق الله العظيم[2] وقوله تعالى:**"** وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**"**[3]

وللبيئة مفهوم عميق وذو مدلول واسع، ونظرا لشموليته ، فقد اعتبره بعض الفقهاء بأنه مفهوم غامض ومن ذلك : **J .Pinatal** الذي يرى أن البيئة هي: " مصطلح غامض، وأن نطاقه غير محدّد بدقة **"**[4] .

---

[1] - Adil, Najam **: Environment, Development and Human Security**, Univesity Press of Amarica,Inc,Landon, New York, Oxford ,2003,p65

[2]- سورة القمر، الآية 49 .

[3]- سورة الأنعام ، الآية 141 .

[4]- د/ طارق إبراهيم الدسوقي عطية: **الأمن البيئي، النظام القانوني لحمية البيئة**، در الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 115.

كما يرى الأستاذ "**Michel prieur**: " أن مفهوم البيئة مفهوم متقلب ومتغير "[1]. وقد كان مفهوم البيئة، موضع الكثير من دراسات الجغرافيون لمدرسة علم الأبحاث الجغرافية " **الحقائق الجغرافية** " في فرنسا، خصوصا بول فيدرال[2]، ثم ازدادت أهميتها بعد التصاعد المتزايد لمشاكل البيئة وأضرارها العالمية .

الفرع الأول : تعريف البيئة .

ستنطرق إلى مفهوم البيئة لغة و اصطلاحا :

أولا: تعريف البيئة "لغة": يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى كلمة "تبوأ"، حيث قال ابن منظور في معجمه الشهير "لسان العرب" [3]، باء الشئ أي رجع إليه "صيغة الماضي " وذكر المعجم معنيين لكلمة تبوأ : الأول : إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه . والثاني : بمعنى النزول والإقامة. وتتفق معاجم اللغة العربية تتفق على أن البيئة تنصرف إلى عدة معان، والتي تعني المنزل والمحيط، و قد تعني الحالة ، لذلك يقال« انه حسن البيئة»[4].

والبيئة كمصطلح هي ترجمة للكلمة الإنجليزية: **environnement** والتي تعني حرفيا كما جاء في قاموس أكسفورد الوجيز: **the concise oxford dictionary** :الأشياء أو الإقليم أو الظروف المحيطة.5

أما في اللغة الفرنسية فإن المصطلح حديث نوعا ما،تم اقتباسه من اللغة الإنجليزية : **Environnement** ودخل قاموس لاروس سنة 1972 كتعبير عن فعل الإحاطة وجاء بأنه مجموعة العناصر الطبيعية أوالمصطنعة التي تؤثّر على حياة الإنسان.[6]

ثانيا: تعريف البيئة "اصطلاحا": ظهرإهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة، لذلك تعدّدت التعاريف المقدمة، و في هذا المقام سوف نتطرق إلى أهمها :

* البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية والفيزيائية والحياتية التي تسود وسط أو محيط معين تجعله صالحا لحياة الكائنات الحية .

* كما يعرفها **Steven R Hearne** بأنّها: "مجموعة من العوامل الطبيعية والفيزيائية والحيوانية المكونة للنظام الإيكولوجي."[7]

وقد أعطى مؤتمر ستوكهولم فهما متسّعا للبيئة، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية: "ماء، هواء، تربة ومعادن" ومصادر طاقة بل هي رصيد للموارد المادية والاجتماعية المتاحة، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، وتشتمل هذه الأخيرة على البنية الأساسية المادية التي شيّدها الإنسان من نظم ومؤسسات، ومن هنا فالبيئة هي الإطار الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء، دواء، مأوى.[8] أي أن مؤتمر ستوكهولم قسمها إلى 3 عناصر و هي :

* **البيئة الطبيعية**: و تشمل كل من العناصر الحية وغير الحية و تسمى : البيوفزيائية .
* **البيئة البيولوجية** : تشمل كل من الفرد الإنسان والكائنات الحية إذ تعتبر جزء من البيئة الطبيعية.
* **البيئة الاجتماعية**: هي ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة الإنسان مع غيره والأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أومتشابهة معا. و تقسم البيئة بناء على ما تم تقديمه سابقا إلى:

---

[1]- Michal, prieur : **Droit de L environnement**, Dalloz, 1991,page،p 7.

[2]- د/ نجم العزاوي : **إدارة البيئة** ، دار السيرة للنشر التوزيع ،ط 2007، ص95.

[3]- ابن منظور : لسان العرب ، دار المعرف (د، ت)، طبعة 3 / صفحة 725.

[4]- المنجد في اللغة و الأعلام، دار المشرق.بيروت.ط1975/26.ص52، المنجد الأبجدي.دار المشرق بيروت.ط1988/6،218.

[5] -د/ مصطفى السخاوي: **الإنسان والبيئة والثقافة** ، دار المعرفة الجامعية1999، ص181.

[6] -Michel, prieur .op.cit,p1.

[7] - P.H Liotta and other :**Environmental change and Human Security** , Springer , NATO, 2007,P20.

[8]- د/ عصام نور: **الإنسان والبيئة في عالم متغير**، مؤسسة شباب الجامعة، ط 2002، ص:16.

- **البيئة الطبيعية** : وهي كل ما يحيط الإنسان من ظواهر حية وغير حية، التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومنها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس والماء السطحي، والجوفي والحياة النباتية والحيوانية [1]، و هي تختلف من منطقة إلى أخرى. والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر على حياة الإنسان إذ تمثل العناصر المادية التي يستمد منها متطلبات معيشته .[2]

- **البيئة المشيّدة** : وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيّدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية، وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق...الخ.[3] والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيّد هي كل متكامل ومحتوياتها ليست جامدة، بل أنّها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك أقرانه من البشر[4]، وقد ورد هذا الفهم الشامل على لسان الأمين العام للأمم المتحدة حيث قال **"إننا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك.. وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة آمنة"**. و هذا يتطلب من الإنسان وهو العاقل الوحيد أن يتعامل مع البيئة بنظرة مستقبلية ، يستثمرها دون إتلاف أوتدمير... ولعل فهم طبيعة مكونات البيئة والعلاقات المتبادلة فيما بينها يمكن الإنسان أن يوجد ويطور موقعاً أفضل لحياته وحياة أجياله من بعده.[5]

الفرع الثاني : وظائف البيئة .

من خلال مكونات البيئة -أعلاه - يمكننا أن نلخص وظائف البيئة في ثلاثة وظائف فيما يلي :

أولا: الإنتاج : إن البيئة من خلال تفاعل مختلف عناصرها تقوم بإنتاج مختلف مقومات الحياة لمختلف الكائنات الحية والإنسان، ويعتبر النبات من أهم عناصر الإنتاج باعتباره قادرا على إنتاج غذائه بنفسه عن طريق استغلال الهواء، الماء،التربة ، الضوء ويشكل جزءا من السلسلة الغذائية لباقي الكائنات الحية.

ثانيا: التجدد: إن البيئة تقوم على دورات حياة متجددة في كل نظام بيئي بين عناصر الإنتاج والاستهلاك والتحلل.

ثانيا: حفظ التوازن : البيئة تقوم على التوازن داخل كل نظام بيئي وبين الأنظمة البيئية المختلفة وذلك يتحمل التغيرات السلبية الطارئة عليها عن طريق ميزتين :

- الثبات أو المقاومة: أي قدرة النظم الطبيعية أو الكائنات الحية على تحمل التأثيرات السلبية دون أن تتضرر.[6]

- المرونة: أي قدرة النظم البيئية أوالكائنات الحية على العودة إلى الحالة الأصلية السابقة بعد التضرر أوالخروج عن حالة الاتزان الديناميكي.[7]

---

[1]- د/صالح، محمد محمود بدر الدين: **الالتزام الدولي لحماية البيئة من التلوث** ، دار النهضة العربية، ط 2006 ، عمان ، ص20.

[2]- د/ عصام، نور: المرجع السابق ، ص 17 .

[3]- د/ فتحي، عبد العزيز أبو راضي- د/ عيسى، علي إبراهيم : **جغرافية التنمية والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، ط2004، الإسكندرية ص 177

[4]- د/محمود، صالح العادلي: **موسوعة حماية البيئة** ، ج1.دار الفكر الجامعي ط2003/1،.الإسكندرية، ص289

[5]- البيئة مفهومها و علاقتها بالإنسان. على الموقع :
http://www.uaebirds.com/news/4/ARTICLE/105/2007-01-13.htm

[6]- فتحي، عبد العزيز أبو راضي- عيسى، علي ابراهيم : المرجع السابق، ص177 .

[7]- محمد، السيد ارناؤوط : **الإنسان وتلوث البيئة** ، الدار المصرية اللبنانية 2002 ، ص 21-23.

المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية الإنسانية و البيئة .

يعتمد الإنسان في سبيل تحقيق التنمية على الخدمات التي يقدمها المحيط البيئي الحيوي الذي يعيش فيه، علاوة على ذلك فإن المحيط الحيوي نفسه هو نتاج الحياة على هذه الأرض، إذ أن درجة ونوعية ورفاهية الإنسان يعكسها النظام البيئي، الذي يمده بشروط العيش والبقاء: نقاء الهواء، المياه، التربة للزراعة، أي توفير نظم الحياة التي تضمن البقاء على قيد الحياة.[1] وفي هذه الحالة فإنّ العلاقة بين البيئة والإنسان تقوم على **مفهوم المنفعة**: والذي ينبني على أساس إشباع حاجات الإنسان: " الرفاهية"، وبالتالي فإنّ النظم البيئية وما تقدمه من خدمات ذات قيمة، يحصل على منافع يستخدمها إما مباشرة أو غير مباشرة.[2]

وانطلاقا من الاعتقاد والقناعة السائدة بأنّ البيئة تعمل على تجديد نفسها، عمل الإنسان على استغلالها بشكل كبير لتحقيق التنمية، التي تقوم على حركة تصنيع واسعة تستخدم فيها التكنولوجيات الحديثة، فبدأت تتحسن الظروف المعيشية للسكان وتقلصت الحروب، فنتج عن ذلك نمو سكاني سريع الأمر، الذي أدى إلى عدم الاهتمام بالبيئة والتغيّرات التي تحدث فيها من أجل المحافظة على مواردها.

ولكن هذا الاعتقاد القائم على الاهتمام بالتنمية وإهمال البيئة سريعا ما برزت نتائجه العكسية على البيئة، وعلى استمرارية التنمية في حد ذاتها، وكما عبر عنه بيتر فيتوسيك : " نحن نغيّر الأرض بطريقة أسرع من فهمنا للتغير، فمعدلات التغير الإنساني للأرض في إزدياد خصوصا في الدول التي تشهد تصنيعا سريع ... "[3] (الملحق رقم4). وفي هذا الإطار سنتطرق إلى أهم السياسات والحركيات السببية التنموية التي تؤدي تؤدي إلى حدوث التهديدات البيئة ثم نتطرق إلى هذه الأخيرة وتأثيرها على الأمن الإنساني:

الفرع الأول : سياسات التنمية الإنسانية المؤثرة على البيئة .

لقد وجدت مدرستين تحاول تفسير أسباب التدهور البيئي، المدرسة الأولى ترجع أسباب التدهور البيئي إلى النمو الاقتصادي، أما المدرسة الثانية، فترجعه إلى النمو السكاني، حيث قال أحد رواد هذه الأخيرة بأن عدم مكافحة التلوث وعدم تحديد النسل والنمو السكاني تشكل المهددات الحقيقية التي تهدد أسلوب حياتنا وحياتنا في حد ذاتها[4]. وعليه يمكن التطرق إلى أهم السياسات المؤثرة سلبا على البيئة، والتي تعتبر كحركيات مسببة للتهديدات البيئية والتي تؤثر بدورها على تحقيق الأمن الإنساني:

أولا: <u>النمو الديمغرافي</u> : لقد أدت التنمية الإنسانية من خلال تحسين الدخل و جودة الحياة وزيادة معدل العمر وتحسين العناية الصحية، إلى تزايد عدد السكان في العالم بشكل كبير جدا، حيث بلغ عدد السكان سنة 2007 حوالي 6.7 مليار نسمة، توجد 5.5 مليار نسمة منها في الدول النامية و1.7 مليار نسمة في الدول المتقدمة. ويتوقع قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم "UN-DESA" أن تزيد هذه النسبة إلى 9.2 مليون نسمة سنة 2050 في العالم . وانطلاقا من ذلك يعد النمو السكاني محرك مهم للكثير من القضايا

---

[1]- Mette, Molct Nielsen: Factors influencing the level and interlink age of Rural Development and environmental problems.

[2] - برنامج العمل العام الحادي عشر 2006-2010, منظمة الصحة العالمية ،ص4.

[3] -Global Monitoring Report 2008 :**<u>MDGs and Environnement Agenda for inclusive and Sustainable Development</u>** ، site d'internet www.iucn.org

[4] - **<u>البيئة من أجل التنمية:</u>** توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP لعام 2006 ،ص2.

البيئية، إذ أنه يزيد ضغوطا على الموارد الطبيعية المحدودة كالطاقة والمياه، والتوسّع العمراني على حساب المساحات الغابية.[1]

ونظرا لهذه الزيادة فقد وصل سكان العالم إلى مرحلة فاقت فيها متطلباتهم الموارد الموجودة، وحسب تقرير البصمة الإيكولوجية للأمم سنة 2005 تقدر البصمة الإيكولوجية الحالية بـ 21.9هكتارللفرد، في حين تقدر السعة البيولوجية لكوكب الأرض في المتوسط ب15.7 هكتار /للفرد الأمر الذي أدى إلى تدهور بيئي، وهذا ناتج عن عدم توازن بين القدرات البيئية للكوكب وحاجات السّكان التي فاقت الطاقة الاستيعابية له.[2]

ثانيا: الفقر : وحسب تقرير لجنة : **Brundtland** فإن الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية مثلما كان أحد نتائجها، كما أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة علاقة سببية تراكمية ، حيث يجبر الفقراء على سد حاجاتهم مما يؤدي إلى تدهور البيئة، وهي بذاتها تزيد من فقرهم[3]. فالفقراء سيكونون في أماكن حساسة بدرجة شديدة لتهديد البيئة ليس باختيارهم ولكن بسبب الفقر، كما قد تدفعهم الظروف البيئية القاسية إلى الزحف باتجاه سفوح الجبال والمنحدرات الشديدة وعلى طول السهول المعرضة للفيضانات مما يؤدي إلى نمو بيئات الحياة غير المستقرة [4]، مما يدفع إلى إزالة الغابات وتدمير الأراضي الرطبة، هذا ما يؤدي بدوره إلى كوارث بيئة أخرى: انجراف التربة، الفيضانات، إذ خلال 1970 فقدت النيبال نصف غطائها النباتي"الغابات"، وأبيدت أنواع حيوانية ونباتية بكاملها بسبب زحف الفلاحون المالكون للأراضي الهامشية إلى التلال والسهول.[5] كما أن الفقر يؤدي إلى التلوث من خلال :

* الزيادة في استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة الموارد غير الطاقوية، كالخشب وهو ما يؤدي إلى حدوث التلوث الجوي خاصة.
* استعمال المواد والآليات التقليدية في الزراعة وهو ما يلوث التربة خاصة في المناطق الصحراوية.[6]

ثالثا: الصناعة والتكنولوجيا: على الرغم ممّا يقدمه القطاع الصناعي والتكنولوجي من وسائل للرفاهية : منتجات هندسة الوراثة التي يمكن أن تحسن من صحة الإنسان والكائنات الحية، وكذالك الاكتشافات الجديدة من قبل الباحثين للسيطرة على نواقل الأمراض، الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في الصناعة والزراعة وغيرها، إلا أنه أثر سلبا على البيئة، و شمل البلدان المتقدمة، وذلك بسبب ما تفرزه الصناعات من مخلفات تضر بالبيئة سواء كان على شكل غازات أونفايات صلبة أوسائلة أوعلى شكل ضوضاء وضجيج ، والتي تأخذ طريقها الى الغلاف الغازي والمحيط المائي وعلى اليابسة، لكن للأسف كل تلك السلبيات لاتقف حائلا بين الدول والشركات العالمية الكبرى وانجاز مشاريعها الصناعية الضخمة، التي يكون الغرض منها هو الربح المادي قبل كل شيء حتى قبل السلامة البشرية وسلامة الكوكب الذي نعيش فيه.[7]

---

[1] - **البيئة من أجل التنمية:** توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP لعام 2009، ص 366.

[2] - المرجع السابق، ص202.

[3] -The links between Poverty and Environnemental Degradation, at : www.ucl.ac.uk/dpu-projects/21st.../Myth9.pdf

[4] -**الحد من مخاطر الكوارث تحد يواجه التنمية**، تقرير عالمي لسنة 2004، مكتب منع الأزمات والانتعاش، برنامج الأمم الإنمائي

[5] - د/ نعمة الله، عيسي: **المرجع السابق** ، ص134

[6] - Purusottam-Nayak : **Poverty and Environmental Degradation in Rural india**, *at :* www.freewebs.com/envir/env_degrad.pdf

[7] - تقرير مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، سنة 1989، ص 276

رابعا: استنزاف الموارد الطبيعية: لقد ارتبطت التنمية تاريخيا بالموارد البيئية الطبيعية، حيث كان تزايد النمو الاقتصادي واتساع نطاق التصنيع على مستوى الدول المتقدمة يعتمد بنسب كبيرة على المواد الأولية الطبيعية سواء التي تمتلكها أوالتي تستوردها من الدول النامية. كما أن حرص الإنسان على رفع مستوى معيشته والسعي نحو حياة الرفاهة، أدى إلى استهلاكه الكثير من الموارد البيئية الطبيعية، ممّا أدى إلى استنزافها.(ونقصد هنا بالموارد الطبيعية كل ما وجد على سطح الأرض دون تدخل الإنسان في إيجاده، كما تشمل أيضا الكائنات الحية المتواجدة على الأرض وحتى المياه التي تحتويها.) حيث يزيد تنافس الفقراء على الماء أكثر من غيرهم، كونهم الأكثر اعتمادا علي الزراعة التي تحتاج إلي موارد مائية وقد دلت بعض الدراسات والبحوث التي تمت في محطة للبحوث في **(Mouna –Loa**) المقامة في هاواي، اختفاء الأنظمة الغابية بصورة تامة في 25 بلدا على الأقل، مما يؤدي إلى زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء .[1]

الفرع الثاني : التهديدات البيئية الناشئة عن السياسات التنموية غير المستدامة .

و يمكن أن نصنف التهديدات البيئية إلى نوعين: هناك تهديدات بيئية طبيعية: وهي تلك الناتجة عن حركة الأنظمة البيئية وتطوراتها الطبيعية مثل: الزلازل والبراكين، والجفاف الموسمي، تغيرالمناخ... الخ وتهديدات بيئية ناتجة عن نشاط الإنسان: التغير المناخي ، التلوث ، استنزاف الموارد البيئة ... وهذا ما يضاف إلى قائمة التهديدات البيئية .

أولا: التغير المناخي و فقدان التنوع البيولوجي :

1-**تغير المناخ :** يقصد بتغير المناخ حسب تقرير الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ بأنه : تغير في حالة المناخ التي يمكن ملاحظتها أوالكشف عنها مثلا بواسطة (الإختبارات الإحصائية) لأي تحول و/أو تغيير في متوسط أو تغير في خصائص المناخ. ودوام هذا التغير لفترة طويلة في العادة تمتد لعشرات السنين أوأكثر. في حين تعرّفه الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ بأنه: " هي تلك التغيرات التي تحدث في حالة المناخ والمرتبطة بطريقة مباشرة أوغير مباشرة بنشاط الإنسان المفسدة لتركيبة الجو **L'Atmosphère** في العالم مضافة إلى التغيّيرات الطبيعية للمناخ الملاحظة خلال فترات مماثلة"[2].

وعليه يمكن القول بأن التغير المناخي، هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والتساقط، إذ يؤدي إحترار الأرض عن طريق ظاهرة **الاحتباس الحراري** وعلى مدى عقود عديدة إلى تغيرات في عدد من مكونات الدورة /النظم الهيدرولوجية: أنماط الهطول المتغيّرة وكثافته والأحوال المتطرفة، ذوبان الثلوج على نطاق واسع، زيادة بخار الماء في الغلاف الجوي، والتغيّرات في رطوبة التربة والجريان، إذ تمثل درجة حرارة الأرض،العنصر المناخي المرتبط ارتباطا حيويا بالعناصر البيئية الأخرى وأي تغيّر فيها، يؤدي إلى إحداث سلسلة من التغيرات لأنظمة الكرة الأرضية، والتي من شأنها تغيير معالم التوازن البيئي . فما هو الإحتباس الحراري ؟

أظهر التقرير التقييمي الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية عام 2004 بأن الاحتباس الحراري ظاهرة بيئية طبيعية، تضمن إدامة الحياة البشرية فوق كوكب الأرض، حيث أنه يحول دون ضياع وتبدّد الطاقة الحرارية التي تصل إلى الأرض من الشمس بفعل مجموعة من الغازات بنسب طبيعية متوازنة، مما يساعد على تهيئة بيئة مناخية ملائمة على هذا الكوكب[3]

---

[1]- دوناتو ،روماكو: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، مشروع GCP/SYR/006/ITA

[2]- Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droit de l'Homme sur **: les Liens entre les Changements Climatiques et les Droit de l'Homme**,(Le 15-01-2009), A/HRC/10/61.

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 2007- 2008 .

إلا أن الأمر غير الطبيعي هوالزيادة في درجة الحرارة بسبب النشاط البشري الذي أخل بهذا التوازن، فقد أدت السياسات التنموية إلى زيادة معدلات انبعاث غازات الاحتباس الحراري **Green house Gases** وزيادة تركيزاتها بالغلاف الجوي[1] مما أدى إلى حدوث الإحترار العالمي. (ثاني أكسيد الكربونCO_2 أكسيد النيترونN_2Oمركبات البيروفلوركربونPFC_5،الهيدروفلوركربون HFC_5سادس فلوريد الكبريت SF_6و تسمى **بالغازات الدفيئة**، ولا تمثل سوى أقل من 10/1 من الغلاف الجوي)

الشكل 1.15 الاستمرار في اتجهات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحلاية المتزايدة

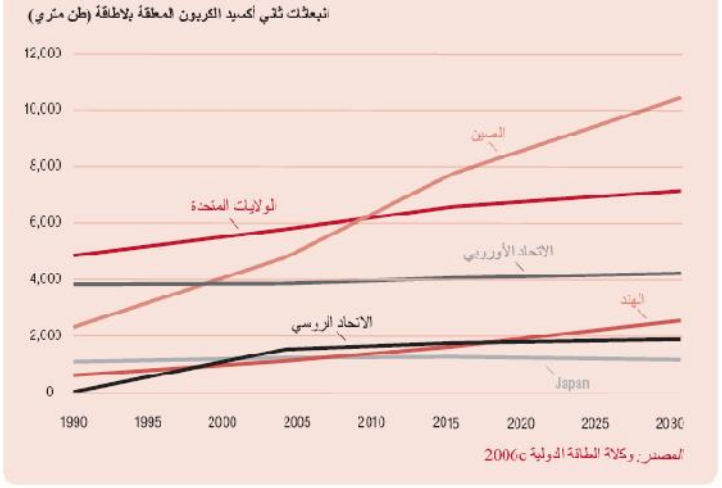

تقرير التنمية البشرية 2008/2007

وتعد الدول المتقدمة المسؤولة الرئيسية عن هذه الظاهرة ، فقد بلغ إنتاج الصين لهذه الغازات أكثر من 10 آلاف طن متري، وهذا ما يوضحه المنحنى البياني رقم 2. ومن بين أسباب هذه الظاهرة :النمو السكاني ، قطع وإزالة الغابات،الرعي غير المنظم والعشوائي،استعمال الإنسان للوقود الأحفوري في التصنيع، التدفئة، الطهي،وسائل النقل...الخ

وقد بلغت الإنبعاثات الإجمالية لكل غازات الدفيئة حوالي 48 حمولة كلية من مكافئ CO_2 لعام 2004 وهي زيادة بحجم ¼ منذ عام 1990. وقد توقع الفريق المعني بتغير المناخ زيادة مخزونات غازات الدفيئة إلى ما يزيد عن 600 جزء من المليون بحلول 2050، و800 جزء في المليون بنهاية القرن 21 كما أن الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة بمعدل يفوق 3-2 درجات مؤوية، سيجلب معه تأثيرات إيكولوجية مدمرة و بشكل كبير[2]، منها: انحسار الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، فقدان الغطاء النباتي، تزايد عدد وقوة الأعاصير الاستوائية والمدارية، فقدان التنوع البيولوجي، الفيضانات ونوبات الجفاف.[3]

2- فقدان التنوع البيولوجي: يعتبر التنوع البيولوجي أساس الأنظمة البيولوجية رغم عدم إدراك الكثير من البشر لهذه العلاقة، لكن هذه هي الحقيقة التي يفترض العلم بها من أجل العمل على المحافظة عليها واستدامتها، لأنّ غيابها ينتج عنها آثارا لا يمكن تداركها لا حقا حيث، أن هذا التنّوع يؤثر على صحة الإنسان وثرائه وأمنه وثقافته. فهو يعتبر رأس مال طبيعي متجدد تقوم عليه موارد الرزق و التنمية إذا ما تم استعماله بشكل عقلاني .

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت استنزافا هائلا لهذه الموارد نتيجة لأنماط الاستهلاك والاستغلال التجاري والاستعمال الصناعي،إلى جانب تركز أهم الأنشطة في المدن في المناطق الساحلية، مما نتج عن ذلك القضاء على العديد من الأماكن النشطة من حيث التنوع البيولوجي، إلى جانب تحويل تلك المناطق إلى مناطق زراعية برية ومائية، نظرا لتوّفرها على الشروط المساعدة على وفرة الإنتاج، وهذا ناتج عن حركة القضاء على الأراضي الزراعية عن طريق الزحف الحضري، وكل هذه الأسباب يمكن إرجاعها أصلا إلى

[1] - **Human influence on climate change** ,IPCC Press Realise , 27 september 2013 , Intergovernmental Panel on Climate Change IPCC .
[2] -ibid.
[3] -G.de Marsily, Eau : **Changement Climatique, Alimentation et Évolution Démographique**. www.sciencedirect.com

غياب ثقافة التنوع البيولوجي سواء عند الأفراد أوالدول. وعليه فإن هذه السياسات الإنسانية تؤدي إلى تراجع الموارد الطبيعية وخاصة الماء، نوعية الأراضي، النباتات والحيوانات التي تعتبر الموارد الرئيسية لبقاء الإنسان ورفاهه واستمراره بكرامة على كوكب الأرض.[1]

ثانيا: التلوث البيئي و ندرة الموارد المائية :

1-التلوث البيئي : يعتبر التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم الثالث في الوقت الحالي، و على الرغم من إحساس الاقتصاديين بخطورة هذه المشكلة منذ وقت طويل، إلا أن هذه المشكلة لم تأخذ مأخذ الجد حتى ستينات القرن الماضي، حينما أضحت مشكلة التلوث البيئي منافسة للمشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها.[2] ويعرّف التلوث بأنه:" وجود أي مادة أو طاقة في البيئة الطبيعية بغيّر كيفيتها أوكميتها أوفي غير مكانها وزمانها، بما من شانه الإضرار بالكائنات الحية أوبالإنسان في أمنه وصحته، أوهو تغيير متعمد أوعفوي تلقائي في شكل البيئة الناتج عن مخلفات الإنسان .[3]

و حسب الاتفاقية المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لعام 1979، فإن التلوث هو : "إدخال الإنسان بشكل مباشر أوغير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء يكون له مفعول ضار يعرّض صحة الإنسان للخطر، ويلحق الضرر بالموارد الحيوية والنظم البيئية والفساد بالأحوال المادية, ويمس أويضر كل من يتمتع بالبيئة أو باستخداماتها المشروعة". و يتخذ التلوث البيئي أبعادا متعددة نذكر منها ما يلي :

*** التلوث المائي** : هو أي تغيير فيزيائي أوكيميائي أوبيولوجي خاص بجزيئات الماء أوأي تدفق من المصارف أوالمجاري بأية وسائل إلى المياه، بحيث يحدث ضررا بالصحة العامة والخدمات الزراعية أو الصناعية أوالاقتصادية. و قد وضعت عدة معايير لقياس جودة الماء، والتي وردت في تقرير منظمة اليونسكو لعام 2004 .[4](الشكل المقابل يوضح ذلك.)

وتعتبر البيئة البحرية ونظرا للثورة الصناعية والتكنولوجية التي عرفها الإنسان، الأكثر تعرضا لمخاطر التلوث من عدة مصادر، منها أساسا التلوث بالنفط و كذا النفايات الصناعية الصادرة عن المصانع أوالنفايات النووية والكيماوية، إضافة إلى التلوث الناجم عن محطات توليد الكهرباء...الخ، و قد عرّفته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982[5] على أنه :

" نعني بتلوث البيئة البحرية إدخال الإنسان في البيئة البحرية، بما في ذلك من مصاب الأنهار بصورة مباشرة أو غير مباشرة مواد وطاقة ينجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية، مثل الإضرار بموارد الحياة البحرية وتعرض الصحة البشرية للأخطار ..."

---

[1]- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بون 19 - 30 مايو 2008. UNEP/CBD/COP/DEC/17 09Octobre 2008.

[2]- د/ إيمان، عطية ناصف : **مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة ، دار الجامعة الجديدة**،ط 2007 ، عمان ، ص 265 .

[3] -L'akhder, Zella: **L`eau pénurie ou incurie**، office des publication universitaires ، Alger 2007، p63.

[4]- **المحافظة على الموارد المائية من التلوث**، منظمة اليونسكو، 2004 ، ص 10 . http://www.un.org.ma/IMG/pdf/unesco_sn_03_ar.pdf

[5]- الفقرة الرابعة من البند (1) / المادة الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .

وتشكل حاليا المحروقات بما فيها النفط عصب النظام الاقتصادي العالمي, إذ لا يمكن للدول المتقدمة أن تستغني عنه في صناعاتها رغم الأبحاث المستمرة لتعويض هذه الطاقة. و تقدر المحروقات التي تنقل عن طريق البحر بما بين 1200و1500 مليون طن للبترول الخام وما بين 200 و350مليون طن للمنتوجات المكررة تنقل بما لا يقل عن 6500 سفينة، الأمر الذي يبين بوضوح حجم التهديدات المتربصة بالبيئة البحرية[1].

* **التلوث الجوي** : وقد عرفه المجلس الأوربي بأنه: " يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة أو عندما يحدث تغيير هام في نسب المواد المكونة له ، حيث يترتب عليها نتائج ضارة"[2]

* **تلوث التربة** : تستخدم الأسمدة الكيميائية بكميات كبيرة لأجل تعويض النقص في خصوبة التربة الناتج عن الاستغلال المفرط لها لإنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية لحياته، إلا أنه إذا زادت عن الحد المسموح به تصبح ملوثة للتربة والمياه والمنتجات النباتية ، كما تتلوث التربة بخليط غير متجانس من النفايات الصلبة المؤثرة في تركيبها وفي خصوبتها والمتسببة في انتشار الجراثيم والقوارض الناقلة لأشد الأمراض فتكاً بالنبات والحيوان والإنسان.

* **تلوث الغذاء** : و يقصد به تعرض الغذاء الذي يعتمد عليه الإنسان في الأكل للتلوث بالكائنات الحية أو الكيميائيات أو المعادن الثقيلة ، مما يؤدي إلى ادخال مواد غريبة عليه تجعله ضارا بالصحة [3]

الشكل رقم 13 يوضح مصادر التلوث الرئيسية.

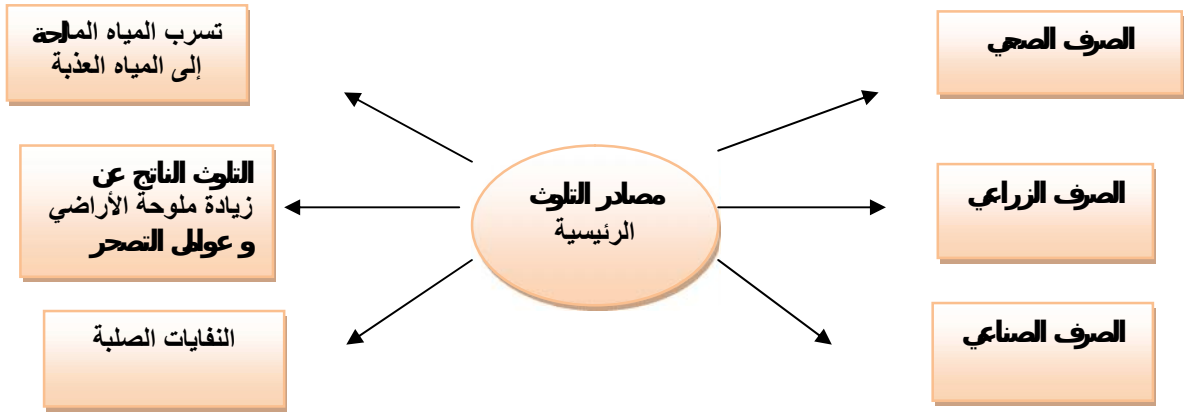

المصدر :تقريرتقييم إدارة نوعية المياه في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2007.

2- ندرة الموارد المائية : على الرغم من التقدم العلمي والتقني الذي تعيشه الإنسانية في القرن الحادي والعشرون إلا أن الإنسان لم يتمكن من التوصل إلى بديل صناعي آخر يمكن أن يحل محل الماء في مواجهة مشكلة " **ندرة الموارد المائية** "[4] فماذا نعني بـ: " ندرة المياه" ؟

وحسب **Guy Morissette** فإن ندرة المياه هو: " أن تتجاوز كمية المياه المستهلكة نسبة عشرة بالمائة من الموارد المائية المتاحة"[1]، وهو نتيجة لتزايد الطلب على الماء وتدهور للموارد المائية الناتج عن

---

[1]- تلوث البيئة البحرية : www.annales.org/re/2003/re31/marchand70-90.pdf

[2]- و هو نفس التعريف الوارد بالمادة الأولى من اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود 1979 .

[3]- د/ أحمد، بابكر الشيخ أحمد : **تلويث البيئة و موارد المياه من منظور قانوني** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 2005 ، ص 22

[4]- د/ عبد الرحمان، السعداني ، د/ ثناء ، مليجي عودة : **التطورات الحديثة في علم البيئة و المشكلات العلمية و الحلول البيئية** دار الكتاب الحديث ، عمان ، طبعة 2008 ، ص 97 .

التلوث[2]. وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2006، فإن أجزاء كبيرة من كوكبنا تواجه نقصا حادا في المياه وهي مشكلة أخذت تتفاقم جراء الاحترار العالمي، كما أكد هذا التقرير أنه خلال هذه السنة وهي 2006 يعيش حوالي 700 مليون شخص في 43 بلدا تحت حد الإجهاد المائي، أي انعدام **"الأمن المائي"** ويعتبر الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم إجهادا خاصة في فلسطين ولاسيما مدينة غزة و كذلك الحال بالنسبة لبعض الأقاليم في إفريقيا، خاصة في جنوب الصحراء إذ يعيش ربع سكان إفريقيا في مناطق مجهدة مائيا و هي نسبة آخذة في الارتفاع.[3]

وتشير الدلائل أن النظم الايكولوجية للمياه العذبة في تدهور مستمروسريع بسبب تدهور النظم الايكولوجية الأرضية والبحرية، كما أن الكوارث الطبيعية لها علاقة بالمياه، وأكد تقرير التنمية البشرية لسنتي 2007-2008 حول محاربة تغير المناخ، أن الذوبان الجليدي يضعف تدفقات الماء، وبحلول عام 2080 يمكن أن يعيش 1,8 مليون شخص في بيئة نادرة المياه .

إن النمو المتسارع لعدد السكان أدى إلى زيادة الطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي تلبية للحاجيات الإنسانية: المأكل، المشرب، حاجات الصرف الصحي ...الخ كما يعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات استهلاكا للموارد المائية بنسبة تصل إلى 70% من إجمالي المياه المستخدمة في جميع القطاعات، ويعود هذا الاستهلاك الكبير للمياه إلى اعتماد الزراعة بشكل كبير على أنظمة الري[4]، إضافة إلى ذلك هنالك العديد من المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع خاصة في دول جنوب شرق آسيا تعتمد على مقدار كبير من المياه، و مثال ذلك الأرز : إذ يحتاج إنتاج كيلوغرام واحد من الأرز إلى 2500 لتر.[5]و إلى جانب القطاع الزراعي، فإن قطاع الصناعة يتسبب و بدرجة كبيرة في ندرة المياه في العالم خاصة في الدول المتقدمة، إذ يستهلك قطاع الصناعة حوالي 23% من إجمالي المياه المستعملة عالميا، باعتبار أن المياه محور مهم في معظم العمليات الصناعية: التبريد، التجميد، النظافة الإذابة والإنتاج ...الخ إلى جانب توسع استخدام المياه كمصدر من مصادر الطاقة البديلة من أجل التقليل من استخدام الوقود الأحفوري المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري .[6]

ونظرا لما يمثله هذا المورد الحيوي بالنسبة لأمن الأفراد والدول، باعتبار أن تحسين إمكانية الحصول على المياه المأمونة أمرا أساسيا لا للحد من الفقر فحسب، بل أيضا لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالصحة، بما في ذلك الحد من وفيات الأمهات والأطفال، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا...الخ[7] لذلك فقد احتل هذا الشاغل التنموي والأمني الكثير من الاهتمام على المستوى الدولي، إذ أنشأت العديد من البرامج والآليات الدولية لمناقشة ومواجهة التحديات التي تفرضها ندرة الموارد المائية منها البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية الذي أنشأ سنة 2000 ، برنامج عقد الأمم المتحدة للموارد المائية الذي أعتمد سنة 2007 .[8]

---

[1] -Guy ,Morissette : **L'eau, Enjeu de la Sécurité Humaine** ,sous la Direction de Jean-François Rioux La Sécurité Humaine, l`Harmattan 2001,Paris , p 104.

[2] -Hans ,Gunter Brauch : **Conceptualizing the environmental dimension of human security in The UN**، Journal of :Rethinking Human Security، UNESCO 2008، p45.

[3]- **ما هو أبعد من الندرة : القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية** ، تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 135 .

[4] - **Coping with Water Scarcity, An action Framework for Agriculture and Food Security,** FAO Water Report, 2012 , Rome ,p02 .

[5]- Yves ,Jean clos : **la sécurité hydrique a l`orée du XXIe siècle**, AFRI, Volume II, 2001, p976- 978 .

[6] - Malin, falkenmark :**water and next generation ، towards a more consistent Approach**, water management in2020 and beyond, water resources development and management, Springer 2009, p6.

[7]- كوفي، عنان " الأمين العام للأمم المتحدة " : **تقرير عقد الماء من أجل الحياة (2005-2015)** ، الأمم المتحدة 22 آذار/2005 على الموقع: www.un.org/waterforlifedcade.

[8]- Program mondial pour : **l'évaluation des ressources en L'eau . UNESCO ,** http://www.UNESCO.org

وفي سنة 2008 قام مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء ، اعتماد قرار تم بموجبه إنشاء ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالوصول إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، ويدخل في نطاق اختصاص الخبير جملة من الأمور من بينها تحديد ووضع خلاصة وافية حول أفضل الممارسات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وكذلك توضيح المضمون المعياري لإلتزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي وتقديم التوصيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية. [1]

ومع كل ذلك فان هذا التهديد - ندرة المياه - يبقى نسبيا وهو ما ذهب اليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت عنوان **"ما هو أبعد من الندرة"** مؤكدا أن المتوفر من الماء يكفي و يفيض للوفاء بجميع احتياجات البشرية، فنحن لا نعاني من ندرة المياه لكن المسألة مثلها مثل الثروة لا تتوزع بالتساوي بين بلدان العالم أو حتى داخل البلد الواحد، خاصة مع توافر التكنولوجية الحديثة مثل تحلية مياه البحر، فالمسألة متعلقة بالسياسات و كيفية إدارة المياه وليست بالندرة.

ثالثا: الكوارث الطبيعية : عرفتها المنظمة الأمريكية لمهندسي السلامة بأنها:"التحول المفاجئ غير المتوقع لأسلوب الحياة العادية بسبب ظواهر طبيعية أو من فعل الإنسان تسبب في العديد من الإصابات والوفيات أوالخسائر المادية الكبيرة. وعرفتها كذلك بأنها:"واقعة مفاجئة تسبب أضرارا فادحة في الأرواح والممتلكات و تمتد آثارها إلى خارج نطاق المنطقة و الجماعات المنكوبة"[2].

وتتنوع الكوارث الطبيعية وتتعدد أسبابها منها ما هو ذات تأثير طبيعي، ومنها ما هو بفعل الإنسان، إلا أنها لها تأثيرات مدمرة على البيئة ومعالمها والنظم الحيوية منها:

1-عواصف الأمواج: وتتشكل بسبب انخفاض قيم الضغط الجوي في مركز المنخفض الجوي الاستوائي يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر حوالي: 2.5 م وعلى امتداد حوالي :80 كلم وزيادة سرعة الرياح بالقرب من الشواطئ بسبب نمو الأمواج التي تؤدي عواصف الأمواج والتي لها آثار تدميرية قوية، سواء على البيئة في حد ذاتها، أو حياة الإنسان، كالعواصف التي عصفت بشواطئ بنغلادش عام 197.

2- الموجات المتعلقة بدرجة الحرارة: تحدث موجات الحر في مناطق خطوط العرض المتوسطة، خاصة في المناطق الحارة والرطبة، وتستمر عدة أيام في الأشهر ذات معدلات درجات الحرارة المرتفعة كتلك التي في حدثت في غرب أوربا سنة 2003، وقد تنخفض درجة الحرارة مسببة موجات برد حادة.[3]

3- الأعاصير الاستوائية: فالأعاصير الجوية هي منخفضات عميقة تظهر في المياه الساخنة قرب خط الاستواء بين خطي عرض (5°-20°) شمالا وجنوبا، مما تسبب رياح شديدة، قد تصل سرعتها إلى:200 كلم / سا، ولها قدرة تدميرية كبيرة مما يسبب هيجانا للبحر يؤدي إلى ارتفاع الأمواج عدة أمتار مما يحدث

[1] - Outcome of the international experts's meeting on the right to water, organized by UNESCO'S، social and human sciences sector، paris, 7- 8 July 2009, p 01.

[2] - د/ بلال، الخلف السكارنة : **دراسات إدارية معاصرة**، دار المسيرة ، ط1 2009 ، عمان ، ص 15- 16 .

[3] - الكوارث الطبيعية الناتجة عن بعض الظواهر الجوية، دائرة الأرصاد الجوية ، الموقع السابق.

موجات تدمير حادة، ومعدلها حوالي 80 إعصار استوائي في العام منها: إعصار هوريكان في المحيط الأطلسي، والكريبي وخليج المكسيك، وجزء الشمال الشرقي ووسط المحيط الهادي، إعصار استوائي في المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ.

4- الفيضانات: وهي كثيرة الحدود بسبب العواصف الرعدية، الأعاصير الاستوائية، ذوبان الثلوج نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، حالات عدم الاستقرار الجوي، ويمكن القول أن الفيضانات هي محصلة الكوارث السابقة، وتسبب إنجرفات شديدة للتربة، عادة ما يحدث من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة.[1]

المطلب الثالث: تأثير التهديدات البيئة على أبعاد الأمن الإنساني .

إنَّ مجمل التهديدات البيئية التي تم ذكرها سَلفًا لها تأثيرات على حياة الإنسان سواء أكان هذا التأثير مباشرا أوغير مباشر، ويظهر ذلك بشكل أوضح مع الزمن، وهذه التهديدات تمس كل جوانب حياة الإنسان الأمنية : الاجتماعية، الاقتصادية ،السياسية ...الخ

وآثار هذه التهديدات تكون متفاوتة لا تمس حياة الإنسان أوكل الناس في جميع أنحاء العالم بنفس الدرجة، حيث أنَّ الإنسان في البلدان المتخلفة والفقيرة هي الأكثر تأثرا بهذه التهديدات نظرا لمحدودية إمكانياتها المادية من موارد ومقدرة تكنولوجية وكفاءات وبنية تحتية والقدرة على التسيير والمواجهة للتصدي لهذه التهديدات، كما نجد أنَّ السكان الأصليين في هذه البلدان أكثر تأثرا من السكان الآخرين نظرا لنمط الحياة الخاص بهم والمنسجم مع المناخ المحلي المعتمد على نباتات وحيوانات معينة، إذ أنهم الأكثر ارتباطا بالبيئة وبالتالي الأكثر تأثرا بتهديداتها.

وعليه يمكن القول بأن :التهديدات البيئية تتصل اتصالا مباشرا بتهديد رفاه البشر وأمنهم، وهي أحد المسائل الأمنية الأكثر اهتماما وإلحاحا، إذ بإمكانها أن تتفاعل مع حالات انعدام الأمن بإحداث تغيرات في الجغرافيا المادية للعالم: فيضانات، جفاف., ارتفاع منسوب المياه، فقدان التنوع البيولوجي التغير المناخي ...الخ والمرتبطة بإمكانية إحداث تغيرات في الجغرافيا الإنسانية:أين يعيش البشر وكيف يعيشون وأمن سبل العيش وحق البقاء والاستمرار بكرامة، من خلال إعادة رسم خرائط الأمن الغذائي ،البيئي، الثقافي، الصحي...الخ والنزوح والتشريد والهجرة الدولية القسرية، وصراعات المياه، كما يطرح أسئلة في غاية الأهمية حول قضايا: حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، المساواة العدالة بين الأفراد، المجتمعات و الدول.

كما يجب أن ننوه أنَّ هذه التهديدات سواء أكانت طبيعية أو ناتجة عن نشاط الإنسان تتداخل في نهاية الأمر لتؤثر بدرجات حدة متفاوتة على النطاق الجغرافي، ومنها ما يحدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة، ومنها ما يحدث بالتدرج وعلى المدى الطويل أي بصورة متوقعة، ولكل هذه التهديدات آثار على أمن الإنسان بدءا من بقائه واستمراره في الحياة وكذا نوعية الحياة ، وبذلك تعتبر التهديدات البيئية الوجه الآخر للخوف و الحاجة (تختلف درجاتها وحدتها من دولة إلى أخرى).

[1]- د/ نعمة الله، عيسى : المرجع السابق ، ص 18 .

الفرع الأول : التهديدات البيئية و التحرر من الحاجة .

سوف نتطرق إلى تأثير التهديدات البيئية على أبعاد مصادر :" التحرر من الحاجة " و تشمل : الأمن الاقتصادي والغذائي ، الأمن الصحي و الأمن الثقافي .

أولا: تأثير التهديدات البيئية على الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي : تعد المشاكل البيئية مصدرا مباشرا لتدني سبل العيش بالنسبة لأناس كثيرون والذين يتأثرون بالبيئة القاسية التي يعشون فيها، كون الموجودات والأصول البيئية المتاحة لهم محدودة أوممنوعة عنهم ، مما تحد من الحرية وتضعف الاختيار وتجعلهم يواجهون بدائل صعبة خاصة وأن الفقراء يعتمدون أكثر على الأصول الطبيعية للعيش والبقاء وكما قال أمارتياسن:**"عادة ما يتزامن تحسين الإمكانيات الإنسانية مع التوّسع في أدوات الإنتاج والقدرة على الكسب"**[1]. كما قد تدفعهم الظروف البيئية القاسية، الزحف باتجاه سفوح الجبال والمنحدرات الشديدة وعلى طول السهول المعرضة للفيضانات مما يؤدي إلى نمو بيئات الحياة غير المستقرة .[2]

فالدمار المتعدد الأبعاد الذي تسببه الكوارث البيئية يمكن أن يعصف بحياة الناس كما أن الكوارث الإيكولوجية تدمر المجتمعات الفقيرة، وهذا بسبب البنية الهيكلية المتدنية للدولة،[3] مما يؤدي إلى إحداث خسائر في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس على دخل الفرد، فإعصار النينيو 1998، قدرت الخسائر الاقتصادية للو.م.أ بنحو1.96 مليار دولار أي 0.3% من الناتج المحلي لإجمالي مقارنة بمبلغ 2.9 مليون دولار لخسائر الإكوادور وهو ما يمثل 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويصاحب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الكوارث خسائر في فرص العمل والحصول على الدخل الكافي والدائم من القطاعات المتضررة.[4]

فأغلب البلدان النامية ليست بها آليات التأمين على المحاصيل الزراعية والتي يعتمد سكانها عليها لكسب سبل العيش منها، إذ يعتمد حوالي 4/3 سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد أمريكي يوميا يشكل مباشر على الزراعة، هذه الأخيرة تتعرض سلبيا للكوارث البيئية وتغير المناخ، فهو القطاع الأكثر والأسرع يتأثر بالمناخ ، وهو ما يشكل تحديا للأمن الاقتصادي.[5]

فقد حذر تقرير ستيرن، عن اقتصاديات تغير المناخ، والذي نشر عام 2006 من أن الفشل في التحكم في تغير المناخ قد يؤدي إلى اقتطاع ما بين 5-10% سنويا من الاقتصاد العالمي بحلول نهاية القرن، مما سيؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمستوى المعيشي، والتي لها ارتباطا وثيقا بالدخل الفردي والعمل المضمون.

فانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وعدم وفرة المياه وكذا الأضرار في الأصول الطبيعية يترك آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، فما يزال هناك مليار شخص يعيشون على حافة البقاء على أقل من دولار يوميا، بينما يعيش 2.6 مليار شخص – 40% من سكان العالم على أقل من دولارين أمريكين يوميا .

كما يتعرض الأمن الغذائي للتهديد البيئي من خلال التأثير على عناصره – التي رأيناها سابقا- فالضغوط الواقعة على الزراعة: بسبب تغير في أنماط التساقط : فيضانات، الجفاف تهدد بزيادة عبء سوء التغذية :

---

[1] - **From the environment and human security to sustainable and development** : journal of human development Vol. 4, No. 2, July 2003 , p302 .

[2] -**الحد من مخاطر الكوارث: تحد يواجه التنمية**، تقرير عالمي لسنة 2004، مكتب منع الأزمات والانتعاش، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص3.

[3]- Felix ,dodds and Timpi, ppord : **Human and environmental Security**, London va 2005, P155.

[4]- لجنة الأمن الغذائي العالمي: الدورة 29 ، روما من 12-16 مايو/ أيار 2003.

[5]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2008/2007 ، برنامج الأمم المتحد الإنمائي، ص 23

- وتجربة فيضان عام 1998 الذي ضرب بنغلاديش أو كما يطلق عليه **" فيضان القرن"**، مثل انتكاسة للأمن الغذائي على المديين الطويل / القصير إذ :
- غرق 3/2 البلاد، وتمت خسارة 10% من إجمالي محصول الأرز في البلاد **"الغذاء الأساسي"**، وقد حاولت الأسر التكيف مع الفيضانات بعدة طرق: التقليل من النفقات الصحية بيع الأصول، زيادة الاقتراض، وهذا ما أدي إلى خلق حلقة من الحرمان الإنساني.[1]
وإزاء هذا السيناريو المخيف ، فإن منظمة الأغذية و الزراعة تدق ناقوس الخطر خاصة و أنه – حسب توقعاتها – قد يصل سكان الأرض إلى حوالي 09 مليارات نسمة بحلول 2050 الأمر الذي يستدعي وبصفة إلزامية لمواجهة تحديات اللاأمن الغذائي إنتاج مليار طن من الحبوب و 200 مليون طن إضافية من المنتجات الحيوانية كل عام .[2]

ثانيا: تأثير التهديدات البيئية على الأمن الصحي : تتعرض صحة الإنسان منذ القدم لانتكسات بسبب العوامل البيئية، وقد ذكر أول مرة تأثير التغير المناخي على الصحة البشرية في تقرير التقييم الأولي للجنة الأطراف الحكومية للتغير المناخي عام 1992، كاملا للصحة في التقرير التقيمي الثاني، وفي نفس الوقت تمت دعوة مجموعة عمل مشتركة لإحتواء أول تقييم شامل للأثار الصحية للتغير المناخي وبشكل مشترك من قبل كل من منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1997 وتم الاعتراف بحقيقة أن الصحة الإنسانية تتأثر بالظروف العكسية للبيئة.[3]

إلا أنه في بداية القرن 21، بدأت التغيّرات البيئية تمس الصحة البشرية بمقياس عالمي وبشكل متزايد، ويشمل المخاطر البيئية على الصحة: تلوث الهواء و الماء ، الجفاف ...الخ
إذّ أن هذه المخاطر البيئية تهدّد صحة الإنسان بالاحتكاك المباشر بها، أولأن هذه المخاطر تسبب تدهور التغذية، كما تسبب في تغيّر أنماط الأمراض المعدية، مما يوّلد القابلية للاصابة بالمرض .
ولا يوجد بلد مستثنى من الأثار الصحية بسبب المخاطر البيئية، إلا أن احتواء هذه المخاطر تختلف من بلد إلى آخر حسب الامكانيات الاقتصادية المتاحة، ومن أمثلة ذلك :
* موجة الحّر التي حدثت في أوروبا في عام 2003 وإعصار كاترينا الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005، تبرهن على أن الصحة سريعة التأثر بالطقس والمناخ، حتى في أكثر البلدان تقدما . بيد أن هذه المخاطر تزداد بوجه خاص بالنسبة إلى أفقر الفئات السكانية والتي تعاني بالفعل من أعباء ثقيلة للأمراض الحساسة للمناخ، وتفتقر إلى نظم فعالة في مجال الصحة العمومية لحمايتها من زيادة المخاطر ذات الصلة .
* كما أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد مستويات الأوزون وملوثات الهواء التي تتسبب في تفاقم الأمراض القلبية الوعائية ، وقد تسبب التلوث الضبابي لسنة 1997 في الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من 06 مليون نوبات الربو: (159.000 محل طوارئ لعلاج النوبات)[4]

---

[1] - **إدراج الحد من مخاطر الكوارث، في أنشطة محاربة الفقر** ، الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2008

[2] - **The State of The World's Land and Water Resources for Food and Agruculture , Managing Systems at risk** , FAO Rome 2011 ,p04.

[3] - تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص5 .

[4] - Richardj. Jackson and Chris, Kochtitzky **: Creating A healthy Environment : the impact of the built Environment on public health**, Healthy People 2010 , US Department of Health and Human Services Washington P:07.at : www.sprawlwatch.org

* يتسبب تلوث الهواء في 3/1 من الأمراض الذي تعزي إلى حالات عدوى الجهاز التنفسي،كما يتسبب في 800.000 وفاة سنويا. وقدرت منظمة الصحة العالمية **WHO** (أن 2.4 مليون شخص تقريبا يموتون قبل العمر المتوقع كل عام بسبب الجسيمات الدقيقة ويشمل ذلك 800 ألف حالة وفاة بسبب الجسيمات الدقيقة أقل من 10 ميكرون في الهواء.[1]

* وتشير الدراسات إلى أن أهم مسببات الأمراض في العالم الثالث هي التلوث الفيروسي والطفيليات والبكتيريا، وأن أسباب التوعك وضعف الصحة ترجع إلى المياه الملوثة وسوء التغذية، وتبقى الأمراض المعدية حسب تقرير منظمة الصحة لعام2004 سببا رئيسيا لانتشار الأمراض البشرية والمسؤولة عن حوالي 4/1 الوفيات في العالم: البلهارسيا، الملاريا، الإسهال .[2]

وأكد تقرير صدر عن البرنامج العالمي لتقييم إمدادات المياه العامل في إطار الأمم المتحدة ضمن منظمة التربية و الثقافة و العلوم "اليونسكو" أن نصف سكان الدول النامية يستخدمون مياه ملوثة، وحذّر من استمرار التدفق اليومي لمليوني طن من النفايات إلى مجاري المياه السطحية والبحيرات العذبة مؤكدا أن 19% من الوفيات حول العالم ناتجة عن الأمراض المتصلة بتلوث المياه، إذ يموت سنويا نحو مليونين و200 ألف إنسان جراء أمراض يسببها تلوث المياه.[3]

ثالثا: <u>تأثير التهديدات البيئية على الأمن الثقافي</u> : تضم الشعوب الأصلية حوالي300 مليون شخص على مستوى العالم وهي فئة من السكان لها خصائص مميزة ، فالأرض التي تعيش فيها والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها: خاصة الموارد المائية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط أسلوب حياتها و سلوكياتها مع البيئة وبهويتها وثقافتها وبالتالي، فإن حرمانها من أراضيها أو فرض قيود على الوصول إلى مواردها الطبيعية لا يؤدي إلى افتقارها فحسب بل إلى فقدان هويتها وتهديدا لثقافتها. [4]

فالتنوع البيولوجي ليست فقط معرض للخطر جراء التهديدات البيئية كالتغير المناخي، بل التنوع الثقافي كذلك واستدامة المجتمعات التي تتضمن ثقافات متميزة ومتمايزة في أماكن طبيعية خاصة، والتي لها الحق في البقاء والوجود فيها، وهكذا فالتنوع الثقافي يجب أن يرى كتنوع حيوي.

وفي تقرير البنك الدولي لسنة 2006، أن الشعوب الأصلية من أشد الفئات تعرضا للآثار الناجمة عن تغير المناخ، وذلك على خلفية أنها غالبا ما تعيش في مناطق حساسة بيئيا، وكما عبر زعماء قبيلة الإنويت :"القطب الشمالي هو مقياس التغير المناخي، وقبيلة الإنويت هي الزئبق في هذا المقياس "" فالإحترار العالمي سيعيق ويدمّر حضارتهم القائمة على الصيد والمشاركة في الغذاء".[5]

ففي ديسمبر 2005، قدم ممثلو منظمات الإنويت عريضة إلى لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، مدعين أن انبعاثات غازات الدفينة سوف تنتهك حقوقهم الثقافية، بسبب فقدان التنوع البيولوجي .

---

[1]- **<u>التغير المناخي والصحة البشرية</u>** ، المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة ، منظمة الصحة العالمية 2004.

[2]- المرجع السابق .

[3]- تقرير الأمم المتحدة يحذر من تفاقم أزمة المياه في العالم , تدني حصة الفرد في العالم الى الثلث. على موقع الأنترنيت:
<u>www.an-nour.com/index.php.2</u>

[4] -Chris ,Cocklin ، **<u>Water and Cultural Security</u>** ، In Human and Environmental Security, Edward Elgar Publishing 2002, p158.

[5]- تقرير البنك الدولي لعام 2006 ، **على الموقع** : <u>www.worldbank.org/indigenouspeople/GCV5j2M3TO</u>

الفرع الثاني: التهديدات البيئية و التحرر من الخوف .

تؤثر التهديدات البيئية على أبعاد مصادر " التحرر من الخوف " من خلال التأثير على الأمن المجتمعي والأمن السياسي، وهما المجالان اللذان سيتم تناولها في النقاط التالية :

أولا: تأثير التهديدات البيئية على الأمن السياسي : يرتبط الأمن السياسي بغياب التعسف أو القهر أوالفساد السياسي بالنظر لتمكّين الإنسان من حقوقه المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي".[1] ففقر الدخل واعتلال الصحة، وفقدان فرص التعليم ...الخ المرتبطة بالصدمات المناخية يرتبط كذلك وبالنتيجة بإمكانية تقويض قدرة الإنسان على بناء صوته والمشاركة بفعّالية في اتخاذ قرارات مصيرية و مشاريع التخطيط والتأكيد على حقوقه الإنسانية .

فمثلا النساء اللواتي تقضين ساعات طويلة في جلب المياه ، أواللواتي تعانين باستمرار من الأمراض المتصلة بالمياه، ليس لهن القدرة الكافية على المشاركة كعضوا فاعلا في المجتمع حتى ولو شاركن في الانتخابات[2]. وقد أكد مجلس حقوق الإنسان أن تغير المناخ يشكل تهديدا فوريا بعيد المدى للشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وأن له انعكاسات على التمتع الكامل بحقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية .[3]

ثانيا: تأثير التهديدات البيئية على الأمن الشخصي : إن التهديدات البيئية تؤثر على حياة الإنسان من حيث البقاء والاستمرارية:**" عنف الطبيعة "**، فعلى المستوى العالمي تتسبب الكوارث الطبيعية في موت الآلاف من البشر كما حدث في هايتي حيث تشير الإحصائيات بوفاة 160 ألف شخص.

وتفيد تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام: 2007/ 2008 بأن 262 مليون شخص تأثروا بكوارث المناخ سنويا خلال الفترة مابين عامي 2000 و 2004 ويعيش أكثر من 98% منهم في البلدان النامية .[4] أما إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام2003 فقد أشارت على أن الوفيات المبكرة وانتشار الأمراض المرتبطة بالبيئة تشكل نسبة 18% من إجمالي حالات الأمراض في البلدان النامية .[5]

ويشير التحليل من منظور النوع الاجتماعي إلى أن النساء يواجهن أكثر من الرجال التداعيات والأضرار الناجمة عن التدهور البيئي: كوارث الفيضانات، تلوث المياه ...الخ بسبب تحملها المخاطر الإضافية لتلبية حاجات الأسر المعيشية من المياه خاصة، فينعكس على وضعهن الصحي، التعليمي، والسياسي ...الخ مما يعيق قدرتهن على تحسين أحوالهن المعيشية[6]، إذ فاقت معدلات الوفيات بين النساء أثناء كوارث الأعاصير والفيضانات معدلات وفاة الرجال :

ـ فإعصار بنغلاديش عام 1991، أودت بحياة 140.000 امرأة وهو عدد أكبر بـ: 04 مرات تقريبا معدلات وفيات الرجال.[7]

---

[1] د/ امحند، برقوق، التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، مرجع سابق، ص 6 http://berkouk-mhand.yolasite.com

[2] ـ تقرير التنمية البشرية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 3

[3] ـ **حقوق الإنسان و تغير المناخ** : الجلسة الحادية و الأربعون ، 28 آذار / مارس 2008 (A/23/)

[4] ـ تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2007 / 2008 ، المرجع السابق ، ص8.

[5] ـ **توقعات البيئة العالمية : البيئة من أجل التنمية** ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2003 ، ص 312 .

[6] ـ **إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المتحدة(ESCWA) نيويورك الأمم المتحدة ، 2008.

[7] ـ برنامج العمل العلم الحادي عشر (2006 -2010) ، مظمة الصحة العالمية ،المرجع السابق .

ـ كما أن النساء على تماس مع نوعية المياه المتدنية، فهم أكثر عرضة للأمراض التي تتسبب بها المياه، حيث أنه وفقا لتقرير اتحاد النوع الاجتماعي والمياه **(GAW)** لعام 2003، فإن 70 بالمائة من المكفوفين في العالم هم من النساء اللواتي أصبن بالرمد، وهي عدوى جرثومية تحصد المجتمعات المحلية .وقد كانت العالمة الفيزيائية الهندية: **"فاندانا شيفا"** من الأوائل الذين عملوا على ربط حماية البيئة بحقوق النساء، ويعتبر مؤلفها حول: **" حقوق النساء البيئية** : **Ecofeminism** و **البقاء على قيد الحياة"** بالاشتراك مع **" ماريا مايس"** من أهم ما كتب حول النوع الاجتماعي وحماية الموارد البيئية والطبيعة .[1]

ثالثا: <u>تأثيرالتهديدات البيئية على الأمن المجتمعي</u> : إن ندرة الموارد البيئية المشتركة-تعد غالبا- مصدراً للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعي فعادة ما يتنافس سكان المجتمعات المحلية على الموارد المحدودة والنادرة وكذا الأراضي الخصبة، مما يضعف العلاقات الاجتماعية، كما يمكن أن تلعب دوراً هاماً في النزاعات المسلحة الدولية، وقد كانت في أحوال كثيرة وسيلة لتمويل الحرب مما يؤثر على الاستقرار السياسي.[2]

وعلى الرغم من أن معظم النزاعات لا يتعلق مباشرة بالموارد الطبيعية، بل التنافس بين مجموعات من السكان على إمدادات المياه العذبة أو الأراضي الزراعية الخصبة. وهذا التنافس إذا اجتمع مع عوامل ومتغيرات أخرى من قبيل سوء إدارة الخصومات العرقية، غياب حكم ديمقراطي وعدالة توزيعية يمكن أن يؤجج التوتر فيتحول إلى نزاع، فيضطر الناس في خاتمة المطاف إلى هجر مساكنهم سعيًا إلى الحصول على مساكن جديدة وأسباب رزق جديد.

وقد تتزايد حركات النزوح وانتقال الأشخاص داخل وعبر الحدود بحثا عن الاستقرار في المناطق التي تتوفر على مصادر الحياة (المياه- الغذاء- العمل..) وهو ما يعبّر عنه بمصطلح النزوح القسري أوالهجرة البيئية[3]، والتي ترتبط كذلك بطائفة من المخاطر البيئية الكثيرة وقد تسببت نوبة الجفاف التي حدثت في أستراليا وكسرت الأرقام القياسية في أن هجرت أسر ريفية مزارعها وانتقلت إلى المدن مما أحدث مجموعة من الآثار السلبية الاجتماعية والصحية .[4]

إضافة إلى ذلك فإن الخلافات حول كمية المياه ونوعيتها مستمرة في أجزاء عديدة من العالم، كما أن الصراع الناتج عن الاستغلال المفرط للموارد النادر ة بين العشائر والزعماء يقدم توضيحاً حياً لمجتمع دمر نفسه .

ولقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، بأن الصراع في دارفور كأزمة بيئية ناتجة جزئيا عن تغير المناخ، انطلاقا من كون هذا الأخير يؤثر على سبل العيش والتي تسبب النزاعات. فهناك أدلة على أن هطول الأمطار قد انخفض إلى المتوسط بنسبة 20 إلى 30% خلال السنوات الأخيرة، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة البيئي فإن حجم تغيّر المناخ التاريخي كماهو مسجل في شمال دارفور، يكاد يكون غير مسبوق، فانخفاض هطول الأمطار أدى إلى تحويل ملايين الهكتارات من أراضي الرعي الهامشية إلى شبه صحراء، وبذلك يعتبر تغير المناخ له صلة مباشرة للنزاع في المنطقة، كما أن التصحر قد مارس ضغطا

---

[1] - **<u>إدماج</u> <u>قضايا النوع الاجتماعي في</u>** السياسات **<u>والبرامج</u>** الإنمائية، المرجع السابق .

[2] - توقعات البيئة العالمية ،البيئة من أجل التنمية ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المرجع السابق .

[3] - Diane ,G . Bates, : **<u>Environmental Refuges? Classifying Human Migrations Caused by Environmental Change</u>**, Population and Environment, Vol. 23, No. 5, Human Sciences Press May 2002 p467.at : http://home.student.uu.se/h/heax7669/Samh%E4llets%20Geografi/Artiklar/Bates.pdf

[4] - **<u>حماية الصحة من تغير المناخ</u>** ،تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2008 ، ص9 .

على سبيل العيش لدى المجتمعات الرعوية، هذه أسباب وأخرى مع توافر الأسلحة الصغيرة يصبح من السهل تصعيد النزاع.[1]

كما ناقش مجلس الأمن عام 2007[2] مشكلة تغير المناخ، باعتبارها من المسائل التي تهدد السّلم والأمن الدوليين/. وفي هذا المعنى يقرر جانب من الفقه، بأن هذا التغيّير وإن لم يؤد حتما إلى الصراعات المسلحة، فإنه بالتأكيد يمثل ركيزة لزيادة حدة التوترات فيما يخص توزيع الموارد، وسببا لعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي.[3]

المبحث الثاني الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة .

تهدف التنمية الإنسانية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية من التدهور والاستنزاف، إذ لم يعد النمو الاقتصادي المكوّن الوحيد للتنمية، ولكن مضمونها الجوهري أصبح قائما على ثلاث أبعاد أساسية : اجتماعية واقتصادية وبيئية[4] والتي تتكامل لتكوين محتوى موضوعي يضمن فرص تلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية.

وعلى الرغم من أن التنمية الإنسانية المستدامة قائمة أساسا على التكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والتي تعتبر فرصة أساسية لتحقيق الأمن الإنساني، إلا أنها هدفها – التنمية الإنسانية المستدامة – تركّز في بداية ظهور المفهوم على تحقيق الاستدامة البيئية والذي يعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الأبعاد الأخرى، وهذا بدوره فرصة جوهرية لتحقيق الأمن الإنساني. إضافة إلى أن جعل التنمية أكثر استدامة يمكن أن يعزز القدرة على التكيف و تقليل المخاطر التهديدات البيئية من خلال الإستباقية والوقاية منها، الكفيلة بتحقيق الأمن الإنساني ورفاه مشترك بين الأجيال .

وعلى هذا الأساس نحاول من خلال هذا المبحث التطرق وبأكثر دقة إلى الفرص المقدمة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة، والتي قمنا بحصرها ضمن ثلاث مجالات وهي :

- الإستباقية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني .
- التكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث : البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي. مع إبراز مدى الحاجة إلى تبني" بعد الاستدامة البيئية "في توفير الفرص الكفيلة لتحقيق الأمن الإنساني، ولن يتأتى ذلك إلا بتحديد الإطار المفاهيمي والموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة. وتتم دراستها في المطالب الآتي بيانها على التوالي :

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي والموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة .

لقد ظهر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة في إطار تطور مسيرة الوعي الدولي بالمشاكل البيئية: الاستنزاف الكبير واللاعقلاني للموارد، التلوث، التغير المناخي ...الخ الذي أدى إلى ضرورة ملحة لإقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يتبنى مفهوم الاستدامة، حيث تعددت الأدبيات ووجدت عدة إشارات ومبادرات تركز على هذا المفهوم. ويرى البعض الآخر بأنه نموذج تنموي بديل يختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أوهو أسلوب لإصلاح أخطاء النماذج السابقة للتنمية بعلاقتها مع البيئة، في حين يرى

---

[1] -**Linhing Environment and conflict Prevention**, Full Report UN CSS, 2008, P16.at: http: // www.css.ethz. Publication./ pdf

[2] - وثيقة الأمم المتحدة (S/PV/5663).

[3] -B.Saul : **Climate Change, Resource Scarcity and Distributive Justice in Internationl Law**, Sidney Law School, The University of Sydney 2009,p9.

[4] - **Human Security in the Context of Sustainable Human Développement**, at : www.cisr- md.org/pdf/ NHDR/e2.pdf

البعض الآخر أنها تفكير في مستقبل ومصير الأجيال القادمة.[1] و يرى البعض بأن التنمية الإنسانية المستدامة هي قضية أخلاقية ، بقدر ما هي قضية تنموية، وعلى حد قول رئيس البنك الدولي **James Wolfenson** في خطاب له أثناء مؤتمر القمة العالمي يوم: 26أوت2002 : "إن التنمية الإنسانية المستدامة هي أكثر من الاقتصاد وأكثر من التنمية وأكثر من البيئة ،إنها حرب صليبية على أساس الضرورة الأخلاقية لإنقاذ كوكبنا وجعله أكثر أمنا والذي يقوم على العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية و العدالة البيئية ."[2]

الفرع الأول : تعريف التنمية الإنسانية المستدامة و مؤشرات قياسها .

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى تعريف التنمية الإنسانية المستدامة ومؤشرات قياسها :

أولا: تعريف التنمية الإنسانية المستدامة : يعود أول استخدام لمصطلح التنمية الإنسانية المستدامة لناشطين في منظمة غير حكومية عام 1980 تدعى: **world wildlifefund** وترجم إلى اللغة العربية بعدة مسميات منها : التنمية القابلة للإدامة، التنمية المطردة ، المتواصلة ...الخ[3]

إلا أن الاستخدام الرسمي لهذا المصطلح يعود إلى رئيسة وزراء النوويج **Gro Hallerm Brundtland** في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987: **"مستقبلنا المشترك "** للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية[4]. وقد عرفت التنمية الإنسانية المستدامة على أنها:"تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم... إنها عملية التغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم البشر والأجيال"[5].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يبرز ضرورة الموازنة بين مصالح أجيال الحاضر والمستقبل، إلا أنه لايعرف مفهوم الحاجات أو" الرفاه "، فعلى سبيل المثال هل يعني تعريف برونتلاند أن الرفاه ينبغي أن لا يقل عن حد أدنى ما بالنسبة لأي جيل قادم ؟ وهل يعني ضمنا أن كل جيل ينبغي أن يتمتع بمستوى ثابت من الرفاه ؟

لقد احتفظت معظم التعاريف اللاحقة لهذا التقرير على اعتبار التنمية الإنسانية المستدامة تكاد تنحصر أهدافها في المحافظة على البيئة من التدهور والاستنزاف، والتركيز على الأخلاقيات الجوهرية للإنصاف فيما بين الأجيال مؤكدة الالتزام الأدبي للجيل الحالي بضمان أن تتمتع الأجيال المقبلة بنوعية جيدة للحياة تماثل على الأقل نوعية الحياة الطيبة التي يتمتع بها الجيل الحالي.[6] إلا أن التعاريف الحديثة قد ركزت بصورة أوضح على ثلاث دعامات"أبعاد" للاستدامة: اقتصادية وبيئية واجتماعية. واعتبرت بأن التنمية الإنسانية المستدامة منهج يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية وبقابليتها للاستدامة .[7]

---

[1]- د/ سحر، قدوري الرفاعي : **المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة ، " التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة "** ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية .

[2] - Arthur, J. Hanson **: Environment and Sustainability, International Issue and China** .
at :www.cciced.net/.../P020120604377044217847.pdf

[3]- عمار، عماري : المرجع السابق.

[4]-د/ عامر، الطراف وحياة، حسين، المرجع السابق، ص 32.

[5] -Phil, Dishley : **Sustainable Development Goals for people and planet,** Issue of Nature, 21 March 2013 / vol 495 p305 .

[6] - **Sustainable Development in a Dynamic World,** world Bank (WDR)2003 , p 14.

[7]- د/ أشرف، محمد عاشور: **جغرافية التنمية في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، ط2008 الإسكندرية، ص 354.

وقد قدم جيمس سميث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية المستدامة في تقريره **"مبادرة من أجل التغيير"** تعريفا لها بأنها: " التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل بتوزيع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة ولا تدمرها وتمكن الناس بدلا من تهميشهم، وتوسيع خياراتهم وفرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية صالحة للفقراء والطبيعة، توفر فرص عمل وفي صالح المرأة، فهي تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة و يحافظ على البيئة، و التنمية تزيد من تمكين الناس و تحقق العدالة فيما بينهم"[1]

عرفها : **W.Ruckelshaus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنّها: " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة."

أما الاقتصادي: **Hesagawa** فقد ربط التنمية الإنسانية المستدامة بالأمن الإنساني، واعتبر بأنّها "التنمية التي تهدف لخلق بيئة يكون فيه الأمن الإنساني مضمون ، ويكون رفاه الأفراد يستجيب لتنمية تطلعاتهم و رغباتهم ، ويحق لهم العيش بكرامة و حرية ."[2]

فالتنمية المستدامة تتجاوز الجهود المبذولة لحماية الأفراد من التهديدات البيئية، بل أيضا تستند إلى الخطوات العملية لتوفير الفرص التي تنتجها البيئة وتقدير قيمتها المتأصلة وارتباطاتها العميقة بين المجتمعات الإنسانية و الاقتصاديات .

هناك إجماع دولي على أن التنمية الإنسانية المستدامة تقوم على عدة مقومات، فبالإضافة إلى المقومات التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني (التمكين ، العدالة والمساواة والحكم الديمقراطي) تم إضافة بعد الاستدامة والذي لا يقتصر على البعد البيئي وحده ، بل يعني أن تكون التنمية شاملة لسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية ، بحيث تكون التنمية قابلة للاستمرار مع عدم توريث الأجيال ديونا اقتصادية واجتماعية وبيئية تعجز عن مواجهتها.[3] (ويوضح الشكلين التاليين الإطار العام للتنمية الإنسانية المستدامة ومقوماتها.)[4]

الشكل رقم 14: يوضح مقومات التنمية الإنسانية المستدامة .

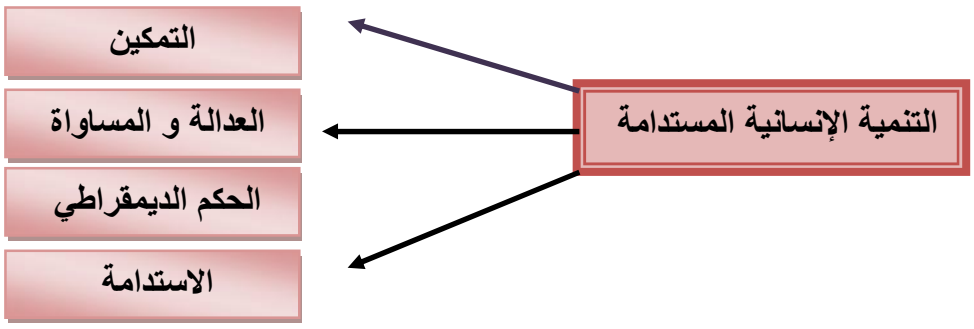

المصدر: د/ جمال سامي : التنمية الإنسانية المستدامة : مدخل إستراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ، المؤتمر السابق ، ص 398

[1]- **التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة**، المنظومة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة بعنوان" التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ- مصر، مايو2007، ص 76

[2] - Hastate, Dewan : **Redefining sustainable human development to integrate sustainability and human development goals**, Thompson Rivers university . Canada, p 03. http://economics.ca/2009/papers/0270.pdf

[3]- **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة** ، وثيقة السياسات العامة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كانون الثاني / يناير 1997 .

[4]- د/ جمال، سامي : **التنمية الإنسانية المستدامة : مدخل إستراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة** ، المؤتمر السابق ، ص 398 .

الشكل رقم 15: الإطار العام للتنمية الإنسانية المستدامة وعلاقته بالأمن الإنساني .

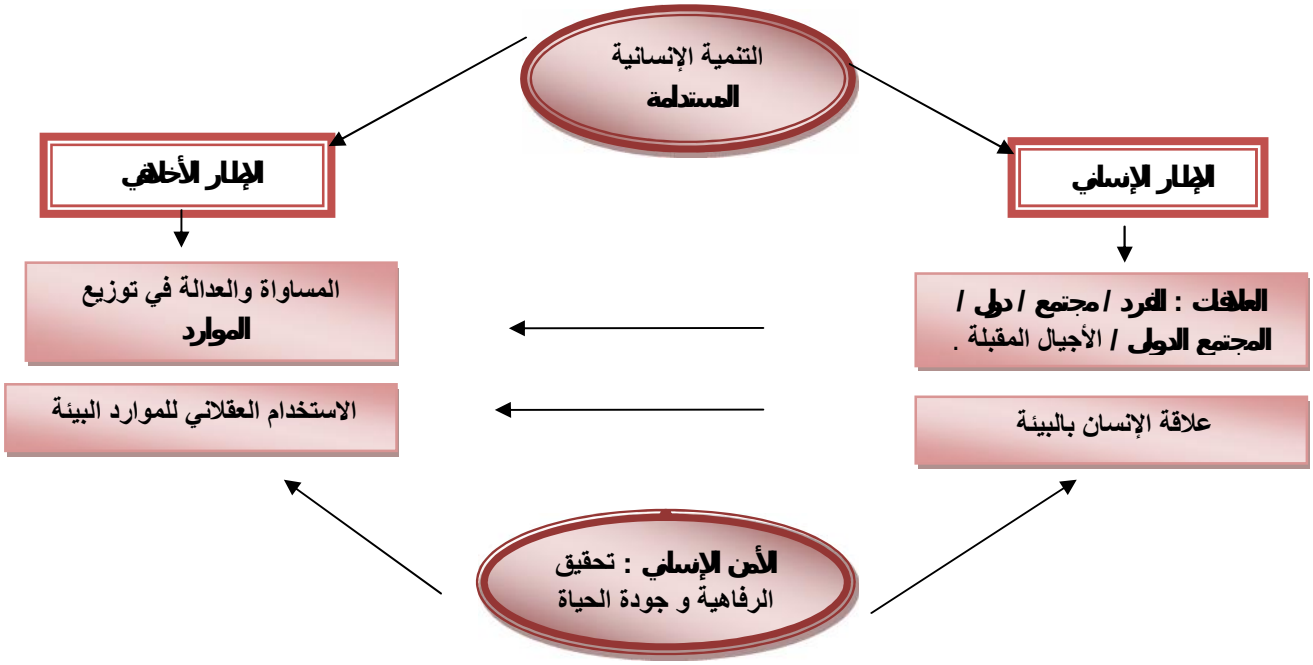

المصدر: د/ عثمان محمد غنيم ماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، طبعة 2007، ص97.""بتصرف"

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية الإنسانية المستدامة : لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة منذ أوائل التسعينات، وكان من أبرز تلك المحاولات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية : اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية (الملحق رقم5 يوضح ذلك). وقد أكدت خطة عمل جوهانسبرغ وقرارات لجنة التنمية المستدامة على أهمية تطوير هذه المؤشرات من أجل مساعدة صانعي القرار على تبني سياسات تضمن تحقيقها ، وتتبع الحاجة إلى استخدامها من خلال تقييم مدى تقدم المؤسسات والدول في تحقيق تنمية مستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه إيجاد العديد من القرارات الوطنية والدولية حول الآليات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية لتحقيق ذلك [1].

الفرع الثاني: المبادرات الفكرية والقانونية الدولية لبروز وتجسيد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة

لقد أسهم الوضع المتدهور للبيئة إلى بروز العديد من الكتابات والتي حاولت لفت نظر واضعي السياسات، خاصة على المستوى الدولي بشأن الآثار السلبية على البيئة نتيجة إتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج التنموية، ما أدى إلى إبراز المفهوم وترسيخه وقبوله دوليا، وفيما يلي نتطرق إلى أهم المبادرات الفكرية والقانونية الدولية لبروز وتجسيد هذا المفهوم:

أولا: المبادرات الفكرية لبروز وتجسّيد التنمية الإنسانية المستدامة : لقد بدأ التساؤل مع نهاية الستينات حول لماذا التنمية ؟ إذ نشر الأستاذ: **Edward Mishan** كتابا سماه:" تكاليف النمو **The Costs of Economic Growth** 1967" وقد قدم حججا قوية لتأييد القول بأن النمو /التنمية لها آثارا سلبية على سعادة

[1]- أيهم ،أديب تفاحة: **التطور الاقتصادي و التكاليف البيئية ، المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية** ، الهيئة العامة السورية للكتاب طبعة 2012 ، دمشق ، ص 180 .

الإنسان وحتى على الرفاهية الإنسانية. وبعد سنوات قليلة نشر الاقتصادي: **Ernest Schumacher** كتابه:" **Small is Beautiful**: الأصغر هو الأجمل " والذي أشاع مزيدا من الشك حول جدوى التنمية مقابل القيم الإنسانية التي سوف تتعرض للتهديد نتيجة هذا النموذج التنموي.[1]

كما أوضح الكاتب: **Goulet Denis** في كتابه: **Development Creator and Destroyer of values** بأن التنمية :" سلاح ذو حدين "، فالجوانب الإيجابية في التنمية أنها تتضمن التقدم المادي والتحسن في مستويات المعيشة ، أما الجانب السلبي ، فيتضمن تأثير الرفاهية الإنسانية على البيئة .

أما **Rebert solow** في كتابه الصادر سنة 1974 اعتبر الاستدامة أنها تكون بتوزيع أكثر عدالة للقدرات المنتجة للرفاه بين إنسان الحاضر وإنسان المستقبل، و جاء في كتابه الصادر سنة 1991 أنه: "التزام نأخذه على عاتقنا بأن نترك للأجيال المستقبلية قدرات ليعيشوا مثل ما نعيش ولا يمكننا التحديد أكثر من هذا، فالاستدامة هي ضرورة إلزامية فلا يمكننا إشباع رغباتها على حساب إفقار الذين يأتون من بعدنا."[2]

إضافة إلى هذه الكتابات فلقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة وتفاقم مشكلة التلوث إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها إلى بروز حقل معرفي جديد يعرف ب "السياسة الايكولوجية" التي عرفها **Gumaraes** على أنها دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي .[3]

ثانيا: المبادرات القانونية الدولية لبروز وتجسيد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة: لقد بدأ المجتمع الدولي يدرك مدى الحاجة إلى مزيد من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة، والحادث الذي وقع في مصنع كيميائي في بوبال في الهند و الذي تسبب في وفاة ما يقارب 2500شخص عام 1984. وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم وبدأ يحل محل برنامج: ''**التنمية بدون تدمير Development without Destruction** "الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السبعينات ومفهوم" التنمية الإيكولوجية **Ecodevelopment** " الذي تم تطبيقه في الثمانينات، ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة على نطاق عالمي، أين ارتبطت البيئة بالقانون الدولي من خلال اتجاه الدول إلى عقد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بكل عناصرها (الملحق رقم6) كما ارتبطت مسائل حماية البيئة بحقوق الإنسان و اعتبرت حقا من حقوق الإنسان .

ونتيجة لما تعرضت له البيئة من تدهور شامل : التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية...الخ والذي هدّد بقاء النوع الإنساني ورفاهيته واستمرارية البيئة للوفاء بالحاجات المستقبلية للأجيال المقبلة، كل ذلك انعكس على الاهتمام الدولي بضرورة حماية البيئة كمطلب أساسي للتنمية الإنسانية المستدامة والتي تتطلب تعاونا دوليا وعلى نطاق واسع .

وقد انعكس هذا الاهتمام الدولي الواسع بالبيئة على تطور القانون الدولي العام، وذلك بنشوء قواعد قانونية دولية جديدة لمواجهة الأخطار البيئية بوصفها فرعا جديدا للقانون الدولي تعنى قواعده وأحكامه بتنظيم نشاطات الدول في مجال استخدام الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على البيئة وصيانة مواردها ضد ما يهددها من أخطار التلوث والدمار الشامل الذي يلحق بها نتيجة خيارات تنموية حاضرة. و في هذا الإطار عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والتي أرست الأرضية لإنشاء اتفاقيات دولية تعنى بحماية البيئة، نذكر منها :

---

[1]- د/ طاهر، حمدي كنعان : المرجع السابق، ص 53 .

[2] - Sudhir, Anand , Amartya ,Sen : **Human development and economic sustainability**; p2029-2035 at : http://www.fiepr.org.br/adr/uploadAddress/Anand_Human%20developmentability.pdf

[3]- د/عبد الله، بن جمعان الغامدي : **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة** ، المرجع السابق

1- والبداية كانت بمؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972 وأول مناقشة رئيسية لقضايا البيئة وجوانب استخدام الموارد الطبيعية على المستوى الدولي، ومن أبرز الإنجازات الرئيسة لمؤتمر ستوكهولم أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية رقم (2997) في 15 ديسمبر 1972 والتي تقضي بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة دولية مختصة في مجال البيئة، ومن بين وظائفها الأساسية :

* ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة و تقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض .
* وضع الأنظمة الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية و تنسيقها في إطار الأمم المتحدة .
* تمويل برامج التنمية وتقديم المساعدة لأية جهة داخل الأمم المتحدة و خارجها للمشاركة في تنفيذ مهام البرنامج .[1]

وقد عقدت في الفترة الزمنية الفاصلة بين انعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972 وانعقاد مؤتمر نيروبي 1982 العديد من المعاهدات الدولية حول حماية البيئة من التلوث منها :

- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي و الطبيعي في العالم في باريس عام 1972 .
- اتفاقية لندن عان 1973 الخاصة بتلوث عرض البحر.
- اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث عام 1976 .
- اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى عام 1977 .[2]

2- مؤتمر نيروبي لعام 1982 : بعد مضي عشر سنوات على عقد مؤتمر ستوكهولم و بالتحديد في الفترة ما بين 10-18 أيار/مايو 1982 عقد مؤتمر دولي في نيروبي عاصمة كينيا برعاية الأمم المتحدة من أجل حماية البيئة من التلوث، وقد اتفق المؤتمرون على تبني مقررات مؤتمر ستوكهولم مع وضع آلية للتنفيذ أطلقوا عليه إعلان نيروبي، والذي عاج مسائل الفقر والتلوث، النفقات العسكرية كما نبهوا إلى الأخطار الناجمة عن سباق التسلح و تأثيرها على البيئة .... وتتويجا لهذا الإعلان أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة في تشرين الأول/ أكتوبر1982 ويتضمن قواعد للسلوك في إدارة الطبيعة واستغلال مواردها[3]، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجال البيئة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعضا منها :

* اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 * اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985 .
*اتفاقية لندن عام 1991 لمنع إسقاط نفايات المنشآت البحرية ...[4]

ورغم الجدّية التي طبعت مقررات الإعلان إلا أن أكثر بنوده بقيت دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت حينذاك ، و الأسباب الكامنة و راء ذلك تعود إلى الصراع الدولي و انقسام العالم إلى المعسكرين الغربي و الشرقي في ذلك الوقت و شل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها آلية التنفيذ .

3- مؤتمرريودي جانيرو عام1992،عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (**قمة الأرض UNCED**) في ريو ديجانيرو عاصمة البرازيل في الفترة الممتدة من 3- 14 حزيران 1992 برعاية الأمم المتحدة ، وشاركت فيه 185 دولة بالإضافة إلى منظمات دولية و إقليمية تهتم بشؤون البيئة ، وقد أسفرت نتائجه

---

[1]- سه نكه ر داود محمد : التنظيم الدولي ، ص 71

[2]- د/ علي، عدنان الفيل **: التشريع الدولي لحماية البيئة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط2011 ، عمان ، ص 10-11 .

[3]- و يعتبر مبادرة رئيس جمهورية زائير أمام الجمعية الثانية عشرة للإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية (و هو عبارة عن منظمة غير حكومية تضم دولا و منظمات حكومية وطنية ، لذلك اعتبر الميثاق من أهم انجازاته . أنظر في هذا الشأن : **المرجع السابق** ، ص 76 .

[4]- د/ عامر محمودطراف : ص 125- 134 .

عن عدة مستجدات أبرزها إعلان ريو، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرون[1]، وكذلك التوقيع على اتفاقيتين هما : اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بحماية الحيوانات والتي وقعتها أكثر من 150 دولة[2] ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ عام 1992 ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس عام 1994 (بعد مرور تسعين يوما على إيداع الوثيقة رقم 50 من وثائق التصديق على الاتفاقية) [3].

و يعد هذا المؤتمر الأول من نوعه من حيث تبنيه لمفهوم التنمية المستدامة ، حيث نص المبدأ الأول من الإعلان على أنه : " يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، و له الحق في حياة سليمة و مثمرة بالانسجام مع الطبيعة ." و نص المبدأ الثالث على أنه " يتوجب إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية و المقبلة "، في حين ركز المبدأ الرابع على أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة من التلوث جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، وأكد المبدأ الخامس من الإعلان على ضرورة القضاء على الفقر كشرط لابد منه للتنمية المستدامة[4]

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا رحبت بموجبه اعتماد قمة ريو لخطة عمل القرن الحادي و العشرون، و أوصى القرار بتأليف " لجنة التنمية المستدامة "من 53 دولة ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات على أساس التوزيع الجغرافي .

كما عقدت اتفاقية كيوتو في اليابان عام 1997 لخفض نسب انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري ، والتي وقعت عليها 159 دولة، ثم بروتوكول كيوتو سنة 1997 الملحق بالاتفاقية والالتزامات التي نص عليها ودخوله حيز التنفيذ العام 2005. وهي محاولة لتطوير معالم حماية المناخ دوليا، والذي يعنى بتنظيم الحماية القانونية للمناخ لفترة إلتزام أولي حتى 2012.[5]

في عام 1998 أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريرا أكد فيه على مسألة أنماط الاستهلاك وتأثيراتها الضارة بالبيئة كما أشار إلى ضرورة ازدياد الوعي لدى الدول الغنية والفقيرة بأهمية الحفاظ على البيئة.[6]

4- مؤتمر قمة جوهانسبرج عام 2002 : عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 26 آب/ أغسطس -4 أيلول /سبتمبر عام 2002) وحضره ممثلو 192 دولة إضافة إلى حضور ممثلي المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية . وقد تمخض عن هذا المؤتمر إصدار " إعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة ، والمكوّن (37) فقرة حيث أقر المؤتمرون بأنه تقع على عاتقهم مسؤولية جماعية بتعزيز و تقوية أركان التنمية المستدامة : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حماية البيئة على الأصعدة الوطنية و الإقليمية و العالمية .[7]

---

[1]- و هو عبارة عن خطة عمل مكونة من 40 فصلا ، و تحتوي على 115 موضوعا محددا ، و تغطي جميع المجالات الرئيسة التي تؤثر على الرابطة بين البيئة و التنمية و تركز عل الفترة الممتدة من عام 2000 إلى نهاية القرن الحادي و العشرين .

[2]- و قد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التوقيع .

[3]- د/ سعيد، سالم جويلي : **التنظيم الدولي لتغير المناخ و ارتفاع درجة الحرارة** ، دار النهضة العربية ، ط 2002 ، ص 19 .

[4] - Ikuho ,Miyazawa : **What areSustainable Developpment Goals ؟IGES Rio +20** , United Nations Conference on Sustainable Development ،Issue Brief Vol 01 , at : www.stakeholderforum.org/.../IGES%20rio%20issue...

[5]- د/ محمد، عساكر: **القانون الدولي البيئي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبعة 2013، ص 14.

[6]- د/ محمد، أبو بكر **: قراءة لأهم التقارير الدولية الصادرة عام 1998** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 135 ، يناير 1999 ، ص 259 .

[7]- الفقرة (5) من إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة عام 2002 ، على الموقع الإلكتروني :

5- القمة العالمية لعام 2005 ، و التي نظمتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2005 بنيويورك، والتي تعد أكبر تجمع لقادة العالم، وقد صدرت عن هذه القمة وثيقة نتائج القمة، والتي تجسد التكامل بين الأهداف المتعلقة بالتنمية و تلك المتعلقة بحماية البيئة ، وقد عالجت الوثيقة معظم القضايا البيئية الرئيسية : التنوع البيولوجي ، الإدارة المتكاملة للموارد، الإنتاج والاستهلاك المستدامين، الحد من الكوارث و إدارة المواد الكيميائية و المخلفات الخطرة .[1]

6- مؤتمر الأمم المتحدة ، الذي انعقد ببالي الإندونيسية، في ديسمبر 2007 وقد اتفقت 187 من البلدان على الشروع في عملية للتفاوض الرسمي طيلة عامين بشأن تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة مشكلة الاحتباس الحراري، والقضايا الرئيسية الواردة تحت ما يسمى بخطة عمل بالي باعتبارها تتضمن التكيف مع العواقب السلبية لتغير المناخ ، وتهيئة سبل لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة وإيجاد طرق لنشر التكنولوجيا التي تتسم بمراعاة المناخ وتمويل تدابير التكيف والتخفيف.[2] وبعدها توالت المؤتمرات والقمم الدولية حول التغيرات المناخية، منها مؤتمر كوبنهاجن بالدانمارك عام 2009، ومؤتمر كانكون بالمكسيك عام 2010.[3]

الفرع الثالث : علاقة التنمية الإنسانية المستدامة بالحق في البيئة النظيفة.

شهد العقد الماضي تسارعا جديدا لقضيتين فرضتا على الساحة الدولية، حيث تصدرتا جداول الأعمال والمؤتمرات واللقاءات العالمية : **"حقوق الإنسان وحماية البيئة "** ويعتبران من أهم أهداف التنمية الإنسانية المستدامة، فبعد أن كان المجتمع الدولي يتعامل مع قضايا البيئة باعتبارها مسائل ذات الاختصاص الوطني أدرك بعد مؤتمر ستوكهولم عام1972 أن المشاكل البيئية من أهم التحديات لبقاء الإنسان على قيد الحياة واستمراررفاهه المرتبطة بكافة حقوقه : الحق في الحياة الحق في الصحة، الحق في الغذاء، حق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية ....الخ ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض عام 1992، وهنا جاء الربط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة وتنمية مواردها وعدم استنزاف خياراتها والتي تعد مطلبا أساسيا لتحقيق حقوق الإنسان للأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال المقبلة **"حقوق الجيلنة"**، وهذا ما أدى إلى بروز نوع جديد من حقوق الإنسان في إطار الجيل الثالث : "الحق في البيئة". وفي هذا الإطار سنحاول و باختصار تناول النقاط التالية :

أولا: البيئة النظيفة كمطلب أساسي للتنمية الإنسانية المستدامة لتحقيق حقوق الإنسان : تجسّد التنمية الإنسانية المستدامة الإطار الذي يحدد العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان من خلال محصلة التوازن بين التنمية وحماية البيئة والذي يعد مطلبا أساسيا لتحقيق حقوق الإنسان ، فقد أوضح إعلان ستوكهولم وبصورة رسمية العلاقة بين حماية البيئة و حقوق الإنسان ، حيث نص المبدأ الأول على أن للإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة و بتحقيق الرفاه ، وهو يتحمل مسؤولية حماية البيئة و النهوض بها من أجل الحاضر والأجيال المقبلة"[4]. وقد أثارت العلاقة

---

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/index.html

[1] -Nico ,Schrijver : **The Evolution of Sustainable Development in International law : inception, Meaning and Status** ,The Hague Academey of International Law, Martinus Nijhoff Publishers, london 2008, p97.

[2]- د/ نواف،عبد الرحمان الهيتي، د/ حسن ابراهيم المهندي، د/ عيسى جمعة ابراهيم : **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، طبعة 2009 ، عمان ، ص 244 .

[3]- د/ محمد، عساكر: المرجع السابق، ص 16.

[4]- المبدأ (1) من إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية لعام 1972 .

بين حقوق الإنسان والبيئة مناقشات فكرية وقانونية مكثفة ما أدى إلى بروز ثلاث مقتربات رئيسة و متكاملة توضح طبيعة هذه العلاقة [1] :

***المقترب الأول** : يعتبر البيئة النظيفة والسليمة هي شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان، و يبرز هذا المقترب حقيقة أن حياة الإنسان و كرامته لا يمكن أن تصانا إلا حيثما يتسنى للإنسان العيش في بيئة سليمة ونظيفة، فالتدهور البيئي يمكن أن يؤثر على التمتع بحقوق معينة من حقوق الإنسان كالحق في الحياة و الحق في الغذاء الحق في الصحة ...الخ

***أما المقترب الثاني**: فيذهب إلى أن حقوق الإنسان تمثل أدوات لتناول المسائل البيئية من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، ويشدد هذا المقترب على إمكانية استخدام حقوق الإنسان من أجل بلوغ مستويات ملائمة من الحماية البيئية . فمن منظور إجرائي تعد بعض الحقوق كالحق في الحصول على المعلومات و حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة و الحق في العدالة ....الخ حقوقا أساسية لضمان وجود هياكل حوكمة تمكن المجتمع من اعتماد عمليات منصفة فيما يتعلق بصنع القرارات المتصلة بالمسائل البيئية ، ومن منظور موضوعي يشدد هذا النهج على الأبعاد البيئة لبعض الحقوق المشمولة بالحماية : كالحق في الحياة ، الحق في الصحة ، الحق في الغذاء ....الخ

***أما المقترب الثالث** : فيطرح مسألة ضرورة إدماج حقوق الإنسان والبيئة في إطار مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة وبالتالي فإن هذا المقترب يشدد على أن الأهداف الاجتماعية يجب أن تعامل بطريقة متكاملة وأن يتم إدماج القضايا الاقتصادية والبيئية وقضايا العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الإنسانية المستدامة.

و قد أثرت هذه النهج الثلاث في الرؤية العالمية و في صنع السياسات وتطور الاجتهادات القانونية فيما يتصل بحقوق الإنسان والبيئة و الجدل الدائر حول الاعتراف بوجود حق جديد من حقوق الإنسان وهو الحق في التمتع ببيئة صحية (و هذا ما سنتناوله تباعا).

ثانيا: التنمية الإنسانية المستدامة و بروز الحق في البيئة كحق جديد من حقوق التضامن: لقد أدى مظاهر الظلم البيئي وأساليب التنمية غير المستدامة إلى ظهور دعوات وعلى نطاق عالمي لاعتبار البيئة النظيفة حقا من حقوق الإنسان في إطار الجيل الثالث " حقوق التضامن ".[2] ويشمل حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة حقه في الانتفاع بها واستغلالها واستثمار ثرواتها وبقائها نظيفة وحمايتها بكل عناصرها المادية وغير المادية من التدهور، بما في ذلك حقه في تلقي وتقديم المعلومات والمشاركة في عملية صنع القرار وحقه في حرية الوصول إلى التحقيقات القانونية والإدارية المتعلقة بالبيئة ، كما يشمل حقه في أن يتنفس هواء نقيا و أن يأكل طعاما نظيفا وأن يشرب ماء غير ملوث وأن يتمتع بجمال الطبيعة ، إضافة إلى حقه في الحماية ضد أضرار التلوث .[3]

وعلى الرغم من وجود محاولات دولية جادة لوضع اتفاقيات دولية فيما يتعلق بقضايا البيئة منذ القرن التاسع عشر إلا أنه لم يكن هناك أي صك دولي مخصص للإقرار بالحق في البيئة على نحو واضح وصريح ، فقد و رد الإشارة إلى هذا الحق ضمن المادة 2/12 (المتعلقة بالحق في الصحة) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966 ، و الذي نص على أن :" تشتمل التدابير التي يتعين على

---

[1]-**Analytical Study on the Relationship Between Human Rights and the Environment** ، (Hereafter OHCHR Report) ،UN doc A/HRC/19/34,16 Dec 2011، at Para 2 ، p 5 .

[2]- Philippe ,Gérard: op.cit. p 206.

[3]-- سه نكه ر، داود محمد : المرجع السابق ، ص 94 .

الدول الأطراف في العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة للحق في الصحة تلك التدابير اللازمة من أجل تحسين جميع جوانب الصحة البيئية ..." [1]

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا عام 1968[2] لتحديد العلاقة بين نوعية البيئة والتمتع بحقوق الإنسان (وهو القرار الداعي لعقد مؤتمر ستوكهولم). إلا أنه مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة عام 1972 المعتمد لإعلان ستوكهولم الذي ربط المبدأ الأول منه بين المحافظة على البيئة و معايير حقوق الإنسان في إطار مفهوم جديد " للتنمية الإنسانية المستدامة " حيث نص على أن : " للإنسان الحق الجوهري في الحرية و المساواة و ظروف الحياة الملائمة و في بيئة تسمح خصائصها بحياة تتسم بالكرامة والسلامة و عليه مسؤولية جسيمة تتمثل في حماية البيئة وتحسينها من أجل الأجيال الحالية و القادمة ."[3]

وعلى الرغم من أن الإعلان السابق ذكره لا يتصف بصفة الإلزام (لم يكن الغرض من الإعلان إقامة حقوق و التزامات قانونية) إلا أنه أسهم في تطوير قوانين دولية و وطنية بضرورة الحفاظ على البيئة واعتبارها مصلحة ضرورية لبقاء الإنسان و حقا من حقوقه الإنسانية[4]. ومن أهم التطورات اللاحقة نحو الاعتراف بالحق في البيئة :

- تعيين اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان مقررة خاصة لدراسة العلاقة بين البيئة و حقوق الإنسان عام 1989 ، وفي تقريرها النهائي أوضحت المقررة الخاصة[5] بأن : الحق في البيئة يتضمن الحماية من الأخطار الطبيعية و التلوث ، بما في ذلك الحق في وجود تجهيزات كافية للصرف الصحي منوهة إلى أن مصطلح " بيئة صحية " يفسر عموما بمعنى أن البيئة يجب أن تكون صحية في حد ذاتها " التوازن البيئي " إلى جانب كونها ملائمة لصحة البشر و متطلبات الحياة الصحية .[6]

- وفي عام 1982 حدد المبدأ (23) من الميثاق العالمي للطبيعة بوضوح مضمون المشاركة الفردية في صياغة القرارات ذات الصلة بالبيئة: " يجب إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص وفقا لتشريعهم الوطني للإسهام منفردين أو مشاركين مع غيرهم في صياغة القرارات ذات الصلة المباشرة ببيئتهم وإتاحة وسائل الانتصاف أمامهم إذا لحق بهم ضررا أو تدهورا .

- عقدت منظمة اليونسكو حلقة دراسية عام1990 بعنوان:**" حقوق الإنسان الجديدة "**و قد أقرت بأن "الحق في بيئة صحية و متوازنة إيكولوجيا هو حق من حقوق الإنسان ." وهو مااعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في 21 كانون الأول / ديسمبر 1990 بالإجماع حيث أقرت حق كافة الأفراد في بيئة ملائمة لصحتهم و رفاهيتهم.[7]

- قدم الوفد الأوكراني اقتراحا حول حقوق الإنسان البيئية إلى لجنة حقوق الإنسان في فترة الاستعداد لمؤتمر ريو عام 1992، وقد كان الاقتراح موسعا ليشمل مجموعة من حقوق الإنسان : الحق في مواد غذائية نظيفة إيكولوجيا الحق في السلع الاستهلاكية غير ضارة بيئيا، الحق في الحصول ونشر معلومات

---

[1] - Alan ,Boyle : **Human Rights and the Environment : A Reassessment** , an updated and expanded version of a paper publised in 2008 , Forthan Environment law Review 471-511 A.EBoyle 2010 .

[2] - UNGA Resolution 2398 (XXII) , 03 December 1968 .

[3] - Malgosia, Fitzmaurice : **Contemporary Issues in International Environmental Law** , Edward Elegar Publishing Inc, USA 2009 , p 173 .

[4] -Bernard, Beignier : **L'Affirmation d'un « Droit à L'Environnement » et la réparation des dommages Environnementaux**, Defrénois, Lextenso éditions, Paris , 2010, p18-19.

[5]- التقرير النهائي للمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان السيدة فاطمة الزهراء قسنطيني ، بخصوص : **" حقوق الإنسان و البيئة "** وثيقة الأمم المتحدة (E/ CN.4 /Sub.2/ 1994/9)

[6]- ماس، أحمد سانتوسا : **الحق في البيئة الصحية** ،على الموقع www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/.../33-51.pdf

[7]- سه نكه ر، **داود محمد** : **المرجع السابق** ، ص 97 .

موثوقة عن جودة المواد الغذائية الاستهلاكية ، كما كانت هناك العديد من المقترحات لإضفاء الطابع المؤسسي على الحق في بيئة ملائمة (كمشروع الأرض)، ومع ذلك فإن إعلان ريوانتهى في نهاية المطاف إلى طرح مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام لحماية البيئة و المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، حيث نص المبدأ الأول: " البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام مع الطبيعة ."[1]

- كما تم تعيين خبير مستقل يعنى بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و صحية ومستدامة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 19/ 10 الذي اعتمده في 22 آذار/ مارس 2012 وتكون واجباته :

* إجراء دراسة بشأن التزامات حقوق الإنسان فيما يتعلق بضمان التمتع ببيئة آمنة نظيفة و صحية ومستدامة .
* تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وبخاصة الهدف السابع (الاستدامة البيئية) .

وعلى الصعيد الإقليمي أدرجت الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صيغت في الفترة التالية لعقد السبعينات من القرن الماضي " الحق في البيئة "، إذ نص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان عام 1988 على أن" لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها "المادة 24، وينص البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن " لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة صحية " الفقرة 1 من المادة 11.

ورغم أن النظام الأوربي لحقوق الإنسان لا يتضمن الحق الصريح في التمتع ببيئة صحية فإن **"اتفاقية آرهوس "** الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات و مشاركة الجمهور في صنع القرار و الوصول إلى العدالة في مجال البيئة التي صيغت برعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا تشير إلى : " حق كل شخص ممن ينتمون إلى الأجيال الحاضرة و القادمة العيش في بيئة تكفل تمتعه بالصحة و العافية ." المادة 1 .[2] كما اعتبر هذا الحق الأكثر تأكيدا لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والتي أكدت أن حقوق الإنسان يجب أن تشمل الحق في الحصول على البيئة.[3]

ومع اتضاح أهمية حماية البيئة أضافت بلدان كثيرة حقوقا بيئية واضحة في دساتيرها " دسترة الحق في البيئة". ففي عام 1976 أصبحت البرتغال أوّل بلد يعتمد" حقا دستوريا في التمتع ببيئة بشرية صحية ومتوازنة إيكولوجيا "، ومنذ ذلك الحين اعتمدت أكثر من 90 دولة هذا الحق في دساتيرها، كما أدرجت بعض الدول حقوق بيئية مفصلة مثل : الحق في تلقي المعلومات و في المشاركة في صنع القرارات بشأن المسائل البيئية.[4] وتم اعتبار بعض جرائم الاعتداء على البيئة ضمن الجرائم الدولية التي ترتب المسؤولية الجنائية الشخصية لمرتكبيها (المادتان 35 و55 من البروتوكول الأول عام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1948) والمادة 8(ب/4) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

---

[1] - Klaus ,Bosselmann **: Human Rights and the Environment : Redefining Fundamental Principles ,** At **:** www.ais.up.ac.za/health/.../Fundamentalprinciples.pdf

[2] -Klaus, Bosselmann : op.cit

[3] - Klaus ,Bosselmann : op.cit

[4]- تقرير الخبير المستقل السيد جون نوكس المعني بمسألة" التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة و صحية و مستدامة" (A/HRC/22/43) ، المقدم لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية و العشرون في 24ديسمبر 2012 .

ومن ناحية أخرى فقد فرضت بعض الاتفاقيات الدولية التزامات على الدول الأطراف بتجريم الإضرار بالبيئة، ومثال ذلك اتفاقية باريس حول منع التلوث البحري بسبب السفن لعام 1973. اتفاقية بازل حول الرقابة على نقل النفايات الخطرة فيما وراء الحدود لعام 1979 ...الخ[1]

وقد أثيرت تساؤلات حول ضرورة أن يعترف المجتمع الدولي بوجود حق جديد من حقوق الإنسان "الحق في التمتع ببيئة صحية " ؟ وهل يمكن أن ترقى إلى حق قانوني قائم بذاته ؟ وما محتوى هذا الحق و أبعاده ؟

إن المسألة تتعلق بصعوبة تعريف مضمونه تعريفا واضحا و دقيقا ، كما أن إعمال حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وملائمة سيشكل صعوبة كبيرة نظرا للمدى الواسع للواجبات المفروضة على الدول والأفراد والمنظمات الدولية ومختلف الفواعل الدولية لضمان حماية البيئة، مما يستلزم جهودا دولية واسعة، ولذلك لابد من تعريف واضح و دقيق لهذا الحق .[2]

أما بخصوص الاعتراف بهذا الحق، فقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية على وجود هذا الحق فالمسألة إذا لا تتعلق بوجود هذا الحق إنما المسألة تتعلق بتعريف هذا الحق وإعماله ورصد الانتهاكات وتوقيع الجزاء. إلا أنه هناك مسألة أخرى تتعلق بتحديد أصحاب هذا الحق ومن يقع عليهم واجب إعماله وهو أمر يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق الأمر بأنشطة الدول الصناعية والشركات العابرة للحدود.

وأخيرا يمكن القول بأن الاعتراف الدولي بأهمية القيّم البيئية وعلاقتها بحقوق الإنسان ومع تبني مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة يمكن أن يرسي الأساس لنقاش متجّدد حول وضع قانون دولي فيما يتعلق بالحق في البيئة .[3] فقد أضحى استمرار الحياة على الأرض رهينا بتوفير البيئة النظيفة الصحية والسليمة والمتوازنة في مكوناتها من حيث كونها وحدة بيئية متكاملة تشمل الكائنات الحية وغير الحية والتي تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق و متوازن .[4]

المطلب الثاني التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية المستدامة ودوره في خلق فرص تحقيق الأمن الإنساني .

تعد التنمية الإنسانية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار يتسم بترشيد إدارة الموارد البيئية والتي تضمن إمكانية الوفاء بالحاجيات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية ، فهي بهذا المنطق تهدف إلى إيجاد التوازن والتكامل بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتمادها على المنهج الشامل وطويل المدى " **بعد الاستدامة**" في تحقيق سبل عيش آمنة هو ما يشكل فرص أساسية لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .

الفرع الأول أبعاد التنمية الإنسانية المستدامة :

تقوم التنمية الإنسانية المستدامة على ثلاث أبعاد متداخلة و متفاعلة كما تطرقنا سابقا و التي تشكل محتوى أساسي لتحقيق الاستدامة، وهناك من يرى أن فكرة الاستدامة " تعني فقط إعادة تقسيم وتقييم **valorisation** "الموارد البيولوجية" أي بمعنى النظرة الحمائية للإرث الطبيعي، ولكن في حقيقة الأمر أنه

---

[1]- د/ أحمد، فتحي سرور : المرجع السابق ، ص 240 .

[2]- سه نكه ر، داود محمد : المرجع السابق ، ص98 .

[3]- تقرير الخبير المستقل " السيد جون نوكس " المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة و صحية و مستدامة المرجع السابق .

[4]- د/ داود، عبد الرازق الباز : الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث ، دار الفكر الجامعي ،ط 2006 ، الإسكندرية ، ص 6 .

يجب النظر إلى فكرة الاستدامة نظرة شاملة مبنية على الأبعاد الثلاث وبمعنى آخر بتجمع هذه المكونات والأبعاد تكون الاستدامة: الاستدامة البيئة و الاستدامة الاجتماعية و الاستدامة الاقتصادية (استدامة التنمية) الشكل المقابل يوضح : الأبعاد الثلاث المتكاملة للتنمية الإنسانية المستدامة .[1]

أولا: البعد الاقتصادي المستدام " الاستدامة الاقتصادية ": ويعني تحقيق معادلة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في توفير مقومات الرفاه الإنساني مع المحافظة على شروط استدامة البيئة[2]. وقد أفرزت التطورات الراهنة ظهور فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة والذي يعرف بأنه :" العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاجتماعية والاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستداما ." [3] كما يتضمن هذا البعد وجوب الخروج من منطق اقتصادي مؤسس فقط على معيار المؤسسة من أجل تقييم الفعالية الاقتصادية و البيئية بالمعنى الشامل ووجوب وضع الشروط الأساسية الضامنة للدول بإمكانات الحفاظ على استقرار اقتصادي وفي نفس الوقت إنتاج شروط استمرار الحياة .[4]

وقد أصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بـ :**"التنمية الخضراء"** و بين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي والتي أصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط و المؤسسات العالمية لدرجة أن البعض يطلق عليها:" **التنمية السوداء** " كما أن هناك مؤسسات اقتصادية عالمية تهتم بإعداد حسابات وطنية على أساس مراعاة البعد البيئي و تعرف باسم " **الحسابات الوطنية الخضراء"** وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في الموارد البيئة يؤدي إلى زيادة تقدم الدولة اقتصاديا وزيادة في أصولها و هذا ما يؤدي إلى إمكانية تحسن في المستوى المعيشي للأفراد داخل الدولة .

إضافة إلى ذلك تم إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر و التنمية الخضراء في بعض قواعد النظام العالمي الجديد ، فأصبحت المعايير البيئية من أهم الشروط التي تصر بعض الدول على توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق العالمية و أصبح من حق بلدان العالم منع دخول السلع التي لا تراعي البعد البيئي إلى أسواقها (السلع الملوثة للبيئة أو التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للبيئة) . كما ظهرت مؤسسات دولية لمنح شهادات دولية للمصانع و المزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة " مؤسسة المعايير الدولية الخاصة بإدارة شؤون البيئة " **آيزو Iso1400** ".[5]

ثانيا: البعد الاجتماعي المستدام "الاستدامة الاجتماعية ": يركز البعد الاجتماعي للتنمية الإنسانية المستدامة على اعتبار أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي وهذا من خلال تلبية حاجاته المادية والمعنوية وبالموازاة مع ذلك تحقيق استمرارية البيئة للوفاء بهذه الحاجيات الآنية للجيل الحاضر مع صون

---

[1]- د/ محند، برقوق : **البيئة و التنمية الإنسانية** ، محاضرة ملقاة على طلبة الماجستير،سنة أولى ، مقياس :" **البيئة و الأمن الإنساني**"، تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، جامعة فرحات عباس سطيف 2010- 2011 .

[2] -Tatyana, P.Soubbotina : **Beyond Economic Growth, An Introduction to Sustainable Development**, second Editions, The world Bank, Washington 2004 USA, p 08 .

[3]- د/ عمار، عماري : **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، الملتقى الدولي** : التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 7-8 أفريل 2008 ، جامعة فرحات عباس – سطيف .

[4]- د /محند، برقوق : **المقاربات الأمنية** ، محاضرة ألقيت على طلبة ماجستير تخصص "حقوق الإنسان والأمن الإنساني" ،جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2008-2009.

[5]- **التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع و المأمول** ، الإصدار الحادي عشر لوكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي مركز الإنتاج الإعلامي، جدة ، 2009 ، ص 62 ، على الموقع : www.reyadaoffice.com/**PDF**/11.pdf62

هذا الحق للأجيال المقبلة، وبالتالي فإن هذا البعد يركز على مفاهيم : العدالة الاجتماعية والديمقراطية فضلا عن تهيئة بيئة ملائمة لمساءلة الحكام وحق الأجيال المقبلة في نيل نفس الفرص لعيش حياة آمنة .[1]

ثالثا: البعد البيئي المستدام "الاستدامة البيئية ": يقوم هذا البعد على الحد من استهلاك الموارد غير المتجددة وتحسين فعالية استعمال الموارد المتجددة ، كما تتضمن أيضا توزيع أحسن النشاطات الإنسانية التنموية : ترقية الزراعة غير مضرة بالأراضي والعمل على الحفاظ على التنوع البيئي.[2] (سنتطرق إليه لاحقا بتفصيل أكثر).

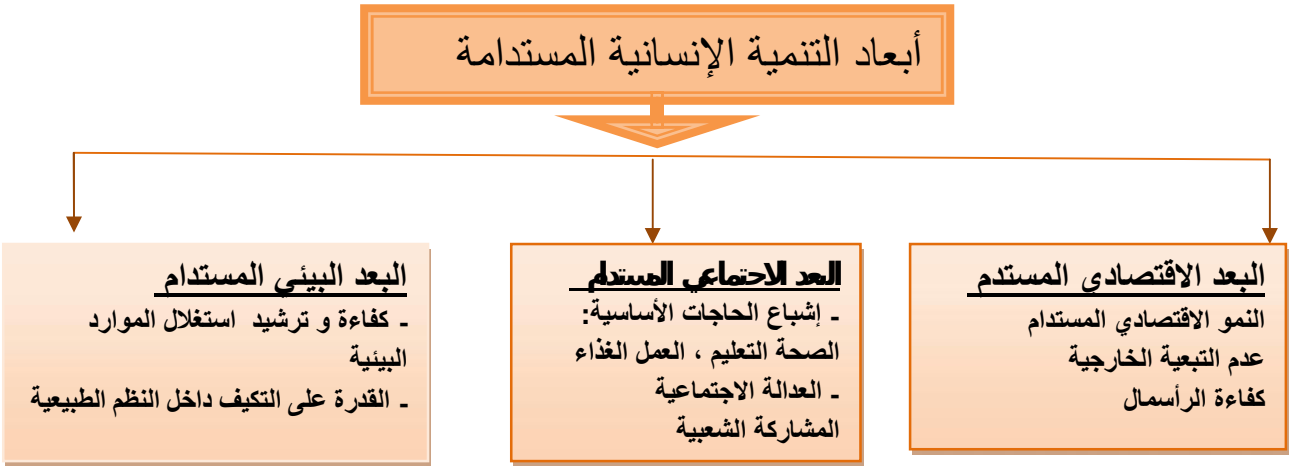

الفرع الثاني: التكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث المستدامة كمتطلب أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.

تقوم التنمية الإنسانية المستدامة – كما تطرقنا سابقا - باعتبارها منهجا متكاملا و شاملا لكافة الأبعاد الإنسانية التنموية على توسيع خيارات الإنسان و الأجيال المقبلة (منطق عبر جيليني) وذلك باستدامة جودة حاجاته الإنسانية المحققة لجودة الحياة: **"Quality of Life"**: صحة، ماء، غذاء، هواء، التعليم، سبل العيش اللائق من خلال إتاحة الفرص لتحقيق الجودة البيئية:**"Environnemental Quality"**مع ضمان الاستدامة للأجيال المستقبلية[3] .

فبالحفاظ على السلامة البيئية وجودتها تحافظ بدورها على استدامة خدمات و حاجات الإنسان (بيئة للتنمية و تنمية للبيئة). ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة يتطلب الأمر دمج السياسات و البرامج التنموية مع سياسات حماية البيئة من خلال :

1- السعي للمحافظة والنهوض بنوعية الحياة من خلال إيجاد فرص للعمل، توفير الغذاء والنهوض بالصحة الإنسانية...

2 - ضمان المساواة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال.

3-زيادة الحيوية الاقتصادية وخلق القوانين والأنظمة الاقتصادية العالمية بما يكفل النمو الاقتصادي المستدام مع الارتقاء بالنوعية البيئية (جودة البيئة).[4]

---

[1] "**Sustainable development**"at : (http://www.hrea.org/learn/guides/development.html).
[2] - Malgosia Fitzmaurice : op.cit ,p67.
[3] - Tatyana ,P.Soubbotina : op.cit , p 9 .
[4] -Ibid

الشكل رقم 15 يوضح المحتوى الموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة [1]

المصدر : مأخوذ من الموقع **http : //www.felesteen.ps/file/pdf/2009/10/18/.pdf:**

ولقد أظهر تقييم الألفية للنظام البيئي[2] أن هناك علاقة مباشرة بين صحة البيئة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي مما يثبت بصورة قاطعة ضرورة دمج الجهود الرامية للحد من الفقر وتحسين الرفاه الإنساني وحماية البيئة واستدامتها، كما تم تناول القضايا الرئيسية التي تتعلق بالفقر والبيئة خلال القمة العالمية لعام 2005 والتي نظمتها الأمم المتحدة في نيويورك والتي تعد أكبر تجمع لقادة العالم في التاريخ وقد صدرت عن هذه القمة وثيقة نتائج القمة والتي تجسد التكامل بين الأهداف المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر وتلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة .[3]

كما حاولت المنظمات الدولية دمج وموازنة الحماية البيئية بالتنمية الاقتصادية، فقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر بون لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أوربا بأن النمو الاقتصادي المستديم والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وحماية البيئة هي من بين الأهداف المشتركة للتنمية الإنسانية المستدامة .وعليه يمكن القول أن لا تنمية من دون موارد بيئية، فمن المفترض أن لا يكون هناك تصادم وتضارب بين العملية التنموية والمحافظة على البيئة وأن تكون هناك علاقة تكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث.(هذا ما يوضحه الشكل أدناه[4])

وانطلاقا مما تقدم يظهر بأن التكامل بين الأبعاد: البيئية والاقتصادية والاجتماعية يسهم في تحقيق الرفاه الإنساني والذي تظهر الجوانب البيئية كأساس لتحقيقه، وعلى هذا فإنّ التقليل من استنفاذ مواردها وضمان استدامتها يشكل الأساس المنطقي لتلبية الحاجات الاقتصادية المدعمة للحاجات الاجتماعية : "التحرر من الخوف و الحاجة "، وهذا ما يساهم في تحقيق الأمن الإنساني.[5]

---

[1] - مأخوذ من الموقع : http : //www.felesteen.ps/file/pdf/2009/10/18/.pdf

[2] **الحياة بما يفوق إمكانياتنا ، ثرواتنا الطبيعية و رفاه الإنسان** ، تقرير تقييم النظام البيئي للألفية لعام 2005 .

[3] - سه نكه ر، **داود محمد** : **المرجع السابق** ، ص 103 .

[4] - **الإدارة البيئية الدولية** ، **الدورة السادسة و العشرون لمجلس** الإدارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ، نيروبي 21-24 فبراير البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GC.26/17/add.2) ، " *بتصرف* " ، ص 3 .

[5] -John, Morelli : **Environmental Sustainability , A definition for Environmental Professionals** , Journal of Environmental Sustainability, Volume1-2011, p20.at: www. environmentalmanager.org/.../Article2Morelli.pdf

الشكل رقم 16 يوضح العلاقة بين الأبعاد التنموية المستدامة والأمن الإنساني .

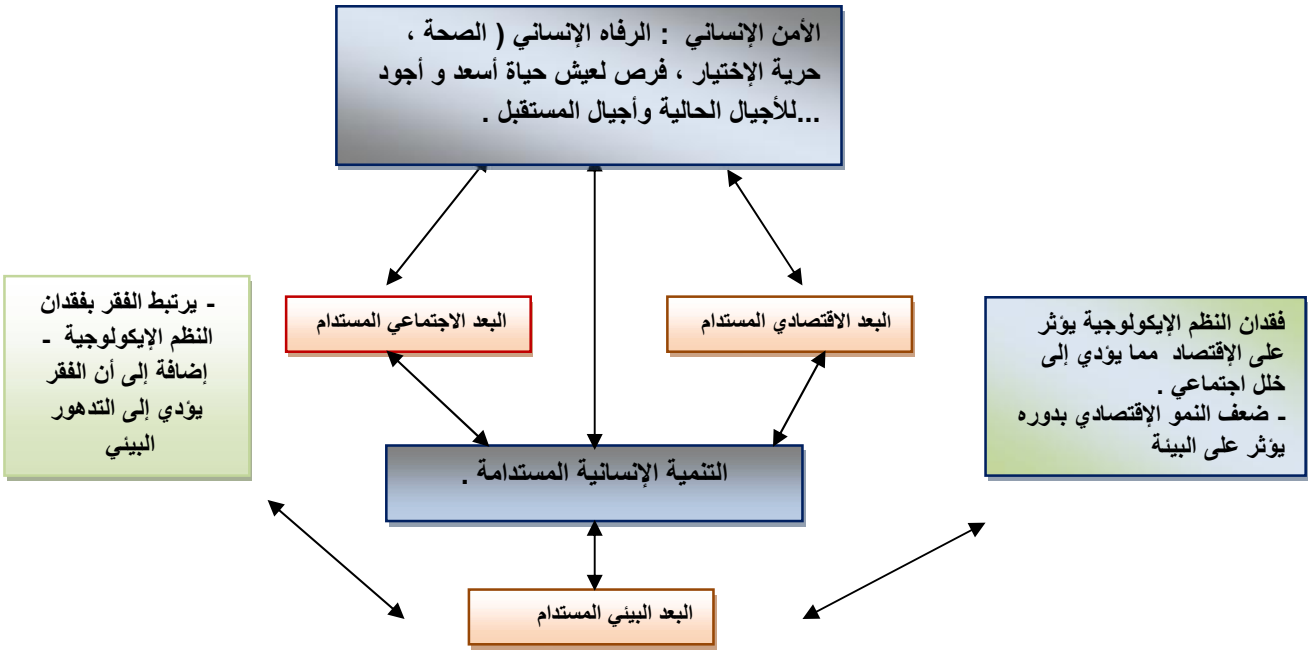

المطلب الثالث :التنمية الإنسانية المستدامة والإستباقية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني .

إن الأمن الإنساني استباقي بالدرجة الأولى لا ينتظر حدوث المخاطر المفاجئة والتهديدات المزمنة ثم البحث عن سبل مواجهتها، وإنّما لابد من البحث عن المصادر المحتملة للتهديدات والمخاطر والتنبؤ بإمكانية حدوثها والعمل على وضع استراتيجيات شاملة لمواجهتها في حالة وقوعها فعلا مع التقليل من تكاليف المواجهة المادية والبشرية والتخفيف من آثارها وتضييق النطاق المكاني لها، لذلك لابد من تجاوز استراتيجيات التعامل مع حالة اللاأمن، فبدلا من التعامل مع آثار التدهور البيئي، لابّد إضافة إلى ذلك التعامل مع أسبابها وبشكل استباقي ووقائي بتطوير مقترب مرن وعملي، بدمج المشكلة في إطار برنامج اقتصادي واجتماعي وبيئي تنموي ومستدام بربط وإدخال البعد التنموي ضمن سياسات الحد من الكوارث البيئية ، وهذا ما يقدمه مقترب التنمية الإنسانية المستدامة والتي تقوم على :[1]

- إدارة الكوارث البيئية والتقليل من المخاطر وتقوية قدرة الأفراد والمجتمعات من أجل الصمود أمام الأزمات التي تؤثر على أمنهم من خلال السياسات والتدابير للتخفيف من الكوارث والتكيف معها .[2]
- توجيه المجتمعات و قيادتها عن طريق أنظمة الإنذار المسبق لمنع وقوع الكوارث الإنسانية.[3]

وهذا ما سوف نتناوله تباعا في الفروع التالية:

---

[1] -**Sustainable Development Critical Issue** , Policy Brief, September 2001 , Organization for Econonic co-operation and Development (OECD) . at :www.oecd.org/science/inno/1890501.**pdf**

[2] - لجنة التنمية المستدامة ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ، الوثيقة : .(E/CN.17/2002/PC.2/7)

[3] -**Human Security in theory and practice**, United Nation TRUST Fund for Human Security : op.cit , p30-45 http://www.ceri-sciencespo.com/publica/etude/etude117_118.pdf

الفرع الأول : إنشاء أنظمة الإنذار والرصد .

تعرف أنظمة الإنذار والرصد بأنها : "الأنظمة لتوفير معلومات فعالة في حينها، من خلال مؤسسات محددة تسمح للأفراد المعرضين للخطر بالعمل على تجنب المخاطر أوالحد منها والتأهب لها باستجابة فعالة."وقد عرفتها لجنة الأمن الغذائي بأنها الأنظمة لإعطاء معلومات مسبقة حول احتمال حدوث كارثة متوقعة، والتي تعتبر عنصرا لا غنى عنه في أي إستراتجية للتخفيف من الكوارث وإدارتها ويمكن من خلالها تفادي الكوارث قبل وقوعها: الجفاف، الفيضان، الزلازل والبراكين ...الخ[1] فهي إذا أدوات حيوية لإتاحة الفرص للمجتمعات المحلية خاصة للتصدي لهذه المخاطر والقيام باستراتجيات إستباقية والوقاية وخطط استعداد فعّالة .

وقد دعى إطار عمل هيوغو إلى استخدام التنبؤات والمعلومات المناخية وتحليلها بشكل منهجي في تحديد مخاطر الكوارث و رصدها و تقييمها مثل: الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية ورادار الجّو والنظم الرياضية الرقمية للتنبؤات الجوية[2] و يتم من خلال:

* الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا وتقانات الأرصاد الجوية والهيدروجيولوجية .
* الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية باستخدام هذه التكنولوجيات للحصول على التنبؤ الدقيق للظاهرة.
* الحاجة إلى شراكات و حلقات وصل تنظيمية على المستوى الوطني من أجل تعزيز آليات التحذير الوطنية بوقوع المخاطر.[3]

وفي خطابة أمام الجمعية العامة في أفريل 2000 الخاص بتقييم الألفية اعترف كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بالعبء الثقيل الذي تلقيه تدهور البيئة على رفاهية الإنسان ونوعية الحياة وأضاف قائلا:" **من المستحيل ابتكار سياسة بيئية فعالة إذا لم تبن على معلومات علمية ثابتة، وعلى الرغم من التقدم الذي تم في جمع البيانات في عديد المجالات فإنه مازال هناك فجوات واسعة في معلوماتنا حتى الآن .....و أن التخطيط البيئي هو مجهود ومشاركة لصحة كوكب الأرض."** [4]

كما يوفر نظام التنبؤ والرصد إمكانية فعالية للحد من مخاطر الكوارث بالتقليل من الخسائر البشرية وكذلك إفساد المحيط الحيوي ومعالم الأرض، كما يوفر عائد من عائدات الاستثمار، فالدولار الواحد الذي يستثمر في الاستعداد للكوارث قد يفقد ما قيمته 07 دولارات من الخسائر الاقتصادية ذات الصلة إذ أن توقعات الطقس وإنذاراته الأكثر دقة تقوم بدور رئيسي في **الاستباق للمخاطر البيئية** .

فقد زادت عدد الكوارث ذات الصلة بالطقس بحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية **wmo**[5]، بحيث أنه بين **[1956 - 2005]** بعامل يقرب من 10 في حين زادت الخسائر الاقتصادية المصاحبة بما يقرب من 50 ضعفا، غير أن الخسائر المبلغ عنها في الأرواح انخفضت من 2.66 مليون نسمة خلال العقد من [1996،2005]، وذلك نتيجة للإدارة المعززة لمخاطر الكوارث وتزايد دقة الإنذارات على وجه الخصوص .

---

[1] - لجنة الأمن الغذائي: الدورة 29 من: 12-16 آيار 2003، المرجع السابق .

[2] - **التأهب للكوارث لتحقيق إستجابة فعالة** ، مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوجو 2005 – 2015 : بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث ، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث و مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية .

[3] - **المعلومات المناخية للحد من مخاطر الكوارث**، إستراتجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث ،(UN/ISDR) 2008، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، مؤتمر المناخ العالمي الثالث : 31 أيلول / سبتمبر2009 ، جنيف على الموقع : www.wmo.int/wcc3

[4] - **الحياة بما تفوق إمكانياتنا، ثرواتنا الطبيعية و رفاهية الإنسان** ، تقرير النظام البيئي للألفية ، الأمم المتحدة ، ص 5 .

[5] - **المعلومات المناخية للحد من مخاطر الكوارث**، المرجع السابق.

وبناء القدرة على إعداد نظم الإنذار تتطلب تعاونا دوليا، فالبلدان النامية هي الأكثر تضررا بالكوارث خاصة المجتمعات المحلية داخل هذه البلدان نتيجة العيش في المناطق الساحلية والبنية الهشة.[1]

و يستخدم العديد من المشروعات في العالم التنبؤ والمعلومات المناخية في دعم عمليات الحد من مخاطر الكوارث:

* إذ يوفر برنامج الأعاصير المدارية لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (**WMO**) معلومات عن أخطار الأعاصير المدارية و تقارير مركز معلومات الطقس عن الأعاصير المدارية في الوقت المحدد.

* ويتنبأ نظام المشورة و التقييم للإنذار بشأن العواصف الرملية و الترابية (**sds – was**) لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأحداث العواصف الرملية والترابية لإصدار الإنذارات المبكرة بالإضافة إلى إجراء البحوث المتعددة التخصصات بشأن الأخطار، إذ يعد ما يقرب من 14 مركزا للبحوث التشغيلية للتنبؤات بالعواصف الترابية توقعات يومية بالعواصف الترابية و الرملية.

* ويقدم مرصد هونغ كونغ معلومات عن الأحداث المتطرفة للإدارات والمنضمات الهندسية والمعنية بإدارة الكوارث عبر قاعدة بيانات شاملة على الويب مباشرة.

الفرع الثاني : إستراتيجيات إدارة المخاطر والكوارث البيئية :

ونعني بإستراتيجيات إدارة المخاطر والكوارث البيئية مجموعة من التدابير والإجراءات استعدادا لمواجهة المخاطر المحتملة والمتوقعة، والتكيف داخل النظم البيئية استجابة للآثار البيئية الفعلية أوالمتوقعة على نحو يخفف الضرر الواقع، ويكسب الإنسان مناعة بيئية، كما تتضمن تمكينه من إدارة المخاطر والكوارث الطبيعية دون أي انتكاسة في التنمية الإنسانية : المرض، فقدان الأصول الطبيعية التأثير على سبل العيش والبقاء ...الخ وذلك بوضع الخطط والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة آثارها والعمل على تهيئة بيئة آمنة والانتعاش منها من خلال: [2]

1. تقدير المخاطر بناء على أنظمة الإنذار والتنبؤ وفهم المخاطر وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كذلك، فالكثير من المخاطر البيئية هي مقدمة لمخاطر بيئية أخرى سواء على المدى القريب أوالبعيد.
2. تحديد طبيعة الكارثة و مكانها و احتمالاتها.
3. تحديد درجة التعرض لهذه الكارثة.
4. معرفة وتحديد القدرات المحلية والوطنية و الموارد المتوفرة لتحمل هذه المخاطر ووضع استراتجيات و تدابير المواجهة.[3]
5. التأمين من أجل الحماية الاجتماعية (تأمينات البطالة، تأمينات الكوارث الطبيعية) و التي تلعب دورا حيويا في إدارة المخاطر و التكيف و المقاومة ضد التغيرات المناخية وتمكن الناس من تحمل المخاطر دون إضعاف للفرص و الخيارات، إذ تسمح باتخاذ إجراءات وقائية و توفر الحماية أثناء المرض ،البطالة خسارة الأصول....الخ

---

[1]- لجنة السياسات الإنمائية ، **المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العشرة**: (17 -20) آذار / مارس 2008 ، ص 08

[2]- د/ سامي ، محمد شام حريز، د زيد، نير عبوي: **إدارة الكوارث و المخاطر: الأسس النظرية و التطبيقية**، دار الراية للنشر و التوزيع الراية للنشر ،ط1 2008،ص62.

[3]- **إدراج الحد من الكوارث في أنشطة محاربة الفقر** : التقرير السنوي للصندوق العالمي للحد من الكوارث و الانتعاش من آثارها . **البنك الدولي** 2008 .

6. وضع برامج للتأهب و مواجهة الكارثة و الاستثمار في البنى التحتية : كإنشاء السدود والمحميات حول المناطق الزراعية و السكانية مما يوفر مناعة للبيئة والإنسان على حد سواء.[1]

7 . إستراتجية التقليل من الكارثة : (و هذا ما يوضحه الشكل التالي).[2]

الشكل رقم 17 يوضح إستراتيجيات التقليل من الكارثة البيئية .

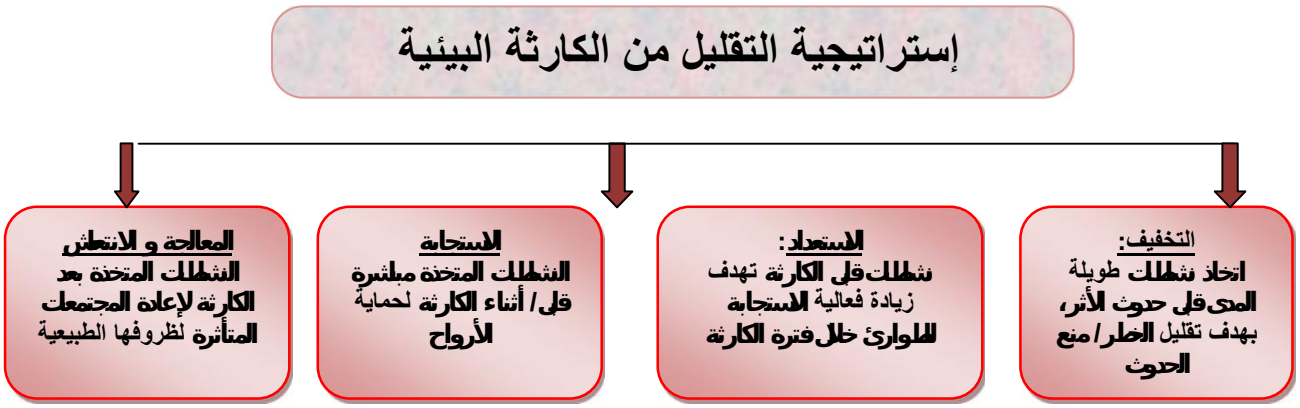

المصدر : إدراج الحد من الكوارث في أنشطة محاربة الفقر : التقرير السنوي للصندوق العالمي للحد من الكوارث و الانتعاش من آثارها ، البنك الدولي 2008 .

وقد أوضحت مختلف التجارب أن برامج التأهب و التخطيط [ماديا، نفسيا] لمواجهة الكوارث لها دور أساسي في التقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات أثناء الكوارث، إذ أن برامج التأهب والتخطيط الكوبي مثلا سمح بإجلاء: 700.000 شخص، عندما ضرب إعصار ميشيل كوبا في نوفمبر/ تشرين الثاني2001 وهو أقوى إعصار تتعرض له منذ 1944 .

وطبقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة المعنون: **" العيش مع الخطر،استعراض عالمي لمبادرات الحد من الكوارث "** : على الدول اتخاذ خطوات لإدخال عملية الحد من خطر الكوارث في تخطيطها من أجل التنمية، فقد كشفت كارثة تسونامي التي وقعت في المحيط الهندي أهمية النظم الوطنية والمؤسسية الشاملة للاستعداد للكوارث والإنذار المبكر وخطط إدارة الكوارث[3]، في حين أن الكارثة التي وقعت في أواخر شهر شهر أغسطس عام 2005 عندما ضرب إعصار كاترينا الساحل الجنوبي من الولايات المتحدة الأمريكية بينت بوضوح أن خطط إدارة الفيضانات ليست فقط قضية علمية بل إنها قضية مرتبطة أساسا بأمن الإنسان [4].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 /2008 ، ص 45 -164.

[2]- التغير المناخي و الصحة البشرية ، المرجع السابق .

[3]- تادا نوري، إينوماتا: **نحو برنامج للأمم المتحدة و المساعدة الإنسانية من أجل الاستجابة للكوارث و الحد منها، الدروس المستفادة من كارثة موجات المد الزلزالي، تسونامي، بالمحيط الهندي**، " وحدة التفتيش المشتركة" - جنيف للأمم المتحدة - 2006.

[4] - Karen , O'Brien : **Are we missing the point ? Global Environmental Change as an Issue of Human Security**, Global Environmental change , 16(2006)1-3, University of Oslo , Narway . at :cstpr.colorado.edu/.../announcement-996-1790.pdf

المطلب الرابع : الاستدامة البيئية كأهم الفرص لتحقيق الأمن الإنساني وآليات تحقيقها .

تعتبر الاستدامة البيئية مسألة ملحة لمستقبل الأمن الإنساني، و يمكن اعتبارها الثورة الرابعة بعد الثورات الزراعية و الصناعية والتكنولوجية خاصة في ظل السيناريوهات العلمية لتغير المناخ واستنزاف الموارد البيئية ، التلوث البيئي العابر للحدود .[1]

ولقد أصبحت الاستدامة البيئية كحل للعديد من المشاكل البيئية العالمية و الإقليمية و المحلية واعتبارها فرصة سانحة لتحقيق كافة الأبعاد الأمنية (الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي/ الغذائي، الأمن الشخصي والمجتمعي، والأمن الثقافي) إذ أنها تعنى بكيفية الإبقاء على المجال الحيوي الطبيعي دون تأثيرات سلبية بفعل الإنسان بالحفاظ على قواعد التوازن بشكل يضمن أمن الإنسان وأمن البيئة . فماذا نعني بالاستدامة البيئية ؟ و ما هي آليات تحقيق الاستدامة البيئية ؟ وكيف تساهم في تحقيق الأمن الإنساني ؟

الفرع الأول : مفهوم الاستدامة البيئية .

لقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما نتيجة التنامي المفرط للنشاطات والسياسات الإنسانية التنموية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات ، الأمر الذي أفرز أزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي ، تقلص مساحات الغابات المدارية ، تلوث الهواء والماء، استنفاذ الموارد المتجددة وغير المتجددة...الخ، مما دفع بالدعوة إلى نموذج تنموي مستديم يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى .[2]

أولا: تعريف الاستدامة البيئية ومؤشرات قياسها: لقد كثرت الأدبيات التي تتناول هذا المفهوم واختلفت كل حسب توجهاتها و من ذلك :

يعرف **John Morelli** الاستدامة البيئية بأنها: " تلبية الاحتياجات من الموارد و الخدمات دون المساس بصحة النظم الإيكولوجية التي توفر هذه الخدمات للأجيال المقبلة ، و بشكل أكثر تحديد تعتبر الاستدامة البيئية كشرط للتوازن و الترابط و المرونة الذي يسمح للمجتمع البشري لتلبية احتياجاته، في حين لا تتجاوز النظم الإيكولوجية الداعمة لمواصلة تجديد الخدمات اللازمة لتلبية تلك الحاجيات ."

ويعرفها : **Robert Goodland** بأنّها: " إيجاد أنماط أساليب للحفاظ على الرأس المال الطبيعي ورفاهية الإنسان." [3]

و يعرفها **: Adelina Maria** بأنها " عملية تحسين حياة الإنسان و استدامتها داخل القيود المفروضة على البيئة العالمية ، إذ أنها تنطوي على حلول لتحسين الرفاه الإنساني دون إتلاف للبيئة ."[4]

---

[1]- Malcolm, Mclmtosh . Alan Hunter **: New Prespective on a Human Security, The Emergent Consrtuct** Greenleaf Publishing 2011 , p 3.

[2]- د/ محمد ، محمود الإمام : **السكان و الموارد البيئية و التنمية** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول : مقدمة عامة ، الدار العربية للعلوم ، طبعة 2006 ، لبنان ، ص 359 .

[3]-John, Morelli : **Environmental Sustainability , A definition for Environmental Professionals** , Journal of Environmental Sustainability, Volume1-2011, p20.at: www. environmentalmanager.org/.../Article2Morelli.pdf

[4]-Adelina, Maria .Mensah and Luciana, Camargo, Castro : **Sustainable Resource Sustainable Development A contradiction !** , (ZEF) Centre for Development Research , University of Bonn 2004 , p4. At : www.zef.de/fileadmin/.../2004_3b_Mensah_Castro.pdf

وترتبط الاستدامة البيئية بالحفاظ على القوانين الايكولوجية المعروفة التي يقوم عليها النظام البيئي الكوني وهي ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة تتمثل في:

أ- قانون الاعتماد المتبادل : و يقصد به اعتماد الكائنات الحية في كوكب الأرض على بعضها البعض في توفير غذائها بدءا من العنصر المنتج وهو النبات إلى العناصر المستهلكة وفق السلاسل الغذائية وأي إخلال في أحد السلاسل الغذائية المكونة لهذا القانون سيؤدي إلى الاختلال في بقية القوانين .

ب - قانون ثبات النظم البيئية: إن النظام البيئي هو تلك الوحدة الطبيعية التي تتألف من مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذاً وعطاء مشكلة حالة من التوازن الديناميكي والمرونة، والأصل في الأنظمة البيئية التوازن والاستقرار والتكامل فيما بينها سواء كانت أنظمة أرضية أوجوية أومائية، والقدرة على التأقلم و التجدد المتواصل، ولكن هذا الأمر يتم إذا تركت الطبيعة تتعامل بنفسها مع نفسها، ولكن إذا تم التدخل في هذه الأنظمة بصورة مهدمة، وهو ما يقوم به الإنسان من خلال سعيه للنمو الاقتصادي، فان البيئة سوف تكون عاجزة على إصلاح نفسها، وينتج عن ذلك التدهور البيئي الذي بدأنا نشعر به في السنوات الأخيرة وهو أمر يصعب إعادته إلى ما كان عليه في فترة قصيرة أوجهود بسيطة.

ج - قانون محدودية موارد البيئة : أي أن طبيعة الموارد البيئية في الأنظمة الايكولوجية هي النفاذ وعدم التجدد إذا تم استهلاكها بطريقة عشوائية ولا عقلانية ، لذلك يتطلب الأمر المحافظة على هذه الموارد بالاستغلال الرشيد لها لأنها لن تستمر إلى ما لا نهاية و لابد من التركيز على المصادر المتجددة من هذه البيئة.[1] و على الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول المعنى الدقيق للاستدامة إلا أن هناك إجماع عام حول ثلاث مفاهيم أساسية خاصة بالاستدامة البيئية :

* العيش داخل حدود القدرة الإستعابية للأرض للحفاظ على الحياة .
* الترابط بين الاقتصاد والمجتمع و البيئة .
* العدالة في توزيع الموارد و الفرص لهذا الجيل و الأجيال المقبلة.[2]

وقد وضع البنك الدولي في تقريره لعام 2003 مؤشرات لقياس الاستدامة البيئية يوضّحه (الملحق رقم7)

وانطلاقا مما سبق يمكن إعطاء تعريف عملي للاستدامة البيئية: " تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية والمادية والحيوية، من هنا فالاستدامة تتطلب الحاجة إلى توسيع نطاق المخزون من الموارد من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة والاستخدام الأمثل للموارد المحلية والبحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاذ الموارد والتلوث مع الإشارة إلى ضرورة تفاعل هذا الجانب البيئي مع باقي أبعاد التنمية المستدامة : الاقتصادية التقنية والبشرية ."[3]

ثانيا: مبادئ الاستدامة البيئية: تقوم الاستدامة البيئية على مبادئ عديدة يمكن إيجازها فيما يلي :

1- **مبدأ العدالة البيئية** : لقد نشأ مفهوم العدالة البيئية بشكلها الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينات حيث بدأت الجمعيات البيئية تلاحظ بأن المصافي و المعامل و غيرها من المنشآت التي ينجم

---

[1]- **أساسيات علم البيئة الحديث** ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم إدارة البيئة ،ص 51-52 .
مأخوذ من الموقع : www.ao-academy.org

[2]- Adelina, Maria .Mensah and Luciana, Camargo, Castro : op.cit, p 3 .

[3]- د/ عبد الله، بن جمعان الغامدي : المرجع السابق .

عنها مخاطر على أمن الإنسان يتم بناءها في المناطق الفقيرة والتي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين [1]، لتتكرر هذه المحاولات في المناطق التي تقطنها شريحة المهاجرين ذوي الأصول الإسبانية مما دفع الرئيس كلينتون عام 1994 إلى إصدار المرسوم رقم : 12898/ 1994 يخول هيئة حماية البيئة الأمريكية اتخاذ الإجراءات القانونية لضمان معاملة عادلة ومنصفة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بسبب العرق أوالجنس للتمتع بالحق في بيئة صحية و نظيفة، إلا أن المشاركين في ورشة عمل "العدالة البيئية " التي جرت في بودابست يوم 10 ديسمبرعام 2003 أضافوا بعدين لمفهوم العدالة البيئية :

- التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين أفراد المجتمع ، خاصة في ظل ندرة هذه الموارد .

- إشراك المواطنين كافة و بدون تمييز في اتخاذ القرار البيئي و إتاحة المعلومات اللازمة، ذلك أن الكثير من المشاكل البيئية ترجع لانعدام العدالة البيئية و عدم مشاركة الفئات المهمشة خاصة في القرار السياسي مما يسهل استهدافهم .[2]

ويقوم مبدأ العدالة البيئية على حق كل إنسان دون تمييز في الجنس، اللون، العرق أو المركز الاجتماعي ...الخ في الحصول على الاحتياجات الأساسية لوجوده : الماء، الهواء، الغذاء، الوقاية الصحية الحرية...الخ لذلك لا بد من إيجاد سياسات قائمة أساسا على توزيع الفرص والمخاطر والتكاليف على نحو أكثر عدلا.

ويرتبط المبدأ بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو1992 والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الايكولوجية الداعمة، لذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة التنمية على الاستمرار، ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ّ.

هذا ما أكده رئيس المفوضية الدولية لشؤون التنمية المستدامة، رئيس وزراء سابق لدولة النرويج" جروهارليم بروندتلاند " : ".....و اليوم يعلمنا تغير المناخ، بعض الدروس القاسية التي حاولنا توصيلها في تقريرنا **مستقبلنا المشترك**...إن الاستدامة ليست بالفكرة التجريدية، بل هي المحاولة الملموسة لإحداث التوازن بين البشر و بين الكوكب الذي نعيش عليه، وهو توازن يتناول التحديات الهائلة للفقر، وفي نفس الوقت حماية مصالح الأجيال القادمة ....الخ و يقع مبدأ المساواة والعدالة بين الأجيال في صميم فكرة الاستدامة**..."**

و تشمل العدالة البيئية :

-العدالة بين الجنسين: يشير التحليل البيئي من منظور النوع الاجتماعي إلى أن النساء يواجهن أكثر من الرجال التداعيات والأضرار الناجمة عن التدهور البيئي وكثيراً ما تتحمل النساء والفتيات عبئاً غير عادل من التدهور البيئي مقارنة بالرجال: كوارث الفيضانات، تلوث المياه ... بسبب تحملها المخاطر الإضافية لتلبية حاجات الأسر المعيشية من المياه خاصة (الشكل المقابل[3]) فينعكس على وضعهن الصحي، التعليمي والسياسي، مما يعيق قدرتهن على تحسين أحوالهن المعيشية.[4] فقد قدّرت معدلات الوفيات بين النساء أثناء

---

[1] -Mike, Ewall , Esq : **Legal Tools for Environmental Equity vs. Environmental Justice.** at : www.ejnet.org/ej/ejlaw.pdf.

[2] - د/ مشكاة،المؤمن : **العدالة البيئية**، على موقع الانترنيت : www.greenline.com.kw/Journals/meshkat.doc

[3] - " الإستثمار في كوكبنا " ، صندوق البيئة العالمي على موقعه الرسمي : www.TheGEF.org

[4] - إدماج **قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة نيويورك 2008.

كوارث الأعاصير التي حدثت في بنغلاديش عام 1991 والتي أودت بحياة 140 ألف من النساء والمقدرة بأربعة أضعاف تقريبا معدلات وفيات الرجال.(حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، البرنامج الحادي عشر 2006- 2010).

- **العدالة بين الدول :** وفقا للمنظور البيئي، فإن الأقلية من دول العالم :الأوربية وأمريكا الشمالية يتمتعون بالخدمات البيئية وهم أنفسم المسببين للتدهور البيئي، بينما يعد أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم فقراء بيئيا .[1] "...إن انعدام المساواة في القدرة على التكيف و التأقلم مع تغير المناخ ، يزداد وضوحا، حيث يمثل التكيّف والتأقلم لجزء من العالم في إقامة بنية تحتية معقدة للدفاع المناخي وبناء منازل تطفو على الماء ... بينما يعني التكيف في أجزاء أخرى من العالم ، لجوء سكان هذه المناطق تعلم العوم في مياه الفيضان..."

- **العدالة بين الأجيال** : تقوم الاستدامة البيئية على مبدأ التوزيع العادل للموارد البيئية للأجيال الحاضرة وضمان أن تتمكن الأجيال المستقبلية من نفس الفرص للحصول على هذه الموارد ، وهذا المبدأ تم تأكيده في تقرير لجنة برونتلاند. وتعتبر الأفكار الخاصة بأخلاقيات التوزيع العادل لثروات الأرض على أجيال المستقبل، الأساس الذي أدى إلى إبراز مفهوم الاستدامة البيئية بكثير من الوضوح.[2] إلا أنه ما الذي نعنيه بالتوزيع العادل للموارد ؟

وهل أن هذه الموارد ينبغي أن لا تقل عن حد أدنى بالنسبة لأي جيل قادم ؟ و هل يعني ضمنا أن كل جيل ينبغي أن يتمتع بمستوى ثابت من الموارد ؟[3] لقد اكتفت معظم التعاريف للاستدامة البيئية بضرورة العدالة بين الأجيال ، دون توضيح أكثر لذلك .

2- **مبدأ من يلوث يدفع :** ويعتبر مبدأ الملوث الدافع من المبادئ الحديثة العالمية الذي ظهر لأول مرة سنة 1972 من طرف منظّمة التعاون والأمن الاقتصادية OCDE، و تتمثل الجباية البيئية : الضرائب والرسوم المفروضة على الدول الملوثة أساسا له [4]، من خلال فرض التعويض عن الضرر الذي يسبب فيه الملوث لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم، و في نفس الوقت

[1] - د/ نوزاد ،عبد الرحمان الهيتي وآخرون : **مقدمة في اقتصاديات البيئة** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،ط2010، ص97 .
[2]-P H Liotta, David -A Mouat ,William -G .Kepner :op.cit, p225
[3]- د/ أشرف، محمد عاشور: المرجع الساق، ص 356 .
[4] -Alain, Jounot : **RSE et Développement durable** , AFNOR éditions 2010 ,p5.

هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف[1]. فالملوّث مهما كانت صفته كشخص أوجهة أوهيئة أودولة أحدث تلوّثا بالبيئة الإنسانية للغير يدفع التكاليف اللازمة لإجراءات منع ومكافحة التلوّث ، التي تقرّرها الهيئات المختصة بحماية البيئة [2]

و لقد اتجهت معظم الحكومات والدول في العالم إلى تبني سياسة فرض الضرائب والرسوم من أجل الحد من التلوث. ومن مزاياها أنها تحقق أهداف بيئية أقل تكلفة كما تمكن من تحقيق إيراد لمواجهة التلوث أو الحد منه وأيضا التقليل من التكاليف المعتمد من طرف الدول للتقليل من ظاهرة التلوث البيئي، كما تعد الأدوات الاقتصادية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ في مجال حمل الدول على ضرورة التعاون والمساهمة في مجال حماية البيئة . [3]

ويعترض تطبيق هذا المبدأ عقبة أساسية هي صعوبة تقييم أضرار التلوث لأن هذه الأضرار تختلف من صناعة إلى أخرى ، كما أن هذا التقييم يحتاج إلى قاعدة بيانات ضخمة و نظام معلومات على قدر كبير من الكفاءة و القابلية للتطوير ، هذا فضلا عن تراخي حدوث أضرار التلوث عبر فترات زمنية تمتد عدة سنين [4].

ثالثا: الاستدامة البيئية وأهداف التنمية للألفية : تعتبر الاستدامة البيئة هدفا من أهداف التنمية للألفية (الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية)، و يضم 03 غايات محددة :

الغاية 09 : دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و قلب خسارة الموارد البيئية . الغاية 10 : بحلول عام 2015 ، يجب إنقاص نسبة المحرومين من الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف .

الغاية 11 : بحلول 2020 تحقق تحسن هام في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظة .

ولقد أكد تقرير الرصد العالمي لعام 2008 والذي يسعى نحو أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية **(MDG)** بحلول 2015 أن أهداف التنمية والاستدامة البيئية ترتبط بعضها ببعض. فالاستدامة البيئية تعنى بالإبقاء على المجال الحيوي البيئي و المرتبط بتحقيق أهداف التنمية للألفية (و هذا ما يوضحه الشكل التالي) .[5]

وقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن الفشل في دمج الاستدامة البيئية في عمليات التخطيط التنموية سيعرض القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للخطر و لاسيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.[6] وقد حث – التقرير - على ضرورة تغيير السياسات والممارسات والمؤسسات للتخفيف من من العواقب السلبية للتغيرات في النظم الإيكولوجية، وقد كانت من بين مقترحاته : دمج أهداف إدارة النظم الإيكولوجية في إطار تنموي واسع النطاق كاستراتيجيات الحد من الفقر باعتبار العلاقة المتبادلة بينها : [7]

الشكل رقم 18 يوضح العلاقة بين الأهداف الإنمائية والاستدامة البيئة .[8]

---

[1] ـ د/معلم، يوسف : **تأثير البيئة على الأمن في المتوسط** ، مداخلة تم إلقاؤها في ملتقى دولي يومي 29 و 30 أفريل بجامعة منتوري بقسنطينة بعنوان : " الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق" ، ص170.

[2] ـ د/ رياض، أبو العطا : **دور القانون الدولي في حماية البيئة** ، دار النهضة العربية ، ط 2008 ، ص 24 .

[3] ـ د/ محمد، صالح الشيخ: **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها** ، دار الإشعاع القانوني، الطبعة الأولى 2002،ص331

[4] ـ د/ محمد ، عبد البديع : المرجع السابق، ص 171 .

[5]-Gestion de l'Environnement pour un développement Humain durable 2005 .

[6] **ـ دمج الاستدامة البيئية في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** ، مذكرة توجيهية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة و الشركاء المنفذين ، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 2009 .

[7] Global Monitoring Report 2008 , MDGs and Environment , Agenda for inclusive and SustainableDevelopment

[8] Gestion de l'Environnement pour un développement Humain durable 2005 .-

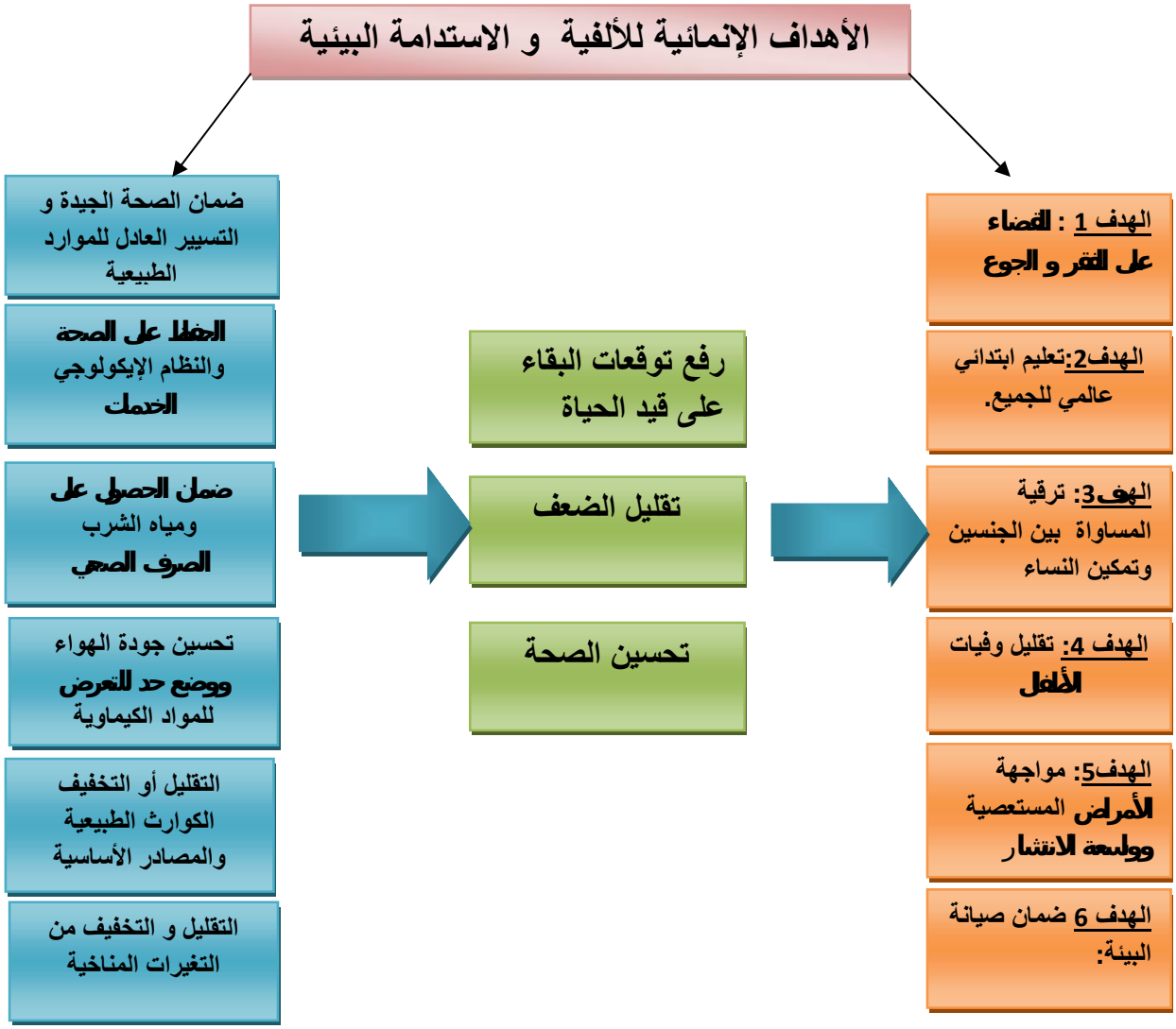
الأهداف الإنمائية للألفية و الاستدامة البيئية
الهدف 1 : القضاء على الفقر و الجوع
الهدف2:تعليم ابتدائي عالمي للجميع.
الهدف3: ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء
الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال
الهدف5: مواجهة الأمراض المستعصية وواسعة الانتشار
الهدف 6 ضمان صيانة البيئة:
رفع توقعات البقاء على قيد الحياة
تقليل الضعف
تحسين الصحة
ضمان الصحة الجيدة و التسيير العادل للموارد الطبيعية
الحفاظ على الصحة والنظام الإيكولوجي الخدمات
ضمان الحصول على ومياه الشرب الصرف الصحي
تحسين جودة الهواء ووضع حد للتعرض للمواد الكيماوية
التقليل أو التخفيف الكوارث الطبيعية والمصادر الأساسية
التقليل و التخفيف من التغيرات المناخية

الفرع الثاني : إستراتيجيات تحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية الإنسانية المستدامة .

تهتم الاستدامة البيئية بكيفية الإبقاء على المجال الحيوي الطبيعي دون تأثيرات سلبية بفعل الإنسان بالحفاظ على قواعد التوازن لبقاء الإنسان و البيئة معا [1]، فهي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية و اقتصادية و أنماط إنتاجية واستهلاكية و إستراتيجيات تعمل على استدامة البيئة و تمكين الجيل الحالي من توسيع خياراته و بناء عالم أكثر أمنا للأجيال المستقبلية .[2]

فلذلك عند الحديث عن التهديدات البيئة وربطها بالأمن الإنساني لا يجب فقط البحث عن المظاهر الأزموية ومحاولة احتوائها، بل لابد من إيجاد فكرة التوازن الإيجابي بما يضمن استمرار الجنس البشري عن طريق إبداع الإنسان بإنتاج أساليب وآليات ومناظير للتفاعل مع البيئة وبشكل يضمن أمن الإنسان وأمن البيئة ككائن يضم مجموع الكائنات الحية.[3] وتشمل أهم الإستراتيجيات لتحقيق الاستدامة البيئية ما يلي: الإدارة العقلانية للموارد البيئية، ترشيد وكفاءة استعمال الطاقة والانتقال إلى التنمية النظيفة، تحقيق الجودة البيئة، تطوير نظم إدارة النفايات وتدويرها وإعادة تصنيعها. وسيتم التطرق إليها بتفصيل أكثر وفقا للطرح التالي :

أولا: الإدارة العقلانية للموارد البيئية : تمثل الموارد البيئية " الرأس المال الطبيعي "القدرة البيئية على تلبية الحاجات الإنسانية سواء من خلال التزويد بالمواد الأولية " الخدمات " أو من خلال توفير الشروط البيئية المناسبة للحياة الإنسانية، لذلك يبرز التحدي الأهم والرئيسي في هذا القرن إدارة التكامل بين الكائن البشري والنظام البيئي للكرة الأرضية.[4]

وتعرف الإدارة أوالتسيير العقلاني للموارد البيئية بأنها استعمال الإنسان لتلك الأطر و السياسات والأنظمة و القرارات و السلوكيات والآليات بطريقة تسمح للأجيال الحالية من الاستفادة منها مع توفير الإمكانيات التي تسمح بتلبية الاحتياجات و الطموحات للأجيال القادمة[5] كما تعرف بأنها : إتباع منهج محدد في التفكير و التسيير للتعامل مع المشكلات المتكررة و الطارئة للبيئة ، فهي تركز على معرفة المشكلة و تحديدها مما يسمح باختيار البدائل المتاحة الأكثر واقعية.6

فالإدارة العقلانية للموارد البيئة تعني ترشيد استخدامها و إخضاعها لمعايير التخصيص الأمثل للموارد حتى نحفظ لهذه الموارد بقاءها وتجددها ولا نجور على حق الأجيال القادمة في الإفادة منها، وذلك بأن نهيئ أنسب الظروف لتجدّدها ونطيل للموارد أمد استخدامها مع الاهتمام بإيجاد بدائل لها[7]. وفي هذا الإطار تعتبر تعتبر الإدارة العقلانية للموارد البيئية الخيار الأمثل لتحقيق الاستدامة البيئية وضمان استمرارية تلبية الحاجات الإنسانية لكافة القطاعات. ومن أهم مجالات الإدارة العقلانية للموارد البيئية: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الإدارة المتكاملة والمستدامة للأراضي، حماية التنوع البيولوجي.

---

[1] -Robert, Smith and Claude, Simard – Andrew, Sharpe: **A Proposed Approach to Environment and Sustainable Development Indicators Based on Capita**l, at **:** www.oecd.org/site/worldforum/33626361.pdf

[2] - د/ امحند ، برقوق :المرجع السابق .

[3] - د/ امحند ، برقوق : **البيئة و الأمن الإنساني** ، محاضرة ملقاة على طلبة ماجستير **السنة أولى** ، **تخصص** : حقوق الإنسان و الأمن الإنساني يوم14 -2- 2010 ، جامعة فرحات عباس سطيف .

[4] -W.M.Adam: **Green development Environment and Sustainability in a developing world**, 3rd edition 2009 Routledge, New York.

[5] - د/ محند ، برقوق : المرجع السابق .

[6] - سرير، عبد الله رابح: **عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية،تحت إشراف الدكتور بومهدي بلقاسم، جامعة الجزائر- قسم علوم سياسية - جوان2006،ص278

[7] - د/ محمد ،عبد البديع : المرجع السابق ، ص 44.

1-الإدارة المتكاملة للموارد المائية : تعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية الخيار العقلاني للتغلب على هذه المشكلة البالغة الأهمية ، لأنه بدون الاستخدام الأمثل للمياه لا يمكن ضمان استمرارية تلبية حاجات جميع القطاعات من هذه المادة الحيوية.

وتعاني معظم دول العالم من ندرة و شح المياه بسبب الضغوط على الموارد المائية لسد إحتياجات الأنشطة التنموية المختلفة و الاستخدام غير الرشيد و التلوث ...الخ[1] لذلك سعت هذه الدول إلى إيجاد سياسات واستراتيجيات سواء على المستوى المحلي أوالجهوي أوالعالمي لوضع "منهج للإدارة المتكاملة للموارد المائية" من أجل الحفاظ على سلامتها واستدامتها وعليه فإن الإدارة المتكاملة والشاملة للموارد المائية في هذه الدول أصبحت من الأمور البالغة الأهمية في إطار التنمية الإنسانية المستدامة .[2]

ففي قمة جوهانسبرغ لعام 2002 قامت لجنة الاستشارة التقنية التابعة لهيئة الشراكة العالمية للمياه بتعريف الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أنها "العملية التي تهدف لترقية التنمية المنسقة وإدارة المياه والأرض والموارد المتصلة بها من أجل تحقيق أقصى قدر من الناتج الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بطريقة منصفة دون المساس باستدامة الأنظمة الإيكولوجية الحيوية ."[3] وفي هذا الإطار تعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية الخيار العقلاني للتغلب على هذه المشكلة البالغة الأهمية، ومن أهم السياسات المتبعة لتحقيق ذلك ما يلي :

* **تخزين المياه السطحية والجوفية** : ترجع أهمية التخزين الجوفي في المناطق الجافة وشبه الجافة إلى طبيعة الهطول المطري ، حيث تهطل الأمطار بشكل مفاجئ وذات غزارة عالية مما يجعلها تتدفق على سطح التربة وتضيع عن طريق التبخر ، وتتم عملية التخزين إما عن طريق إقامة السدود " التخزين السطحي للمياه " أو التخزين الجوفي بواسطة إقامة حواجز في الأودية تتيح تجمع المياه في هذه الأودية لفترة قصيرة ، الأمر الذي يشجع على تخزين هذه المياه في الطبقات الجوفية سواء عن طريق التسرب المباشر أو عن طرق حقنها في الآبار لتغذية المياه الجوفية ، حيث تمتاز هذه الطريقة بتقليل الفواقد المائية بالتبخر ، كما توفر خزانات مائية سليمة من التلوث.[4]

* **تحلية مياه البحر:** على الرغم من أن كمية المياه الكلية على سطح الكرة الأرضية تقدر بحوالي 1,5 مليار كم$_3$ أي ما يغطي سطح الأرض بعمق يصل إلى حوالي 3 كم إلا أن المياه السطحية العذبة المتمثلة في الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية المخزنة في باطن الأرض تمثل حوالي 1 % فقط ، بينما تستأثر البحار والمحيطات بما يقدر ب97,5 % من هذا الكم الهائل من المياه ، مما يعطي أهمية خاصة لمياه البحر كمصدر مائي مستدام ، لذلك تسعى العديد من الدول إدخال تقنيات تحلية مياه البحر ضمن منظومتها الاقتصادية والبيئية .(الشكل رقم 18 يوضح تقنيات تحلية مياه البحر).[5] وهي تقنية مازالت مرتفعة التكاليف، إذ تبلغ تكلفة المتر مابين 0,8 إلى دولار واحد. والجدير بالذكر أن قرابة 65% من الطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات التحلية في العالم توجد في الدول العربية وهناك أربعة دول عربية تحتل المراكز الأولى في العالم وهي على الترتيب : المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية

---

[1]-Hans, Günter Brauch : **Coping with Global Environmental change , Disasters and Security** , Hexago Series on Human and Environmental Security and Peace , vol 5, Spring 2011 ,p954.

[2]- Dante, A.Caponera : **Les Principles du Droit et de l Administration des Eaux**, Johanet, Paris 2009,p15.

[3]-T. Jonch-Clausen. Fugl: **Firming up the Conceptual Basis of Integrated Water Resources Management**, Water Resources Development, Vol. 17, No. 4, 2001, p 505.

[4] - د/ بن عيشي ، بشير : المرجع السابق ، ص108- 109 .

[5] - د/ محمد ،المعالج ، د/ صالح، بوقشة : **واقع وآفاق تحلية المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية إستخدام الطاقات المتجددة** ، إدارة برامج البحوث و البحث العلمي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، جامعة الدول العربية ، ص 17 .

المتحدة، الجماهيرية الليبية .أما الجزائر فهناك اتفاق بين شركتي سونطراك وسونلغاز حول الاستثمار في تحليه المياه، وقد انطلقت وزارة الطاقة والمناجم في إنجاز وحدة أرزيو بطاقة 40 ألف م3 .[1]

ولكن العيب الأساسي لتقنية تحلية مياه البحر عموما هو استهلاكها الكبير للطاقة وبالتالي تزيد الضغط على الأمن الطاقوي للدول خاصة في ظل تقلبات سوق الطاقة وارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى أضرارها على البيئة. لهذه الأسباب تجرى حاليا دراسات لاستعمال الطاقات المتجددة خاصة استخدام الطاقة النووية في التحلية، وهو ما يفتح آفاقا واعدةً أمام مستقبل توفير مياه الشرب المستدام عن طريق تحلية مياه البحر[2] .

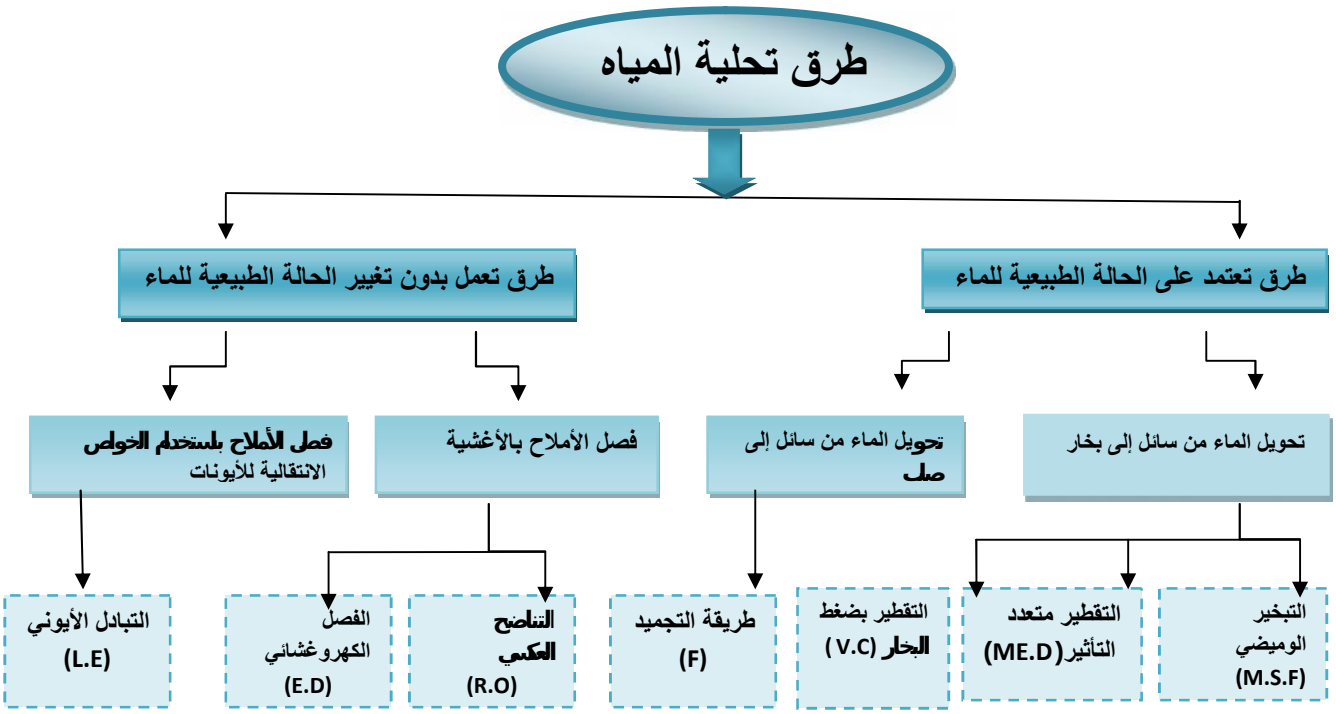

الشكل رقم 19 : التقنيات المختلفة لتحلية المياه

المصدر: ـ د/ محمد المعالج ، د/ صالح بوقشة : **واقع وآفاق تحلية المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية إستخدام الطاقات المتجددة** ، إدارة برامج البحوث و البحث العلمي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، جامعة الدول العربية ص 17 .

* **إعادة دورة المياه " رسكلة المياه"**: يمثل إعادة استعمال المياه العادمة (مياه الصرف الصحي مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصناعي) أحد الحلول المعتمدة بشكل واسع من قبل الكثير من الدول المتطورة و الدول النامية نظرا للفوائد الكبيرة من معالجة المياه الملوثة :المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية والصحة العامة، وتوفير كمية كبيرة من المياه للاستعمال في جميع المجالات، إذ توفر عملية تصفية المياه العادمة كميات كبيرة من المياه يمكن إدخالها في دورة حياة جديدة من خلال الاستفادة منها في الري الزراعي أو في العمليات الصناعية أو حتى لتغذية الموارد المائية السطحية والجوفية.

---

[1] - د/ بن عيشي، بشير : **"اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر ، المشاكل والحلول "**، بحوث وأوراق مؤتمر **"إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها "** المنعقد في عمان – المملكة العربية الهاشمية – يونيو (حزيران)2008 ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ص113.

[2] - محمد، عبد الرحمن سلامة : **أهمية استخدام تقنية الطاقة النووية في تحلية مياه البحر في العالم العربي**، الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المركز القومي للأمن النووي والرقابة الإشعاعية، هيئة الطاقة الذرية -القاهرة2008 ، ص 4- 6 ، على الموقع الإلكتروني : http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1429/171711_1.pdf

كما يمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في تغطية جزء من استخدامات المياه المخصصة للقطاع المنزلي[1]، وتزداد أهمية هذا الأسلوب في المناطق القاحلة والشبه قاحلة التي تعرف ضعفا في مواردها المائية، إذ أن معالجة مياه الصرف لمدينة عدد سكانها ثلاثة ملايين فرد تكفي لري مساحة قدرها 10 آلاف هكتار وهذا دليل عملي على الفائدة العملية من تصفية المياه العادمة[2].

2-الإدارة المتكاملة والمستدامة للأراضي : تمثل الأراضي سلعة بيئية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق الفرص للشعوب في التنمية ، وتعاني معظم أراضي الدول النامية خاصة الإفريقية من الإجهاد بفعل الطلب المتزايد على الموارد نتيجة النمو السكاني، والكوارث الطبيعية والحوادث المناخية المتطرفة مثل: الجفاف والفيضانات والاستخدام غيرالملائم للتكنولوجيا والكيماويات والأنشطة الزراعية العشوائية وغير المنظمة .

وتشير التقديرات إلى أن سكان العالم سوف يتجاوزون تسعة ملايير بحلول 2050، وأنه لتحقيق الأهداف الإنمائية المعنية بالاستدامة البيئية (الهدف الثامن)، واستئصال الجوع (الهدف الأول) سوف يلزم مضاعفة الإنتاج العالمي من الغذاء، لذلك يتطلب إدارة الأراضي المتدهورة التي تعاني من التصحر والجدب و تآكل التربة ....الخ[3]

وتعرف الإدارة المستدامة للأراضي استخدامها بطرق ومعدلات تحافظ على تنوعها البيولوجي وإنتاجيتها ومقدرتها على تجديد ذاتها وحيويتها وإمكانياتها في الوفاء بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية حاليا وفي المستقبل على المستويات المحلية والوطنية والعالمية بما لا يتسبب في إضرار بالأنظمة الإيكولوجية الأخرى.[4] وتشمل السياسات المعنية بإدارة الأراضي ومنع تدهورها :إدارة الغابات والأراضي الصحراوية والقاحلة وشبه القاحلة، تنويع المحاصيل الزراعية وتفادي استخدام الأسمدة الكيمائية ومبيدات الآفات التي تلوث مصادر المياه وتطوير التكنولوجيات اللازمة للحد أوالتخفيف من التعرض للتهديدات البيئية أو التكيف معها والانتقال من نموذج السيطرة على الطبيعة إلى نموذج العمل مع الطبيعة .

فقد نجحت التكنولوجيا إلى حد بعيد في التعامل مع التهديدات البيئية والتخفيف من آثارها والتكيف معها، فالصحاري التي كانت أراض ذات بيئة قاسية تهدد بتصحر الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي المساس بأمن الإنسان في أبعاده المختلفة أضحت مع التطور التكنولوجي مناطق جذب تساعد على تحقيق الأمن الغذائي للسكان باستحداث أساليب للزراعة الصحراوية أثبتت نجاعتها، فالسعودية مثلا ورغم بيئتها الصحراوية إلا أنها تمكنت أن تكون الدولة السابعة عالميا في إنتاج القمح .[5]

3-حماية التنوع البيولوجي : لقد أدى الإدراك المتنامي للترابط بين التنوع البيولوجي ومصادر العيش والطاقة خلال العقدين الماضين إلى حدوث تطورات كبيرة في السياسات والاستجابات الدولية المتصلة بالتنمية الإنسانية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي على المستويات الدولية والوطنية ، كما أقرت اليونسكو العلاقة والروابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي .

---

[1] - د/ عبد القادر، الشيخلي : **حماية البيئة ، في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية و الإعلام** ، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى 2009 ، بيروت ، ص 129 .

[2] - د/محمود، الأشرم: **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة2 سبتمبر 2008، ص 185 .

[3] - توقعات البيئة ، المرجع السبق ص110 .

[4] - توقعات البيئة 3، ص106 .

[5] - **علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة** ، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2009 ، ص42.

وشملت أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية واتفاقية التنوع البيولوجي سياسات للحفاظ على التنوع البيولوجي : الإدارة المشتركة للغابات والمستجمعات المائية والمصائد وموائل الطيور المهاجرة .

وفي عام 2006 تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية الذي أقر بأهمية إدارة البيئة وحماية التنوع البيولوجي يحافظ على العادات والثقافات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية. كما اتخذت سياسات وطنية مبادرة لتقوية الروابط بين التنوع البيولوجي والثقافات تماشيا مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وعلى سبيل المثال ينص قانون التنوع البيولوجي الهندي لعام 2002 على أنه يتعين على الحكومة المركزية السعي للمحافظة على معارف الشعوب المحلية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وحمايتها، وقد اعتبر القانون أن البساتين المقدسة أماكن تراثية في سياق أنظمة معتقدات المجتمعات المحلية. وفي بنما تم اتخاذ إقرار قانوني بسيادة المجموعات السبع الرئيسية للشعوب الأصلية في ذلك البلد، وتم تخصيص 22 بالمائة من الأراضي الوطنية على أنها محميات ذات سيادة للشعوب الأصلية.[1]

كما أنشأت محميات المحيط الحيوي غرب إفريقيا في البنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي نيجر، السنغال بتمويل من مرفق البيئة العالمية، وبالعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة اليونسكو، وأشيد بأول محمية للمحيط الحيوي عابر للحدود في إفريقيا تم إنشاؤها عام 2002 وشملت مناطق في بنين وبوركينا فاسو والنيجر باعتبارها معقلا ضد التصحر ونموذجا لاختبار الاقتصاديات المستدامة وإدماج المجتمعات المحلية ضمن نطاق التنوع البيولوجي.[2]

وقد طالبت الدول النامية بضرورة وضع خطة لتوفير الدعم لحماية الأنواع المهددة بالانقراض لضمان استمرارية العائد الاقتصادي والتنموي من هذه الأنواع وضرورة حصول الدول النامية التي توجد بها معظم هذه الأنواع على حقوقها نتيجة استخدام هذه الأنواع في تصنيع الأدوية ومنتجات التجميل من طرف الشركات المتعددة الجنسيات .[3]

ثانيا: تحقيق الجودة البيئية : وتعتبر الجودة البيئية عنصرا مهما لتحقيق الاستدامة ، فكلما زادت الجودة زادت الاستدامة[4]، فبالحفاظ على السلامة البيئية وإنتاجيتها تحافظ بدورها على استدامة خدمات وحاجات الإنسان. لذلك فالجواب الأقرب للسؤال: ماذا نستديم ؟ هو جودة حياة أنظمة الدعم الضامنة لجودة حياة الإنسان .[5] وتقوم الجودة البيئية على إنتاجية الأصول الطبيعية: " الجانب الكمي"وجودة الأصول الطبيعية : جودة الهواء، جودة الماء، جودة التربة و تنوع بيولوجي. أما مقاييس الجودة البيئية فهي حدود أونسب تركيز الملوثات التي لايسمح بتجاوزها في الهواء والماء والتربة .[6]

---

[1] - توقعات البيئة : المرجع السابق ، ص 184 .

[2] -**We can end Poverty** , The Millennium Development Goals Report 2013, United Nations , New York .

[3] - د/ ماجد، راغب الحلو : قانون حماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة ،طبعة 2007 ، الإسكندرية ص 29 .

[4] - د/ محند، برقوق : " الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني " ، محاضرة ملقاة على طلبة السنة أولى ماجستير ، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني " ، السنة الجامعية 2010-2011 ، جامعة سطيف .

[5] -from the environment and human security to sustainable and development , journal of human development Vol. 4, No. 2, July 2003 ,p294.

[6] - د/ عبد القادر، الشيخلي : المرجع السابق ، ص 44.

1- جودة الهواء[1] : ويقوم على جودة المعايير التالية:

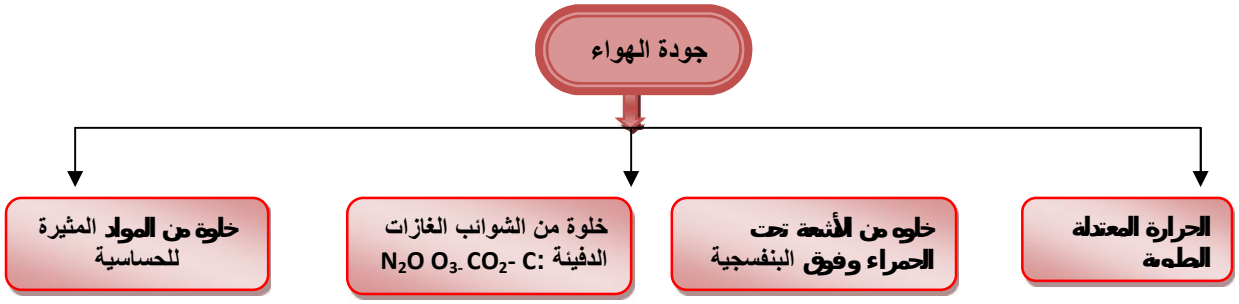

المصدر: الصحة البشرية و التكيف ، منظمة الصحة العالمية ، المرجع السابق .

2- جودة التربة:[2] وتقوم على جودة المعاير التالية:

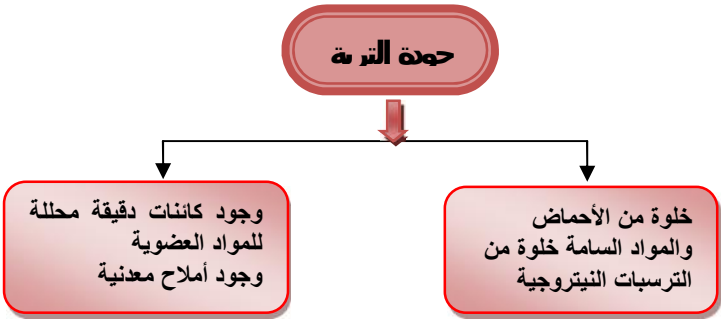

3- جودة الماء [3]: و تقوم على جودة المعايير التالية :

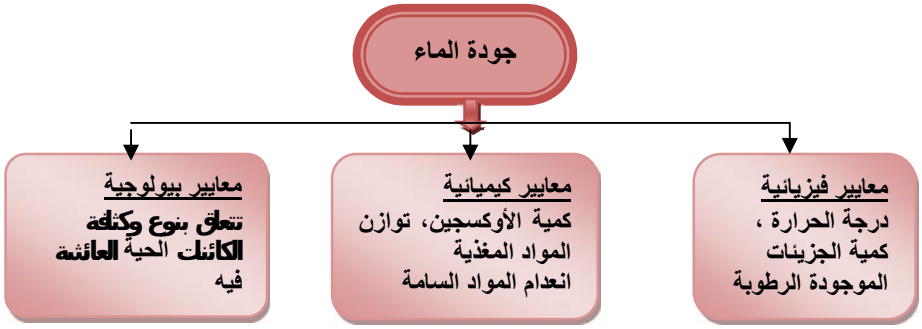

المصدر : المحافظة على الموارد المائية من التلوث، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2004 ، ص 10

ثالثا: ترشيد وكفاءة استعمال الطاقة والانتقال إلى" التنمية النظيفة ": لقد أدت النشاطات البشرية المتمثلة في الثورة الصناعية والتكنولوجية وإتباع المجتمعات أنماط حياة أكثر تعقيدا إلى زيادة الطلب على الطاقة، وأدى هذا التوجه إلى استخراج وحرق كميات كبيرة من الوقود الأحفوري (النفط الغاز،الفحم) لتوليد الطاقة الأمر الذي تسبب في رفع نسب ما يعرف بالغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحراري والتلوث البيئي[4]، لذلك سعت المبادرات الدولية إلى إستراتيجيات وآليات انتقالية في إطار التنمية الإنسانية المستدامة

---

[1] - **الصحة البشرية و التكيف** ، منظمة الصحة العالمية ، المرجع السابق .
[2] - **الحياة ما فوق إمكانياتنا، ثرواتها الطبيعية ورفاهية الإنسان**: المرجع السابق.
[3] - **المحافظة على الموارد المائية من التلوث**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2004 ، ص 10
[4] - **Energy Equity and Environmental Security** , working Group 7 Report , Regional Unit for Social and Human Sciences in Asia and the Pacific , UNESCO 2011, p3

لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة وكذلك الاستثمار في كل ماهو حيوي على وجه الأرض بما فيها الإنسان[1]. وقد نبهت أزمة الطاقة الدول الصناعية إلى ضرورة تدبير بدائل فعالة للوقود الأحفوري بالاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة " التنمية النظيفة " حيث يتوقع مجلس الطاقة العالمي أن تسهم هذه المصادر بنسبة 12 بالمائة من الطاقة العالمية بحلول 2020 .

وتتميز- الطاقات البديلة- بقابلية استغلالها المستدام دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها و يتم الوصول إليها من خلال مصادر يتكرر وجودها في الطبيعية على نحو تلقائي و دوري، كما أن مخلفاتها لا تحتوي على غازات أو ملوثات أخرى على عكس ما يخلفه الوقود الأحفوري: نفط، غاز بترول.[2] ولن يتطلب تطبيق هذه الحلول أي تنازل من الإنسان عن أنماط حياته بل ستخوله الدخول إلى عصر جديد من الطاقة وفرص عمل و تطور تكنولوجي وحماية البيئة التي يعيش فيها واستدامتها لتلبية الحاجات الإنسانية.

وانطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن هذه النماذج من الطاقة الناتجة عن مصادر متجددة لاتواجه مشاكل الاستنزاف كما أنها تطيل أمد المصادر غير المتجددة . و الأمل المعقود على مواصلة العمل الجاد لجعل المصادر المتجددة للطاقة بديلا فعالا لمصادرها غير المتجددة وحماية للبيئة من مخاطر التلوث و تحقيق ميزانية للكربون مأمونة و مستدامة (إذ يحدد علم المناخ 02 درجة مئوية باعتبارها الحد الأقصى المحددة للإحترار العالمي) وهذا يتوقف على الإمكانيات المالية والتكنولوجيا المتطورة النظيفة [3]. وقد دعت خطة عمل بالي إلى اتخاذ إجراء فعال لإزالة الحواجز أمام حصول البلدان النامية عليها وهذا ما يتطلب إعادة النظر في مفهوم التعاون إلى مسار الطاقة المتجددة ، [4] أما أهم مصادر الطاقة المتجددة فتتمثل في الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، الطاقة المائية والطاقة النووية:

1- <u>الطاقة الشمسية</u>: و تأتي في مقدمة المصادر المتجددة التي يمكن أن تحل تدريجيا محل المصادر غير المتجددة المهددة بالنضوب كونها طاقة نظيفة و متجددة، إذ نسبة أشعة الشمس التي تصل إلى سطح الأرض تكفي لتأمين حاجة العالم من الطاقة كما أن كل متر مربع يكفي لتوليد 1700 كيلوواط / الساعة من الطاقة كل سنة. وتستخدم هذه الطاقة مباشرة كما تستخدم في توليد الكهرباء لأغراض منزلية أوصناعية، كما تعمل على توازن النظام البيئي من خلال دورات العناصر والمكونات البيئية وسلاسل الغذاء.[5] و تمضي الأبحاث العلمية قدما تجاه التوصل إلى طرق علمية لتخزين الطاقة الشمسية أوتحويلها إلى كهرباء عن طريق الخلايا الشمسية. وتعتبر المنطقة العربية من أغنى دول العالم بإمكانياتها من الطاقة الشمسية، إذ يحصل كل كيلومتر مربع من الأرض سنويا على كمية من الطاقة الشمسية تعادل 1,5 برميلا من النفط الخام ، ونظريا تستطيع مصرأن تغطي وحدها طلب العالم من الطاقة

---

[1]- د/ برقوق، محند: المرجع السابق . 2010

[2]- أنهار، حجازي : **<u>تغير المناخ و تحديات التنمية في المنطقة العربية " منظور عام "</u>** ، الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية و الابتكار التكنولوجي ، بيروت . 29-30 مارس 2010 ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا .

[3] -**<u>Capacity Development for clean Mechanism</u>** (CD4 CDM) , UNEP 2004 , p14

[4]- لجنة السياسات الإنمائية، الدورة العاشرة: (17 -20) آذار/ مارس 2008، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الأمم المتحدة .

[5] - د/ محمد عبد البديع : المرجع السابق ، ص 40 .

(حسب توقعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة .)[1] وفي الفترة من يوليو/ تموز 2011 إلى يونيو/حزيران 2012 قدَّمت المؤسسة الدولية للتنمية وهي صندوق البنك الدولي 2.3 مليار دولار لمساعدة البلدان المعنية على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ و2.3 مليار دولار أخرى للتخفيف من هذه الآثار.

وكل الإستراتيجيات القطرية من أجل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة أو الطاقة المتجددة ، ففي بنغلادش مثلا : حصل أكثر من 1.4 مليون أسرة ريفية منخفضة الدخل على الكهرباء المولدة من ألواح الطاقة الشمسية عام 2012 مقابل 7000 أسرة عام 2001. [2]

2- <u>الطاقة الهوائية</u> : وتستمد من حركة الرياح التي تستخدم في إدارة مراوح هوائية لإدارة تربينات لتوليد الكهرباء، وتنتشر هذه الوسيلة في الريف الأمريكي ، شمال أوربا وألمانيا و روسيا، ويقدر أن برجا هوائيا على ارتفاع 200 م يمكن أن ينتج 1600 كيلووات /الساعة. ويجري تطوير وسائل استخدام طاقة الرياح للتوصل إلى أجهزة حساسة تعطي طاقة لأي تحرك بطئ للرياح. إذ يشير التقرير الصادر عن معهد" **ويرلدووتش**"وهو جماعة ضغط بيئية مقرها واشنطن إلى أن القدرة العالمية على إنتاج طاقة الرياح زادت من بضعة آلاف ميجاوات في عام 1990 إلى أكثر من 40ألف ميجاوات في عام 2003وهو ما يكفي لتغذية 19 مليون بيت بالكهرباء في بلدان متقدمة .

3- <u>الطاقة المائية</u> : يمكن توليد الكهرباء من مساقط المياه كالشلالات والبحيرات الاصطناعية والسدود وحركة المد والجزر للمياه . وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر ب05 أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020. ويوضح الشكل المقابل : (إنتاج الطاقة من مياه السدود).[3]

4- <u>طاقة الكتلة الحيوية</u>: وهي في الأساس مادة عضوية مثل: الخشب، المحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، ومخلفات الغابات ، ويتم إنتاج الطاقة بتحويل هذه المخلفات إلى غاز الميثان الذي يستخدم في الإضاءة و الأغراض المنزلية ...الخ

5- <u>طاقة الحرارة الجوفية</u>: وتكون على شكل: المياه الساخنة، البحار، الصخور الحارة (ما زالت قيد البحث والتطور)، إذ أن درجة الحرارة و الضغط العلوي يرفع درجة غليان الماء عن 100 درجة مئوية مما يسمح لبخار الماء أن ينتج طاقة، و يقدر أن حجم الطاقة الحرارية الأرضية المخزنة حتى عمق 10كم تستطيع 1 بالمائة من إجمالي الطاقة في العالم .[4]

---

[1] - **<u>توقعات البيئة للمنطقة العربية ، البيئة من أجل التنمية و رفاهية الإنسان</u>** ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2010 .

[2] - **<u>نهج شامل نحو تحقيق الاستدامة البيئية</u>** ، البنك الدولي عام 2011 ، على الموقع : <u>www.worldbank.org</u>

[3] - **<u>Environmental Sustainability</u>**, Report 2009 , Ames Research Centre , California , (NASA /SP-2009-572),p3.

[4] - د/ محمد ،عبد البديع : المرجع السابق ، ص79.

وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية ولأغراض الطبيعة، كما أن استغلالها يتم وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال البيئي.[1]

- 6 **الوقود الحيوي:** " كما يسمى الطاقة الحيوية" وهي الطاقة الناتجة عن الكتلة الحيوية، و هي في الأساس مادة عضوية مثل: الخشب والمحاصيل الزراعية: الذرة الصفراء، القمح ، فول الصويا، زيت النخيل ...الخ والتي تستعمل في إنتاج الإيثانول كمصدر بديل للطاقة، وهناك تكنولوجيات قيد الدراسة يطلق عليها الجيل الثاني من تكنولوجيات تحويل السيليولوز المستمدة من المخلفات إلى مواد سكرية مقطرة لاستخدامها في انتاج الإيثانول أولتحويل الكتلة الحيوية إلى غاز. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة منذ2006 بالترويج لاستخدام الطاقة الحيوية بهدف زيادة فرص حصول المجتمعات خاصة المحلية على الأشكال الحديثة من الطاقة المنخفضة الكربون، وذلك كأداة رئيسية للحفاظ على الأمن الغذائي و تحسينه في ظل تغير المناخ .[2]

ورغم ما يطرحه هذا البديل من فرص تحقيق تنمية نظيفة إلا أنه- إنتاج الوقود الحيوي- سيؤدي إلى احتمالية رفع أسعار مواد الخام المستخدمة في إنتاجه: كالذرة مثلا والذي ارتفع سعرها أكثر من % 60 بين عامين :2005 -2007 نتيجة تنفيذ البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول وانخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية و" حسب تقرير البنك الدولي" 2008 الزراعة من أجل التنمية" أن الوقود الحيوي : سيطرح تنافسا بين " الطاقة ـ الأمن الغذائي" من خلال الضغط على الأسعار والأراضي المخصصة للزراعة الاستهلاكية (لإنتاج 100 لتر من الإيثانول نحتاج إلى 240 كيلو غرام من الذرة وهي كمية كافية لتغذية شخص خلال سنة كاملة) .[3]

الرسم البياني رقم 3 يوضح: التوقعات الخاصة بإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي على المستوى العالمي 2005-2018 [4]

ـ7 **الطاقة النووية**: لقد بدأت الكثير من الدول التفكير في تبني خيار تكنولوجيا الطاقة النووية والتي بإمكانها أن تساعد في تحديد كمية النيتروجين وهي العملية التي يتحول من خلالها نيتروجين الغلاف الجوي إلى أسمدة نيتروجينية، ولعل التحدي الرئيسي يتمثل في ضمان ألا ينتج عن استخدام الطاقة النووية و تطبيقاتها أخطار بالنسبة للإنسان و البيئة . كما ان الطاقة النووية التي تعد من مصادر الطاقة المنخفضة الكربون

[1] - محمد ، طالبي، د محمد، ساحل: **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، العدد 06 ، 2008.
[2] - منظمة الأغذية و الزراعة و الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ، على الموقع : www.fao.org
[3] - **الزراعة من أجل التنمية ، موجز السياسات** ، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008 ، البنك الدولي .
[4] - **التحديات التي يمثلها تغير المناخ والطاقة الحيوية بالنسبة للأغذية والزراعة** ، منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول: **" إطعام العالم في عام 2050 "** ، روما 12-13 أكتوبر / تشرين الأول 2009 ، منظمة الأغذية والزراعة ، FAO.

تطرح تساؤلات حول المخاوف الناتجة عن استخدامها وانتشار الأسلحة النووية وكذا النفايات النووية المشعة ،إذ أنها تزيد من إحترار المحيطات و هو سبب إضافي للتغير المناخي.

وعلى الرغم من أهمية خيارات الطاقة المتجددة على البيئة، ومع الإمكانيات المالية والتكنولوجية للدول المتقدمة تحقيق ذلك إلا أن الاستهلاك العالمي لها محدودا، إذ بلغ 15 % فقط مقارنة باستهلاك النفط والغاز الطبيعي و الفحم الحجري[1]

الرسم البياني رقم 4 يوضح : الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة مقارنة بالمصادر التقليدية

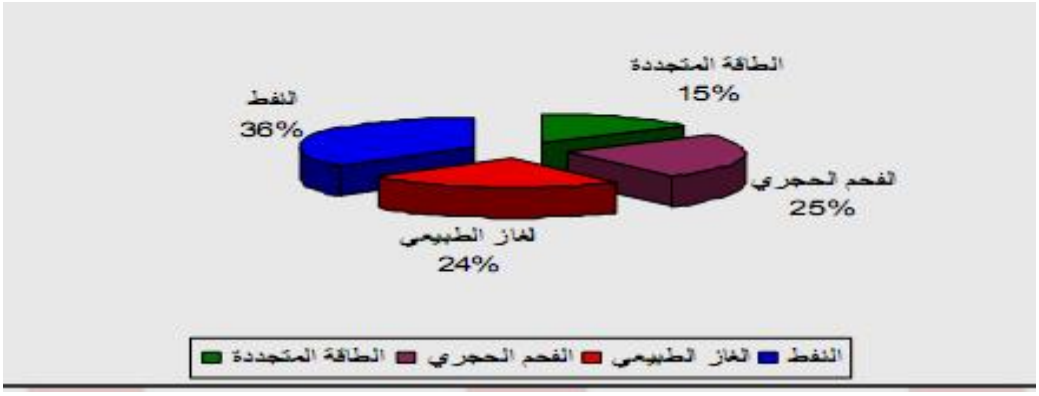

المصدر: - د/ أيهم أديب تفاحة : المرجع السابق ، ص 200.

رابعا: تطوير نظم إدارة النفايات و تدويرها و إعادة تصنيعها: تعتبر النفايات من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول في الوقت الحاضر ،و عدم التخلص منها بصورة صحية وسليمة يؤثر سلبا على سلامة البيئة واستدامتها بجميع عناصرها (تربة ، ماء هواء، سلاسل غذائية)، ويعد الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات وتصنيعها أحد السياسات البيئية القائمة على أساس التخلص الآمن من النفايات واعتبارها مواد خام يمكن أن تكون مدخلات لعمليات صناعية أخرى بدلا من أن تكون مصادر تلوث ومنابع خلل لمكونات البيئة بشكل عام. لذلك يعد الاستثمار في إعادة تصنيع النفايات أيا كان نوعها مكسبا تنمويا لتحقيق الاستدامة البيئية .[2]

خامسا: تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية : على الرغم من أن الأمم المتحدة تأسست في وقت لم يكن موضوع البيئة يحظى بأي اهتمام دولي، حيث كان شاغل المجتمع الدولي هو إيجاد صيغة لإخماد نيران الحروب في شتى بقاع العالم و منع تكرارها في المستقبل، إلا أن المنظمة وأمام الرهانات و السيناريوهات للتدهور و الكوارث البيئية أصبحت القضايا البيئية جزء لا يتجزّأ من أعمال الأمم المتحدة من خلال ما أنشأته من برامج وآليات وخطط وسياسات تتعلق بحماية البيئة، وقد لعبت الجمعية العامة في هذا الشأن دورا لا يستهان به طبقا للمادة 10 من الميثاق، فقد أقرت العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية ، كاتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1945. والإعلان العالمي للبيئة في ستوكهولم1972، واتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث برشلونة 1976 ...الخ [3] إلى جانبها نجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أخذ على عاتقه الاهتمام بالقضايا البيئة طبقا للمادة 62 من الميثاق، و من أهم البرامج و اللجان التي استحدثتها الأمم المتحدة في هذا الشأن :

---

[1] - د/ أيهم ، أديب تفاحة : المرجع السابق ، ص 200 .

[2] - د/ أيهم ، أديب تفاحة : **المرجع السابق** ، ص 49 .

[3] -Philippe, Sands : **Environmental Protection in the twenty-first centry : Sustainable Development and international law** : (Environnemental law , The Economy ,and Sustainable Development) ,Cambridge University Press , New York 2008, p369.

* **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**: فهذا البرنامج يتكون من 58 عضو منتخب من الجمعية العامة حدّدت قمة ستوكهولم مهامه بقرار الجمعية العامة رقم 297 المؤرخ في 15 ديسمبر 1972 و يقوم بالمهام التالية:
- تعزيز التّعاون الدولي في الميدان البيئي. - التنسيق بين مختلف البرامج والسّياسات والخطط البيئية. - إشراك المراكز البحثية في الميدان البيئي. - استعراض القضايا البيئة بشكل دوري والنهوض بالقانون الدولي البيئي.[1]

* **اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة:** واعتمدتها الجمعية العامة بالقرار رقم 191/47 المؤرخ في 22 ديسمبرعام 1992، وتتكون من53 عضوا يمثلون دولا منتخبين من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و من بين أهدافها :
- متابعة تنفيذ قرارات قمة الأرض.- تفعيل التعاون الدّولي وترشيد السّياسات الحكومية والعمل من أجل التّكامل البيئي الدولي ورصد التقدّم المحرز في هذا الميدان.

* **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**: وأنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983 وتنشط هذه اللجنة بصفة مستقلة عن نطاق عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتركّز عملها بالخصوص فيما يلي:
- إعادة النظر في القضايا البيئة الحرجة. - تشجيع التعاون الدولي بصدد القضايا البيئية.
- نشر الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسّسات والحكومات. [2]

* **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: ويدعو هذا البرنامج الحكومات إلى أخذ الاعتبارات البيئية ضمن الخطط التّنموية، وقد صدر عنه تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 المتعلق بأهداف الألفية حيث اعتبرت قضايا الاستدامة البيئة من أهداف الألفية.

* **مركز الأمم المتحدة المستوطنات البشرية**: ويختص بالنظر في القضايا البيئة المتصلة بالبيئة الحضرية.

* **مؤتمر الأمم الممتدة للتجارة والتنمية "الانتوكاد"**: ويتولى دراسة القضايا المتعلقة بالتّجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمال في إطار التنمية المستدامة.

وبالنسبة للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فقد لعبت هي الأخرى دورا لا يستهان به في مجال القضايا البيئية ويمكن إجمال دورها كالآتي:

* **منظمة الأغذية والزراعة FAO**: وتتلخص جهود هذه المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي في العالم وتسريع النقاشات الدولية المتعلقة بالعضويات الزراعية المحسّنة وراثيا دون إغفال دورها في مجال الزّراعة والغابات ومصايد الأسماك وحماية النّباتات والتربة.

* **منظمة الصحة العالمية**: وتقوم هي الأخرى بدور جبّار في مجال الصّحة والبيئة باعتبار العلاقة التفاعلية بين الصحة و البيئة .

*__المنظمة العالمية للأرصاد الجوية__: وتنشط هذه المنظمة في القضايا المتعلقة بالغلاف الجوي والمناخ.

* **المنظمة البحرية الدولية**: وتهتم بمجالات التلوث البحري والنفايات الخطرة في البحار، وسلامة النّقل البحري للمواد الخطرة ، و هي الأهداف التي تتوخى الأمم المتحدة لتحقيقها في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

* **وكالة الطاقة الذرية**: وتشتغل بقضايا السّلامة النّووية والنّفايات المشعّة .

* منظمة العمل الدولية: وتتبنّى هذه المنظّمة مهمّة الإرشاد البيئي في سياستها المتعلّقة بمجال البيئة الخاصّة بالشّغل ومعايير السلامة والصحة المهنية.[1]

---

[1] - د/ محمد، دسوقي، محمد إسماعيل: **الإدارة الدولية لقضايا البيئة**، مجلة السياسة الدولية، 2002، ص 193.

[2] - المرجع السابق ، ص 193 .

* **منظمة التربية والعلوم والثقافة (UNESCO)**: وتتوزّع جهود هذه المنظمة في ميدان التّثقيف البيئي والنّشاطات العلمية البيئة. [2]

الفرع الثالث: الاستدامة البيئية كمطلب أساسي تحقيق الأمن الإنساني.

يعتمد الإنسان لتحقيق أمنه على الخدمات التي يقدمها المحيط البيئي الحيوي الذي يعيش فيه، علاوة على ذلك فإن المحيط الحيوي نفسه هو نتاج الحياة على هذه الأرض، إذ أن درجة ونوعية ورفاهية الإنسان يعكسها النظام البيئي الذي يمده بشروط العيش والبقاء : نقاء الهواء، المياه، التربة للزراعة ومنافع معنوية تتعلق بالصحة النفسية: منافع التسلية والترفيه، كما تمد الإنسان بخيارات تمكنه من استخدامها ضد كوارث وتغيرات شديدة تؤثر على حياته، أي توفير نظم الحياة التي تضمن البقاء بكرامة.[3] وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين البيئة والإنسان تقوم على مفهوم المنفعة، والذي ينبني على أساس إشباع حاجات الإنسان " الرفاهية".[4]

كما قد تكون البيئة أكبر مهدّد للأمن الإنساني، إذ أن التعرض المتزايد للتهديدات البيئية : الجفاف الفيضانات، التغير المناخي، التلوث البيئي، استنزاف الموارد البيئية ....الخ[5] يعيق جهود الإنسان في بناء حياة : أفضل، أجود وأسعد، إذ أنها تتفاعل مع الصدمات المالية والسياسية والصحية وحتى البيئة الأخرى، ويمكن أن تزيد من تفاقمها وتحدث انتكاسات في الاستثمارات الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر والجوع وتوفير الفرص للوصول إلى التعليم ، الصحة ، خدمات صرف صحي ، إضافة إلى الصراعات الناجمة عن التنافس على الموارد البيئية.[6] وبالتالي فإنّ التقليل من استنفاذ مواردها وضمان استدامتها يشكل الأساس المنطقي لاستدامة الحاجات الاقتصادية المدعّمة لاستدامة الحاجات الاجتماعية، وهذا ما يشكل الأساس المنطقي لتحقيق الأمن الإنساني .

المبحث الثالث: معوقات التنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مسيرة التنمية الإنسانية المستدامة، فإن هناك العديد من المعوّقات والصعوبات التي تواجه تبني وتفعيل خططها وبرامجها- التنمية الإنسانية المستدامة- وقد اختلفت درجاتها من دولة إلى أخرى، وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينها ،إلا أنها في المحصلة تعاني منها الدول النامية بدرجة أكبر، والتي تقف حائلا أمام المسار التنموي لتحقيق الأمن الإنساني.

فالتنمية الإنسانية المستدامة تواجه الكثير من المعوقات التي لا يمكن حصرها، والتي تحول دون تحقيق وبشكل فعلي الأهداف الألفية للتنمية، حيث يعتبر تنفيذها من أكبر المنجزات على المستوى المحلي والدولي، مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم اليقين من تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة

---

[1]- Patricia, Birnie , Alan, Boyle ,Catharine, Redgwell **: international law and environment**, , oxford University press,2009, p 59 .

[2] - د/ محمد ، دسوقي : المرجع السابق ، ص 193 .

[3]- Ursula, Oswald S : **Sustainable Development with Peace Building and Human Security** , International Security Peace , Development and Environment –Vol II, Encyclopedia of life Support Systems (EOLSS) , p3.

[4] برنامج العمل العلم الحادي عشر 2006-2010,منظمة الصحة العالمية

[5]-**Environmental Sustainability and Human Security in the DRC – A policy Brief** , Sida Help – deks joint Report, 15 october 2013 .at : sida**environment**helpdesk.se/.../Joint-Helpdesks-DRC-.

[6] -Niloy, Ranjan Biswas : **Is The Environment A Security Threat ! Environmental Security beyond . Securitization** , International Affairs Review, Vol XX, N°01 , winter 2011, p04

الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني. فإضافة إلى مشاكل الإنفاق والتسلح العسكري، والصراعات المسلحة الدولية والداخلية والجريمة المنظمة، والتي يمكن أن تشكل عوائق جدّية أمام التنمية الإنسانية المستدامة والتي تنعكس على أمن المواطن العادي، واجهت التنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني، صورا وأشكالا معقدة ومتنوعة من المعوقات، وعلى النحو الذي يقودنا إلى القول بأن عملية تصنيفها صعبة للغاية . وارتأيت تقسيمها إلى ثلاث مجالات، وفقا لطرح يخدم موضوع بحثنا :

ففي المطلب الأول سنتناول طبيعة النظام الدولي القائم على الهّيمنة والتفاوت بين الدول كعائق للتنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني. أما المطلب الثاني فسنخصصه أما المطلب الثالث فسنخصصه إلى معوقات :الإنفاق والتسلح العسكري، الصراعات، الجريمة المنظمة والتي تحول دون تحقيق واستدامة المنجزات التنموية، ثم المطلب الثالث نخصصه للمعوقات التي تحول دون تحقيق الاستدامة البيئية.

المطلب الأول : طبيعة النظام الدولي القائم على الهيمنة والتفاوت بين الدول كعائق للتنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني .

لقد ساهمت التطورات العالمية المتمثلة بانتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية في ظهور مؤشرات النظام الدولي الجديد، والتي تقوم في شقها السياسي على النموذج الغربي للديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي شقها الاقتصادي الانتقال إلى اقتصاد السوق وترك الاقتصاد المركزي القائم على تدخل الدولة في رسم الحياة الاقتصادية.[1] وعليه فقد ساهمت هذه المؤشرات في تفرد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على النظام الدولي الجديد. وبالتالي سيطرتها على مختلف مناطق العالم بواسطة إستراتيجيتها الدولية ووسائلها (السياسة، الاقتصاد العسكرية) التي استعملتها في تحقيق أهدافها.

ويتسم النظام الدولي الجديد بوجود توافق استراتيجي له أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية تترجمها العولمة الراهنة ، وعلى هذا الأساس استأثرت العولمة كمفهوم وكظاهرة بالكثير من الانتباه والاهتمام سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها. وترجع أهمية ظاهرة العولمة إلى تباين أبعادها وتشعب آثارها وما تخلفه من آثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية[2].

وقد ساد الاعتقاد بأن العولمة لها تداعياتها على مسار التنمية الإنسانية المستدامة ، باعتبارها المحرك للتقدم الاقتصادي العالمي وتتيح فرصا لتعزيز سبل الحياة ونوعيتها للشعوب والبلدان، إذ في تسعينات القرن 20 شهدت معظم دول شرق آسيا وجنوبها تحسنا مثيرا في مستويات المعيشة لم تشهده أجزاء عريضة من إفريقيا جنوب الصحراء ومن شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة ودولا عديدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، إلا أنها أدت إلى خلق أشكال من انعدام المساواة وزيادة استقطاب العالم على الرغم من تعدد الأطراف الفاعلة، حيث أنّها تؤدي إلى الاستبعاد وعدم المشاركة في القرارات العالمية، وعلى حد قول الرئيس السنغالي: **" نحن ننتج السلع التي نصدرها إلى الشمال، لكننا لا نشارك في آليات التسعير و لا في أنظمة التبادل التجاري و نظل في علاقة تبعية".**[3]

---

[1]- د/ محمد، برقوق : المرجع السابق .

[2] -Alison, Brysk : **Globalization and Human Rights** , University of CAlefornia Press 2002 , London ,p04.

[3] - تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 ،ص 16.

وفي وسط اقتصاد عالمي متزايد الازدهار، يبدو أن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تتعمق أكثر فأكثر، خاصة عقب الانتهاء من جولة أورغواي عام 1996 ، ليؤذن بداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي والإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية المتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي والتي حرمت البلدان الفقيرة من حصة عادلة في الازدهار العالمي، في حين يموت وسط هذا الأخير 10 ملايين و700 ألف طفل قبل بلوغهم سن الخامسة، ويعيش أكثر من مليار إنسان في فاقة شديدة بأقل من دولار للفرد الواحد في اليوم.

كما أودى وباء نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب بحياة 3 ملايين إنسان في حين أن 5 ملايين مصابين بالمرض حتى2005[1] والكساد في أشد البلدان فقرا، والنمو المتزايد في البلدان الغنية يشير إليها تقديرات البنك الدولي لسنة 2002 فحصة الدخل التي تحصل عليها أغنى نسبة 1% من سكان العالم تعادل الحصة التي تحصل عليها أفقر نسبة بـ 58 %، وأغنى نسبة 10 % من سكان (و.م.أ) يعادل دخلها أفقر نسبة 43 % من سكان العالم ، أي يعادل دخل أغنى 25 مليون أمريكي دخل ما يقرب بليوني نسمة[2].

وقد دق بطرس بطرس غالي في كتابه **" ناقوس الخطر"** حول الوضع العالمي ودعا إلى مشاركة الدول الفقيرة وقوى المجتمع المدني العالمي في بناء صرح ديمقراطي للعولمة والتركيز على جوانبها كما أناط بمنظمة الأمم المتحدة للقيام بدورها دون أية اعتبارات سياسية بصفتها الإطار العالمي متعدد الأطراف لإضفاء الطابع الديمقراطي، والذي يستوجب حتما دمقرطة الأمم المتحدة..[3]

وفي ظل هذا النظام العالمي تنامت أشكال التدخل وتباينت مجالاته ودوافعه والجهات التي تقدم عليه. فالنظام الدولي الاقتصادي تتصدره أكبر المؤسسات الدولية والتي تسيطر على المجال الاقتصادي والمالي والتجاري، مما يجعل اقتصاديات الدول، خاصة النامية تابعة لها ومتأثرة بالأزمات التي تلحق بها، في حين أن النظام السياسي والذي كان لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دورا في إرساء الانتقائية وضرب الشرعية الدولية تحت غطاء حقوق الإنسان والتنمية. وأمام الصمت الدولي اتجاه هذه التدخلات التي غالبا ما أصبح ينظر إليها كإفراز طبيعي للتطورات الدولية الجارية، أو تتحكم فيها اعتبارات مصلحية أو بفعل ضغوطات تمارسها بعض القوى، فإنّها غالبا ما تخلف نقاشات واسعة بصدد شرعيتها أو ضرورتها، وهذا ما ينطبق على ما أصبح يعرف بالتدخل العسكري الإنساني.

فالولايات المتحدة وهي القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحا، وكنتيجة حتمية لذلك أصبحت منظمة الأمم المتحدة تبدو فعّالة عندما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم استبعاد وتهميش دورها في قضايا تنموية وأمنية مصيرية إذا تعارضت مع مصالحها .[4]

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2005، **المرجع السابق**، ص3.
[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 2002، **المرجع السابق**،ص19.
[3]- د/بطرس، بطرس غالي: **الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة**، ترجمةأمينة الأعصر، مجلة السياسة الدولية العدد148، سنة2002 .
[4]- د/ عبد القادر، رزيق المخادمي : **الحوار بين الشمال والجنوب ، نحو علاقات اقتصادية عادلة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع طبعة 2004 ، القاهرة ، ص 168-169 .

وانطلاقا مما سبق وفي إطار بحثنا عن أهم المعوقات المتعلقة بطبيعة النظام الدولي سياسيا واقتصاديا وتأثيرها على التنمية الإنسانية المستدامة والأمن الإنساني ، يمكن إيجاز أهمها في :

* التدخل عبر المؤسسات الدولية الاقتصادية والأزمات المالية والاقتصادية .
* ضعف المعونة والمساعدات الإنمائية الدولية ومشكلة ديون العالم الثالث .
* التدخل الدولي تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية. وهذا ما سوف نتناوله تباعا في الفروع التالية :

الفرع الأول : التدخل عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية والأزمات المالية والاقتصادية .

في ظل السيادة الكاملة للنظام الرأسمالي أصبحت مؤسسات أوما أصطلح عليه بالمنظمات وسيلة للسيطرة والتحكم عن طريق تحويل المجتمع الدولي، من بناء أفقي تتوزع فيه السيادة بين الدول إلى بناء هرمي تتقلص فيه سلطة الدول لحساب المنظمات الدولية ، ومن أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورغم أن هذه المؤسسات قد تم إنشاؤها للإشراف على تنظيم التعاون الدولي في مجال السياسة النقدية وتمويل التنمية وتسهيل التبادل التجاري [1]– كما تطرقنا إليها سابقا ، إلا أنها كانت رهينة القوى الكبرى ، والتي حاولت فرض سيطرتها بعد انتهاء زمن الاستعمار والاحتلال من خلال توجيه الاقتصاد العالمي وتدعيم السلطة الاقتصادية والتدخل في الشؤون الاقتصادية للدول خاصة النامية منها .[2]

ويتمحور السؤال الرئيسي : هل يمكن للبرامج والسياسات التي تقدّمها المؤسسات الدولية الاقتصادية أن تسهم في تنمية حقيقية للمجتمعات النامية ويساهم في حل مشكلات الفقر والمعاناة الإنسانية و تحقيق الأمن الإنساني، وما تأثير الأزمات المالية الاقتصادية العالمية على جهود التنمية الإنسانية المستدامة لتحقيق الأمن الإنساني ؟

أولا: التدخل عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية : مع ميلاد منظمة التجارة العالمية التي تضم 142 دولة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بالهّيمنة والتبعيّة بمبادئه وآلياته باعتباره نظاما جديدا لتمرير سياسات القوى الكبرى . وعلى الرغم من أهمية منظمة التجارة العالمية والتي تشكل الإدارة الدولية الوحيدة التي تضع قواعد للتجارة الدولية وتساهم في تحرير التجارة العالمية وإرساء دعائمها على أسس ثابتة مما يساهم في النمو العالمي والتنمية وبالتالي تعزيز رفاهية الشعوب في العالم،إلا أن الكثير من النقاش دار حول ما إذا كانت هذه المنظمة قد نجحت فعلا منذ إنشائها في تحقيق هذا الهدف الرئيسي.[3]

تسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى إلى التنمية وحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة ، وهنا يجب أن نميّز بين تحرير التجارة الدولية الذي يقتصر تأثيره على نمو الناتج القومي وبين حرية التبادل التجاري الذي تفتقد إليه المنظمة، والذي يتعدى أثره إلى تغيير الهيكلي للإنتاج وتنويعه مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة .[4]

---

[1] -Errol, Mendes and Ozay ,Mechmet : **Global Governance , Economy and Law , wainting for justice** Routledge,2003 ,London ,p179.

[2]- د /محمد، عبد الستار كامل نصار : المرجع السابق ، ص 93.

[3]- د/ صلاح، عباس : **العولمة وآثارها فى البطالة والفقر التكنولوجى فى العالم الثالث** ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة الإسكندرية ، ص5 . 2004

[4]- د/ محمد، صفوت قابل :**منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية الإسكندرية ،طبعة 2009،ص 92

وقد كرست هذه المنظمة حدّة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصّنع ، حيث تنتج أطراف الثالوث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي (أمريكا الشمالية، أوربا، اليابان) حوالي 87 بالمائة من الواردات العالمية وأكثر من 94 بالمائة من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة ، والجنوب الذي مازالت أغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة

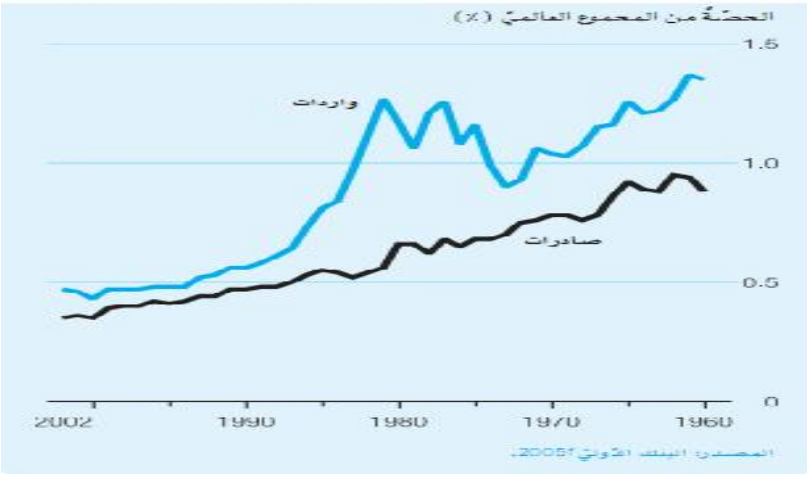

ويوضح الرسم البياني رقم5 إلى تراجع حصة إفريقيا من التجارة الدولية، إذ إنخفضت نسبة الصادرات العالمية إلى 0,3 بالمائة ، مقابل 0,4 بالمائة من الواردات ، ولو أن إفريقيا اليوم تحظى بحصة عادلة من التجارة العالمية لكانت قيمة الصادرات تعادل 119 مليار دولار (القيمة الثابتة لدولارعام 2000) ، أي ما يساوي خمسة أضعاف تدفقات المعونة والمبالغ الموفرة في الميزانيات نتيجة إعفاءات الديون المشروطة من البلدان المتقدمة .[1]

الرسم البياني رقم 5 يوضح تراجع حصة إفريقيا من التجارة العالمية.
المصدر : تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2005

ومن الآثار السلبية لإتفافيات منظمة التجارة الدولية تقليص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، وذلك لأن هذه الإتفاقيات تنطوي على تحويل عدد من الصلاحيات لإتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة .

كما أن برامج الإصلاح الإقتصادي وارتباطه بتحرير القيود على الصادرات والواردات وفتح باب الاستيراد وفقا لإتفاقية الجات، التي تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة كافة الموانع أمام السلع المستوردة يعرض الإقتصاد القومي لمخاطر الركود وعدم الاستدامة، ويزيد من حدة الفقر المرتبط بالدخل القومي والإستثمار والمستوى العام للأسعار وبالسياسة المالية والإقتصادية ، مما يؤثر سلبا على الجهود التنموية الوطنية وإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .[2]

كما أدت سياسات صندوق النقد الدولي - في الغالب – إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة للتباين في المعاملة بين الدول الأعضاء،وممارسته ضغطا غير متناسب على الاقتصاديات الأضعف حتى تقوم بعملية التصحيح . ومن بين الإختلالات التي أحدثها الصندوق، تلك التي حدثت في أمريكا الجنوبية، فقد فرض الصندوق إصلاحات ضريبية تخدم مصالح الرأسمال الأجنبي، إذ فرضت تخفيضات كثيفة على الميزانيات الاجتماعية والتعليمية والصحية، كما فرض تحرير المستودعات وتوسيع المساحة

[1]- **التعاون الدولي على المفترق الطرق : المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو** ، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 .
[2]- د/ علي، إبراهيم : **التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص154 .

الزراعية المخصصة للزراعة الواسعة وتطبيق سياسات التقشف، مما أحدث المزيد من الحرمان والفقر. والأمر نفسه يقال في اقتصاديات تايلاند عام 1997 واندونيسيا وكوريا الجنوبية في بداية التسعينات .[1]!

أما فيما يخص السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال المنح والقروض للدول وخصوصا دول العالم الثالث، والتي تعتبرمن أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبّعية، كون هذه القروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة إتباع تعليمات البنك تجاه التعامل مع هذه القروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك الدولي سياسات وبرامج تعمّق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقا من قبل البنك .

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها دول العالم الثالث من تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيّمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث، من خلال سياستها المالية وهيمّنتها على المؤسسات المالية الدولية .[2]

ومع تنامي ظاهرة العولمة فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسيات المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما تشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي. فالشركات العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات تتحكم في مسار عملية العولمة، وبالتالي الأكثر قدرة على جني ثمارها .[3]

ورغم أن لهذه الشركات دور إيجابي في تنشيط التجارة الدولية ونقل رؤوس الأموال، وقدرتها الفائقة على تطوير التكنولوجيا والنهوض بالمشروعات العمرانية، لاسّيما في الدول النامية بينما تزداد الآثار السلبية لهذه الشركات يوما بعد الآخر، فهي تسيطر على ثلثي الصادرات العالمية ، ففي عام 2007 تنتج الشركات دولية النشاط 25بالمائة من الناتج العالمي، ويصل رقم أعمالها السنوي من خارج أقاليم دولها 210 مليار دولار أمريكي (وهو ما يمثل 2,5 مرة لإجمالي الناتج الداخلي لفرنسا ذات 59 مليون نسمة وستة مرات الناتج للمكسيك ذات مائة مليون نسمة).[4]

فقد أدى بحثها عن تحقيق أكبر قدر من الربح إلى العمل على إخضاع اقتصاديات الدول النامية لها وعلى توجيه السلطة السياسية فيها واستنزاف مواردها، فضلا عن تأثيرها على سلطات فرض الضرائب وبشكل عام فإن الاستقلالية الوطنية ومعظم أدوات السياسات الحكومية (السياسة النقدية، السياسة الضريبية، سياسة الأجور) تتراجع فعاليتها كلما زاد الانفتاح الاقتصادي وكبر حجم الاستثمارات الأجنبية .[5]

---

[1]-د/ محمد ،عبد الستار كامل نصار : **دور القانون العام في الظلم الاقتصادي العالمي الجديد** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،ط 2007 ، ص 105.

[2]- فضيلة، جنوحات .ز، حريتي : **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية – حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تحت إشراف الدكتور محمد بوتين، السنة الجامعية 2005 -2006 ، جامعة الجزائر .

[3]- فضيلة، جنوحات .ز ،حريتي : المرجع السابق.

[4]- د/ محمد، دويدار : **مبادئ الاقتصاد السياسي : الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية , طبعة 2007 ، ص 159 .

[5]- د/ محمد ،عبد الستار كامل نصار: المرجع السابق، ص 54

ثانيا: الأزمات المالية والإقتصادية : لقد شكل تكرار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تداعيات خطيرة مثيرة للقلق والاهتمام، والتي مثلت تهديدا لاقتصاديات الدول المعنية، كما انتقلت آثارها السلبية: انخفاض فرص العمل، ارتفاع معدلات الفقر، ركود النمو العالمي ...الخ لتشمل دولا أخرى، خاصة النامية والتي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية نتيجة الانفتاح الاقتصادي والمالي، التي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة، مما يعيق الجهود الوطنية لاستدامة التنمية وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأمن الإنساني. [1]

وتبين ورقة عمل نشرها صندوق النقد الدولي في شهر أيلول / سبتمبر 2008، أن 124 أزمة مصرفية و208 أزمات عملات و63 أزمة مديونية عامة حدثت في الفترة 1970- 2007 في بلدان متقدمة وصاعدة وبلدان نامية.[2] ويواجه الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة أزمة مالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية حادة منذ أغسطس / أوت عام 2007 عبر ما يسمى ب "أزمة الرهن العقاري" أوالقروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير "حين توسّعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد من الأفراد لشراء سكنات، وارتفع التمليك السكني في الولايات المتحدة إلى 69,2 سنة 2004 .

و قد أدت هذه الأزمة إلى تراجع أداء النمو الاقتصادي لم يسجل منذ الحرب العالمية الثانية، ويوضح الرسم البياني (رقم 6) معدلات النمو في البلدان النامية والمتقدمة: إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,6 بالمائة عام 2009 ، وإن كان أكثر حدة في الدول المتقدمة ، فقد تحوّل معدل النمو من 0,5 بالمائة عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 2,4 بالمائة عام 2009 .

كما انخفض حجم صادرات هذه الدول وارداتها خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني /يناير 2011 – نيسان / أفريل 2013 ، إذ قدرت حجم الصادرات 3,5 بالمائة، أما حجم الواردات فوصلت إلى 5,5 بالمائة في الفترة نفسها ، ويتوقع أن تشهد هذه البلدان نموا واهنا خلال السنوات القليلة المقبلة.[3]

---

[1] -**The Relationship of Sustainable Development to International Economic and Financial Crises**, Framework for Action for Sustainable Development World Bank Group ,Brief ,May 2012 .at : www.**imf**.org/external/pubs/ft/wp/.../wp08224.pdf

[2]-Laeven, Luk , Fabian, Valencia **:'' Systemic Banking Crises, A New Database''**, IMF Working Paper WP 08/24 , Washington , International Monetary Fund ,Novenber 2008.at : www.**imf**.org/external/pubs/ft/wp/.../wp08224.pdf

[3] - **Trade and Development Report 2013** ,United Nations Conference on Trade and Development , United Nations , New York and Genève ,2013 , p8-9.

الرسم البياني رقم6 يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2005- 2009)

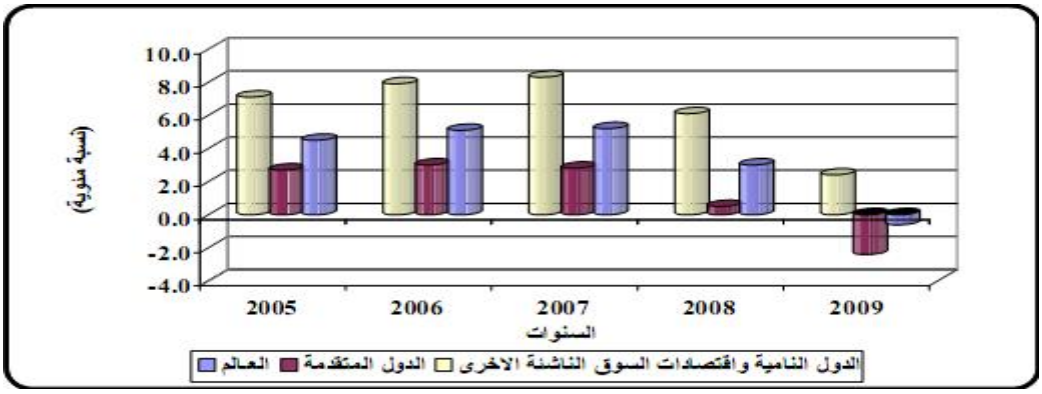

المصدر : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي، تقريرأفريل 2010 .

وتهدد الأزمة المالية بعكس اتجاه المكاسب التنموية وتعطيل التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر، ووفقا لتقرير الرصد العالمي لعام 2009 : "الضرورة الإنمائية "، فإنه من المتوقع أن يتراوح عدد المنضمين من سكان البلدان النامية إلى لائحة الفقراء بين 55 و90 مليون نسمة ، ويتوقع أن ينخفض دخل الفرد في قرابة 50 بلدا فقيرا يقع معظمها في إفريقيا . وقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من متوسط قدره 8,1 بالمائة في سنتين فقط إلى 1,7 بالمائة ، وهو ما يمثل انتكاسة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015 .[1]

وفي هذا الإطار عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول:" **الأزمة المالية العالمية وآثارها على التنمية"** في الفترة 24-26 يونيو 2009 في نيويورك لتقييّم أسوأ ركود للاقتصاد العالمي. وأتفق المشاركون في المؤتمر بأن: "الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة التي ظهرت في البلدان المتقدمة لحقت بالاقتصاد العالمي في جميع مجالاته، وتسبّب في إحداث آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، ولكن تأثر هذه الأخيرة كان تأثرا بالغا نتيجة الانتشار الواسع للجوع والفقر وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، لهذه الأسباب ستكون الخسارة البشرية للأزمة المالية الراهنة كبيرة للغاية في البلدان النامية عما ستكون عليه في البلدان المتقدمة". [2]

وقد حدّد المؤتمر العديد من الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية : الزيادة السريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع ، تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي تقلبات حادة في أسعار الصرف، قلة القدرة على تعهد شبكات التأمين الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية، ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات .[3]

[1] - **" تطور دور الدولة في التنمية : قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "**، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19-20 كانون الأول/ ديسمبر 2009، بيروت- لبنان.

[2] Outcome of Conference : « **World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development** »
13 July 2009,UN . at :http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp ?sympol=A/RES/63/303§lang=E.

[3] - Outcome of Conference : « **World Financial and Economic Crisis and its Impact on Development** »
13 July 2009,UN . at :http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp ?sympol=A/RES/63/303§lang=E.

وقد شدّد المؤتمر على ضرورة اتخاذ سياسات جادة وفورية لمعالجة آثار الأزمة المالية، وفي نفس الوقت يتعين على البلدان المتقدمة المانحة الإيفاء بالتزاماتها المتصلة بالمساعدات التنموية الرسمية المتعلقة بتحقيق الهدف الثامن للألفية وهو بلوغ 0,7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدات التنموية الرسمية بحلول 2015 . ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في البلدان النامية من 6 بالمائة في عام 2011 إلى 0,6 بالمائة و 0,9 بالمائة في عامي 2012 و2013 .[1]

وفي الأخير يمكن القول، بأنه مادام المجتمع الدولي غير قادر على الاتفاق على الإصلاحات الأساسية للنظام المالي والنقدي الدولي ينبغي للاقتصاديات النامية والانتقالية أن تضع إستراتيجيات وطنية وإقليمية حيثما أمكن ، بهدف الحد من قابليتها للتأثر بالصدمات المالية العالمية ، وهذا يعني وفي ظل الحالة الراهنة أن هذه الاقتصاديات تحتاج إلى ممارسة أقصى درجات الحذر إزاء التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، وجعل التنمية تنمية ذاتية مستقلة، تنبع من الإرادة الاقتصادية الوطنية . وينبغي لواضعي السياسات أن يضعوا نصب أعينهم جعل نظمهم المالية المحلية، ولاسّيما نظمهم المصرفية داعمة بدرجة أكبر للاستثمار في القدرات الإنتاجية الحقيقية .

الفرع الثاني : مشكلة ديون العالم الثالث و ضعف المعونات الدولية:

إن تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي واللجوء إلى المؤسسات الدولية المانحة من اجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها التنموية أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات قيّدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية تخدم سياسة تبعية هذه الدول ونظامها المالي لهذه المؤسسات, والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات التنموية الهامة بهذه الدول للخطر في ظل تقاعس دولي عن تقديم المساعدات الإنمائية الدولية .

أولا: مشكلة ديون العالم الثالث : تعتبر مشكلة المديونية الخارجية التي يعاني منها العديد من دول العالم الثالث خاصة الإفريقية إحدى التحديات الكبرى التي تعيق التنمية والأمن، فتسديد فوائد الديون وأقساطها يستنزف جزءا من كبيرا من الدخل القومي لكثير من الدول المدينة ، بل هناك دولا تقترض لتسديد فوائد وأقساط ديون سابقة ، مما يجعلها تدور في حلقة مفرغة ، وبالتالي فإن هذه المشكلة تلقي بتأثيراتها السلبية على جهود التنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني .[2]

فأزمة الديون الخارجية للدول النامية، ومع التسليم بظهورها منذ ظهور الديون الخارجية، إلا أن هناك أسباب جوهرية كانت وراء ذلك، وهي ما تعرضت له هذه الدول من استعمار واستغلال وتبعية. فتداعيات هذه الأزمة وبحّدة ظهرت عقب لجوء الدول النامية، وبعد نيل الاستقلال السياسي إلى تنمية شعوبها[3] .

إذ لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي بسبب ضعف الموارد والإمكانيات المحلية في تلبية الطلب التنموي المحلي، إلا أن الدول المانحة بدلا من العمل على تخفيف عبء وثقل ديون الدول الفقيرة تلجأ إلى إقراضها ومساعدتها مع تسديد الديون بالفوائد بدلا من إنفاقها على التنمية. [4]

---

[1]- **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي** ، مجلس التجارة والتنمية ، االدورة 59، البند 7من جدول الأعمال المؤقت، جنيف 17-28 أيلول – سبتمبر 2012 ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة .

[2]- د/ عبد القادر، رزيق المخادمي : **الحوار بين الشمال والجنوب ، نحو علاقات اقتصادية عادلة** ، دار الفجر،ط2004، القاهرة،ص170.

[3]- د/ عبد القادر، رزيق المخادمي :ص124.

[4]- المرجع السابق .

لهذا كله هناك دوما قلقا بالغا إزاء عبء الديون الخارجية المتراكمة التي تؤثر على معظم البلدان النامية، والتي ما زالت العقبة الرئيسية أمام تمويل أهداف التنمية للألفية داخل هذه الدول لأنّها دوما تواجه مشاكل خدمة الدين بدلا من انشغالها بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.[1]

وبالرغم من وجود صعوبة كبيرة في إيجاد تعريف مشترك ودقيق للديون الدولية متفق عليه من جميع الأطراف المعنية المختلفة، فإنّه يمكن اعتبار الدين الدولي في معناه العام على أنّه الدّين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أوالمصارف الأجنبية أو من المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المقرضة، وبمعنى آخر يمكن صياغة تعريف عام للديون الدولية على أنّها تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي، والتي تزيد مدة القرض فيها عن عام أو أكثر وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها .[2]

ولقد شكل تراكم الديون الخارجية للدول الدائنة عامل ضغط في غاية الخطورة على الدول النامية وأصبح بمثابة ورقة ضغط تستطيع من خلالها الدول والمؤسسات المالية الكبرى المالكة لها أن تسيّر الدول المدينة وفق رغباتها، والأدهى من ذلك أنّها تقوم بذلك تحت ستار أنّها تعمل على تنمية الدولة المدينة وتطويرها من خلال ما تقدمه من أموال، رغم أنها وبطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة الأموال وبأضعاف مضاعفة .

كما تعمل برامج خوصصة المؤسسات العامة التي تفرضها الجهات المانحة إلى تقليص العمالة الوطنية مع تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الانفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، وغير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الإقتصادي، والتي أصبحت شرطا ضروريا تفرضها الجهات المانحة مقابل إعادة جدولة الديون أوحصولها على قروض جديدة .[3]

أما تقليص النفقات الحكومية التي تفرض على الدول النامية لتصحيح موازناتها العامة في إطار البرامج الإصلاحية فإن لها كلفة عالية في زيادة الفقر والأمية وتقليل النمو الاقتصادي في المدى البعيد لأنها تؤدي إلى تقليص النفقات على المشروعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة وبقية مشاريع البنية الأساسية .[4]

وبدل أن يتحرّرالعالم الثالث من وطأة الفقر والجوع والتخلف، وقع في مصيدة الديون التي ارتفعت من 130 مليار دولار عام 1973 إلى 612 مليار عام 1982 ثم إلى 3.2 ترليون عام 2006 ، مما جعل هذه الدول تنفق جزء كبير من مداخيلها السنوية على خدمة الدين أي الفائدة المتراكمة على الديون ولا نقول تسديد الدين.

وللموضوعية فإننا لا نستطيع تحميل الدول الدائنة المسؤولية المنفردة عن ذلك ، فالدول المدينة تتحمل جزء من هذه المسؤولية خاصة في ظل غياب إستراتيجية حقيقية لعملية التنمية، وعدم وضوح الرؤية حول طبيعة وحدود التسيير الرشيد لهذه القروض، حيث أن الفساد المالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتحولت القروض من عامل للتنمية إلى عامل مدمر لسياسات وبرامج التنمية ، ولاسّيما أمام استحالة تسديد أقساط وخدمات الديون في مواعيدها .[5]

---

[1] - د/ ضياء ، مجيد الموسوي: **الحداثة، والهيمنة الاقتصادية، ومعوقات التنمية** , ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص124.

[2] - المرجع السابق .

[3] - د/ رياض، صالح أبو العطا : **ديون العالم الثالث في ضوء أحكام القانون الدولي** , دار النهضة العربية ،القاهرة, د-ت للطبع ،ص 33.

[4] - **د/** محمد، عبد الستار كامل نصار: المرجع السابق، ص134.

[5] - **الديون الدولية... عوامل للتنمية أم عوائق لها** ، تقريرلعام 2011 صادر عن قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، **منتدى** الأعمال الفلسطيني، ص 24 ، على موقع الانترنيت : www.pbf.org.ps/site/files/files/Debt-rep.pdf

إذ تشير بعض الدراسات من قبل بعض العاملين في البنك عبر السنوات بأن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من قروض بلدان العالم الثالث ضاعت نتيجة لسوء تنفيذ المشروعات ولتواطؤ الشركات العالمية مع حكومات الدول النامية من أجل نهب هذه القروض من قبل القلة المستفيدة، في الوقت الذي لم تنتفع الشرائح المستهدفة من هذه القروض وتراكمت الديون على هذه الدول، كما حصل مع ماركوس في الفلبين وبوتو في نيجيريا وسوهارتو في أندنوسيا...و غيرهم من رموز الفساد في الدول النامية والذين لم يخلفوا لشعوبهم إلا الفقر والتبعية ومليارات الديون .[1]

ثانيا: ضعف المعونة الدولية: تعتبر المعونات الدولية استثمارا مشتركا لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة عبر تمكّين الشعوب والبلدان الفقيرة من التغلب على العوائق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تبقيهم رهن الفاقة، ومعالجة الفجوة الهائلة في مستويات المعيشة العالمية، وبناء القدرات الإنسانية التي تشكل أساس الثروة الإنسانية.

وأمام الفرص التي قد توفرها المعونات الدولية لتحقيق الأمن الإنساني، فقد بلغت 126 بليون دولار،أي أنها انخفضت بمعدل 4 بالمائة من حيث القيمة الحقيقية عما كانت عليه عام 2011، وتتمركز هذه المساعدات بصورة متزايدة في عدد قليل من البلدان. فالبلدان المستفيدة العشرون الأولى في عام 2011 (من أصل 158 بلدا وإقليما) تستأثر بحوالي 55 بالمائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية .[2]

وقد حمل رئيس البنك الدولي السيد جيمس ولفنسون المسؤولية على الدول المانحة بسبب عدم وفائها بإلتزاماتها إزاء الدول الفقيرة ، فالأغلبية الكبيرة من فقراء العالم (حوالي ثلاثة أرباع) يعيشون في بلدان منخفضة المعونة[3]، كما طالب بشن الحرب على الفقر قائلا :" إن أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة حطمت الجدار الوهمي الذي سمح لأقل من 20 بالمائة من سكان المعمورة الإنفراد بأكثر من 80 بالمائة من ثروة العالم ومصادره، وسمح لوقت طويل اعتبار العنف والحرمان وانعدام المساواة مسائل لا تعني سوى الدول الفقيرة والضعيفة ."[4] كما دعا الدول المانحة إلى زيادة مساعداتها الإنمائية في السنوات المقبلة وإزالة الحواجز التجارية التي تؤذي الفقراء وتحرمهم من الأسواق لتصريف منتجاتهم ، كما دعا الدول النامية إلى انتهاج سياسات سليمة للتنمية .

وإذا كانت البلدان المانحة جّادة في معالجة مشكلة الفقر في العالم وتوفير مستقبل آمن و أكثر إزهارا لشعوب العالم، يتعين أن تضع نصب أعينها هدف تقديم 0,7 بالمائة من دخلها القومي كمعونة بحلول 2015، وهو الهدف الثامن الذي حدده إعلان الألفية لعام 2000 ، و التزم به قادة العالم الحاضرون في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر/أيلول عام 2000 .

وفي هذا الإطار حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، ثلاث شروط حتى تكون المساعدات الإنمائية ذات فعّالية لبلوغ هذا الهدف :

1- أن تكون المساعدات الإنمائية الدولية مستدامة ويمكن التنبّؤ بها .

---

[1]- د/محمد، قاياتى : **الصندوق والبنك الدوليين .. سياسات الإفقار والتبعية**، على الموقع : anntv.tv/new/showsubject.aspx?id/

[2]- **We Can End Poverty, Millennium Development Goals and Beyond 2015**, Fact Sheet Goal 8 : Develop a Global partnership for Development , Un Department of Public Information Septembre 2013, United Nation site d'internet : www.un.org /millenniumgoals

[3] - Jonathan ,Glennie : **What is Three Quatres of The World's Poor Live (and have always lived) in low aid Countries ?** Overseas Development Institue,May 2012 , at :www .odi.org.uk.

[4]- جاء ذلك في كلمة ألقاها أمام مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء في واشنطن بتاريخ 06/03/ 2002 .

2- أن تكون كبيرة بالقدر الذي يسهل الاستثمارات في القطاعات التنموية التي تعزز بعضها البعض
3- أن تكون مترسخة وذات فعالية في خطط وطنية قابلة للتطبيق . وبغياب هذه الشروط لا تكون المعونات الدولية استثمارا في التحسين المستدام للفقر بقدر ما يصبح تعويضا عن كون المرء فقيرا .[1]

ولتحسين رصد الالتزامات العالمية الواردة في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية ، المعنون إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أيار/مايو2007 وقد كان الغرض الأساسي من إنشائها هو التعقب المنهجي للالتزامات الدولية القائمة وتحديد الثغرات والعقبات التي تعترض تحقيقها على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير منفذ إلى الأسواق في مجال التجارة ، وتضم ما يزيد على ثلاثين وكالة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، ويسجل إطار التنفيذ المتكامل ويرصد الالتزامات المالية والسياسة العامة التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية الأخرى دعما للأهداف الإنمائية للألفية.[2]

الفرع الثالث التدخل الدولي تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية.

لقد مثل التدخل تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية انعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي، فقد تم استخدامه لتشجيع وتبرير استعمال القوة وبشكل إنفرادي بترخيص أوبدون ترخيص مجلس الأمن، لذلك اتجه البعض لرفض هذا التدخل ولو لأغراض إنسانية، وأن الإدعاء بوجود اعتبارات إنسانية ما هو إلا غطاء للتدخل وانتهاك سيادة الدول خدمة لمصالحها وأمنها الداخلي، في حين اتجه اتجاه آخر في قبول المفهوم أمثال**"Lassa oppenhein"** و**" Thomas Frank "**، إذ أن التدخل حسب هذا الاتجاه، لا يقصد به المساس بسيادة الدولة وحدودها، وإنما الغرض هو وقف الانتهاك لشعب تلك الدولة،[3] في حين يرى **Hans Correl** بأن الأمن الإنساني وسيادة الدول ليسا متضادين ، وذلك لأن الأمن الإنساني يركز على سيادة الدول إن حكمت بموجب القانون (السيادة القانونية) واحترمت حقوق الإنسان والحرياته الأساسية للأفراد الذين يقيمون على إقليمها.[4]

توجد العديد من تعاريف التدخل الإنساني، و من ذلك تعريف **Robert Adam** الذي يعرّفه، بأنه التدخل في شؤون الدولة دون الحصول على موافقة سلطاتها، و يهدف إلى الحيلولة دون معاناة واسعة النطاق في تلك الدولة .

ويعرفه **Wild Derawey** بأنه إجراء من الإجراءات القسرية التي تتخذها الدولة بناء عن مبادرتها والتي تنطوي على استخدام القوى المسلحة، ويهدف إلى منع أووضع حد للانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية، ولا سّيما الحق في الحياة والغذاء داخل أراضي دولة أخرى.[5]

ويعتبر فريق فقهي أخر أن التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لأية دولة دون موافقتها هو تدخل سواء باستخدام القوى العسكرية أو الجزاءات السياسية والاقتصادية الفعلية أو المهدد بها والحصار والتهديدات الدبلوماسية، المحاكمات الجنائية كلها تمثل تدخلا لاعتبارات إنسانية.[1]

---

[1]- **التعاون الدولي على مفترق الطرق** : المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو ،تقرير التنمية التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص 95.

[2] -**We Can End Poverty, Millennium Development Goals and Beyond 2015** : op.cit.

[3] - د/محمد، يعقوب عبد الرحمان: **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط2004، ص:19.

[4] -Gerd, Oberleitner: **Human Security : A Challenge to International Law ?** Global Governance 11 (2005) 185 -203, p193. at : www.uni-graz.at/.../OberleitnerHumanSecurityGlobal.

[5] Mary ,Kaldor , **Human Security**, First published, 2007, P 17

ويرى"**Stone.Julius** " أن التدخل هو الملاذ الأخير والمهم لتعزيز أمن إنساني باعتباره أنه " الأمن الإنساني" تدخلي بطبيعته ، كما يفرض إلتزامات على الدولة لحماية شعبها وحدودها، إذ يوحي المفهوم بأن استعمال القوة، يجب أن يكون لتحقيق أهداف كوسموبوليتاتية لإدارة ومواجهة تهديد الأمن الإنساني، وبالتالي فالتدخل الإنساني وسيلة لتحقيق أمن الإنسان وليس أمن الدول.[2]

وبالرغم من كون معيار التدخل خفي، إلا أنه أضعف في حالات كثيرة التنمية الإنسانية المستدامة والأمن الإنساني ،حيث أن الدول تعمل من خلال التدخل الإنساني على خدمة مصالحها وأهدافها الخاصة بدلا من حماية و تعزيز التنمية والأمن للدول المتضرر شعبها. وبذلك فقد أثار التدخل الإنساني في العراق وكوسوفو والصومال جدل كبير وعميق حول كيفية النظر لمشكلة التدخل وتوظيفها، خاصة وأنّ هذه الحالات حدثت في وقت كانت فيه توقعات كبيرة لتدابير جماعية فعّالة لاعتبارات إنسانية، كما أدت معظم حالات التدخل إلى تدمير البنى التحتية: قطاع النقل، المواصلات والمنشآت الاقتصادية للدول المتضرر شعبها، وبالتالي إعاقة مسار الجهود والسياسات التنموية وتزيد من تفاقم حالات انعدام الأمن الإنساني .

فقد أدى التدخل العسكري في العراق بموجب القرار رقم 688، المؤرخ في 05 نيسان / أفريل 1991 إلى قنبلة العراق مما تسبب في تدمير البنية التحتية للدولة، وخلف عشرات القتلى وجرحى في صفوف المدنيين وتهجير 125.000 لاجئ إلى باقي البلدان.[3]ولم يتم أي جهد لأعمال الإغاثة، و كرّد فعل من النظام على هذا التدخل شدّد الجيش تصعيده وحصاره على مناطق الشيعة والأكراد، كونهم مستهدفين بالحماية الدولية، مما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من كلا الطرفين.[4] وما يقال عن العراق يقال عن كوسوفو والصومال ودارفور، رواندا ...

وفي الأخير أمكننا القول أن التدخل الإنساني وإن برّر بمنطق حقوق الإنسان، وتعدى على السيادة الوطنية فإنه أيضا وكثيرا ما أضعف من احتمالات تحقيق الأمن الإنساني، سواء ما تعلق بأمنه السياسي والاقتصادي، الصحي أوالمجتمعي أو الغذائي ...الخ ، فمنطق التدخل الإنساني وإن برّر أخلاقيا وقدم أولم يقدم له مبررات قانونية فهو خيار عقلاني لدول أرادت دوما تحقيق أمنها الوطني وأهدافها ومصالحها في دولة ما.[5]

---

[1]- **the responsibility to protect** , report of the international commission on intervention and state sovereignty 2001 , at : www.iciss-ciise.gc ca

[2] - Roudi, Gurazui: Is **humanitarian mititary intervention in the affaire of another state ever justified** ,school of health an social sciences, Meidd lesex university,2008

[3] - تقرير التنمية البشرية: 1994، المرجع السابق ، ص 42.

[4] - أ/ بو جلال ، صلاح الدين: **الحق في المساعدة الإنسانية** ، دار الفكر الجامعة الإسكندرية، د. ت. ط، ، ص 337

[5]- د/ محند، برقوق : **التدخل الإنساني وإشكالية الأمن الإنساني** ، محاضرة ملقاة على طلبة الماجستير ، سنة أولى ، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، السنة الجامعية 2009-2010 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف .

المطلب الثاني : الإنفاق والتسلح العسكري ، الصراعات والحروب، الجريمة المنظمة .

تعد مشاكل الإنفاق والتسلح العسكري ،الصراعات والجريمة المنظمة بأنواعها بحق من المعوقات التي تواجه التنمية الإنسانية المستدامة نتيجة لآثارها السلبية المباشرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الأمنية على الأفراد / المجتمعات / الدول. لذلك سنتطرق في هذا المطلب المقسم إلى ثلاث فروع إلى هذه المعوقات :

الفرع الأول : الإنفاق والتسلح العسكري

إن اعتبار التسلح مشكلة وسبب من مسببات الحرب يرتبط بكون هذه العملية في أساسها ترتبط بخلق والإبقاء على جو من التوتر الدائم على المستوى العالمي، وإذا كان التسلح سواء أسلحة الدمار الشامل أوالأسلحة التقليدية يديم احتمالات الحرب، فإن تجّلياته على الأمن الإنساني أعمق بكثير من هذا الاحتمال، إنها أمر واقع ومستمر .

فالتسلح والإنفاق العسكري يجعل شبح الحرب ماثلا على الدوام ،ففي ستينيات القرن العشرين صيغت نظرية مؤداها أن السباق نحو التسلح الدولي يمكن أن يؤدي إلى الحرب (نظرية الفعل ورد الفعل)، ومع كون هذه النظرية غير حتمية كون التسلح ليس دائم الارتباط بالعلاقات غير الآمنة بين دولتين أو أكثر، فإن هناك دول تعلن أن التسلح يأتي دعما لعمليات السلام واللأمن[1].

وما يزال تطوير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية متواصلا مادام أن استخدام القوة العسكرية لا يزال على رأس قائمة الإجراءات الأمنية، بل إن إمكانية استعمال السلاح النووي اليوم الذي أحجم عن استعماله منذ هيروشيما ونكازاكي يزداد مع التطور التكنلوجي وانتاج ذخائر صغيرة ، ومع ازدياد عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي، وسعي دول أخرى لامتلاكه في ظل فشل المنظومة الدولية على الوصول إلى اتفاقية شاملة بخصوص الأسلحة النووية، فإنّه سيؤدي إلى إشاعة حالة من اللاأمن لدى شعوب العالم. [2]

ومن جهة أخرى يؤدي سباق التسلح الدولي والإنفاق العسكري إلى تبديد كبير للموارد البشرية والمالية والتي كان يمكن تسخيرها لتحسين الأحوال المعيشية لشعوب العالم، ويزيد من حدة المشكلة أن الدول النامية تنفق مواردها الشحيحة على التسلح بدلا من أن توجهه إلى إنفاق منتج على التنمية.[3]

ولقد استمرت النفقات العسكرية في الزيادة على النطاق العالمي، إذ جاوزت 1464 مليار دولار عام 2008، ويمثل زيادة بنسبة 45 بالمائة على فترة السنوات العشر 1999-2008، في حين وصل الإنفاق العسكري للدول الخمس الأولى المدرجة في الجدول (رقم 3) على 882 مليار دولار، واستأثرت بنحو 60 بالمائة من الحصص العالمية.[4]

---

[1]- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،المعهد الدولي بالإسكندرية الكتاب السنوي 2004 ، ص285.

[2]- د/ حمدي، حافظ : **المشكلات العالمية المعاصرة** ، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة ، ص8.

[3]- المرجع السابق .

[4]- إن تقديرات سيبري المتعلقة بالإنفاق العسكري مقدمة في الجدول رقم تستند هذه الأرقام إلى المعلومات المتاحة في مصادر معلنة لاسيما التي تقدمها الحكومات وهي تمثل تقديرا متدنيا ، فالمستوى الحقيقي أعلى بكثير بكل تأكيد .

الجدول رقم 3 : البلدان الخمس الأولى ذات الإنفاق العسكري الأعلى في العالم عام 2008 .

المرتبة/البلد	الإنفاق (مليار الدولار)	الحصة العالمية (نسبة مئوية)	نصيب الفرد من الإنفاق(بالدولار)	العبء العسكري (النسبة المئوية)	التغيير1999-2008 (النسبة المئوية)
1 - الولايات المتحدة	607	41,5	1967	4,0	66,5
2- الصين	84,9	5,8	63	2,0	194
3- فرنسا	65,7	4,5	1061	2,3	3,5
4- بريطانيا	65,3	4,5	1070	2,4	20,7
5- روسيا	58,6	4,0	413	3,5	173
المجموع للدول الخمس الأولى	882	60	/	/	/

المصدر :سام بيرلو وآخرون :**الإنفاق العسكري ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي 2009 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ص 265 .

وتعد الدولة الجزائرية أكبر دولة إفريقية من حيث حجم الإنفاق العسكري، والذي ازداد بصورة حادّة خلال السنوات العشر الماضية. وقد أشارت دراسة حديثة لمصالح الدفاع الأمريكية إلى أن الجزائر قد رفعت قيمة شرائها للأسلحة الأمريكية بشكل جعلها تحتل المراتب الأولى، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسليحها بعد أحداث 11 سبتمبر في سياق الحرب على الإرهاب، حيث شهدت الجزائر زيادة في التسلح قدرت بـ: 600 مليون دولار منذ 2001-2007[1]، هذه الأولوية تعكسها صفقات الأسلحة الكبرى التي وقعتها الجزائر خلال 2002-2004 ، بما فيها كميات كبيرة من المعدات العسكرية الروسية.[2] في حين وصل حتى عام 2008 إلى5,2 مليار دولار وهو الرقم الأعلى في إفريقيا ، وقد كانت مخصصات الدفاع الوطني أعلى من مخصصات أي قطاع آخر، فمثلا كانت الموارد المخصصة للصحة أقل من نصف الموارد المخصصة للجيش .[3]

وإدراكا من المجتمع الدولي لأهمية هذا التهديد نمت محاولة الحد من هذه الظاهرة من خلال إنشاء محافل لنزع السلاح، كما فعلت منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الدول الأمريكية، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، رابطة أمم جنوب شرق آسيا ،غير أن هذه المحافل لنزع السلاح تركز على التكنولوجيا الرفيعة في حين أن مشكلة الاتجار بالأسلحة الأكثر تأثيرا هي الأسلحة الصغيرة[4]

[1]- د/ عبد القادر، المخادمي : **سباق التسلح الدولي ، الهواجس والطموحات والمصالح** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2010 الجزائر، ص41-45 .

[2]- سام، بيرلو وآخرون :**الإنفاق العسكري ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، الكتاب السنوي 2009 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ص289.

[3]-المرجع السابق.

[4] - تقرير التنمية البشرية لعام 1994، المرجع السابق، ص 152.

الفرع الثاني : الصراعات والحروب

لقد صاحب نهاية الحرب الباردة تغّير فى طبيعة الصراعات التى يشهدها العالم، إذ أصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول فحسب. فتشير الإحصاءات إلى أنّه خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعاً رئيساً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع، وفى عام 2001 كان هناك 24 صراعاً داخلياً.[1] والسّمة الأساسية للصراعات أنّها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية والنسبة الأكبر من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين. وتتعدد أسباب هذه الصراعات، كما تتعدد الوسائل والإستراتيجيات خاصة أنه في بعض الأحيان تكون السيطرة على المدنيين أحد أهداف الجماعات المتصارعة.[2]

كما ظهر مصطلح الحروب الجديدة والتي لا تنطوي أساسا حول السلطة، ولكن هي ناجمة عن مصالح معينة، كالصراع على الموارد، النزاعات الطائفية، النزاعات في مناطق حركة مرور التجارة غير القانونية : المخدرات، الأسلحة ...الخ[3]

إذ يُقدر أنه خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين لقي 5 مليون شخص حتفهم من جراء الصراعات الداخلية، إضافة إلى أن أسبابها متعددة ومعقدة، وأدّل على ذلك الصراعات والحروب في القارة الإفريقية التي تغّذيها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية، والإطار التاريخي للتبعية السياسية، فضلا عن الاختيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية .[4]

وتكلف الصراعات والعنف المسلح في إفريقيا حوالي 18 مليار دولار سنوياً ، وهو ما يمثل عائقاً خطيراً للتنمية في أفريقيا. وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام فإن ما نسبته 50% من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من الصراعات وكذلك فإن 15% من الناس يعانون من سوء التغذية وانخفاض ومتوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات نسبة الأمية تقدر ب 20% بين الكبار. ويحصل الشخص على ما نسبته 12,4% فقط من الغذاء. علاوة على ذلك فإن حالات الوفاة بسبب المعارك التي تم تسجيلها في أفريقيا بين عامي 1960 و 2005م بلغت حوالي 1,6 مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي 24% من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن المعارك.[5]

ويوضح الجدول التالي تكاليف الصراع في بعض البلدان الإفريقية حسب بيانات معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم بجامعة أديس أبابا في 5 فبراير 2013 ، حيث بلغت نسبة خسارة الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا خلال ستة سنوات فقط من الحروب حوالي 22 مليار دولار .

---

[1]- خديجة عرفة: **مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين** ، على الموقع الالكتروني:
http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

[2] -Erica, Chenoweth , Adria Lawrence : **Rethinking Violence , States and Non-State Actors in Conflict** , the MIT press ,Combridge ,London ,2012, Belfer Centre for Science and International Affairs , p4.

[3] -Christian , Wlaschutz : **New Wars and Their Consequences for Human Security, Case Study : Colombia** Human Security Perspectives , Volume 1 (2004) Issue 2 .
at :www.etcgraz.at/.../**human_security**/.../Wlaschutz.pdf

[4]- د/ عبد القادر رزيق المخادمي : **النزاعات في القارة الإفريقية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، طبعة 2005 ، ص 21.

[5]- مولوجيتا جيبرهيوت ، جيتاشو زيروا : **نحو غاية مشتركة : الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا**، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم جامعة أديس أبابا،5 فبراير 2013 على الموقع : www.assecaa.org/.../workpaperPeaceMeeting3.doc

الجدول رقم 4 توضح تكاليف الصراعات في بعض البلدان التي تم اختيارها.

البلـد	سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي الإجمالي بالمليارات الدولارات)
بورندي	2005-1993	%1,1-	% 37	5,7
رواندا	2001- 1990م	% 2,8	%32	8,4
جمهورية الكنغو الديمقراطية	2005-1996م	% 0,10	%29	18
أرتيريا	2000-1998م	% 3,8-	%11	0.28
جنوب أفريقيا	1996-1990م	% 1,2	%2,7	22

المصدر : مولوجيتا جيبرهيوت ، جيتاشو زيروا : **نحو غاية مشتركة : الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا**، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم جامعة أديس أبابا5 فبراير 2013 ، على الموقع:www.assecaa.org/.../workpaperPeaceMeeting3.doc

تؤثر الصراعات والحروب الأهلية على الوضع والسلوك الاقتصادي، فغياب الاستقرار الاجتماعي يعيق عمليات التنمية ، كما يحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر وأهداف التنمية للألفية، فالصراعات وعدم الاستقرار قد أوقفت أو عكست التقدم والتنمية في العديد من البلدان ، حيث يتم تحويل قدر كبير من الإنفاق على الخدمات العامة إلى نفقات عسكرية وزيادة التسلح أو تطوير القدرات العسكرية للدول من أجل مواجهة فعّالة للقوى المعارضة[1]، كما تتسبب الصراعات والحروب الأهلية في تدمير الموارد البيئية. ولا يقتصر التأثير على ما تخلفه الحروب مباشرة من خراب ودمار وقتلى، بل يتعدى ذلك بكثير في انهيار الهياكل الاقتصادية والإدارية للدولة، وهروب رؤوس الأموال كرد فعل لارتفاع درجة المخاطرة، وتدهور الحالة الصحية للأفراد، وانتشار الأوبئة والأمراض، بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة ، وزيادة معدلات التشريد داخل حدود الدولة .

ينشأ العنف من أسباب داخلية ينتج أزمة تهدد الأمن العالمي خصوصا في حالات النزاعات الواقعة في المناطق الحيوية ذات البعد العالمي،[2] من خلال توفر بيئة طبيعية للشبكات الإرهابية والمجموعات المتطرفة.

كما يمكن للنزاعات نفسها أن تتدفق بعد نشوبها إلى دول مجاورة وتخلق دورات عنيفة عبر الحدود والمرتبطة بتدفقات اللاجئين والاتجار بالسلاح واقتصاديات المخدرات والأمراض الايدز / وباء نقص المناعة المكتسب، فحرب أفريقيا الغربية الإقليمية، بدأت في ليبيريا عام 1989 ثم انتقلت إلى سيراليون

[1] - **التنمية وتخفيف حدة النزاعات : رؤية ونهج وإنجازات** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي15January 2010, 1. E/ESCWA/ECRI/2010/Technical paper

[2] - بير ، كرابنبول : **مستقبل العمل الإنساني المستقل و المحايد** ، اللجنة الدولية إزاء الخدمات الأمنية المناصرة ، المرجع السابق.

لتعود مجدّدا إلى ليبريا(حيث قوضت عملية نزع السلاح عام 1997) لتنتشر منها إلى غينيا، وفي سبتمبر/ أيلول 2002 انخرط مقاتلون من سيراليون وليبيريا في القتال الذي اندلع في ساحل العاج[1].

كما أدى الصراع الداخلي الذي اندلع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إشراك العديد من الدولة المجاورة ، وفي غرب إفريقيا تتلقى الأطراف المتمردة في غينيا وسيراليون وكوت ديفوار دعما ضمنيا من دول أخرى على الرغم من أنها تصنف رسميا على أنها نزاعات داخلية إلا أنها في حقيقة الأمر"دولية " [2]

كما يترتب عليها- مشكلة الصراعات الداخلية- واحدة من أخطر مشاكل التنمية والأمن الإنساني وهى مشاكل اللاجئين، نظراً لما تفرضه من مخاطر شديدة على أطراف العلاقة كافة. ولا ينحصر آثارها على الدول المعنية فحسب، بل يتعدى حدود هذه الدول (عولمة الصراعات الداخلية)[3] لإمكانية عبورها للحدود على ضوء تزايد عدد اللاجئين والتداخل العرقي بين سكان الدول الحدودية ،مما يؤدي إلى انتقال الصراع إلى دول أخرى، كما هو الحال في منطقة البحيرات الكبرى(الزائير، رواندا البورندي).[4] إذ بلغ عدد لاجئ وطالبى اللجوء فى العالم وفقاً لإحصاءات عام 2004 حوالي 11.5 مليون لاجئ وطالب لجوء من بينهم 7.77 مليون لاجئ وطالب لجوء منذ ما يزيد على خمس سنوات.

وفي عام2005 بلغ عدد النازحين والمشردين نحو25 مليون، هجرتهم الجماعات المسلحة، أو تفادوا العنف هربا، كما عانت عدد مخيمات في دارفور التي تأوي وفق التقديرات 1.8 مليون إنسان الذين نزّحتهم الميلشيات المدعومة من الدولة، من سوء التغذية والأمراض المعدية.[5] ففي دراسة لبرنامج الأغذية العالمي لسنة 2002، أن المشاكل الصحية التي يعاني منها الأشخاص المشّردون تكون أكبر كوباء نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز) والأمراض المعدية من قبيل الكوليرا التي تفشت في كانتا بجمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2001 و امتدت إلى مناطق أخرى مع عودة الناس إلى أوطانهم .[6]

فبناء السّلام أكثر من مجرد "غياب الحرب أو الصراع العنيف "، وإنما يمثل حالة إيجابية لتعزيز قدرة المجتمعات على إدارة الصراع دون عنف، كوسيلة لتحقيق الأمن البشري ، وحسب لجنة بناء السلام أنه لابد من معالجة الأسباب الرئيسية المباشرة والجذرية للصراع التي تتعارض وإرساء السلام والتنمية المستدامة ، وتشمل هذه التدابير : إصلاح قطاع الأمن ، تنمية القدرات المؤسسية، المصالحة، المساعدات الإنسانية، تصريح المقاتلين ...الخ والتي تعد التدابير الجوهرية لإرساء الخطط التنموية لتعزيز الأمن الإنساني في مجتمعات مزقتها الحروب .[7]

وقد اعترف تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 بمركزية السلام في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ، و يشير إلى وجود نقلة نوعية في الكيفية التي يمكن من الممكن للمجتمع الدولي الاقتراب للتنمية الإنسانية المستدامة .[8]

---

[1] - تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 ، ص 167.

[2] - لجنة أمن الإنسان، المرجع السابق ، ص21.

[3] -Andrew ,Thornto: **the modern internal Conflict** , at : www.wikigpia .info /images / 7/ css thornto final .pdf.

[4] - Morris, Virginal : **International Criminal Tribunal for Rwanda** ,American Journal of International Law,Vol92,N°1, january 1998, p67.

[5]- تقرير التنمية البشرية لعام 2005، المرجع السابق ، ص 160.

[6]- لجنة أمن الإنسان: المرجع السابق ، ص 9

[7] - **Human Security and Peace Building in Africa , The Need For An Inclusive Approach** ,Report 2009,United Nations, New York , NY10017 , December 2009 , p15.

[8] - **Human Security First** , A Human Security Approach to The post -2015 Development Agenda.

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة

إن نمو التنظيمات الإجرامية وتعقد بناءها وتنّوع وظائفها واتّساع نشاطاتها داخل الدولة، كان لها التأثير المباشر على إعاقة استدامة التنمية وإمكانية تحقيق الأمن الإنساني، إذ أن هذه التنظيمات تلجأ إلى خلخلة النظام السياسي والاقتصادي للدولة وإفساد فاعليته عن طريق عدة آليات، ولعّل أكثرها انتشارا ظاهرة الفساد في المجتمعات المعاصرة .إذ يؤدي الفساد خاصة الذي يرتكبه كبار الموظفين في الدولة وبعض رجال السياسة إلى التعجيل بفشل الدولة في تحقيق أفضل الفرص التنموية المتاحة لها ، كما يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدولة وتشويه العمليات التنموية وإهدار الإمكانات الوطنية وزعزعة الأمن والاستقرار داخل الدولة. [1]

وقد اتجهت الجريمة المنظمة إلى تدويل نشاطها وعبور الحدود والدول والقارات، وتكّونت الجريمة المنظمة العابرة للقارات : **Organized Transnational Crime**، والتي تعرف بأنّها الجريمة التي ترتكبها منظمات أوعصابات إجرامية بهدف تحقيق مكاسب ذاتية مادية، كالاستحواذ على المال والممتلكات والأشخاص...الخ وتلجأ في سبيل ذلك إلى العديد من الوسائل كالنصب والاحتيال والسطو والاتجار غير المشروع والقتل.[2] ومن ذلك فإن التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود وفي حالة فشلها في خلخلة الأنظمة السياسية القائمة قد تلجأ إلى خلق تنظيمات سياسية موالية لها تخدم مصالحها و نعمل على زعزعة النظام القائم و إسقاطه و استبداله بأنظمة موازية .[3]

كما يطلق تعبير الجريمة المنظمة العابرة للحدود على كل مشروع إجرامي ضخم له تنظيمه القانوني الداخلي يتكون من أشخاص من دول مختلفة يمارسون نشاطهم في أكثر من دولة بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح المالي بغض النظر عن الوسيلة وهي تأخذ أشكال مختلفة : الإرهاب ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والأسلحة ، وغسل الأموال ...الخ [4]

أولا: الإرهاب : يمثل الإرهاب شكلا من أشكال العنف والجريمة، إذ لم يعد محصورا في إرهاب الدولة الذي كان خلال الحرب الباردة ، بل عرف تطورا كبيرا في طبيعته ومنطقه بصفة عامة ، لأن الفواعل لم تعد فواعل دولتية ،و لا تحتاج هذه الفواعل بالضرورة لأي دعم دولتي ،الشيء الذي يجعل ضرباته غير متوقعة ولا يمكن مراقبتها، ودوافع هذه الجماعات الإرهابية أصبحت دوافع هجينة.

فعند محاولة فهم ظاهرة الإرهاب من الصعب تفسير انتشارها بالاستناد إلى عامل واحد[5]، إذ تتعدد العوامل والبواعث ، فقد تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكلة الديمقراطية وعملية التحول السياسي في المجتمع ، وقد تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية كمشكلة البطالة والأمية والتهميش الاجتماعي أوعوامل تتعلق بالطائفية العرقية أوالدينية والثقافية... الخ وقد ساهم في تزايد هذا النوع من النشاط الإرهابي

---

at : reyadaoffice.com/PDF/11.pdf

[1]- د/ علي، عبد الرازق جلبى :المرجع السابق، ص 174- 177 .

[2] - Robert J.Kelly, Robert W . Rieber : **Terrorism, Organized Crime ,Social Distress , the New world Order** , Psycke- LOGO Press ,2003, p7.

[3] - د/ نسرين، عبد الحميد نسيبة : **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية ،طبعة 2006، ص58

[4] -Hans –Joerge, Albrecht: **Transnational Organized Crime**, " **Human Security, Transnational Crime and Human Trafficking** ", Edited by Shiro Okubo and Louise Shelley , Routledge Transnational Crime and Corruption , New York , 2011 , p60.

[5] -Xavier ,Raufer : **terrorisme ,nouvelles menaces, évolutions récentes perspectives**,Départements de recherche sur les menaces criminelles contemporaines 2002,p11.

مجموعة من العوامل المساعدة منها سرعة عناصره في التحرك والافتقار إلى آليات دولية يمكنها أن تحد من ذلك.

والارهاب كظاهرة من ظواهر العنف على المستوى الدولي والداخلي، حظي باهتمام المفكرين ورجال السياسة وفقهاء القانون والتنمية وخصصت لها دراسات وأبحاث، ومع ذلك ظل حتى وقتنا الحاضر أقل الظواهر فهما وأعقدها حلا.[1]

وعلى الرغم من أهمية تعريف الإرهاب كأساس لتحديد معالم الظاهرة، إلا أنّه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لتعريف ظاهرة الإرهاب . وعلى الرغم من أن الإرهاب يعتبر ظاهرة مرضية و إجرامية إلا انه يشكل تهديدا دوليا وعبر وطنيا لا يعترف لا بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالعرف... فهو تهديد غير تماثلي ينتقل عندما تغيب إستراتيجية واضحة المعالم و دقيقة المحتوى.[2]

وفي تعريف (**Wardlow**) للإرهاب بأنّه يعني استخدام العنف أوالتهديد باستخدامه من فرد أو جماعة تعمل إما لصالح سلطة قائمة أوضدها بهدف خلق حالة من القلق الشديد عند عدد كبير من الضحايا، فالإرهاب هو العنف المنظم بمختلف أشكاله والموجّه للأفراد والدول أوجماعة سياسية أوعقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف إحداث حالة من التهديد والفوضى.

وقد كان عقد الثمانينات العقد الأكثر إرهابا، فقد قدّر عدد المنظمات الإرهابية في العالم حتى عام 1988 بـ: 2176، منها حوالي 655 منظمة في أوربا ، وحوالي 80 منظمة في دول أمريكا الشمالية وأقاليمها ، وحوالي 387 منظمة إرهابية في دول أمريكا اللاتينية، وحوالي 229 منظمة إرهابية في الدول الإفريقية، في حين قدّرت في البلدان العربية بـ:319 منظمة ، أما عام 2001 فقد قدّرت عدد منظمات الإرهابية في العالم بحوالي 234 منظمة.[3]

غير أن الإرهاب لم ينته بعد، فمخاطره تعاظمت خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى هذا القرن من خلال استهدافه للمنشآت التنموية: قطاع التعليم، قطاع الصحة ،المنشآت الاقتصادية، وتهديد مناخ الاستثمار، إضافة إلى خلق حالات الفزع ولا أمن الأفراد والمجتمعات والدول، كل هذا لها تأثيرات معيقة لاستدامة إنجازات التنمية وتحقيق الأمن الإنساني.[4] و يقدر البنك الدولي أن هجمات 11 سبتمبر 2001 وحدها زادت من عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بمقدار 10 ملايين نسمة ، ومن المرجح أن تتجاوز التكلفة الكلية للاقتصاد العالمي 80 بليون دولار.

وفي مقابل ذلك أدت هذه الهجمات إلى نشوب ثلاثة حروب أطلق عليها **"الحرب على الإرهاب"**من2001 - 2006، في أفغانستان والعراق ولبنان، والتي كان لها تأثير على اقتصاديات العالم بأكمله، حتى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت حرب العراق 2003، أحد أكثر النزاعات إثارة في العصر الحديث، من حيث مدى هّز مصداقية القيّم الديمقراطية، ومدى تعزيزها بشن هذه الحرب[5].

---

[1]- د/ علاء، الدين راشد : **الأمم المتحدة ةالأرهاب قبل وبعد 11ستمبر** ، دار النهضة العربية ، طبعة 2005 ، ص3

2 - د/ امحند، برقوق : **التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري** ، متوفرة على الموقع التالي :
www.berkouk-mhand_yola site.com

[3] - د/ خليل، حسين :المرجع السابق ، ص 336

[4]- د/ عصام ، عبد الفتاح عبد السميع : **الجريمة الإرهابية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الأزاريطة طبعة 2008 ، ص28.

[5]- أندرو، كوني : **حرب العراق، الخلافات والتحديات المستديمة، التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي** ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية طبعة 2004 .

وقد طرحت عدة تحديات في هذا الصدد ،إذ أن " الحرب على الإرهاب " بحد ذاتها تهديدا للديمقراطية والتنمية والأمن الإنساني، ولو كانت تشنّها أقوى ديمقراطيات العالم، فهو تهديد ثلاثي الأبعاد من حيث :

- سعي الحكومات الجديدة إلى الأمن الوطني الضيّق النطاق على حساب الأمن الإنساني الأوسع نطاقا، إذ فتحت المجال لتقييّد الحريات باسم الأمن في ملاحقتها للإرهاب، مما أدى اختزال المفهوم والذي انتشر في التسعينات إلى أمن دولة، فقد وضعت العديد من القوانين التي تهدّد الحريات وبخاصة ضد الأجانب، حيث ناقش مشروع قانون بريطاني" الحق في احتجازهم وترحيلهم بمجرد الشبهات دون الرجوع إلى قرار قضائي صادر عن محكمة مختصة"، كما تم اعتماد سياسة مشدّدة إزاء هجرة طالبي اللجوء، ممّا يعطّل منظومة حقوق الإنسان الدولية، وهذا ما يشكّل تهديدا للأمن الإنساني، كما تم تسجيل 540 حالة اعتداء ضد العرب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001[1]، والأمر ينطبق حتى في الدول التي تم ربطها بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ففي سويسرا تم التشدّيد على قوانين اللجوء والهجرة غير الأوربية في سبتمبر 2006، كما تم إنشاء دوائر ومكاتب تحقيق جديدة مع المزيد من الإجراءات الماسّة بحقوق الإنسان[2]

- لقد تسبب تقييّد الحريات الديمقراطية وخرق قاعدة القانون إلى تآكل القيّم الديمقراطية وشرعية الأنظمة الديمقراطية محليا ودوليا، فوفقا لقواعد المحاكمة العادلة على المستوى الوطني، فمن غير المعقول أن يكون ضحية الجريمة حكما، فالأمر ذاته ينطبق على المستوى الدولي، والذي أظهر بوضوح انتهاك وتآكل مبدأ الشرعية في العلاقات الدولية وتم التضحية بالحريات الأساسية على مذبح الأمن الوطني .[3]
- وصلت تكاليف الحرب على الإرهاب في عامها الثالث نحو 78 مليار دولار، كذلك فإن إعمار العراق لم يتحقق برغم المخصصات التي وصلت إلى 36 مليار دولار، وتزايدت أسعار النفط إلى أرقام قياسية تعدى سعر البرميل 100 دولار، في مقابل ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية، بما يشير إلى زيادة ركود الاقتصاد العالمي.[4] فأين الحد الفاصل بين المتطلبات الأمنية الوطنية المشروعة وحقوق الإنسان وأمنه؟

لذلك يجب تطوير مقتربات لإيجاد الحلول والتوازن بين متطلبات الحماية من الإرهاب والأمن الإنساني ضمن التدابير والإجراءات السلمية وتفعيل منظومة حقوق الإنسان وهذا طبعا في إطار الأمم المتحدة .[5]

ثانيا: الاتجار غير المشروع بالمخدرات : يعتبر الاتجار بالمخدرات أحد الأنشطة الرئيسة لعصابات الجريمة المنظمة وتترتب عليه أثار تنموية وأمنية خطيرة، من خلال إهدار الصحة العامة وتدمير الأفراد والمجتمعات والزيّادة السريعة في معدلات الجريمة والعنف، فضلا عن تحويل موارد بشرية ومالية عن عمليات وسياسات للتنمية إلى عمليات المكافحة .[6]

ولم يعد التصور التقليدي لها بأنّها مشكلة تخص الدول المنتجة والمستهلكة لها فحسب، بل أصبحت مشكلة عالمية عابرة للقارات. ورغم الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمكافحتها ،إلا أنّها لم تنجح حتى في

---

[1] ـ الأمم المتحدة و الإرهاب ، الموقع السابق.

[2] ـ راماء ماني : **العلاقة بين الأمن و الديمقراطية في محاربة الإرهاب** ، الورقة رقم 6 ، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة ، المرجع السابق .

[3] - John ,Holmes : **trouver l'équilibre entre sécurité et démocratie** , site d'internet : www.lexpress/fr/Actualite/monde/Europe/trouver/ équilibre entre securite et democratie'485188html

[4] ـ د/ خليل، حسين ، المرجع السابق ، ص 514 .

[5] -Andrej ,Zwitter : **Human Security, Law and The Prevention of Terrorism**, Routledge Advances in international Relations and Global Politics, First Published 2011, New York,p 23.

[6] ـ د/ سمير، محمد عبد الغني طه : **المكافحة الدولية للمخدرات عبر البحار** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، طبعة 2002 ، ص 16 .

الحد من انتشارها نتيجة لوجود عصابات منظمة التي تتولى الاتجار بها وتحقق موارد مالية ضخمة تجعلها صاحبة نفوذ في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، خاصة بين الشباب ومفاهيم وقيّم فاسدة تقوم على الانحطاط الخلقي والديني .[1]

وتشير التقديرات إلى أن المنظمات الإجرامية تحقق عائدا سنويا يتراوح بين 300 و500 مليون دولار من الاتجار بالمخدرات، والذي يشكل أكبر مصدر للدخل لديها ، بل أن الأرباح الهائلة التي يدرها هذا النشاط ينافس في بعض المناطق الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان، مما يهدّد سلطة الدولة والتنمية وسيادة القانون.

وتشير التقديرات إلى أن تعاطي المخدرات لها أثار سلبية خطيرة على الموارد البشرية، إذ تعتبر عائقا في تنمية رأس المال الإنساني، لما تسببه من تدهور في نوعية وحجم الإنتاجية. كما تؤثر زراعة المحاصيل المنتجة للمخدرات غير المشروعة وإنتاجها على تدهور التربة الزراعية وتلوث مصادر المياه فقد أدت زراعة الكوكا في منطقة الأمازون ببيرو وحدها إلى إزالة ثمانية آلاف هكتار من الغابات ، وفي كولومبيا تلقى في الأنهار وروافد نهر الأمازون ونهر أورينكو ما يزيد على 20 مليون لتر من الأثيل والأسيتون وحامض الكبريتيك والهدروكلوريك ، وجميعها يدخل في إنتاج الكوكايين .[2]

كما أكدت منظمة الصحة العالمية أن إساءة استعمال المواد المخدرة يؤدي إلى الإصابة بأمراض الالتهاب الكبدي، السل، أمراض القلب والأوعية الدموية ،الاضطرابات النفسية والعصبية ... الخ كما تسهم في إضعاف القدرة الإنسانية على التعلم والتواصل الاجتماعي، فلبعض المخدرات أثر كيمائي وصيدلاني يخلق السلوك العدواني ويزيد من حدته. كما أكدت ذات المنظمة بأنّ معظم حالات العدوى بفيروس نقص المناعة يرجع إلى تعاطي المخدرات عن طريق الحقن ، ففي تايلاند بلغت نسبة الإصابة به ما يقارب 50 بالمائة ، وهو ما يمثل إهدارا ممنهجا وغير واعي للقدرات والإمكانات الإنسانية، و أكبر تدمير للإنسان والإخلال بأمنه.[3]

ثالثا: <u>الاتجار غير المشروع بالبشر</u>: يعد الاتجار بالبشر واحدا من أكثر أشكال الجريمة المنظمة التي تمس مجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي تمس العديد من القضايا المحورية والجوهرية للتنمية والأمن الإنساني: الصحة، العمالة، النوع الاجتماعي...الخ وقد تم توسيع هذه التجارة من منظور الأمن الإنساني لتشمل الاستغلال لأغراض جنسية، العمالة القسرية، التجارة بالأعضاء البشرية[4]، خاصة أمام الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم في ظل العولمة، ممّا أدى إلى إعطاء تجار البشر فرصة ذهبية لاستغلال حاجات الإنسان للسفر والعمل، خاصة مع تدّهور القيّم الإنسانية وتراجع قيمة الإنسان، الذي يعتبر ثروة الأمم ومحور التنمية والأمن .

---

[1]- د/ محمد ،علي جعفر : **<u>مكافحة الجريمة ، مناهج الأمم المتحدة والتشريع الجزائي</u>** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ط1998 ، ص 151.

[2]- د/ سمير ، محمد عبد الغني طه : المرجع السابق ، ص 25 .

[3]- المرجع السابق ، ص 25 .

[4] - Ann, Jonsson : **<u>Human Trafficking and Human Security</u>** , Routledge Transnational Crime and Corruption, New York, First Published 2009, p10.

وتشير إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأشخاص الواقعين في نطاق الاتجار بالبشر بمختلف أشكاله بأكثر من2,500000 شخص من بينهم 1,2 مليون شخص استغلوا في العمالة القسرية ، وتقدر المنظمة أن الأرباح السنوية التي تجنى منها على المستوى العالمي 32 مليار دولار، كما يوضح بيانات مكتب الأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات والجريمة أن 161 دولة تتأثر بعمليات الاتجار بالبشر.[1]

وعلى الرغم من أن هذه المشكلة قد حظيت باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي منذ الخمسينات، إلا أنها مازالت لحد الآن تستهدف الإنسان صانع التنمية وغايتها ، و تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات عرضة لهذا النوع من الجرائم خاصة استغلال الأطفال والنساء.

وأمام هذا الوضع الإنساني تصدت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لهذه الظاهرة بحث الدول على قمع ومنع الاتجار بالبشر من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، ومثال ذلك: وضع مبادئ توجيهية موصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر الصادرة عن مفوضة الأمم المتحدة لعام 2000 وتضمن البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال لعام 2000 المعايير الدولية الملزّمة للدول الأطراف في هذا البروتوكول، وصادق عليه 130 دولة حتى عام 2009 من بينها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 ، كما قام مجلس حقوق الإنسان عام 2008 بتعيين مقرر خاص بأنواع الاسترقاق المعاصر ، وتشمل أيضا الاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال .[2]

رابعا: الاتجار غير المشروع بالأسلحة : تعتبر تجارة الأسلحة من التهديدات المستمرة للتنمية والأمن على كافة المستويات، فهي تشعّل نار النزاعات المسلحة من جهة ومن جهة أخرى ارتباط تجارة الأسلحة بالسباق نحو التسلح يشكل تهديدا واضحا للأمن الإنساني من خلال توجيه قسم كبير من الدخل إلى التسلح بدل التنمية الإنسانية. فخلال القرن الماضي 40% من مبيعات الأسلحة كان لمناطق الأزمات، ومن بين الأسلحة النارية الصغيرة الموجودة في العالم وعددها يقدر ب640 مليون، يوجد ثلاثة بين كل خمسة في أيدي مدنيين ويقتل نحو 500 ألف شخص بهذه الأسلحة [3].

وتكمن خطورة هذه الأسلحة سهولة الإتجار بها، وامتلاكها خاصة إذا وقعت في أيدي المدنيين والعصابات الإجرامية ، مما تهّدد السلامة العامة وتيّسر ارتكاب الجرائم العنيفة والنزاعات الداخلية ، كما لها تأثيرات على المجتمع والسياسات والاقتصاد ، إذ بلغت أرباح هذه التجارة حوالي 70 مليار دولار أمريكي سنويا[4]، مما يجعلها في حقيقة الأمر أسلحة الدمار الشامل، وعلى حد قول الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان :**"يجب علينا أن نسعى إلى القضاء على خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمقدار سعينا إلى القضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل."**[5]

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي الذي حظي به هذا النوع من التجارة ، ومن ذلك قرار الجمعية العامة في قرارها 81/60 لعام 2006 لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

---

[1]- د/ أمير، فرج يوسف : **مكافحة الاتجار بالبشر**، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، طبعة 2011 ، ص45 .
[2]- د/ أمير، فرج يوسف : المرجع السابق ، ص 54-58 .
[3]- أمن الإنسان الآن : لجنة الأمن الإنساني ، المرجع السابق ، ص30 .
[4]- **حالة حقوق الإنسان في العالم** : تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 .
[5] - **في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع** ،الفقرة81 من تقرير الأمين العامA/59/2005.

كما كان من التطورات الهامة، اعتماد الجمعية العامة للقرار 68/60 لعام 2006الذي أهاب على نحو غير مسبوق بالدول أن تتصدى بفاعلية أكبر للأثر التنموي والأمني الإنساني المترتب على صنع هذه الأسلحة والاتجار بها، وأن تدخل في صميم إستراتيجيتها الإنمائية الوطنية برامج شاملة لمنع العنف المسلح ،[1] إلا أن الاتجار بهذه الأسلحة مازال يتدفق عبر الحدود بدون أية عوائق، إضافة إلى أن أربعة من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة : فرنسا روسيا ، بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية - حسب تقرير لجنة الأمن الإنساني - مسؤولون عن 78 بالمائة من صادرات العالم من الأسلحة التقليدية، وحوالي ثلث هذه الصادرات تتجه إلى البلدان النامية[2]، مما يطرح إشكاليات عميقة حول إمكانية تحقيق التنمية والأمن في عالم مازالت تسوده النزعة الأنانية العسكرية !

خامسا: غسل وتبييض الأموال: يعد غسل وتبييض الأموال **Money Laundering** من الصور الحديثة للجرائم الاقتصادية، وترتبط بالجرائم المنظمة وعلى الأخص جرائم الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالأسلحة والبشر والفساد السياسي والاقتصادي...الخ ، كما تتصل بالبنوك والمؤسسات المالية، لما توفره عملياتها من قنوات تستخدم في غسل الأموال غير النظيفة.

ولقد أصبحت ظاهرة غسل الأموال وتبييضها مشكلة عالمية الأبعاد وعابرة للقارات خصوصا في خضم التطور السريع في وسائل النقل والاتصال والمعلوماتية و التكنولوجيا المتطورة .[3] وتهدد هذه المشكلة العالمية كافة مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات المالية، حيث تصل حجم الأموال المغسولة سنويا بحوالي ثلاثة تريليون دولار أمريكي،أي ما يعادل 08 بالمائة من حجم التجارة الدولية و05 بالمائة من مجموع الناتج العالمي، وهي تحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي بعد تداول العملة وتصنيع السيارات.[4] وفيما يلي أهم التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على الجهود الوطنية والدولية لتحقيق استدامة التنمية والتي تؤثر بالنتيجة على إمكانية تحقيق الأمن الإنساني :

* تتيح هذه الأموال للخارجين عن القانون إفساد الحكومات وأنظمة العدالة وإشاعة الفساد وتخريب الاقتصاد من خلال التأثير على الإنفاق الوطني ونقص الموارد للاستثمار، مما يؤثر على السياسات التنموية داخل الدولة.

* يؤدي غسل الأموال إلى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وارتفاع الأسعار المحلية والزيادة في الأعباء الضريبية مما يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

* يؤدي غسل الأموال إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية ، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث وجود علاقة بينها وبين حركات الإرهاب والتمرد والتطرف والعنف فضلا عن نشاط المافيا العالمية ودروها في إحداث الانقلابات السياسية في بعض الدول وتشويه المناخ الديمقراطي، مما يعرقل الجهود الوطنية والدولية التنموية وإستمراريتها في تحقيق الأهداف الأمنية الإنسانية .[5]

---

[1]- **حولية نزع السلاح** ، المجلد 2005/30 ،إدارة شؤون نزع السلاح ، الأمم المتحدة 2008 ، ص100 .

[2]- أمن الإنسان الآن : لجنة الأمن الإنساني ، المرجع الساق ، ص 134 .

[3]- د/ صالح، السعد : **التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** ، إتحاد المصارف العربية ، طبعة 2008 ، ص 15 .

[4]- د/ صالح، السعد : المرجع الساق ، ص16.

[5]- أ- د/ عبد المنعم، التهامي: **الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومقومات تبييض الأموال**، بحوث وأوراق عمل ملتقى غسل الأموال المنعقد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة: **"تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف ، آليات مكافحة وغسل الأموال** فبراير 2007 المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ص 45.

المطلب الثالث : معوقات تحقيق الاستدامة البيئية .

على الرغم من أن مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة قد لقي قبولا دوليا واسعا منذ منتصف الثمانينات، وزخما فكريا عالج هذا الموضوع ،إلا أن العالم لم ينجح في تبني خطوات حقيقية جادة للتوفيق بين متناقضات "التنمية والبيئة"، بسبب وجود معوقات التي غالبا ما تحول دون نجاح جهود التصدي لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني. وتعدد هذه المعوقات، منها المعوقات الثقافية العلمية، والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية، ومعوقات على المستوى الدولي، وفقا للطرح الآتي بيانه :

الفرع الأول: المعوقات الثقافية والعلمية لتحقيق الاستدامة البيئة.

يمكن تقسيم المعوقات الثقافية والعلمية لتحقيق الاستدامة البيئية الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني إلى : ضعف الوعي والتربية البيئة، ضعف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة، وهذا ما سوف نتناوله تباعا :

أولا: ضعف الوعي والتربية البيئية : إن الاستدامة البيئية كمنهج يحتاج إلى وعي وتربية بيئية بكيفية المحافظة عليها ووضع شؤون البيئة ضمن الأولويات الأساسية. فالبيئة الإنسانية عموما هي حصيلة مجموعة من النظم الطبيعية والنظم من صنع الإنسان، لذا علينا النظر إلى البيئة بوعي وإعداد أجيال قادرين على فهم المشكلات البيئية " المسببات والحلول " من خلال إشراكهم وبطريقة مسؤولة في صياغة القرارات التي تنطوي على المساس بنوعية بيئتهم الطبيعية والثقافية والاجتماعية ومراقبة تنفيذها .[1]

وتعرّف التربية البيئية بأنها :"عملية تكوين القيّم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة, ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة."[2]

وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بأهمية التربية البيئية في مجال حماية البيئة ، إلا أن سيناريوهات المشاكل البيئية - والتي تعد من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية والأمن الإنساني خلال هذا القرن- تبّين عكس ذلك ، نتيجة ضعف الوعي بأهمية التعليم و التربية البيئية , وضعف البنية التنظيمية للمؤسسات والأنظمة التعليمية .

إن الوعي بالمخاطر البيئية الناجمة عن النشاطات البشرية يعني الحاجة الماسة لخلق تربية بيئية ووعي بيئي وثقافة بيئية لدى عامة الشعب، إدراكا لأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها وغرس السلوك الإنساني بوصفه العامل الأساسي، الذي يحدد أسلوب وطريقة تعامل الإنسان فرداَ وجماعة معها واستغلال مواردها بما من شأنه المحافظة على القوانين التي تنظم مكوّناتها الطبيعية وتحافظ على توازنها بشكل محكم ودقيق، وإشاعة التعامل معها في ضوء قوانينها الطبيعية وبعقلانية وحكمة في الاستخدام بعيداَ عن الإسراف والتلف واستنزاف الموارد البيئية باعتبارها الضمانات الملبّية لحاجات الإنسان والإبقاء على متطلباته عبر الأجيال المختلفة. [3]

---

[1] - د/ فراس، أحمد الخرجي : المرجع السابق، ص 88 .

[2] - د/ عبد القادر، الشيخلي : **حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون والإدارة والتربية والإعلام** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ط 2009 ، ص 209.

[3] - محسن، محمد أمين قادر: **التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي** ، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة

ولقد انطلق مفهوم التربية البيئة من اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد بستوكهولم عام 1972 بدور التربية البيئية واعتبارها ركنا أساسيا للحفاظ على البيئة ، فأصدر المؤتمر التوصية رقم (92) التي دعت اليونسكو خاصة ووكالات الأمم المتحدة عامة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبرنامج جامع للتربية البيئية يوجّه لكافة قطاعات السكان، وكانت هذه التوصية مبدأ هاما استندت إليه اليونسكو في تحديد أهداف البرنامج الدولي للتربية البيئية الذي ترعاه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتخذ من نيروبي مقرا له ، ومن بين هذه الأهداف :

- تشجيع تطوير نشاطات البحوث المؤدية إلى فهم أفضل لأهداف التربية البيئية .
- تطوير المناهج التعليمية والبرامج في مجال البيئة .

وتلاه ميثاق بلغراد عام 1975 ، والذي أكد من جديد أهمية التربية البيئية في تطوير عالم يكون سكانه أكثر وعيا و اهتماما بالبيئة و مشكلاتها .

كما أكد إعلان تبليسي لعام1977 أن التربية البيئية تهدف بشكل أساسي إلى تعريف الأفراد والجماعات بطبيعة البيئة بشقيها الطبيعي والمشّيد الناتجة عن تفاعل مكوناتها البيولوجية والطبيعية والاجتماعية والثقافية، مع ضرورة اكتساب المعارف والاتجاهات والمهارات التي تساعدهم على التعامل المسؤول والفعّال مع البيئة.

وبعد مرور عشر سنوات نظمت اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا دوليا في موسكو سنة 1987 بعنوان :" **التربية البيئية والتدريب البيئي** "خلص إلى وضع إستراتيجية دولية للتربية البيئية خلال عقد التسعينات، من خلال تعزيز النظام الدولي للإعلام وتبادل خبرات التربية البيئية وتطوير المناهج والمواد التعليمية المستخدمة في التعليم العام .

وتضمّنت الأجندة (21) الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي انعقد في مدينة ريودي جانيرو عاصمة البرازيل، فصلا كاملا حول:"التربية والوعي والتدريب"، وقد مثلت هذه الأجندة برنامج عمل لمستقبل مستدام للبشرية وخطوة أولى نحو التأكيد بأن العالم سوف يكون موطنا أكثر عدلا وأمنا , ورفاه لكل بني البشر, وهذا يتطلب توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وتطوير البرامج التعليمية.

وخلاصة القول التربية البيئية تهدف إلى إعداد الفرد كمواطن بيئي من خلال التفاعل الإيجابي وتمكين الإنسان من إدراك أنه الكائن المؤثر و المتأثر في الكيان البيئي . وهذا ما تفتقر إليه المنظومة التعليمية بدء من الأسرة، أين أوجد الإنسان نفسه في صراع أناني مع البيئة، وبالتالي صعوبة الحديث عن الاستدامة البيئية بحكم عدم الوعي ولاعقلانية الإنسان.[1]

ثانيا: ضعف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة : إن السيطرة على الأزمات والأخطار البيئية – بمختلف أنواعها - يستلزم توفير وسائل علمية جدّ متطورة ، إضافة إلى إمكانيات بشرية مؤهلة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: وسائل التنبؤ فيما يتعلق بالزلازل والفيضانات، جدران الحديد ذات المسافات العالية أمام الموانئ ، ولا سيما آليات الرصد البيئي ، تكنولوجيات الطاقة المحسنة والطاقة المتجدّدة ، الفحم النظيف ، الطاقة النووية ، وتنحية الكربون ...الخ[2]

الماجستير في العلوم البيئية ، تحت إشراف الدكتور: خالد كاطع الفرطوسي كلية الإدارة و الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في دانمارك عام 2009 ، ص 65.

[1]- د/ محمد، برقوق : **الإستدامة البيئية** ، محاضرة ملقاة على طلبة الماجستير ، سنة أولى ، جامعة فرحات عباس ، السنة الجامعية 2009-2010 .

[2]- **البيئة من أجل التنمية:** توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2007 ، ص50.

وتعتمد الأنشطة البيئية في تمويلها على مصادر مختلفة تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية، الموارد المالية المتصلة بالمنظمات والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، وتخفيض الديون وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، والتمويل الذي يمر عبر المنظمات غير الحكومية...الخ

وعلى الرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية قد خصص مليار دولار لدعم جهود الأمم المتحدة العالمية بما فيها قضايا البيئة، ويملك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا للتنمية المستدامة بقيمة 1.2 مليار دولار، لتشجيع مبادرة الخدمات المالية والتي تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة بإدراج الاعتبارات البيئية في عمليات القطاعات المالية وخدمات التأمين، إلا أن هذه المصادر لاتوفر تمويلا كافيا للإدارة الفعالة للبيئة[1].

فهل ستكون التعهدات البالغة 30 مليار دولار أمريكي للفترة 2010 -1012 و100 مليار أمريكي سنويا بحلول 2020 والتي التزم بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاقن الدانمرك كافية لتمويل الأنشطة و التكنولوجيات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معها ؟ [2]

الفرع الثاني : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة البيئية .

تتعدد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، فالنمو الديمغرافي، أنماط الإنتاج والاستهلاك والفقر عوامل تعيق تحقيق الاستدامة البيئية :

أولا: النمو الديمغرافي : تشير العديد من الدراسات وبيانات المؤشرات السكانية أن أعداد السكان في تزايد مستمر، ويترتب عليه تغيرات ديمغرافية كبيرة في هيكلة وتوزيع السكان. وقد تبدو أن الزيادة السكانية تمثل قوة في حد ذاتها في إطار التنمية، إلا أنها من جانب آخر تظهر كعامل يعوق استمرارية التنمية في تحقيق أهدافها. وإذا كان أحد أسباب الانفجار السكاني هو التنمية التي أنتجت رفاهية ومستوى معيشي أفضل، إلا أنه في الوقت ذاته شكل أحد المعوقات لاستمرارية التنمية في مسارها لتحقيق الأمن الإنساني من خلال انتشار الفقر والأمية والضغط المتزايد على الغذاء والبيئة وهكذا تخلق معضلة : التنمية، البيئة الأمن الإنساني .

وظاهرة النمو السكاني حديثة، بدأت أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة من القرن العشرين والواضح من بيانات الجدول أن عدد السكان تضاعف مرتين خلال القرن العشرين في الفترات الزمنية الواردة فيه ، مرة في 65 سنة في الفترة من 1900-1965 ، واقترب من الضعف في نهاية القرن، أي في 35 عاما فقط .ويوضح الجدول (رقم 5) تطور عدد سكان العالم في القرن العشرون.

---

[1]- د/ معلم، يوسف: المرجع السابق، ص 168 .

[2]- **تغير المناخ وإدارة الموارد المائية المستدامة** ، تجارب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الشرق الأوسط الأدنى وشمال إفريقيا وأوربا الوسطى والشرقية: 17-18 فبراير / شباط 2010 ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (JLIFAD) .

الجدول رقم 5 تطورات في أعداد السكان في العالم خلال الفترة 1900-2000 .

السنـة	عدد السكان بالملايين	المتوسط السنوي لنمو السكان %
1900	1600	
1950	2500	1,1
1965	3200	1,9
1985	4700	2,5
2000	6000	1,7

المصدر تقرير البنك الدولي لعام 2001 .

ولاشك أن البحث عن مسببات الظاهرة يتطرق إلى مجالات عدة من فروع البحث العلمي، مما يخرج عن نطاق الدراسة الراهنة، ولكن في إطار بحثنا نستطيع أن نردها إلى الرفاهية والتقدم التنموي في كافة مجالاته :الصحة، الغذاء، التعليم ... الخ حيث أدى تحسن الرعاية الصحية في أغلب الدول النامية خاصة إلى السيطرة على العديد من الأمراض المتوطنة والأوبئة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات وزيادة معدلات المواليد، ومن جانب آخر كفلت الرفاهية السائدة في البلدان المتقدمة مستويات عالية من الصحة الجيدة و الغذاء، وأدى انخفاض معدلات الخصوبة السائد في هذه البلدان إلى كفالة حياة أجود وأسعد مما عمل بشكل كبير على ارتفاع الأعمار المتوقعة لسكان هذه الدول بفضل برامج تنظيم الأسرة وارتفاع مستويات الثقافة والتعليم ، مما يؤدي إلى ارتفاع في نسبة المسنين العاطلين عن العمل والذي يؤثر على الإنتاجية والتنمية .[1]

فالمخاطر الديمغرافية تؤدي إلى العجز في إشباع أبسط احتياجات السكان، خاصة مع التفاوتات الصارخة في الاستهلاك، حيث انتقلت أنماط الاستهلاك المفرط القائم على التبذير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما شكل تحدي خطير للتوجهات والجهود التنموية والمؤدي إلى إهدار الموارد وإخلال توازن البيئة.[2]

ومع كل ما يبذل من جهود جادة لكبح جماح هذه الظاهرة واحتواء مضاعفاتها، فإن توقعات الخبراء يشير إلى أن سكان العالم في تزايد مستمر، فمن المتوقع أن يتزايد عدد السكان الذي يبلغ الآن حوالي 6 مليارات نسمة إلى حوالي 9 مليارات نسمة بحلول 2050، وفي ذلك الوقت سيصبح لزاما إنتاج مليار طن أخرى من الحبوب و200 مليون طن إضافية من المنتجات الحيوانية كل عام ، وحتمية تحقيق نمو زراعي من هذا القبيل لإطعام 9 مليارات نسمة سيؤدي إلى المزيد من الضغط على الموارد البيئية.[3]

وسيشكل التمدين" الهجرة من الأرياف إلى المدن" واحدا من أهم الاتجاهات الديمغرافية في هذا القرن، إذ سيتركز النمو السكاني المتوقع خلال الفترة 2000- 2030 بأكمله تقريبا في مناطق العالم الحضرية بشكل خاص في النطاقات الحضرية لأقل المناطق نموا، بحيث يبلغ معدله 2.3 في المائة سنويا خلال الفترة 2000-2030.[4]

---

[1] - د/ محمد، عبد البديع : **المرجع السابق** ، ص 172 .

[2] - مارك ، هاينز دانيال: **عالم محفوظ بالمخاطر، استراتجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب، أدهم شاكر عظيمة ، مكتبة البيكان الرياض، الطبعة الأولى سنة 2002 ، ص 70 و 375 .

[3] - **The State of Food and Agriculture** : Food and Agriculture Organisation of The United Nation ، FAO 2013.

[4] - The state of Food Insecurity in the : **world High food prices and food security – Threats apportunies** Food and Agriculture Organisation of The United Nations 2008 .

وهكذا تبقى مواجهة المشكلة السكانية أمرا تنمويا حيويا ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة، الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية. فالسياسات الخاصة بتحديد النسل وتنظيم الأسرة تعتبر من أهم الإستثمارات التنموية المربحة في دول العالم الثالث.إلا أن مشكلة تزايد عدد السكان ليست فقط مشكلة عدد وإنما مشكلة رفاه إنساني والتنمية ، فالتزايد السكاني السريع يمكن أن يؤدي إلى معوقات خطيرة على رفاه البشرية في جميع أنحاء العالم. فهل ستتمكن دول العالم الثالث من تحسين مستوى المعيشة لسكانها في ظل معدلات التزايد السكاني الحالية ؟ ما هي انعكاسات النمو السكاني غير الرشيد على الفقراء في العالم وعلى فرصهم في التغلب على الشقاء الإنساني الذي يسببه الفقر ؟

ثانيا: الفقر: يعرف الفقر المدقع بحالة العيش على 1,25 دولار في اليوم بمعامل القوة الشرائية، وبالرغم من أن نقص الدخل المادي يعتبر محددا أساسيا لقياس الفقر، إلا أنه يتجاوز ذلك ويتعداه إلى أشكال أخرى من الإقصاء والحرمان من فرص الحياة الجيدة : كالتعليم ، الخدمات الاجتماعية والغذاء الكافي، الصحة التوازن النفسي...الخ، ولهذا يعرف الفقر على أنّه الحرمان وإنكار للخيارات والفرص المتاحة لحياة مقبولة، إذ يعني أكثر من مجرد الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاه المادي، بل يتعداه إلى الحرمان من الفرص والخيارات في تحقيق حياة طويلة وصحية وكذلك الحرمان من التمتع بمستوى معيشي لائق بحرية والكرامة واحترام الذات و الآخرين[1].

كما اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[2] بأن الفقر هو: "وضع بشري يتميز بالحرمان المستديم والمزمن من الموارد والإمكانات والخيارات والأمن والقدرة الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب ، ومن الحقوق الأساسية : المدنية والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية".

وعَرف البنك الدولي عمليا الفقر المدقع بالذين يعيشون على دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو أقل في اليوم ، وقد قُدِّرَ نسبة من يعانون فقر شديد ويعيشون على أقل من دولار يوميا ب1.2 مليار شخص - حوالي خمس سكان العالم – وهو عدد لم يتغير كثيرا منذ سنة 1990.[3] في حين كانت توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 2013 ، أن يصل أعداد الفقراء عام 2040 إلى أربعة مائة وخمس وثمانون مليون نسمة، وقد تبدي بيانات الجدول نوع من التفاؤل بالنسبة لانخفاض أعداد الفقراء، ولكن نتاقص بطيء وعبر حوالي ثلاثين سنة، فهل تنتظر البيئة ذلك ! (الجدول رقم 6)

---

[1]-Programme des Nations Unies pour le développement :"**Rapport sur le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté"**, New York: PNUD 1997, p4.

[2]- كما قد ورد في مشروع المبادئ التوجيهية بعنوان ً **نهج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر** ً من طرف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، في سبتمبر 2002 أن " الفقر هو الصيغة المتطرفة من الحرمان " .

[3] -**A better investment climate for every one** , World Developement report 200 , the world bank Washington d.c.p31-33.

الجدول رقم 6: يوضح عدد الذين يعانون الفقر المدقع في المناطق أو بعض الدول 2010-2050 (بالمليون) .

البلد أو المنطقة	2010	2020	2030	2040
البلدان العربية	25	19	17	16
شرق آسيا والمحيط الهادي	211	74	42	29
الهند	416	270	134	53
أوربا وآسيا الوسطى	14	2	3	3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	29	26	27
جنوب آسيا	557	382	243	135
الصين	94	13	5	1
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	371	333	297	275
العالم	1,212	841	627	485

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2013 ، المرجع السابق ، ص 207 .

والفقر يحد من قدرة الأفراد على الاستجابة للتدهور البيئي والتكيف معه، فالكيفية التي يعيش بها الإنسان والفرص والرفاهية ترتبط إلى حد بعيد بالبيئة، وقد حذرت لجنة برونتلاند من أن التدهور البيئي يساهم في الحلقة المفرغة للفقر والوصول إلى ضياع الفرص والموارد. فمشكلة الفقر أحد أبرز التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والأمن، إذ يعيش تسعمائة مليون من سكان مناطق العالم الريفية في فقر مطلق ، حيث يعتمد قدر كبير من سبل عيشهم على استهلاك المنتجات الطبيعية وبيعها، ففي تنزانيا مثلا يستمد الفقراء ما يصل إلى نصف دخلهم من بيع منتجات الأصول الطبيعية مثل الفحم النباتي ، العسل،الأخشاب و المنتجات الطبيعية : الثمار البرية ...الخ [1]

كما يحرم الفقراء من الوسائل اللازمة للاستثمار في الاستخدام المستدام للموارد البيئية عبر المعالجة المحسنة للمياه والصرف الصحي والتقانات الأنظف للطاقة ، ويعوز الفقراء أيضا ما يلزم من الأموال للاستثمار في بدائل للخدمات البيئية .[2].

* والفقراء يكونون في أماكن حساسة بدرجة شديدة لتهديد البيئة ليس باختيارهم ولكن بسبب الفقر كما قد تدفعهم الظروف البيئية القاسية إلى إزالة الغابات وتدمير الأراضي الرطبة وهذا ما يؤدي إلى كوارث بيئة أخرى: انجراف التربة، الفيضانات، إذ خلال 1970 فقد النيبال نصف غطائها النباتي وأبيدت أنواع حيوانية ونباتية بكاملها بسبب زحف الفلاحون المالكون للأراضي الهامشية إلى التلال والسهول.[3]

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، المرجع السابق، ص 123.
[2]- المرجع السابق.
[3] - د/ نعمة الله عنيسي: المرجع السابق، ص 134.

ثالثا: أنماط الإنتاج والاستهلاك : وهي القضية الأكثر تأثيرا على تحقيق الاستدامة البيئية ، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال والجنوب، وقد أقر علماء البيئة والاقتصاد بعدم استمرارية القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية في تدعيم هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية ، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة للأجيال الحالية بشكل متساو ، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة .[1]

وإدراكا من المجتمع الدولي لحقيقة العلاقة بين الفقر والبيئة ، ظهرت مشاريع وتجارب حاولت التوفيق بين تلبية الإحتياجات الأساسية وحماية البيئة ، فقد نظم الإتحاد الدولي للطبيعة في هذا السياق مؤتمر حول "التنوع البيولوجي والتعاون الأوربي للتنمية ، وهذا من19 إلى 21 سبتمبر 2006 حضره 400مشارك يمثلون مختلف الحكومات والمجتمع المدني، وقد انتهى "بنداء باريس" المتضمن العمل على تمكين الفقراء من تيسير مواردهم الطبيعية خاصة وأن الثروات والموارد الطبيعية تمثل حوالي 25 بالمائة من مداخيل الدول ذات الدخل الضعيف ، وقد أبدى المشاركين قلقهم حيال تناقص خدمات التنوع البيولوجي والذي من شأنه إعاقة التنمية الإنسانية المستدامة .[2]

الفرع الثالث المعوقات الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية .

نقصد بالمعوقات الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية تلك المعوقات ذات الصبغة الدولية، والتي تحول دون التصدي للمشاكل البيئية - تكون في الغالب عابرة للحدود - بشكل فعّال نتيجة لما تتطلبه عملية المواجهة تكاتف جهود أكثر من دولة، أو لما قد يترتب على الحماية من تبعات قد تعرض مصالح الدول للضرر، أو قد تعجز آليات الحماية الدولية للبيئة . وانطلاقا مما تقدم سنحاول تقديم أهم هذه المعوقات بتفصيل أكثر:

أولا: غياب التعاون الدولي لحماية البيئة: إن أحد الأسباب الكامنة وراء التدهور البيئي يتمثل في غياب العمل الإنساني المشترك في مواجهة الأخطار والمشاكل البيئية. صحيح أن الأرض واحدة لكن العالم ليس كذلك، فكل مجتمع يسعى لتحقيق رفاهيته بغض النظر عن آثار ذلك على الدول والمجتمعات الأخرى، وقلة من السكان تستهلك كميات هائلة من الموارد وتعيش حالة الرفاهية .

ويؤكد المسئولون المتخصصون في حماية البيئة أن العديد من القضايا التي تهدّد البيئة لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى الدولي، كما يؤكدون أن الإجراءات التي يمكن للدولة أن تتخذها بمفردها ستكون غير كافية لمعالجة مشكلات البيئة ،إذ أن المعالجة تحتاج إلى عمل جماعي من قبل دول العالم مجتمعة[3] وهذا ما تفتقر إليه السياسات الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية . فعلى الرغم من الإبرام العديد من الاتفاقيات والعديد من القمم للتعاون الدولي في مجال البيئة إلا أنها تظل مجرد حبرا على ورق .

وسيبقى عدم قدرتنا على فهم مصالحنا المشتركة كبشر وغياب العمل الإنساني المشترك سببا رئيسيا لتدمير كوكب الأرض الذي يمدنا بالشروط والحاجات التنموية الإنسانية. وعلى حد قول ثارا جونا :

---

[1]- د/ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم : **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان :"التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة "، شرم الشيخ ، مصر ، ماي 2007 ، ص 17 .

[2]- أ/ بوطوبال حكيمة ،أ/ رباحي فضيلة : **إشكالة الفقر والتنمية** . على الموقع السابق.

[3]- المشكلات البيئية في الوطن العربي وطرق معالجتها ، على الموقع :

http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=1686

"أن التنمية المطلوبة هي تلك القائمة على العدالة والمنفتحة على التعاون والتي لا تكتسب دلالاتها الحقيقية على التقدم إلا إذا كانت تدور حول محور جوهري هو الكرامة الإنسانية." (**عضو في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**) .[1]

لذلك على الدول التفكير بجدية بشأن مستوى الطموح و نطاق الالتزام الذي يجب الاتفاق عليه لتحقيق الاستدامة البيئية، بإيجاد مقترب عملي وعالمي، شامل ومتكامل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخطط عمل للتكيف الوطني بدعم و تعاون دولي للتمويل و نقل للتكنولوجيا .

فالبلدان المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها السدس من مجموع سكان العالم مسؤولة عن إصدار انبعاث تناهز الثلثين من مجموع الغازات المسببة للاحتباس الحراري، المسبب للتغير المناخي كارثة القرن الحالي، في حين قدر العلماء أن احتمال زيادة قدرها: 2 درجة مئوية ستكون عتبة الاحتراز العالمي، بعدها يصبح التغير المناخي أشد قسوة خاصة مع الزيادة في :النمو السكاني، النمو الاقتصادي، استهلاك الوقود الأحفوري.[2](ملحق رقم8).

وقد أثبتت المؤتمرات السابقة، أن مشكلة التغير المناخي سيمكث طويلا على أجندة التفاوض الدولية في حين تؤكد تقارير دولية أن الإحترار العالمي لا رجعة فيه بسبب الغازات الدفيئة التي تطلقها الأنشطة البشرية، وسيطرح تحديات عميقة حول قضايا : الأمن ، حقوق الإنسان، العدالة و المساواة بين الأفراد والمجتمعات والدول. فالملايين من أفقر الناس في العالم سيواجهون التغير المناخي بمواردهم المحدودة ، و العالم لا يفتقر لا إلى الموارد المالية ولا إلى القدرات التكنولوجية.

وتشير إحصائيات كشف عنها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (**UN - DESA**) تدق ناقوس الخطر، حيث تنبئ بأن عدد السكان سوف يتجاوز 09 مليارات نسمة بحلول 2030، مما سيصاحب ذلك زيادة الطلب على الطاقة و الموارد الطبيعية ومن المتوقع أن يستمر تضاعف الطلب العالي على الطاقة بحلول2030 ، كما تشير السيناريوهات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة بأن اتخاذ إجراءات للحد من تغير المناخ سيكلف الاقتصاد العالمي 1% من إجمالي الناتج القومي العالمي، لكن الخسائر والمخاطر التي ستنتج عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات سيكلف العالم خسارة 10% من إجمالي الناتج القومي العالمي سنويا، في حين سيتحول 200 مليون شخص إلى لاجئ بيئي بسبب الجفاف والفيضانات .[3]

إن الرهانات غير مسبوقة والاحتمالات واردة، والتهديدات المتعلقة بتغير المناخ متفاوتة، مما يجعل مسألة التعاون الدولي المتعدد الأطراف ضرورة أمنية ملحة. وقد دعا مؤتمر ريو إلى عقد العزم لتعزيز الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ورفع مستوى إلتزامه بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال التنمية الإنسانية المستدامة عن طريق تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا منذ 1992 بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية .[4]

---

[1]- د/ عثمان محمد غنيم ، د/ ماجدة أحمد أبو زنط : المرجع السابق ، ص 60 .

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، **المرجع الساق**.

[3]- نيكولاس ستيرن : **" اقتصاديات تغير المناخ "** ، ملخص لتقريره الصادر عام 2006 ، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 48/2 **مارس /آذار** 2007 ، **على الموقع** : (http://www.hmtreasury.gov.uk/independent_review/stern_review_economics_climate_change/ stern_review_report.cfm.)

[4]- **المستقبل الذي نصبو إليه** ، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة : ريو + 20 ، البند 10 من جدول الأعمال ري ودي جانيرو، البرازيل .

"إنّ الدول الأكثر عرضة للخطر هي نفسها الدول الأقل قدرة على حماية نفسها، وهي نفس الدول ذات المساهمة الأدنى في إنبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وستدفع هذه الدول ثمن أعلى لما قام به الآخرون، إذا لم نسارع في اتخاذ خطوات مباشرة ....." **كوفي عنان – الأمين السابق للأمم المتحدة ـ**

فهل يمكن الحديث عن الإستدامة البيئية والمرتبطة بتحقيق كافة أبعاد الأمن الإنساني في ظل غياب تصور شامل حول :

1- طبيعة التهديدات البيئية (تهديدات متوقعة ، محتملة).

2- طبيعة العلاقة التفاعلية بين البيئة ، التنمية ، الأمن.

3 - لا يوجد تصور مشترك حول التهديدات البيئية، كالتغير المناخي كتهديد ، بل تصورات مجزأة ، وبالتالي غياب تصور جماعي عالمي حول وجود آليات كفيلة لتحقيق الاستدامة البيئية الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .

ومن مفارقات تغير المناخ، أن البلدان الأكثر برودة ، سوف تستفيد من ارتفاع الحرارة العالمية بمقدار2 - 3درجة مئوية في روسيا ، اسكندنافيا ، كندا، من خلال تزايد المحاصيل و نقص الوفيات المرتبطة بمواسم الشتاء و انخفاض متطلبات الطاقة و ربما تزايد النشاط السياحي[1] ،كما يتوقع أن تكتسب الصين التي يوجد بها نحو 140 مليون شخص ناقص التغذية، 100 مليون طن في إنتاج الحبوب. بينما يتوقع أن تخسر الهند التي يوجد بها 200 مليون شخص ناقص التغذية 30 مليون طن ، في حين تشير كافة سيناريوهات إلى أن أمريكا الشمالية ستكتسب 3-13 بالمائة من قيمة الزراعة نتيجة تغير المناخ، كما يتوقع الباحثون أن يكون ارتفاع درجات الحرارة مفيدا للزراعة في مناطق شمال خط الاستواء ، بينما ستواجه أجزاء كبيرة من المناطق الاستوائية الجافة وشبه الجافة تناقصا مطردا في تساقط الأمطار .[2]

لذلك سوف تتبنى الدول التي تواجه تهديدات : متفاوتة مختلفة، مقاربات مختلفة للمساهمة في التعامل مع مشكلة التغير المناخي، إضافة إلى مشاكل مرتبطة بعدم اليقين العلمي والتطور التكنولوجي المتعلق بتغير المناخ، وعدم وجود آلية ردع أوعقاب، مما يغري الدول الأطراف بخرق البروتوكول كيوتو والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فأي طرف في الاتفاقية الحق في إعلان انسحابه ، بإعلان مكتوب بعد مرور 03سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ثانيا: ضعف الحماية الدولية للبيئة : لقد كان الاهتمام الدولي بحماية البيئة آثارا على المستويين الدولي والمحلي، إذ تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع، كما أنشأت العديد من الآليات للحماية، أما على المستوى المحلي، فأغلب دول العالم أصدرت تشريعات لحماية البيئة واستفادت دول متعددة من أنظمة رصد التلوث وتحديد مستويات التلوث المسموح بها وبيان المشروعات التي يمكن أن تؤثر على بيئات الدول الأخرى، وغير ذلك من الخدمات البيئية التي قامت بها المنظمات الدولية .

ورغم تسارع النقاشات الدولية حول القضايا والشؤون البيئية سواء بالنسبة للبيئة الطبيعية أوالمنشأة لوضع أدوات لحمايتها، إلا أن هذه الأدوات ما زالت مرهونة بعدة اعتبارات وحسابات ضيقة للدول

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007 ، المرجع السابق .

[2] - معلومات مأخوذة من موقع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) : www.FAO.org/foodclimate

والمشكلة كما حصرها تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007 :" هي افتقاد العالم لإطار عمل واضح ومتعدد الأطراف على المدى البعيد.....1" .

فقواعد القانون الدولي لاتزال تفتقد إلى الجزاء الرادع وإلى السلطة الدولية المهّيمنة، وتأخذ معظم المؤتمرات الدولية شكل توصيات غير ملزمة للدول التي قد ترفض تنفيذها، ولا توجد قوة ملزمة حقيقية لهذه التوصيات وإن سميت "قرارات" ، فلا تزال الدول النووية تلوث البيئة وتجري تجاربها في البحر والبر ضاربة عرض الحائط سلامة البيئة واتفاقياتها الدولية. وقامت بعضها بتصدير نفاياتها الذرية الخطرة لدفنها في أراضي الدول النامية مقابل مبالغ زهيدة ، رغم عجزها عن مواجهة آثارها... ورفضت دول أخرى وضع قواعد حازمة لحماية بيئتها وإلزام مشروعاتها الصناعية بها، حتى لا ترتفع أسعار منتجاتها فتكون أقل قدرة على منافسة منتجات الدول الأخرى المماثلة .... وتتقاعس دول كثيرة عن التصديق على المعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ، فتظل حبرا على ورق ... وتمتنع دول أخرى عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات التي سبق و أن صدقت عليها .[2]

وحسب المنحنى البياني أدناه ، هناك اتفاقيتان دوليتان الأكثر تصديقا من الدول ، بروتوكول مونتريال لاتفاقية فينا للموارد المستنفدة لطبقة الأوزون وبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ،(دخل حير النفاذ في 2005/2/16، وبلغ أطرافه 193 طرفا في 2010/12/1[3]) .

ويعتبر البروتوكول أحد أكثر الاتفاقيات الدولية نجاحا حتى الآن ، وفي المقابل كان الأمر أكثر صعوبة لجعل البلدان المسؤولة عن إنبعاثات ذات حجم مؤثر من غازات الاحتباس الحراري تصادق وتلتزم ببروتوكول كيوتو![4]

[1] - تقرير التنمية البشرية 2008/2007- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[2]- د/ ماجد راغب الحلو : **قانون حماية البيئة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ط2007 ، ص 30.

[3]- د/محمد عادل عساكر : **المرجع الساق**، ص16.

[4]- توقعات البيئة ، المرجع السابق ،ص 09 .

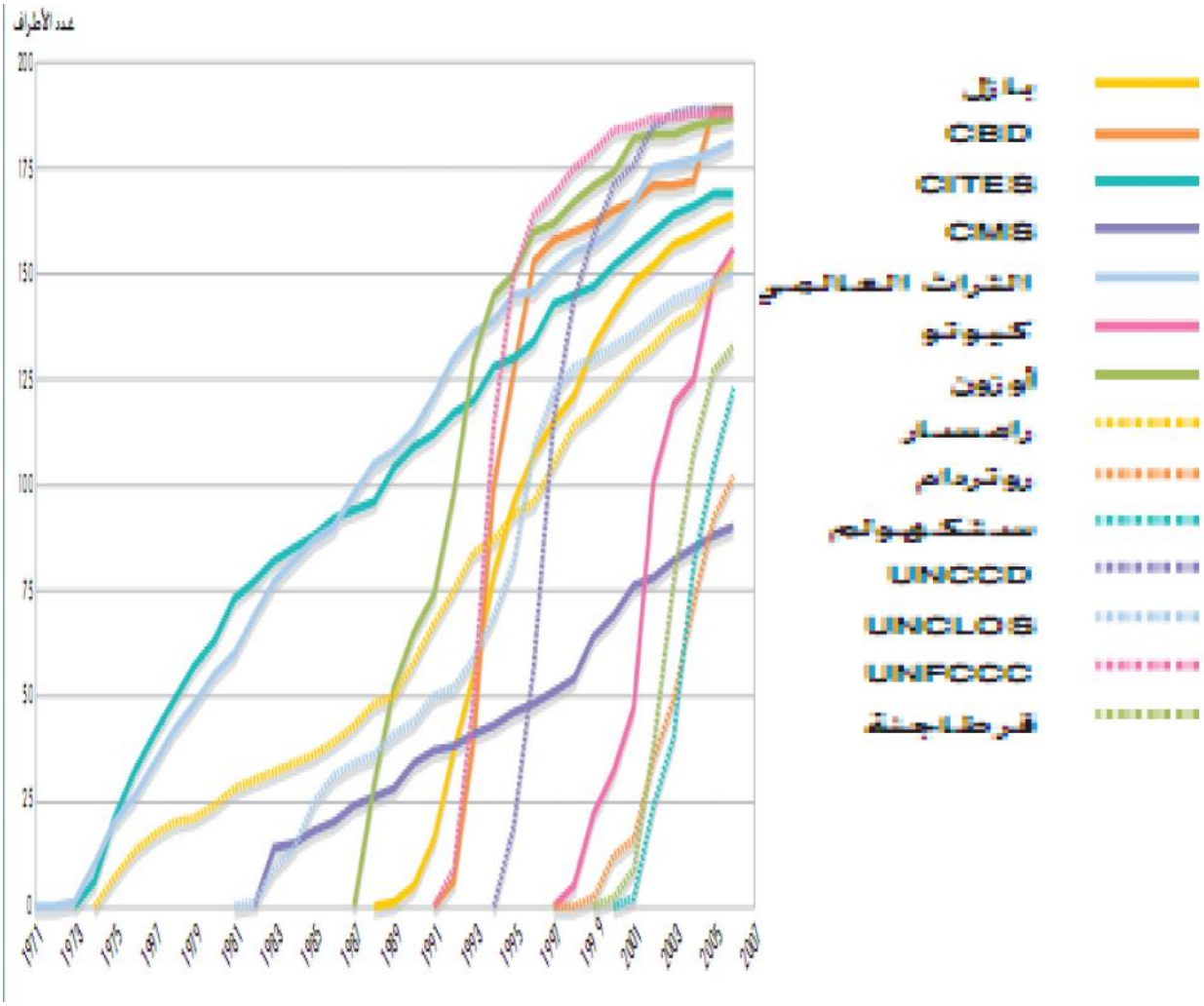

الرسم البياني رقم7 : التصديق على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الهامة .[1]

ويمكن إجمال أسباب ضعف الحماية الدولية للبيئة :

* افتقاد الأدوات القانونية ممثّلة في الاتفاقيات إلى عنصر الإلزام، فهي مجرد توصيات ومدونات سلوك كما سبق الإشارة إليه .

* ضعف الأدوات الدولية فيما يتعلق بطرق تسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي البيئي.

* تعاني معظم الأدوات الدولية لحماية البيئة من ضعف التمويل وعدم الوفاء بدفع الأقساط من جانب الدّول خاصّة أمام كثرة عدد هذه الأدوات وتنوّعها.[2]

* رفض العديد من الدول الكبرى تحمّل نتائج تلويثها للبيئة نتيجة تطوّر منظومتها الصناعية وفقا لمبدأ الملوّث يدفع، وهو السّلوك الذي تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية حيال التزاماتها اتجاه اتفاقية كيوتو

[1]- توقعات البيئة العالمية ، المرجع السابق، ص 09 .
[2]- د/ أحمد دسوقي : المرجع السابق ، ص 195 .

المتعلقة بالتغيرات المناخية، وهو ما برز أكثر في قمة كوبنهاغن بالدانمارك عام 2009، ومؤتمر كانكون بالمكسيك عام 2010[1]

* تعدّد الأدوات الدولية لحماية البيئة مما أثّر على عنصر التّنسيق خاصّة أمام تعدّد مواقع أمانات الاتّفاقيات بين مونتريال فيما يخص اتفاقية التنوّع الإحيائي ، وجنيف بالنسبة لاتفاقية الاتّجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض،وبون بالنّسبة لاتفاقية تغيّر المناخ ومكافحة التصحّر والأراضي الرّطبة ، زيادة على ذلك تناثر مواقع المؤتمرات المتعدّدة الأطراف وهيئاتها الفرعية.[2]

* عدم فعالية ووضوح الآليات الدولية المتعلقة بحماية البيئة الواردة في الاتفاقيات الدولية، والتي تفتقر إلى الحياد والشفافية .[3]

وخلاصة القول أن النظام الدولي الحالي لم يقدم بعد الحلول القانونية الكافية لمواجهة أخطار البيئة سواء في مجال الأعراف أوالاتفاقيات الدولية التي يتنكر لها من يجدها تتعارض مع مصالحه .[4] و عدم وجود آلية ردع أو عقاب ، مما يغري الدول الأطراف بخرق البروتوكول كيوتو و الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ خاصة، فأي طرف في الاتفاقية الحق في إعلان انسحابه ، بإعلان مكتوب بعد مرور 03 سنوات من دخول الاتفاقية حيّز النفاذ.

ثالثا: الاعتبارات السياسية المتعلقة بمصالح الدول :

منذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك وحتى وقتنا الحاضر شهد العالم فعّاليات الكثير من المؤتمرات والأبحاث الدولية لمناقشة موضوع التنمية المستدامة. وبمراجعة للأدبيات التي نوقشت فيها، نجد أن العديد من المشكلات البيئية ليست ناجمة عن نقص في الموارد أو عجز لرأس المال الطبيعي لكوكب الأرض بقدر ماهي محصلة لغياب الضّوابط الأخلاقية والإنسانية في مجال سياسات وأساليب التنمية المطبقة .

فهذه السياسات يغلب عليها بشكل عام طابع المصالح والاعتبارات السياسية للدول تحت ستار المبادئ والشعارات التي لاوجود لها على أرض الواقع، فهناك دول تدعي ممارسة الدبلوماسية الخضراء في سلوكها وتدافع عنها في إعلامها، لكن لا تتوانى في إعلان الحرب على البيئة عندما تتعارض مع مصالحها، وخاصة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسيات العاملة خارج إقليمها. ومن جهة أخرى نجد مواقف الدول النامية التي تتحجج بالسيادة و بضعف الإمكانيات العلمية والتقنية لمواجهة المشاكل البيئية وتطبيق ما تنّص عليه الأدوات الدولية لحماية وترقية البيئة، كل هذا يتم أمام زحف المخاطر والتهديدات البيئية من تصحّر وجفاف نتيجة التغيّرات المناخية، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتستنزف فيها الطبيعة من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية القليل، ويجوع فيه الكثير من أجل هذه الرفاهية.[5] خاصة وأن المسؤولية التاريخية الكبرى لإحداث المشاكل البيئية تقع على الدول المتقدمة ، فهي المسؤولة عن الثلثين من انبعاث الغازات الدفيئة .

---

[1]- د/محمد، عادل عساكر : المرجع السابق، ص16-17.
[2]- المرجع السابق .
[3]- د/ عبد الرحيم، علام : المرجع السابق ، ص 301 .
[4]- د/ ماجد، راغب الحلو : المرجع السابق ، ص 30 .
[5]- د/ عثمان، محمد غنيم ، د/ ماجدة أحمد أبو زنط : المرجع السابق ، ص88 .

وتعتبر الآثار الاقتصادية المرتبطة بإستراتجية الحد من تغير المناخ " التكيف- التخفيف. " حاسمة نظرا لأن الخفض الكربوني للغازات الدفيئة يمس جوانب حساسة مثل : الصناعة ، الطاقة ، المواصلات في الدول المتقدمة ، فقد رفضت الصين تضمين البيان الختامي أرقاما محدّدة لتخفيض الإنبعاثات ، و يبدو أن الصين أرادت تمديد فترة السماح، لتعزيز اقتصادها الذي أصبح الثاني عالميا متجاوز ألمانيا واليابان والذي مازال يعتمد بشكل رئيسي على الفحم الحجري الأكثر تلويثا . و مع تفرد الصين في موقفها واستقطابها بعض الدول الإفريقية سقط التضامن ضمن" المجموعة 77والصين".

إذ رفضت أية القيود ملزمة في حين عرضت تخفيضا طوعيا لما سمته " كثافة الكربون " مابين40 - 50 بالمائة من 2005 - 2020 وعارضت أية رقابة دولية جدية بحجة السيادة الوطنية .

وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت بتخفيض الإنبعاثات 17 بالمائة بين 2005 - 2020 أي 03بالمائة قياسا سنة 1990 التي اعتمدتها الدول الأخرى، عليها انتظار موافقة مجلس الشيوخ . فهل تنتظر البيئة ذلك ؟[1] وهذا ما يؤكد أن تحقيق الاستدامة البيئية رهين خيارات و سياسات الدول القائمة على المصلحة الوطنية !

بل ومن الشعور المأساوي والحزين أن تقوم البشرية بإنفاق ملايير الدولارات من أجل استكشاف إمكانية الحياة على كواكب أخرى في حين تساهم بإدراك في تدمير الحياة على كوكب الأرض وهي قادرة على تحقيق جودة الحياة المستدامة على هذا الكوكب.

خاتمة الفصل الثالث :

إن السياسات التنموية قد ركّزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وراهنت عليها لرفع رفاهية الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة، متجاهلة الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنّفذ فيه مثل هذه السياسات، مما أدى بالبشرية في الواقع إلى الإصتدام عن وعي أو غير وعي بنتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم ورفاهية .

ولقد بدأ المجتمع الدولي يتدارك خطورة استغلال الموارد الطبيعية وإفرازات العمليات الاقتصادية والصناعية والإنتاجية للتنمية الإنسانية على تدهور النظام الإيكولوجي لكوكب الأرض، مما أكسب قناعة دولية مشتركة بأن نموذج التنمية لم يعد يوف بالحاجات التنموية للأجيال الحاضرة وحتى المستقبلية، الذي أخل بدور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني.

ما أدى إلى التفكير في بلورة مفهوم التنمية الإنسانية بشكل يجعلها قابلة للوفاء بهذه المتطلبات والموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة ، وهذا ما أطلق عليها التنمية الإنسانية المستدامة .

[1]- د/ نجيب، صعب : **الصين وأمريكا عملاقان يتحكمان في مناخ العالم** ، مجلة "البيئة و التنمية" ، العدد 2675 / 02 جانفي 2010
المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، على الموقع :www.afedonline .org

وعلى الرغم الفرص التي تقدمها لتحقيق الأمن الإنساني، من خلال تحقيق الاستدامة البيئية والتكامل الموضوعي بين أبعدها المستدامة (البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي.) ، كما أمكنها إرساء الأساس لنقاش متجدد حول وضع قانون دولي فيما يتعلق بالحق في البيئة .

فقد أضحى استمرار الحياة على الأرض رهينا بتوفير البيئة النظيفة الصحية والسليمة والمتوازنة في مكوناتها من حيث كونها وحدة بيئية متكاملة تشمل الكائنات الحية وغير الحية، و التي تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق و متوازن .

إلا أنّها شكّلت في الوقت ذاته **فرصا ضائعة**، فالتنمية الإنسانية المستدامة تعترضها معوقات عديدة ومعقدة لدرجة أنه صعب علينا حصرها، فإضافة إلى مشاكل الإنفاق والتسلح العسكري ، والصراعات المسلحة الدولية والداخلية والجريمة المنظمة، والتي يمكن أن تشكل عوائق جدية أمام التنمية الإنسانية المستدامة، والتي تنعكس على أمن المواطن العادي، تواجه التنمية الإنسانية المستدامة لمواصلة المسار التنموي لتحقيق الأمن الإنساني، معوقات تتعلق بطبيعة النظام الدولي، الاقتصادي والسياسي القائم على الهيمنة،هذا بالإضافة إلى أن العالم لم ينجح في تبني خطوات حقيقية جادة لتحقيق الاستدامة البيئية ، وهذا ما يجعل مستقبل الأمن الإنساني محفوفا بالعديد من المخاطر والتهديدات، وعدم اليقين من امكانية تحقيقه.

الخاتمة :

في ختام دراستنا هذه والمتضّمنة دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، يمكّننا تسجيل الاستنتاجات التالية:

أولا من حيث طبيعة المفاهيم :

لقد حظيت التنمية الإنسانية كمفهوم ومجال للدراسة، اهتمام المفكرين والباحثين في مجال التنمية، محاولة لتمكين المجتمعات من اجتياز مرحلة التخلف والركود، والانطلاق إلى مرحلة النمو والتنمية الإنسانية، خاصة بعد إدراك مدى الحاجة إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيسي في التنمية، في بيئته الذاتية، المجتمعية، الدولتية، الدولية. وهو مفهوم أنتجه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمحرّر من قبل أمارتيا سن ومحبوب الحق، اللّذان أدخلا النقاشات الكبرى حول التنمية في قالب جديد، من حيث التركيز على حقوق الإنسان، حاجات الإنسان، نوعية وثراء حياة الإنسان، كمنطلق وغاية، باعتبارها – التنمية الإنسانية - حركية دائمة التغيّر والتطور، وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة، تهدف إلى التجدّد لإيجاد السّبل لتحسين رفاه الإنسان، مما سمح بإمكانية المفهوم لمعالجته مصادر تهديدات الأمن الإنساني.

وإذا كان مفهوم التنمية الإنسانية قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي، فإنّه لم يستطع تجاوز القصور الزمني **" بعد الاستدامة "**، ويرى البعض من خبراء الاقتصاد والتنمية، وصانعي السياسات التنموية، أنه مجرّد بعد أخلاقي أكثر منه عملي، فهو مفهوم يقوم على التفكير في مستقبل ومصير الأجيال القادمة، والتركيز على الأخلاقيات الجوهرية للإنصاف فيما بين الأجيال، مؤكّدا **الالتزام الأدبي** للجيل الحالي بضمان أن تتمتع الأجيال المقبلة بنوعية جيّدة للحياة تماثل على الأقل نوعية الحياة التي يتمتع بها الجيل الحالي.

أما مفهوم الأمن الإنساني، وهو أحد المفاهيم الأمنية الذي برز في فترة الحرب الباردة، وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية، خاصة بعد بروز تهديدات عميقة وواسعة الانتشار: الفقر والإقصاء الاجتماعي والسياسي، الأمراض والأوبئة، التدهور البيئي المتعدد الأوجه، الفساد،...الخ، هذا ما يسمح للمفهوم باحتواء كل ما يمس حياة الإنسان في كنف احترام حقوقه الإنسانية وعيشه بكرامة. إلا أن هناك اختلافا دوليا كبيرا في تعريفه، تضّيقا وتوسّعا، والذي ارتبط بالمصالح السياسية للدول، وإدارتها لمصالحها الخارجية، التي يمكن أن ترّقي منظور الأمن الإنساني. إذ وقع مفهوم الأمن الإنساني شراك الإشكاليات التالية :

1 - لا يزال تعريف الأمن الإنساني محل اختلاف رأي، من خلال مجموعة من الأفكار والإعلانات والتقارير، جعلت من الأمن الإنساني مفهوما وإطارا وبرنامج عمل غير توافقي، فلكل طرف يعرّفه وفق مبرّراته ومنطلقاته وأهدافه. فكل ما تم التوصّل إليه، مجرد توافق في الآراء حول المفهوم، رغم طرحه من قبل جهة أممية رسمية " برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي."

2 – التشابـك المفاهيمي بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان، مما يسهّل عملية التلاعب السياسي بها والتنصل منها تحت غطاء الأخرى.

3 - الإشكالية الثالثة كما سمّاها ماكفارلان بالتوسّع أو التمدّد المفاهيمي، بحيث أن مفهوم الأمن الإنساني يسمح باحتواء كل ما يهدّد حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا (التهديدات المحتملة)، وهذا ما يجعله نظريا مفهوم شديد التّفاؤل إلا أنّه عمليا يصعب تحقيقه وتجسّيده.

ثانيا من حيث طبيعة الدور :

تعتبر التنمية الإنسانية كإطار عام، عملية توسّيع الخيارات والفرص الإنسانية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ، وهي بهذا المعنى حركية تمكّينية للحقوق والحاجات الإنسانية، لتحقيق حرية الإنسان، التي هي أساس حقوق الإنسان، كما يظهر في مدخل : **"القدرات الإنسانية "**، الذي اقترحه وطوّره الاقتصادي الهندي: "أمارتيا سن"، وهذا هوأصل التصّور الذي قدّمه إعلان وبرنامج عمل فينا لعام1993، باعتبار التنمية ذات طبيعة معيارية مؤسّسة في حقوق الإنسان، والذي شكل إطارا فاعّلا لفهم القيمة الجوهرية لحقوق الإنسان : الحق في الحياة، والحق في العمل، والحق في الصحة والحق في التعليم الحق في الغذاء...وصولا إلى الحق في التنمية الذي اعتمده إعلان عام 1986.

فالهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئـة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مجتمعية، تمكّن النّاس من التمتع بحياة طويلة وصحية وعيش لائق وكريم، وحماية من التهديدات التي تواجّههم، وتمكّينهم من القدرات الإنسانية لإشباع الحاجات الإنسانية وفق نسق قانوني حقوقي، للدفاع عن أنفسهم من مختلف أوجه انعدام الحرية والحرمان الإنساني، وهو جوهر مفهوم الأمن الإنساني، القائم على :**" إطـار الحمـاية والتمكّين"**، والذي يعتبر محصّلة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإطار العام للتنمية الإنسانية، كمفهوم تنموي شامل ومتعدد الأبعاد، من خلال وجود عدد من المقومات تمكّن من إرساء أسسها وتجسّيدها، والتي تتمحور حول تلبية الحاجيات الأساسية الإنسانية كحقوق إنسانية وتحقيق ثنـائية الأمـن الإنساني : **" التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة "**، وذلك من خلال:

أولا: التمكّين من حقوق الإنسان، بإيجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية كالحصول على التعليم المتكافئ والصحة الجيدة والدخل الملائم، من خلال عمل منتج ومرضي...الخ لاستخدام القدرات الإنسانية بشكل فعّال في تحقيق الرفاه الإنساني، وهذا ما يستلزم وجود البيئة القانونية والمؤسّسية التي تضمن للفرد الحصول على الخدمات التنموية والمشاركة فيها لإتاحة الفرص والخيارات الإنسانية " التمكّين القانوني"

وبذلك تعتبر التنمية عملية منهجية يمكن من خلالها الاستفادة من سلطة القانون والنظام القانوني والخدمات لحماية حقوق الإنسان والارتّقاء بالفرد كفاعّل في النشاط الاقتصادي، وبذلك يكون التمكّين إستراتيجية التنمية والذي يتضّمن التزام الدولة بواجباتها نحو احترام حقوق الإنسان وحمايتها، مع حصول الفرد على حقوقه، وتمكّينهم من الفرص للانتفاع من تلك الحقوق.

وتحقيق اللامركزية في إشباع الحاجات الإنسانية، والتي تسعى للوصول إلى المجتمعات المحلية الأشد حاجة وفقرا، والفئات الهشّة والمهمّشة، وإزالة كل المعوقات التي تؤدي إلى التفاوت في الحظوظ الحياتية والتي تؤدي بدورها إلى تأبيد الحرمان والعوز من مرضيات الحياة.

ثانيا: الديمقراطية كمقوم أساسي للتنمية الإنسانية، باعتبارها بعد بنائي في منح المواطنين إمكانية تحقيق الأولويات والحاجات والرغبات المتعلقة بحياتهم، عن طريق آليات المساءلة والمحاسبة والشفافية في صنع القرارات التنموية المصيرية، وآليات المشاركة للتمكّين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يزيد احتمالات الاستجابة لحاجات الأفراد، والحد من الصراعات الداخلية، وترسّيخ قيّم المواطنة، وبالتالي إمكانية تحقيق أساس الأمن الإنساني: **"التحرر من الخوف" و"التحرر من الحاجة"**.

ثالثا : توسيع آفاق الفرص والخيارات الإنسانية، و ذلك بتمكّين الإنسان من قدراته الإنسانية حسب منطق العدالة و مبادئ المساواة.

وبهذا يظهر مفهوم التنمية الإنسانية على أنّه مفهوم شديد التّفاؤل، والذي يساهم في تحقيق التحرر من الحاجة والخوف، وكذلك زيادة ازدهار الحياة الإنسانية، وهذا ما يساهم في تحقيق نوع من التوازن في المجتمعات، والذي يكون مدعّما للاستقرار، من خلال حماية الناس وتمكّينهم .

وبالرغم من أنّ هذا الدور يظهر في ضوء معادلة بسيطة إلاّ أنّها تصاغ في ضوء العديد من المتغّيرات التي تظهر وجود فواعل يتوقف عليها مدى جديّتها في تجسّيد التنمية الإنسانية وتحقيق الأمن الإنساني، من خلال الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى دور أكثر تفاعلا وتكاملا مع مكونات المجتمع الأساسية : المجتمع المدني والقطاع الخاص بعيدا عن هيمنة الدولة، مع ضرورة تنظيم عملها بقوانين شفافة وعادلة " **الدولة الإنمائية الفاعلة – دولة الحق والقانون** "، وجعل مسؤولية تحقيق أمن " الفرد / المواطن " مسؤولية متضامنة بين الفواعل الوطنية والدولية.

ثالثا : من حيث حدود الدور :

يتحدد حدود دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، من خلال طرحنا للمعادلة، الثلاثية الأبعاد: **(التنمية الإنسانية، البيئة، الأمن الإنساني)**، أين أظهر الطرح وجود علاقة مضطربة بين التنمية الإنسانية والبيئة. فعلى الرغم ما توصلت إليه التنمية الإنسانية من تقدم وتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات، إلا أنّه وعلى جانب آخر كانت هذه الأهداف التنموية تتحقق على حساب النظام البيئي. فنماذج الإنتاج والاستهلاك تنقص من الخيارات والفرص المتاحة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة و تهدد بقاء الحياة على الأرض.

وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة، إضافة إلى ما أفرزته من تهديدات بيئية. " **فالتغيّرات الإنسانية التنموية في البيئة لتحقيق أمنه هو في حد ذاته إضعاف له، فالبيئة مثلما تؤثر على مستوى الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الإنساني، مثلما تمثل مصدر للتهديد.**"

فالتهديدات البيئية تتصل اتصالا مباشرا وغير مباشر- تختلف حسب درجاتها من دولة إلى أخرى- بتهديد رفاه البشر وأمنهم، وهي أحد المسائل الأمنية الأكثر اهتماما وإلحاحا، إذ بإمكانها أن تتفاعل مع حالات انعدام الأمن، بإحداث تغيّرات في الجغرافيا المادية للعالم : فيضانات، جفاف، ارتفاع منسوب المياه، فقدان التنوع البيولوجي، التلوث البيئي، التغير المناخي ...الخ والمرتبطة بإمكانية إحداث تغيّرات في الجغرافيا الإنسانية: أين يعيش البشر؟ وكيف يعيشون؟، وأمن سبل العيش وحق البقاء والاستمرار بكرامة، من خلال إعادة رسم خرائط الأمن الغذائي، البيئي، الثقافي، الصحي...والنزوح والتشريد والهجرة الدولية القسرية،

وصراعات المياه... الخ كما يطرح أسئلة في غاية الأهمية حول قضايا: حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، المساواة العدالة بين الأفراد، المجتمعات والدول.

عند الحديث عن التهديدات البيئية، وربطها بالأمن الإنساني لا يجب فقط البحث عن المظاهر الأزموية ومحاولة احتوائها، بل لابّد من إيجاد فكرة التوازن الإيجابي بما يضمن استمرار الجنس البشري، ولن يتطلب أي تنازل من الإنسان، سوى تغييّر أنماط التنمية الحالية.

لذلك يبرّز التحدي الأهم والرئيسي في هذا القرن: إدارة التكامل بين الكائن البشري والنظام البيئي، عن طريق إبداع الإنسان، بإنتاج أساليب وآليات ومناظير للتفاعل مع البيئة، وبشكل يضمن أمن الإنسان وأمن البيئة ككائن حي يضّم مجموع الكائنات الحية، وهذا ما تبنّته التنمية الإنسانية المستدامة.

وأمام هذا المستقبل الذي ينتظر إنسان القرن الحادي والعشرين والأجيال المقبلة، وبكل ما يحمله ذلك المستقبل من ضرورات التنمية ومواجهة تهديدات الأمن الإنساني، فقد منحت هذه الحقائق بداية نقاش جديد حول الفرص التي تتيحها التنمية الإنسانية المستدامة لتحقيق الأمن الإنساني، من خلال إدارة التكامل بين قاعدة الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتشمل أهم الإستراتيجيات لتحقيقها: الإدارة العقلانية للموارد البيئية، ترشّيد وكفاءة استعمال الطاقة والانتقال إلى التنمية النظيفة، تحقيق الجودة البيئة، تطوير نظم إدارة النفايات وتدويرها وإعادة تصنيعها.

وقد اعتبرت التنمية الإنسانية المستدامة كمفهوم موسّع، والذي يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاه الإنساني لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية واستدامتها، إذ يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية.

وعلى الرغم من أن المفهوم قد اعتبر مجرّد مفهوم يركّز على الأخلاقيات الجوهرية للإنصاف، إلا أنّها ـ التنمية الإنسانية المستدامةـ تجسّد الإطار الذي يحدّد العلاقة بين البيئة وأمن الانسان من خلال محصلة التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

كما أن الاعتراف الدولي بأهمية القيّم البيئية وعلاقتها بحقوق الإنسان، ومع تبني مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة يمكن أن يرسّي الأساس لنقاش متجدّد حول وضع قانون دولي فيما يتعلق بـ: **"الحق في البيئة"**. فقد أضحى استمرار الحياة على الأرض رهينا بتوفير البيئة النظيفة الصحية والسليمة والمتوازنة في مكوناتها من حيث كونها وحدة بيئية متكاملة تشمل الكائنات الحية وغير الحية والتي تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق و متوازن منتج لأمن إنسـاني.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مسيرة التنمية الإنسانية المستدامة، والقبول الدولي الرسمي للمفهوم منذ منتصف الثمانينات، وزخما فكريا عالج هذا الموضوع، إلا أن العالم لم ينجح في تبّني خطوات حقيقية جادّة في تحقيق الاستدامة .

فقد كانت الفرص التي طرحتها التنمية الإنسانية المستدامة فرصا ضائعة بسبب المعوقات والصعوبات التي تواجّه تبّني وتفعيل خطط وبرامج - التنمية الإنسانية المستدامة- وقد اختلفت درجاتها من دولة إلى أخرى، وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينها، إلا أنّها في المحصلة تعاني منها الدول النامية بدرجة أكبر. والتي تقف حائلا أمام المسار التنموي لتحقيق الأمن الإنساني. فإضافة إلى مشاكل المديونية، والصراعات والحروب والجريمة المنظمة، واجهت التنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني، صورا وأشكالا معقدة ومتنوّعة من المعوقات، وعلى النحو الذي يقودنا إلى القول بأن عملية تصنيفها صعبة للغاية.

وعلى الرغم من وصول الجهود الدولية الرسمية إلى طرح ناضج وبناء مفاهيم : "الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية، الاستدامة "، كمحاولة لقراءة واقعية للمخاطر والتهديدات التي تهدّد الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وبالتوازي تقديم حلول لمجابهتها بإستباقية، إلا أن مجموعة من الحقائق الواقعية الدولية أثبتت أن هذه المفاهيم جاءت لتعبّر عن مصالح دولية متناقضة تعكس رغبة عالمية لتدارك المخاطر والتهديدات والتي كان أساسها وقاعدتها الكوارث الإنسانية: الأوبئة الصحية العالمية، الحروب الداخلية ذات النزعة العرقية والدينية، الفقر والأمية، الأخطار البئية...الخ والتي من شأنها تهديد مصالح وأمن الدول، وهذا ما تؤكده السيناريوهات الدولية التي أعاقت الجهود لتحقيق الأهداف التنموية ذات الأبعاد الأمنية، والتي أطرحها بأمانة علمية :

- استمرار النفقات العسكرية في الزيادة على النطاق العالمي، إذ جاوزت 1464 مليار دولار عام 2008 ويمثل زيادة بنسبة 45 بالمائة على فترة السنوات العشر 1999-2008، في حين وصل الإنفاق العسكري للدول الخمس الأولى على 882 مليار دولار، وفي مقابل ذلك بلغت المعونات الدولية 126 مليار دولار عام2008.

- النظام الدولي العالمي تتصدره أكبر المؤسسات الدولية، والتي تسّيطر على المجال الاقتصادي والمالي والتجاري، مما يجعل اقتصاديات الدول خاصة النامية تابعة لها ومتأثرة بالأزمات النى تلحق بها، أمام السياسات والبرامج التي ضربت بالتنمية خاصة في الدول النامية عرض الحائط. في حين أن النظام الدولي السياسي، والذي قاده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حرّف الشرعية الدولية تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية. وأمام الصمت الدولي اتجاه هذه التدخلات التي غالبا ما أصبح ينظر إليها كإفراز طبيعي للتطّورات الدولية الجارية، أوتتحكم فيها اعتبارات مصلحية أو بفعل ضغوطات تمارسها بعض القوى، فإنّها غالبا ما تخلف نقاشات واسعة بصدد ضرورتها ومدى الجهود الدولية في تبنّي مثل هذه المفاهيم .

- سعي الحكومات إلى الأمن الوطني الضيّق النطاق على حساب الأمن الإنساني الأوسع نطاقا، إذ فتحت المجال لتقييد الحريات باسم الأمن في ملاحقتها للإرهاب مما أدى اختزال المفهوم والذي انتشر في التسعينات إلى أمن دولة.

فقد وضعت العديد من القوانين التي تهدّد الحريات وبخاصة ضد الأجانب، والأمر ينطبق حتى في الدول التي تم ربطها بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ففي سويسرا تم التشديد على قوانين اللجوء والهجرة غير الأوربية في سبتمبرعام 2006، كما تم إنشاء دوائر و مكاتب تحقيق جديدة مع المزيد من الإجراءات الماسة بحقوق الإنسان. كما وصلت تكاليف الحرب على الإرهاب في عامها الثالث، إلى نحو 78 مليار دولار، كذلك فإن إعمار وتنمية العراق لم يتحقق رغم المخصّصات التي وصلت إلى 36 مليار

دولار، وتزايدت أسعار النفط إلى أرقام قياسية تعدى سعر البرميل 100 دولار، في مقابل ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية ، بما يشير إلى زيادة ركود الاقتصاد العالمي.

- إن العالم لم ينجح في تبني خطوات حقيقية جادة للتوفيق بين متناقضات **"التنميـة والبيئـة"**، بسبب وجود معوقات التي غالبا ما تحول دون نجاح جهود التصدي لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني، وقد بدا واضحا في المفاوضات خلال المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة أو تلك المتعلقة بالحد من تغير المناخ " **كارثة القرن** " أن المصالح الوطنية والمنطق العسكري أولى، وان مبدأ السيادة لا يزال مهيمنا، مما جعل البرنامج البيئي من منظور إنساني في مهب الريح، و لايزال هناك الكثير لمواجهة التحديات التي يواجه تحقيق أمن إنساني على هذا الكوكب.

ولن يمكن تحقيقه طالما لم تنطلق جميع البلدان المتقدمة والنامية من النتيجة التي خلص إليها نادي روما بعنوان:" **the first Global Revolution"**، الذي تبنى كتابة النظرة القائلة، أن مشكلة التنمية هي في حالات عديدة متداخلة. وأكد أن مشاكل البيئة، الأمن الغذائـي، والصراعات حول الموارد ، تغير المناخ ، تمثل قضايا متداخلة في إطار المشاكل الكونية، وأن جوهر تلك المشاكل يكمن في عدم اليقين في مستقبل الإنسانية، لذا لابّد من مواجه متزامنة لحل تلك المشاكل في إطار إستراتجية منسقة ، مستدامة ، كمالا يمكن تحقيق ذلك طالما بقي العالم النامي غارقا في الديون في ظل اللامساواة العالمية والفقر وشح الموارد.

فالبلدان المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها السدس من مجموع سكان العالم مسؤولة عن إصدار انبعاث تناهز الثلثين من مجموع الغازات المسببة للاحتباس الحراري، المسبب للتغير المناخي، وتشير إحصائيات كشف عنها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (**UN - DESA**) تدق ناقوس الخطر، حيث تنبئ بأن عدد السكان سوف يتجاوز 09 مليارات نسمة بحلول 2030، مما سيصاحب ذلك زيادة الطلب على الطاقة، الموارد الطبيعية، ومن المتوقع أن يستمر تضاعف الطلب العالمي على الطاقة بحلول2030 (الطاقة المسببة لإنبعاثات غازات الدفيئة) في حين قدر العلماء أن احتمال زيادة قدرها: 2 درجة مئوية ستكون عتبة الاحتراز العالمي، بعدها يصبح التغيّر المناخي أشد قسوة ولا رجعة فيه، خاصة مع الزيادة في النمو السكاني، النمو الاقتصادي.

كل هذه الحقائق تطرح تساؤلات مهمة حول: كيف نعيش معا ضمن مجتمع إنساني مترابط بيئيا ؟ خاصة وأن المسؤولية التاريخية الكبرى تقع على الدول المتقدمة، بل ومن الشعور المأساوي، أن تقوم البشرية بإنفاق ملايير الدولارات من أجل استكشاف إمكانية الحياة على كواكب أخرى في حين تساهم بإدراك في تدمير الحياة على كوكب الأرض وهي قادرة على تحقيق جودة الحياة المستدامة على هذا الكوكب ! فهل يمكن الحديث عن الاستدامة البيئية والمرتبطة بتحقيق كافة أبعاد الأمن الإنساني في ظل غياب تصّور شامل حول :

1- طبيعة التهديدات البيئية (تهديدات متوقعة ، محتملة).
2- طبيعة العلاقة التفاعلية بين البيئة، التنمية، الأمن.
3 - لا يوجد تصّور مشترك حول التهديدات البيئية، كالتغير المناخي كتهديد ، بل تصورات مجزأة ، وبالتالي غياب تصّور جماعي عالمي حول وجود آليات كفيلة لتحقيق الاستدامة البيئية الضامنة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .

فمن مفارقات تغير المناخ، أن البلدان الأكثر برودة، سوف تستفيد من ارتفاع الحرارة العالمية بمقدار2 - 3 درجة مئوية في روسيا، اسكندنافيا ، كندا، من خلال تزايد المحاصيل و نقص الوفيات المرتبطة بمواسم الشتاء وانخفاض متطلبات الطاقة، و ربما تزايد النشاط السياحي، كما يتوقع أن تكتسب الصين التي يوجد بها نحو 140 مليون شخص ناقص التغذية، 100 مليون طن في إنتاج الحبوب. بينما يتوقع أن تخسر الهند التي يوجد بها 200 مليون شخص ناقص التغذية 30 مليون طن، في حين تشير كافة سيناريوهات إلى أن أمريكا الشمالية ستكتسب 3-13 بالمائة من قيمة الزراعة نتيجة تغير المناخ، كما يتوقع الباحثون أن يكون ارتفاع درجات الحرارة مفيدا للزراعة في مناطق شمال خط الاستواء، بينما ستواجه أجزاء كبيرة من المناطق الاستوائية الجافة وشبه الجافة تناقصا مطردا في تساقط الأمطار .

لذلك سوف تتبنى الدول التي تواجه تهديدات متفاوتة و مختلفة مقاربات مختلفة ومجزأة للمساهمة في التعامل مع مشكلة التغير المناخي، إضافة إلى مشاكل مرتبطة بعدم اليقين العلمي والتطور التكنولوجي المتعلق بتغير المناخ، و عدم وجود آلية ردع أوعقاب ، مما يغري الدول الأطراف بخرق البروتوكول كيوتو والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فأي طرف في الاتفاقية الحق في إعلان انسحابه ، بإعلان مكتوب بعد مرور 03 سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وكمحصلة لهذا الطرح الواقعي والموضوعي كان عاملا حاسما في بلورة القناعات لبداية نقاشات حول عالم مابعد عالم العلاقات الدولية، والحديث أكثر عن العلاقات الكونية وما بين الأجيال من خلال :

- إعطاء أكبر محتوى للقيّم الإنسانية، العدالة والمساواة بين(الأفراد / المجتمعات/ الدول/ ومابين الأجيال)، وكذلك التركيز على فكرة التضامن الإنساني المنتج للحلول الكفيلة لترقية الحياة ونوعيتها على أرض أنهكها الإنسان بأنانيته، وهذا ما أفرزه تبنّي الجيل الثالث لحقوق الإنسان: الحق في التنمية، الحق في البيئية...الخ مؤكّدا على بعد ومدخل جديد وهو التضامن بين البشرية جمعاء، مما يستدعي ضرورة توحيد التطلعات والاشتراك في مواجهة التحديات التي تعترض الجنس البشري، وهي تحديات يمكن أن تهدّد بقاءه، ولكن ليس ضمن مفهوم الدولة القومية، وإنّما ينصرف الاهتمام إلى سائر البشر متخطياً الحدود القومية، ليشمل الإنسانية جمعاء.

- إن الأمن الإنساني غير مجزّأ، بمعنى أن أمن الأفراد داخل الدولة الواحدة مرتبط بأمن أفراد المجموعة الدولية، لذلك فمسؤولية معالجة الاحتياجات الأمنية الإنسانية هي مسؤولية مشتركة، وهذا ما يطرح مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، سياسات التنمية العالمية، والتي لها ارتباط وثيق بعمليات التكامل الاقتصادي العالمي ضمن المؤسسات الدولية، والتوزيع العادل المرتبط بالتكاليف والمنافع لمعالجة المخاطر والتهديدات الراهنة. فالفقر والجوع والمرض ليس نتيجة الحظ السيئ، وإنما نتيجة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولتية والدولية التي يمكن أن تتغير. وهذا ما سماه **David Roberts** في كتابه **Global Governance and Biopolitics, Regulating HumanSecurity**[1] بهندسة عالمية لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني من خلال مؤسسات وقيّم الحكم العالمي وتفعيل دور الفواعل التنموية الأمنية، إذ أصبح الحديث عن الأمن الجماعي الشامل[2] ومسؤولية الدول عن الحماية .[3]

[1]- David Roberts : **Global Governance and Biopolitics, Regulating Human Security**, Zed Books London, New York,2010, p09

[2]-_تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير 2004، الأمم المتحدة الجمعية العامة A/59/565

[3]-**the responsibility to protect** , report of the international commission on intervention and state sovereignty 2001

- إصلاح النظام الاقتصادي العالمي لمواجهة التهديدات المعاصرة كالفقر، الفجوة بين البلدان من خلال إقامة حاكمية اقتصادية عالمية، أين تصبح العولمة ذات وجه إنساني. وإيجاد فرصة عادلة لهذه الدول لاقتسام المنافع الناشئة عن التطور التكنولوجي، وإنشاء مؤسسات دولية، كإنشاء مجلس أمن اقتصادي (**ESC**) مع ضرورة التأسيس للحق في الأمن الإنساني.[1]

- كما تستوجب التحديات البيئية كالتغيرات المناخية – على حد قول الكاتب – تنمية مقاربات ذات البعد الكوني والأخلاقي في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى العالمي الكوني وفقا لحاكمية القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي البيئي.

- تفعيل الآليات الدولية لحماية هذا النسق الحقوقي العالمي في إطار (الجيل الأول – الجيل الثاني- الجيل الثالث لحقوق الإنسان)، ليس فقط من الباب الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنما من باب وجود قناعة موضوعية وضرورة أمنية ملحة مفادها ارتباط حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني بالأمن الوطني والسّلم والأمن الدوليين .

- وأن تعتبر الدولة دولة التنمية والمواطنة الحقة، ليس فحسب باعتراف رسمي وقانوني بالحقوق، ولكن أيضا تفعيلا فعليا لها عن طريق تمكّين حقيقي للمواطنين من المبادرة السياسية في كنف دولة الحق والقانون والعدالة التوزيعية، ممّا ينتج تأسيسا لنظام سياسي اتصالي وتواصلي ذات مصداقية، ومشروعية بحكم إشراك كل الفواعل السياسية والمدنية في تحديد أولويات الدولة ورسم معالم السياسات التنموية العامة وتقييمها قبل تقويمها.

- نقطة مهمة نريد قولها، أن عملية التنمية لا يمكن أن تقوم على انتظار الحصول على نماذج جاهزة من التنمية أوانتهاج نفس النهج الذي مرت به الدول المتقدمة، وإنما تتطلب التنمية انتهاج طرق مختلفة حسب ظروف كل دولة سواء من حيث تركيبتها السكانية أوأوضاعها التاريخية والثقافية والاجتماعية، أي أن التنمية تنطلق من الظروف المحلية للدول مع الاعتماد الكلي على الذات (من حيث اتخاذ القرارات والاعتماد على الموارد الطبيعية أوالبشرية) دون النظر إلى إمكانية الحصول على المعونات الدولية، وهو الأمر الذي أهملته دول العالم الثالث رغم توفّر الطاقات المادية والبشرية، إلا أنّها بقيت تلوم الدول المستعمرة على نهبّها للثروات وتنتظر أن تلتزم بدفع عجلة التنمية بدلا عنها، وهو الأمر الذي تداركته النمور الأسيوية، وبناءا على ذلك اعتمدت على رأس المال البشري " **ثروة الأمم** " في عملية التنمية والنتيجة معروفة للجميع.

لذا لابّد من بناء وتطوير القدرة الذاتية للمجتمع ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية، مع الحرص على تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادي للدولة. فبقدر ما تتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية وعناصر الإنتاج الوطني، بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية، وتزيد من تحقيق الفرص المنتجة لإمكانية تحقيق الأمن الإنساني .

[1]- د/ رودريك، إيليا أبي خليل : المرجع السابق، ص455-481-574.

وكما أن الإنسان هو أحد أهم عناصر البيئة والتنمية، ومحور الأمن الإنساني، وهو القادر على إحداث تغيرات إما بالسلب أوبالإيجاب في تحقيق معادلة **:(التنمية، البيئة، الأمن)**، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ الفرد هو الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن الإنساني، فهذا الأخير يركّز على تعزيز الجهود لتحقيق الحماية والتمكّين، مما يقيم مسؤولية الدولة الإنمائية والجهات الفاعلة التنموية سواءً كانت تحت أوفوق وطنية لتحقيق ذلك.

ونحن في عام2014 بداية العد التنازلي للأشهر المتبقية حتى 2015، تواجه الحكومات صعوبات كبيرة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، التي تم تبنّيها بموجب إعلان الأمم المتحدة عام2000 في أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات، وقد تعهّدت الدول من خلاله على بلوغ الأهداف التنموية المنبثقة عن هذا الإعلان بحلول 2015، وحسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2013[1] :

* هناك شخص من كل ثمانية أشخاص في أنحاء العالم يعاني من الجوع .

* يعاني طفل واحد من كل ستة أطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن، وطفل واحد من كل أربعة أطفال من التقزم، وتشير التقديرات إلى ما يقدر بنحو 7 بالمائة من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم يعانون من زيادة الوزن، وهو جانب آخر من جوانب سوء التغذية، ويعيش ربع هؤلاء الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حذر رئيس البنك الدولي روبيرت زوليك، عندما أعلن : **" لسنا أمام نقص في الطعام أواضطرابات اجتماعية، وإنّما نقص الغذاء يؤدي إلى انخفاض قدرة الأطفال على التعلّم والنمو السليم فكريا وجسديا، مما ينعكس على الأجيال المقبلة، أي أننا أمام خطر بناء أجيال كاملة غير سليمة ومريضة."**[2]

* هناك أكثر من 2,5 بليون شخص يفتقرون إلى مرافق صرف صحي محسّنة.

* هناك حوالي 768 مليون شخص يجلبون مياههم من مصادر غير محسّنة في عام 2011، وهناك 83 بالمائة من السكان الذين لا يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة (636 مليون شخص) يعيشون في المناطق الريفية.

* يفتقر 123 مليون شاب (تتراوح أعمارهم بين 15-24) إلى مهارات القراءة والكتابة، وتشكّل الفتيات 61 بالمائة من هؤلاء.

* في نهاية 2011 هناك نحو 34 مليون شخص مصاب بالإيدز، وما يقدر نسبة 0,7 بالمائة من الشباب " ثروة الأمم " تتراوح أعمارهم (15-49 سنة) في جميع أنحاء العالم مصابون بالمرض، وإن كان عبء انتشار المرض يتفاوت كثيرا بين البلدان والمناطق.

* لاتزال النزاعات والحروب تترك أوضاعا محفوفة بالمخاطر، وبحلول نهاية 2012 كان عدد الذين شّردوا قسرا بفعل النزاعات أوالاضطهاد قد بلغ نحو 45,1 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، من هؤلاء هناك 15,4 مليون شخص يعتبرون لاجئون، بمن فيه 10,5 ملايين يقعون في إطار مسؤولية المفوضي ة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و4,9 ملايين شخص من الفلسطينين مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا).

---

[1]- **"بإمكاننا إنهاء الفقر"**، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2013، الأمم المتحدة ، نيويورك 2013.

[2]- **أزمة الغذاء :عالم أكثر فقرا و جوعا** ، " الإنساني "، إصدار عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي العدد 43 /2004 .

* حدثت أكبر خسارة للغابات في أمريكا الجنوبية وإفريقيا، ما يقرب 3,6 مليون هكتار، و3,4 مليون هكتار في السنة، على التوالي، وعلى مدى الفترة الممتدة من 2005- 2010، وأحد أسبابها هو تحويل الغابات إلى الأراضي الزراعية لإطعام الأعداد المتزايدة من سكان العالم. في حين زادت إنبعاثات الغازات الدفيئة منذ 1990 بنسبة تزيد عن 43 بالمائة !

وأمام هذه التقديرات التي تثبت المخاطر الأمنية لسكان العالم، تواجه الحكومات صعوبات حول الوفاء بصفقة الشراكة الأمنية الكونية، ويبرز التحدي في ترسّيخ مفهوم جديد للعلاقات الدولية أكثر عدلا وتوازنا والعمل على تحقيق **استدامة التنمية والأمن** لإيجاد حلول للمخاطر والتهديدات العالمية، ويبدو أن التحدي يبرز أكثر فأكثر، في جعل الحكم والتنمية تقترب إلى حكم راشد إنساني، يبدأ من حرية إنسان وتنتهي إلى حرية 06 ملايير من البشر، دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على بناء هذه الحريات.

ونسأل الله التوفيق لما فيه خيرا للإنسانية والتواقيّن إلى المعرفة ، خاصة الباحثين في قضايا البيئة ، حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية.

فهرس الملاحق:

- الملحق رقم ،1 يوضح قياس أدلة التنمية الإنسانية- رسم بياني -.....272
- الملحق رقم 2 ، يوضح أهم الأنشطة التي يدعّمها صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن الإنساني.....273
- الملحق رقم3، يوضح رسم بياني:" البيئة وحدود التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني"....274
- الملحق رقم 4، يوضح التأثيرات التنموية البشرية على النظم الإيكولوجية.....275
- الملحق رقم 5، يوضح قائمة المؤشرات للتنمية المستدامة.....276
- الملحق رقم 6، يوضح أهم الاتفاقيات البيئية الدولية 277
- الملحق رقم 7 ، يوضح مؤشرات قياس الاستدامة البيئية 278
- الملحق رقم8 ، يوضح الحقائق العلمية والتنموية والأمنية للتغير المناخي 279

- فهرس الجداول والأشكال :

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الفصل الأول	
1	**الشكل رقم 1 : يوضح دليل التنمية الإنسانية (الأبعاد والمؤشرات).**	**38**
2	**الشكل رقم 2 : يوضح دليل الفقر المتعدد الأبعاد**	**39**
3	**الشكل رقم 3 يوضح دليل الفوارق بين الجنسين .**	**39**
	الفصل الثاني	
1	**الشكل رقم 4: يوضح العلاقة التفاعلية بين ثلاثية التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، والأمن الإنساني.**	**93**
2	**الشكل رقم 5 يوضح الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الإنساني**	**94**
3	**الشكل رقم 6: يوضح العوامل المؤثرة على الصحة**	**96**
4	**الشكل رقم 7 يوضح : مكونات الحق في الصحة**	**107**
5	**الشكل رقم 8 يوضح العلاقة بين الصحة وأمن الإنسان**	**111**
6	**الشكل** رقم9: **التنمية أعمق من النمو وتتحقق بالمشاركة.**	**118**
7	**الشكل رقم 10 : يوضح الصلات القائمة بين التنمية الإنسانية والديمقراطية**	**124**
8	**الشكل رقم 11 يوضح العلاقة بين الديمقراطية وأمن الدولة والأمن الإنساني**	**134-133**
9	**الجدول رقم1 : يوضح عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق أوبعض البلدان عام 2010 (بالمليون)**	**140**
10	**الجدول رقم 2 حول : الاستثمارات في مشاريع المياه والصرف الصحي تشمل مشاركة القطاع الخاص في بلدان متعددة 1990-1994و 1995-2000 (بملايين الدولارات)**	**153**
11	**الشكل رقم 12 نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب المجال وحسب المناطق**	**156**

	الفصل الثالث	
1	**الشكل رقم 13 يوضح مصادر التلوث الرئيسية.**	**177**
2	**الشكل رقم 14: يوضح مقومات التنمية الإنسانية المستدامة .**	**188**
3	**الشكل رقم 15 يوضح المحتوى الموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة**	**200**
4	**الشكل رقم 16 يوضح العلاقة بين الأبعاد التنموية المستدامة والأمن الإنساني .**	**201**
5	**الشكل رقم 17 يوضح إستراتيجيات التقليل من الكارثة البيئية .**	**204**
6	**الشكل رقم 18 يوضح العلاقة بين الأهداف الإنمائية والاستدامة البيئة .**	**210**
7	**الشكل رقم 19 : التقنيات المختلفة لتحلية المياه**	**213**
8	**الشكل رقم 20 يوضح عناصر الجودة البيئية .**	**216**

9	الجدول رقم 3 : البلدان الخمس الأولى ذات الإنفاق العسكري الأعلى في العالم عام 2008 .	236
10	الجدول رقم 4 توضح تكاليف الصراعات في بعض البلدان التي تم اختيارها	238
11	الجدول رقم 5 تطورات في أعداد السكان في العالم خلال الفترة 1900-2000 .	249
12	الجدول رقم 6 تطورات في أعداد الفقراء في العالم خلال الفترة 1900-2000 .	251

فهرس الصور والرسوم البيانية

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الفصل الثاني	
1	الصورة رقم 1 : أزمة الغذاء، التكلفة الإنسانية المتزايدة	96
2	الصورة رقم2 : توضح العنف الأهلي داخل الدولة	132
3	رسم بياني رقم 1 حول التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	163
4	رسم بياني رقم2 إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم	174
5	**الصورة رقم** 3 يوضح التلوث البيئي .	176
	الفصل الثالث	
1	صورة رقم 4: يوضح مصادر الطاقات المتجددة .	218-217
2	الرسم البياني رقم 3 يوضح: التوقعات الخاصة بإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي على المستوى العالمي 2005-2018	219
3	الرسم البياني رقم 4 يوضح : الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة مقارنة بالمصادر التقليدية	220
4	الرسم البياني رقم 5 يوضح تراجع حصة إفريقيا من التجارة العالمية.	226
5	الرسم البياني رقم6 يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2005- 2009)	229
6	الرسم البياني رقم7 : التصديق على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الهامة	256

قـائـمـة المـلاحـق

الملحق رقم 1 يوضح قياس أدلة التنمية الإنسانية- رسم بياني -

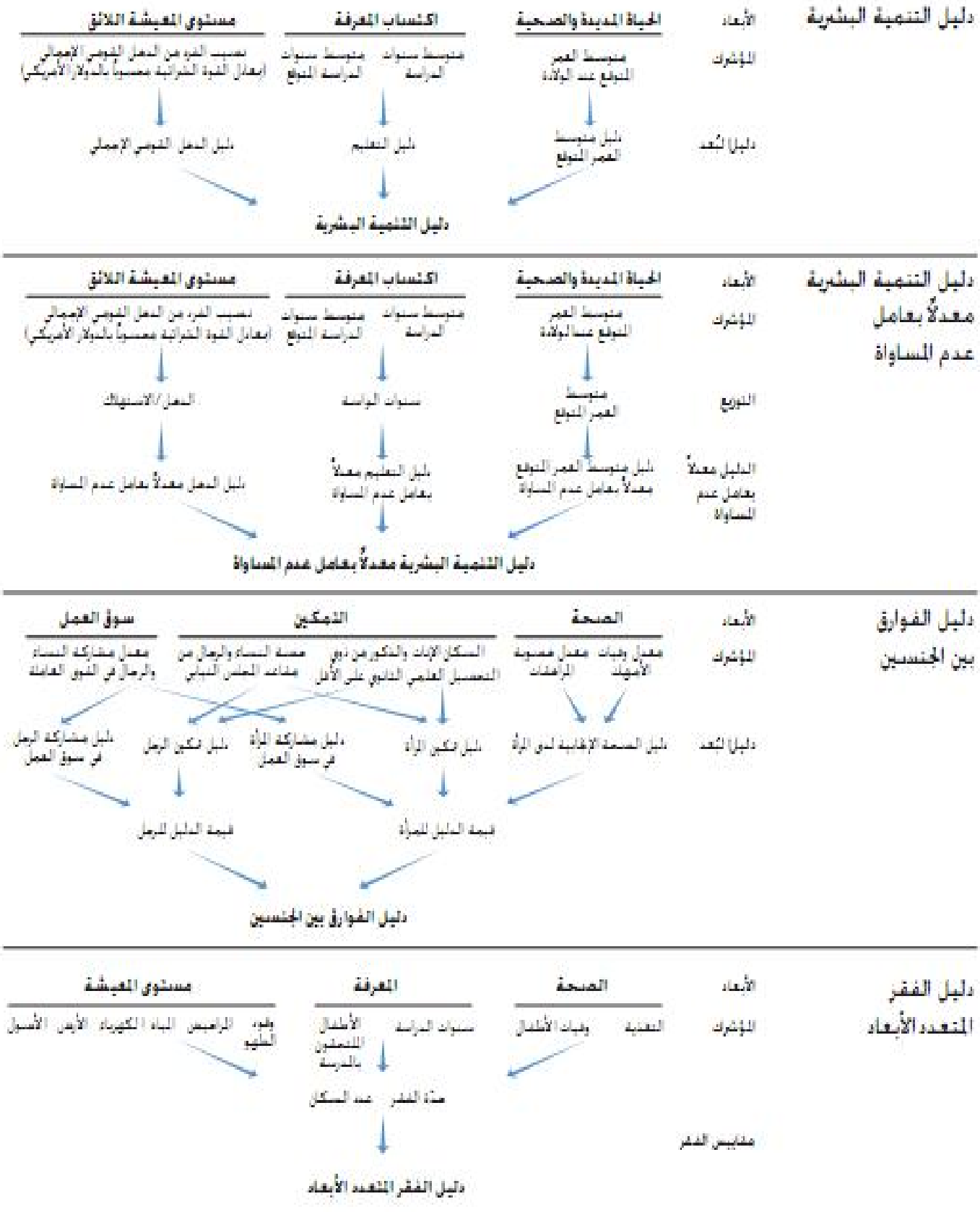

الملحق رقم3 : رسم يوضح :" البيئة و حدود التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني ".

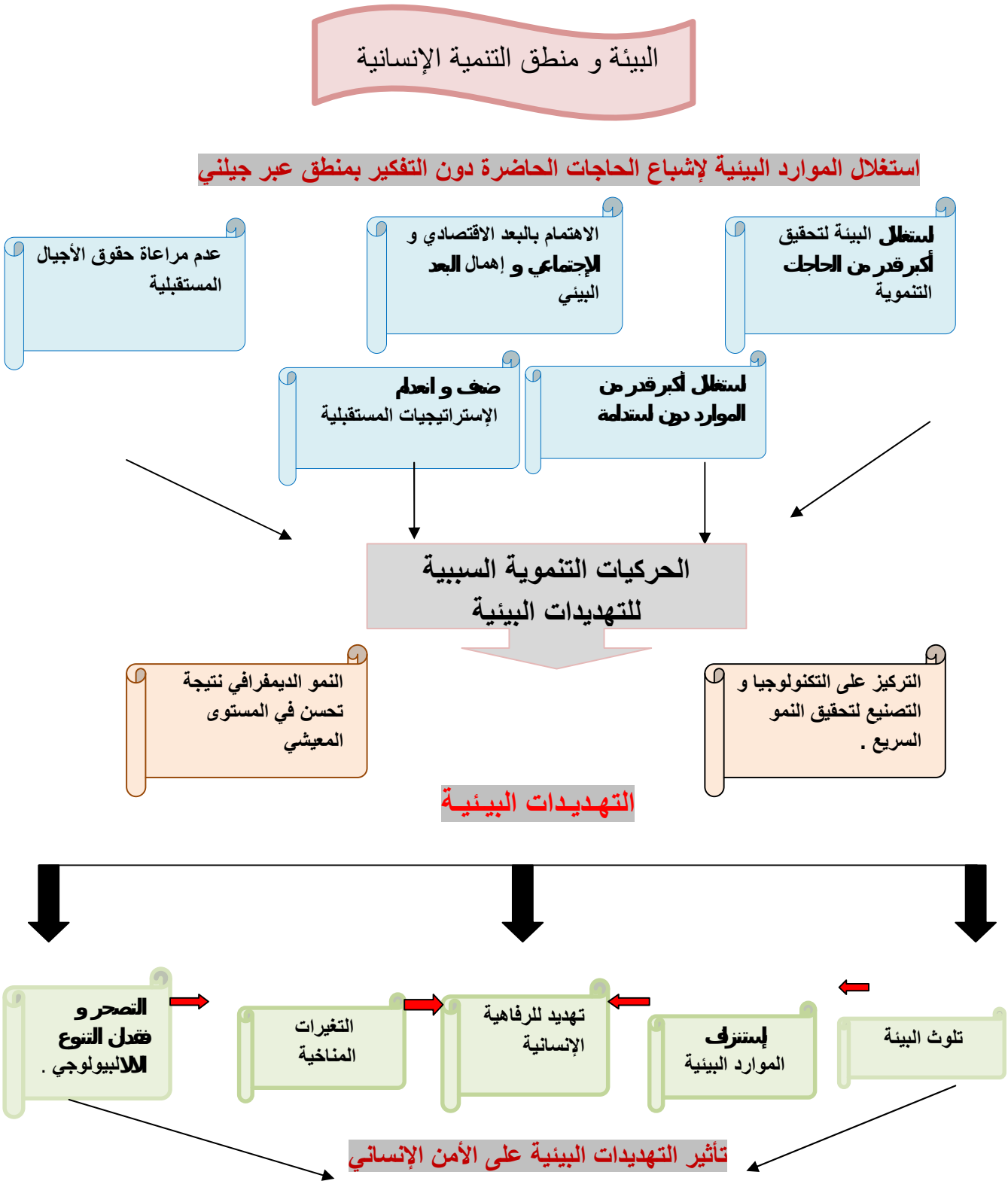

الملحق رقم 4: يوضح التأثيرات التنموية البشرية على النظم الإيكولوجية[1]

الدليل على الاحترار العالمي نتيجة الإنتاج البشري من ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من غازات الاحتباس الحراري أصبح الآن واضحاً لا جدال فيه.

بحلول نهاية القرن العشرين كان النشاط البشري قد أفسد ثلاثة أرباع السطح القابل للسكنى من الأرض.

البشر يمثلون 0.5 في المائة من الكتلة الإحيائية الحيوانية على الأرض ومع ذلك فإنه يقدر أن البشر يستحوذون على 32 في المائة من صافي الإنتاج الأرضي الأولي. أما على الصعيدين المحلي والإقليمي، فإن التأثير أكبر بكثير.

الأنشطة البشرية هي الآن القوة الأهم في التطور.

- **الأنشطة البشرية زادت معدلات الانقراض في السابق بما يتراوح بين 100 و 000 10 مرة.**

إن نسبة تتراوح ما بين 5 و 20 في المائة من 14 مليوناً من أنواع النبات والحيوان على الأرض مهددة بالانقراض.

- **في عام 2005، كان نحو 60 في المائة (15 من أصل 24) من خدمات النظم الإيكولوجية التي قدرها تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية آخذة في التدهور أو تستخدم بطرق تجعلها غير مستدامة.**

عدد الأسماك الضخمة هو الآن أقل من 10 في المائة من مستوياتها في أيام ما قبل الثورة الصناعية. وقد ألحق الحصاد المفرط دماراً بكل من مصادر الأسماك المحيطية ومصائد الأسماك في المياه الداخلية.

أكثر من مليوني شخص في العالم يموتون كل سنة قبل أوانهم نتيجة تلوث الهواء الخارجي والداخلي وأمراض الجهاز التنفسي.

حصة الفرد من المياه العذبة تتناقص على نطاق عالمي، والمياه الملوثة ما زالت تشكل أكبر سبب بيئي وحيد لعلل ووفيات البشر.

أكثر من بليون شخص في البلدان النامية يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للغذاء وأكثر من نصف كل الأدوية الصناعية مستمدة من مواد كيميائية مصدر معظمها الغابات المطيرة.

فقدان رأس المال الطبيعي يؤثر بأشد صوره وبشكل خاص على الفقراء الريفيين لأنه يمس 47-89 في المائة من دخلهم.

[1] – Adaptedfrom W.M. Adams and S. J. Jeanrenaud: **Transition to Sustainability: Towards a Human and Diverse World** (Gland, Switzerland, International Union forConservationofNature2008) p16.Available from http://data.iucn.org/dbtw-wpd/edocs/2008-017.pdf

*** الملحق رقم 5 يوضح : قائمة المؤشرات للتنمية المستدامة**

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المؤوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول
	معدل البطالة
	نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل
	النسبة المئوية للأطفال دون سن الـــ 15 الذين خارج بيوتهم
	الحالة الغذائية للأطفال
	حالات الوفيات
	معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن 5 سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة مياه المجاري
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة
	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولوية
	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية
	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
	معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
	معدل النمو السكاني
	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشرات البيئيـة	انبعاثات غازات الدفيئة
	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
	تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمية
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي
	كثافة قطع الأشجار
	مساحة المستوطنات الحضرية
	تركز الطحالب في المياه الساحلية
	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مؤوية من المياه المتوفرة
	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية
	تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة
	مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسية
	المساحة المحمية كنسبة مؤوية من المساحة الإجمالية
	انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
	حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي
	ميزان التجارة للسلع والخدمات
	الدين/الناتج القومي الإجمالي
	مجموع المساعدات الإنمائية
	كثافة استخدام المواد
	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
	توليد النفايات الخطرة
	توليد النفايات المشعة
	إعادة تدوير واستخدام النفايات
	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤشرات المؤسسية	استراجية رصينة للتنمية المستدامة
	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة
	عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000نسمة
	الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر : لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (2000) .

الملحق رقم 6: بعض الاتفاقيات البيئية الدولية :

1. **الاتفاقية الدولية لحماية الطيور ، باريس ، 1950.**
2. **اتفاقية إنشاء منظمة حماية النباتات في اوروبا ومنطقة البحر الابيض المتوسط (بصيغتها المعدلة) ، باريس ، 1951.**
3. **الاتفاقية الدولية لحماية النباتات ، روما ، 1951.**
4. **الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط (بصيغتها المعدلة)في 11 نيسان / ابريل 1963 وفي 21 تشرين الاول / اكتوبر 1969) ، لندن ، 1954.**
5. **التعديلات للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، ،1954 والمتعلقة بالترتيبات الخاصة بالصهاريج والحد من حجم الصهاريج ، لندن ، 1971.**
6. **التعديلات للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، 1954 والمتعلقة بحماية الرصيف المرجاني الكبير ، لندن 1971.**
7. **الاتفاقية الخاصة بأعالي البحار ، جنيف ، 1958.**
8. **اتفاقية المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية (بصيغتها المعدلة) ، باريس 1960.**
9. **الاتفاقية المكملة لاتفاقية باريس الخاصة بالمسؤلية المدنية في ميدان الطاقة النووية (بصيغتها المعدلة) بروكسل ، 1963.**
10. **معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، موسكو، 1963 .**
11. **اتفاق إنشاء لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي في الجزء الشرقي من منطقة انتشاره في جنوب غربي اسيا (بصيغته المعدلة) ، روما ، 1963 .**
12. **الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر المنجر عن التلوث بالنفط (لصيغتها المعدلة) ، بروكسل ، 1969 .**
13. **الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في اعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث بالنفط ، بروكسل ، 1969.**
14. **البروتوكول الخاص بالتدخل في اعالي البحار في حالات التلوث البحري بمواد اخرى غير النفط (بصيغته المعدلة) ، لندن ، 1973.**
15. **اتفاق إنشاء لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي في شمال غربي افريقيا بصيغتها المعدلة)، روما ، 1970.**
16. **الاتفاقية المتعلقة بالاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية ولا سيما بوصفها موئلا لطيور الماء ، رامسار ، 1971 .**
17. **بروتوكول لتعديل الاتفاقية المتعلقة بالاراضي الوطنية ذات الاهمية الدولية ولا سيما بوصفها موئلا لطيور الماء ، باريس ، 1982 .**
18. **معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها ، لندن ، موسكو ، واشنطن ، 1971.**
19. **الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان النقل البحري للمواد النووية ، بروكسل، 1971 .**
20. **الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر المنجر عن التلوث بالنفط (بصيغتها المعدلة) ، بروكسل 1971.**
21. **اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات (بصيغتها المعدلة)، اوسلو ، 1972.**
22. **الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم ، باريس ، 1972.**
23. **اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد اخرى (بصيغتها المعدلة) ، لندن، مدينة مكسيكو ، واشنطن ، 1972 .**
24. **اتفاقية الاتجار الدولي في انواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ، واشنطن ، 1973 .**
25. **الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن ، لندن ، 1972.**
26. **بروتوكول عام 1978 المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن ، لندن ، 1978.**
27. **اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث ، برشلونة ، 1976 .**

28. **برتوكول منع تلوث البحر** الابيض المتوسط الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات ، برشلونة ، **1976.**
29. البروتوكول المتعلق بالتعاون في محافحة تلوث البحر الابيض المتوسط بالنفط ومواد ضارة اخرى في حالات الطواريء **برشلونة ، 1976 .**
30. برتوكول حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث من مصادر في البر اثينا ، **1980 .**
31. برتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الابيض المتوسط ، جنيف ، **1982 .**
32. الاتفاق المتعلق بحماية مياه شواطيء البحر الابيض المتوسط ، موناكو ، **1976 .**
33. اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، الكويت، **1978.**
34. البروتوكول المتعلق بالتعاون الاقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة اخرى في حالات الطواريء ، الكويت ، **1978** .
35. اتفاقية حفظ الاحياء البرية والموائل الطبيعية الاوروبية ، بارن ، **1979.**
36. اتفاقية متعلقة بالحماية الطبيعية للمواد النووية ، فيينا ، **1979.**
37. اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود ، جنيف ، **1979.**
38. بروتوكول لاتفاقية **1979** الخاصة بتلوث الهواء البعيد المدى عبر الحدود ، متعلق بالتمويل الطويل الاجل للبرنامج التعاوني لرصد وتقييم النقل البعيد المدى لملوثات الهواء في اوروبا ، جنيف ، **1984.**
39. **بروتوكول** لاتفاقية عام **1979** الخاصة بتلوث الهواء البعيد المدى عبر الحدود متعلق بخفض انبعاثات الكبريت او تدفقاتها **عبر الحدود بمقدار 30** في المائة علي الاقل ، هلسينكي ، **1985 .**
40. بروتوكول اتفاقية عام **1979** بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود والمتعلق بالتحكم في انبعاثات اكاسيد النيتروجين او تدفقاتها عبر الحدود ، صوفيا ، **2988.**
41. الاتفاقية الإقليمية لحفظ بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ، جدة **1982، .**
42. البروتوكول المتعلق بالتعاون الاقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة اخرى في حالات الطواريء ، جدة **1982.**
43. اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون ، فيينا ، **1985.**
44. بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون ، مونتريال **1987،.**
45. اتفاقية لحماية وادارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرقي افريقيا ، نيروبي ، **1985.**
46. بروتوكول متعلق بالمناطق المحمية والحيوانات والنباتات البرية في منطقة شرقي افريقيا ، نيروبي ، **1985.**
47. الاتفاقية المتعلقة بالسلامة في استخدام الاسبستوس ، جنيف **1986،.**
48. اتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، فيينا ، **1986.**
49. اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي او طاريء اشعاعي ، فيينا ، **1986.**
50. **اتفاقية** تنفيذ برتوكول مونتريال للمواد المستنفذة لطبقة الاوزون واعتماد اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، **1989 .**
51. اعتماد الية مالية لتنفيذ برتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون ، **1990 .**
52. عقد مؤتمر ريو دي جانيور في شهر حزيران **1992** حيث اجتمع فيه زعماء العالم لبحث قضية التنمية والبيئة وانبثق عن هذا المؤتمر اتفاقيتان :

- اتفاقية تغير المناخ : **وذلك من اجل وقف الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار .**
- اتفاقية التنوع الحيوي : وهذه الاتفاقية للمحافظة على جميع الاصناف الحيوية اذ ان دراسات العلماء اشارت الى ما يقارب **100** صنف حيواني ونباتي يتم فقده كل يوم.

الملحق رقم 7 : مؤشرات قياس الاستدامة البيئية .

فيما يلي بعض النهج الرئيسية لاستحداث مؤشرات للاستدامة البيئية :

الحسابات الوطنية الممدة :

نظام الحسابات الخضراء للحسابات البيئية و الاقتصادية ، الأمم المتحدة " إطار للمحاسبة البيئية "

صافي المدخرات المصححة ، التغير في الثروة الكلية / حساب استنزاف الموارد و أضرار البيئة .

مؤشر التقدم الحقيقي ، إعادة تعريف التقدم ، و مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام ، المملكة المتحدة و بلدان أخرى .

رقم مصحح للناتج المحلي الإجمالي . رقم مصحح للناتج المحلي الإجمالي ، يعكس خسائر الرفاه من عوامل بيئية و اجتماعية .

*** حسابات مادية إحيائية :**

البصمة الإيكولوجية ، إعادة تعريف التقدم . الصندوق العالمي للحياة البرية و غير ذلك . مقياس للأرض المنتجة و مساحة البحر اللازمة لإنتاج الغذاء و الألياف و بشكل متجدد ، الطاقة التي تستهلكها مختلف أسالب الحياة داخل و فيما بين الدول .

***المؤشرات المرجحة على نحو متساو**

مؤشر الحياة على كوكب الأرض . تقييم الحيوانات في الغابات و المياه العذبة و البيئات البحرية . الصندوق العالمي للحياة البرية .

مؤشر الاستدامة البيئية : مؤشر إجمالي يقيس 22 عاملا رئيسا تسهم في الاستدامة البيئية ، المحفل الاقتصادي العالمي.

مؤشرات مرجحة على نحو غير متساو

مؤشرا ت الضغط البيئي ، مجموعة من المؤشرات العالية لضغوط بيئية معينة مثل التحمض و انبعاثات غازات الدفيئة .

رفاه الأمم ، مجموعة من المؤشرات تعكس عناصر الرفاه الإنساني و رفاه النظام الإيكولوجي و تضمها لإنشاء بارومترات الاستدامة .

* الكفاءة الإيكولوجية :

تدفقات الموارد ، إجمالي التدفقات المادية التي تدعم العمليات الاقتصادية .

*** مجموعة المؤشرات** : لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (الملحق رقم) و بلدان كثيرة .

(المؤشرات المرجحة على نحو متساو وهي المؤشرات التي ترجح مكوناتها بصورة متساوية ثم تجمع ، في حين تقدم المؤشرات غير المرجحة بصورة متساوية لبعض المكونات وزنا أكبر من غيرها .)

المصدر:.Sustainable Development in a Dynamic World, world Bank (WDR)2003 , p16

الملحق رقم8 : المتعلق بالحقائق العلمية والتنموية والأمنية للتغير المناخي .

- **تغير المناخ و دورة الكربون .**[1]

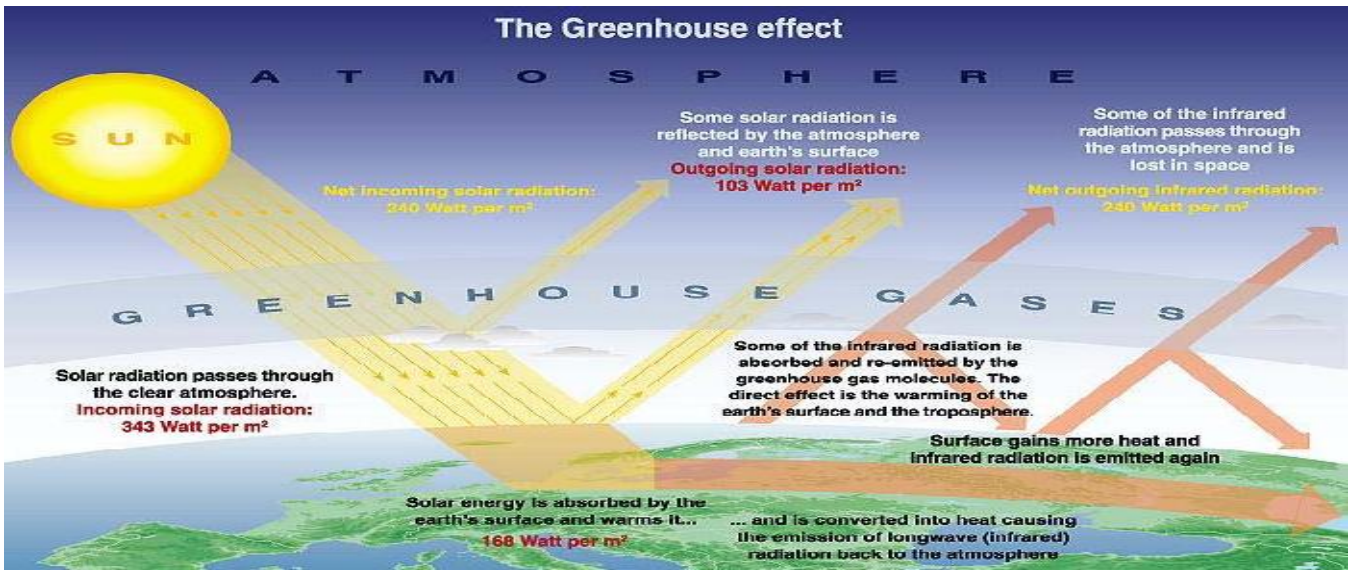

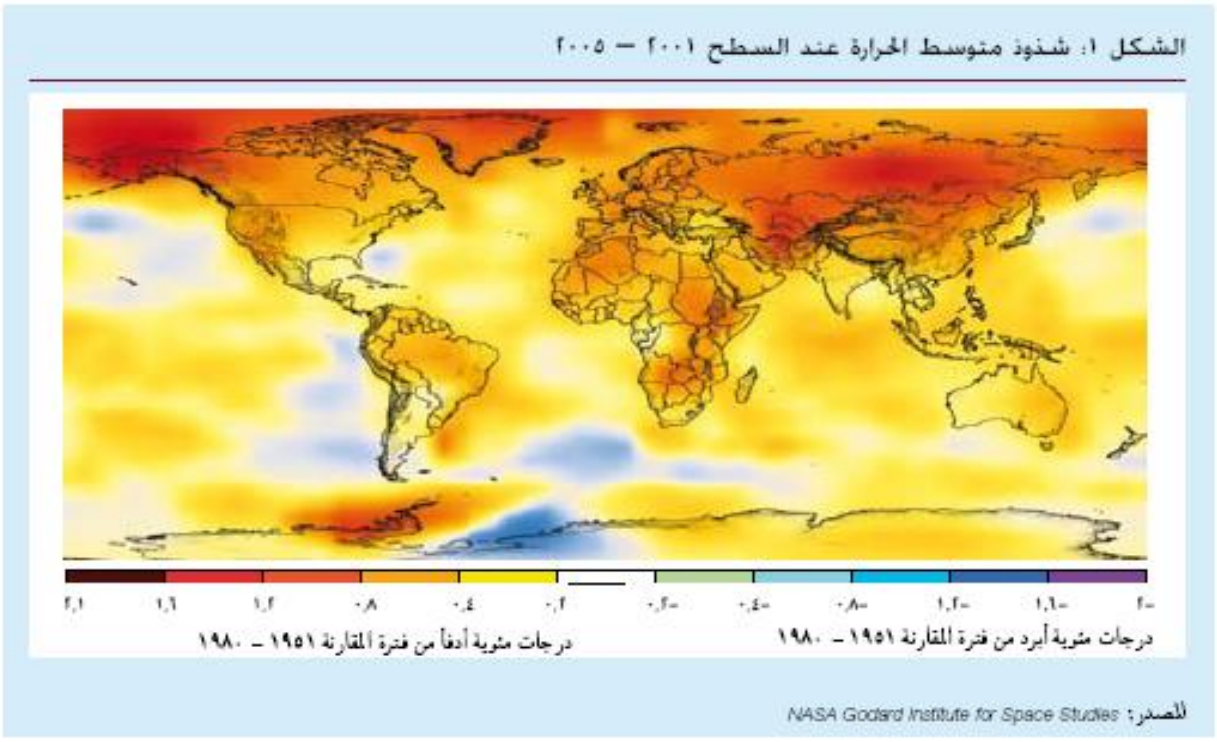

[1]-Susan Solomon et al : Climate Change , The Physical Science Basis , The Inergovernment Panel on Climate Change , New York 2007 ,p161.

* التغير المناخي انتهاكا ممنهّجا لحقوق الإنسان والأمن الإنساني

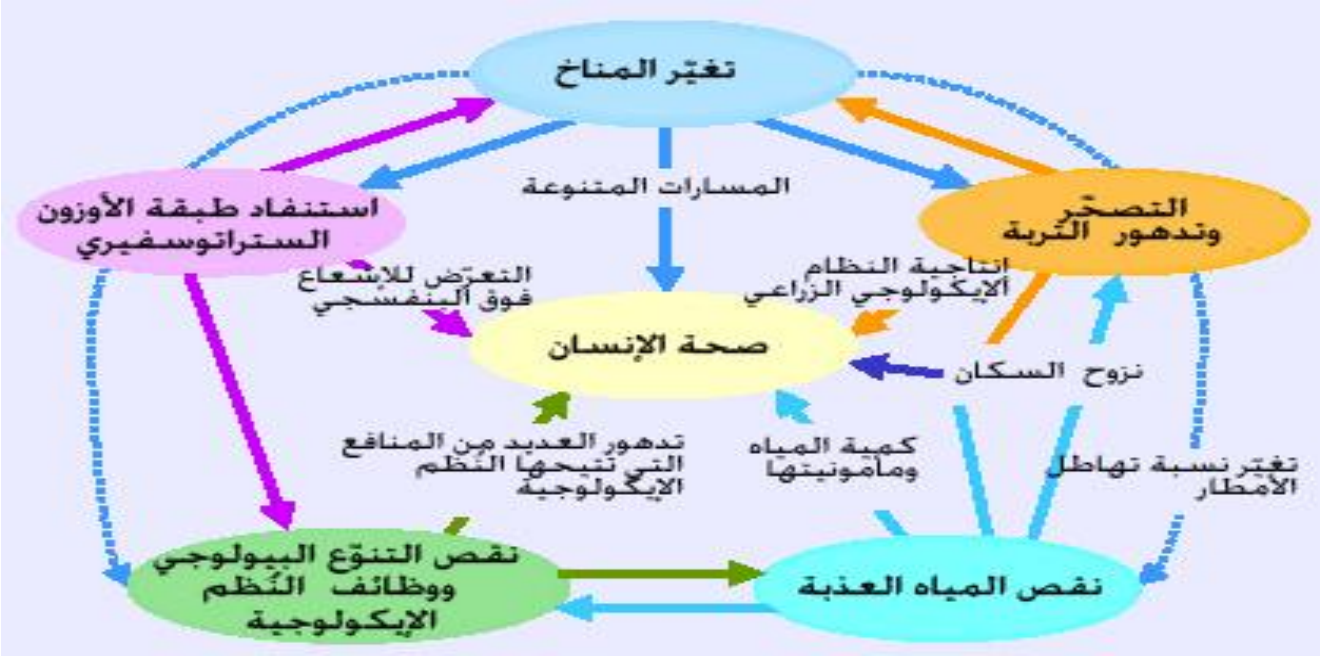

- سيحدث التغير المناخي، تغيرات في الجغرافيا المادية للعالم : فيضانات، جفاف،ارتفاع منسوب المياه، فقدان التنوع البيولوجي ...و المرتبطة بإمكان إحداث تغيرات في الجغرافيا الإنسانية :أين يعيش البشر وكيف يعيشون وسبل العيش والبقاء والاستمرار بكرامة، من خلال إمكانية إعادة رسم خرائط الأمن الغذائي ، البيني ، الثقافي ، الصحي والنزوح والتشريد والهجرة الدولية القسرية، وصراعات المياه، وقد أوضحت دراسة أعدتها هيئة علمية ألمانية ،أن النظام المناخي الجديد سيسفر عن تأسيس نظام دولي ببنية جغرافية و سياسية مختلفة عما هو سائد في عالم اليوم

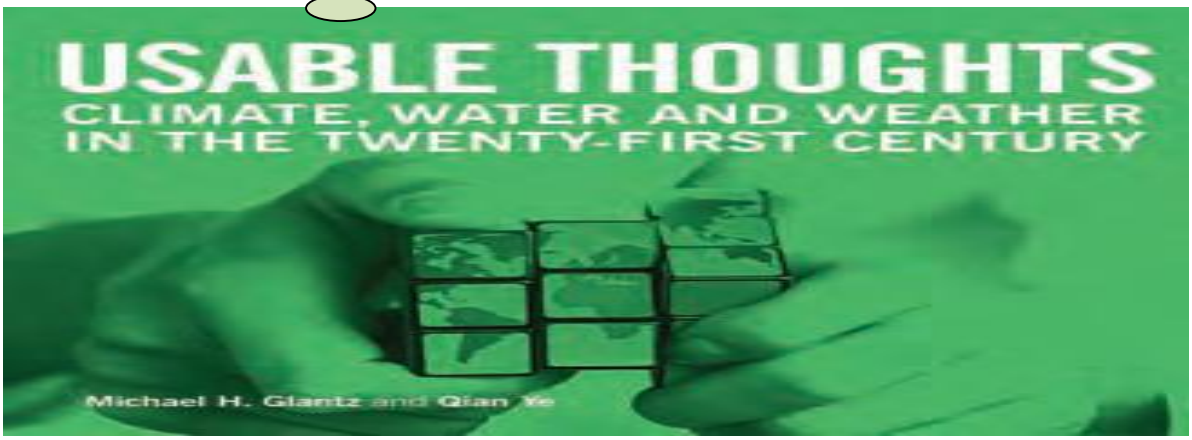

-التهديدات المرتبطة بتغير المناخ:

إن احتراز النظام المناخي، سيغّير من نظام التساقط : "فيضانات جفاف" ما قد يؤدي إلى إمكانية خسارة الموارد الطبيعية و المرتبطة باستمرار الفقر الإنساني بكل أبعاده : جودة الماء و الغذاء، الصحة الإنسانية والتشريد ، و قد يترتب حفز التنافس على الموارد الطبيعية التي تزداد ندرة ، مما يؤدي إلى احتمال نشوب توترات مجتمعية و دولية .

-1- خسارة التنوع البيولوجي و المحاصيل الزراعية

-

2- حوادث مناخية متطرفة و شح المياه :

3- إمكانية زيادة حدة التشريد الداخلي والهجرة الدولية و المرتبطة بالموارد الطبيعية

4- إن إرتفاع درجة حرارة المناطق القطبية له تأثيرات على بقية أنحاء العالم : -

- **<u>يرفع من المنسوب العالمي لسطح الأرض</u>** "وتشير التقديرات إلى أن ذوبان الغطاء الجليدي في أنتاركتيكا و غرينلند ،سيؤدي إلى إرتفاع منسوب سطح البحر بمقدار الثلث "

- **<u>التغذية المناخية المرتدة من الدائرة القطبية</u>** : فالميثان المنبعث من ذوبان جليد الأراضي دائمة التجّمد سيؤدي إلى إحترار مضاعف بنسبة 25بالمائة ما يحدثه غاز ثاني أكسيد الكربون .

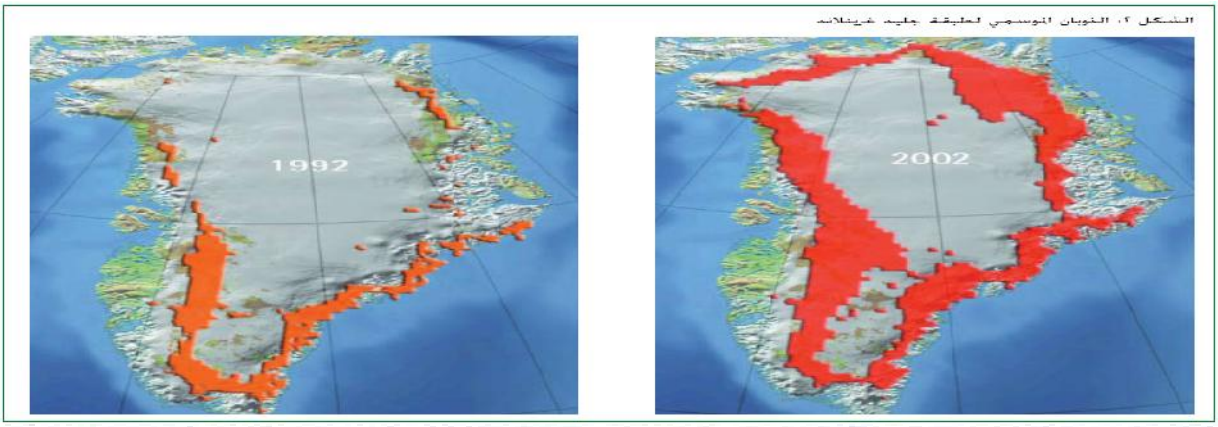

الشكل ٢: النوبان الموسمي لطبقة جليد غرينلاند

وفي تقرير البنك الدولي لسنة 2006:[2]

إن الشعوب الأصلية من أشد الفئات تعرضا للآثار الناجمة عن تغير المناخ، وذلك على خلفية أنها غالبا ما تعيش في مناطق حساسة بيئيا. فالأرض التي تعيش فيها والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها ترتبط ارتباطا وثيقا بهويتها وثقافتها ، وبالتالي فإن حرمانها من أراضيها أو فرض قيود على الوصول إلى مواردها الطبيعية، لا يؤدي إلى افتقارها فحسب ،بل إلى فقدان هويتها وتهديدا لاستدامة ثقافتها .

[2] -www.worldbank.org/indigenouspeople/GCV5j2M3TO.

التكيف مع تغر المناخ في الدول النامية :

"...إن انعدام المساواة في القدرة على التكيف والتأقلم مع تغير المناخ، يزداد وضوحا حيث يمثل التكيف والتأقلم لجزء من العالم في إقامة بنية تحتية معقدة للدفاع المناخي وبناء منازل تطفو على الماء ... بينما يعني التكيف في أجزاء أخرى من العالم ، لجوء سكان هذه المناطق تعلم العوم في مياه الفيضان" تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/ 2008

التكيف مع تغير المناخ في الدول المتقدمة :

وعلى الرغم من الجهود الدولية للحد من التغير المناخي، منذ مؤتمر البيئة المنعقد عام 1972 و **الذي شكل مرحلة إدراك** المجتمع الدولي لمخاطر تغير المناخ ، تلاها محاولة مواجهة هذه المخاطر **من خلال التوصل إلى** اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ ، وقعت في مؤتمر قمة الأرض 1992، **ثم** بروتوكول كيوتو سنة 1997 ، **الملحق** بالاتفاقية و دخوله حيز التنفيذ عام 2005....**ثم مؤتمر الأمم المتحدة** ببالي الأندنوسية2007..**وصولا إلى** مؤتمر كوبنهاجن في دورته الخامسة عشر المنعقد في شهر ديسمبر 2009 ، ثم بون بالمكسيك ... والذي أثبت أن مشكلة التغير المناخي سيمكث طويلا **على أجندة التفاوض** الدولية ،في حين تؤكد تقارير دولية أن الإحترار العالمي لا رجعة فيه ، **بسبب** الغازات الدفيئة التى تطلقها الأنشطة التنموية البشرية .

- **فهل سيكون فرص تحقيق أمن إنساني رهين اتفاق دولي ؟؟؟ وما ستسفر عنه المؤتمرات المستقبلية ، حول إمكانية الإجماع على إتفاقية شاملة و ملزمة ...ما بعد كيوتو !!! للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.... في ظل تفاقم التهديدات المرتبطة بتغير المناخ، وقرب نفاذ وقت المعالجة الإستباقية !!!**

ملخص الدراسة :

إن تحقيق الأمن الإنساني لا يتضّمن مجرد الحماية من التهديدات الماسة بحياته وكرامته، بل لا بّد من تمكّين الإنسان والمجتمعات من القدرات الإنسانية لإشباع الحاجات الإنسانية وفق نسق قانوني حقوقي للدفاع عن أنفسهم من مختلف أوجه انعدام الحرية: الفقر، الاعتلال الصحي، الجهل والأمية، الجوع، ومختلف أشكال الحرمان الإنساني، سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، مجتمعيا، وحتى الحرمان النفسي....الخ، ومن ثمة فإن حماية النّاس وتمكّينهم هو محصلة الدور الذي يمكن أن تؤديه التنمية الإنسانية، كإطار تنموي شامل ومتعدد الأبعاد، من خلال إتاحة الإمكانيات وتوسّيع الفرص الإنسانية للتمكّين من هذه القدرات كحقوق إنسانية على نحو منتج لأمن إنساني .

إلاّ أنّه لا يعني أنّ الفرد هو الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن الإنساني، فهذا الأخير يركّز على تعزيز الجهود لتحقيق الحماية والتمكّين، مما يقيم مسؤولية الدولة الإنمائية والجهات الفاعلة التنموية، سواءً كانت تحت أو فوق وطنية لتحقيق ذلك. وبهذا تظهر فكرة التنمية الإنسانية على أنّها فكرة شديدة التفاؤل، والتي تساهم في تحقيق التحرر من الحاجة والخوف، وكذلك زيادة ازدهار الحياة الإنسانية.

وبالرغم من أنّ هذه العلاقة تظهر في ضوء معادلة بسيطة إلاّ أنّها تصاغ على حساب النظام البيئي. وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة، مما أخّل بدور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، ما أدى إلى التفكير في بلورة مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة بشكل يجعلها قابلة للوفاء بهذه المتطلبات والموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة .

وعلى الرغم ما تقدمه التنمية الإنسانية المستدامة من فرص متاحة لتأمين مستقبل الإنسان ومواصلة المسار التنموي، إلا أن تجسّيدها قد واجه عدة معوقات جعلت من المفهوم مجرد طرح نظري. " فالأمن والتنمية معادلة صعبة المنال وسط محيط دولي تتقاسمه المبادئ المتناقضة والمصالح الدولية السياسية "

قائمة المراجع :

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية :

1 – الوثائق والنصوص :

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألفد-3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.
2- العهدين الدوليين لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لسنة 1966.
3- إعلان طهران لحقوق الإنسان المنعقد في سنة 1968.
4- إعلان الحق في التنمية، الصادر بموجب القرار 128/14، المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1986.
5- إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية لعام 1972 .
6- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية، الصادر بمقتضى القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 3348 (د-29) المؤرخ في 17 ديسمبر 1974.
7- إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا خلال الفترة 14-25 جوان 1993.
8- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المنعقد بنيويورك من06-08 سبتمبر 2000.
9- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الصادر عن المؤتمر العام لليونيسكو- الدورة الحادية والثلاثين- المؤرخ في 02 نوفمبر 2001.
10- البرلمانات وحقوق الإنسان، وثيقة صادرة عن هوريوست (برنامج تعزيز حقوق الإنسان) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
11- إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة عام 2002 .

2– التقارير :

* التقارير الإنمائية العالمية:

1/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، بعنوان:" الأبعاد الجديدة للأمن البشري."
2/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2001، بعنوان**:"** وضع التكنولوجيا في خدمة التنمية البشرية."
3/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2002، بعنوان**:"** تعميق الديمقراطية في عالم مفتت."
4/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2003، بعنوان**:"** أهداف الألفية للتنمية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية."
5/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2004، بعنوان**:"** الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع."
6/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2005، بعنوان **:"** التعاون الدولي على مفترق الطرق، المعونة والتجارة في عالم غير متساوي."
7/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2006، بعنوان:" ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية."
8/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2008/2007، بعنوان : مكافحة تغير المناخ ، التضامن الإنساني في عالم منقسم.
9/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2009، بعنوان: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية .
10/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2010، بعنوان الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية

11/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2011، بعنوان الاستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع.
12/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة2013، بعنوان نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع.

* التقارير الإنمائية العربية :

1/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للإنماء العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، لسنة 2002، بعنوان:**"** إتاحة الفرص للأجيال القادمة."

2/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للإنماء العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، لسنة 2003 ، بعنوان:**"** نحو إقامة مجتمع المعرفة**."**

3/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، تقرير الإنسانية العربية لسنة 2004، بعنوان:**"** نحو الحرية في العالم العربي."

4/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية ،تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009

*تقارير دولية أخرى :

1- تقرير مستقبلنا المشترك -142 – إعداد اللجنة العالمية للبيئة، والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج – عالم المعرفة – سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة، والفنون و الأدب – الكويت – أكتوبر 1989.
2- التقرير النهائي للمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان السيدة فاطمة الزهراء قسنطيني ، بخصوص : **" حقوق الإنسان و البيئة"**، (E/ CN.4 /Sub.2/ 1994/9) وثيقة الأمم المتحدة
3- تقرير التنمية في العالم ، 2000- 2001 **: شن الهجوم على الفقر** ، البنك الدولي واشنطن.
4- تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2000
5- ملخص التقرير العالمي حول العنف والصحة، منظمة الصحة العالمية، جنيف، صادر عن المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، القاهرة، 2002.
6- تقرير حالة السكان في العالم ، صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2002
7- تقرير لجنة الأمن الإنساني نيويورك لسنة 2003، **"** أمن الإنسان الآن-حماية الناس وتمكينهم-".
8- **الحد من مخاطر الكوارث تحد يواجه التنمية**، تقرير عالمي لسنة 2004، مكتب منع الأزمات والانتعاش، برنامج الأمم الإنمائي
9- **"حكم القانون و العدالة الانتقالية في المجتمعات المتنازعة و ما بعد النزاع "**، تقرير الأمين العامS/2004/616 ، في 2004/8/23.
10- تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2005، الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك، 2005
11- تقرير الأمم المتحدة، **"** في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع."، الصادر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين،2005.
12- كوفي عنان " الأمين العام للأمم المتحدة " : **تقرير عقد الماء من أجل الحياة (2005-2015)** ، الأمم المتحدة 22 آذار/2005.
13- **الحياة بما يفوق إمكانياتنا ، ثرواتنا الطبيعية و رفاه الإنسان ،** تقرير تقييم النظام البيئي للألفية لعام 2005 .
14- **البيئة من أجل التنمية:** توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP لعام 2006 .
15- **" مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية "** ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي, بروكسل, سبتمبر 2006.
16 - **مستقبل الاستدامة، إعادة التفكير بالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين**، تقريرإجتماع المفكرين، الإتحاد الدولي لحماية، 29-31 كانون ثاني 2006، ترجمة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط وشمال إفريقيا، الإتحاد الدولي للطبيعة .
17- نيكولاس ستيرن : **" اقتصاديات تغير المناخ "** ، ملخص لتقريره الصادر عام 2006 ، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 48/2 .
18- التقرير حول **: التنمية الريفية في المنطقة العربية** ، " المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2007.

19- **إدراج الحد من مخاطر الكوارث، في أنشطة محاربة الفقر** ، الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها ،التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2008.
20- **إدراج الحد من الكوارث في أنشطة محاربة الفقر** : التقرير السنوي للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها البنك الدولي 2008 .
21- **الزراعة من أجل التنمية ، موجز السياسات** ، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008 ، البنك الدولي .
22- **البيئة من أجل التنمية:** توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP لعام 2009.
23- تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية حقوق الإنسان، الدورة 12 البند 3 من جدول الأعمال ، الأمم المتحدة:(A/ HRC/ 12/ 27/22july 2009) .
24- تقرير منظمة العفو الدولية: **حالة حقوق الإنسان في العالم**, منظمة العفو الدولية, 2009
25- تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية عن دورتها السادسة، جنيف 14 – 22 كانون الثاني / يناير 2010، A/ HRC/15 / WG.2 /TF /2/ ADRR ، مجلس حقوق الإنسان.
26- البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، من أجل مساندة أصحاب الأعمال 2010.
27- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، تقريرأفريل 2010.
28- تقرير الخبير المستقل السيد جون نوكس المعني بمسألة" التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة و صحية و مستدامة"(A/HRC/22/4 [1])، المقدم لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية و العشرون في 24ديسمبر2010
29- **حالة حقوق الإنسان في العالم** : تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 .

3- الكتب :

1- أظين ،خالد عبد الرحمان، : **ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ** ، دار حامد للنشر، ط 2009 عمان .
2- آلان ، كايبه : **السلام والديمقراطية** ،مقدمة بطرس غالي ،المركز الدولي لعلوم الإنسان، اليونسكو ، 2004.
3–أحمد، بابكر، الشيخ أحمد: **تلويث البيئة و موارد المياه من منظور قانوني**، دار النهضة العربية ، ط 2005، القاهرة.
4- أبو العلا، أحمد عبد الله: **تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين –مجلس الأمن في عالم متغير**، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2007،عمان.
5 –إحسان، محمد الحسن: **علم اجتماع العنف والإجرام** ، ط1, دار وائل للنشر2008.
6- أمير فرج، يوسف : **مكافحة الاتجار بالبشر** ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، طبعة 2011.
7- إليزابيت، سكونز : **تموين الأمن في سياق عالمي** ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية – مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة 2004.
8 - الراوي، جابر إبراهيم : **حقوق الإنسان و حرياته الأساسية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط2010.
9- الدسوقي عطية، طارق إبراهيم: **الأمن البيئي، النظام القانوني لحمية البيئة**، در الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
10- الفتلاوي، سهيل حسين: **نظرية المنظمة الدولية** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 2011.
11- الباز، داود عبد الرازق **: الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث** ، دار الفكر الجامعي، ط 2006، الإسكندرية.
12- إمام ،زكريا بشير**: مفهوم العدالة ، بين الفكر الإسلامي و الفكر العربي** ، دار روائع مجدلاوي ، عمان 2003.
13- الجنحاني، الحسيب ، سيف الدين، عبد الفتاح إسماعيل : **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دار الفكر ط 2003 .
14- المغربي، عبد الحميد : **دليل الإدارة الذكية لتنمية الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة** :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط 2009 المنصورة.
15- المخادمي، عبد القادر: **سباق التسلح الدولي ، الهواجس والطموحات والمصالح** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2010، الجزائر.
16- الفتلاوي، سهيل حسين ـ عواد حوامدة، غالب: **القانون الدولي العام** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط 2007 ، عمان.
الموسوي ضياء مجيد: **الحداثة، والهيمنة الاقتصادية، ومعوقات التنمية** , ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 الجزائر.
17- أبو راضي، فتحي عبد العزيز ـ عيسى علي، إبراهيم : **جغرافية التنمية و البيئة** ، دار المعرفة الجامعية ، ط2004 الإسكندرية.

18- العجمي بن عيسى، محسن: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، 2011 الرياض.

19- الجمل، هشام مصطفى: **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، ط2007.
20- القريشي، مدحت: **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، ط1 2007 .
21- الطراح،علي- سنو ،غسان: **التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة**، دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية ، دار النهضة العربية، ط2004.
22- الجوهري ،عبد الهادي - أبو الفار إبراهيم: **إدارة المؤسسات الاجتماعية : مدخل سوسيولوجي** ، دار المعرفة الجامعية ط 1998، القاهرة.
23- السعداني، عبد الرحمان، مليجي عودة ، ثناء: **التطورات الحديثة في علم البيئة و المشكلات العلمية و الحلول البيئية**، دار الكتاب الحديث ، طبعة 2008، عمان .
24- الهيتي، نواف عبد الرحمان – المهندي، حسن إبراهيم ، عيسى جمعة، ابراهيم : **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، طبعة 2009،عمان .
25- القريشي، تركي ، محمد صالح: **علم اقتصاد التنمية** ، مكتبة الجامعة ، إثراء للنشر و التوزيع ، ط2010 ،عمان.
26- الدوري ، محمد أحمد : **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 1983، الجزائر.
27- الوهبان، محمد حافظ عبده : **معالم على طريق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث** ، ط 2004 ، القاهرة .
28- بن غربي، ميلود : **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط2008 ، بيروت

29 - تشارلز، كارتز: **في الثروة و معناه دراسة في أهداف علم الاقتصاد** ، تعريب الدكتور : عزت عيسى غوراني، منشورات دار الآفاق بيروت ، طبعة 1974.

30- جيفرجوي ، ماثيوز ، ديفيد ميجنسون ،مارك سورتيز: **تنمية الموارد البشرية** ، ترجمة : علا، أحمد إصلاح، ط2008، مجموعة النيل العربية ، مصر.

31- جمال مانع ، عبد الناصر : **التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة** ، دار الفكر الجامعي، ط 2007 الإسكندرية.
32- جاك، دونللي: **حقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق** ، ترجمة مبارك علي عثمان ، ط1998 المكتبة الأكاديمية مصر.
33- جويلي، سعيد سالم : **التنظيم الدولي لتغير المناخ و ارتفاع درجة الحرارة** ، دار النهضة العربية ، ط 2002.عمان.
34- حسن، نمر : **حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها** –دار الكتب القانونية، ط 2006 مصر.
35- حيدر، إبراهيم علي : **أزمة الأقليات في الوطن العربي** ، دار الفكر، ط 2002، دمشق.
36- حمدي كنعان، طاهر: **هموم اقتصادية: التنمية، التكامل، النفط ، العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2005 بيروت.
37- حجاب ، محمد منير: **الإعلام و التنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط2 ،2000، القاهرة.
38- حمودة ، مسعد الفاروق - طلعت محمود، منال: **التنمية و المجتمع : مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، ط2001 ، الإسكندرية .

39- خاطر، أحمد مصطفى : **التنمية الاجتماعية : المفاهيم الأساسية – نماذج الدراسة** ، المكتب الجامعي الحديث ط2002، الإسكندرية .

40- خليفة، إبراهيم احمد: **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة ط 2007 ، الإسكندرية .

41- خديجة عرفة محمد أمين : **الأمن الإنساني ، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي** ، مركز الدراسات جامعة نايف للعلوم العربية،2009، الرياض .

42- دعمة ،ابراهيم مراد: **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع**، دارالمناهج للنشر والتوزيع ، ط 2009،عمان.

43- دويدار، محمد: **مبادئ الاقتصاد السياسي و الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ،2007 الإسكندرية.

44- رزيق المخادمي، عبد القادر: **الحوار بين الشمال والجنوب ، نحو علاقات اقتصادية عادلة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع طبعة 2004 ، القاهرة.

45- رزيق المخادمي ، عبد القادر: **النزاعات في القارة الإفريقية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، طبعة ،2005 القاهرة.

46- راغب الحلو ، ماجد: **النظم السياسية: الأحزاب السياسية** ، دار المطبوعات الجامعية ، ط 2006، عمان.

47- رضا، عبد السلام: **القضاء من أجل التنمية** ، الدار الجامعية ، ط 2005، الإسكندرية.

48- سام بيرلو وآخرون :**الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، الكتاب السنوي 2009 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.
49- سعد طه، علام : **التنمية ... و الدولة** ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، ط 2003 ، عمان
50- سعد علي، البشير : **" حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين القانون المدني و المواثيق الدولية"**، دار روافع مجدلاوي ، الطبعة الأولى، 2002، عمان.
51- سيد عاشور، أحمد : **مشكلة البطالة و مواجهتها في الوطن العربي** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2008 ، القاهرة.
52- سرور، أحمد فتحي: **الحماية الدستورية للحقوق و الحريات** ، دار الشروق ، ط 2004 الإسكندرية.
53- سرور، أحمد فتحي : **العالم الجديد بين الاقتصاد و السياسة و القانون** ، دار الشروق ، ط 2005 ، الإسكندرية.
54- شحاذة، حلمي – محمد، يوسف : **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر و التوزيع ط2001.
55- صادق الشريفي، نداء: **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، جهينة للنشر والتوزيع، ط2000.
56- صالح محمد محمود، بدر الدين: **الالتزام الدولي لحماية البيئة من التلوث** ، دار النهضة العربية، ط 2006، عمان
57- صالحي، صالح : **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط 2006، الجزائر.
58- صالح ،السعد : **التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** ، إتحاد المصارف العربية ، طبعة 2008
59- طلعت محمود، منال- حمودة ، مسعد الفاروق**: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، ط 2001 ،الإسكندرية.
60- طارق محمد، عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية** ، دارغريب للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1999 القاهرة.
61- طارق علي جماز : **إدارة الموارد البشرية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك ،2009، كلية الاقتصاد والدراسات العليا.
62- طلعت محمود، منال - الفاروق حمودة، مسعد: **التنمية و المجتمع : مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي ، الإسكندرية.
63- عساكر ، محمد: **القانون الدولي البيئي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 2013 ،الإسكندرية.
64- عبد المحي، محمود – حسن، صالح: **الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي**، دار المعرفة الجامعية، ط2008 ، بيروت.
65- عروبة جبار، الخزرجي: **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط 2012، عمان.
66- علي عباس، مراد : **ديمقراطية عصر العولمة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط 2007 ، عمان.
67- عصام ، نور: **الإنسان والبيئة في عالم متغير**، مؤسسة شباب الجامعة، ط 2002، الاسكندرية.
68- عبد القادر، الشيخلي : **حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون والإدارة والتربية والإعلام** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 2009، بيروت.
69- عصام عبد الفتاح، عبد السميع : **الجريمة الإرهابية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 2008، الأزاريطة.
70- علاء الدين، راشد : **الأمم المتحدة ةالأرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر** ، دار النهضة العربية ، طبعة 2005،عمان.
71- عبد القادر عطية ،عبد القادر محمد: **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، ط2003، الإسكندرية.
72- عمرو، محي الدين : **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، دار النهضة العربية ، ط1972 ، بيروت .
73- عبو، عبد الله علي : **المنظمات الدولية ، الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية** ، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط2011، عمان.
74- عدنان الفيل ، علي**: التشريع الدولي لحماية البيئة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط2011 ، عمان.
75- عبد الحميد نسيبة ، نسرين: **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، طبعة 2006، الإسكندرية .
76- عبد الموجود إبراهيم، أبو الحسن: **التنمية و حقوق الإنسان، نظرة اجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، ط2006، الإسكندرية.
77- عيسوي، إبراهيم: **التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** ، دار الشروق، ط1 2000.
78- عاشور، أشرف محمد: **جغرافية التنمية في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، ط2008 ، الإسكندرية.
79- علي عبد ربه، محمد عبد الكريم - إبراهيم غزلان، محمد عزت محمد: **اقتصاديات الموارد البيئية**، دار المعرفة ط2000، الأزاريطة، مصر.
80- علاوي، كامل – الفتلاوي، كاظم - كاظم الزبيدي، حسن لطيف: **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار صفاء للنشر ط2009 عمان.

81- عبد الستار ، محمد – كامل، نصار: **دور القانون الدولى العام فى النظام الاقتصادي العالمى الجديد** ، دار الفكر الجامعي ، طبعة 2007 ، القاهرة.
82- علوان ، محمد يوسف ـ الموسى ،محمد الخليل : **القانون الدولى لحقوق الإنسان , الحقوق المحمية**, الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر التوزيع ، ط2007 الأردن.
83- عجمية ، محمد عبد العزيز- عطية ناصف، إيمان: **التنمية الإقتصادية ، دراسات نظرية** ، دار المعرفة الجامعية ط200510 ،الإسكندرية .
84- علي الليثي، محمد: **التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعات المصرية ، ط 1997،، الإسكندرية.
85- فايز، الربيع : **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية** – دار حامد للنشر والتوزيع ، ط2004 ،الأردن.
86- قوراية ، أحمد: **ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان "في الفكر النفسي الاجتماعي السياسي "** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2007 ، الجزائر
87- قدري، عبد المجيد **: الإعلام وحقوق الإنسان : قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية** ، دار الجامعة الجديدة للنشرط2008
88- كنعان، نواف: **حقوق الإنسان في الإسلام و المواثيق الدولية و الدساتير العربية** ، إثراء للنشر و التوزيع ، ط 2008، عمان.
89- مزاهرة، أيمن- حمدي صفدي عصام- أبو حسين ، ليلى: **علم إجتماع الصحة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط 2003عمان.
90 – منصور، أحمد إبراهيم :**عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ، رؤية إسلامية مقارنة** ،(سلسلة أطروحات الدكتوراه) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007.
91- مصطفى الجمل، هشام: **دور الموارد البشرية فى تمويل التنمية، بين النظام الإسلامي والنظام المالي** ، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى2006، الإسكندرية.
92- محمد محمود، محمد – ناجي، أحمد عبد الفتاح: **التنمية فى ظل عالم متغير** : دار الشباب للنشر و التوزيع ، ط 2008، القاهرة.
93- مارك هاينز، دانيال: **عالم محفوظ بالمخاطر، استراتجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب، أدهم شاكر عظيمة ، مكتبة البيكان ، الطبعة2002 الرياض.
94- مازن ليو، راضي - حيدر أدهم، عبد الهادي : **المدخل لدراسة حقوق الإنسان**، دار منديل للنشر والتوزيع، ط 2010 عمان.
95- مسعد ، محيى محمد : **دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية)** ، ط 2004، الإسكندرية .
96- محمود الخليفة ، محروس: **التنمية البشرية و قضاياها النظرية و المنهجية (تحليل نقدي)** ، المكتب الجامعي الحديث، ط 2003، الإسكندرية.
97- مسعد ، نيفين: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية** : وقائع ورشة عمل مركز دراسات الوحدة العربية المؤسسة العربية للديمقراطية – بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2009.
98- محمد، أبو النصر، مدحت: **إدارة و تنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، ط1 2007 القاهرة.
99- مازن ليو، راضي ـ حيدر أدهم، عبد الهادي : **حقوق الإنسان و الحريات الأساسية** ، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط 2008، عمان.
100- ميشيل، تودارو: **التنمية الاقتصادية** ، تعريب ومراجعة : حسن حسني، حامد محمود ، دار المريخ للنشر، 2006.
101- محمد ، عبد الوهاب : **الأنظمة السياسية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 2004 .
102- ناصر عبد الله ، إبراهيم**: المواطنة** ، مكتبة الرائد العلمية، ط 2002 ، عمان .
103- نامق ، صلاح الدين : **النظرية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، ط199 القاهرة .
104- وهبان، أحمد : **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الدار الجامعية،2003/2002، الإسكندرية.
105- يونس الطويل ، رواء زكي: **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان** ، دار زهران للنشر و التوزيع، ط2009 ، عمان.

4-الموسوعات والمعاجم:

1- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف (د، ت) ، طبعة 3.
2- د/ فرج يوسف، أمير: **موسوعة حقوق الإنسان** ، دار المطبوعات الجامعية، ط 2008، الإسكندرية .

3- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق ، ط1975/26، بيروت.
4- المنجد الأبجدي، دار المشرق ، ط1988،6 ، بيروت .
5- العادلي، محمود صالح: **موسوعة حماية البيئة** ، ج1.دار الفكر الجامعي ط2003/1،الإسكندرية.

5- الأطروحات :

1- سرير عبد الله رابح: **عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، تحت إشراف الدكتور بومهدي بلقاسم، جامعة الجزائر- قسم علوم سياسية - جوان2006.
2- فضيلة جنوحات .ز حريتي **: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية – حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تحت إشراف الدكتور محمد بوتين، السنة الجامعية، 2005-2006، الجزائر.
3- أميرة خبابة : **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الدساتير الجزائرية** ، رسالة مقدمة للحصول على رسالة الماجستير في الحقوق ، تحت إشراف د/ محمود سامي جمال الدين ، 2004 – 2005 ، الإسكندرية.
4- منصوري الزين : **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، أطروحة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ- د/ أقاسم قادة ، السنة الجامعية: 2005- 2006، جامعة الجزائر.
5- محمد الأمين مصطفى بديرينة : **الحق في التنمية مابين الإعلانات و التطبيقات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون , فرع : العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية ، تحت إشراف : أ – د / عبد الحميد حسنة ، السنة الجامعية 2009 – 2010 ، الجزائر.

6 - الندوات والمؤتمرات الدولية:

1- د/ غضبان، مبروك : **الحق في التنمية و الحق في الأمن : مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان** : الملتقى الدولي بجامعة سطيف2007.
2- د/ امحند، برقوق : **" الامننة المستدامة :** مقاربة معرفية " ، محاضرة ملقاة خلال فعاليات الملتقى الوطني حول : **الأمننة ومنطق الدراسات القانونية الجديدة** ، جامعة سطيف – 2009 .
3- د/ ممدوح، السالم: **الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي**، أعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، دار البيضاء : 16 - 17 يوليو / تموز 2003 .
4- د/ علي، الصاوي : **ماهية المساءلة و الشفافية و دورهما في تعزيز التنمية الإنسانية** : المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية الخليجية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "المساءلة و الشفافية"، يومي : 21-22 مارس 2009
5- أعمال الندوة العربية حول: **الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية**، التي عقدت بالدار البيضاء كثاني ندوة من ندوات المشروع الإقليمي حول " **حقوق الإنسان و التنمية في العالم العربي** " الذي نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، يومي 16- 17 يوليو / تموز 2003 .
6-أ/ فالي، نبيلة : **من النمو إلى الاستدا**مة : التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، بحوث و أوراق الملتقى الدولي المنعقد خلال : الفترة : 8/ 4/ 2008 كلية العلوم الاقتصادية ، سطيف.
7- د/ عثمان، محمد عثمان : **قياس التنمية البشرية ، مراجعة نقدية** ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي 1995 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
8-د/ بن الصغير، عبد العظيم : **الحرب على الإرهاب و تأثيرها على الأمن الإنساني** ، دراسة في تحول مضامين الامن لما بعد 11 سبتمبر .مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ، يومي : 29- 30 أفريل 2008 ، جامعة منتوري قسنطينة.
9- د/ علي محمد ،د/حسنين حماد: **القانون الدولي الإنساني و الأمن الإنساني في الإسلام** ، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول :" القانون الدولي الإنساني و الأمن الإنساني "، بيروت في : 11- 13 / 5/ 2010.

10- **المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة-الدوحة-قطر 29 أكتوبر-12نوفمبر 2006" بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي:**

1. الورقة رقم1-بيبا نوريس(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):دور الديمقراطية في تحقيق و تحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر-
2. الورقة رقم 2-ماركوس براند: تعزيز حكم القانون والشفافية ومكافحة الفساد.
3. الورقة رقم 3-سليم جيهان:تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في سبيل تعزيز كرامة الإنسان-
4. الورقة رقم 4-سيما سمر: اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان- العلاقة بين الأمن والديمقراطية في محاربة الإرهاب" تعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد"
5. الورقة رقم 5-أندرو إليس وعبد الله حمدوك- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية" عملية التفاوض وتصميم المؤسسات الانتخابية ما بعد النزاعات"
6. الورقةرقم 6 العلاقة بين الأمن و الديمقراطية في محاربة الإرهاب-د/راما ماني(مركز جنيف للسياسة الأمنية)، الاستخفاف ب "العدو " والمغالاة في تقدير أنفسنا؟ السعي إلى التوازن ما بين الديمقراطية والأمن.
7. الورقة رقم 10-أندرو بوديفان: دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها-
8. الورقة رقم 11-د/ أماني جمال(جامعة بوينستون) الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي

11- حسن، عبد المطلب الأسلج: **التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية-التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة** -بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية –مصر2007 .

12-المؤتمر الدولي رفيع المستوى، المعني بالأمن الغذائي العالمي : **تحديات تغير المناخ و الطاقة الحيوية ، ارتفاع أسعار الأغذية** " . و العمل المطلوب " ، روما 3-5 يونيو / حزيران 2008 ، منظمة الأغذية و الزراعة .

13- أ/ بودخدخ كريم ، أ/ بودخدخ مسعود : **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول "، يومي : 20-21 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل / الجزائر .

14- **التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة**، المنظومة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة بعنوان" التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ- مصر، مايو2007،

15- د/ عمار عماري : **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها** ، الملتقى الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة[1]أيام 7-8 أفريل 2008 ، جامعة فرحات عباس – سطيف .

16- لجنة التنمية المستدامة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، تنفيذ جدول أعمال القرن21، الوثيقة : (E/CN.17/2002/PC.2/7) .

17- د/ بن عيشي بشير : **"اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر ، المشاكل والحلول "**، بحوث وأوراق مؤتمر **"إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها "** المنعقد في عمان – المملكة العربية الهاشمية – يونيو (حزيران)2008 ، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

18- أ- د/ عبد المنعم التهامي: **الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومقومات تبييض الأموال**، بحوث وأوراق عمل ملتقى غسل الأموال المنعقد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة: **"تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف ، آليات مكافحة وغسل الأموال** فبراير 2007، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

19- **" تطور دور الدولة في التنمية : قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "**، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19-20 كانون الأول/ ديسمبر 2009، بيروت- لبنان.

20- د/ علي الصاوي : **ماهية المساءلة و الشفافية و دورهما في تعزيز التنمية الإنسانية** : المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية الخليجية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول : **"المساءلة و الشفافية"**، يومي : 21-22 مارس 2009.

7- الدراسات والمجلات:

1- د/ امحند برقوق : **الكوننة القيمية و هندسة عالم ما بعد الحداثة** ، دراسات إستراتيجية ، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، جانفي 2009.

2- **أزمة الغذاء :عالم أكثر فقرا و جوعا** ، " الإنساني "، إصدار عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي العدد 43 /2004.

3- بطرس بطرس غالي: **الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة** ، ترجمة أمينة لأعصر : مجلة السياسة الدولية العدد 148 سنة2002.

4- بطرس بطرس غالي : **مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 119 ، 1995.

5- د/ عارف ، نصر: **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة 1999

6- د/ زيد، محمد الرماني : **البعد البشري للتنمية : رؤية اقتصادية** ، دراسات اقتصادية ، السلسلة العلمية للجمعية الاقتصادية السعودية ،المجلد ع 3 – 1420 .

7- **مفهوم التنمية البشرية**، مجلة المدى الاقتصادي، العدد 260 ، 30 تشرين الثاني 2004.

8- د/ محمد ،علاء عبد المنعم : **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب شرق آسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 يناير2000.

9 - د/ محمد دسوقي، محمد إسماعيل: **الإدارة الدولية لقضايا البيئة**، مجلة السياسة الدولية، 2002.

10– د/ محمد عبد الله البكر، **أثر البطالة على البناء الاجتماعي للمجتمع**، مجلة عربية اجتماعية ، االعدد02 لسنة 2004، إصدارات مجلس النشر العلمي الكويتي 2004.

11- د/ سلمان، ناصر: **التنمية** ،مجلة التنمية السياسية ، معهد البحرين للتنمية السياسية، العدد 2009/2329 .

12- د/ هادي حسن : **دولة الرفاه العربية – من القمع إلى الرعاية** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 جوان 2001.

13- **قانون في خدمة الجميع**، تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء، المجلد الأول، ط 2008 .

14- د/هادي حسن: **" دولة الرفاه العربية- من القمع إلى الرعاية"** مجلة المستقبل العربي العدد 268 جوان 2001.

15- د/ نجيب صعب : **الصين وأمريكا عملاقان يتحكمان في مناخ العالم** ، مجلة "البيئة و التنمية" ، العدد 2675 / 02 المنتدى العربي للبيئة والتنمية، جانفي 2010.

8- مقالات متوفرة على المواقع الإلكترونية:

1- د/ حميد حسين كاظم الشمري : **التطور الديمقراطي و مقومات التنمية**، مركز للتنمية و الدراسات الإستراتجية www.Annabaa.org

2- **التنمية حق من حقوق الإنسان** : إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في ذكراه 25، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الأمم المتحدة ،2011 ، على الموقع : www.org.un/…/right to development/ …/rtd_info_n/

3- د/ وليد عبد الهادي العويمر، د/ حسن فالح البكور : الحرية الفرية و أثرها على التنمية البشرية على الموقع الإلكتروني :www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27048

4- كلمة الرئيس الصيني هوجين تاو في إجتماع حول : **" دفع التعاون لتحقيق الاكتساب المشترك و التنمية المستدامة "** ara 2004/ Cn. gov.fmprc.www/:Http

5- **إطار عمل مفاهيم: الأمن ، السلام ، المحاسبة، "المسؤولية" والحقوق** ، على الموقع : [1] www.stre source.Work Bank.org

6- نادية أبو زاهر: **الحق في التنمية**. على الموقع الإلكتروني www.Midadulqalam . in.

7- **التنمية حق من حقوق الإنسان:** مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني: /rtd _info_n... /right to development /... un org /.www

8- مقالات للدكتور امحند برقوق، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.yolasite.com
التنمية السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان / الشباب و المواطنة / التنمية الإنسانية : مقاربة معرفية .

9- المواطنة الديمقراطية وشرك التراشق الجدلي، على الموقع : www.watancentre .org/pdf/conf/a11pdf

10 - د/ صالح، ياسر: المجتمع المدني والديمقراطية ، مقالة متوفرة على : www.nsi-ca/english/pdf/wtp-8page-final-ara-pdf

11- مرفت، رستماوي: حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة في فلسطين ، مشروع التنمية البشرية المستدامة – مؤسسة الحق. على الموقع :www..home.birzet.edu/dsp/arabic/research/publications/1997/46 pdf

12- د/مجدي،الشيخ : **الديكتاتوريات الأمنية واستبداد السلطة** ، مقالة متوفرة على الموقع :
http//www. egypt window-net/module php ? nane=§sid=3398
13- نانسي، تيد: **عملية التنمية الديمقراطية –'إطار تحليلي ومقدمات منهجية** – المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية- متوفر على الموقع :www.watan center. Org/pdf/conf/a11pdf dd-nd-co/zite/pdf
14- **الديمقراطية والحكم**:على الموقع www.international-alert.org/pdps/tk.democracy.goner -pdf : 15
- مولوجيتا جيبرهيوت ، جيتاشو زيروا : **نحو غاية مشتركة : الأساليب التعاونية لحل الصراعات فى أفريقيا**، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم جامعة أديس أبابا،5 فبراير 2013 على الموقع :
www.assecaa.org/.../workpaperPeaceMeeting3.doc

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- التقارير:

1-Human Development Report 1993 UNDP: Oxford University Press New York.
2- Human Development Report 1990 UNDP: Oxford University Press ، New York.
3-Human Development Report 1997 UNDP.
4-Human Development Report 1994 UNDP: Oxford University Press New York.
5-**Our Common Future** : Report of the World Commission on Environment and Development, United Nations1987.
6- **A better investment climate for every one** , World Developement report 2000 , the world bank Washington.
7- **the responsibility to protect** , report of the international commission on intervention and state sovereignty 2001.
8- **Sustainable Development in a Dynamic World**, world Bank (WDR)2003.
9- **Gestion de l'Environnement pour un Développement Humain Durable**, Rapport sur le Développement Humain au Mali, 2005, UNDP.
10- The state of Food Insecurity in the world : **Eradicating world hunger** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nation 2006.
11-**Linhing Environment and conflict Prevention**, Full Report UN CSS, 2008.
12- Global Monitoring Report 2008 , MDGs and Environment , Agenda for inclusive and SustainableDevelopment.
13 -Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droit de l'Homme sur **: les Liens entre les Changements Climatiques et les Droit de l'Homme**, Le 15-01-2009, A/HRC/10/61.
14- **Human Security and PeaceBuilding in Africa , The Need For An Inclusive Approach** Report 2009,United Nations, New York , NY10017 , December 2009
15- **Analytical Study on the Relationship Between Human Rights and the Environment** ، Hereafter OHCHR Report) ،UN doc A/HRC/19/34,16 Dec 2011.
16- **Energy Equity and Environmental Security** , working Group 7 Report , Regional Unit for Social and Human Sciences in Asia and the Pacific , UNESCO 2011.
17- The state of Food Insecurity in theworld : **Econommic Growth in necessary but not sufficient to accelerate reducation of hunger and malnutrition** ،Food and Agriculture Organisation of The United Nations 2012.
18-**Coping with Water Scarcity, An action Framework for Agriculture and Food Security,** FAO Water Report 38 , Rome 2012.

19- **Human influence on climate change** ,IPCC Press Realise , 27 september 2013 , Intergovernmental Panel on Climate Change IPCC.
20-**Trade and Development Report 2013** ,United Nations Conference on Trade and Development , United Nations , New York and Genève ,2013 .
21- **The State of Food and Agriculture :** Food and Agriculture Organisation of The United Nation ، FAO 2013.

2- الكتب :

1- Ali , Sedjari: **"Droits de l'homme et gouvernance de la sécurité"**, Paris: L'Harmattan, 2007.

2-Adam, McBeth :**International Economic Actors and Human Rights** ، Routledge، first Publiched 2010 New York

3-Alison, Brysk : **Globalization and Human Rights** , University of CAlefornia Press 2002 , London.

4-Ann ,Jonsson : **Human Trafficking and Human Security** , Routledge Transnational Crime and Corruption, New York, First Published 2009.

5-Andrej ,Zwitter : **Human Security, Law and The Prevention of Terrorism**, Routledge Advances in international Relations and Global Politics, First Published 2011, New York.

6- Amartya ,Sen **:Development as Freedom** ، Adivision of Randan House ، Inc ، New York 1999.

7- Alain, de Benoist: **Au delà des Droits De L'homme، Défendre les libertés** ، A la recherche D'un Fondement éditions Brisis 2004.

8-Alain, Jounot : **RSE et Développement durable** , AFNOR éditions 2010 .

9-Anne ,Laude –Bertrand, Mathiew ، Didier Tabuteau : **Droit de la santé** ،Press universitaires de France ,2009 ,Paris.

10- Benoit, Fraydman :**vers un statut de la société civile dans l'ordre international, philosiphie du droit** ,dalloz,2001.

11- Beignier : **L'Affirmation d'un « Droit à L'Environnement » et la réparation des dommages Environnementaux**, Defrénois, Lextenso éditions, Paris , 2010.

12- Barry, Buzan : **people states and Fear : Agenda for international Security studies in post cold war** , Boulder Lyne Rienner Publisher, London ,1991.

13- Barry ,Buzan and Ole Woever : **Regions and Powers :The Structure of international Security**, Cambridge Studies in International Relations, 1991.

14- Bertrand ,Ramcharan: **Human Rights and Poverty reduction : A conceptual Framework,** United Nations Acting High Commissioner for Human Rights ،December 2003 New York and Geneva.

15- B.Saul : **Climate Change, Resource Scarcity and Distributive Justice in Internationl Law**, Sidney Law School, The University of Sydney ,2009.

16- Belden ,Fields: **Collective / Group Rights David P Forsythe: Encyclopedia of Human Rights**، Oxford، University Press ,2009.

17- Bau ,Mol WJ ،Blinder AS et autres : **L'Economie principe et politiques : Macro Economie** ، traduction Michel Lamaree , édition 1990.

18- Columba, Peoples and Nick ,Vaughan –Williams :**Critical Security Studies** ، Routledge New York ، First Published 2010.

19- Christophe ,Mondou **: Droit Des Libertés Fondamentales** ,Ellipses , Paris, 2005.

20-Chilcotte, Ronaldh : **The Theories of comparative Politics** ، Boulder Colordo Westview Press ،2001.

21-Caroline, Tomas : **Global Gouvernance ، Development and Human Security ،The Challenge of Poverty and Inequality**، London ،Pluto Press، First Published 2000.

22- Chris,.B ، **Human Right in the globalisation of world politic** ، :Introduction to relation Oxford,2004.

23-Colin Elman ,Paul ,Williams: **Security Studies , an Introduction**, New York, Routledge 2008.

24-Dominique, Chanollaud .Guillaurme Drago: **Dictionnaire Des Droits Fondamentaux** , Dolloz, édition 2010.

25-Daniel ,Colard : **la doctrine de la sécurité Humaine ،point de vue d'un justice** : Jean François Rioux :La Sécurité Humaine: une nouvelle conception des relations internationals,Harmattan , 2001.

26- Dankly,Jack: **Human Right and foreign policy** ، World politics ، New York 1982.

27- Drek G, Evans: **Human Rights for generation of Practice and development** ، Abdi Aand

28- Dante ,A.Caponera : **Les Principles du Droit et de l Administration des Eaux**, Johanet, Paris 2009.

29-Duncan ,Mc Duie: **Civil Society ،Democratization and the Search for Human Security The Politics of the Environment، Gender and Identity in Northeast India ،** Nova Science Publishers Inc 2009 ، New York.

30- Eric, Berr et Jean-Marie ,Harribey : **Le concept de développement en débat Introduction au dossier d'Economies et Sociétés**, Série « Développement, croissance et progrès », F, n° 43, 3/2005.

31-Errol, Mendes and Ozay ,Mechmet : **Global Governance , Economy and Law , wainting for justice** Routledge,2003 ,London.

32-Erica, Chenoweth , Adria, Lawrence : **Rethinking Violence , States and Non-State Actors in Conflict** , the MIT press ,Combridge ,London ,2012, Belfer Centre for Science and International Affairs.

33- Francis ,Lefebvre **:Développement Durable Aspects stratégique et opérationals** ، paris 2001.

34-Flamming R-A : **Economic Growth and Economic Development** ، Counterparts or Competitors ، Economic Growth and Economic Development and Cultural change، oct. 1979 .

35- Frederick ,Harbison and Charles ,Myers: " Education **man power and economic growth, 1strategies of human resources development** ، I. b.h publishing co. New Delhi third Indian Reprint, oxford 1974.

36-Felix ,dodds and Timpi, ppord : **Human and environmental Security**, London , 2005.

37-Francois ,OST et Sébastien ,Van Drooghenbroeck : **La Responsabilité Face Cachée des Droits de L'Homme** Emmanuelle bribosia, Ludovic hennebel, **Classer les droits de l' homme**, université libre de Bruxelles, 2004.

38-Gabriel ,Ackermann : **Géographie du Développement**, Ellipses, France, 2005.

39-George, Kent : **Freedom from Want .The Human Right to Adequate Food** , Georgetown University Press Washington D C 2005.

40-Hans Joerge ,Albrecht : **Transnational Organized Crime**, " **Human Security, Transnational Crime and Human Trafficking** ", Edited by Shiro Okubo and Louise Shelley Routledge Transnational Crime and Corruption , New York , 2011.

41-Hans Günter, Brauch : **Coping with Global Environmental change , Disasters and Security** , Hexago Series on Human and Environmental Security and Peace , vol 5, Spring 2011.

42-Julie, Reingelheim : **Droits individuels et droits collectifs, Avenir d'une équivoque , classer les droit de L'homme** , Bruylant Bruxelles 2004.

43-Jean- michel ,Bonvin et Nicolas, Farvaque: **Amartya Sen : Une Politique de la liberté** ، édition Michalon 2008.

44- Josef E, Stieglitz : **Toward a New Paradigm for Developmemt stratégies ،policies and process** ،prebish lecture Oct. ،1998.

45- John, charvet and Elisa, Kaczynska –Nay :**The liberal Project and Human Rights : The Theory and Practice of a New world Ordre** ، Cambridge university Press ، New York 2008.

46-Jeffery D -Sachs and Andrew M. Warner: **Natural Ressource Abondance and Economic Growth**،Havard University Cambridge M.November1997.

47- Jean : **La Sécurité Humaine une nouvelle conception des relations internationales,** François Rioux, Harmattan,2001.

48-Jean –Jacque, Roche : **Relation internationales**، Librairie Générale de droit et jurisprudence EJA France، 3éme édition 2005.

49- JEAN ,D'ASPREMONT: **L'Etat Non Démocratique en Droit international** ، édition A.PEDONE، 2008 PARIS.

50-Jacques, Normand : **Justice et Droit Fondamentaux** ،édition du Juris –classeur 2003 Paris.

51- Ken, Booth :**Theory of World Security** ،Cambridge ،University Press ، New York 2007 .

52- Keith, Krause : **Une Approche Critique de La Sécurité Humaine**,: une nouvelle conception des Relations Internationales, L'Harmattan, Québec 2001.

53- Karim ,Hussein - Donata ,Gnisci and Julia ,Wanjiru :**Security and human security An Overview of concepts and initiatives ، what implication for west Africa** ، Issue paper OECD SAH / D (2004)547 / December 2004 .

54-Kofi, Annan, **Facing the Humanitarian Challenge : Towards a Culture of prevention**, Secretary-General of the United Nations, September 1999.

55-L-Shultz, eds : **Education for Human Rights and Global Citizenship** ، Albany، State University of new york Press، 2007.

56- Lilian, Richier Hanania ، **Diversité Culturelle et Droit international du commerce**: centre d'Etudes et Recherches .documentation Française Université d'Aix –Marseill3 Paris 2009

57- Lord, Robbins : **The Theory of Economic Development in the history Economic**، Thought Redwood Press Limited Trowbidge ، London 1970.

58-Mavian ,clech Lam .M : **the Adge of The State :indigenous people and Self – Détermination**، Transnational Publishers INC Ardsley، 2000, New York.

59-Michel ,Levinet : **Théorie général des droits et libertés**، édition، 2010 Bruylant

60-Mahbub, ul Haq: **Reflections on Human Development ,** Oxford University Press, New York1995.

61- Mavian ,clech Lam .M : **the Adge of The State :indigenous people and Self – Détermination**، Transnational Publishers INC Ardsley، 2000, New York.

62- Mary Robinson, Philip ,Alston, **Human Right and Development** Toword Mutual Reinforcement ،oxford، University press,2006.

63-Mary, Kaldor , **Human Security**, First published, 2007.

64- Michel ,Levinet : **Théorie générale des droits et libertés** , Droit et Justice collection Bruylant , 2010.

65-Malgosia, Fitzmaurice : **Contemporary Issues in International Environmental Law** , Edward Elegar Publishing Inc, USA 2009.

66-Malin ,falkenmark :**water and next generation ، towards a more consistent Approach**, water management in2020 and beyond, water resources development and management, Springer 2009.

67- Nico, Schrijver : **The Evolution of Sustainable Development in International law : inception, Meaning and Status** ,The Hague Academey of International Law, Martinus Nijhoff Publishers, london 2008.

68- Olivier, de Frouville : **Droits De L'homme et Droit international du Developpement** ، Dali Jazi :Les droits de l'homme: une nouvelle cohérence pour le droit international ، Editions A PEDONE 2008.

69-Oliver P, Richmond :**The United Nations and Human Security** ، Palgrave Piblishers LT.d 2001، New York

70-Olivier, Cuny :**La gouvernance ،économique et financière international** ،Montchrestien E.J.A .2006 Paris.

71-Paul, Meerts : **Culture and International Law** , Hague Academic Press, 2008.

72-Philippe, Sands : **Environmental Protection in the twenty-first centry : Sustainable Development and international law** : (Environnemental law , The Economy ,and Sustainable Development) ,Cambridge University Press , New York 2008.

73- Philip. Pettit: **symposium on amartya sen's philosophy: capability, and freedom** , Cambridge, University press.

74-Patricia ,Birnie - Alan ,Boyle ,Catharine Redgwell **: international law and environment**, oxford University press,2009.

75-P.H Liotta and other :**Environmental change and Human Security** , Springer , NATO, 2007

76-Peter ,Uvin : **Human Rights and Development** , Kumarian Press ,Inc, United States of America ,2004

77-Pascale, Gonod ، Jean-Pierre Dubois: **Citoyenneté Souvrainté Société civile**، édition Dalloz -2003 Paris

78-Petter , G. Danclin and Horst Fischer : **United Nations Reform and Collective Security** ، Cambridge University Press، New York 2010 p

79-Philippe ,Gérard : **L'ésprit des droits, philosophie des droits de l'homme**, Bruxelles , 2007.

80-Robert J.Kelly, Robert W . Rieber : **Terrorism, Organized Crime ,Social Distress , the New world Order** , Psycke- LOGO Press ,2003.

81- Shahrbanou ,Tadjbakhsh- Anuradha M. Chenoy, **Human Security : Concepts and Implications**, Routledge, Canada 2007.

82- Simon ,Caney :" **The responsibilities and Legitimacy of economic international institutions** "،Lukas H Meyer : **Legitimacy Justice and Piblic International Law** ،Cambridge University Press 2009.

83- Tara, Mc Cormack : **Human Security and the separation of security and Development**: Conflict ، Security Development Routledge Englind ,2001.

84- TREILLET.S:**Léconomie du développement de Bandoeng à la mondialisation**،2eme édition،akmand colin،paris 2005 .

85- Vernieres . M :**Développement Humain ، Economie et Politique** ، Paris 2003

86-W. Phillips, Shively : **Power Choice، An introduction to Political Science** ، New York 1997.

87-Will ,Kymlicka **:Les Théories de la jutice: une introduction** ،traduit de l'anglais par - Marc Saint –Upéry ،éditions la découverte Paris 2003

88-Xavier ,Dupréde Boulois: **Droits et Libertés fondamentaux** ،Press Universitaires de France , Paris PUF, 2010.

89-Yale ,Attal-Galy : **Droit de l'homme et catégories d'individus** , librarie général de droit et de jurisprudence France, 2003.

3- المجلات :

1-Auriane ,Guilbaud : **Sécurité Humaine et Santé ، nouvelles possibilités d'action pour L'OMS** ،Human Security journal ، Volume 4 /2007.

2-Amartya ,Sen : **A decade of human development**, Journal of Human Development. Vol1, No,2000.

3-Abdellatif. A:'' **Basic Development Needs Approache in Eastern Mediteraneam** ، Region Mediterean ، Heath journal ، vol 5 ،Issue 1 ،1999.

4-Alain, de Benoist: **Au delà des Droits De L'homme، Défendre les libertés** ، A la recherche D'un Fondement éditions Brisis 2004.

5-Alexandra, Amouyel :"**what is Human Security " ، Human Security** Journal :(The Journal of centre for Peace and Human Security) ، Issue 1 April 2006 .

6- Alan, Boyle : **Human Rights and the Environment : A Reassessment** , an updated and expanded version of a paper publised in 2008 , Forthan Environment law Review 471-511 A.EBoyle 2010.

7-Barry, Buzan : **New Patterns of Global Security in the Twenty First Century**, International Affairs Vol 67,No 3 (JulI99I).

8-Christian , Wlaschutz : **New Wars and Their Consequences for Human Security, Case Study : Colombia،** Human Security Perspectives , Volume 1 (2004) Issue 2 .

9- Diane , G . Bates, : **Environmental Refuges? Classifying Human Migrations Caused by Environmental Change**, Population and Environment, Vol. 23, No. 5, Human Sciences Press May 2002.

10-Eric, Remacle,**Japan Canada and Europe in comparative Perspective، Approaches to Human Security :**International Christian University Social The journal of Social Science N°66 (2008) Institute Mitaka Tokyo Sept/ 2008, Science Research.

11- Gerd, Oberleitner : **Human Security : A Challenge to International Law ?** Global Governance 11 (2005) 185 -203.

12-Hans Gunter, Brauch : **Conceptualizing the environmental dimension of human security in The UN**، Journal of :Rethinking Human Security، UNESCO 2008.

13- **From the environment and human security to sustainable and development** : journal of human development , Vol. 4, No. 2, July 2003 .

14-Josef ,Tchundjang ,Pouémi : **A la recherche du Temps perdu dans les relations économique internationales** **''Vers un nouvel ordre économique et social international''**,Revue international des Sciences Social,Vol xxviii,N°4,1976,UNESCO .

15- Josef ,Tchundjang Pouémi **Prespectives From The Comprehensive Development Paraddigm and Development,** Review of Developmemt Economics 6(2)2002.

16- John ,Morelli : **Environmental Sustainability , A definition for Environmental Professionals** , Journal of Environmental Sustainability, Volume1-2011.

17- Liliàn Morales : **La sécurité Alimentaire et La Sécurité mondiale ،** Revue « Sécurité Mondial ISI » N°39 Mars -Mai 2009 Institut Québécois des Hautes études Internationales University Laval.

18- Mariane T. Hill : **Development as Empowerment** ، Feminist Economics 9(2-3) 2003 117- 135 Rotlege Taylor Francis Group.

19- Niloy Ranjan, Biswas : **Is The Environment A Security Threat ! Environmental Security beyond Securitization** , International Affairs Review, Vol XX, N°01 , winter 2011.

20- Phil ,Dishley : **Sustainable Development Goals for people and planet,** Issue of Nature, 21 March 2013 / vol 495 .

21-Parinaz ,Kermani :**The Human Security Paradigm Shift ،From an ''Expansion of Security to an ''Extension'' of Human Right** ،Human Security journal ، Issue 1 April 2006.

22-Srirang ,Jha : **A Critique of Right to Development,** Journal of Politics and Governance, Vol. 1, No. 4, December 2012.

23- Wolfgang ,Benedek : **Human Security and Human Rights Interaction** ، Rethinking Human Security International Social science Journal, UNESCO 2008.

24- Wilma ,Strothenke **:Fian international** ، Right to Food Journal Vol 7-n°1,2012.

2- المقالات على المواقع الالكترونية :

1-Andrew, Mack : **" Human security in new millennium"**, Work in progress, volume 16, number 3, summer 2002 ,at : http://www.4un.edu/rg/ginfo/wip 16-3-sum2002.pdf

2-Andrew ,Thornto: **the modern internal Conflict** , at : www.wikigpia .info /images / 7/ css thornto final .pdf.

3-Arthur J. Hanson **: Environment and Sustainability, International Issue and China** . at :www.cciced.net/.../P020120604377044217847.pdf

4- Barbara ,Delcourt :**Théorie de la sécurité** ,Année 2008 ,site d'internet www.bespo.be/documents/masters/theosecu/theo secu 1.pdf

5-Christopher, Whthehouse : **Human Rights and Basic Need in development** : Are **they universal , Are they universalible** Accasional paper 06 96 –Center for Development Studies, University of Bath BA27 AY UK AT : www miniadcom xpub bath pdf

6-Cecillia, Lutrell and Sinta, Quiroz **Linkage Between Human Rights- Based Approaches and Empowerment** OCT 2007 Swiss Agency for Development and Coopration SDC Operated by Poverty – welbeing : Site d'internet.Intercooperation and Overseas Development Institute net .

7-**Democracy and human security"**. http://www.idea.int/publications/dachs/uploaddachs vol2 secl.pdf

8- Education de qualité et VIH/SIDA, UNESCO, p1,2 ،site d'internet :

http://www.ibe.unesco.org/International/ICE47/French /Organisation/Meetings/4-.pdf

9- Eric, Berret Jean –Marie, Harriey- ، F، **Croissance et Progrès** ، **Developpement**:N 43-3/2005 Site d'internet: www. Sitecom .free.fr/data/pdf/rdh2000sta1

10-Ernesto ,Garzonvaldés: **Dignity، Human Rights and democracy**، RMM-Volo، Perspectives in moral science at :www.rmmjournal.de/.../018_garzon_valdez.pdf

11- Economic Growth Center , New Haven, CT 06520-8269,Yale University, May 2004. Site d'internet : ageconsearch.umn.edu/bitstream/.../1/dp040887.pdf

12- Francesco ,Burchi and Pasqual ,De Muro :**A Human Development and Capability Approach to Food Security Conceptual Framwork and Informational Basic** ، Working Paper، United Nations Development Programe Regional Bureau for Africa WP.2012-009 February 2012 ،p12 ،.site d'internet :www.undp.org/.../WP-2012-009-Burchi-De-Muro-ca...pdf

13-Fatina, Doumbia: **le concept de Développement aujourd'hui en Afrique ou le paradoxe D'un concept Sous Développé** , site d'internet : www.sites.univ-provence.fr/ergolog/pdf/.

14- Fréderic ,Ramel : **La sécurité humaine : une valeur de rupture dans la culture stratégique du Nord?** P80 ,http//www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n1/006932ar.pdf

15- George, Maclean **The Changing Concept of Human Security Coordinating National** : htm .org / canada / security / maclean. unac . www : at ,**and Multilulateral Responses**

16-Hartaley and Kim Richard Nossal **: The Limit of the Human Security Agenda :The Case of Canada's response to The Timor Crisis** ، Global change ،Peace and Security volume 16 N° 1 February 2004 p 8 . at :post.queensu.ca/~nossalk/.../hataley-nossal_timor.pdf

17-Human Security Approach for Global Health vol 372 July 5 2008 ، site d'interne: www.who.int/pmnch/activities/lancet_july2008.pdf**.**

18-Hastate, Dewan : **Redefining sustainable human development to integrate sustainability and human development goals**, Thompson Rivers university . Canada, http://economics.ca/2009/papers/0270.pdf

19**- Human Security First** , A Human Security Approach to The post -2015 Development Agenda. at : reyadaoffice.com/PDF/11.pdf

20-Irene A. Kunt Joro ،Sofiah Jamil **: Food Security ،Another Case for Human Security in Asean** ، A paper Presenred at NTS-Asia2nd Annual Convention, Beijing,10-11 November 2008 ، site d'internet : www.rsis-ntsasia.org/.../**Food**%20**Security**%20in%20

21-Jean-Micheal, Bouvin **: la démocratie dans l'approche d'amartya sen,site d'internet :** http//www.carn.info/article.php?ID REVUE=LECO&ID NUMPUBLIE=LECO 027&ID ARTICLE=LECO

22 – John, Holmes : **trouver l'équilibre entre sécurité et démocratie** , site d'internet : www.lexpress/fr/Actualite/monde/Europe/trouver/ équilibre entre securite et democratie'485188html

23-Louis, Emmerij : **The Basic Needs Development Strategy**، Background paper World Economic and Social Survey ، 2010 Site d'internet :www.un.org/esa/policy/.../wess2010_emmerij.pdf

24- liana ,sun wyler ; **weak and failing states ،evolving security threats and us policy** . http://fas.org./sgp./crs/row./RL34.253.pdf

25- Lioyd ,Axworthy**, Human Security Safty For People** , April 1999 ، Ottawa Canada: At: www. Cpdsindia. orge / peopleinachangingworld. Htm.

26-Loridana , Huzum : **controverses actuelles au sujet de la justice distributive**, site d'internet :http//noesis.racai.ro/Noesis2005-2006/2005-2006Art08.pdf-

27- Neri ,Salvadori – Edward, Elgar : **The Theory of Economic Growth ،A 'Classical' Perspective**, site d'intenet :www.rdh50.ma/fr/pdf/general/introduct

28- Koen ,De Feyter : **Towards a Framework Convention on the Right to Development**, International Policy Analysis, April 20132. Site d'internet : library.fes.de/pdf-files/bueros/genf/09892.pdf

29- Sabina Alkir and Séverine Deneulin , **The Human Development and Capability** : Site d'internet www. hdr-undp org /en/report/PDF/**:Approach Chapter 2**

30-Shaffer and David J.State،David f **A New paradigm for Ecomonic Development** March 2010 . Site d'internet:www.Rockinst.org،Wright University of New York

31- Mr: SSukehiro , Hasegawa : **Development coopération** ، UNU Global Seminar – Kanazawa session 2001 Global Issues and the United Nations 20 novenber2001 p2، site d'internet : www.unu .edu /hq/ japanes/gs-j/ gs2001/Kanazawa/lec5-texte-e.pdf.

32- Sustainable Development policy and guide، for EEA Financial Mechanism، The Norwegian Financial Mecanism, April 2006 . at : www.eeagrants.org/asset/341/1/341_1.pdf

33- Stephen ,Marks : **The Human Right to Development, Between Rhetoric and Reality**, Harvard Human Rights Journal / Vol. 17. site d'internet : www.hsph.harvard.edu/.../spm_the_human_**right_de**...

34-Susan,Randolph- Shareen ,Hertel : **The Right to food : A Global Overview** .site d'intenet: www.serfindex.org/.../randolph-right-to-food-global

35 -Sabina ,Alkire : **A Conceptual Framework for Human Security**, working paper 2, center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity , CRICE, queen Elizabeth House , university of OXFORD 2003. http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf
36 -Sudhir, Anand -, Amartya ,Sen : **Human development and economic sustainability** at : http://www.fiepr.org.br/adr/uploadAddress/Anand_Human%20developmentability.pdf

37-The Trust Fund for Human Security For The Human Centered 21 st Century, at : www. mofa. go. jp/ humansecurity.

38-**The Relationship of Sustainable Development to International Economic and Financial Crises**, Framework for Action for Sustainable Development World Bank Group Brief ,May 2012 .at : www.**imf**.org/external/pubs/ft/wp/.../wp08224.pdf

39-Virginia, B. Dandan (UN Independent Expert on Human Rights and International Solidarity) ,**International Solidarity, the Right to Development and the Millennium Development Goals**,site d'internet : en.apg23.org/en/.../Int**Solidarity**/SideEvent2?...

40- **We Can End Poverty, Millennium Development Goals and Beyond 2015**, Fact Sheet Goal 8 : Develop a Global partnership for Development , Un Department of Public Information Septembre 2013, United Nation site d'internet : www.un.org /millenniumgoals

41-Wayne, Nafziger : **"From Seers to Sen: The Meaning of Economic Development**",paper presented to the UN University/World Institute for Development Economics Research (WIDER) Jubilee Conference, 17-18 June 2005,p 3. Site d'internet : www.rrojasdatabank.info/widerconf/Nafziger.pdf.

الفهرس:

- شكر وتقدير
- مقدمة عامة 1
الفصل الأول:التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني : "مقاربة مفاهيمية ".....15
المبحث الأول : تطّور مفهوم التنمية 16
المطلب الأول :المنظور الاقتصادي للتنمية 16
الفرع الأول : التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي.....17
أولا : المدلول اللغوي للتنمية 17
ثانيا : المدلول الإصطلاحي للتنمية 19
الفرع الثاني : التنمية الاقتصادية وتطور مداخلها 20
أولا : مفهوم التنمية الاقتصادية 21
ثانيا : تطور مداخل التنمية الاقتصادية 23
1- مدخل إعادة التوزيع مع النمو 23
2- مدخل تنمية الموارد البشرية.....24
الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....25
أولا: مقياس الناتج القومي الإجمالي.....25
ثانيا : مقياس متوسط دخل الفرد 26
ثالثا : نقد مقاييس التنمية الاقتصادية 26
المطلب الثاني : التنمية الإنسانية " مقاربة مفاهيمية " 27
الفرع الأول: تعريف التنمية الإنسانية.....28
أولا : التعريفات النظرية.....29
ثانيا : تعريف البنك الدولي : " الإطار الشامل للتنمية ".....33
ثالثا : التنمية الإنسانية : مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 35
رابعا : مؤشرات قياس التنمية.....37
الفرع الثاني : المداخل النظرية للتنمية الإنسانية 40
أولا التنمية الاجتماعية و السياسية.....40
ثانيا : مدخل الحاجات الأساسية و الرفاهية 43
ثالثا: المدخل الإسلامي للتنمية.....44
الفرع الثالث : التنمية الإنسانية المستدامة.....47
المبحث الثاني : التنمية من منظور حقوق الإنسان 48
المطلب الأول : علاقة التنمية بحقوق الإنسان 48
الفرع الأول مفهوم حقوق الإنسان 49
أولا : تعريف حقوق الإنسان.....50

ثانيا: حقوق الإنسان بين العالمية و الخصوصية.....50
ثالثا : حقوق الإنسان بين الحقوق الفردية و الجماعية و حقوق الجماعات 51
الفرع الثاني : أوجه الترابط بين التنمية و حقوق الإنسان 53
أولا : الكرامة الإنسانية كقيمة عالمية أخلاقية للتنمية الإنسانية و حقوق الإنسان.....53
ثانيا : الحرية كمبدأ أساسي لحقوق الإنسان و التنمية 54
الفرع الثالث : المقاربة التنموية القائمة على حقوق الإنسان 54
أولا : التنمية كمرجعية لتحقيق مبدأ التكامل بين حقوق الإنسان 56
ثانيا : حقوق الإنسان كأرضية لانتعاش التنمية 57
ثالثا : الرؤية الدولية حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان.....58
المطلب الثاني: الحق في التنمية 60
الفرع الأول: كرونولوجيا الحق في التنمية 61
الفرع الثاني : مضمون الحق في التنمية 62
أولا : البعد الداخلي للحق في التنمية 62
ثانيا :البعد الخارجي للحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان و الشعوب 63
المطلب الثالث : دراسة إبستيمولوجية للحق في التنمية 63
الفرع الأول الإطار القانوني للحق في التنمية 64
أولا الإطار القانوني الدولي للحق في التنمية 65
ثانيا الطبيعة القانونية للحق في التنمية.....65
1- التنمية كحق جديد من حقوق التضامن 65
2- القيمة القانونية للحق في التنمية 66
الفرع الثاني: المداخل المؤسسة للحق في التنمية.....68
أولا : الحق في التنمية و مبدأ التضامن و التعاون الدولي 68
ثانيا : الحق في التنمية و مبدأ التكامل بين حقوق الإنسان 69
المبحث الثالث: الأمن الإنساني " مقاربة مفاهيمية " 70
المطلب الأول: الأمن الإنساني كإطار موسّع للأمن الوطني 71
الفرع الأول: التحّولات في مجال الدراسات الأمنية لمفهوم الأمن 71
أولا : المنظور التقليدي للأمن 71
ثانيا : الأمن في إطار الدراسات الأمنية الحديثة 74
الفرع الثاني: التحول في طبيعة: الفواعل و التهديدات الأمنية و وسائل المجابهة.....74
أولا : التحّول في طبيعة الفواعل الأمنية 74
ثانيا : التحّول في مصادر التهديد 75
ثالثا : التحّول في وسائل المجابهة 75
الفرع الثالث: تبّني الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني.....76

أولا: الأمن الإنساني كمقاربة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....76
ثانيا : المحاولات الدولية اللاحقة لتوسّيع إطار الأمن الإنساني وترسّيخه 78
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني و أبعاده 79
الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني.....80
أولا : التعريف الضيّق للأمن الإنساني.....81
ثانيا : التعريف الموسّع للأمن الإنساني 82
الفرع الثاني : خصائص و أبعاد الأمن الإنساني.....82
أولا: خصائص الأمن الإنساني.....82
ثانيا : أبعاد الأمن الإنساني 83
المطلب الثالث: علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني.....84
الفرع الأول: الرؤية الدولية حول علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني.....84
الفرع الثاني : جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية.....86

الفصل الثاني: التنمية الإنسانية كإطار عام لتحقيق الأمن الإنساني.....90

المبحث الأول : مقومات التنمية الإنسانية الضّامنة لتحقيق الأمن الإنساني 90
المطلب الأول : التمكّين من حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الإنساني..... 91
الفرع الأول : تنمية القدرات الإنسانية والتمكّين من حقوق الإنسان لتحقيق الأمن الإنساني.....92
أولا مقترب القدرات الإنسانية وعلاقته بالتمكّين من حقوق الإنسان والأمن الإنساني.....93
ثانيا مظاهر القدرات الإنسانية باعتبارها متضّمنات للتمكّين من حقوق الإنسان والأمن الإنساني...94
الفرع الثاني: مجالية الترابط بين القدرات الإنسانية و حقوق الإنسان و الأمن الإنساني.....97
أولا: ربط التعليم بحقوق الإنسان و أهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني.....97
ثانيا: ربط الغذاء بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني 100
ثالثا : ربط الصحة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني.....108
رابعا : ربط العمل بحقوق الإنسان وأهداف التنمية للألفية والأمن الإنساني.....113
الفرع الثالث: إتاحة الفرص والخيارات للتمكين من القدرات الإنسانية وتحقيق الأمن الإنساني....114
أولا: التمكين القانوني 115
ثانيا : تنمية المجتمعات المحلية. 116
المطلب الثاني : الديمقراطية كمقوم للتنمية الإنسانية ودورها في تحقيق الأمن الإنساني 118
الفرع الأول: دور الديمقراطية في تعزيز آليات المشاركة 125
أولا: دور المشاركة السياسية في التمكّين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 127
ثانيا: دور المشاركة في ترسّيخ المواطنة 128
الفرع الثاني : دور الديمقراطية في تعزيز آليات الشفافية و المحاسبة 129
أولا : تعزيز و ترشيد الموارد و عدالة توزيع الأعباء /عوائد النمو الاقتصادي.....129

ثانيا : محاربة الفساد.....129
الفرع الثالث : دور الديمقراطية في الحد من الصراعات وإدارتها.....130
أولا الديمقراطية و الصراعات الداخلية 132
ثانيا الديمقراطية في إرساء السّلام والأمن العالمي 134
المطلب الثالث : العدالة و المساواة (كمقومان للتنمية الإنسانية) و دورهما في تحقيق الأمن الإنساني 136
الفرع الأول : دور العدالة كمقوم للتنمية الانسانية في تحقيق الأمن الإنسان.....137
أولا: دور العدالة في تحقيق الأمن الإنساني من خلال محاربة الفقر.....138
ثانيا: دور العدالة في تحقيق الأمن الإنساني من خلال محاربة الفساد.....140
الفرع الثاني : دور المساواة كمقوم للتنمية الانسانية في تحقيق الأمن الإنساني.....141
أولا: المساواة بين الجنسين.....142
ثانيا: المساواة بين الأغلبية والأقليات 144

المبحث الثاني: دور الفواعل التنموية في تحقيق الأمن الإنساني.....145
المطلب الأول: دور الفواعل التنموية الوطنية في تحقيق الأمن الإنساني.....146
الفرع الأول : الدولة كفاعّل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني 146
أولا : الدولة الإنمائية الفاعّلة.....147
ثانيا : دولة الحق و القانون 149
الفرع الثاني: المجتمع المدني كفاعّل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني.....149
أولا : مفهوم المجتمع المدني 150
ثانيا : دور المجتمع المدني في خلق البيئة التنموية لتحقيق الأمن الإنساني 150
الفرع الثالث : القطاع الخاص كفاعّل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني 154
المطلب الثاني : دور الفواعل التنموية الدولية في تحقيق الأمن الإنساني 155
الفرع الأول : الأمم المتحدة و المنظمات الدولية المتخصّصة 155
أولا الأمم المتحدة و أجهزتها المتخصصة.....155
1-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.....156
2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....157
3-لجنة الأمم المتحدة للأمن الإنساني.....158
4-المجلس الاستشاري الخاص بالأمن الإنساني 158
5-وحدة الأمن الإنساني.....158
6-صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للأمن الإنساني.....158
7-شبكة الأمن الإنساني.....159
ثانيا المنظمات الدولية المتخصصة.....159

1- منظمة الصناعة الدولية.....159
2- منظمة الصحة العالمية.....159
3- منظمة الأغذية و الزراعة.....160
4- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة.....160
الفرع الثاني المؤسسات المالية الدولية كفاعّل تنموي في تحقيق الأمن الإنساني 161
أولا صندوق النقد الدولي.....161
ثانيا البنك الدولي.....162
1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....162
2- المؤسسة المالية الدولية.....164
3- مؤسسة التنمية الدولية.....164

الفصل الثالث : الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة ومعوقات تحقيق ذلك 166

المبحث الأول: البيئة و حدود التنمية الإنسانية لتحقيق الأمن الإنساني.....168
المطلب الأول : مفهوم البيئة.....168
الفرع الأول : تعريف البيئة 168
أولا : تعريف البيئة "لغة".....169
ثانيا: تعريف البيئة "اصطلاحا". 169
الفرع الثاني: وظائف البيئة.....171
أولا : الإنتاج 171
ثانيا: التجّدد 171
ثالثا : حفظ التوازن 171
المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية الإنسانية و البيئة 171
الفرع الأول : سياسات التنمية الإنسانية المؤثّرة على البيئة 172
أولا: النمو الديمغرافي.....172
ثانيا: الفقر.....172
ثالثا : الصناعة و التكنولوجيا.....173
رابعا : استنزاف الموارد الطبيعية..... 173
الفرع الثاني : التهديدات البيئية الناشئة عن سياسات التنمية الإنسانية غير المستدامة.....163
أولا : التغير المناخي و فقدان التنوع البيولوجي 173
ثانيا : التلوث البيئي و ندرة الموارد البيئة 175
ثالثا : الكوارث الطبيعية 179
المطلب الثالث: تأثير التهديدات البيئة على أبعاد الأمن الإنساني.....180

الفرع الأول : التهديدات البيئية والتحرر من الحاجة.....180
أولا :التهديدات البيئة والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي.....180
ثانيا : التهديدات البيئية والأمن الصحي.....182
ثالثا: التهديدات البيئية والأمن الثقافي.....183
الفرع الثاني: التهديدات البيئية والتحرر من الخوف 183
أولا: التهديدات البيئية والأمن السياسي.....184
ثانيا: التهديدات البيئية والأمن الشخصي.....184
ثالثا :التهديدات البيئية والأمن المجتمعي.....184

المبحث الثاني: الفرص المتاحة للأمن الإنساني في إطار التنمية الإنسانية المستدامة 186
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي والموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة 186
الفرع الأول : تعريف التنمية الإنسانية المستدامة و مؤشرات قياسها 187
أولا تعريف التنمية الإنسانية المستدامة.....187
ثانيا : مؤشرات قياس التنمية الإنسانية المستدامة.....189
الفرع الثاني: المبادرات الفكرية والقانونية الدولية لبروز وتجسّيد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة..189
أولا : المبادرات الفكرية لبروز وتجسّيد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة.....189
ثانيا: المبادرات القانونية الدولية لبروز وتجسّيد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة 190
الفرع الثالث : علاقة التنمية الإنسانية المستدامة بالحق في البيئة النظيفة.....193
أولا: البيئة النظيفة كمطلب أساسي للتنمية الإنسانية المستدامة لتحقيق حقوق الإنسان.....193
ثانيا: التنمية الإنسانية المستدامة و بروز الحق في البيئة كحق جديد من حقوق التضامن.....190
المطلب الثاني التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية المستدامة ودوره في خلق فرص تحقيق الأمن الإنساني 197
الفرع الأول أبعاد التنمية الإنسانية المستدامة 198
أولا : البعد الاقتصادي المستدام " الاستدامة الاقتصادية ".....198
ثانيا :البعد الاجتماعي المستدام "الاستدامة الاجتماعية ".....199
ثالثا: البعد البيئي المستدام "الاستدامة البيئية ".....199
الفرع الثاني: التكامل بين الأبعاد التنموية الثلاث المستدامة كمتطلب أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.199
المطلب الثالث :التنمية الإنسانية المستدامة و الإستباقية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني 200
الفرع الأول : إنشاء أنظمة الإنذار والرصد 202
الفرع الثاني : إستراتيجيات إدارة المخاطر والكوارث البيئية.....203
المطلب الرابع : الاستدامة البيئية كأهم الفرص لتحقيق الأمن الإنساني وآليات تحقيقها 205
الفرع الأول : مفهوم الاستدامة البيئية.....205
أولا: تعريف الاستدامة البيئية ومؤشرات قياسها:.....205
ثانيا: مبادئ الاستدامة البيئية.....206

1- مبدأ العدالة البيئية.....206
2- مبدأ من يلوث يدفع.....208
ثالثا الاستدامة البيئية و أهداف التنمية للألفية.....209
الفرع الثاني : إستراتيجيات تحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية الإنسانية المستدامة 211
أولا :الإدارة العقلانية للموارد البيئية.....211
ثانيا تحقيق الجودة البيئية.....214
ثالثا : ترشيد وكفاءة استعمال الطاقة والانتقال إلى" التنمية النظيفة ".....215
رابعا: تطوير نظم إدارة النفايات و تدويرها و إعادة تصنيعها.....219
خامسا: تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية.....219
الفرع الثالث: الاستدامة البيئية كمطلب أساسي تحقيق الأمن الإنساني.....221

المبحث الثالث: معوقات التنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني.....222

المطلب الأول : طبيعة النظام الدولي القائم على الهيمنة والتفاوت بين الدول كعائق للتنمية الإنسانية المستدامة في مسار تحقيقها للأمن الإنساني 222
الفرع الأول : التدخل عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية والأزمات المالية والاقتصادية....220
أولا : التدخل عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.....224
ثانيا: الأزمات المالية والإقتصادية.....225
الفرع الثاني : مشكلة ديون العالم الثالث و ضعف المعونات الدولية.....229
أولا: مشكلة ديون العالم الثالث.....229
ثانيا: ضعف المعونة الدولية.....231
الفرع الثالث التدخل الدولي تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية.....232
المطلب الثاني : الإنفاق والتسلح العسكري ، الصراعات ، الجريمة المنظمة.....234
الفرع الأول: الإنفاق والتسلح العسكري.....234
الفرع الثاني: الصراعات والحروب.....236
الفرع الثلث : الجريمة المنظمة..... 239
أولا: الإرهاب.....239
ثانيا: الاتجار غير المشروع بالمخدرات.....242
ثالثا: الاتجار غير المشروع بالبشر.....244
رابعا: الاتجار غير المشروع بالأسلحة.....245
خامسا: غسل وتبييض الأموال.....245
المطلب الثالث : معوقات تحقيق الاستدامة البيئية.....246
الفرع الأول: المعوقات الثقافية والعلمية لتحقيق الاستدامة البيئة.....246
أولا: ضعف الوعي والتربية البيئة.....247

ثانيا: ضعف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة.....248
الفرع الثاني : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة البيئية 249
أولا: النمو الديمغرافي.....249
ثانيا: الفقر.....250
ثالثا: أنماط الإنتاج والاستهلاك.....252
الفرع الثالث المعوقات الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية.....253
أولا: غياب التعاون الدولي لحماية البيئة.....253
ثانيا: ضعف الحماية الدولية للبيئة.....255
ثالثا: الاعتبارات السياسية المتعلقة بمصالح الدول.....257
الخاتمة 259
قائمة الملاحق 269
فهرس الجداول والأشكال والرسوم البيانية.....271
ملخص الدراسة.....286
قائمة المراجع.....287
الفهرس 308

* الملخص :

إن تحقيق الأمن الإنساني لا يتضّمن مجرد الحماية من التهديدات الماسة بحياته وكرامته، بل لا بّد من تمكّين الإنسان والمجتمعات من القدرات الإنسانية لإشباع الحاجات الإنسانية وفق نسق قانوني حقوقي للدفاع عن مختلف أوجه انعدام الحرية والحرمان الإنساني : الفقر، الاعتلال الصحي، الجهل والأمية، الجوع، ومختلف أشكال الحرمان الإنساني، سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، مجتمعيا، وحتى الحرمان النفسي....الخ، ومن ثمة فإن حماية النّاس وتمكّينهم هو محصلة الدور الذي يمكن أن تؤديه التنمية الإنسانية، كإطار تنموي شامل ومتعدد الأبعاد، من خلال إتاحة الإمكانيات وتوسّيع الفرص الإنسانية للتمكّين من هذه القدرات كحقوق انسانية، على نحو منتج لأمن إنساني .

إلاّ أنّه لا يعني أنّ الفرد هو الفاعل الوحيد في تحقيق الأمن الإنساني، فهذا الأخير يركّز على تعزيز الجهود لتحقيق الحماية والتمكّين، مما يقيم مسؤولية الدولة الإنمائية والجهات الفاعلة التنموية، سواءً كانت تحت أو فوق وطنية لتحقيق ذلك. وبهذا تظهر فكرة التنمية الإنسانية على أنّها فكرة شديدة التفاؤل، والتي تساهم في تحقيق التحرر من الحاجة والخوف، وكذلك زيادة ازدهار الحياة الإنسانية.

وبالرغم من أنّ هذه العلاقة تظهر في ضوء معادلة بسيطة إلاّ أنّها تصاغ على حساب النظام البيئي. وهنا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة في حد ذاتها، بمعنى آخر عدم المواصلة في تحقيق أهدافها وتلبية الحاجات التنموية للجيل الحالي والأجيال المقبلة، مما أخّل بدور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، ما أدى إلى التفكير في بلورة مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة بشكل يجعلها قابلة للوفاء بهذه المتطلبات والموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة .

وعلى الرغم ما تقدمه التنمية الإنسانية المستدامة من فرص متاحة لتأمين مستقبل الإنسان ومواصلة المسار التنموي، إلا أن تجسّيدها قد واجه عدة معوقات جعلت من المفهوم مجرد طرح نظري.

" فالأمن والتنمية معادلة صعبة المنال وسط محيط دولي تتقاسمه المبادئ المتناقضة والمصالح الدولية السياسية "

Summary :

Achieving human security includes not only the mere protection from the harms threatening Man's life and dignity, but insuring individual and societies' potentials to satisfy their human needs. This should be done in accordance with law and rights in order to hinder different aspects of freedom absence and human frustration such as : poverty, illnesses , ignorance, illiteracy , hanger and different forms of human privation ; politically, economically, culturally socially and even psychologically….etc . Hence, people protection is the role sought for mankind development, as part of a complete developmental and multidimensional frame through providing prospects and enlarging human opportunities to set these human abilities as human rights, worth creating human security.

However, this doesn't mean that the individual is the unique efficient actor in achieving human security. This latter's focus is on enhancing efforts to achieve protection and mastery , resulting in setting the responsibility of both the developing state and other efficient developmental sides , be it national or international. Thus, the idea of human development tends to be optimistic, contributes to achieve freedom from need and fear and to increase human life prosperity as well.

Although this relation seems to be a simple equation, it is formulated at the expense of the ecological system. We find here, that human development is exposed to the danger of non sustainability itself; in other words, the non continuity of reaching objectives and meeting development needs either for present or future generations. This has lead to non respect of the human development role in achieving human security, resulting in thinking about a way to formulate the concept of sustainable human development in such a way to make its demands affordable and in balance with the environment preservation.

Though sustainable human development has contributed to provide opportunities so as to guarantee Man's future and to go on with the process of development, making it concrete has faced many obstacles reducing it to a theoretical debate not more.

« Consequently, security and development do not go together in an international environment characterized by a controversy in principles and international political interests »